المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة أم القرى
كلية اللغة العربية
قسم الدراسات العليا
فرع البلاغة

الحواشي والنكات والفوائد المحررات لأحمد بن قاسم العبادي

ت (٩٩٤هـ)

رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في البلاغة العربية

تحقيق ودراسة

إبراهيم بن علي بن بركات الجعيد

إشراف الأستاذ الدكتور

علي العماري

١٤١٢هـ / ١٩٩١م

الإهداء

إلى روح والدي – رحمه الله – الذي قلت فيه

ولم أر في شخوص الناس شخصا
كشخص أبى سـموا أو فلاحا
تعلم وسط جهل القوم علمـــــا
فأصبح في الظلام لهم صباحـا
تعلمه وعلّمه زمانــــــــا
فألبس من مفاخره وشاحـــا

وإلى أمي التي أسأل الله أن يطيل عمرها في طاعته

ابراهيم الجميد

بسم الله الرحمن الرحيم

ملخص الرسالة

عنوان الرسالة : الحواشي والنكات والفوائد المحررات لأحمد بن قاسم العبادي ٩٩٤هـ .
الدرجة العلمية : ماجستير .
مقدمة من : ابراهيم بن علي بن بركات الجعيد .

بعون الله وتوفيقه قمت بتحقيق ودراسة علم المعاني الى نهاية مبحث المسند اليه .

وجاءت الدراسة في ثلاثة فصول :

الفصل الأول وفيه مبحثان :

(أ) ذكرت تعريفا لسعد الدين التفتازاني ومختصره ، وشمل مايلي :

اسمه ، نسبه ، سنة مولده وحققت القول فيها ، نشأته ، رحلاته وحاولت استقصاءها ، مشايخه ، تلامذته ، مكانته العلمية وآراء العلماء فيه ، آثاره المطبوع منها والمخطوط وفاته .

وعرفت بالمختصر فذكرت تاريخ تأليفه وسبب التأليف ، وتحدثت عن أسلوب هذا الكتاب .

(ب) وفي هذا المبحث تناولت أهم حواشي المختصر ، وقسمتها قسمين ، قسم حشى على المختصر كله وذكرت منها مايزيد على عشرين حاشية ، وقسم حشى على أجزاء من المختصر وذكرت منها أربع حواش .

الفصل الثاني : ذكرت نبذة عن عصر العلامة العبادي ، وعالجت قضية تأثير العثمانيين على الناحية العلمية آنذاك وترجمت لمؤلف الحاشية العلامة العبادي ترجمة وافية أحسب أني أول من ترجم له بذلك الحجم .

الفصل الثالث : تناولت فيه دراسة المخطوطة ، وشمل سبعة مباحث :

(أ) توثيق عنوان الكتاب .
(ب) اثبات نسبة الكتاب للمؤلف . وقد وثقت عنوان الكتاب وأثبت نسبته للعلامة العبادي بما لايتطرق اليه أدنى ريب .
(ج) بيان منهج المؤلف .
(د) آراؤه .
(هـ) مصادره ومدى استفادته منها .
(و) قيمة الكتاب في علم البلاغة .
(ز) أثر الكتاب فيما بعده من الكتب .

وقد تناولت هذه القضايا بقول مبسوط في موضعه .

ثم بذلت قصارى جهدي في تحقيق الكتاب متبعا خطوات منهجية علمية جادة سار عليها كبار المحققين .

والله أسأل التوفيق والسداد ، والهداية الى طريق الرشاد .

عميد كلية اللغة العربية	الطالب	المشرف على الرسالة
د/ محمد مريسي الحارثي	ابراهيم علي الجعيد	علي محمد حسن عبدالله

المقدمة

الحمد لله رب العالمين ، القائل في محكم التنزيل :
{يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين أوتوا العلم درجات}(١) ،
والصلاة والسلام على خير الأنام القائل : "من سلك طريقا يلتمس فيه علما سهل الله له به طريقا الى الجنة"(٢) .

أما بعد :

فمن المعلوم أن البلاغة العربية نشأت في ظل القرآن الكريم ، وقامت بخدمة كلام رب العالمين ، فحاولت لنا كشف وجوه الاعجاز ، ومعرفة أسرار الاطناب في القرآن الكريم والايجاز ، وسائر أبواب البلاغة ، التي غرضها معرفة السر الذي أخرس ألسنة فصحاء العرب ، وأساطين البلغاء عن معارضة هذا الكتاب العزيز .

فنشأ هذا العلم وترعرع ، ومر بأطوار عديدة ، حتى استوى على سوقه ، وألفت فيه الكتب المستقلة التي خدمت بالشرح والتلخيص والحواشي على مر الأيام وتتابع الأعوام والأجيال .

ويعد كتاب مختصر المعاني لسعد الدين التفتازاني معلما بارزا في مسيرة التأليف البلاغية ، فقد انتشر هذا الكتاب انتشارا واسعا ، واهتم به العلماء اهتماما بالغا ، فقامت على توضيح عباراته ، وكشف أسرار خبئاته ، وحل رموزه ومصطلحاته ومدلولاته حواش كثيرة ، لعلماء لهم اليد الطولى والمنزلة الأولى في مضامير قصب السبق .

---

(١) سورة المجادلة : من الآية ١١

(٢) أخرجه مسلم في الذكر ، باب فضل الاجتماع على تلاوة القرآن .

فناقت حواشيه على العشرين ، فمنها على سبيل الذكر والتمثيل حاشية مولانا زادة الخطابى الرومى ، ت ٩٠١هـ[1] ، وحاشية شيخ الاسلام الهروى المعروف بالحفيد ت ٩١٦هـ ، وحاشية ابن عربشاه الاسفرائنى ت ٩٩٤هـ ، وحاشية أحمد بن قاسم العبادى ت ٩٩٤هـ ، وحاشية اليزدى عبد الله بن الحسين ت ١٠١٥هـ ، وحاشية أبى بكر الشنوانى المصرى ت ١٠١٩هـ ، وحاشية ابراهيم بن موسى الميمونى المصرى ، وحاشية زين الدين ياسين الحمصى العليمى الشامى ت ١٠٦١هـ ، وحاشية محمد عتيق الحمصى الشامى ، وحاشية الحفناوى ت ١١٧٨هـ ، وحاشية الملوى المصرى ت ١١٨١هـ ، وحاشية الصعيدى العدوى ت ١١٨٩هـ وحاشية أبى العرفان محمد بن على الصبان المصرى ت ١٢٠٦هـ ، وحاشية الدسوقى ت ١٢٣٠هـ ، وحاشية ابراهيم الباجورى المصرى ت ١٢٧٧هـ ، وغيرها من الحواشى .

وطالما كنت أتمنى وتتوق نفسى أن أقف على احدى هذه الحواشى وأدرسها دراسة واعية ، وقد حان الوقت وسنحت الفرصة عند تسجيلى لأطروحة الماجستير فى البلاغة ، لاسيما وانى قد قرأت قبلا بعضا من الحواشى كبعض من حاشية الخضرى فى النحو ، وبعض من حاشية الدسوقى فى البلاغة فهالنى مافيها من معلومات ، وصدقت لدى المقولة التى كان يرددها بعض علماء الأزهر الشريف : من لم يقرأ الحواشى ماحواشى .

فابتدرت نفسى وانتدبتها للقيام بهذا العمل رغم ماسيواجهنى فيه من صعوبات ، محتسبا ذلك على الله عز وجل .

---

(١) انظر مبحث أهم حواشى المختصر .

وقد وقع اختيارى على حاشية العلامة العبادى دون سائر حواشى المختصر لما حوته من صفوة نيف وعشرين شرحا وحاشية بلاغية ، عفت على بعضها يد الحدثان ، وعوادى الزمان ، فاضاعتها ، ولم يبق لنا منها الا مانجده فى أمثال حاشية العبادى .

كما أن هذه الحاشية حوت من آراء أجلة علماء البلاغة مالانجده فى غيرها ، من أمثال السيرامى ت ٨٣٣هـ ، والفنرى ت ٨٨٦هـ ، والحفيد ت ٩١٦هـ ، والخطابى ت ٩٠١هـ ، وأمثالهم كثير .

ولقد اشاد بهذه الحاشية حاجى خليفة فى كشف الظنون (٤٧٦/١) ومابعدها ، حيث قال : "وحاشية شهاب الدين أحمد ابن قاسم العبادى الأزهرى ، المتوفى سنة ٩٩٤هـ ، جمعها بعض تلامذته من خطه فى هوامش المختصر ..." الى أن قال : "فصارت حاشية عظيمة مفيدة للغاية " .

كما لايمكن تناسى مؤلف هذه الحاشية ، فهو العبادى ، ذلك البلاغى ، والنحوى ، والمنطقى ، والأصولى ، الذى شهد بمكانته العلمية العلماء ، وكتب التراجم ، وآراؤه المسطورة فى كتبه ، والمنقولة عنه فى كتب الآخرين ، كقولهم العلامة الفهامة ، واللج الذى لاساحل له ، وامام التحقيق والتحرير ، وغيرها ، ولينظر مبحث آراء العلماء فيه .

ولقد سألنى بعض الأفاضل المتخصصين فى النحو عن "سم" مبديا اعجابه به ، فقلت : انها اشارة لابن قاسم العبادى فقال : كنت أظنها للسمين الحلبى .

وقد كانت تلك الدوافع السابقة كفيلة فى اختيارى لهذا الموضوع وشروعى فيه .

فاستطبت مهوة الجد والصبر والمثابرة فى دراسة هذه الحاشية وتحقيقها ، وجمع نسخها المتفرقة من أنحاء المعمورة حتى توافر لدى منها ماتوافر .

وقد واجهتنى صعوبات لايعلمها إلا العليم ، ولايتجاوزها إلا كل مثابر حليم ، منها جمع شتات نسخ المخطوطة المتفرقة فى مكتبات العالم ، ومنها مراجع المخطوطة ، وهى على قسمين مراجع طبعت قديما وهى لاتكاد توجد فى المكتبات ، وقد تفضل الله علىَّ بالحصول على بعض منها من بعض الدول العربية والاسلامية ، والقسم الآخر : مازال مخطوطا لم ير النور بعد ، وقد علته طبقات من الغبار ، وتغير خطه من تعاقب الليل والنهار ، فلايكاد يقرأ .

وقد نفعنى الله ايضا بما درسته قبل سبع سنين فى علم المنطق على الشيخ الفاضل عزيز الرحمن الهندى ، فأثابه الله أحسن الثواب .

ولقد تجاوزت هذه الصعوبات وتغلبت عليها بفضل الله جل وعلا ، ثم بفضل توجيهات المشرف ، جزاه الله خيرا .

وجاء البحث فى قسمين : الدراسة والتحقيق .

وقد تضمنت الدراسة ثلاثة فصول :

(١) الفصل الأول : فيه مبحثان :

(أ) ذكرت فيه تعريفا موجزا لسعد الدين التفتازانى ومختصره .

فتحدثت عن اسمه ونسبه ، وحققت القول فى سنة مولده التى تضاربت فيها أقوال المترجمين له ، وتحدثت عن نشأته ، وحاولت استقصاء جميع رحلاته بحسب تاريخ تأليف كتبه ، لأن جميع من اطلعت عليهم ممن ترجم للسعد لم يذكروا إلا طرفا من

ذلك ، ثم ذكرت مشايخه وتلامذته ، وتحدثت عن مكانته العلمية وآراء العلماء فيه ، وذكرت آثاره المطبوع منها والمخطوط ، ثم ختمت هذه الترجمة بذكر وفاته ، وذيلتها بأبيات من الشعر منسوبة له .

ولما انتهيت من ترجمة السعد عرّفت بكتابه المختصر – وهو الكتاب المحشى عليه – فذكرت تاريخ وسبب التاليف ، وتحدثت عن أسلوب هذا الكتاب .

(ب) وفي هذا المبحث تناولت أهم حواشي المختصر ، وقسمتها قسمين :

قسم حشى على المختصر كله ، وذكرت في ذلك مايزيد على عشرين حاشية .

والقسم الثاني حشى على أجزاء من المختصر ، ذكرت منه اربع حواش .

(٢) الفصل الثاني :

ذكرت فيه نبذة عن عصر العلامة العبادى ، وعالجت – من وجهة نظرى – قضية تأثير العثمانين على الناحية العلمية آنذاك ، بما سمح به المقام ، وذكرت ما أميل اليه في هذه المسالة .

ثم ترجمت للعلامة العبادى ترجمة ، احسب أني أول من ترجم للعلامة العبادى بهذا الحجم ، فقد ذكرت – حسب ما أسعفتني به المراجع – هذه الأمور :

اسمه ، نسبه ، مولده ، نشاته ، مشايخه ، تلامذته ، آراء العلماء فيه ، وفاته ، آثاره .

(٣) الفصل الثالث :

تناولت فيه دراسة المخطوطة ، واشتمل على سبعة مباحث هي كالآتي :

(أ) توثيق عنوان الكتاب .

(ب) إثبات نسبة الكتاب للمؤلف .

وقد وثقت عنوان الكتاب وأثبت نسبته للعلامة العبادى ، بما لايتطرق إليه أدنى ريب .

(ج) بيان منهج المؤلف .

(د) آراؤه .

(هـ) مصادره ومدى استفادته منها .

(و) قيمة الكتاب فى علم البلاغة .

(ز) أثر الكتاب فيما بعده من الكتب .

وقد تناولت هذه القضايا بقول مبسوط فى موضعه .

أما القسم الثانى : الذى تناولت فيه التحقيق ، فقد بدأته بوصف نسخ المخطوطة ، وهى ثلاث نسخ ، واعتمدت واحدة أصلا وهى نسخة تلميذ المصنف المكتوبة بخط يده ، وهو تلميذ من تلامذة المصنف المبرزين ، وجعلت الأخريين مساعدتين .

وشرعت فى تحقيق النص باذلا قصارى جهدى فى إخراجه بالصورة التى ينبغى أن يكون عليها ، متبعا فى سبيل تحقيق ذلك خطوات منهجية علمية جادة ، ويمكن إيجازها فى النقاط التالية :

(١) صورت النص بالرسم الإملائى المعروف .

(٢) قمت بوضع عناوين كل مبحث بين معكوفتين ، تنظيما للنص وتسهيلا للقارىء ، وتقسيما لكلام المحشى .

(٣) ميزت متن المختصر بين قوسين عن كلام المحشى .

(٤) ألزمت نفسى بعدم التدخل فى النص إلا فيما لابد منه ـ وهذا نادر جدا ـ وقد وضعته بين معكوفتين ، وأشرت

له بقولي : زيادة لايتم المعنى إلا بها .

(٥) ماوجدت له محملا من الصواب ـ ولو ضعيفا ـ جلسته عليه ولم أغير في النص شيئا ، ونبهت في الهامش على الوجه الأولى من وجوه الصواب .

(٦) اشرت في الهامش للمتلازمين ـ كالمبتدا والخبر ـ اذا طال الفصل بينهما ، وظهر إشكال المعنى .

(٧) الخطأ النحوى ـ اذا تواطأت النسخ عليه ـ تركته كما هو ، ونبهت على الصواب في الهامش .

(٨) أثبت في الهامش الفروق بين النسخ ، واصطلحت على وضع الزيادة من النسخ المساعدة بين قوسين في النص ، بقولي ـ في الهامش ـ : من م ، أو من ك .

وعلى وضع السقط بين قوسين في الهامش ـ على الشكل الآتي : ليست في م : (أقلام) ، وفي حين زيادة السقط على أكثر من ثلاث كلمات ، أكتفي باعادة طرفيها على الشكل الآتي : ليست في م : (ووهبت ... الذخائر) .

وذلك لئلا تكثر الاقواس في النص ، فتكون نشازا ، وتقطع على القارىء متابعته وانسجامه ، وهذه طريقة سار عليها كبار المحققين .

(٩) هناك فروق اغفلتها ، وهي لاتؤثر في المعنى ، بل تملأ حواشي الرسالة بما لاطائل تحته ، وهي كالآتي :

(أ) اختلاف النسخ في عبارة المختصر التي بين قوسين ، بل اثبت منها ماوافق المختصر ، واذا تواطأت النسخ على المخالفة ، اثبت عبارة المختصر نفسه ، وأشرت لعبارة المخطوطة في الهامش .

(ب) لفظة أي بعد عبارة المختصر .

(ج) اختلاف الجمل الدعائية نحو : قدس سره ، عليه الرحمة والرضوان ، رحمه الله .

(د) حرفا العطف – الواو ، ثم – المذكوران في قوله : وكتب أيضا ... ثم كتب أيضا .

(هـ) زيادة لفظتي ، تعالى ، والصلاة ، بعد قوله : قال الله أو قال موسى عليه السلام .

(و) لفظة (تأكيد ، توكيد) وماشابههما .

(١٠) خرجت الآيات القرآنية بذكر اسم السورة ، ورقم الآية .

(١١) قمت بتخريج الحديث النبوي ، من كتب الحديث الصحيحة كالبخاري ومسلم .

(١٢) مراجعة المعاجم ، والتأكد من صحة تفسيره اللغوي للكلمات ،والاشارة للمعجم في الهامش في حالتي ذكره في النص اسم الكتاب ، أو الخطأ فيه أو في تفسير المفردة

(١٣) لم أخرج من الشواهد الا ماذكر كله ، أو شطره ، أو نم عن ملمح شعري ، وأما ماذكرت منه الكلمة والكلمتان فلاأخرجه غالبا ، لأنها خدمت بمعاهد التنصيص ، فلم أرد إثقال حواشي الحاشية بما هو تحصيل حاصل .

(١٤) وثقت النقول التي ذكرها المؤلف ، أو أشار اليها ، بالرجوع الى محالها ، والتأكد من صحتها ، وإثبات ذلك كله في الهامش .

(١٥) خرجت الأمثال والحكم المأثورة .

(١٦) ترجمت للأعلام الواردة أسماؤهم في المخطوطة إلا المنظرين لهذا الفن كالشيخ عبد القاهر الجرجاني ، وأبي يعقوب يوسف السكاكي .

(١٧) ناقشت المحشي في بعض القضايا التي طرحها .

(١٨) لخصت بأسلوبي بعض المواضع التي أُراها احتاجت لذلك .

(١٩) نقول النقول لا أشير اليها غالبا - وان تأكدت من صحتها - لأنها سلسلة في سليسلة .

(٢٠) ماخرجته وذكر في موضع آخر لا أنبه على تخريجي السابق له الا فيما ندر ، لأن ظاهرة التكرار كثيرة في الحواشي .

(٢١) شرحت ووضحت المصطلحات لاسيما المنطقية متى احتاجت لذلك .

(٢٢) اتخذت من طبعات المختصر - وهو الكتاب المحشى عليه - الطبعة الأخيرة - شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر - وأشرت اليها فيما إذا بعدت التحشية عن الموضع .

(٢٣) صنعت فهارس فنية تفصيلية للآيات القرآنية ، والأحاديث النبوية ، والحكم والأمثال ، والشواهد الشعرية ، والأعلام ، والكتب الواردة إسماؤها في النص .

ثم عملت ثبتا بالمصادر والمراجع التي اعتمدت عليها ، وختمت جميع الفهارس المذكورة بفهرس موضوعات الكتاب .

ثم قدمت النص محققا ، ولم أثقله بكثرة الحواشي ، ولابكثرة الأقواس ، بل اتخذت في ذلك طريقة علمية مجدية سار عليها كبار المحققين .

ولقد صدق الجاحظ اذ يقول : "ولربما أراد مؤلف الكتاب أن يصلح تصحيفا أو كلمة ساقطة ، فيكون انشاء عشر ورقات من حر اللفظ ، وشريف المعنى أيسر عليه من إتمام ذلك النقص ، حتى يرده الى موضعه من اتصال الكلام" . تحقيق النصوص ونشرها ص٥٣

وفي الختام أتقدم بالدعاء الصادق والشكر الجزيل للمشرف على الرسالة الأستاذ الدكتور علي العماري ، الذي لم يأل جهدا في توجيهي وتعليمي وإفادتي ، فجزاه الله خيرا .

وأتقدم بالشكر لسعادة عضوى لجنة المناقشة شاكرا لهما جهدهما ، مستفيدا من توجيهاتهما .

كما أشكر القائمين على كلية اللغة العربية ، لما يقومون به من خدمة طلاب العلم والنهوض بالأبحاث العلمية الجادة الى المستوى الريادى المأمول .

كما لايفوتني أن أشكر كلا من د. محمد إبراهيم البنا ، والشيخ سعيد حسن شفا ، والشيخ محمد على آدم ، والشيخ محمد صالح الحبيب ، والشيخ محمد عبد الله الشنقيطى ، والشيخ محمد أمين الهررى ، والشيخ عزيز الرحمن الهندى ، لما أفادونى به من علم وتوجيه .

وأخيرا أتقدم بهذا الجهد المتواضع الذى إن أصبت فيه فمن الله ، وإن أخطأت فيه فمن السهو والغفلة والنسيان التى محلها الإنسان ،وصلى الله على محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

(١)

الفصل الأول

- كلمة موجزة عن السعد ومختصره

- اسمه ونسبه
- مولده
- نشأته
- رحلاته
- مشايخه وتلاميذه
- مكانته العلمية
- آثاره
- وفاته

- المختصر

- سبب تأليفه
- تاريخ تأليفه
- اسلوبه

- أهم حواشي المختصر

كلمة موجزة عن السعد ومختصره

اسمه ونسبه :

مسعود ابن القاضي فخر الدين عمر ، ابن المولى الأعظم برهان الدين عبد الله ، ابن الامام الرباني شمس الحق والدين القارىء الشيخ سعد الدين التفتازاني .(١)

وكذا اثبته السيوطي ـ في بغيته(٢) ـ بدون ذكر القاب ، وبلفظ مسعود وهو المشهور ، خلافا لابن حجر الذي تفرد ـ عن بقية أهل التراجم ـ بإيراده باسم "محمود" .

ولذا لما بحث الشوكاني في الدرر الكامنة عن التفتازاني وترجمته في اسم "مسعود" لم يجدها ، فتعجب ، وجعل إهمال ابن حجر ترجمة التفتازاني من العجائب المفصحة عن نقص البشر ، حيث يقول :"فصاحب الترجمة متفرد بعلومه في القرن الثامن ... ومع هذا فلم يذكره ابن حجر في الدرر الكامنة في أهل المائة الثامنة مع أنه يتعرض لذكره في بعض تراجم شيوخه أو تلامذته ، وتارة يذكر شيئا من مصنفاته عند ترجمة من درس فيها أو طلبها ، فإهمال ترجمته من العجائب المفصحة عن نقص البشر" .(٣)

وطبعة الدرر الكامنة لابن حجر التي حققها الشيخ محمد سيد جاد الحق ، أُثبت الاسم فيها في خانتي "محمود" و"مسعود" وتُرجم له في الثاني ، وعلق المحقق قائلا : بأن اسمه مسعود هو المشهور ، ونقلُ الاسم في هذه الخانة تصويب من تلامذة ابن حجر .(٤)

---

(١) انظر : مفتاح السعادة لطاش كبرى زاده ٢٠٥/١ .
(٢) انظر : بغية الوعاة للسيوطي ٢٨٥/٢ .
(٣) البدر الطالع للشوكاني ٣٠٥/٢ .
(٤) انظر : الدرر الكامنة لابن حجر ١١٩/٥ .

مولـــده :

ولقد اختلف فى تاريخ مولده على قولين : فقيل ولد سنة اثنتى عشرة وسبعمائة ، وقيل بل فى سنة اثنتين وعشرين وسبعمائة .

وممن قال بالقول الأول : ابن حجر العسقلانى (١) ، والسيوطى (٢) وطاش كبرى زاده (٣) ، وابن العماد الحنبلى (٤) ، وخير الدين الزركلى (٥) .

وممن قال بالقول الثانى : الشوكانى (٦) ، وعبد الحى اللكنوى (٧) ، وابن الخطيب قاسم الرومى والكفوى ، وجرجى زيدان (٨) ودائرة المعارف الاسلامية للقرن العشرين (٩) .

والراجح عندى هو ماقالت به الطائفة الأولى ، لأن ابن حجر ذكر انه رأى هذا التاريخ مكتوبا بخط ابن الجزرى ، ومعلوم أن ابن الجزرى كان معاصرا للتفتازانى ، وتوفى بعده سنة ثمان وثلاثين وثمانمائة ، وكفى بهذا مرجحا .

ثم أن مقابليهم من أصحاب القول الثانى كانت مصادرهم تعتمد على كتابات مكتوبة على قبر التفتازانى ، لايُعلم من كتبها أجاهل أم عالم ؟ أثقة أم واضع ؟

على انه يجب أن يعلم أن التفتازانى لم يُدفن الا بعد

---

(١) انظر : الدرر الكامنة لابن حجر ١١٩/٥ .
(٢) انظر : بغية الوعاة ٢٨٥/٢ .
(٣) انظر : مفتاح السعادة ٢٠٥/١ .
(٤) انظر : شذرات الذهب لابن العماد ٣١٩/٦ .
(٥) انظر : الأعلام للزركلى ٢١٩/٧ .
(٦) انظر : البدر الطالع ٣٠٣/٢ .
(٧) انظر : الفوائد البهية لعبد الحى اللكنوى ص ١٣٦ .
(٨) انظر : تاريخ آداب اللغة ٢٣٥/٣ .
(٩) انظر : دائرة المعارف ٣٣٩/٥ .

ثلاثة أشهر من وفاته ، وأنه نُقل من مدينة سمرقند - التى توفى فيها - الى مدينة سرخس - التى دفن بها - .

وهذا كله يدفعنى لعدم الوثوق بما كتب على قبره من كتابات ، لأنه مظنة للتغيير والتبديل .

ومما يضعف أيضا من القول الثانى تضارب أقوال الخوانسارى - الذى ساق هذه التواريخ - فى ترجمته للسعد ، فمثلا يذكر أن السعد توفى فى محرم سنة ٧٩٢هـ ، ويذكر أن السعد شرع فى فتاوى الحنفية فى ذى القعدة سنة ٧٩٢هـ ، أى بعد موته (١) .

وينبنى على ترجيح القول الأول انتقاض بدء السعد التأليف وهو ابن ست عشرة سنة ، أو انتقاض تاريخ تأليف شرح الزنجانية التى يُقال إنه ألفها سنة ٧٣٨هـ ، كما ينبنى على ترجيح هذا القول أنه توفى عن نحو ثمانين سنة ، بخلاف القول الآخر الذى يشير الى أنه توفى عن سبعين سنة .

نشأته :

لم يُذكر لنا عن نشأته شيء يبرز لنا معالم طريقه ، ويعول عليه فى سيرته وتحقيقه (٢) ، إلا ماذكره الحنبلى فى شذراته بأن بعض الأفاضل حكى له بأن السعد كان بليدا لايفهم حتى ضرب به شيخه العضد المثل فى البلادة بين جماعته وأقرانه من التلاميذ ، الى أن جاءه رجل ذات يوم وهو فى الحلقة جالس فدعاه فلم يجبه السعد إلا بعد ثلاث ، فلما ذهب

---

(١) انظر : روضات الجنات للخوانسارى ٣٦/٤ .
(٢) انظر : شذرات الذهب ٣٢١/٦ .

معه اذا به يرى الرسول - صلى الله عليه وسلم - فيشكو له حاله ، فيدعو له الرسول صلى الله عليه وسلم ويتفل فى فيه ثم يفتح الله عليه عقب هذه الحادثة .

وهذه القصة لاريب فى زيفها ، ففى المتن نكارة أى نكارة !! وهى رؤيته رسول الله صلى الله عليه وسلم رؤية بصرية ، وفى السند إبهام أى إبهام !! حكى لنا بعض الأفاضل فمن هم أولئك الأفاضل الذين يسوقون مثل هذا الهراء ؟

وببحثى فى كتب التراجم وكتب السعد علّى أظفر باشارات أو تصريحات عن نشأته فى صغره ، فلم أجد غير هذه القصة ، فأوردتها للرد عليها والتنبه لها ، لأنها مغلوطة مزيفة .

رحلاته :

لم أقف على مرجع يذكر لنا رحلات التفتازانى ، ويُعتمد عليه اعتمادا ، ولكنى بصرت بفكرة تعطينا صورة شبه كاملة وليست كاملة عن رحلات التفتازانى .

وهذه الفكرة افدتها من بحث فى مجلة الأزهر (١) لأستاذى الدكتور على العمارى عن التفتازانى نفسه ، وحاولت أن أجعل من هذه الفكرة اكثر تطبيقا وافادة فى استقراء رحلات العلامة التفتازانى .

فجمعت المراجع التى ذكرت تواريخ تأليف كتبه على تضارب أقوالها ، وقارنت بينها ، وأى الأقوال استقرت عليه معظم المراجع رجحته ، وبنيت عليه ظعنه ومقامه .

---

(١) انظر : مجلة الأزهر عام ١٣٦٧هـ ، المجلد التاسع عشر ، ص ٩٤٤،٩٤٥ .

ولكن يجب الأخذ في الاعتبار ، أن هذه الطريقة ليست حاصرة ولامستوفية جميع رحلاته ، فمثلا لايُعلم متى توجه للحجاز حاجا ، لأنه لم يذكر تاريخ كتاب ألفه إبان سفره للحجاز ، فنستطيع على ذلك تحديد زمن رحلته للحج .

وعلى هذا كانت أول رحلة له بعد تأليف الزنجانية بأربع سنوات ، أي في عام ٧٤٢هـ الى جرجانية خوارزم ، وبها مكث خمس سنوات ، انتقل بعدها الى هراة سنة ٧٤٨هـ ، وهناك اهدى سلطانَها معزّ الدين أبا الحسين كتابه المطول ، ومكث بها ماشاء الله له أن يمكث ، حتى نراه في غجدوان سنة ٧٥٦هـ مخرجا كتابه المختصر ، وفي السنة التي بعدها غادر غجدوان متوجها إلى مزارجام سنة ٧٥٧هـ ، ومكث بها سنة واحدة ، وغادرها متوجها إلى تركستان وهناك استقر مدة من الزمن ، وفي عام ٧٦٨هـ تركها متوجها إلى خوارزم ، وفي ذي القعدة من السنة التي تليها رجع الى هراة وماإن وصلها حتى قفل عنها راجعا الى خوارزم ، واستقر بخوارزم قرابة أربع سنوات ، وبعد هذه الرحلة انحصرت رحلاته بين "سرخس" و"سمرقند" ذهابا وإيابا حتى أدركته المنية في سمرقند وقضى أجله بها .(١)

---

(١) انظر : روضات الجنات ٣٦،٣٥/٤ ، مفتاح السعادة ٢٠٥/١، ٢٠٦ ، الفوائد البهية في تراجم الحنفية ص ١٣٧ ، البدر الطالع ٣١٤،٣١٣/٢ ، دائرة المعارف الاسلامية للقرن العشرين ٣٤٠،٣٣٩/٥ ، آداب اللغة العربية ٢٣٥/٣ .

مشايخه وتلامذته :

ولقد تلمذ التفتازاني على مشايخ لهم قدم راسخة وباع طويل في علوم العربية وأصول الدين والفقه ، وعلم الكلام والمنطق .

وممن تلمذ عليهم عضد الدين عبد الرحمن بن أحمد بن عبد الغفار الايجي (١) ، وقطب الدين محمد بن محمد الرازي (٢) ، وضياء الدين عبد الله بن سعد الله بن محمد بن عثمان القزويني (٣) ، ومحمد بن سعيد بن مسعود بن محمد بن علي النيسابوري (٤) ، وغيرهم من أكابر علماء عصره .

ولقد تتلمذ على التفتازاني عدد من الطلاب ، لم يذكر الخوانساري (٥) إلا اثنين منهم ، هما حسام الدين الحسن بن علي ابن محمد الابيوردي ، الشافعي صاحب "ربيع الجنان في المعاني والبيان" ، وبرهان الدين حيدرة الشيرازي ، الذي شرح الإيضاح للقزويني شرحا ممزوجا .

ومن تلامذته علاء الدين أبو الحسن علي بن مصلح الدين موسى بن إبراهيم الرومي (٦) ، وعلاء الدين البخاري العجمي الحنفي (٧) ، وعلاء الدين علي القوجحصاري (٨) ، ومحمد بن فضل الله ابن المجد أحمد الشمس الكريمي (٩) ، وجلال الدين بن ركن الدين (١٠) وغيرهم .

---

(١) انظر ترجمته في : الدرر الكامنة ٢/٤٢٩، ٤٣٠ .
(٢) انظر ترجمته في : الدرر الكامنة ٥/١١٩ .
(٣) انظر ترجمته في : الشقائق النعمانية ص ١٣٦ .
(٤) انظر ترجمته في : الدرر الكامنة ٥/١٠٧، ١٠٨ .
(٥) انظر : روضات الجنات ٤/٣٨ .
(٦) انظر : الشقائق النعمانية ص ٣١ .
(٧) انظر ترجمته في : شذرات الذهب ٧/٢٤١ .
(٨) انظر ترجمته في : الشقائق النعمانية ص ٦٤ .
(٩) انظر ترجمته في : الضوء اللامع للسخاوي ٤/٢٩٣ .
(١٠) انظر ترجمته في : المرجع السابق ٨/٢٨٩ .

مكانته العلمية :

كان وحيد عصره وفريد مصره ، متفردا بعلوم البلاغة والمعقول في سائر الأمصار آنذاك ، ولنذكر آراء العلماء فيه فشهادتهم معتد بها ، لأنهم أهل لها .

فابن خلدون يقول في مقدمته : "ولقد وقفت على تآليف متعددة لرجل من عظماء هراة من بلاد خراسان ، يشهر بسعد الدين التفتازاني ، منها في علم الكلام وأصول الفقه والبيان ، تشهد بأن له ملكة راسخة في هذه العلوم ، وفي أثنائها مايدل على أن له اطلاعا على العلوم الحكمية ، وقدما عالية في سائر الفنون العقلية" (١) .

وابن حجر يقول في درره : "العلامة الكبير صاحب شرحي التلخيص ... كان قد انتهت اليه معرفة علوم البلاغة ، والمعقول بالمشرق بل بسائر الأمصار ، لم يكن له نظير في معرفة هذه العلوم" (٢) .

والسيوطي يقول في بغيته : "الامام العلامة ، عالم بالنحو والتصريف ، والمعاني والبيان ، والأصلين والمنطق وغيرها ... تقدم في الفنون واشتهر ذكره ، وطار صيته ، وانتفع الناس بتصانيفه ... وانتهت اليه معرفة العلوم بالمشرق" (٣) .

وهذا ملا زاده يقول : "أستاذ العلماء المتأخرين ، وسيد الفضلاء المتقدمين ، مولانا سعد الملة والدين ، ومعدل

---

(١) مقدمة ابن خلدون ٨٩٤/٢ .
(٢) الدرر الكامنة ١١٩/٥ .
(٣) بغية الوعاة ٢٨٥/٢ .

ميزان المعقول والمنقول ، ومفتح اغمان الفروع والاصول" [(١)] .

والشوكاني يقول في بدره : "متفرد بعلومه في القرن الثامن ، لم يكن له في أهله نظير فيها ، وله من الحظ والشهرة والصيت في أهل عصره فمن بعدهم مالايلحق به غيره ، ومؤلفاته قد طارت في حياته الى جميع البلدان ، وتنافس الناس في تحصيلها" [(٢)] .

وهذا الكفوي يقول : "وكان من محاسن الزمان ، لم تر العيون مثله في الاعلام والاعيان ، وهو الأستاذ على الاطلاق ، والمشار اليه بالاتفاق ، والمشهور في ظهور الآفاق ، المذكور في بطون الأوراق ، واشتهرت تصانيفه في الارض ، واتت بالطول والعرض ، حتى إن السيد الشريف في مبادىء التأليف ، وأثناء التصنيف كان يغوص في بحار تحقيقه وتحريره ، ويلتقط الدرر من تدقيقه وتسطيره ، ويعترف برفعة شأنه وجلالته ، وقدر فضله وعلو مقامه ..." [(٣)] .

آثاره :

له آثار كثيرة في علوم شتى ، وقد طبع بعضها وبعضها مايزال مخطوطا ، وإليك المطبوع منها :

شرح التصريف للعزي في علم الصرف ، والمختصر المطول في علم البلاغة ، والرسالة الشمسية ، وتهذيب المنطق والكلام في علم المنطق ، والتلويح في كشف حقائق التنقيح ، وشرح مختصر الأصول لابن الحاجب ، في علم الأصول ، وشرح عقائد

---

(١) البدر الطالع ٣٠٤/٢ .
(٢) نفس المرجع السابق ٣٠٥/٢ .
(٣) الفوائد البهية ص ١٣٥، ١٣٦ .

النسفي والمقاصد في علم الكلام ، كلاهما في علم الكلام ، ورسالة الإرشاد في علم النحو ، والنعم السوابغ في شرح الكلم النوابغ في الحكم ، وشرح المقاصد .

أما المخطوط من آثاره :

شرح المفتاح ، في علم البلاغة ، والفتاوى الحنفية ، والمفتاح في فروع الفقه الشافعي ، واختصار شرح تلخيص الجامع الكبير في فروع الفقه الشافعي ، وهذه كلها في علم الفقه ، وشرح الكشاف وتفسير بالفارسية اسمه كشف الأسرار وعدة الأبرار ، كلاهما في علم التفسير ، وشرحه على فرائض السجاوندي الحنفي في علم الفرائض ، ورسالة في الإكراه ، وترجمة نثرية باللغة التركية لديوان سعدي المعروف بالبستان .

وفاتـــه :

كما اختلف المترجمون في تاريخ مولده اختلفوا في تاريخ وفاته ، فقال ابن حجر : "ذكر لي شهاب الدين عربشاه الدمشقي الحنفي أن الشيخ علاء الدين كان يذكر أن الشيخ سعد الدين توفي سنة ٧٩١هـ عن نحو ثمانين سنة" (١) ، وعنه نقل السيوطي (٢) ، وجرجي زيدان (٣) ، وابن العماد الحنبلي (٤) .

وقيل توفي يوم الاثنين الثاني والعشرين من المحرم سنة ٧٩٢هـ ، وبها قال عبد الحي اللكنوي (٥) ، والشوكاني (٦) ،

(١) الدرر الكامنة ١٢٠/٥ .
(٢) انظر : بغية الوعاة ٢٨٥/٢ .
(٣) انظر : تاريخ آداب اللغة ٢٣٥/٣ .
(٤) انظر : شذرات الذهب ٣٢٢/٦ .
(٥) انظر : الفوائد البهية ص ١٣٧ .
(٦) انظر : البدر الطالع ٣٠٤/٢ .

وطاش كبرى زاده[١] .

وزادت دائرة المعارف[٢] ، بأن هناك رسالة منسوبة للجرجاني تذكر وفاته في الثاني والعشرين من المحرم سنة ٧٩٣هـ .

وأمام هذه الآراء لايستطيع الباحث أن يرجح قولا على آخر لعدم وجود أدلة الترجيح .

وكما اتفقوا على موضع مولده اتفقوا على موضع وفاته ، فذكروا أنه توفي بسمرقند .

وكان سبب موته هي تلك المناظرة التي جرت بينه وبين الشريف الجرجاني في حضرة تيمور لنك في مسألة كون إرادة الانتقام سببا للغضب ، أو الغضب سببا لارادة الانتقام ، فصاحب الترجمة يقول بالأول ، والشريف يقول بالثاني ، قال الشيخ منصور الكازروني : والحق في جانب الشريف .

وجرت بينهما أيضا المناظرة المشهورة في قوله تعالى : {ختم الله على قلوبهم وعلى سمعهم وعلى أبصارهم غشاوة}[٣] فأمر تيمور لنك بتقديم السيد على التفتازاني وقال : لو فرضنا أنكما سيان في الفضل فله شرف النسب ، فاغتم لذلك العلامة التفتازاني ، ومات كمدا[٤] ، والله أعلم .

ونختم هذه الترجمة بستة[٥] أبيات من الشعر تنسب للعلامة التفتازاني ، قال :

---

(١) انظر : مفتاح السعادة ٢٠٨/١ .
(٢) انظر : دائرة المعارف الإسلامية ٣٤٠/٥ .
(٣) سورة البقرة : من الآية ٧
(٤) انظر : البدر الطالع ٣٠٥/٢ ، شذرات الذهب ٣٢١/٦،٣٢٢.
(٥) انظر : شذرات الذهب ٣٢٠/٦ .

اذا خاض فى بحر التفكر خاطرى
على درة من معضلات المطالبِ
حقرت ملوك الأرض فى نيل ماحووا
ونلت المنى بالكتب لابالكتائبِ

وقال :

فرق فرق الدرس وحصل مالا
فالعمر مضى ولم تنل آمالا
لاينفعك القياس ولا
افعل يفعل افعلالا

وقال :

طويت بإحراز العلوم ونيلها
رداء شبابى والجنون فنونُ
فلما تحصلت العلوم ونلتها
تبين لى أن الفنون جنونُ

تعريف بالمختصر

كتاب المختصر : هو الشرح الثانى لسعد الدين التفتازانى على كتاب تلخيص المفتاح للخطيب القزوينى ، لأن للسعد شرحين على هذا الكتاب ، الأول يسمى (المطول) الفه فى سنة ٧٤٨هـ ، وأهداه الى حضرة سلطان هراة معز الدين أبو الحسين المعروف بمحمد كرت ، وهو شرح مبسوط للتلخيص ، فلما وقع بين أيدى الطلبة وانتشر بين الناس ، استطالوه ، فسالوا السعد اختصاره ، فاجابهم لذلك ، وشرح التلخيص شرحا آخر عام ٧٥٦هـ بغجدوان ، وسماه "المختصر" وأهداه لأبى المظفر السلطان محمود جانى بك خان ، حيث صرح بهذا الاهداء فى مقدمة الكتاب قائلا : "ولما وفقت بعون الله للإتمام ، وقوفت عنه خيام الاختتام ، بعدما كشفت عن وجوه خرائده اللثام ، ووضعت كنوز فرائده على طرف الثمام ،

سعد الزمان وساعد الإقبال   ودنا المنى وأجابت الآمال

وتبسم فى وجه رجائى المطالب بأن توجهت تلقاء مدين المآرب ، حضرة من أنام الأنام فى ظل الأمان ..." (١) .

الى أن يقول : "أبو المظفر السلطان محمود جانى بك خان ، خلد الله سرادق عظمته وجلاله ، وأدام روى نعيم الآمال من سجال افضاله ، فحاولت بهذا الكتاب التشبث بأذيال الإقبال ، والاستظلال بظلال الرأفة والافضال ، فجعلته خدمة لسدته التى هى ملتثم شفاه الاقيال ..." (٢) .

---

(١) المختصر ص ٣ .
(٢) المختصر ص ٤ .

وكان سبب تأليف هذا الكتاب أمرين : أحدهما : سؤال بعض المقربين له من طلبة العلم اختصار المطول ، والآخر : هو الرد على بعض الذين اعترضوا عليه في مواضع من شرحه المطول ، وأشار الخوانساري الى السبب الثاني بقوله : "نُقل أنه لما صنف المطول أخذ منه الخلخالي ، وشرح له شرحا ، وكذا الزوزني والخطّي ، واعترضوا عليه في مواضع ، ثم اختصر التفتازاني "المطول" وأجاب عن اعتراضاتهم" (١) .

ولقد ذكر السعد في مقدمته هذين السببين ، مصرحا بهما حيث يقول : "ثم رأيت الجمع الكثير من الفضلاء ، والجم الغفير من الأذكياء ، يسالونني صرف الهمة نحو اختصاره ، والاقتصار على بيان معانيه وكشف أستاره ، لما شاهدوا من أن المحصلين قد تقاصرت هممهم عن استطلاع طوالع أنواره ، وتقاعدت عزائمهم عن استكشاف خبيئات أسراره ، وأن المنتحلين قد قبلوا أحداق الأخذ والانتهاب ، ومدوا أعناق المسخ على ذلك الكتاب ، وكنت أضرب عن هذا الخطب صفحا ، وأطوي دون مرامهم كشحا علما مني بأن مستحسن الطبائع بأسرها ، ومقبول الأسماع عن آخرها ، أمر لايسعه مقدرة البشر وإنما هو شأن خالق القوى والقدر ، وأن هذا الفن قد نضب اليوم ماؤه فصار جدالا بلاأثر ، وذهب رواؤه فعاد خلافا بلا ثمر ..." (٢) .

---

(١) روضات الجنات ٣٥/٤ .
(٢) المختصر ٣/٢ .

أسلوبـــه :

أسلوب السعد في كتابه المختصر أسلوب[(١)] قد غلبت عليه الكلامية والمنطقية ، ففقد طراوته ، وذهب رونقه ، بكثرة ماشابه من المصطلحات الفلسفية ، والنظرات العقلية ، والعبارات الكلامية ، على أنه لايخلو في بعض الأحايين من لمحات أدبية طريفة ، انظر اليه وهو يتحدث عمن يسرق من كتبه ، تجده رقّ بعض الشيء فقال : "وأما الأخذ والانتهاب فأمر يرتاح له اللبيب ، فللأرض من كأس الكرام نصيب ، وكيف ينهر عن الأنهار السائلون ، ولمثل هذا فليعمل العاملون"[(٢)] .

---

(١) انظر : مجلة الأزهر ، عام ١٣٦٧هـ ، المجلد التاسع عشر ص ٩٤٧ ، شروح التلخيص للقزويني ، د. أحمد مطلوب ص ٥٧٢ .

(٢) المختصر ص ٣ .

أهم حواشي المختصر

هناك حواش عديدة على كتاب المختصر تربو على نيف وعشرين حاشية ، وهو عدد ليس بالقليل ، وهذا العدد من الحواشي إن دل على شيء فإنما يدل على مكانة هذا الكتاب فى فنه من جهة ، ومن جهة أخرى يدل على خبيئات أسرار ألفاظه ، ومكنونات معانيه وعباراته .

وهذه الحواشي التى كتبت على المختصر ، يمكننا تصنيفها الى قسمين ، قسم من هذه الحواشي تناول الكتاب كله من أوله الى آخره ، وهذا هو الغالب على حواشي المختصر .

وقسم آخر حشّى على أجزاء من الكتاب وترك أجزاء أخر ، وهذا القسم أقل من سابقه ، فهو أحيانا يحشى على الديباجة وأحيانا على الفن الأول ، ولم أره حشي على غيرهما .

وإليك أولا أهم حواشي "القسم الأول" التى كُتبت على المختصر .

(١) حاشية نظام الدين عثمان الخطابى المتوفى سنة ٩٠١هـ (١) .

وأول هذه الحاشية : "لك اللهم الحمد والمنة ..." .

---

(١) هكذا ذكره حاجى خليفة فى كشف الظنون ٤٧٦/١ ، وذكره بروكلمان : عثمان ملا زاده الخطائى ٢٦١/٥ ، وهكذا وجدت اسمه فى فهارس المخطوطات ، وفى شذرات الذهب قال بأن اسمه : أحمد بن عثمان الشهير بمنلا زاده السمرقندى الخطابى ـ نسبة الى الخطاب جد ـ الشافعى ٢/٨ ، وصاحب الشذرات أخذ عن الغزى صاحب الكواكب السائرة ، وقد أشار الى ذلك ، والغزى ذكر قبل السمرقندى ، الجرخى ، ولم يفسر نسبة الخطابى ١٣٨/١ .

وطبعت هذه الحاشية في كلكتا سنة ١٢٢٨هـ ، ١٢٥٦هـ ، ولكنو سنة ١٢٦٢هـ ، وكونبور سنة ١٢٨٦هـ ، ١٢٩٦هـ ، ونو الكشور سنة ١٢٩٣هـ .

كما طبعت مع شرح التلخيص لأبي يعقوب المغربي ، وعروس الأفراح للسبكي ، وتعليقات الدسوقي ، في بولاق سنة ١٣١٧-١٣١٩هـ ، والقاهرة سنة ١٣٤٥هـ .

وحاشية عثمان ملا زاده الخطابي ، عليها أربع تقريرات تقرير لحبيب الله ميرزا جان الشيرازي المتوفى سنة ٩٩٤هـ ، وتقرير لعبد الله بن الحسين اليزدي المتوفى سنة ١٠١٥هـ ، وتقرير لمحمد صادق علي ، وتقرير لحامد بن برهان بن أبي ذر الغفاري (١) .

(٢) حاشية المولى محمد بن الخطيب الشهير بخطيب زاده الرومي (٢) ، المتوفى سنة ٩٠١هـ .

لم تطبع هذه الحاشية .

(٣) حاشية يوسف بن حسين الكرماستي (٣) المتوفى سنة ٩٠٦هـ .

وقد ذكرها حاجي خليفة في كتابه "كشف الظنون" ولم يذكرها بروكلمان ، ووجدتها في فهرس ألمانيا تحت رقم ٧٢١٥ ولم يعط عنها أية تفاصيل .

(٤) حاشية أحمد بن محمد بن يحيى بن محمد الهروي ، قطب الدين حفيد التفتازاني (٤) المتوفى سنة ٩١٦هـ .

أولها : "قوله (نحمدك) انما اختار الحمد على الشكر" وفرغ منها في شهور سنة ٨٨٦هـ .

---

(١) انظر : بروكلمان ٢٦١/٥ .
(٢) انظر : كشف الظنون ٤٧٦/١ .
(٣) انظر : كشف الظنون ٤٧٦/١ ، فهرس مخطوطات ألمانيا ٣٧٩/٦ تحت رقم ٧٢١٥ .
(٤) انظر : كشف الظنون ٤٧٦/١ ، بروكلمان ٤٦١/٥، ٤٦٢ .

وله حاشية أيضا على المطول - الشرح الأول للسعد - ومايهمنا هي حاشية المختصر هذه ، فقد طبعت هذه الحاشية طبعة واحدة في كلكتا سنة ١٢٨٠هـ .

وحاشية الحفيد هذه عليها تقرير لياسين بن زين الدين ابن أبي بكر الحمصي العليمي المتوفى سنة ١٠٦١هـ ، كتبه سنة ١٠٥٤هـ .

وتقرير آخر لاسماعيل بن غنيم الجوهري المتوفى سنة ١١٦٠هـ .

(٥) حاشية ابراهيم بن محمد بن عربشاه الاسفرائني ، المتوفى سنة ٩٩٤هـ (١) .

وهذه الحاشية لم يذكرها حاجي خليفة في كشف الظنون ، وهي لم تطبع بل مخطوطة في المكتب الهندي برقم ٨٧٧ ، وبالموصل ١١٣،١٤٧ .

(٦) حاشية أحمد بن قاسم العبادي المتوفى سنة ٩٩٤هـ .

وهي الحاشية التي قمنا بتحقيق جزء منها في هذه الرسالة ، وقد جمعت هذه الحاشية مايقارب بضع عشرة حاشية وبسطت القول في ذلك .

قال عنها حاجي خليفة بعد ذكره لما جمعته من الحواشي "فصارت حاشية عظيمة مفيدة للغاية" (٢) .

(٧) حاشية عبد الله بن الحسين اليزدي ، المتوفى سنة ١٠١٥هـ (٣) .

قال عنها حاجي خليفة : "وهي حاشية مقبولة مفيدة" .

أولها : "حمدا لمن خلق الانسان وعلمه البيان ..." .

---

(١) انظر : بروكلمان ٢٦٢/٥ .
(٢) كشف الظنون ٤٧٧/١ .
(٣) انظر : كشف الظنون ٤٧٦/١ .

فرغ من تاليفها فى ذى الحجة سنة ٩٦٢هـ بالمدرسة المنصورية بشيراز ، لم يشر اليها بروكلمان فى كتابه "تاريخ الادب العربى" .

(٨) حاشية للطف الله بن محمد بن الغياث (١) ، المتوفى سنة ١٠٣٥هـ .

لم تطبع ، ولها نسختان الاولى الامبروزيانا G25 (انظر RSO VII 53) ، والاخرى فى المانيا ٧٢١٥/٤ .

(٩) حاشيتا ابراهيم بن احمد الشهير بابن الملا الحلبى (٢) المتوفى سنة ١٠٨٢هـ .

وله حاشيتان الاولى موسومة ب "غاية سؤل الحريص من ايضاح شرح التلخيص" ، وتقع فى مجلد .

والحاشية الأخرى صغرى أسماها "الروض الموشى من التحرير على شرح المختصر المحشى" ، لم يذكرها بروكلمان .

(١٠) حاشية ياسين الحمصى العليمى (ت ١٠٦١هـ)

وقد وجدتها فى مكتبة الحرم تحت الرقم (٣٣٦١) بلاغة ، ولم ار من أشار اليها ، وهى حاشية نفيسة جدا .

(١١) حاشية حميد الدين بن أفضل الدين الحسينى (٣) .

ولم يذكرها الا حاجى خليفة فى "كشف الظنون" وهى لم تطبع .

(١٢) حاشية مصلح الدين مصطفى بن حسام الرومى (٤) .

وهى كسابقتها ، وهى أيضا لم تطبع .

---

(١) انظر : بروكلمان ٢٦٣/٥ ، فهرس مخطوطات ألمانيا ٣٧٩/٦ تحت رقم ٧٢١٥/٤ .

(٢) انظر المرجعين السابقين .

(٣) انظر : كشف الظنون ٤٧٦/١ .

(٤) انظر : كشف الظنون ٤٧٦/١ .

(١٣) حاشية ابراهيم بن محمد بن موسى الميمونى .(١)

لم تطبع ، لها نسخة فى المانيا تحت رقم ٧٢١٥/٥ .

(١٤) حاشية محمد بن عتيق الحمصى .(٢)

لم تطبع ، لها نسخة وحيدة فى ألمانيا تحت رقم ٧٢١٥/٦ .

(١٥) حاشية محمد بن محمد بن سليمان السوسى الرودانى ،(٣) المتوفى سنة ١٠٩٤هـ .

ولها نسخة فى المانيا تحت رقم ٧٢١٥/٧ .

(١٦) حاشية ليوسف بن سالم الحفناوى (الحفنى)(٤) المتوفى سنة ١١٧٨هـ .

له بباريس نسخة رقم ٤٤١٣ ، الظاهرية بدمشق ٦٩ (عمومية ٧٨) ، ١٠ ، القاهرة ، ثان ١٨٧/٢ .

(١٧) حاشية على بن أحمد بن مكرم الصعيدى العدوى ،(٥) المتوفى سنة ١١٨٩هـ .

ولها نسخة فى المانيا أيضا تحت رقم ٧٢١٥/١٠ .

(١٨) حاشية محمد بن على الصبان المتوفى سنة ١٢٠٦هـ .(٦)

تجريد مصطفى محمد البنانى ، جردها سنة ١٢١١هـ ، وعليها تقرير لمحمد بن محمد الانبابى ، المتوفى سنة ١٣١٣هـ وهى حاشية مشهورة ومتداولة ومفيدة .

وطبعت فى بولاق سنة ١٢٨٥هـ ، ١٢٩٧هـ ، ١٣١٣هـ ،

---

(١) انظر : فهرس مخطوطات المانيا ٣٧٩/٦ تحت رقم ٧٢١٥/٥ .
(٢) انظر : نفس المرجع السابق .
(٣) انظر : نفس المرجع السابق تحت رقم ٧٢١٥/٧ .
(٤) انظر : بروكلمان ٢٦٣/٥ ، فهرس مخطوطات المانيا ٣٧٩/٦ تحت رقم ٧٢١٥/٩ .
(٥) انظر : فهرس مخطوطات المانيا ٣٧٩/٦ تحت رقم ٧٢١٥/١٠ .
(٦) انظر : بروكلمان ٢٦٢/٥ .

والقاهرة سنة ١٣١٥هـ ، ولكنو سنة ١٣١٢هـ ، بدون تقرير الانبابي .

وطبع معها تقرير الانبابي في أربعة أجزاء بالقاهرة سنة ١٣٣٠هـ .

(١٩) حاشية محمد بن محمد بن عرفة الدسوقي (١) ، المتوفى سنة ١٢٣٠هـ .

وهذه الحاشية حاشية نفيسة جدا ، امتازت ببسط واسع ، ومعلومات جمة ، وتوضيح لدقائق الشرح ، مع عبارة سهلة ، وبيان شاف .

طبعت في بولاق سنة ١٢٧١هـ ، والقاهرة سنة ١٢٩٠هـ ، واستانبول سنة ١٢٨٠هـ ، ومرة أخرى في استانبول سنة ١٢٩٦هـ .

(٢٠) حاشية لحمدون بن عبد الرحمن بن الحاج (٢) ، المتوفى سنة ١٢٣٢هـ .

له نسخة وحيدة في الرباط ٣٠٥ .

(٢١) حاشية لابراهيم الباجوري (٣) .

ولم تطبع ، لها نسخة وحيدة في رامبو ١/٥٦٢ رقم ٢٦ .

واليك الآن أهم حواشي القسم الثاني على المختصر :

(١) حاشية علي بن محمد بن مسعود البسطامي ، المشهور ب "مصنفك" (٤) ، المتوفى سنة ٨٧٥هـ .

وهي على الديباجة .

---

(١) انظر : بروكلمان ٥/٢٦٣ .
(٢) انظر : بروكلمان ٥/٢٦٣ .
(٣) انظر : بروكلمان ٥/٢٦٣ .
(٤) انظر : فهرس ألمانيا ٦/٣٧٩ .

لم يذكرها حاجي خليفة ولابروكلمان ، لها نسخة وحيدة في ألمانيا تحت رقم ٧٢١٥/١٣ .

(٢) حاشية على الديباجة لأبي بكر بن اسماعيل الشنواني ، المتوفى سنة ١٠١٩هـ[1] .

لم يذكرها حاجي خليفة ولابروكلمان ، لها نسخة وحيدة في ألمانيا تحت رقم ٧٢١٥/١٤ .

(٣) حاشية على الفن الأول لاسماعيل غنيم الجوهري المتوفى حوالي ١١٦٠هـ[2] .

لم يذكرها حاجي خليفة في كشف الظنون .

لها ثلاث نسخ في برلين ٧٢١٣ ، جوتا ٢٧٨٥ ، الجزائر ٢١٠ . وهي لم تطبع .

(٤) حاشية على ديباجة المختصر لأحمد بن عبد الفتاح المجيري الملوي ، المتوفى سنة ١١٨١هـ[3] .

أكملها سنة ١١٢٣هـ ، أسماها : "عقود الدر على شرح ديباجة المختصر" .

طبعت بالحجر في مجموعة بالقاهرة سنة ١٢٩٧هـ .

هذه هي أهم الحواشي التي ألفت على كتاب المختصر بنوعيها .

---

(١) انظر : فهرس ألمانيا ٣٧٩/٦ .
(٢) انظر : بروكلمان ٢٦٢/٥ .
(٣) انظر : بروكلمان ٢٦٤/٥ .

الفصل الثاني

- عصر العلامة العبادي
- حياة العلامة العبادي
  - اسمه ونسبه
  - مولده ونشأته
  - مشايخه
  - تلاميذه
  - آراء العلماء فيه
  - وفاته
  - آثاره

عصر المؤلف (١)

قبل التعريف بمصنف هذه الحاشية ، لابد من التعريج على عصره الذى عاش فيه ، وأحداثه التى تعايش معها ، بتمهيد موجز ، ونبذة يسيرة .

فعصره هو القرن العاشر الهجرى الذى شهد استيلاء بنى عثمان على قاهرة المعز التى نشأ فيها العلامة العبادى .

فما إن فرغ السلطان العثمانى سليم الأول (٢) من محاربة الصفويين الشيعيين فى فارس والعراق ، حتى وجَّه أنظاره تلقاء الشام ومصر ، ليستولى عليهما ، ويضمهما الى مملكته العلية .

وباعثه على هذا هو مناصرة الغورى ـ حاكم مصر ـ للشاه إسماعيل ـ حاكم الدولة الصفوية ، الابن الثالث لحيدر مؤسسها ـ .

فتحرك السلطان العثمانى سليم إلى الشام ، وتحرك الغورى إلى الشام ، وفى مكان قريب من حلب ، يسمى مرج دابق التقى الجيشان ، وما إن التقيا حتى تخلى عن صفوف الغورى ثلاثة نفر هم خير بك حاكم حلب ، والغزالى حاكم دمشق ، وفخر الدين حاكم لبنان ، وانضموا الى صفوف السلطان سليم .

وما إن دارت المعركة فى يوم الاحد ٢٥ رجب سنة ٩٢٢هـ فى مرج دابق ، حتى أسفرت عن انتصار السلطان سليم ، وقتل

---

(١) هناك رسالة ماجستير عرفت لهذا العصر ، وهى للأخ عبد الله ابراهيم الزهرانى ، عنوانها شهاب الدين الخفاجى حياته وأدبه ، فانظرها ص ١٣ .

(٢) انظر : تاريخ الدولة العثمانية وعلاقاتها الخارجية ، د. على حسون ص ٢١٧ .

الغورى ، وهزيمة جنده .

ولما علم المصريون بموت الغورى ، انتخبوا طومان باى سلطانا ، وقد كان نائبا للغورى على مصر فى غيابه .

فارسل السلطان سليم لطومان باى عارضا عليه الصلح ، شريطة اعترافه بالسيادة العثمانية ، فكان رد طومان باى الرفض .

هنالك سار السلطان سليم بجيشه لمقاتلة طومان باى وجيشه ، وبالقرب من غزة تقاتل الجيشان ، وانتصر السلطان سليم ، ثم واصل زحفه نحو القاهرة حتى وصلها ، وحاصرها ثمانية أيام ، الى أن سلمت القاهرة مفاتيحها ، وألقت مقاليدها الى بنى عثمان ، فى اليوم الثامن من محرم الحرام من شهور سنة ٩٢٣هـ ، وبها ألقوا القبض على طومان باى ، وشنقوه عند باب زويلة ، وبهذا أزالوا حكم المماليك الجراكسة من مسرح الحياة وواقعها ، الى كتب التاريخ ووقائعها .

ومن هذا التاريخ نفسه أصبحت مصر تابعة للعثمانيين ، وتحت سيطرتهم قرابة ثلاثة قرون من الزمن ، حكم فيها الأتراك العثمانيون (١) الشريعة الاسلامية على الرعية ، ونشروا الأمن فى ربوع البلاد ، وفرضوا على الشعب ضرائب وإتاوات ، واتخذوا نظما إدارية جديدة .

---

(١) انظر : تاريخ الدولة العلية العثمانية ، محمد فريد بك المحامى ص ١٩٤،١٩٥ ، وانظر : العرب والعثمانيون لعبد الكريم رامق ص ٤٢،٥٥ ، القاهرة تاريخها وآثارها من جوهر القائد الى الجبرتى المؤرخ لعبد الرحمن زكى ص ١٩٣،١٩٤ .

ومايهمنا في هذا البحث هو معرفة تأثير الاتراك العثمانيين على الحالة العلمية التي كانت في مصر ، والتي عاشها العلامة العبادي ، وتأثر بها .

فنرى المؤرخين ازاء هذا انقسموا الى فريقين ، فالفريق الأول وهم الكثرة الكاثرة غالى في حكمه ، وقال بانحطاط العلم في هذا العصر ، وحكم عليه بأنه عصر مظلم ، وزعم أن الدولة العثمانية أثرت على الحالة العلمية فيه تأثيرا سلبيا فحالت بين العلم وأهله كابن اياس صاحب "بدائع الزهور في وقائع الدهور" (١) ، علما بأنه ماعاش في الحكم العثماني إلا سبع سنوات ثم توفى ، وجرجي زيدان في "تاريخ آداب اللغة العربية" (٢) ، وكارل بروكلمان في "تاريخ الشعوب الاسلامية" (٣) ، وعبد الرحمن زكي في كتابه "القاهرة تاريخها وآثارها" (٤) ، والدكتور محمد عبد المنعم خفاجي في كتابه "الأزهر في ألف عام" (٥) ، ومحمد عبد الله عنان في كتابه "مصر الاسلامية وتاريخ الخطط المصرية" ، حتى قال : "ذلك أن مصر الاسلامية لم تعرف رغم ماتوالى عليها في عصور الاضطراب والفتنة من الخطوب والمحن نكبة أعظم من الفتح العثماني" (٦) .

والفريق الآخر وهم قلة ، قالوا بأن الدولة العثمانية لم تؤثر على الحالة العلمية ، بل إن الحالة العلمية سارت مسيرتها وسلكت طريقها (٧) ، كمحمد فريد بك المحامي في كتابه

---

(١) انظر ماكتبه في أحداث يوميات سنة ٩٢٣هـ الى سنة ٩٢٨هـ .
(٢) انظر : تاريخ آداب اللغة العربية ٢٧٤/٤ .
(٣) انظر : تاريخ الشعوب الاسلامية ١٠٥/٣ .
(٤) انظر : القاهرة تاريخها وآثارها ص ٢٢٦ .
(٥) انظر : الأزهر في ألف عام ١١٥/١، ١١٩ .
(٦) مصر الاسلامية وتاريخ الخطط المصرية ص ٢١٨ .
(٧) انظر : تاريخ الدولة العلية العثمانية ص ١٨، ٢١، ٢٢ .

"تاريخ الدولة العلية العثمانية" (١) ، وعبد العزيز الشناوى في كتابه "الدولة العثمانية دولة اسلامية مفترى عليها" .

وما أميل اليه هو التفصيل في هذه المسألة ، فإن العلوم تنقسم قسمين : علوما شرعية وتوابعها ، وعلوما عقلية ورياضية وطبيعية .

فأما العلوم العقلية والرياضية والطبيعية فقد أثر عليها العثمانيون تأثيرا قويا ، لأنهم أصدروا أمرا يمنع تدريسها في الأزهر ، وبالغوا في منعها الى درجة التحريم .

أما العلوم الشرعية ، فانهم لم يستطيعوا التأثير عليها ، بدليل ماترى من أسماء عظيمة في كتب تراجم ذلك القرن ، كشيخ الاسلام زكريا الأنصارى ، وابن حجر الهيثمى ، وأحمد الرملى ، ومنصور البهوتى ، وشمس الدين الرملى ، وغيرهم .

ولك أن تتأمل وتقرأ في الكواكب السائرة للغزى ، وخلاصة الأثر للمحبى يطالعك كم كبير من أسماء أولئك العلماء الذين برعوا في العلوم الشرعية .

كما أن كثرة الحواشي في ذلك القرن تدل على أن العلوم الشرعية لم يمسها أى ضعف ان لم نقل إنها نشطت ، ذلك أن

---

(١) انظر : الدولة العثمانية دولة اسلامية مفترى عليها ٧٠٠/٢ .

الحواشي إنما تكتب بعد أن يُفهم المتن ، ويُفهم الشرح ، ويُهضما ، بل ويُعترض عليهما ، ويُستدرك عليهما ، ويُصحح لهما فالحواشي مرحلة متأخرة تدل على تمام الفهم والتمكن .

حياة المؤلف

اسمه ونسبه :

هو العلامة أحمد بن قاسم الصبّاغ العَبّادِي المصري ، الأزهري ، الملقب بشهاب الدين [(١)] .

والعبّادي يرجع الى قبائل العبابدة ، وهم من قبائل مصر المنتسبة الى عرب الحجاز ، وتقيم هذه القبائل في مديرية الشرقية وأسوان وقنا واسنا [(٢)] .

مولده ونشأته :

ولد العلامة أحمد بن قاسم العبّادي في أرض الكنانة بمصر [(٣)] ، في أوائل القرن العاشر الهجري . وهو كغيره من مجموع علماء ذلك العصر ، لم يُحدد تاريخ مولده ، فضلا عن أن ترجمته عزيزة ، وأخباره وجيزة ، وقد أشار الى ذلك د. محمد حسن عواد عندما حاول أن يُترجم له ، في تحقيقه رسالة في اسم الفاعل للعبّادي [(٤)] ، فلم يتجاوز نصف الصفحة في ترجمته .

وقد نشأ شهاب الدين العبادي ، بالقاهرة التي كانت آنذاك مهوى العلماء ، ومجمع الفضلاء ، كالسيوطي ، وشيخ الاسلام زكريا الأنصاري ، وابن حجر الهيثمي ، وعيسى الصفوي الايجي ، وشمس الدين الرملي ، وغيرهم .

---

(١) انظر : الكواكب السائرة ١٢٤/٣ ، شذرات الذهب ٤٣٤/٨ ، السنا الباهر ص ٨١٣ ، نشأة النحو ص ٢٥٤، ٢٥٥ ، الأعلام ١٩٨/١ ، الفتح المبين في طبقات الأصوليين ٨١/٣ ، أصول الفقه تاريخه ورجاله ص ٤٧٥ ، رسالة في اسم الفاعل ص٩

(٢) قبائل العرب في مصر ٢٥/١، ٣١، ٣٣، ٣٤ .

(٣) تراجم الأعيان للبوريني ٦٢/١ ، السنا الباهر ص ٨١٣ .

(٤) انظر : رسالة في اسم الفاعل لأحمد بن قاسم العبادي ص٩

وكان شهاب الدين منذ صغره طالبا للعلم ، ملازما حلقات اشياخه ، حريصا على وقته ، فلايصرفه الا فى تحصيل ثواب ، أو مدارسة أو مؤانسة ، أو افادة أصل أو مقايسة (١) .

وقد حفظ القرآن الكريم فى صغره ، وحفظ كثيرا من متون العلم ، وبذلك صرح صاحب السنا الباهر حيث قال عنه : "حفظ الكتاب العزيز ، وتحصن به من الاغيار فى حصن حريز ، وحفظ من الكتب المشهورة مطولات ومختصرة" (٢) .

وقد أتقن العربية والبلاغة ، وقد قال عنه صاحب السنا الباهر : "وكان فى العربية ثابت الأركان ، وكذا فى علم المعانى والبيان" (٣) .

وبين رياض الأزهر الغن ، ومن معينه العذب الصافى نهل وعل ، وعلى حياض أفكار علمائه ورد وارتوى ، حتى اشتد عوده وبزغ سعوده .

ومازال على هذه الحالة ، الى أن تصدر للاقراء والتاليف ، والتحرير والتصنيف .

---

(١) تراجم الأعيان للبورينى ٦٢/١ .
(٢) السنا الباهر ص ٨١٣ .
(٣) السنا الباهر ص ٨١٣ .

مشايخــــه :

لقـد تلمـذ العبـادي لجماعـة مـن أكابر علماء عصره ، منهم :

(١) ابن حجر الهيثمي[(١)] :

هو أحمد بن أحمد بن محمد ، شيخ الاسلام شهاب الدين ابن حجر الهيثمي ، الشافعي ، ولد برجب سنة ٩٠٩هـ .

بـرع فـي علـوم كثيرة كالتفسير ، والحديث ، والكلام ، والفقـه ، أصـولا وفروعـا ، والفرائض ، والحساب ، والنحو ، والصرف ، والمعاني ، والبيان ، والمنطق .

ومـن مؤلفاتـه الكثـيرة : تحفة المحتاج لشرح المنهاج للنـووي ، مبلـغ الأرب فـي فضـل العرب ، الصواعق المحرقة ، معدن اليواقيت الملتمعة في مناقب الأئمة الأربعة .

وتوفي ابن حجر بمكة سنة ٩٧٣هـ ، وقيل ٩٧٤هـ .

والـذى أثبـت تلمـذة العبادي على ابن حجر ماوجدته في كتب مشيخة المرحومي أبي الحسن علي بن علي المصري ، من أنه اخـذ عـن الشـهاب الغنيمي عن أحمد بن قاسم العبادي عن ابن حجر الهيثمي عن زكريا الأنصاري عن ابن حجر العسقلاني[(٢)] .

(٢) عيسى الصفوي[(٣)] :

هـو عيسى بن محمد بن عبيد الله بن محمد السيد الشريف ابـو الخـير قطـب الـدين الحسـيني الإيجي الشافعي الصوفي ،

---

(١) انظر : الكواكب السائرة ١١١/٣، ١١٢، ١١٣ ، شذرات الذهب ٣٧٠/٨، ٣٧١ .

(٢) انظر : فهرس الفهارس للكتاني ٥٥٣/٢، ٥٥٤ .

(٣) انظر : الكواكب السائرة ٢٣٣/٢، ٢٣٤ ، شذرات الذهب ٢٩٧/٨ ومابعدها .

المعروف بالصفوى . اشتغل بالتفسير والفقه ، والمنطق ، والبيان ، والكلام ، والمعانى ، والنحو ، والصرف ، والأصول وغيرها من العلوم .

له شرح كافية ابن الحاجب ، وشرح الغرة للسيد الشريف الجرجانى فى المنطق ، وشرح الفوائد الغياثية فى المعانى والبيان ، ومختصر النهاية لابن الاثير ، وتفسير من سورة عم الى آخر القرآن .

ولقد لازمه الشهاب العبادى مدة طويلة من الزمن ، وانتفع من براعته فى علمى المنطق والكلام ، حتى أن كلمة "إستاذنا" اذا أطلقها العبادى انصرفت اليه كما سترى فى هذه الحاشية .

(٣) شهاب الدين عميرة (١) :

هو احمد البرلسى المصرى الشافعى ، الملقب بشهاب الدين أو بعميرة .

اخذ العلم عن الشيخ عبد الحق السنباطى ، والبرهان ابن أبى شريف ، والنور المحلى .

وكان زاهدا ورعا حسن الأخلاق ، ذا علم وافر ، درس وافتى وانتهت اليه رئاسة المذهب فى عصره .

من مؤلفاته حاشية على شرح الجلال المحلى على جمع الجوامع ، وله شرح البسملة والحمدلة .

وكانت وفاته سنة ست وخمسين وتسعمائة هجرية .

---

(١) انظر : طبقات الأصوليين للمراغى ٧٦/٣ ، معجم المؤلفين ١٣/٨ .

(٤) <u>ناصر الدين اللقانى</u> (١) :

هو محمد بن حسن اللقانى ، المكنى بأبى عبد الله ، الشهير بناصر الدين ، القاضى العلامة المتبحر .

اخذ عن الشيخ أحمد بن زروق ، وأبى المواهب التونسى ، والبرهان اللقانى ، والنور السنهورى ، واخذ عنه الشيخ قعود ، والشيخ البرمونى ، ويحيى القرافى ، والعبادى وغيرهم من أجلة العلماء .

وقد قرأ العلم نحو ستين سنة ، وعمر حتى انحصر الأزهر فى تلامذته وتلامذة تلامذته ، وإليه انتهت رئاسة العلم بمصر فى عصره ، واستفتى من سائر الأقاليم .

من مؤلفاته : حاشية على المحلى على جمع الجوامع ، وله فى التوحيد حاشية على شرح السعد فى العقائد .

وقد كان زاهدا ، تجرد آخر عمره عن الدنيا ، وفرق ماله بيده على أوائل الطلبة الفقراء ، فانكر عليه مَنْ حسَّن له ابقاءه بعده خوف الفقر ، فرد عليه قائلا : تريد أن تغشنى فى آخرتى ، واعرض عنه .

وتوفى سنة ٩٥٨ هجرية .

(٥) <u>شهاب الدين الرملى</u> (٢) :

هو أحمد الرملى المتوفى المصرى ، الأنصارى الشافعى الإمام ، العلامة ، شيخ الإسلام والمسلمين .

أخذ من القاضى زكريا ولازمه ، وكان يجله ، وأذن له فى الافتاء والتدريس ، وأن يصلح فى كتبه فى حياته وبعد مماته

---

(١) انظر : طبقات الأصوليين للمراغى ٣/٧٧ ، معجم المؤلفين ٩/٢٠٣ .

(٢) انظر : الكواكب السائرة ٢/١١٩، ١٢٠ ، شذرات الذهب ٨/٣١٦ .

ولم يأذن لأحد سواه في ذلك .

وأخذ عنه ولده سيدي محمد والخطيب الشربيني والشهاب الغزى ، وغيرهم .

وانتهت اليه الرئاسة في العلوم الشرعية بمصر ، حتى صار علماء الشافعية كلهم تلامذته الا النادر .

من مؤلفاته : له شرح عظيم على صفوة الزبد في الفقه ، وجمعت فتاويه فصارت مجلدا .

وكان يخدم نفسه ولايمكن أحدا أن يشترى له حاجة الى أن كبر سنه وعجز ، وتوفي يوم الجمعة مستهل جمادى الآخرة سنة ٩٥٧هـ .

والذى اثبت تلمذة العبادى على العلامة الرملى ماوجدته في حواشي المنهاج من قول منصور سبط الطبلاوى لما ذكر محمد الرملى قال : إنه ابن شيخه أحمد الرملى (١) .

---

(١) انظر : حواشي تحفة المنهاج للعبادى والشروانى ٤/١ .

تلامذتـــه :

وأخذ عنه العلم طائفة كبيرة ، منهم :

(١) محمد الميمونى المصرى (١) :

هـو محـمد بـن عيسـى المنعـوت بشمس الدين الميمونى ، المصرى ، الشافعى ، أحد العلماء الكبار .

أخـذ عن جماعة من العلماء كالرملى والبلقينى والشهاب أحمد بن قاسم وعبد الحميد السمهودى وغيرهم .

وأخـذ عنه جماعة من العلماء ، وله من المؤلفات مختصر الآيـات البينـات تـأليف شيخه ابن قاسم ، وبعض رسائل تتعلق بآيات قرآنية شريفة .

وكـانت ولادته فى نيف وثلاثين وتسعمائة ، وتوفى فى صفر سنة ثلاث وعشرين وألف .

(٢) منصور الطبلاوى (٢) :

هـو منصـور سبط شـيخ الاسـلام نـاصر الـدين الطبلاوى ، الشـافعى ، العـالم المحقق خاتمة الفقهاء ، برع فى التفسير والفقه ، والحديث ، والنحو ، والصرف ، والمعانى ، والبيان والكلام ، والمنطق ، والأصول وغيرها من العلوم .

ولازم العبادى فى العلوم النظرية وبه تخرج .

من مؤلفاته : شرح على الأزهرية فى مجلد حافل ، وحاشية عـلى شرح تصريف العزى للتفتازانى ، ونظم الاستعارات وشرحها ونظم عقيدة النسفى ، وغير ذلك .

---

(١) انظر : خلاصة الأثر ١٠٥/٤ ، معجم المؤلفين ١٠٩/١١ .
(٢) انظـر : خلاصـة الأثـر ٤٢٨/٤ ، ريحانـة الألبـاء ٢١٥/٢ ومابعدها .

وهو الذى جرد حاشية شيخه ابن قاسم العبادى على التحفة لابن حجر ، توفى بمصر يوم الثلاثاء سنة ١٠١٤ هجرية .

(٣) ابراهيم اللقانى (١) :

وهو إبراهيم بن إبراهيم بن حسن بن على بن على ابن عبد القدوس بن محمد بن هارون ، اللّقانى المالكى الملقب برهان الدين .

أحد الأعلام المشار إليهم بسعة الاطلاع فى علم الحديث والدراية والتبحر فى الكلام ، وكان إليه المرجع فى المشكلات والفتاوى فى وقته بالقاهرة .

له تآليف ، منها : منظومة فى علم العقائد سماها جوهرة التوحيد ، وشرحها بثلاثة شروح ، وتوضيح ألفاظ الاجرومية ، وقضاء الوطر من نزهة النظر فى توضيح نخبة الفكر للحافظ ابن حجر ، ومنار أصول الفتوى وقواعد الإفتاء بالاقوى ونصيحة الاخوان باجتناب شرب الدخان ، وغيرها .

وكانت وفاته وهو راجع من الحج سنة ١٠٤١هـ .

(٤) أبو بكر الشنوانى (٢) :

هو أبو بكر بن إسماعيل ابن شهاب الدين الشنوانى ، مولده شنوان وهى بلدة بالمنوفية .

كان كثير الاطلاع على اللغة ومعانى الأشعار حافظا لمذاهب النحاة والشواهد ، كثير العناية بها حسن الضبط .

ألف مؤلفات منها : حاشية على متن التوضيح فى مجلدات لم تكمل ، وحاشية على شرح الشذور للمصنف ، وأخرى على

---

(١) انظر : خلاصة الأثر ٦/١ ، معجم المؤلفين ٢/١ .
(٢) انظر : خلاصة الأثر ٧٩/١ ، ريحانة الالبا ٣٠٨،٣٠١/١ .

الأزهرية للشيخ خالد ، وثالثة على شرح القواعد له ، وحاشية على البسملة والحمدلة للشيخ عميرة ، وشرح على ديباجة مختصر الشيخ خليل للناصر اللقاني المالكي ، وشرح الأسئلة السبعة للشيخ جلال الدين السيوطي التي أوردها على علماء عصره حيث قال : ماتقول علماء العصر المدعون العلم والفهم في هذه الأسئلة المتعلقة بالف باتا ثا الى آخرها ، ماهذه الأسماء ؟ وماسمياتها ؟ وهل هي أسماء أجناس أو أسماء أعلام؟ فان كان الأول فمن اى أنواع الأجناس ؟ وان كان الثاني فهي شخصية أو جنسية ؟ فان كان الأول فهل هي منقولة ؟ أو مرتجلة ؟ فان كان الأول فمم نقلت أمن حروف أم أفعال أم أسماء أعيان أم مصادر أم صفات ، وان كانت جنسية فهل هي من أعلام الأعيان أو المعاني ، الى آخر ماقال .

فشرحها شرحا بديعا فبلغ شرحه ملك المغرب فارسل له عطية جزيلة .

وكانت وفاته عقب طلوع الشمس من يوم الأحد ثالث ذي الحجة سنة تسع عشرة بعد الألف .

(٥) أبو الوفاء الحموي (١) :

وهو أبو الوفاء ابن معروف الحموي الشافعي .

اشتغل بالفقه والحديث والعربية من نحو وصرف ومعان وبيان ، وصعد منابر الوعظ ، ووعظ الناس .

وكانت وفاته عن سن تزيد على الثمانين في شهر ربيع الأول سنة ست عشرة بعد الألف بحماة .

---

(١) انظر : خلاصة الأثر ١/١٥٥،١٥٦ .

(٦) الغنيمي :[1]

هو الشيخ أحمد بن محمد بن علي الملقب شهاب الدين بن شمس الدين بن نور الدين المعروف بالغنيمي ، الأنصاري ، الخزرجي ، الشافعي ، الحنفي ، المصري .

كان من المنفردين في عصره بعلم المعقول والمنقول ، والتبحر في العلوم الدقيقة ، والفنون العويصة .

من مؤلفاته : حاشية على مقدمة الإمام محمد السنوسي المسماه بأم البراهين في أصول الدين ، ومنها شرح مقدمة الشعراوي في العربية ، ورسالة في تحرير النسب الأربع مع نقائضها المذكورة في أوائل المنطق ، وله حاشية على شرح الاستعارات للمولى عصام ، وحاشية على شرح إيساغوجي للقاضي زكريا ، وغيرها .

وكانت وفاته عن نحو ثمانين سنة في عام أربع وأربعين وألف .

(٧) ابن إبراهيم الحلبي :[2]

وهو شحادة بن إبراهيم الحلبي الشافعي نزيل القاهرة .

ولد بمصر وبها نشأ ، وجدّ في الاشتغال بالعلم حتى بلغ الغاية القصوى ، وبرع في المعقول والمنقول . لم يُشتهر له تأليف سوى رسالة لطيفة قرظ بها رسالة في نسب بني طالو لتلميذه الأديب أبي المعالي الطالوي .

وكانت وفاته يوم الاثنين الحادي عشر من جمادى الآخرة سنة عشرة وألف بالقاهرة .

---

(١) انظر : خلاصة الأثر ٣١٢/١ ، معجم المؤلفين ١٣٢/٢ .
(٢) انظر : خلاصة الأثر ٢٢١/٢ .

(٨) الدنوشري[1] :

هو عبد الله بن عبد الرحمن بن علي بن محمد الدنوشري الشافعي .

بلغ الغاية في التحقيق والإجادة ، وكان لغويا نحويا ، حسن التقرير ، باهر التحرير .

ولد بمصر ، وبها نشأ ، وأقرأ العربية وغيرها من العلوم .

من مؤلفاته : حاشية على شرح التوضيح للشيخ خالد ، وله رسائل وتعليقات ، وكانت جل مؤلفاته في النحو .

وكان ينظم الشعر ، وأكثر شعره مقصور على نظم المسائل النحوية ، فمن ذلك جوابه عن هذين البيتين :

أفدني يانحوي ما اسم غدت به ۔۔۔ موانع صرف خمسة قد تجمعتْ

فإن زال منها واحد فاصرفنّه ۔۔۔ أجبني جوابا ياأخي نقله ثبتْ

فأجاب :

نظمت نظاما مبدعا في اتساقه
سؤالا عظيما كاللآلي تنظمتْ

وقد غصت في بحر من النحو زاخر
فصغت جوابا ناره قط ماخبتْ

وذا أذربيجان اسم قرية أعجم
حوى عجمة تركية ثم قد حوتْ

زيادته تعريفه كون لفظه
مؤنثا أعرفه سلمت من العنتْ

---

(١) انظر : خلاصة الأثر ٣/٥٣ ، معجم المؤلفين ٦/٧٠ ، وفيه الدنشوري لا الدنوشري .

وكانت وفاته بمصر يوم الأحد غرة شهر ربيع الآخر سنة خمس وعشرين وألف .

ومن تلامذة العبّادي الذين لم أستطع العثور على تراجمهم المحمدان ، محمد بن داود المقدسي ، وقد ذكر تلمذته صاحب الشذرات والكواكب السائرة (١) ، ومحمد الأحمدي المنعوت بسيبويه زمانه ، وقد ذكر تلمذته الجبرتي في تاريخه ، والمحبي في خلاصته (٢) .

آراء العلماء فيه :

قال عنه الحنبلي في شذراته : "أحمد بن قاسم العبّادي القاهري ، الشافعي ، الامام العلامة ، الفهامة ... برع وساد وفاق الاقران ، وسارت بتحريراته الركبان ، وتشنفت من فرائد فوائده الآذان ..." (٣) .

وقال عنه البوريني : "شيخ الإسلام على الاطلاق ، وعالم العصر بالاتفاق ، الجامع بين العلم والدين ، المعدود من أهل الوصول بيقين ، الأسعد الأمجد مولانا الشيخ أحمد بن قاسم العبّادي ، المحقق المدقق ، المقرر المحرر ، من قاسه أهل زمانه بالسعد والشريف ، وكان زمانه بسعد شرفه متصفا بغاية التشريف .

ماقدم أحد من مصر إلى الشام ، إلا وصفه بأنه مفرد الأنام ، وعلم العلماء الأعلام ..." (٤) .

وقال عنه نجم الدين الغزي : "العلامة الفهامة شهاب الدين العبّادي ، الأزهري ، الشافعي ، كان بارعا في العربية

---

(١) انظر : الكواكب السائرة ١٢٤/٣ ، شذرات الذهب ٤٣٤/٨ .
(٢) انظر : خلاصة الأثر ٢٢١/٢ .
(٣) شذرات الذهب ٤٣٤/٨ .
(٤) تراجم الأعيان ٦٢/١ .

والبلاغة والتفسير والكلام" (١) .

وقال عنه منصور سبط ناصر الدين الطبلاوى : "خاتمة من حقق ، وجهبذ من دقق ، إمام التحقيق والتحرير ، المجمع على أنه عالم العصر الأخير ، شيخ الإسلام أحمد بن قاسم العبّادى الأزهرى" (٢) .

وقال عنه صاحب السنا الباهر : "جامع أشتات العلوم ، المنقول منها والمعقول ، والمنطوق والمفهوم ، المقدم على أقرانه الأئمة الفحول ، فى الفروع والأصول ، السابق الذى لايشق له غبار ، ولايجاريه أحد فى مضمار" (٣) .

وقال عنه إبراهيم الدسوقى مقرظـا (٤) حاشيته الآيات البينات على شرح المحلى :

وعليه حاشية ابن قاسمٍ الذى شهدتْ له بالفضل تحقيقاتُه
دانت لعزم ذكاه أعناقُ النهى ....

وفاتـه :

لقد ذكر البورينى فى تراجم أعيانه أن العلامة العبادى كان يحج كثيرا ، وذكر أنه حج فى سنة اثنتين وتسعين وتسعمائة ، ومات فيها ، وذكر الشبلى اليمنى صاحب السنا الباهر أنه توفى سنة ٩٩٥هـ ، وليسا بشىء .

بل إنه فى سنة أربع وتسعين ، كما قرأ ذلك الغزى بخط محمد بن داود المقدسى تلميذ العلامة العبادى ، حج فى تلك السنة المذكورة ، وبعد قضائه مناسك الحج ، توجه للمدينة المنورة للزيارة ، وهناك قضى الكتابُ أجله ، بعد أن استوفى

---

(١) الكواكب السائرة ١٢٤/٣ .
(٢) حواشى تحفة المنهاج ٤٠٣/١ .
(٣) السنا الباهر ص ٨١٣ .
(٤) الآيات البينات ٢٩٨/٤ .

رزقه وعمله ، فأدركته المنية ، بجوار خير البرية ، وبالمدينة المنورة دُفن في بقعة من أرضها الطاهرة ، فرحمه الله ، وعطر مثواه ، ونور مرقده ومأواه .

وصدق القائل : وكم حسراتٍ في بطون المقابر .

آثـاره :

ترك العلامة العَبَّادي آثارا تنم عن عقلية مدققة ومحررة وواعية ، وواسعة الاطلاع ، حتى إن الشيخ طه محمود الدمياطي وهو من علماء الأزهر الشريف الذي أشرف على مراجعة كتاب "الآيات البينات" للعبادي أشاد بذلك قائلا : "عالم العصر ، ومن له في طرائق التحقيق الجمع والقصر ، حجة المحققين بالإجماع ، وفاتحة المدققين بلادفاع ، من تسنم ذروة المناقشة وامتطاها ، وفرع غدرة البحث بعد أن طرد عنها غطاها ، ومد على أهل البيان ظل تقريره الظليل ، فجانس بين المنطوق والمفهوم ، وأقام المدلول بجانب الدليل" (١) .

وقد ترك العبادي آثار انافت على العشرة ، منها مارأى النور ، وهو مايأتي :

(١) الآيات البينات على اندفاع أو فساد ماوقفتُ عليه مما أُورد على جمع الجوامع وشرحه للمحقق المحلي من الاعتراضات .

وهي حاشية على شرح المحلي لجمع الجوامع للسبكي في أصول الفقه .

وقد رأيت لهذا الكتاب طبعة قديمة جدا ، طبعت في منتصف شهر رجب سنة ١٢٨٩هـ في بولاق . وقد ذكرها يوسف إليان

---

(١) انظر : الآيات البينات للعبادي ٢٩٦/٤ ومابعدها .

سركيس فى معجمه[1] ، وذكر أنها خرجت فى أربعة مجلدات ، كل مجلد به جزء واحد ، ورأيت أيضا أنها خرجت فى مجلدين ، كل مجلد به جزءان ، من نفس المطبعة ونفس التاريخ .

(٢) حاشية على تحفة ابن حجر على المنهاج للنووى .

فى الفقه الشافعى .

طبعت فى القاهرة ، المطبعة الميمنية ، أحمد البابى الحلبى ، فى ذى الحجة سنة ١٣١٥هـ مع حاشية عبد الحميد الشروانى ، كما طبعت فى مطبعة مصطفى الحلبى سنة ١٣٥٧هـ[2] مع حاشية الشروانى ، كما طبعت فى دار صادر ، وصححه محمد الزهرى الغمراوى ، وهى فى عشرة أجزاء .

(٣) حاشية على شرح البهجة الكبير لشيخ الاسلام زكريا الأنصارى[3] .

وهى فى فروع الفقه الشافعى .

وطبعت هذه الحاشية بهامش الغرر البهية لزكريا الأنصارى .

ولم أرها ، ولم أقف عليها .

(٤) رسالة فى اسم الفاعل المراد به الاستمرار فى جميع الأزمنة .

فى علم النحو .

وقد حققها د. محمد حسن عواد ، الجامعة الأردنية ، كلية الآداب .

وقد رأيت الطبعة الأولى سنة ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م .

---

(١) انظر : معجم المطبوعات العربية والمعربة ٢٠٨/١ ، وكذلك انظر : ذخائر التراث العربى الاسلامى لعبد الجبار عبد الرحمن ٢٠٧/١ .
(٢) انظر : ذخائر التراث العربى الاسلامى ٢٠٧/١ .
(٣) انظر : معجم المطبوعات العربية والمعربة ٢٠٨/١ .

الطابعون جمعية عمال المطابع التعاونية ـ عمان .

نشر وتوزيع دار الفرقان ـ جبل الحسين ـ شارع خالد بن الوليد ـ عمان .

(٥) شرح على شرح جلال الدين المحلي على الورقات في الأصول لإمام الحرمين الجويني .

القاهرة ، المطبعة الأميرية ١٣٤٧هـ/١٩٢٧م .

على هامش إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول للشوكاني (١) .

ومن آثاره مازال مخطوطا لم ير النور بعد :

(٦) حاشية على شرح بدر الدين ابن مالك على ألفية أبيه (٢) .

وله نسخ مخطوطة ومحفوظة في : الاسكوريال ثان ١٢٦٠ ، بويل أول ١٦٣ ، ثان ٣٤٦ ، الظاهرية بدمشق ٣٧،٦٥ ، القاهرة ثان ٩٣/٢ ، جاريت ٤٠٨ ، مكتبة جمعية المستشرقين الألمان ٩١ وهناك خمس تعليقات لدى الورت ٦٦٢٩ .

(٧) تقرير على حاشية شيخه ناصر الدين اللقاني على شرح التفتازاني على متن تصريف الزنجاني .

في علم الصرف .

ولهذه المخطوطة نسخة واحدة في القاهرة ثان ٥٤/٢ (٣) .

ولقد رأيت في فهرس المخطوطات العربية في مكتبة

---

(١) انظر : ذخائر التراث العربي والاسلامي ٢٠٨/١ .
(٢) انظر : كشف الظنون ١٥٢/١ ، بروكلمان ٢٧٨/٥،٢٧٩ .
(٣) انظر : كشف الظنون ١١٣٩/٢ ، بروكلمان ١٨٠/٥،١٨١ ، هدية العارفين ١٤٩/١ .

الأوقاف العامة نسخة ليست بتقرير وإنما هى حاشية مباشرة على شرح السعد ، فهى مغايرة للتقرير .(١)

(٨) تقرير على حاشية العصام على شرح الجامي على متن الكافية لابن الحاجب .(٢)

فى علم النحو .

لم يذكره بروكلمان ، وقد وجدت له نسخة مخطوطة فى فهرس المخطوطات الألمانية آلورت(٣) تحت رقم عام ٦٥٩٩ ، ورقم خاص ٢١ .

(٩) فتح الغفار بكشف مخبئات غاية الاختصار(٤) .

فى فروع الفقه الشافعى .

وهو شرح على غاية الاختصار لأبى شجاع .

وقد ذكره بروكلمان فى الملحق(٥) ، الذي لم يُترجم للعربية ، وذكر نسخة واحدة له فى القاهرة ٥٢٩/١ .

---

(١) انظر : فهرس المخطوطات العربية فى مكتبة الأوقاف العامة ٣٦٤/٣ .
(٢) انظر : كشف الظنون ١٣٧٣/٢ ، هدية العارفين ١٤٩/١ .
(٣) انظر : آلورت ، الجزء السادس تحت الرقم ٦٥٩٩ .
(٤) انظر : ذيل كشف الظنون ١٣٦/٢ .
(٥) انظر : الملحق ، بروكلمان ٦٧٧/١ .

الفصل الثالث

دراسة المخطوط

- توثيق عنوان الكتاب
- اثبات نسبة الكتاب للمؤلف
- منهج المؤلف
- آراؤه
- مصادره ومدى استفادته منها
- قيمة الكتاب في علم البلاغة
- أثر الكتاب فيما بعده من الكتب

توثيق اسم الكتاب

اعتاد كثير من المؤلفين السابقين أن يسموا كتبهم في مقدماتها ، كما نرى ذلك في مقدمات شارحي التلخيص وغيرها من المقدمات .

وماذاك إلا لأن العلماء السابقين يلتزمون بأمور تعارفوا عليها ، ونبهوا اليها،منها المبادىء العشرة في مقدمة العلم ، وقد نظمها الصبان بقوله (١) :

ان مبادىء كل فن عشرة
الحد والموضوع ثم الثمرة
وفضله ونسبه والواضع
والاسم والاستمداد حكم الشارع
مسائل والبعض بالبعض اكتفى
ومن درى الجميع حاز الشرفا

ومنها ماهو في مقدمة الكتاب وهي ثمانية (٢) أمور ينبغي لأرباب التصانيف ذكرها ، منها أربعة على سبيل التأكيد الصناعي وهي البسملة والحمدلة والشهادة والصلاة والسلام على النبي صلى الله عليه وسلم .

وأربعة أخرى على سبيل الندب وهي أما بعد ، وتسمية المؤلف نفسه وتسمية كتابه ، وبراعة الاستهلال .

فاذا ماوجدت مخطوطة ووجدت الورقة الأولى والمقدمة ـ مع اخذ الحذر من اخطاء النساخ وتلفيقهم وترويجهم

---

(١) انظر : الباكورة الجنية ص ٦ .
(٢) انظر : الباكورة الجنية ص ١٦ .

وتغييرهم في اسم الكتاب - فإنك ظافر بالمراد وحاصل على الصواب ، وسائر على السبيل الصحيح ، والمهيع الواضح .

أما اذا سقطت الورقة الأولى من الكتاب والمقدمة ، فقد فُقدت هوية الكتاب إلا أن يشار إليه في كتب أخرى عن طريق نصوص مأخوذة منه ، فيُتعرف بها عليه .

وفي كتابنا هذا قد يسر الله لنا وجود الورقة الأولى والمقدمة في جميع نسخ المخطوطات التي بين أيدينا .

فوجدنا اسم الكتاب على غلاف نسخة الاسكوريال ، وعلى غلاف نسخة مكتبة الحرم المكي بهذه الصورة (هذه حاشية على مختصر المعاني لأحمد بن قاسم العبادي) .

ووجدناه في نسخة مكتبة مكة المكرمة (الحواشي والنكات والفوائد المحررات) .

وهذا الاسم نفسه وجد في نسختين من المخطوطة حصلت عليهما من مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الاسلامية بالرياض .

كما أن هذا الاسم موجود في جميع مقدمات هذه النسخ كلها بلا استثناء ، فقد وجد فيها جميعا ماصورته : (وبعد فهذه حواش ونكات وفوائد محررات) .

وكونه يُكتب على غلاف بعض النسخ حاشية لاينافي اسم الكتاب ، لأن الحاشية اسم جنس تطلق على مايُعلِّق به العالم على المتن والشرح .

ومما سبق يظهر لنا أن اسم هذا الكتاب (الحواشي والنكات والفوائد المحررات) .

ويلاحظ صيغة الجمع في اسم هذا الكتاب ، والسبب هو مايحويه من النقل والإفادة من بضعَ عشرة حاشية سأذكرها لك

تحت عنوان مصادره ومدى استفادته منها ، فيما سيأتى .

واكاد أجزم أن واضع اسم الكتاب ليس المؤلفَ نفسَه ، بل بعض تلامذته الذين قاموا بتجريد هذه التعليقات من هوامش نسخة مختصر المعانى ، بدليل ماتجده فى مقدمة نسخ المخطوطة من القول : (فهذه حواش ونكات وفوائد محررات جردتها من خط شيخنا علم الأعلام ... الخ) .

وان كان هناك احتمال ضعيف يمكن أن يقال : إن المؤلف أشار على تلامذته بهذا الاسم .

توثيق نسبة الكتاب :

ونسبة الكتاب للمؤلف لايتطرق إليها أدنى ريب ، بل هى نسبة صحيحة ، ومما يُدلل به على ذلك التصريح على غلاف نسخ المخطوطات التى بين يدى ، بذكر اسم المؤلف أحمد بن قاسم العَبَّادى .

وكذلك التصريح فى مقدمة الكتاب بنسبة هذا الكتاب إليه ، حيث نجد فى مقدمة النسخ مانصه : (فهذه حواش ونكات وفوائد محررات جردتها من خط شيخنا ... أحمد بن قاسم العَبَّادى الشافعى الأزهرى) .

وأيضا التصريح بهذه النسبة فى أواخر نسختى م ، ك : (هذا ماوجد بخط مؤلفه الإمام العلامة أحمد بن قاسم العَبَّادى الشافعى رحمه الله آمين) .

ثم إنك تجد فى حاشية ياسين (١) ، والصبان (٢) ، والدسوقى (٣) ، نقولا ماخوذة من هذه الحاشية منسوبة لأحمد بن قاسم العَبَّادى.

وأيضا تجد نسبة هذه الحاشية للعَبَّادى قد ذكرها ابن العماد فى شذراته (٤) ، وحاجي خليفة فى كشف الظنون (٥) ، والبغدادى فى هدية العارفين (٦) ، وعمر رضا كحالة فى معجم المؤلفين (٧) .

---

(١) انظر : حاشية ياسين ص ١٤ .
(٢) انظر : التجريد ٢٢١،٢٢٠/١ .
(٣) انظر : شروح التلخيص ٢٤٩/١ .
(٤) انظر : شذرات الذهب ٤٣٤/٨ .
(٥) انظر : كشف الظنون ص ٤٧٦ .
(٦) انظر : هدية العارفين ١٤٩/٥ .
(٧) انظر : معجم المؤلفين ٤٨/٢ .

منهج المؤلف :

طبيعة الموضوع الذى يكتب فيه مؤلف من المؤلفين يكون لها دور فى صياغة منهج المؤلف ، ورسم الخطوط العريضة له .

والحاشية ـ كما هو معلوم ـ ليست عملا مستقلا بذاته ، يستطيع المؤلف ان يقدم ويؤخر فى أبوابها وفصولها كما يريد .

بل عليه أن يسير على سَنَن المصنف ، كما يسير عليه الشارح أيضا معه . فكل من الشارح والمحشى ليس لهما دور فى ترتيب أبواب وفصول الكتاب من قريب أو بعيد .

ونحن بهذا القول لانسلب عنهما منهجهما كله فيما يقومان به من تأليف ، بل نسلب عنهما هذه الميزة التى يتمتع بها غيرهما من مصنفى الكتب ، ولايخفى انها من المنهج .

ولئن ذهبت ميزة منهجية عنهما فلقد بقى لهما ميز منهجية أخرى ، يتفاضل الشراح والمحشون فى صياغتها واستغلالها .

ومايهمنا فى هذا البحث هو دراسة منهج صاحب هذه الحاشية والوقوف عليه .

فصاحب هذه الحاشية يتناول كلمة أو كلمتين أو أكثر ويقوم بالتعليق عليها : إما توضيحا وشرحا .

كما فى تحشيته على قول المختصر : (التحقير والتقليل) قال العبادى : لأن التحقير بحسب انحطاط الشان ، ودنو المرتبة ، والتقليل بحسب اعتبار الكمية .(١)

(١) الحواشي والنكات ص ٣٥٨ ، وانظر المختصر ص ٦٠ .

وماهو على هذه الشاكلة كثير جدا .

أو تقييدا :

كما في تحشيته على قول المختصر (معتبرة في علم البيان) قال العبادي : أي : في الاعتداد به لافي تحققه ...الخ (١)

أو استدراكا :

كما في تحشيته على قول المختصر (بحسب اللغة) قال العبادي : الأولى بحسب الوضع . (٢)

أو اعتراضا على المختصر وهو قليل .

كما في تحشيته على قول المختصر : (وهو علم يُعرف به) قال العبادي : قد يقال : تعريف علم المعاني بما ذكر يلزم عليه الدور ، لأن تلك الأحوال متوقفة على الملكة . (٣)

أو اعتراضا على المعترض لاعلى المختصر .

كما في تحشيته على قول المختصر : (غير السائل) قال العبادي : فيدخل فيه الخالي والمنكر والعالم ولاينافيه . قوله : اذا قدم ... الخ حيث لايناسب إلا الخالي لأنه على سبيل التمثيل ، أقول : لكن قد ينافيه فانظره . (٤)

ويلاحظ في منهج صاحب هذه الحاشية استفادته في تعليقاته - فضلا عن آرائه الخاصة التي سأذكرها في مبحث مستقل - من عدة شروح وحواشٍ كشرح النكشاري والمطول وحاشية الصفوي والفنري والحفيد وغيرها .

ومن منهجه كثرة الافتراضات الداخلة تحت قوله (٥) : ان قلتم ،قلنا ،وماشابهها وذلك تنشيط للذهن ، وتدريب للطالب .

---

(١) الحواشي والنكات ص ١٦٥ ، وانظر المختصر ص ٢٤ .
(٢) الحواشي والنكات ص ٣٤٩ ، وانظر المختصر ص ٥٧ .
(٣) الحواشي والنكات ص ١٦٦ ، وانظر المختصر ص ٢٢ .
(٤) الحواشي والنكات ص ٢١٦ ، وانظر المختصر ص ٣٣ .
(٥) انظر : الحواشي والنكات ص ١٦٤ .

كما يغلب في منهجه التكرار والإعادة في عرض كلامه على صورة أخرى ، وهذا ماستجده تحت عبارة وكتب على هذه القولة مانصه .(١)

كما يُلاحظ أيضا في منهجه دفاعه عن الشارح وتوجيهه لكلام الشارح كما في تحشيته على قول المختصر (ألا يكون) قال العبادي : عدمي مؤول بالوجودي .(٢) فصح حمله على الوجودي - إلى أن قال - : فلايتوجه لومه بما يقال : من أن فيه حمل العدمي على الوجودي .

ومن منهجه تعرضه للنحو ، وإعرابه لبعض من الآيات القرآنية والمفردات الشعرية لما احتمل أكثر من اعراب .

كما في تحشيته على قول المختصر (نحو : قل هو الله أحد) قال : يحتمل أن يكون هو مبتدأ ، والله خبره ، وأحد خبرا ثانيا أو بدلا من الله ، بناء على حسن إبدال النكرة الغير موصوفة من المعرفة إذا استفيد منها مالم يستفد من المبدل منه ، كما ذكره الرضي ، وأن يكون هو ضمير الشأن ، والجملة خبره ... الخ (٣)

ومما يؤخذ عليه في منهجه صفحه جانبا عن شرح ابيات الشعر ، ونسبتها الى قائليها ، واستكمال بقية أبيات القصيدة ، والتذوق البلاغي المرهف في تلكم الأبيات ، بل نراه متأثرا بالنزعة المنطقية العقلية لانزعة الذوق البلاغي الأدبي ، بما يتلاءم مع موضوعه ويتناسب معه .

---

(١) انظر الحواشي والنكات ص ٢٠٢ .
(٢) انظر : الحواشي والنكات ص ١٢٤،١٢٥ ، وانظر المختصر ص ١٤ .
(٣) انظر : الحواشي والنكات ص ٣١٣،٣١٤ ، وانظر المختصر ص ٤٩ .

وهو بهذا يتابع جل علماء البلاغة الذين ساروا على هذا النهج المنطقى العقلى المقنن .

كما نجد هذا جليا فى كلام المصنف والشارح فى هذا الكتاب أعنى : كتاب مختصر المعانى ، فقد سارا على النزعة العقلية المنطقية البعيدة عن أجواء الخيال الادبى .

آراؤه :

تظهر الشخصية العلمية لمؤلف ما من المؤلفين إذا ماأردت دراستها دراسة واعية في آرائه بجلاء ، وفي اختياراته باستجلاء .

والعلامة العَبّادي بعد قراءتي واطلاعي على مصنفاته الأُخَر مثل (الآيات البينات) ، و(شرحه على شرح الورقات) ، و(رسالته في اسم الفاعل) فضلا عن هذه الحاشية التي أقوم بتحقيقها ، ودراستها ، وجدت أن أكثر مصنفاته زخرا بآرائه هو الآيات البينات وهو كتاب ماإن تشرع في قراءته حتى يجذبك حسن أسلوبه ودقة أدائه ، ووضوح معانيه وعمقها ،وهو كتاب نفيس في فنه ، ولذا نبهت عليه هنا .

ولاغرو أن حاشية العبادي على المختصر تزخر بآراء سأعرض لك نماذج منها تجلو لنا شخصيته العلمية ، وتحليلاته الفكرية ، وإن كانت مساحة بسط الآراء في الحاشية أقل منها بكثير عنها في الكتاب المستقل .

فمن آرائه تبيينه المقصود من المراد بدقائق العربية وأسرارها في خطبة المصنف ، حيث قال العبادي : يمكن أن يكون المراد بدقائق العربية الأحكام المبينة في هذا الفن كوجوب التأكيد عند الإنكار ، وبأسرارها فوائد تلك الأحكام كدفع الانكار بالتاكيد فتامل لكاتبه . (١)

ولايخفى أنه رأي يمكن أن يُخالف فيه ، لكنه ينم عن دقة الفكر على كل حال .

---

(١) انظر : الحواشي والنكات ص ٩٧ ، وانظر المختصر ص ٦ .

ومن آرائه ماعلق به على قول المختصر - عند تعليله تقديمه علم المعاني على البيان - : (قدمه على البيان ، لكونه بمنزلة المفرد من المركب) . قال العبادي : حاصله أن مرجع علم المعاني الذي هو الرعاية المذكورة شديد الارتباط بعلم المعاني ، لأنها المقصودة منه ، حتى كأنها هو ، وهي تشبه الجزء من علم البيان ، لأنه يتوقف عليها من حيث اعتباره والاعتداد به ، ويتوقف على غيرها ايضا ، كإيراد المعنى الواحد في طرق مختلفة ، ومايتوقف عليه الشيء يشبه جزئه ، بجامع التوقف عليهما في الجملة ، فتلك الرعاية وذلك الإيراد يشبهان أُجزاء علم البيان لتوقفه عليهما - كما ذكر - فكانت الرعاية بمنزلة الجزء ، وإنما قلنا : إنها تشبه الجزء لأنها ليست جزءا حقيقة للبيان ، لأنه ليس عبارة عنها مع شيء آخر ، وإنما قلنا : من حيث اعتباره والاعتداد به ، لأن تحققه وحصوله لايتوقف عليها ، لأنه يمكن تحقق ملكة يقتدر بها على ذلك الإيراد من غير رعاية للمطابقة ، هكذا ظهر لي .(١)

ومن آرائه ماعلق به في مبحث الخبر والانشاء عند قول المصنف : لأن الكلام إما خبر أو انشاء ، لأنه إن كان لنسبته خارج تطابقه أولا تطابقه فخبر ، وإلا فانشاء .

فقال العبادي : قوله : (وإلا ، أي : إن لم يكن لنسبته خارج كذلك) أي : تطابقه أو لاتطابقه بمعنى تقصد أو لاتقصد كما يشير إليه قول الشارح الآتي : من غير قصد ... الخ .

---

(١) انظر : الحواشي والنكات ص ١٦٤ ، وانظر المختصر ص ٢٤.

وقولــه : بحيث يقصد ... الخ ، وإلا فنفس المطابقة أو عدمها لازم من إثبات الخارج لنسبته ، لأن ذلك الخارج إما أن تطابقه النسبة أوْ لا ، بالحصر العقلي ، فإن قيل : النفي في قولــه : وإلا فانشــاء : متوجه إلى المقيد أعني الخارج دون قيده ، أعني المطابقة وعدمها أو إليهما معا ، فلايلزم ثبوت الخــارج ، قلنا : يلزم على هذا أن لايصدق على الانشاء حينئذ قولــه : وإلا ، لأنــه لابد في الانشاء في الواقع من نسبة ، لأن كل امــرين لابد أن يكون في الواقع أحدهما ثابتا للآخر ، أو غــير ثــابت لـه ، وإلا ارتفع النقيضان ، فللانشاء خارج ، ففي اضرب لابد في الواقع مع قطع النظر عن هذا الكلام من أن يكون طلــب المتكلم الضرب من المخاطب ثابتا أو غير ثابت وفي بعت الانشائي لابد في الواقع من أن يكون إيجاد البيع من المتكلم ثابتــا أو غــير ثــابت ، فالخــارج لابد منه ، وإنما الافتراق بغير ذلك كقصد المطابقة ، كذا ظهر لي .(١)

ولايخــفى مافي هذا الكلام من عمق التفكير ودقة التحليل العلمي اللذين ينمان عن شخصية العبادي العلمية .

ومــن آرائــه أيضــا مــاذكره حول قول المصنف : تنبيه . فقــال العبادي : اعلم أن التنبيه في عرفهم عبارة عن عنوان بحث تدل عليه الأبحاث السابقة بطريق الإجمال ، بحيث لو لم يُذكر لعُلم منها بادني تامل .

الــى أن قــال : بقــي أن فــي صدق التنبيــه على الحكم المذكــور هنا إشكالا ، إذ لايُعلم إجمالا مما سبق أن الصدق هو

---

(١) انظــر الحواشــي والنكــات ص ١٧٥ ومابعدهــــا ، وانظـــر المختصر ص ٢٥، ٢٦ .

المطابقة الخ ، وإنما الذى يُعلم مما سبق هو المطابقة أو عدم المطابقة ، فلم يكن الحكم المذكور هنا يمكن علمه مما سبق إجمالا ، فيحتمل أن يقال : المراد التنبيه اللغوى وهو الإيقاظ ، لكن يخالفه ظاهر قوله : الذى قد سبق اشارة ما اليه .. الخ ، فإنه يدل على أنه وسمه بالتنبيه للاشارة اليه مما سبق ، وهذا هو الاصطلاحى ، ويحتمل أن يقال : إن مراده الاصطلاحى ، ويمكن أن يكون فيما سبق اشارة إليه إجمالا لأن قوله : تطابقه أو لاتطابقه فيه ذكر للمطابقة التى هى ذات الصدق ، وبعدمها الذى هو ذات الكذب ، وفى ذكر الخبر اشارة الى الصدق والكذب ، لأنهما وصفان لازمان للخبر ، فيفهمان عند ذكره ، والتناسب بين الصدق والمطابقة وبين الكذب وعدم المطابقة أمر واضح ، فقد يفهم بواسطة هذا التناسب المعلوم ، أن الصدق هو المطابقة ، والكذب عدم المطابقة ، وهذا المقدار يكفى فى الاشارة ، ويحتمل أن يقال ان الشارح يكتفى فى التنبيه بالاشارة اليه فيما سبق ، ولو الى ذاته فقط ، فليتأمل هذا ماظهر لى (١) .

ومن آرائه أيضا ماعقب به حول قول المصنف : أو إدخال الروع فى ضمير السامع ، وتربية المهابة ، أو تقوية داعى المأمور ، مثالهما قول الخليفة أمير المؤمنين يأمرك بكذا .

قال العبادى : والمناسب له تقوية الداعى دون إدخال الروع ، فتأمله لكاتبه (٢) .

ومن آرائه أيضا إجراء الالتفات فى قوله تعالى (٣) :

---

(١) انظر الحواشى والنكات ص ١٨٢ ومابعدها ، وانظر المختصر ص ٢٧ .
(٢) انظر الحواشى والنكات ص ٤٤٣ ، وانظر المختصر ص ٨٥ .
(٣) سورة يس : من الآية ٢٢

{ومالي لاأعبد الذي فطرني واليه ترجعون}(١) عند قول الشارح : والتحقيق أن المراد مالكم لاتعبدون .

قال العبادي : لاخفاء أن الالتفات في هذا المثال إنما يتأتى على هذا التحقيق ، إذ لو نظر الى الظاهر من اللفظ ، لم يتحد المُعبَّر عنه اولا ، والمُعبَّر عنه ثانيا ، حتى يتأتى الالتفات ، اقول : يجوز أن يكون قوله : وإليه ترجعون المراد به المتكلم . وعبر عن نفسه بصيغة الخطاب للجماعة كما يشعر بذلك قول الشارح ; ومقتضى الظاهر أرجع ، وهذا هو الذي قابله بقوله : والتحقيق ... الخ ، وحينئذ فالمُعبَّر عنه واحد ، والعبارة مختلفة ، تأمل لكاتبه(٢) .

وبعد أن استعرضت بعضا من آرائه التي نسبها في هذه الحاشية لنفسه بقوله : هكذا ظهر لي ، أو قوله : لكاتبه ، فلنعرج على بعض من اختياراته ـ وهي كثر ـ لأن اختيار الرجل جزء من عقله .

ومن اختياراته ماتراه تعليقا على قول المختصر : (بدليل قوله تعالى : اذ جاءك ... الخ)(٣) قال العبادي :أمران أحدهما أن هذا الدليل وان أبطل مذهب الجمهور بالنسبة للكذب ، لكنه لايثبت المدعي ، وهو أن الكذب عدم موافقة الاعتقاد ، طابق الواقع أم لا ، والصدق مطابقة الاعتقاد ، خالف الواقع أم لا ، وذلك لجواز أن يكون الكذب عبارةً عن عدم احدى المطابقتين ، مطابقةِ الواقع ومطابقةِ الاعتقاد ، فيكون له فردان ، عدمُ مطابقة الواقع وعدم مطابقة الاعتقاد كما هو مذهب البعض ، ويكون سمّاهم كاذبين لوجود أحد فردي

---

(١) سورة يس : من الآية ٢٢
(١) انظر الحواشي والنكات ص ٤٤٩ ، وانظر المختصر ص ٨٧ .
(٣) سورة المنافقون : من الآية ١

الكذب منهم ، لالوجود عين مفهومة ، الثانى أن التعريف من قبيل التصور ، ولاحكم فيه ، فكيف يستدل عليه ؟ والاستدلال إنما هو على الاحكام ، والجواب أنه يُفهم منه حكم نحو: إن الصدق يوجد كلما يوجد هذا التعريف وينتفى كلما انتفى . فالاستدلال باعتبار ذلك .

وكتب على هذه القولة أيضا مانصه : ظاهر هذا الكلام أن هذا تمسك فى إثبات ماذهب اليه من تفسير الصدق والكذب بما مر (١) ، فورد عليه أمران : أحدهما أن هذا تفسير وتعريف ، وقد تقرر — فى موضعه — أن الحدود لاتجرى فيها إقامة البراهين ، ولذا لايجرى فيها المنع أيضا ، لأن مرجعه الى طلب الدليل ، واقامة الدليل ممتنعة ، إذ التعاريف من قبيل التصورات ، وانما المُعرِّف بمنزلة النَّقاش ينقش لك فى ذهنك صورة مفهوم أو موجود ، وليس بين الحد والمحدود حكمٌ يمنع أو يستدل عليه ، وبالجملة فامتناع إقامة الدليل على الحدود مما لاشبهة فيه — على ماتقرر فى كتب المعقول — فكيف يتمسك هاهنا على إثبات هذا التعريف ، والثانى : أن الآية لاتدل على أن الصدق عبارة عن مطابقة الاعتقاد كما هو مذهبه ، نعم هى تنفى مذهب الجمهور ، وتثبت مذهبه فى الكذب ، وأما انتفاء الصدق فيجوز أن يكون مبنيا على كونه عبارةً عن مجموع المطابقتين ، فلاينتهض الدليلُ على ماهو بصدده ، والجواب : عن الأول : أن أرباب المعقول وإن صرحوا بامتناع إقامة الدليل على التعريفات إلا أنهم يعترفون بأنه إنما

---

(١) أى : الصدق مطابقته لاعتقاد المخبر ولوخطئ ، والكذب عدم مطابقته لاعتقاد المخبر .

يكـون اذا حـاولوا بمثلـه إفادة التصور ، وأما اذا حاولوا بقـولهم : الإنسان حيوان ناطق أن هذا مدلوله لغةً أو اصطلاحا وكلا الامرين أعني الدليل والمنع يجريان فيه ، فيقع الاحتياج حـينئذ فـي إثباته الى نقل واستعمال ، وعن الثاني انه لما ثبـت مذهبه في الكذب ثبت في الصدق أيضا ، اذ لاقائل بـالفصل ومـن ذهـب الـى أن الصدق مجموع المطابقتين ، ذهب الى أن الكذب مجموع العدمين (١) .

ومـن اختياراتـه أيضا ماعلق به علـى قول المصنف : كما قـال تعـالى حكايـةً عـن رسـل عيسى عليه السلام إذ كُذِّبوا فـي المرة الاولـى : {إنّا إليكم مرسلون} (٢) .

قال الشارح : مؤكدا بأنّ واسمية الجملة .

قـال العبـادى : إن قلتَ : قدرُ التأكيد بقدر الإنكار ، والكـافرون أنكـروا فـي أول الأمـر إنكارا واحدا ، فما وجه التـأكيدين ؟ قلـتُ : يجوز أن يكون الرسل علموا - منهم بما جرى لهـم مـع الرسـولين وبتماديهم في الضلال - أن إنكارهم متجاوزٌ عن أدنى المرتبة ، قويٌ في نفسه ، فأكدوا بتأكيدين (٣) .

ومن اختياراته أيضا ماعلق به على معنى قول المختصر : فـي المـرة الثانيـة {ربنا يعلم إنا إليكم لمرسلون} (٤) . قال العبادى : لكنْ هذه ثلاثُ إنكارات . فكيف أكد أربع تأكيدات ؟ والتـأكيد بقدر الانكـار . فالجواب : أن الحصر في المواضع بمنزلة إنكار رابع . ع ، س (٥) .

---

(١) انظـر : الحواشـي والنكـات ص ١٨٨ ومابعدهـا ، وانظـر المختصر ص ٢٨ .
(٢)،(٤) سورة يس : من الآية ١٤، ١٦
(٣) انظر : الحواشي والنكات ص ٢١٣ ، وانظر المختصر ص ٣٢ .
(٥) انظر : الحواشي والنكات ص ٢١٤ ، وانظر المختصر ص ٣٢ .

وأختم هذا المبحث بالقول أن العلامة العبادى من العلماء القائلين بالمجاز فى القرآن الكريم .

فقد قال العلامة العبادى ـ عند تقسيم المختصر المجاز العقلى الى أربعة اقسام باعتبار حقيقة طرفية ومجازيتها ـ قال معلقا على ذلك : "فإن هذا ردٌّ على مَنْ زعم عدم وجوده فى القرآن" (١) .

ومن خلال هذا العرض نستطيع القول بأن شخصية العلامة العبادى العلمية شخصية ذات تحقيق وتدقيق للمسائل ، وليست من الشخصيات التى همها الجمع والتأليف ، وان كانت آراؤه من الآراء التى لايمكن القول بانه لم يُسبق اليها .

---

(١) الحواشي والنكات ص ٢٦٠ ، وانظر المختصر ص ٤٠،٣٩ .

مصادره ومدى استفادته منها :

مما يساعد على إعطاء صورة واضحة عن الكتاب معرفة مصادره التي اعتمد عليها ، واستقى منها معلوماته .

ولاغرو أن معرفة المصادر تسهّل للباحث التوثق من معلومات الكتاب ، وإسنادها الى محالّها ، وإرجاع الفضل لأهله .

كما تفتح السبيل للباحثين في الوقوف على مدى الترابط والتواصل بين كتب الفن الواحد خاصة ، والتراث عامة .

كما تكشف من جانب آخرَ قدرة المؤلف في التعامل مع الكتب الأخرى ، والأمانة العلمية له .

وفي هذه الحاشية التي أقوم بدراستها وتحقيقها ، أرى في مقدمات نسخها التصريحَ بذكر مصادرها مع بعض الاختلاف زيادة ونقصانا .

وأولى هذه النسخ بالذكر في هذا المقام أكملهن إحصاء للمصادر ، وهي نسخة الحرم المكي الشريف المرموز لها ب(م) .

ففيها مانصه : (ورموزه ع س لأستاذه السيد عيسى الصفوى س للسيد الجرجاني ، حف للحفيد ، ف للفنري ، بر للشيخ عميرة البرلسي ، ص للشيخ ناصر الدين اللقاني ، طب وربما ذكر ط مفرده ، وكانه يشير بطب إلى شيخه ناصر الدين الطبلاوي ، وبالراء المفردة لشيخه المسمى بالعمري ، على ماسمعناه من تلامذته ، وكذلك ثم) .

وماتركتْ هذه النسخة من المصادر أكثرُ مما ذكرتْ ، فلقد بقي من المصادر الشيءُ الكثير ، والجمُّ الغفير ، فمن مصادره ماهو في البلاغة ، وماهو في النحو ، وماهو في الأدب ، وماهو

فى اللغة ، وماهو فى التفسير ، وماهو فى الأصول ، وماهو فى المنطق ، وماهو فى علم الوضع .

(أ) علم الوضع :

شرح الرسالة الوضعية للعصام ت ٩٤٥هـ ، والرسالة الوضعية هى رسالة عضد الدين عبد الرحمن بن أحمد ت ٧٥٦هـ .

(ب) علم المنطق :

(١) حاشية سعد الدين التفتازانى ت ٧٩٢هـ على الشمسية ، وهى لنجم الدين عمر بن على القزوينى المعروف بالكاتبى ت ٦٩٣هـ .

(٢) حاشية السيد الشريف على بن محمد الجرجانى ت ٨١٦هـ على الشمسية .

(٣) حاشية السيد الشريف على بن محمد الجرجانى على مطالع الأنوار للقاضى سراج الدين محمود بن أبى بكر الأرموى ت ٦٨٢هـ .

(ج) علم الأصول :

التلويح فى كشف حقائق التنقيح لسعد الدين التفتازانى والتنقيح هو كتاب للعلامة صدر الشريعة عبيد الله بن مسعود المحبوبى البخارى الحنفى ت ٧٤٧هـ .

(د) علم التفسير :

(١) الكشاف عن حقائق التنزيل للعلامة جار الله محمود بن عمر الزمخشرى الخوارزمى أبى القاسم ت ٥٣٨هـ .

(٢) حاشية للعلامة التفتازاني على الكشاف ، هي حاشية لم تتم ، وصل فيها الى سورة الفتح .

(٣) حاشية السيد الجرجاني على الكشاف .

(هـ) علم اللغة :

(١) التوسعة ليعقوب بن إسحاق المعروف بابن السكّيت ت٢٤٤هـ

(٢) ديوان الأدب في اللغة لإسحاق بن إبراهيم الفارابي ت ٣٥٠هـ .

(٣) الصحاح في اللغة للإمام إسماعيل بن حماد الجوهري ت ٣٩٣هـ .

(٤) تاج المصادر في اللغة لأبي جعفر أحمد بن علي المعروف بجعفرك المقَرِّي البيهقي ت ٥٤٤هـ .

(و) علم الأدب :

شرح حماسة أبي تمام ت ٢٣١هـ لأحمد بن محمد المرزوقي ت ٤٢١هـ .

(ز) علم النحو :

(١) الكتاب لأبي بشر عمرو بن عثمان المعروف بسيبويه ت ١٨٠هـ .

(٢) المقتضب لأبي العباس محمد بن يزيد المعروف بالمبرِّد ت ٢٨٥هـ .

(٣) شواهد سيبويه لأبي سعيد الحسن بن عبد الله المعروف بالسيرافي ت ٣٦٨هـ .

(٤) شرح كافية ابن الحاجب ت ٦٤٦هـ ، لمحمد بن حسن الإستراباذى المعروف بالرِّضِى ت ٦٨٦هـ .

(٥) مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب .

(٦) قطر الندى وبل الصدى ، وكلاهما لجمال الدين عبد الله ابن يوسف المعروف بابن هشام ت ٧٦١هـ .

كما اشار صاحب الحاشية للإمام النحوى محمد بن عبد الله المعروف بابن مالك ت ٦٧٢هـ ، ولم أعثر على مانسبه إليه فى اى من كتبه ، ولم أرد اغفاله فى مصادره النحوية ، لذا ذكرته .

(ح) علم البلاغة :

مصادره البلاغية هى بيت القصيد من بين هذه المصادر ، وعليها بُنيت هذه الحاشية ، وبها دار فلكها ، وبزغت شمسها وانار بدرها ، وعذب ماؤها من روافد انهار هذه المصادر .

والعلامة العبَّادى افاد من نيفٍ وعشرين مصدرا ، لاكما ذكرتْ مقدمة نسخة الحرم المكى الشريف التى سبق ذكرها ، من الإشارة إلى ثمانية مصادر ليس غير .

ولقد برزتْ بحق شخصية العبادى العلمية فى تعامله مع نيف وعشرين مصدرا بلاغيا ، بروزا جليا .

ويمكن تسجيل معرفة تعامل العبادى مع مصادره فى النقاط التالية :

(أ) لقد كان العلامة العبادى يختار فى تحشيته على المختصر مايراه مناسبا من آراء تلك المصادر البلاغية ، مقتصرا عليه دون تعليق .

كما في تحشيته على قول المختصر (والتعقيد اللفظى) : رُدَّ عليه بأن التعقيد اللفظي قد يكون سببه اجتماع امور ، كل منها سائغ الاستعمال ، جارٍ على القوانين - كما سبق - وإذا لم يجب أن يكون لمخالفة القانون النحوى ، فكيف يبين في علم النحو ؟ وغاية مايقال : إن النحو باحثٌ عن الموضع الأصلي لكل كلمة ، وأن الأصل إثبات كل شيء في موضعه ، وإن جاز خلافه ، فيمكن أنْ يستفاد منه ضعف التاليف كما لايخفى.ف (١)

(ب) يقوم العلامة العبادى بالتعليق على الرأى الذى يختاره إذا احتاج الى تعليق .

كما في تحشيته على قول المختصر : (لا الكلى في الجزئيات ، وإلا لصدق علم المعاني على كل باب) ، وظاهرُ هذا الكلام يشعر بأن العلم عبارة عن نفس القواعد على مامر ، قاله في المطول ، ووجه الظهور أن المذكوراتِ في الأبواب الثامنية أصولٌ وقواعدُ ، وأَورد لفظ الظاهر إشارةً إلى حمل العلم على الملكة . والحصر على حصر المسبب في السبب - كما قيل - مع بعده فتامل . (٢)

(ج) تعليقات العبادى على نقوله من المصادر البلاغية يمكن حصرها في ثلاثة أمور ، وهي الشرح ، والاعتراض ، والاستدراك .

فمن الأول مانجده في تحشيته المذكورة في فقرة (ب) .

ومن الثاني مانجده في تحشيته على قول المختصر (غير السائل) قال العبادى : فيدخل فيه الخالي والمنكر والعالم

---

(١) انظر الحواشي والنكات ص ١٥٩ ومابعدها ، وانظر المختصر ص ٢٣ .

(٢) انظر الحواشي والنكات ص ١٧٢ ومابعدها ، وانظر المختصر ص ٢٥ .

ولاينافيه قوله : إذا قدم ... الخ ، حيث لايناسب إلا الخالي لانه على سبيل التمثيل ، أقول : لكن قد ينافيه فانظره (١) .

ومن الثالث ماحشّى به على قول المختصر (غير مدرك بالحس) اراد به حس البصر ، دون حس السمع ، لفساد المعنى ، اللّقاني . أقول : كأنّ وجهَ الفساد أن المراد بالمعنى – هنا – مايشمل اللفظ ، فإنه المراد بالمعنى بالنسبة لقوله : نحو : آلم ذلك الكتاب (٢) ، واللفظ مدرك بحس السمع ، فلايصح نفى الادراك بحس السمع عنه (٣) .

(د) يورد العلامة العبادى نقلا من مصدر ويتبعه بالتعليق من المصدر الآخر ، وكان أكثر مايكون ذلك ، في المطول وحاشيته للفنرى .

كما في تحشيته على قول المختصر (وعليه) أى : على ذكره لزيادة الإيضاح والتقرير ، وعبارة المطول : ومنه . قال الفنرى : أى : من ذكر المسند اليه لزيادة الإيضاح والتقرير . انتهى (٤) .

(هـ) مما يؤخذ على العلامة العبادى إحالته على المصدر دون إيراد مابه من رأى .

كما في تحشيته على قول المختصر (ورُدَّ هذا الاستدلال بأن المعنى الخ) قال العبادى – بعد سوقه لكلام المطول – : وللخطابى اعتراض ردّه أستاذنا في شرح الفوائد ، وفيما علقنا عنه في درسه ، فانظره (٥) .

---

(١) انظر الحواشي والنكات ص ٢١٦ ، وانظر المختصر ص ٢٣ .
(٢) سورة البقرة : من الآية ٢
(٣) انظر الحواشي والنكات ص ٣٤٠ ، وانظر المختصر ص ٥٤ .
(٤) انظر الحواشي والنكات ص ٢٦ ، وانظر المختصر ص ٤٧ .
(٥) انظر الحواشي والنكات ص ١٩١،٩٠ ، وانظر المختصر ص ٢٨

وشرح استاذه عيسى الصفوى على الفوائد شرح مفقود ، عدتْ عليه يد الزمان ، وعوادى الحدثان ، وماهو على هذه الشاكلة قليل جدا ، ولكنه يؤخذ عليه .

(و) ومما يُلاحظ فى بعض النقول عدم عزوها الى مصادرها ، ونسبتها الى اصحابها .

ولااعتقد أن العلامة العَبَّادى هو الذى فعل ذلك ، بل مَردُّ ذلك الى النساخ من تلامذة وغيرهم ، الذين اهملوا رموز العلامة العبادى للمنقول عنهم .

ومما ادلل به على صحة ذلك ما اجده من ذكر بعض الرموز فى بعض النسخ دون بعض ، حتى إننى اثبتُّ ذلك وجعلته من الفروق بين النسخ ،وأشرت اليه فى حواشي الرسالة .

(ز) من الطبيعى تفاوتُ درجة إفادة العلامة العبادى من مصادره كثرةً وقلةً .

ونستطيع القول بأن هناك ثلاثةَ مصادر تاتى فى طليعة أكثرية ما افاد منه العَبَّادى من المصادر فى هذه الحاشية ، وهى شرح استاذه عيسى الصفوى ت ٩٥٥هـ ، على الفوائد الغياثية ، وشرح المطول للتفتازانى ت ٧٩٢هـ ، وحاشيته للفنرى ت ٨٨٦هـ (١) .

ومصادر العبادى البلاغية هى كالآتى :

(أ) الكتب :

(١) دلائل الاعجاز .

(٢) أسرار البلاغة .

---

(١) انظر فهرس الأعلام والكتب .

كلاهما للشيخ عبد القاهر الجرجاني ت ٤٧٤هـ .[1]

(٣) مفتاح العلوم لأبي يعقوب يوسف السكاكي ت ٦٢٦هـ .

(٤) الإيضاح لجلال الدين محمد بن عبد الرحمن القزويني ت ٧٣٩هـ .

(ب) الشروح :

(١) شرحُ القسم الثالث من مفتاح العلوم للعلامة محمود بن مسعود الشيرازي ت ٧١٠هـ .

(٢) شرح تلخيص المفتاح لمحمد بن مظفر الخلخالي ت ٧٤٥هـ .

(٣) شرح تلخيص المفتاح لمحمد بن احمد القيصري ت ٧٦١هـ .

(٤) شرح تلخيص المفتاح لأحمد بن علي السبكي ت ٧٧٣هـ ، المسمى بعروس الأفراح .

(٥) شرح القسم الثالث من مفتاح العلوم لسعد الدين التفتازاني ت ٧٩٢هـ .

(٦) شرح تلخيص المفتاح المسمى بالمطول .

(٧) شرح تلخيص المفتاح لمحمد بن عثمان الزوزني ت ٧٩٢هـ .

(٨) شرح القسم الثالث من مفتاح العلوم للسيد الجرجاني ت ٨١٦هـ .

(٩) شرح الايضاح لمحمد بن إبراهيم النكشاري ت ٩٠١هـ .

(١٠) شرح تلخيص المفتاح لإبراهيم بن عربشاه الاسفرائيني المعروف بالعصام ت ٩٤٥هـ ، والمسمى الأطول .

---

(١) انظر فهرس الاعلام والكتب لترى مواضع ذكر هذه المصادر في النص المحقق .

(١١) شرح الفوائد الغياثية لعيسى بن محمد الصفوى ت ٩٥٥هـ وهو شرح لم يتم .

(ج) الحواشي :

(١) حاشية على المطول للسيد الشريف الجرجاني ت ٨١٦هـ .

(٢) حاشية على المطول لمحمد بن ابى بكر المعروف بابن جماعة ت ٨١٩هـ .

(٣) حاشية على المطول ليحيى بن يوسف السيرامي المصرى ت ٨٣٣هـ .

(٤) حاشية على المطول لعلاء الدين على بن محمد الشاهرودى المعروف بمصنفك ت ٨٧١هـ .

(٥) حاشية على المختصر لعلاء الدين على بن محمد الشاهرورى المعروف بمصنفك ت ٨٧١هـ .

(٦) حاشية على المطول لحسن بن محمد شاه الفنارى ، المعروف بالفنرى ت ٨٨٦هـ .

(٧) حاشية على المطول لنظام الدين عثمان الخطابى ت ٩٠١هـ

(٨) حاشية على المختصر لنظام الدين عثمان الخطابى ت ٩٠١هـ .

(٩) حاشية على المختصر لأحمد بن يحيى المعروف بشيخ الاسلام الهروى ، والحفيد ت ٩١٦هـ .

(١٠) حاشية فى البلاغة ــ لاأعلم على أى كتاب ــ لناصر الدين اللقانى ت ٩٥٨هـ .

(١١) حاشية فى البلاغة ــ لاأعلم على أى كتاب ــ لناصر الدين الطبلاوى ت ٩٦٦هـ .

(١٢) حاشية في البلاغة - لا أعلم على أي كتاب - لعميرة البرلسي ت في القرن العاشر الهجري .

(١٣) حاشية على المطول لأحمد بن قاسم العبادي صاحب هذه الحاشية ت ٩٩٤هـ .

قيمة الكتاب فى علم البلاغة :

القيمة العلمية لكتاب ما من الكتب تكمن فى أمرين أساسيين ، هما المادة والأسلوب ، وتظهر هذه القيمة العلمية فى نتيجة لها ركيزتان هى التأثر والتأثير .

ولايلزم من كون الكتاب ذا قيمة علمية أن يكون مشهورا منتشرا ، ولا العكس ، لأن للكتب حظوظا من الشهرة ، كما للناس وماكتاب جمع الجوامع للسبكى ، وطيران صيته ، وكثرة شروحه وحواشيه ، مع كثرة غَثَائِه ، وقلةِ غَنَائِه ، إلاَّ دليل على ذلك.

ومادة حاشية العلامة العبادى – على الرغم من أنها حاشية – مادة ثَرَّةٌ فى فنها ، قد حوتْ من التعليلات والتحليلات والتدقيقات مافاقت به كثيرا من الحواشى الأخريات ، كيف لا ؟ وهى التى نقلتْ عنهن ، وأحسنتْ الاختيار منهن ، والرد عليهن وانظر فى ذلك ماذكرناه فى المبحثين السابقين ، آراؤه ، ومصادره ومدى استفادته منها .

أما أسلوب العلامة العبادى فى هذه الحاشية فهو أسلوب اتسم بالتعقيد الذى أفضى به الى صعوبة فهم معانيه ، وإدراك مراميه إلاَّ بعد إمعان نظر ، وإجالة فكر . وماهذا التعقيد الذى شاب أسلوب العبادى إلا لما فيه من العبارات المنطقية ، والنظرات العقلية ، وأضف على ذلك طبيعة أسلوب الحواشى الذى يتسم بنوع من الصعوبة .

ومن أمثلة ذلك ماعلق به العلامة العبادى على قول المصنف – فى النوع الرابع من الحقيقة العقلية – : كقولك : جاء زيد وأنت تعلم أنه لم يجىء .

قال الشارح : لجواز أن يكون المتكلم قد جعل علم السامع بانه لم يجيء قرينة على انه لم يرد ظاهره . الخ .

قال العبادي : فيه اشارة الى انه يكفي مجرد علم المخاطب قرينة صارفة عن الحقيقة الى المجاز ، مع أن مجرد ذلك لايكفي قرينة ، بل لابد من أن تكون هناك قرينة صارفة عن هذه القرينة كاعتقاد المخاطب أن المتكلم غير عالم بأن المخاطب عالم بحال المتكلم ، بأن يكون هناك علم المتكلم بأن المخاطب عالم بحاله ، أو لايكون العلم بذلك ولابخلافه ، فانه اذا وجد علم المخاطب ، ولم يوجد صارف كان قرينة . وان لم يعلم علم المتكلم بعلم المخاطب بحال المتكلم ، لان الظاهر أن هذه قرينة منصوبة . ع . س .

وكتب ايضا مالفظه : قوله : (لجواز أن يكون المتكلم قد جعل علم السامع ... الخ) من لازم جعل علم السامع قرينة العلم بعلم السامع ، لكن هذا صادق مع اعتقاد السامع اعتقاد المتكلم بثبوت المجيء مع أنه حينئذ لايفهم من ظاهر حال المتكلم الا الاسناد لما هو له ، فالوجه أنه حينئذ حقيقة .

وصادق مع اعتقاد السامع جهل المتكلم بأن السامع يعلم واعتقاد المتكلم أن السامع لايعلم بأن المتكلم عالم بأن السامع يعلم ، ولاوجه لجعل العلم حينئذ قرينة ، بل الوجه في مثله أنه حقيقية اذ لايتصور حينئذ أن يفهم من ظاهر حال المتكلم الا المعنى الحقيقي .

وأما اذا علم كل منهما بعدم المجيء وبعلم صاحبه بعدم المجيء ، وعلم السامع أن المتكلم يعلم أنه أى السامع عالم وعلم المتكلم أن السامع يعلم انه اى : المتكلم عالم بأنه

أى السامع عالم بأن المتكلم عالم بأنه عالم بعدم المجىء ، فلاوجهَ حينئذ إلا المجاز ، ولو علم كل منهما بعدم المجىء ، وعلم السامع أن المتكلم عالم بعلم السامع بأن المتكلم عالم بعلم السامع فلاوجه إلا المجاز ، إذ لايُفهم حينئذ من ظاهر حال المتكلم غيرُه ، فلو اعتقد السامع أن المتكلم لايعلم بعلم السامع المذكور أو شكَّ فى ذلك ، ففيه نظر . تأمل حرره .(١)

ومن الأمثلة على ذلك ماعلق به على قول المختصر ـ عند تعريفه علم المعانى ـ : لأنها عين مقتضى الحال .

قال العبادى : قد يقال : مقتضى الحال الكيفيات الكلية ، والمراد هنا بالأحوال الكيفياتُ الجزئيةُ . تأمل .(٢)

ومن الأمثلة أيضا ماعلق به على كلام المصنف : ولهذا لم يُحمل نحوُ قوله :

أشابَ الصغيرَ وأفنى الكبيرَ كرُّ الغداةِ ومرُّ العشيِّ

على المجاز مالم يُعلم أو يُظن أن قائله لم يُردْ ظاهره .

قال الشارح : لاحتمال أن يكون هو معتقدا للظاهر فيكون من قبيل قول الجاهل : أنبت الربيع البقل .

قال العبادى : ظاهرُه أنه علةٌ لانتفاء التأول ، وفيه بحث ، لأن انتفاء التأول لايترتبُ على هذا الاحتمالِ ، لأن التأولَ نصبُ القرينة . ويُحتمل مع نصب القرينة أن يكون معتقدا للظاهر ، لأن نصب القرينة ليس دليلا قطعيا حتى ينتفىَ الاحتمالُ ، سلمنا ، لكنَّ انتفاءَ التأول لاينحصرُ فى هذا

---

(١) انظر الحواشى والنكات ص ٢٣٤ ومابعدها ، وانظر المختصر ص ٣٦ .
(١) انظر الحواشى والنكات ص ١٧٠ ، وانظر المختصر ص ٣٦ .

الاحتمال ، بل يمكنُ مع احتمال عدمِ اعتقادِ الظاهرِ ، لأنه قد لايعتقدُ الظاهرَ ، ولايَنصبُ قرينةً ، فخصوصُ هذا الاحتمال لامدخلَ له في انتفائه ، ويمكن أن يُجاب بأن المراد احتمالُ ذلك احتمالا معتبرا ، ومع نصب القرينة لااعتبار بالاحتمال ، أو المراد احتمالُ ذلك من اللفظ ; بأن يكون اللفظُ يحتمل ذلك لافي حد ذاته ، بل مع ملاحظة الأمور الخارجية ومايَعلمُه من أحوال المتكلم ، ولايَحتملُ اللفظُ ذلك إلا عند انتفاء القرينة وحينئذ يتحقق انتفاء التأول ، فاندفع الاعتراضُ الأولُ ، وبأن ملاحظة احتمالِ عدم اعتقاد الظاهرِ منافٍ للحقيقة ، وإنما حكمنا على الإسناد بأنه حقيقةٌ مع هذا الاحتمال عند عدم نصب القرينة حملا لكلامه على ظاهر حاله من الاعتقاد ، لا لأن عدم اعتقاد الظاهر لاأثرَ له ، فاعتبار الاعتقاد لابد منه .

غاية مافي الباب أنه لايُعتبر الاعتقادُ بحسب نفس الأمر بل بحسب ظاهر الحال ، فاندفع الاعتراض الثاني .(١)

ولاغرو أن حاشية قد حوت خلاصة نيف وعشرين مرجعا بلاغيا ـ قد عفى الزمن وعواديه على بعض مراجعها فأتلفه وأضاعه ، وبعضها الآخر لم يبق منه الا الشيءُ اليسيرُ وهو يقبع في خزائن المكتبات لم يرَ النور بعد ، ومارأى النورَ أقلُّ من أن يُذكر ـ لاغرو أنها حاشيةٌ ذاتُ قيمة علمية متميزة ، أفاد منها علماءُ أجلاءُ في مصنفاتهم وهذا ماسأخصه بالذكر في المبحث الآتي .

---

(١) انظر الحواشي والنكات ص ٢٥١ ومابعدها ، وانظر المختصر ص ٣٨ .

أثر الكتاب فيما بعده :

عرفنا فيما سبق أن العلامة العبادى تأثر فى كتابه هذا بكتب سابقيه ، فنقل عنهم ، وأفاد منهم ، وأفردنا لذلك مبحثا خاصا وسمناه بـ : مصادره ومدى استفادته منها .

ولنتعرف فى هذا الموضع على تأثير العلامة العبادى فى لاحقيه ، ونقلهم عنه ، وإفادتهم منه .

فممن نقل عن هذه الحاشية من العلماء وأفاد منها : ياسين الحمصى العليمى ت ١٠٦١هـ (١) ، ومحمد بن على الصبان ت ١٢٠٦هـ (٢) ، ومحمد بن محمد بن عرفة الدسوقى ت ١٢٣٠هـ (٣) ، ومحمد بن محمد الإنبابى المعروف بالشمس الإنبابى ت ١٣١٣هـ .

وهم علماء لهم مكانتهم العلمية ، ومنزلتهم السنية فى علوم اللغة العربية .

وهؤلاء العلماء ـ السالف ذكرهم ـ وقعت مصنفاتهم بين يدى ، واستطعت من خلال قراءتها ، واطلاعى عليها أن أُثبتَ نقولهم عن العلامة العبادى من هذه الحاشية .

---

(١) انظر ترجمته فى الأعلام ١٣٠/٨ .
(٢) انظر ترجمته فى الأعلام ٢٩٧/٦ .
(٣) انظر ترجمته فى الأعلام ١٧/٦ .

(١) ياسين الحمصي العليمي (ت ١٠٦١هـ) :

لقد كان للعلامة ياسين نصيب الأسد في الإفادة من حاشية العلامة العبادي دون سائر مراجعه المذكورة ، وقد أشار الى ذلك في مقدمة حاشيته على المختصر حين قال ـ بعد الحمد والصلاة ـ : (وبعدُ فيقول الفقير لرحمة رب العالمين ياسين ابن زين الدين العليمي الحمصي ، غفر الله ذنوبه ،وستر عيوبه ، وبلغه في الدارين مطلوبه . هذه فوائد .....

أودعت فيها تحقيقات خاتمة العلماء الأفاضل ، وقطب العارفين الأماثل ، وعلامة العلماء ، واللج الذي لاينتهى ولكل لج ساحل مولانا شيخ الاسلام بركة الأنام ، شهاب الدين أحمد بن قاسم العبادي ، سقى الله ثراه من صوب الرحمة كل رائح وغادي ...) (١) .

وقد تتبعت نقول العلامة ياسين عن حاشية العلامة العبادي تتبعا دقيقا ، فرأيت أن أغلب تلك الحاشية هي نقل لحاشية العبادي ، دون تعليق أو تعقيب من العلامة ياسين ، بل بتسليم وتقرير لكلام العبادي .

والى هذا أشار ياسين في مقدمته حيث قال : (وفي الغالب لاأتعرض لكلام المحشي ...) (٢) أي كلام العلامة العبادي .

ولايحملنا هذا الفعل على القول : إن العلامة ياسين ليس له شخصية في حاشيته ، لأنها نقل لغالب كلام العبادي .

بل نقول : ارتضاؤه لكلام العبادي وتعليقاته يدل على

---

(١) حاشية ياسين على المختصر ص ١ .
(٢) حاشية ياسين على المختصر ص ١ .

شخصيته العلمية ، ولايقدح فيها ، ذلك أن حاشية العلامة العبادى بها من الحواشي والاختيارات مالم يدع لمن بعده مجالا ، لأنه جمع واصطفى .

فاقتفاء العلامة ياسين له وتسليمه لاختياراته هو تسليم بالدرجة الأولى للحق والصواب ، بغض النظر عن اى أمر آخر .

على أن هذا التسليم ليس على اطلاقه ، بل نراه يخالفه فى تقريرات معدودة ، ومن الأمثلة على ذلك ماعلق به العلامة العبادى ، على قول المختصر : (وتنزيل العالم بالشىء منزلة الجاهل به لاعتبارات خطابية كثير فى الكلام) .

قال العبادى : هذا ترقٍ عما ذكره المصنف ، فذلك فى تنزيل العالم بفائدة الخبر أو لازمها منزلة الجاهل بهما ، وهذا فى تنزيل العالم مطلقا - وإن كان علمه بغير فائدة الخبر أو لازمها - منزلة الجاهل بهما ، كما فى الآية ، فان فائدة الخبر منها مضمون قوله . ولقد علموا لمن اشتراه (١) ماله فى الآخرة من خلاق ، وهو العلم المتعلق بالمفعول ، أى : عُلِّمَ من اشتراه لاخلاق له فى الآخرة ، والعلم الذى ينزل منزلة الجهل فى قوله : لو كان يعلمون ، ليس هو ذلك العلم ، بل أصل العلم ، إذ ليس المعنى لو كانوا يعلمون علمهم بان من اشتراه لاخلاق له ، الذى هو فائدة الخبر ، بل المعنى لو كانوا متصفين بالعلم ، فليتأمل ، وقوله بعد (بل بتنزيل) ترقٍ آخر ، وهو تنزيل الشىء أعم من أن يكون علما أو غيره ، كما فى الآية الأخرى (٢) ، فان الذى فعل ليس بعلم . ع س .

---

(١) سورة البقرة : من الآية ١٠٢

(٢) هى قوله تعالى : {ومارميت اذ رميت ولكن الله رمى} . سورة الأنفال : من الآية ١٧

وقوله : في هذه الحاشية لو كانوا يعلمون ، وقع بعده - في بعض النسخ - عِلْمَهم ، فكتب عليه قدس سره مانصه : هلا قيل : يعلمون أن من اشتراه ... الخ بإسقاط عِلْمِهم ، ولعله الصواب . تامل .

وكتب أيضا على قوله فليتامل مالفظه : أقول في المطول وحاشيته للفنري وغيرهما ماحاصله أن مفعول يعلمون في لو كانوا يعلمون ان من اشتراه ماله في الآخرة من خلاق ، ومع ذلك ليس من باب تنزيل العالم بفائدة الخبر منزلة الجاهل ، لان مضمون أن من اشتراه ماله في الآخرة من خلاق ليس فائدة الخبر بالنسبة للكفار ، لأن هذا الكلام ليس خبرا مُلقىً إليهم وإنما هو ملقي للنبي صلى الله عليه وسلم فلايلزم ماقاله شيخنا من أن مفعول يعلمون ليس أن من اشتراه ماله في الآخرة من خلاق ، بل يعلمون تام لامفعول له . أى لو حصل لهم مطلق العلم ، نعم ماقاله شيخنا صحيح أيضا . راجع وتامل .(١)

فعقب العلامة ياسين على هذا الكلام قائلا : ولاحاجة بما اطال به العبادي في الحاشية .(٢)

---

(١) انظر الحواشي والنكات ص ٢٠٨ ومابعدها ، وانظر المختصر ص ٣١ .
(٢) انظر حاشية ياسين على المختصر ص ٣٤ .

(٢) محمد بن على الصبان (ت ١٢٠٦هـ) :

للصبان حاشية موسومة بالتجريد على مختصر المعانى لسعد الدين التفتازانى ، وقد جردها مصطفى بن محمد البنانى حيث قال بعد الحمد والصلاة : (أما بعدُ فيقول العبد الفقير الفانى ، مصطفى بن محمد البنانى غفر الله له ولوالديه ، ونظر بعين عنايته إليه ، هذه حواشٍ شريفة ، وتعليقات لطيفة ، خلت عن الحشو والتعقيد ، وحوت كل عقد فريد ، تعبر عن حسن معانيها ، وتخبر فى وجه شانيها ، إذا وصل إليها خاطب معناها ، وأُذن له فى كشف غطاها ، أسفرتْ عن كل مراده وأسعفتْه بإسعاده ، كفؤها ذهن رائق ، وعقل فائق ، ومهرها صدق التأمل والإنصاف ، وطرح التوغل والاعتساف ... جردت غالبها من هوامش نسخة شيخنا العلامة ... محمد الصبان) (١) .

وقد اعتمدتْ هذه الحاشية على حاشية العبادى ، اعتمادا جليا ، حتى إنك لترى عند قراءتك لها كثرة نقولها وإشارتها لحاشية العلامة العبادى ، لكنها تقل عن سابقتها .

من ذلك تعليق الصبان على قول المختصر (فمجرد اشتمال القرآن ... الخ) قال الصبان معلقا : أى وان لم يخرجه ذلك الاشتمال عن الفصاحة على هذا التقدير . اهـ سم (٢) .

فقد نقل جميع التحشية من العلامة العبادى بتسليم دون مناقشة .

قد يناقشه ويعلق على كلامه ، كما فى تحشية الصبان على

---

(١) الانبابى على التجريد ١/٣ ومابعدها .
(٢) ن . م . ص ٢٢٠/١ .

قول المختصر : (من قَدِمَ بمعنى تقدم) .

قال الصبان : أى : قدِم اللازم لاالمتعدى ، لأن المباحث المذكورة متقدمة لامقدمة شيئا آخر ، أى : جعلته مقدما . اهـ سم . وقد يقال : كأن الأولى أن يقول من قدِم اللازم لأن تقدم يأتى متعديا . تقول : زيد تقدمه عمرو ، ويجاب بأن هذا ليس من باب التعدية بل من باب الحذف والايصال ، والأصل تقدم عليه (١) .

ولم يقتصر الصبان على النقل عن العبادى فى هذه الحاشية ، بل نقل عنه أيضا فى حاشيته فى النحو على الاشمونى ، عند تحشيته على قول الاشمونى ـ فى مقدمة الكتاب (ولم آل جهدا) .

قال الصبان : (قوله : (ولم آل) مضارع مبدوء بهمزة تكلم تليها ألف منقلبة عن همزة ساكنة ، كما هو القاعدة عند اجتماع همزتين ثانيتهما ساكنة ، حَذَفَ منه الجازمُ لامه التى هى واو ، وماضيه ألَا كعلا ومصدره إن كان بمعنى التقصير أو الترك أو الاستطاعة ألْو كدلو . وأُلُو كعلو ، كما فى القاموس ، وإن كان بمعنى المنع ألْو كدلو كما فى حاشية شيخنا السيد .

لكن فى حاشية ابن قاسم على المختصر ، وحاشية خسرو على المطول : أن المنع معنى مجازى مشهور للألو ، لاحقيقى ، ويصح هنا ماعدا الاستطاعة ، فعلى الأول قوله (جهدا) أى : اجتهادا منصوب على التمييز محول عن الفاعل ، والتقدير لم

---

(١) الانبابى على التجريد ١/١٩٠ .

يقصر اجتهادى ، على الإسناد المجازى ، أو نزع الخافض أى فى اجتهادى ، أو حال بمعنى مجتهدا ، وعلى الثانى مفعول به ، وعلى الأخير مفعوله الثانى ، وحُذف مفعوله الأول ، لعدم تعلق الغرض بذكره ، والتقدير : ولم أمنع أحدا جهدا ، وعن أبى البقاء أن لم آل من الأفعال الناقصة ، بمعنى لم أزل مجتهدا خبر بمعنى جاهدا ، والذى يؤخذ من القاموس والمختار : أن الجهد بمعنى الاجتهاد أو المشقة بفتح الجيم لاغير ، وبمعنى الطاقة بالفتح والضم) .(١)

(١) حاشية الصبان على الأشمونى ص ٧ ومابعدها .

(٣) محمد بن محمد بن عرفة الدسوقي (ت ١٢٣٠هـ) :

تعد حاشية الدسوقي - في نظري - من أكبر حواشي المختصر ، وأحسنها أسلوبا وأسهلها عبارة .

وقد أفاد الدسوقي ممن سبقه في الكتابة على المختصر من الشراح والمحشين ، حيث أشار في مقدمته الى ذلك ، قائلا (هذه فوائد شريفة ، وتقييدات لطيفة ، على شرح العلامة الثاني ، سعد الملة والدين التفتازاني ، لتلخيص المفتاح ، اقتطفتها من تقارير مشايخنا المحققين ، ومن زبد أرباب الحواشي والشارحين) (١) .

ومن أولئك المحشين الذين أفاد منهم العلامة الدسوقي أحمد بن قاسم العبادي ، ولكنه لم يلتزم بما التزم به سابقاه من عزو النقول الى أصحابها ، بل أخذ منهم دون أن يشير اليهم إلا فيما قل وندر (٢) .

ويجري العلامة الدسوقي في نقله على أخذ المعنى وصياغته بأسلوبه الخاص ، الذي يتسم بالسلاسة والوضوح .

من الأمثلة على ذلك صياغته لكلام العبادي في تحشيته على قول المصنف : مسرجا أي كالسيف السريجي في الدقة والاستواء (٣) .

قال العلامة الدسوقي : (التفسير الأول لابن دريد (٤) ، والثاني لابن سيده ، وهذا بيان لحاصل المعنى ، وحاصل ماقيل

---

(١) شروح التلخيص ٢/١ .
(٢) انظر : شروح التلخيص ٢٠٧،٤٥،٤٢،٤٠/١ .
(٣) المختصر ص ١٢ .
(٤) التفسير الأول هو قوله كالسيف ،والثاني هو قوله كالسراج .

فى بيان وجه الغرابة فى هذه الكلمة أعنى سرَّج أنه اسم مفعول مشتق ، وكل مشتق لابد له من أصل يرجع إليه باشتقاقه منه ، فُفتش فى كتب اللغة فلم يوجد فيها تسريج ، وإنما وُجد فيها هذه المادة سريجى وسراج ، وحملُ هذه الكلمة على الخطأ لايصح لوقوعها من عربى عارف باللغة فاحتيج إلى تخريج هذه الكلمة على وجه تسلم به من الخطأ وإن كان بعيدا ، فاختلفوا فى تخريجها ، وحاصل ما أشار إليه المصنف أن فعَّل فى كلام الشاعر للنسبة مثل : كرَّمته نسبته للكرم ، وفسَّقته نسبته للفسق ، إلا أن فعَّل تأتى لنسبة الشىء لأصله ، ولما لم يوجد التسريج الذى حق النسبة أن تكون إليه جعلنا مسرجا منسوبا للسراج ، أو للسريجى نسبةً تشبيهية ، فالمعنى حينئذ ومرسنا منسوبا للسراج من حيث إنه شبيهٌ به فى البريق واللمعان ، أو منسوبا للسريجى من حيث إنه شبيه به فى الدقة والاستواء ، فاسم المفعول فى الأصل معناه ذاتٌ وقع عليها الفعل ، وكونه بمعنى ذات شبيهة بذات أخرى ـ كما هنا ـ مخالف لقاعدتهم ، هذا وجه التخريج .

ووجه البعد أن مجرد النسبة لايدل على التشبيه ، فجعلها للتشبيه بعيد ، كذا قرره شيخنا العدوى ...) .(١)

فهذه الصياغة الواضحة من الدسوقى هى نفس المعانى التى صاغها العبادى فى حاشيته(٢) ، بذلك الأسلوب .

ومثله أيضا ماعلق به الدسوقى على قول المختصر : حيث قالوا : مَا أَنْتُمْ إلاَّ بَشَرٌ مِثْلُنَا ومَا أَنْزَلَ الرَّحْمَٰنُ مِنْ شَيءٍ إِنْ

---

(١) شروح التلخيص ١/٨٥ .
(٢) انظر الحواشى والنكات ص ١١٦ ومابعدها .

أَنْتُمْ إِلَّا تَكْذِبُونَ (١) .

قال الدسوقى : (فيه أن هذه ثلاث إنكارات ، فكيف يُؤَكَّد لها بأربع تأكيدات ؟ مع أنه يجب أن يكون التأكيد بقدر الإنكار ، والجواب : أن المراد أنه يجب أن يكون التأكيد بقدر الإنكار فى القوة والضعف لافى العدد ، كما قال الشارح هذه الانكارات الثلاثة الواقعة منهم مساوية فى القوة للتأكيدات الأربع ، أو أن الحصر فى الموضعين بمنزلة إنكار رابع كما قاله سم ...) (٢) .

وقد ينقل الدسوقى بعض التعليقات من العلامة العبادى لفظا ، وهو قليل ، من ذلك تحشيته على قول المختصر : مؤكد بالقسم .

قال العلامة الدسوقى : (أى وهو ربنا يعلم ، فقد ذكر فى الكشاف أن ربنا يعلم جارٍ مجرى القسم فى التأكيد كشهد الله ...) (٣) .

وقد رَدَّ العلامة الدسوقى على العَبَّادى قوله فى منعه تقديم معمول الصلة عليها ، عند تحشيته على قول المصنف : وَعَلَّم من البيان مالم نعلم .

قال الشارح : قُدِّم رعايةً للسجع .

قال العلامة العَبَّادى : (لايُقال : يمكن أن يؤخر ولاتفوت رعاية السجع ، بأن يقال هكذا ومالم نعلم من البيان علَّم ، لأنا نقول : يلزم تقديم معمول الصلة التى هى علم وهو مالم نعلم عليها ، وهو لايجوز ، سواءٌ كانت صلةَ حرفى - كما هنا -

---

(١) المختصر ص ٣٢ . سورة يس : من الآية ١٥
(٢) شروح التلخيص ٢٠٧/١ ، وانظر الحواشى والنكات ص ٢١٤ .
(٣) شروح التلخيص ٢٠٧/١ .

أو اسمي) [1] .

قال العلامة الدسوقي : (وأما ما اجاب به العلامة القاسمي من انه يلزم من تاخير علّم تقديم معمول الصلة عليها ، لان علم معطوف على انعم الذى هو صلة لها ، ومالم نعلم مفعوله ، وذلك لايجوز مردودٌ ، لان الممنوع تقديم معمول الصلة على الموصول ، نحو جاء زيدا الذى ضرب ، وأما تقديمه على الصلة وحدها نحو : جاء الذى زيدا ضرب ، فلم يمنعه احد) [2] .

---

(١) الحواشي والنكات ص ٩٤ ، وانظر المختصر ص ٥ .
(٢) شروح التلخيص ٤٢/١ .

(٤) محمد بن محمد الانبابي (ت ١٣١٣هـ) :

للإنبابي تقرير على حاشية التجريد للصبان ، قال في مقدمته – بعد الحمد والصلاة – : (أما بعد فيقول محمد بن محمد الإنبابي ذو التقصير ، غُفرتْ ذنوبه ، وسُترتْ عيوبه ، وجُبر خاطره الكسير ، هذا تقرير على شرح سعد الدين التفتازاني ، على تلخيص المفتاح في علم البديع والبيان والمعاني ، وعلى حاشيته الشهيرة بالتجريد ، جعله الله رضا ونفعا للعبيد ...) (١) .

وهو تقرير – في نظري – مفيد ، حلّ به الإنبابي ما استغلق من عبارات الصبان ، وناقش من مواضع كلام أبي العرفان ، وأورد من بعض الحواشي تقريرات حسانا .

وقد أورد الإنبابي للعلامة العبادي نقولا من حاشيته على المختصر ، وقام بإيضاحها ومناقشتها ، من ذلك مانقله الإنبابي عن العبادي عند قول المختصر – في شرحه انحصار علم المعاني في ثمانية أبواب – لأنه لامحالة يشتمل على نسبة تامة بين الطرفين قائمة بنفس المتكلم .

قال الإنبابي : وفي سم ، الاشتمال هنا من اشتمال اللفظ على معناه ، بمعنى دلالته عليه ، إذ لااشتمال حقيقة هنا ، إذ الكلام لفظ ، فلايكون المعنى جزءا منه حتى يشتمل عليه ، فان النسبة هنا ثبوت الشيء للشيء بدليل قوله : قائمة بنفس المتكلم أي بذهنه ، لاربط احد اللفظين بالآخر ، إذ لايجب أن

---

(١) تقرير الانبابي على حاشية التجريد ١/٢ .

يقوم بذهنه ، لأنه قد لايتصور الربط ، وإن أريد بنفس المتكلم ذاتُ المتكلم ، وهي قائمة بها ، لأن الكلام قائم بها فهوتكلف مع أنه حينئذ لاحاجة للنفس وكان يكفي قائمة بالمتكلم ، مع أن الربط أيضا معنى لالفظ ، فلايكون المعنى جزءاً منه ، إذ المركب من اللفظ وغيره ليس لفظا . اهـ ع س

وقوله ولايكون المعنى جزءاً منه ، يَرِدُ عليه أن الإسناد جزء من الكلام على تردد في محله مع أنه معنى ، والوجه أن يقال : في التعليل لأن النسبة ليست من أجزاء الكلام حتى يكون مشتملا عليها .

وقوله لاربط أحد اللفظين بالآخر ... الخ يَرِدُ عليه أن النسبة الخاصة قائمة بذهن المتكلم قطعا ، كما تقرر في محله ... (١)

فقد أورده وناقشه ، وهكذا كان يفعل .

---

(١) انظر : تقرير الانبابي على التجريد ٣٧٢/١ ، وانظر المختصر ص ٢٥ .

النص المحقق

وصف النسخ

بعد البحث الدؤوب والمراسلة المتتابعة لبعض الدول ، حصلت - بحمد الله - على خمس نسخ من المخطوطة ، اعتمدت ثلاثا ، واستبعدت اثنتين .

فالاثنتان المستبعدتان حصلت عليهما من مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الاسلامية بالرياض ، تحملان الرقمين (١٧٤٨،١٧٤٧) بهما سقط كلمات وصفحات ، كتبتا في القرن الثاني عشر الهجرى ، وهما ناقصتان ، لذا استبعدتهما .

والنسخ الثلاث التى اعتمدتها هى كالآتى :

(١) نسخة الاسكوريال :

وهى موجودة فى مكتبة الاسكوريال بأسبانيا تحت رقم (٢٣٥) ، بلاغة ، وقد رمزت لها بالحرف (ل) ، ووصفها كالتالى :

نوع الخط : مشرقى .

نسخت فى القرن العاشر الهجرى ، فهى أقدم النسخ .

عليها تملك : عبد الله بن زيد بن أمير المؤمنين الحسينى .

اسم الناسخ : ابراهيم اللقانى - تلميذ المصنف - بل من تلامذته المبرزين .(١)

عدد الصفحات : ٦٤١ صفحة .

---

(١) انظر ترجمته فى تلاميذ المصنف .

في كل صفحة : ٢٥ سطرا .

في كل سطر : ١٢ كلمة .

جاء في أولها : (هذه حواشي ابن قاسم ، صاحب الآيات البينات ، على مختصر السعد في المعاني والبيان ، رحمهما الله تعالى آمين) .

وقد اتخذتها أصلا .

(٢) نسخة مكتبة الحرم :

وهي موجودة في مكتبة الحرم المكي الشريف تحت رقم (٣٣٥١) بلاغة ، وقد رمزت لها بالحرف (م) ، ووصفها كالتالي:

نوع الخط : مشرقي .

نسخت في القرن الحادي عشر الهجري .

عليها تملكات : في نوبة أفقر الورى مصطفى ، وعليها أربعة أختام ، منها ختم ذهب بعضه ولم يبق منه الا مايلي : (في خزانة السلطان) ، ومنها ختمان للشريف عبد المطلب بن المرحوم الشريف غالب بن المرحوم الشريف علي ، واشترط ألا يخرج الكتاب من مكة . والختم الأخير مكتوب عليه : مديرية الأوقاف العامة ١٢٥٥هـ .

لم يذكر اسم الناسخ .

عدد الصفحات : ٦٤٧ صفحة .

في كل صفحة : ٢٣ سطرا .

في كل سطر : ١٠ كلمات .

جاء في أولها : (هذه حاشية على مختصر المعاني والبيان ، لامام الأئمة بلانزاع ، وعلام الأمة بلادفاع ، الشيخ أحمد بن قاسم العبادي تغمده الله بالرحمة والرضوان ،

وأسكنه فسيح الجنان ، تجريد مولانا العلامة الغنيمي[1] فسح الله في مدته بمحمد وآله وصحبه وسلم تسليما كثيرا) .

بها تصويبات قليلة في الهامش .

(٣) نسخة مكتبة مكة المكرمة :

وتوجد مصورة عنها في مكتبة مكة المكرمة ، تحت رقم (٤١٥) لغة عربية ، وقد رمزت لها بالحرف (ك) ، ووصفها كالتالي :

نوع الخط : مشرقي .

نسخت في يوم الأربعاء التاسع عشر من جمادى الأولى عام ألف ومائة وتسعة .

ليس عليها أي تملك ، ولم يذكر اسم الناسخ .

عدد الصفحات : ٦٦١ صفحة .

في كل صفحة : ٢٣ سطرا .

في كل سطر : ١٣ كلمة .

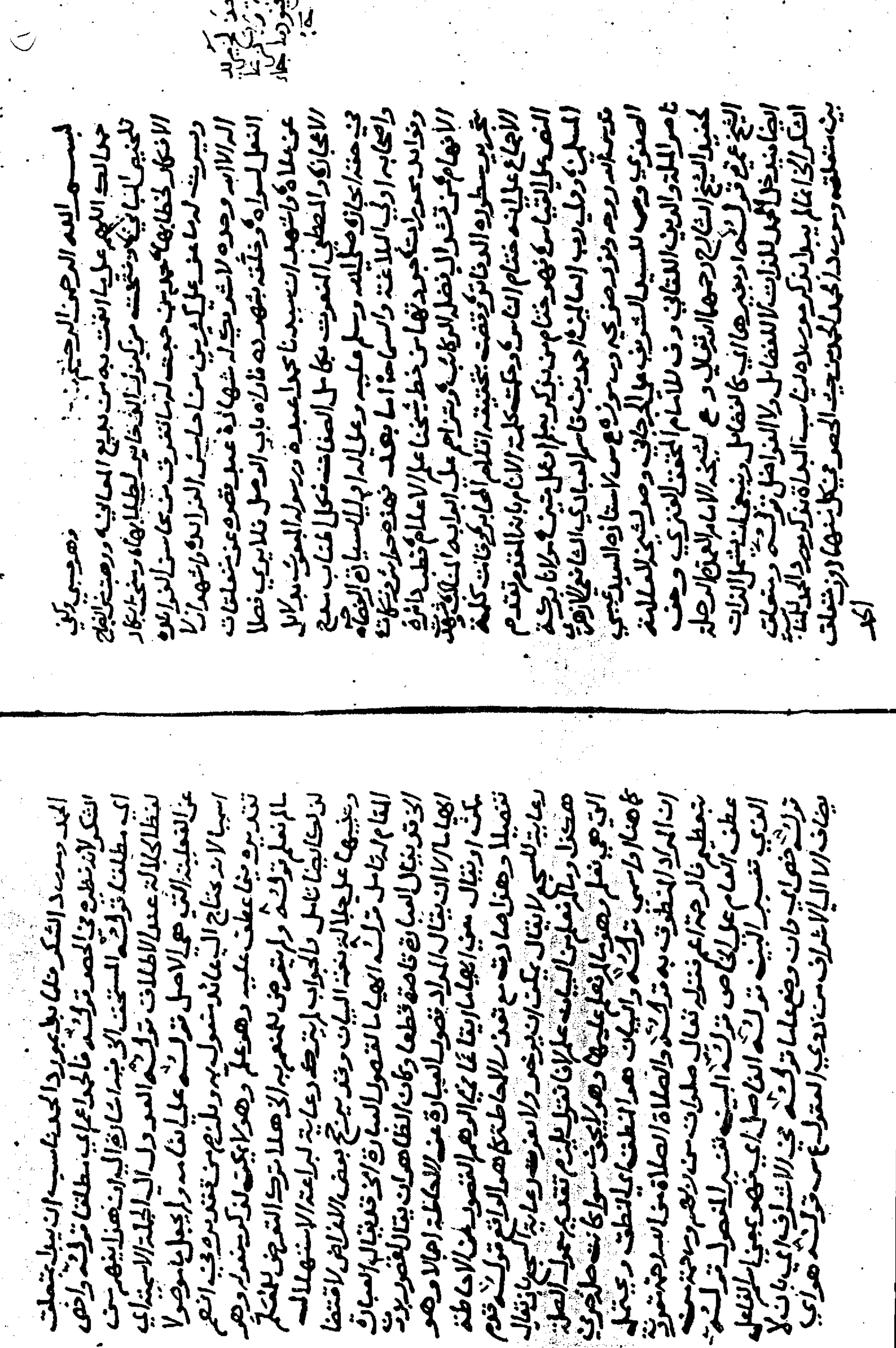
جاء في أولها : (كتاب الحواشي والنكات والفوائد المحررات على مختصر المعاني للسعد التفتازاني ، تأليف الشيخ الإمام ، وقطب دائرة الاسلام ، وأستاذ صدور مجالس الأعلام ، المترجم في دستور كل عالم وعالم ، المشتهر بمفرد جمعها السالم الشهابي ، شهاب الدين أحمد بن قاسم رحمه الله تعالى ، وعفى عنه آمين ، آمين ، آمين) .

بها تصويبات قليلة جدا في الهامش .

---

(١) الغنيمي أحد تلامذة المصنف المبرزين أيضا ، انظر ترجمته في تلامذة المصنف .

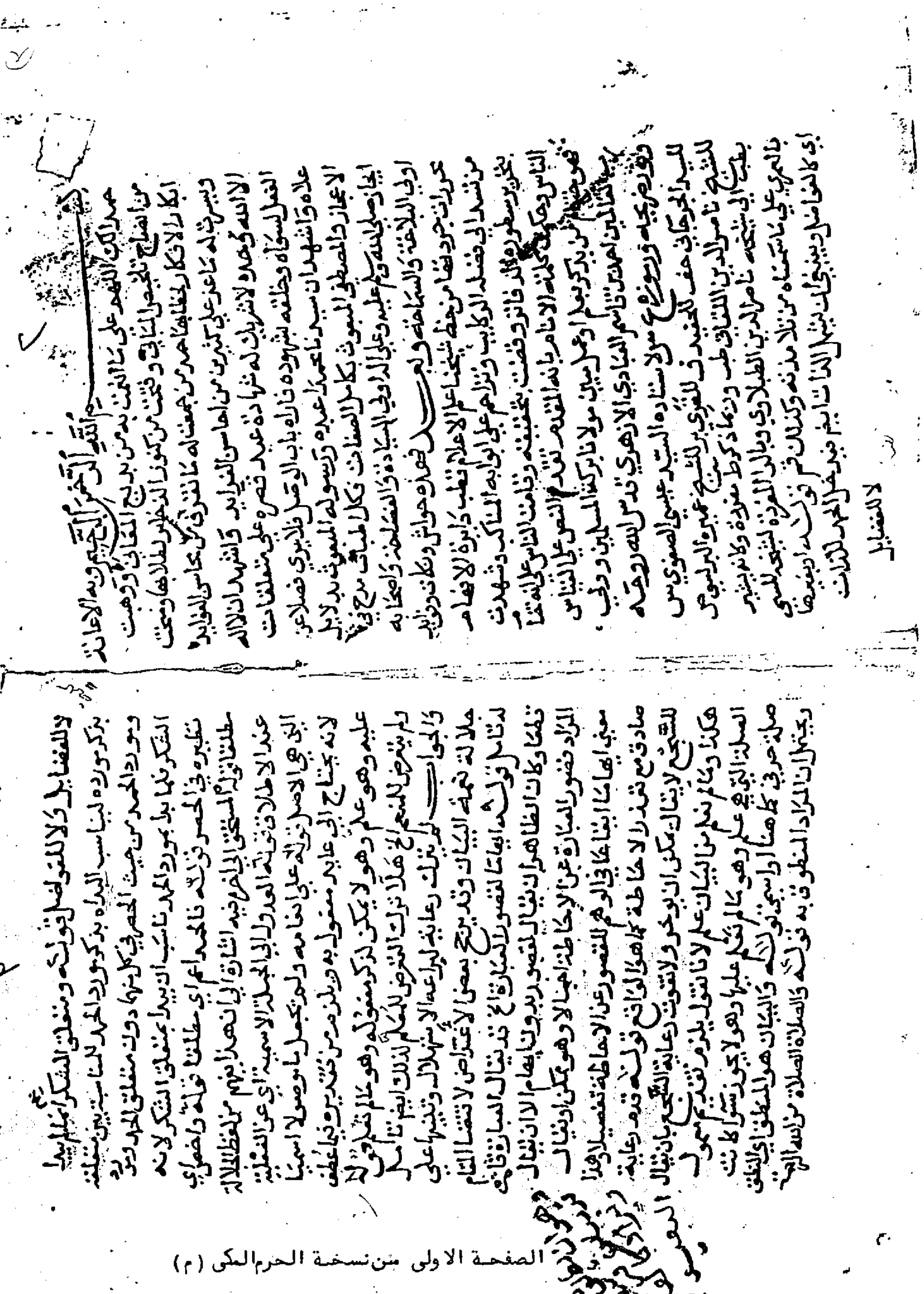
الصفحة الاولى من نسخة الاسكوريال (ل).


بسم الله الرحمن الرحيم وهو حسبي وكفى
حمدا لك اللهم على ما انعمت به من بديع المعاني ورصين الفاظ
تلخيص المباني وشكرا لك على ما منحتنا من كنوز الفوائد لطلابها وسني ابكار
الافكار لخطابها حمدا من حبست له ما تفرق من محاسن الفوايد
ويسرت له ما عز على كثير من احاسن الفرائد واشهد ان لا
اله الا الله وحده لا شريك له شهادة عبد قصر عن متعلقات
النعل لسواه وخلقه بشهوده فاراه باب الوصل فلا يرى فصلا
عن علاه واشهد ان سيدنا محمدا عبده ورسوله المبعوث بدلائل
الاعجاز والمصطفى المنعوت بكامل الصفات فكل اطناب سمح
في حقه ايجاز صلى الله عليه وسلم وعلى اله اولي السيادة والفصاحة
واصحابه اولي البلاغة والسماحة اما بعد فهذه حواش ونكات
وفوائد محررات جردتها من خط شيخنا علم الاعلام قطب دائرة
الافهام من تشد اليه رحال الركائب وتتزاحم على ابوابه المناكب شوقا
تحرير سطوره الدفاتر وقضت بتحقيقه اقلام المحابر وقامت كلمة
الاجماع على انه ختام الناس وحكت كلمة الانام بانه المختوم تقدم
النص على القياس فهو ختام من يذكر بعلم او عمل شيخ مولانا وبركة
المسلمين وولي رب العالمين احمد بن قاسم العبادي الشافعي الازهري
متع الله بوجوده ونور ضريحه [illegible] من استاذه السيد عيسى
الصفوي وهو للسيد الشريف على الجرجاني وهو لشيخ العلامة
ناصر الملة والدين اللقاني [illegible] للامام المحقق العنزي وهو
لحفيد الشيخ الشارح رحمهما الله تعالى [illegible] لشيخه الامام المحقق الرحلة
الشيخ عميم قوله او بغيرها اي كالفضائل وينبغي ان يشمل الذات
ايضا فيدخل الحمد للذات لا للفضائل ولا الفواضل قوله ومتعلق
الشكر الخ انما لم يبدأ بذكر موسلاه ليناسب البداءة بذكر مورد الحمد للمناسبة
بين متعلقه ومورد الحمد من حيث الحصر في كل منهما دون متعلق
الحمد

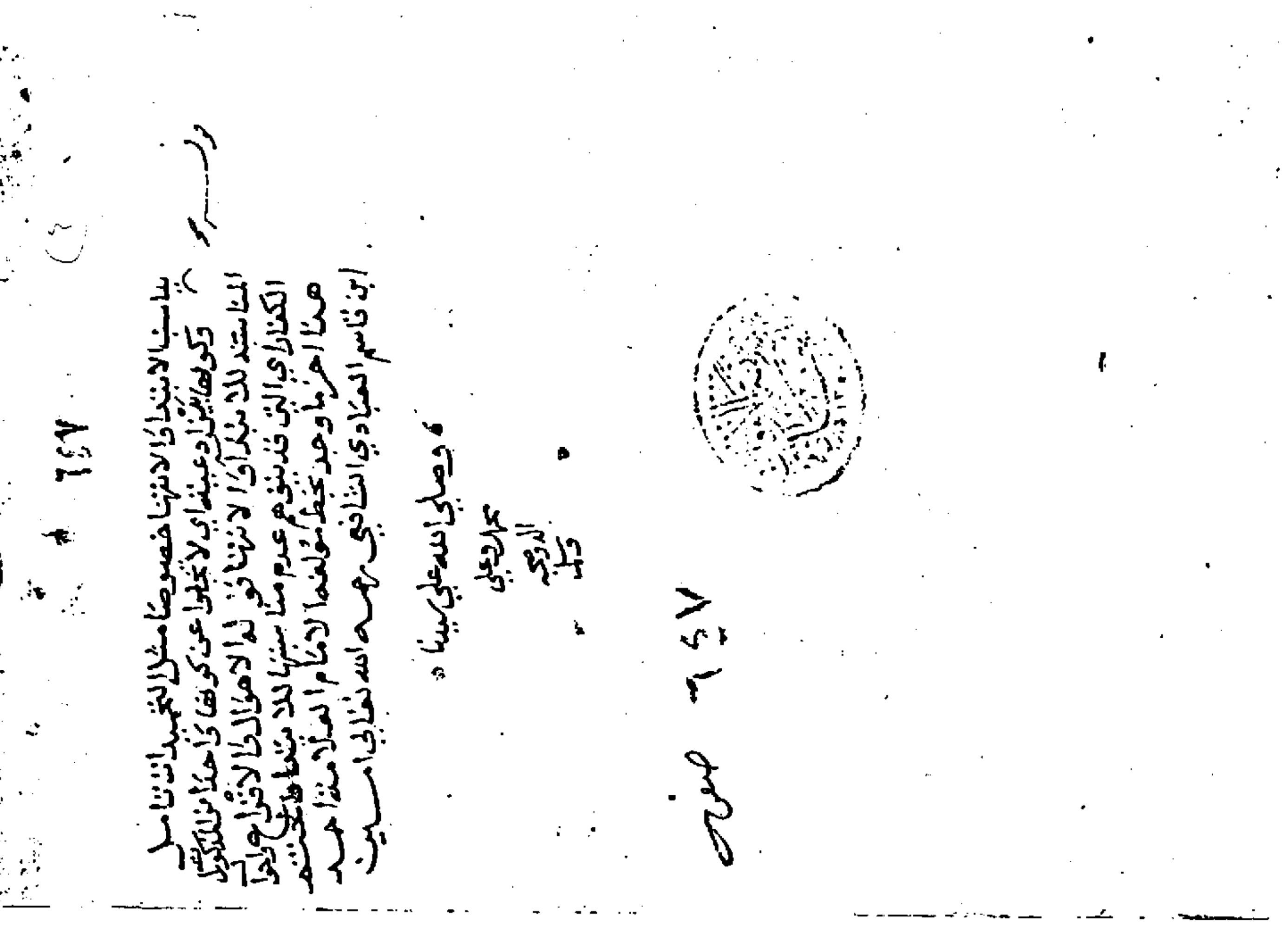
الحمد ومورد الشكر فلما بدأ بمورد الحمد ناسب ان يبدأ بمتعلق
الشكر لانه نظيره في الحصر قوله فالحمد اعم اي مطلقا قوله واخص
اي مطلقا قوله المستحق الخ فيه اشارة الى ان هذا ينفهم من
لفظ الله لدلالته على الاطلاق قوله العدول الى الجملة الاسمية اي
عن الفعلية التي هي الاصل قوله على انعامه او ان يجعل ما موصولا
اسميا لانه يحتاج الى عائد مشمول به ويلزم من تقديره في النعم
تقديره فيما عطف عليه وهو علم وهو لا يمكن لذكر معموله وهو
ما لم نعلم قوله ولم يتعرض للمنعم به الخ هلا ترك التعرض للمعلم
لذلك ايضا تامل والجواب انه ترك رعاية لبراعة الاستهلال
وتنبيها على جلالة نعمة البيان وقد يرجح بعض الاغراض لاقتضاء
المقام له تامل قوله انها ما لقصور العبارة الخ قد يقال العبارة
الخ قد يقال العبارة تامة قطعا وكان الظاهر ان يقال لقصور الذهن
انها ما لا ان يقال المراد قصور العبارة عن الاحاطة اجمالا وهو
ممكن او يقال معنى انها ما رايتنا غاية الوهم القصور عن الاحاطة
تفصيلا وهذا صادق مع تعذر الاحاطة كما هو الواقع قوله قدم
رعاية للسجع لا يقال يمكن ان يؤخر ولا تعرض رعاية السجع بان يقال
هكذا وما لم نعلم من البيان علم لانا نقول يلزم تقديم معمول الصلة
التي هي نعلم وهو ما لم نعلم عليها وهو لا يجوز سواء كانت ظرفا
كما هنا او لا قوله والبيان هو المنطق اي النطق ويحتمل
ان المراد المنطوق به قوله والصلاة الصلاة من الله رحمة مقرونة
بتعظيم فالرحمة اعم فقوله تعالى صلوات من ربهم ورحمة من
عطف العام على الخاص قوله البين تفسير المتصل قوله
الذي تفسير البين قوله الناصل اي فهو بمعنى اسم الفاعل
قوله خص اي وان وضعا قوله في الاشراف اي بان لا
يضاف الا الى الاشراف من ذوي العقول [illegible] قوله هو اي

ولا اختراع واحوال الكنايات التي قد يتوهم عدم مناسبتها
للابتداء او الختم هذا اخر ما تيسر تعليقه بعون الله الرحيم
واسأله سلوك طريق الهداية الى الصراط المستقيم والحمد لرب
العالمين والصلاة والسلام على نبينا محمد خاتم النبيين
وعلى آله واصحابه وعترته وامته واحبابه اجمعين
وسلم على انبيائه والمرسلين الى يوم الدين
تم على يد الفقير الحقير [illegible]
المالكي الكاتب [illegible]

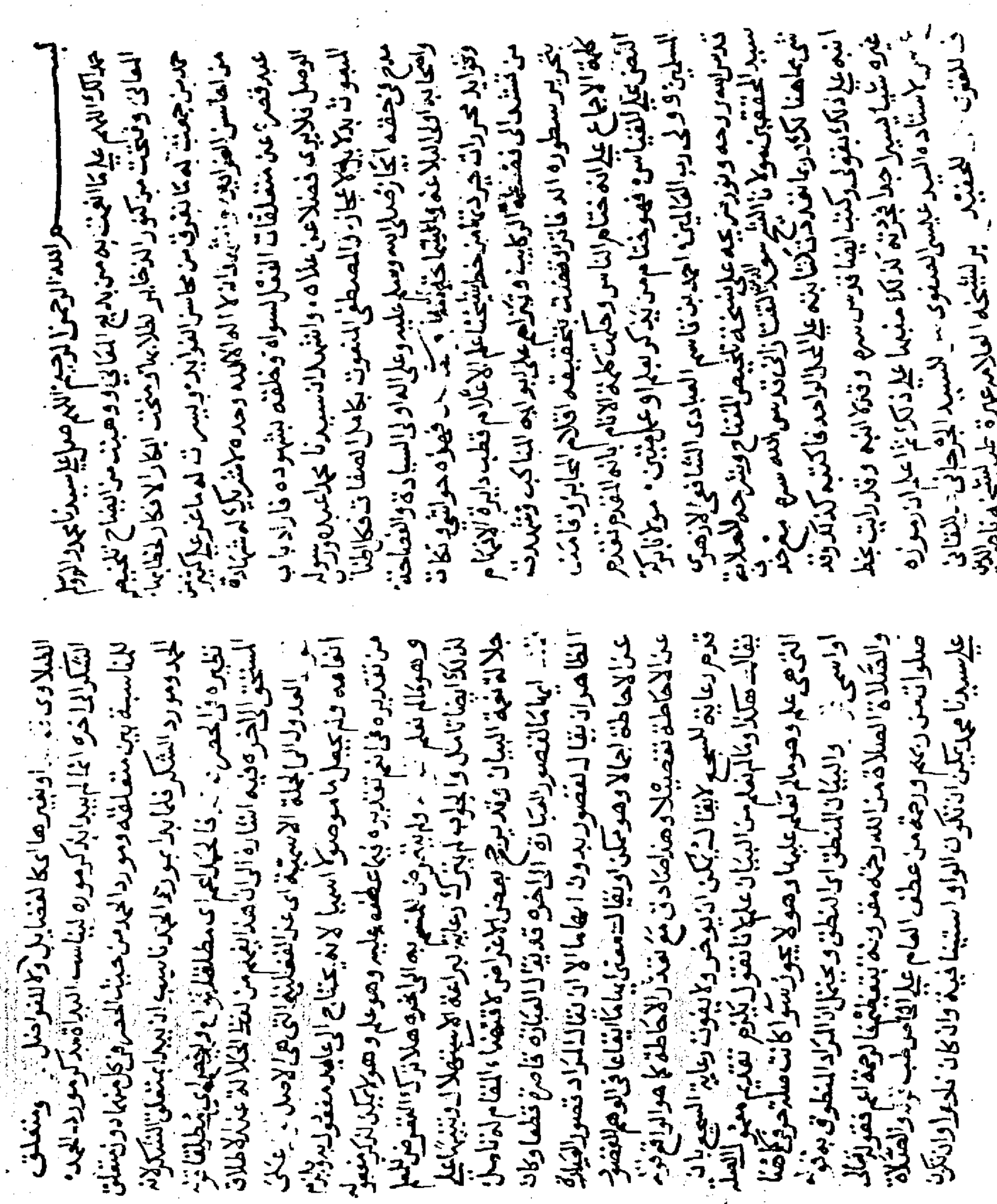
[illegible]



الصفحة الاولى من نسخة الحرم المكي (م)



الصفحة الاخيرة من نسخة الحرم المكى (م)



الصفحة الاولى من نسخة مكتبة مكة (ك)

الكلام نحو وايضا كذا ثلثها مثل قوله فالانتها الحسن اى ما به
الانتها وهو فى المثال جمع البيتين قول المتن وانى جدير الخ بقال
هو جدير بكذا اى خليق به قوله بالمنى يريد ببلوغها وقوله
فاهله اى فانت اهله فحذف المبتدا والمعنى انى حقيق ببلوغ
الامانى اذا بلغتك لان من بلغك فهو الحقيق ببلوغ متمناه وانت
جدير بما املته منك فان تعطى الاحسان من عندك فلا عار فيه
فانت اهل لذلك والا اى وان لم تعط الاحسان الجميل فانى اذكر
واشكر لا على كل حال قول المتن ما اذن بانتها الكلام اى بنهايه ه
واخره فان قوله

بقيت بقا الدهر يا كهف اهله • اى اهل الدهر يعلم منه انه دعا بجميع
البرية وهو اخر الكلام اقول هذه الحاشية تدل على ان المراد ان
الانتها يدل على ما بعده وفيه نظر والذى يظهر ان المراد ان الانتها
يدل على انه اى نفس الانتها انتها الكلام لان العادة ختم الكتاب
بالدعا فليتامل قوله وانواع الاشارة يحتمل ان يريد اشارة القرب
واشارة البعيد واشارة المتوسط ويحتمل ان يريد وجوه
التعبير وفنون المعانى فليراجع قوله وكونها اى الفواتح والخواتم
هذا ظاهره لكنه فى المطول خص الاول بالفواتح والثانى بالخواتم
حيث قال فانك اذا نظرت الى فواتح السور جملها ومفرداتها
رايت من البلاغة والتفنن وانواع الاشارة ما تقصر عن
وصف كنهه العبارة واذا نظرت الى خواتمها وجدتها فى
غاية الحسن ونهاية الكمال لكونها من ادعية ووصايا ومواعظ
وتحميد ووعد ووعيد الى غير ذلك من الخواتم التى لا يبقى
للنفوس بعدها تطلع ولا تتشوق الى شئ اخر كيف وكلام الله

الخ

الخ انتهى ويحتمل بحمل ما فى المختصر على التوزيع فقوله
لما بينها من التفنن وانواع الاشارة راجع للفواتح وما بعد ذلك
راجع للخواتم فتتفق الكتابات ويحتمل ان يبنى على عمومه وان
كلا من جميع المذكورات يناسب الابتدا والانتها خصوصا مثل
التحميد انه تامل قوله وكونها من ادعية اى لا تخلو عن كونها واحدا
من المذكورات المناسبة للابتدا والانتها قوله لا الاهوال والانواع
واحوال الكفار اى التى قد يتوهم عدم مناسبتها للابتدا والختم
هذا اخر ما وجد بخط مولفه الامام احمد ابن قاسم العبادى
رحمه الله تعالى رحمة واسعة واثابه وتقبل منه والله سبحانه
اعلم بالصواب واليه المرجع والماب وكان الفراغ من كتابة
هذه النسخة المباركة فى يوم الاربع تاسع
عشر جمادى الاول من شهور سنة الف
وماية وتسعة عشر وصلى الله على سيدنا
محمد وعلى اله وصحبه وسلم
تسليما كثيرا دايما الى يوم
الدين والحمد لله رب
العالمين
امين امين
امين
تم

ما وجد فى هذا الكتاب صورته
ف فللغزى وربما صرح
به وما وجد صورته س فللسيد
غالبا وربما صرح به وما وجد
صورته ع س فللسيد عيسى الصفوى
شيخ المولف وهو المراد بقوله شيخنا عند
الاطلاق وربما صرح به وما وجد صورته
ص فللشيخ جمال الدين لا قصرى او
ص فللشيخ ناصر الدين اللقانى وما
وجد بر او قال فيه البرلسي فالمراد به
الشيخ شهاب الدين البرلسي وحيث قال فيه
لكاتبه وقسم فالمراد به نفسه ووجد فيه
[illegible] صورته [illegible] للسيرامي

الصفحة الاخيرة من نسخة مكتبة مكة (ك)

بسم الله الرحمن الرحيم وهو حسبي وكفى (١) .

حمدا لك اللهم على ما أنعمتَ به من بديع المعاني ، ووهبتَ من إيضاح تلخيص المباني (٢) ، وفتحت من كنوز الذخائر لطلابها ، ومنحت أبكار الأفكار لخطابها ، حَمْدَ مَنْ جمعتَ له ماتفرق من محاسن الفوائد ، ويسرتَ له ماعزَّ على كثيرين من احاسن الفرائد ، وأشهد أن لا إله الا الله وحده لاشريك له ، شهادةَ عبدٍ قَمَرَه (٣) عن متعلقات الفعل لسواه ، وخَلَقَه بشهوده ، فأراه باب الوصل ، فلايَرى فصلا (٤) عن علاه ، وأشهدُ أن سيدنا محمدا عبدُه ورسولُه ، المبعوثُ بدلائل الإعجاز ، والمصطفى المنعوت بكامل الصفات ، فكلُّ إطناب مدح في حقه إيجاز ، صلى الله وسلم عليه وعلى آله أولي السيادة والفصاحة ، وأصحابه أولي البلاغة والسماحة .

أما بعدُ (٥) فهذه حواشٍ ونكاتٌ ، وفوائدُ محرراتٌ ، جردتُها من خط شيخنا علم الأعلام ، وقطب دائرة الأفهام (٦) ، مَنْ تُشَدُّ الى فضله الركائبُ ، وتَزَاحَمُ على أبوابه المناكبُ ، وشهدتْ بتحرير سطوره الدفاترُ ، وقضتْ بتحقيقه أقلامُ المحابر (٧) ، وقامتْ كلمة (٨) الإجماع على أنه ختام الناس ، وحكمتْ كلمة الأنام بأنه المقدمُ تَقَدُّمَ النصِ على القياس ، فهو ختام من يُذكر بعلم أو

---

(١) م : (وبه الاعانة) ، ك : (اللهم صل على سيدنا محمد وآله وسلم) .
(٢) ك : (المعاني) .
(٣) م : (على) .
(٤) ك : (فضلا) .
(٥) م : (وبعد) .
(٦) يصح في "الافهام" أن تكون مصدرا ، أو تكون جمعا لـ "فهم" .
(٨) ليست في م (أقلام المحابر) .
(٩) م : (وقامت الناس على أنه ختام الناس) .

عمل متين (١)، مولانا بركة المسلمين وولي رب العالمين احمد بن قاسم العَبَّادِي الشافعي (٢)، الأزهري قدس الله روحه، ونور ضريحه (٣).

ورموزه ع (٤) س لأستاذه السيد عيسى الصفوى (٥)، و س للسيد الشريف على الجرجاني (٦)، و س لشيخه العلامة ناصر الملة

---

(١) م : (مبين).
(٢) ليست في م (الشافعي).
(٣) ك : زيادة (على نسخة تلخيص المفتاح وشرحه للعلامة سيد المحققين مولانا الشيخ سعد الدين التفتازاني - قدس سره - مع حذف شيء مما هنالك، وربما تعددت كتابته على المحل الواحد، فأكتبه كذلك، وقد أنبه على ذلك بقولي : وكتب أيضا - قدس سره -، وقد لا أنبه، وقد رأيت بخط غيره شيئا يسيرا جدا، فجردته كذلك، منبها على ذلك).
عبارته : مع حذف شيء مما هنالك. تخالف مايأتي بعدها في المعنى، ولعل الصواب : من غير حذف شيء مما هنالك ومما يؤيد هذا ماوجدته في نسخة للمخطوطة جاءتني من الرياض - مركز الملك فيصل للدراسات الاسلامية - لم اعتمدها، لكثرة سقط أوراقها، ومما يؤيد هذا أيضا ماهو موجود - بمعنى العبارة نفسها - في كشف الظنون ٤٧٦/١.
(٤) م : ورد بعض الاختلاف وصورته : (ورموزه ع س لأستاذه السيد عيسى الصفوى، س للسيد الجرجاني، حف للحفيد، ف للفنرى، بر للشيخ عميرة البرلسي، س للشيخ ناصر الدين اللقاني، طب وربما ذكر ط مفردة وكأنه يشير بطب الى شيخه ناصر الدين الطبلاوى، وبالراء المفردة لشيخه المسمي بالعمرى، على ماسمعناه من تلامذته، وكذلك تم).
وفي نسخة ك ورد بعض الاختلاف أيضا وصورته : (ثم اعلم أن رموزه ع س لأستاذه السيد عيسى الصفوى، س للسيد الجرجاني، س للقاني، ف للفنرى، حف للحفيد، ع، بر لشيخه العلامة عميرة، طب لشيخه ناصر الدين الطبلاوى).
(٥) سبقت ترجمة كل من عيسى الصفوى، وناصر الدين اللقاني والشيخ عميرة البرلسي في أشياخ المؤلف ص ٣١، ٣٢، ٣٣.
(٦) على بن محمد الشريف الجرجاني، من كبار العلماء بالعربية، له نحو خمسين مؤلفا، اشهرها التعريفات وله حاشية على المطول، ت سنة ٨١٦هـ.
انظر : بغية الوعاة ١٩٦/٢، ١٩٧، الضوء اللامع ٣٢٨/٥، ٣٣٠، الأعلام ٧/٥.

والدين اللّقاني ، ف للإمام المحقق الفَنَرِيّ (١) ، و حف لحفيد (٢) الشيخ الشارح رحمهما الله تعالى ، و ع لشيخه الإمام العمدة الرحلة الشيخ عُميرة .

قوله : (أو بغيرها)

أي : كالفضائل ، وينبغي أن يشمل الذات أيضا ، فيدخل (٣) الحمد للذات لاللفضائل (٤) ولاللفواضل (٥) .

قوله : (ومتعلق الشكر الخ)

إنما لم يَبدأ بذكر مورده ، ليناسب البِدَاءة (٦) بذكر مورد الحمد ، للمناسبة بين متعلقه ومورد الحمد من حيث : الحصرُ في كل منهما ، دون متعلق الحمد/ومورد الشكر ، فلما (١/ب) بدأ بمورد الحمد ناسب أن يبدأ بمتعلق الشكر لأنه نظيره في الحصر .

---

(١) حسن جلبي بن محمد شاه بن حمزة الرومي الحنفي ، عالم مشارك في أنواع من الفنون ، له حاشية على المطول ، وتصانيف أخرى ، واختلف في تاريخ وفاته ، فقيل ٨٧٩هـ وقيل ٨٨٦هـ .
انظر : الضوء اللامع ١٢٨،١٢٧/٣ ، شذرات الذهب ٣٢٤/٧، ٣٢٥ ، البدر الطالع ٢٠٩،٢٠٨/١ .

(٢) أحمد بن يحيى بن محمد بن سعد الدين التفتازاني ، شيخ الاسلام ، يعرف بحفيد السعد ، له حاشية على شرح التلخيص ، وحاشية على المطول ، وأخرى على المختصر ، وتصانيف أخرى ، واختلف في تاريخ وفاته ، فقيل : ٩١٦هـ ، وقيل ٩٠٦هـ ، وقد رجح صاحب الأعلام التاريخ الأول .
انظر : روضات الجنات ٣٤٣،٣٤٢/١ ، الأعلام ٢٧٠/١ ، معجم المؤلفين ٢٠٦،٢٠٥/٢ .

(٣) م : (كالفواضل) .

(٤)،(٥) الفضائل : جمع فضيلة ، وهي الصفة الراسخة لاتنفك الى غير المتصف بها كالعلم والشجاعة .
والفواضل : جمع فاضلة ، وهي الصفة غير الراسخة ، بل تصل الى غير المتصف بها ، كالإعطاء .
انظر : التاج ٦٢/٨ مادة (فَضل) ، المطول ص ٦ ، الانبابي ٩٣،٩٢/١ .

(٦) البَداءة : البدء . انظر المعجم الوسيط ٤١/١ .

قوله : (فالحمد اعمُّ)

أى : مطلقا .

قوله : (وأخصُّ)

أى : مطلقا .

قوله : (المستحق الخ)

فيه إشارةٌ إلى أن هذا يفهم من لفظ الجلالة عند الإطلاق.

قوله : (العدول الى الجملة الاسمية)

أى : عن الفعلية التى هى الأصل .

قوله : (على إنعامه)

ولم يَجعل ما موصولا اسميا ، لأنه يحتاج إلى عايدٍ مفعولٍ به ويلزم من تقديره فى انعم (١) تقديرُه فيما عُطف عليه وهو عَلَّم وهو لايمكن ، لذكر مفعوله ، وهو مالم نعلم .

قوله : (ولم يتعرض للمتعم الخ)

هلا ترك التعرض للمُعَلَّم لذلك ايضا ؟ تامل ؟ والجواب : لم يَترك؛رعايةً لبراعة الاستهلال ، وتنبيها على جلالة نعمة البيان ، وقد يرجح بعض الأغراض لاقتضاء المقام له تأمل .

قوله : (إيهاما لقصور العبارة الخ)

قد يقال : العبارة قاصرةٌ قطعا ، وكان الظاهر أن يقال القصور بدون "إيهاما" ، إلا أن يقال : المراد قصور العبارة عن الإحاطة إجمالا وهو ممكن ، أو يقال معنى "إيهاما" : إيقاعا فى الوهم للقصور عن الإحاطة تفصيلا ، وهذا صادق مع تعذر الإحاطة كما هو الواقع .

---

(١) ليس فى م (فى انعم تقديره) .

قوله : (قُدِّمَ رعايةً للسجع)

(١) لايقال : يمكن أن يؤخر ولاتفوت رعاية السجع بأن يقال هكذا : ومالم نعلم من البيان عَلَّمَ ، لأنا نقول : يلزم تقديم معمول الصلة التى هى [عَلَّمَ] وهومالم نعلم (٢) عليها ، وهو لايجوز ، سواءً كانت صلةً حرفى – كما هنا – أو اسمى .

قوله : (والبيان هو المنطق)

أى : النطق ويحتمل أن المراد المنطوق به .

قوله : (والصلاة)

الصلاة من الله (٣) : رحمة مقرونة بتعظيم ، فالرحمة أعم .

فقوله : {صلوات من ربهم ورحمة} (٤) (٥) من عطف العام على الخاص .

قوله (٦) : (البين) (٧)

تفسير المفصول (٨) .

قوله : (الذى)

تفسير البين .

---

(١) لايسلم له ذلك ، لأن الذى نص عليه النحويون هو منع تقديم الصلة أو شيء منها على الموصول ، ولم يمنعوا تقديم معمول الصلة على الصلة نفسها .
انظر : حاشية الصبان على الأشمونى ١/١٦٩ .

(٢) من م ، ك . وفى ل : (نعلم) .

(٣) م : (الرحمة المقرونة) .

(٤) سورة البقرة : من الآية ١٥٧

(٥) م : (طب) .

(٦) م ، ك : زيادة [قوله (والصلاة على سيدنا محمد) يمكن أن تكون الواو استئنافية ، وان كان نادرا ، وأن تكون جملة والصلاة خبرية مقصودا بها تعظيمه ، فان الاخبار بأن الله يصلى عليه فيه تعظيم له ، وأن تكون جملة الحمد انشائية ، فهذه وجوه لدفع اشكال عطف الانشاء على الخبر ، ثم المقصود بالصلاة طلب رحمة لم تكن حاصلة له ، فانه مامن وقت الا وهناك نوع من الرحمة لم تحصل له ، فلايقال : الرحمة حاصلة فطلبها طلب لما هو حاصل] .

(٧) ليست فى م : (البين) .

(٨) م : (تفصيل) .

قوله : (الفاصل) (١)

اى : فهو بمعنى اسم الفاعل .

قوله : (خص)

اى : وإن وضع عاما . (٢)

قوله : (فى الأشراف)

اى : بان لايضاف إلا إلى الاشراف من ذوى العقول ع س .

قوله : (هو)

اى/: هاهنا . (٢/أ)

قوله : (المنقطعة)

أى : لفظا لامعنى .

قوله : (من شىء) (٣)

اقول : فائدة هذا البيان بيان عموم مهما ، وأنه ليس (٤)

---

(١) م : زيادة [قوله (يتبينه من يخاطب به) فيه ، أى : فى القرآن متشابهات ، وهى لايتبين معناها من يخاطب بها ، فاما أن يجاب : بأن المراد به فى الحقيقة ، ويكون هذا الجواب بناء على أن الوقف فى الآية على : والراسخون فى العلم لاعلى الا الله ، لكن الجمهور على خلافه ، واما أن المراد تبينه تبين معناه - بل أعم - ولو بوجه حقا أو معجزا أو نحو ذلك] .

(٢) م : (وقع) .

(٣) م : زيادة [قوله (أصله مهما يكن من شىء بعد الحمد والثناء) هكذا فى نسخة ، فينبغى بالثناء الثناء على رسول الله صلى الله عليه وسلم .
قوله (أصله مهما يكن من شىء) وفائدة البيان مع أن مهما يفهم منها معنى شىء ، وليس لنا شىء أعم من تبيين مهما بالشىء تخصيص له ، بيان أنه ليس زمانا ولامكانا كما فى بعض أدوات الشرط ، كذا قرر الاستاذ ، ويرد عليه أن الشىء صادق بالزمان والمكان ، لانهما شىء ، فقوله : من شىء يصدق بكون مهما زمانا أو مكانا فلم تحصل تلك الفائدة ، فاجاب تارة بأن المتبادر من الشىء غير الزمان والمكان ، وتارة بتخصيص الشىء بغيرهما ، والأول تكلف ، ويرد الثانى أنه لاحاجة الى البيان حينئذ بل يكفى أن تخص مهما ابتداء بغير الزمان والمكان ، فليتامل] .

(٤) ليست فى م : (بيان) .

عبارةٌ عن حصول زمان أو مكان (١) ، أو غيرهما ، تأمل .

قوله : (والفاء لازمة) (٢)

لعل المراد : لازم لجوابه (٣) .

قوله : (لزمتها الفاء) (٤)

ينبغي أن يكون بمعنى جُعلتْ لازمةً لها (٥) ، ليصح نصب إقامة

تأمـــل .

قوله : (ولصوق الاسم)

لمّا كان اللازم للمبتدا نفس كونه اسما ، كان المناسب أن يكون اللازم لنائبه أيضا كذلك ، ولما لم يكن ، لتعين حرفيةِ أمَّا ، جُعل لصوق الاسم ، أي : وقوعُه بعدها بلا فصل بدلا عنه ، اذ ما لايدرك كله (٦) لايترك كله (٧) ، واعترض على لصوق الاسم (٨) بقوله تعالى : {فأمَّا إنْ كَانَ مِنَ الْمُقَرَّبِيْنَ} (٩) ، واجاب الشارح في الحواشي بأن التقدير فأما المُتَوفَّى (١٠) ، فالاسم لاصق تقديرا والرضي (١١) قال : انما اللازم إقامةُ جزء من الجزاء مقامَ الشرط (١٢)

---

(١) ليست في ك : (مكان) .
(٢) هكذا في المختصر ، وفي المخطوطة (الفاء لازم) .
(٣) ربما يكون الصواب "لازمة" أي : الفاء . أوكلمة (لازم) عائدة الى الفاء باعتبار أنها حرف ، أي : لازم الحرف السابق وهو الفاء .
(٤) ليست في ك : (قوله ... تأمل) .
(٥) لجأ لهذا ، لأن من شروط المفعول له ـ في هذه الحالة ـ اتحاده هو والعامل في الفاعل ، كقول ابن مالك : جد شكرا ، ففاعلها واحد وهو المخاطب .
انظر : ابن عقيل ١٨٥/٢، ١٨٦ .
(٦) م : (أو) .
(٧) ك : (قله) .
(٨) م : (للصوق) .
(٩) سورة الواقعة : ٨٨
(١٠) م : (المستوفى) .
(١١) محمد بن الحسن الاسترابادي ، رضي الدين ، نجم الأئمة ، نحوي ، صرفي ، متكلم منطقي ، له شرح الكافية في النحو ، والشافية في الصرف لابن الحاجب ، وله تصانيف أخرى ، واختلف في تاريخ وفاته فقيل ٦٨٤هـ وقيل ٦٨٦هـ انظر : بغية الوعاة ٥٦٧/١، ٥٦٨ ، شذرات الذهب ٣٩٥/٥ ، كشف الظنون ١٣٧٠/٢ .
(١٢) انظر : الرضي ٤٦٧/٤، ٤٦٨ .

سواءً كان اسما ام لا إقامةً فى لزوم ماذُكر .

قوله : (فى الجملة)

يرجع لما قبل قوله (١) : وإبقاء ايضا ، وذلك ، لأن الفاء وإن قامت فى مقام الشرط ، وهو ماقبل الجزاء إلا انها ليست فى مقامه حقيقةً لأن مقامه حقيقة (٢) ماقبل الظرف ، لأنه معموله وكذا لصوق الاسم لم يقم فى مقام المبتدا حقيقةً لأن مقامه حقيقةً ، هو (٣) موضع اما ، لأنها نابت عنه ، ووقعت فى موضعه ، تأمل .

قوله : (لابغيره)

اشارة بالحصر المستفاد بتقديم به (٤) .

قوله : (من العلوم)

إشارة الى ان الحصر إضافى ، وإلا فقد يكون ذلك بغير علم : كالإلهام .

قوله : (دقائق)

يمكن ان يكون المُراد بدقائق (٥) العربية : الأحكامَ المُبيَّنة فى هذا الفن ، كوجوب التأكيد عند الإنكار ، وباسرارها فوائدَ تلك الأحكام ، كدفع الإنكار بالتأكيد فتأمل لكاتبه .

قوله : (العربية)

اى : اللغة العربية .

قوله : (عن وجوه)

اى : انواع .

---

(١) ليست فى ك : (قوله ... وهو ماقبل .
(٢) ليست فى م : (لأن مقامه حقيقة) .
(٣) م : (هو حقيقة) .
(٤) ليست فى ك : (به) .
(٥) م : (قوله بدقائق) .

قوله : (الاعجاز)

هو ـ كما في التلويح ـ : عبارة عن كون الكلام بحيث لايمكن معارضته ولاالاتيان بمثله ، من عجزته جعلته عاجزا .[1] انتهى من شرح خطبة التوضيح الأصولي[2] .

قوله : (في أعلى مراتب الخ)

المراد بالأعلى : الأعلى[3] النوعي ، وهو مرتبة /من البلاغة (٢/ب) تعجز المخلوقات عن الاتيان بمقدار اقصر سورة منه[4] في تلك المرتبة ، فيتناول الطرف الأعلى ومايقرب منه ، فلايرد أن الاعجاز لايتوقف على كونه في الطرف الأعلى[5] .

قوله : (لكون معلومه)

المفهوم من المقترح : أن المراد بالمعلوم مايعلم من هذا العلم ، وهو الاعجاز لامسائله ، ووجه أجلية ذلك المعلوم انه حال أشرف الكلام الذي هو القرآن .

قوله : (وغايته)

يجوز أن يراد بها الفوز ، ويجوز أن يراد بها تصديق النبي صلى الله عليه وسلم ، وعلى كل فلاينافي ذلك أن هذه الغاية تحصل بعلم الكلام أيضا .

قوله : (وجوه)

اى : أنواع .

قوله : (وتشبيه وجوه الاعجاز)

اى : في النفس[6] . مط .

---

(١) التلويح ص ٨،٧ . وفيه "أعجزته" بدل "عجزته" .
(٢) ليست في م ، ك : (الأصولي) .
(٣) ليست في م : (الأعلى) .
(٤) ليست في م : (منه) .
(٥) الفنري ص ٨٠ .
(٦) المطول ص ٩ .

قوله (١) : (وذكرُ الوجوه إيهام)

اى : تورية ، قال فى التلخيص : ومنه التورية ، وتسمى الإيهام أيضا ، وهى أن يُطلق لفظ له (٢) معنيان قريب وبعيد ، ويراد البعيد . انتهى (٣) .

قوله : (وذكر الاستار ترشيح) (٤)

وقد جرينا فى هذا على اصطلاح المصنف . مط (٥) .

قوله (٦) : (أعظم)

خبر كان . مط (٧)

قوله : (ما)

اى : كتاب .

قوله : (بيان لما صنف)

فإن قلتَ : القسم الثالث ليس بكتاب بل بعض منه ، وإذا (٨) كان من الكتب المشهورة بيانا لَمَا لزم أن يكون هو أيضا كتابا ، لأن افعل الذى للتفضيل هاهنا - أعنى : أعظم من جملة ما أُضيف هو إليه ، وهو عبارة عن القسم الثالث . قلتُ : الكتاب من الكُتْب بمعنى : الجمع وهو مما (٩) يصدق على بعض المصنف ، يرشدك إليه قولهم : الكتاب الأول فى الممكنات ، الكتاب الثانى فى الإلهيات وغير ذلك .

---

(١) ليست فى م : (قوله) .
(٢) م : (به) .
(٣) التلخيص ص ٣٥٩، ٣٦٠ .
(٤) الترشيح : هو أن يُذكر شىء يلائم المشبه به - إن كان فى الكلام تشبيه ، أو المستعار منه - إن كان فيه استعارة - أو المعنى الحقيقى - إن كان فيه مجاز مرسل انظر : الفنرى ص ٨٦ .
(٥) المطول ص ٩ .
(٦) م : زيادة [قوله : (لاتواليها) لعله على تاليف كلماته يفيده المذكور] .
(٧) المطول ص ١٠ .
(٨) م : (كذلك) .
(٩) م : (ما) .

قوله : (من اعظم)

لامن المشهورة ، وإن كان فيه دلالة على أن نفع القسم الثالث مما اُشتهر بين الاقوام ، وتقرر لدى الخواص والعوام لانه لايكون حينئذ نصا في المقصود ، وهو ان لأعظمية باعتبار النفع [الجواز] (١) ان يكون باعتبار آخر .

قوله : (وهو كون الكلام مغلقا) (٢)

لعله حمل التعقيد على أنه مصدر عُقِّدَ مبني للمفعول ، ليكون وصفا للكتاب ففسره بذلك/، لكنْ يَرِدُ أن التطويل ليس (٣/أ) وصفا للكتاب ، فكان ينبغي تأويله أيضا ، ليكون وصفا للكتاب ، إلا أن يقال : تركه (٣) اتكالا على المقايسة تامل .

قوله : (خبر بعد خبر)

يحتمل أن سكوته عن (٤) تجويز الحالية ، من (٥) ضمير غير مصون بمعنى مغاير ، لأن الخبرية اظهر واقرب ، أو لانه يُوهم أن مغايرته للمصون مشروطة لملاحظة قبوله الاختصار ، مع أنه ليس كذلك ، فإنه في نفسه مغاير للمصون - وان لم يلاحظ ذلك - حرره .

قوله : (عما فيه من الحشو)

لم يقل لما فيه من الحشو ، على طريقة ماقبله ، إذ لايُعلم حينئذ ان المجرد عنه ماذا ؟ بخلاف ماقبله لايلزم فيه مثل ذلك فتامله .

---

(١) من ك ، وفي ل ، م : (يجوز) .
(٢) هكذا في المختصر ، وفي المخطوطة : (معقدا) .
(٣) م : (ترك) .
(٤) ك : (على) .
(٥) ك : (عن) .

قوله : (الفت)

وفي قوله الفت مختصرا ، دون اختصرته ، مع أنه أخصر ، (١) اشارة الى أنه ليس مطمح نظره اختصار القسم الثالث لأمر (٢) دعاه اليه ، بل تأليف مختصر ، يتضمن مافيه مما يحتاج اليه ويخلو مما يستغني عنه . ف . (٣)

قوله : (هي حكم الخ)

يجوز أن يكون المراد قضية كلية ، (٤) فيوافق المعروف ، فيكون حينئذ من اطلاق اسم الجزء على الكل . ف (٥)

وقوله : (ينطبق) أي : ذلك الحكم ، بمعنى القضية الكلية ، أي : الكلي موضوعها والمراد ينطبق حكمها . وقوله (على جميع الخ) أي : على جميع احكام جزئيات موضوعها ، والانطباق حينئذ يعني التناول والصدق ، فتامل .

قوله : (ليتعرف)

اللام : لام العاقبة .

قوله : (وحذف)

أي : ترك .

قوله : (والمعنى لم أمنعك جهدا)

يجوز أن يكون لم آل في كلام المصنف على معناه الحقيقي أعني : لم اقصر من غير احتياج الى تضمينه معنى المنع ، كما في المعدى الى المفعولين ، حتى يصار الى حذف المفعول وذلك بأن يكون جهدا حالا من فاعله ، بمعنى مجتهدا أو مصدرا للحال المقدرة ، أي : لم آل مجتهدا [جهدا] (٦) ، اذ يفهم منه

---

(١) م ، ك : (ربما يكون اشارة) .
(٢) م : (لايرد عادة) .
(٣) انظر : الفنري ص ٩٧ .
(٤) القضية الكلية هي التي يكون بها لفظ دال على الاحاطة بجميع الافراد ، مثالها : لاشيء من الانسان بحجر . انظر تسهيل المنطق ص ٤٠ .
(٥) انظر : الفنري ص ٩٧ .
(٦) زيادة يقتضيها المعنى .

عدم التقصير في الاجتهاد ، ويجوز أن يضمن الألُو معنى الترك فيكون جهدا مفعوله ، وعن أبي البقاء[(١)] : أن لم أل من الأفعال الناقصة ، بمعنى لم أزل فيكون جهدا خبرا بمعنى جاهدا[(٢)] ، وإنما اختار الشارح/ماذكره ، لأنه في غاية الشيوع وكأنه رجّح المجاز المشهور . (٣/ب)

قوله : (في تحقيقه)

التحقيق في المعاني ، والتهذيب في الألفاظ[(٣)] كذا بهامش قوله أي المختصر ، يعني[(٤)] ماذكر فيه من [الأبحاث][(٥)] .

قوله : (أي المختصر)

أي : مافيه إذ[(٦)] التحقيق للمعاني لاللألفاظ ، وكذا قوله[(٧)] تهذيبه ، بخلاف قوله : ترتيبه ، لأن الترتيب للألفاظ ، فيجوز إرادة المختصر ، ويجوز إرادة مافيه ، ويجوز إرادتهما تأمل .

قوله : (أي أخذا)

هو في الأصل : مدّ اليد الى الشىء ليؤخذ[(٨)] .

---

(١) انظر : الفنري ص ١٠٠ .
وأبو البقاء هو عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري ، البغدادي ، محب الدين ، أديب ، لغوي ، نحوي ، فرضي ، من مصنفاته شرح ديوان المتنبي ، واللباب في النحو ، ت سنة ٦١٦هـ .
انظر : سير أعلام النبلاء ٩٣،٩١/٢٢ ، نكت الهميان ص ١٨٠،١٧٨ .
(٢) م : (هذا) .
(٣) م : (اللفظ) .
(٤) ك : (بمعنى) وهذا مخالف لما في المختصر ، والصواب ما أثبته .
(٥) من م ، ك ، وهو موافق لما في المختصر ، وفي ل : (الايجاز) .
(٦) م : (اذا) .
(٧) وهذا قول آخر في التهذيب ، اذ يكون التهذيب للمعاني وهو يخالف القول الأول الذي يرى أن التهذيب يكون في الألفاظ . انظر : ياسين ص ١٠ .
(٨) م ، ك : (مط) ، المطول ص ١١ .

قوله : (فى اختصار لفظه)

هلا قال : فى اختصاره .

قوله : (اى تركت المبالغة فى الاختصار تقريبا)

ولو لم يؤول الفعل المنفى بالمثبت ، لكان المعنى : ان المبالغة فى الاختصار لم تكن للتقريب والتسهيل ، بل لأمر آخر ، وهذا مبنى على اصل ذكره الشيخ فى دلائل الاعجاز ، وهو ان من حكم النفى اذا دخل على كلام فيه تقييد على وجه [ما] (١) ان يتوجه إلى ذلك التقييد . انتهى (٢) ، واجيب : بان هذا مسلم ، لو كان القيد ثابتا قبل النفى ، ثم ورد النفى على الكلام المقيد بذلك القيد ، وهو (٣) غير لازم ، بل يجوز أن يكون القيد إنما اُعتبر ووُجد بعد النفى ، فلايلزم أن يكون المعنى ماذكره ، قال استاذنا الشريف عيسى : نصَّ فى الكشاف (٤) على ماحاصله أن النفى إذا دخل على كلام مقيد ، يجوز أن يتوجه للمقيد فقط وللقيد ولهما ، قال : فما نقله عن الشيخ يُحمل على الغالب ، فعلى مافى حاشية (٥) الكشاف يجوز أن يكون علة لابالغ ، ويكون المنفى المقيد (٦) فقط تامل .

قوله : (منقح)

ماخوذ من قوله : وتهذيبه ، ويجوز أن يكون ماخوذا منه ومن قوله : تحقيقه ، فيكون التحقيق والتهذيب يرجعان إلى

---

(١) من م ، ك .
(٢) م : (مط) ، المطول ص ١١ ، وكلام الشيخ فى دلائل الاعجاز ص ٢٧٩ .
(٣) ليست فى م : (وهو) .
(٤) انظر : الكشاف ٣/٣٦٥،٣٦٦ ، عند قوله تعالى : {وماللظالمين من حميم ولاشفيع يطاع} غافر : ١٨
(٥) حاشية الكشاف المراد بها ـ هنا ـ حاشية السعد على الكشاف كما صرح بذلك الفنرى ، فانظره ص ١٠٢ .
(٦) م : (مقيدا) .

معنى التنقيح ، وقد يؤيد هذا سكوته عن التحقيق تأمل .

قوله : (سهلُ المأخذ) (١)

مأخوذ من قوله : وطلبا لتسهيل الخ .

قوله : (في بعض)

إشارةً إلى عزتها .

قوله : (أحد) (٢)

أي من القوم .

قوله : (بأن يكون الخ) (٣)

راجع للمنفي .

قوله : (وسميته /تلخيص المفتاح) (٤/أ)

لأنه تلخيص أعظم أجزائه .

قوله : (قدم المسند اليه الخ)

لايُعرف لتقديم المسند إليه هنا وجهُ حسنٍ ، إذ لامقتضي للتخصيص ولاللتقوي ، وكأنه قصد جعل الواو للحال فأتى (٤) بالجملة الاسمية ، ومايقال : إنه لقصد الاستمرار ففيه نظرٌ ، لحصوله من المضارع كما سيجيء في قوله تعالى : {لو يطيعكم} (٥) . مط (٦)

قوله : (ولي)

أي : موليه ومعطيه .

قوله : (وكافي)

تفسيري .

---

(١) ليس في م : [قوله (سهل ....الخ)] .
(٢) م : [قوله : (أخذ) أي من تلخيص المفتاح لأنه تلخص أعظم أجزائه] وكلمة (أخذ) غير موجودة في المختصر .
(٣) ليست في م [قوله (بأن يكون الخ) ... للمنفي] .
(٤) ليس في : (فأتى ... الاستمرار) .
(٥) سورة الحجرات : ٧
(٦) المطول ص ١١ ، والنقل منه الى (الاسمية) ، ومابعد ذلك فليس في المطول .

قوله : (وإما على حسبى)

وإن لزم عطفُ الجملة على المفرد ، لانه يجوز إذا تضمن المفرد معنى الفعل .

قوله : (وعلى كل تقدير الخ)

قضيته ان عطف الانشاء على الخبر صادق ، بعطف الجملة الإنشائية على مفرد يكون جزءَ الخبر ، كما فى التقدير الثانى ، فان المعطوف (١) عليه مفرد ، وهو حسبى ، وهو جزء خبر تامل .

قوله : (وعلى كل تقدير فقد عطف الإنشاء على الأخبار)

وجوابه : نختار الشق الأول ، وهو (٢) معطوف على الجملة ، ويُقدَّر فى الجملة الثانية لفظُ مقول ، وحينئذ يكون من باب عطف الأخبار على الأخبار (٣) ، أو نختار الشق الثانى ، وهو العطف على الخبر ، لانه يجوز عطف الإنشاء على الخبر فى الجمل التى لها محل من الإعراب (٤) ، ويمتنع فى الجمل التى ليس لها محل ، ع فليتامل . هكذا بغير خط الشيخ قدس سره ، وكتب بعده مانصه : هذا وقوله وعلى كل تقدير الخ ليس صريحا فى أن غرضه الاعتراض بذلك ، بل يجوز أن يكون مراده بيان الواقع لا الاعتراض .

[مقدمة] :

قوله : (على مقدمة) (٥)

اى : مشتملا .

---

(١) م : (فالمعطوف) .
(٢) م : (انه) .
(٣) ليست فى م : (على الأخبار) .
(٤) م : (من الاعراب) .
(٥) فى المختصر هذا القول بعد لاحقه .

قوله : (رتب المختصر الخ)

المختصر لفظ (١) ، فيجب كون المقدمة والفنون كذلك ، وإلا لم تكن اجزاء ، والمتبادر : من المذكور فيه المعانى ، فقوله : الثانى المقدمة ، اى : معنى المقدمة وعلى هذا القياس يؤول الباقى ، بقى أن الفن عبارة عن العلم ،كما سياتى فى قوله : الفن الاول علم المعانى فلايكون لفظا ولايكون جزءا (٢) ، ولعلهم يؤولون ماسياتى (٣) ، فانظره .

قوله : (من مقدمة الجيش)

اى : منقولة /منها او مستعارة . (٤/ب)

قوله : (من قدم يعنى تقدم)

اى : قدِمَ اللازم لا المتعدى ، لأن المباحث المذكورة متقدمة لامقدمة شيء آخر ، اى : جاعلته (٤) متقدما .

قوله : (ومقدمة الكتاب)

إنما اثبت مقدمة الكتاب ، لأن ماذكر (٥) فى هذه المقدمة ، لايتوقف عليه الشروع فى العلم (٦) حتى يكون مقدمة للعلم .

قوله : (وانتفاع بها فيه)

سواء توقف عليها أم لا . مطول (٧) .

---

(١) المراد باللفظ ـ هنا ـ هو مايقابل المعانى والنقوش ، ولايخفى ان المختصر لفظ ، ولكن المقدمة هل هى اسم للألفاظ او المعانى أو النقوش ؟ أو للثلاثة ؟ أو لاثنين منها ؟ احتمالات ، والأقرب انها اسم للألفاظ المخصوصة الدالة على المعانى المخصوصة .
انظر : شروح التلخيص ١/٦٥ .
(٢) ليس فى م : (ولايكون جزءا) .
(٣) يؤولون ماسياتى على هذا النحو : الفن الأول دال علم المعانى ، الفن الثانى دال علم البيان ، الفن الثالث دال علم البديع .
(٤) ك : (جعلته) .
(٥) م : (ذكره) .
(٦) م : (علم) ، وفى ك : (مقدمته العلم) .
(٧) المطول ص ١٤ .

قوله : (ومايلائم ذلك)

عبارة المطول : ومايتصل بذلك (١). قال بعضهم : عطفٌ على بيان معنى الفصاحة والبلاغة ، وذلك اشارةٌ (٢) إلى البيان ، والمراد به بيان النسبة بين المعنيين ، وبيان مرجع أن البلاغة ماذا ؟ وغيرهما (٣).

قوله : (والفرق بين مقدمة العلم الخ).

فإن قلت : فما محصّل الفرق بينهما ؟ قلتُ : المباينة الكلية ، لأن مقدمة الكتاب على ماسبق مجموع الطائفة التي قدمها المؤلف أمام المقصود ، ومقدمة العلم معان مخصوصة . ف (٤)

ثم كتب على قوله : والفرق بين مقدمة العلم الخ ، عبارة المطول : ولعدم فرق البعض بين مقدمة العلم ومقدمة الكتاب أشكل عليهم أمران : أحدهما بيان توقف مسائل العلوم الثلاثة على ماذكر في هذه المقدمة الخ (٥). قال بعضهم : فان قلت : (٦)

---

(١) المطول ص ١٣ .
(٢) وذلك ، أي : لفظ ذلك في قوله : ومايتصل بذلك .
(٣) الفنرى ص ١١٣، ١١٤ ، وهو المعنى بقوله : قال بعضهم .
(٤) ليس في م (ف) . : الفنرى ص ١١٣، ١١٤ .
(٥) نص المطول هو كالآتي : (ولعدم فرق البعض بين مقدمة العلم ومقدمة الكتاب ، أشكل عليهم أمران - احتاجوا في التفصي عنهما الى تكلف - أحدهما : بيان توقف مسائل العلوم الثلاثة على ماذكر في هذه المقدمة ، وقد ذكره صاحب المفتاح في آخر المعاني والبيان ، والثاني ماوقع في بعض الكتب من أن المقدمة في بيان حد العلم والغرض منه وموضوعه زعما منهم أن هذا عين المقدمة) انتهى . المطول ص ١٤ .
(٦) هذا النقل مقتطع من قول طويل للفنرى، ولايتم معناه الا بما سأذكره هنا ، قال الفنرى :(وأما اندفاع الأول فلأن المقدمة المذكورة مقدمة الكتاب ، فلايجب أن يكون مدلولها موقوفا عليه للشروع ، فيجوز تأخيرها ، فان قلت هذا الدفع انما يصح ...) . انظر : الفنرى ص ١١٤. والمراد باندفاع الأول قول المطول : أحدهما : بيان توقف الخ .

هذا [الدفع](١) إنما يصح إذا(٢) لم تكن معرفة الغاية مما(٣) يتوقف عليه الشروع [فإن هذه المقدمة مشتملة على بيان غاية(٤) العلوم الثلاثة قلت : [ما](٥) يتوقف عليه الشروع](٦) التصديق(٧) بأن له فائدة مخصوصة ، تترتب عليه ، وأما الاعتقاد(٨) بما هو غايته وفائدته في الواقع ، فلا ، كما(٩) صرح به المحشى(١٠) في حاشيته الصغرى . ف(١١)

قوله : (وهي في الأصل)

فيه اشارة الى أن معناها لغة : ليس نفس الإنباء المذكور ، بل هو شيء ينبيء عنه .

قوله : (الإبانة والظهور)

قال بعضهم : العطف تفسيري ، وفي العبارة إشعار بان مدار تركيب الفصاحة على الظهور ، وأما كون معناها نفس الظهور ففيه تردد ، لأن المفهوم من الصحاح(١٢) عدم الجزم في ذاك ، حيث قال : فصح العجمي بالفم(١٣) . وساق كلامه واطال/في تقريره . (٥/أ)

---

(١) من الفنرى ، وفي ل ، ك ، م : (التوقف) ولايستقيم به المعنى .
(٢) م : (لو) .
(٣) م : (بما) .
(٤) من م .
(٥) ك : (الثلاثة كما سبق) .
(٦) من ك ، وفي ل ، م : (انما) .
(٧) ك : (هو التصديق) .
(٨) م : (الاعتبار) .
(٩) المراد بالمحشى هنا السيد ، فانظر حاشيته على المطول ص ١٢،١٤ .
(١٠) م : (كما في) .
(١١) الفنرى ص ١١٤ ،وهو المراد بقوله : قال بعضهم .
(١٢) انظر : الصحاح ٣٩١/١ .
(١٣) الفنرى ص ١١٥ .

قوله : (على مثل هذا المركب الخ)

فيكون وصفه بالفصاحة ، باعتبار نفسه ، وأنه كلام .

قوله : (على أن الحق الخ)

كأنّ (١) حاصل الكلام ، أنا لانسلم أن وصف هذا بالفصاحة لذاته ، بل باعتبار مفرداته ، فدخل في قوله : يوصف بها المفرد من غير تأويل ، سلمنا ، فيحتاج للتاويل ، لكن الحق فيه خلاف ماقلت .

قوله : (ومقابلته بالكلام الخ)

لايقال : قد يُعكس فيقال :مقابلة الكلام به ، تدل على انه مما ليس بمفرد ، لأن دخول المركبات الاضافية (٢) ونحوها في المفرد أولى ، لقربها اليها (٣) ، بقلة اللفظ وعدم الاسناد التام ، وفيه نظر (٤) ؛ لأن تلك المركبات كما قربت من المفرد بعدم الاسناد التام (٥) قربت من الكلام بالتركيب ، فالأولى أن يقال : اطلاق الكلام [على (٦) ماليس بمفرد إنما هو بحسب اللغة ، بخلاف إطلاق المفرد] على ماليس بكلام فإنه بحسب الاصطلاح ، والمتبادر من الألفاظ حملها على معانيها بحسب الاصطلاح تأمل.

قوله (٧) : (على أن الحق انه داخل الخ)

ذكر (٨) في المختصر : ان المراد بالمفرد مايقابل الكلام وفيه تامل ، لأن المصنف صرح : بان البلاغة يوصف بها الأخيران

---

(١) هذا : اشارة للمركب الناقص .
(٢) م : (أو) .
(٣) لعل الصواب (لقربها اليه) ، ويمكن تخريج مافي النص بعود الضمير على المفردات المفهومة من المفرد ، وهذا ـ كما لايخفى ـ تكلف .
(٤) ليس في م : (وفيه ... التام) .
(٥) ليس في ك : (التام) وموضعه (ان) .
(٦) من م .
(٧) في المختصر هذا القول قبل سابقه .
(٨) ك : (ذكره) .

فقط ، وعدم اتصاف المركب التقييدى بالبلاغة (١) محل تردد ، ثم إن الفاضل المحشى (٢) يردُّ التأويل فى جانب المفرد بلزوم الاحتياج حينئذ فى تعريف فصاحة المفرد إلى قيود آخر تخُتل (٣) بدونها ، فاختار التاويل فى جانب الكلام ، وأُورد عليه : أن المفرد يتناول الاعلام المركبة مع جواز اشتمالها على تنافر الكلمات كامدحه امدحه (٤) [والاحتياج المذكور باقٍ ، ويُمكن أن (٥) يقال : لانسلم أن امدحه امدحه] ، اذا سُمى به كان كل من جزيئه كلمة ، حتى يُوجد فيه تنافر الكلمات ، بل كل منهما بمنزلة حروف المباني حينئذ عند المحققين ، اذ لايُقصد (٦) به فى هذا الموضع معنى أصلا . ف (٧)

[الفصاحة فى المفرد] :

قوله : (اللغوى)

إنما لم يقل العرفى ، وان كان هو المراد ، اشارة الى أن منشأ القياس العرفى استقراء اللغة .

قوله : (لايخلو من تسامح) (٨)

لانه تعريف باللازم ، إذ الفصاحة كون المفرد غير/ (٥/ب) متنافر الحروف الخ ، لكن الخلوص لازم ذلك ، وقوله : لايخلو عن مسامحة ، وجه التسامح أن الخلوص لازم غير محمول ، لكون

---

(١) م : (التقديرى) .
(٢) المراد بالفاضل المحشى هو السيد ، فانظر حاشيته على المطول ص ١٥ .
(٣) م : (تخل) .
(٤) ليس فى م : (امدحه امدحه) وموضعها (قوله) . وهاتان الكلمتان من بيت لأبى تمام من الطويل ، وهو :
كريم متى أمدحه أمدحه والورى
معى واذا مالمته لمته وحدى
والشاهد فيه التنافر فى الكلام .
انظر : ديوان أبى تمام ص ٨٨ ، معاهد التنصيص ٣٥/١ .
(٥) من ك .
(٦) م : (أن لايفصل) .
(٧) الفنرى ص ١١٥، ١١٦ .
(٨) هكذا فى المختصر ، وفى المخطوطة (مسامحة) .

الفصاحة صفةً وجودية ، والخلوص عدمي [1] ، فلايصح أن الفصاحة هي الخلوص ، وإن صح أن الفصيح هو الخالص ، واجيب بانه إنما [2] يمتنع ذلك في الأمور الخارجية ، وأما الأمور الاعتبارية فتصح ـ كما هنا ـ وأيضا فالعدم الاضافي هو [3] من قبيل الموجودات ، وإنما يُسلَّم ذلك في العدم المطلق ، هكذا بغير خط الشيخ رحمه الله ، وتمم عليه بقوله : وأيضا فلو كان التسامح لكون الفصاحة وجودية ، والخلوص عدميا ، لكان ينبغي أن يكون ممتنعا لاجائزا مع التسامح . انتهى

قوله : (ثقلها)

بكسر الثاء وتحريك [القاف] [4] ضد الخفة ، وهو مصدر ، وبتسكينه الحاصل بالمصدر ، والأول هو المراد هنا . ف [5] ، أقول : في كون الأول هو المراد تامل : فان الحاصل بالمصدر هو المعنى الذي يُوجد في الخارج .

قوله : (ذوائبه)

جمع ذؤابة .

قوله : (جمع غديرة)

هي القبضة من الشعر . ف [6]

قوله : (أي مرتفِعات)

أي : إن روى بالكسر على لفظ اسم الفاعل .

قوله [7] : (أو مرفوعات)

أي : إن روى بالفتح .

---

(١) الواو هنا واو الحال ، والجملة بعده في محل نصب حال.
(٢) ليس في م : (انما) .
(٣) ليس في م : (هو) .
(٤) من م ، ك ، وفي ل : (العين) .
(٥) الفنري ص ١٢٢ .
(٦) ن . م . س .
(٧) ليس في م : [قوله ... بالفتح] .

قوله : (العقاص)

العقاص(١) على تفسير الشارح هى الغداير بعد أن شدت(٢) وقوه(٣). ف

قوله : (إلى عقاص)

أى : وهى الذوائب المشدودة بخيوط .

قوله : (ومرسل)

انظر الغداير من أى هذه الاقسام ؟ أو خارجة عنها(٤) ؟

قوله : (والضابط هاهنا)

اى : فى التنافر .

قوله : (من قرب المخارج أو بعدها)

فلايلزم(٥) أن يكون من قرب المخارج بل قد يوجد قرب المخارج ولايوجد الثقل كما(٦) سيأتى فى الكلام على قوله : كريم متى أمدحه .

قوله : (وزعم بعضهم الخ)

هو الزوزنى(٧) ، والحروف المهموسة حروف هذا التركيب(٨) :

---

(١) ليست فى م : (العقاص) .
(٢) ك : (نشرت) .
(٣) الفنرى ص ١٢٣ .
(٤) الغدائر والعقاص هاهنا بمعنى واحد ، وقد أشار الى ذلك المحشى ، فهى قسم قائم برأسه ، يباين المرسل والمثنى . انظر شروح التلخيص ٧٩/١ .
(٥) ليس فى م : (فلايلزم ... يوجد قرب المخارج) .
(٦) م : زيادة (قوله : كما ...) ، ك : زيادة (معه كما ..)
(٧) هو الخلخالى لا الزوزنى ، انظر الفنرى ص ١٢٣ .
والخلخالى هو محمد بن مظفر الدين الشافعى الخلخالى ، الملقب بشمس الدين ، كان إماما فى العلوم العقلية والنقلية ، ومن تصانيفه شرح المختصر والمفتاح والتلخيص ، توفى سنة ٧٤٥هـ .
انظر : الدرر الكامنة ٢٩/٥ ، بغية الوعاة ٢٤٧/١ .
والزوزنى هو محمد بن عثمان بن محمد الزوزنى ، الملقب بشمس الدين ، ومن تصانيفه شرح التلخيص ، توفى سنة ٧٩٢هـ .
انظر : كشف الظنون ٤٧٤/١ ، ١٥٤٤/٢ ، هدية العارفين ١٧٤/٢ ، معجم المؤلفين ٢٨٥/١٠ .
(٨) م ، ك : (أعنى) .

ستشحثك خصفة ، والمجهورة ماعدا حروف ذلك التركيب ، والشديدة حروف قولك : اجدك قطبت ، والرخوة ماعداها ، وعدا مافي قولك (١) : لم يرد عنا (٢) ، وهذه الحروف بين/الشدة والرخاوة (٣) (٦/أ)

قوله : (وفيه نظر الخ)

أى فيجب أن يكون مستشرف أيضا (٤) متنافرا .

قوله : (وقيل)

وكأن (٥) ضعفه من جهة جزمه لكون القرب سببا للثقل فهو يخالف ماقدمه (٦) ، من أن المدار على الثقل والتعسر ، سواء كان بسبب القرب أو غيره مع مارتبه على ذلك من قوله (٧) : وإنّ في قوله الخ . فقط .

قوله : (وفيه نظر لأن فصاحة الكلمات الخ)

يعني أن مادعيته غير صحيح ، لأن فصاحة (٨) الكلمات شرط في فصاحة الكلام ، والمشروط ينتفي بانتفاء شرطه (٩) ، فلايمكن تحقق فصاحة الكلام مع عدم فصاحة الكلمات ، وقوله الآتي : على أن هذا القائل الخ يعني : فالفساد على كلامه اكثر ، لأنه يلزم على كلامه تحقق فصاحة المركب الغير التام مع انتفاء شرطها من فصاحة الكلمات ، لأن فصاحة الكلمات شرط في فصاحة الكلام ، فاذا شمل الكلام عنده المركب الغير التام

---

(١) م : (قولنا) .
(٢) ك : (لم يرعنا) ، والصواب أن الحروف المتوسطة بين الشدة والرخاوة ، هي : لن عمر ، وليس كما ذكر المحشي انظر : المنح الفكرية لشرح المقدمة الجزرية ص ٢١ .
(٣) م : (بين الرخوة والشديدة) .
(٤) ليست في م : (أيضا) .
(٥) ليست في م : (كأن) وموضعها (فيه) .
(٦) ليست في م : (التعسر) وموضعها (قوله) .
(٧) المراد قول الشارح ، وهو : (وان في قوله تعالى : الم أعهد اليكم ، ثقلا ...الخ) .
(٨) م : (أن صحة) .
(٩) ليس في ك : (والمشروط ... الكلام) .

اشتُرط فصاحة كلماته ، بخلاف مالو فُسِّر الكلام بالمركب التام فقط ، فلايلزم تحقق الفصاحة في المركب الغير التام ، مع انتفاء شرطها ، وقوله الآتي : ولو سلم الخ يعني لو سلمنا صحة ماتقول : وانه يمكن وصف السورة بالفصاحة مع اشتمالها على كلام غير فصيح ، إلا أن تجويز اشتمال السورة على كلام غير فصيح كما ادعيته وان لم يخرجها عن الفصاحة يجر الى امر محذور . تامل .

قوله : (ظاهر الفساد)

لانه لم يشترط في الكلام العربي ان تكون كل كلمة منه عربية ، كما اشترط في فصاحة الكلام ، ان تكون[1] كل كلمة منه[2] فصيحة .

قوله[3] : (على أن هذا القائل الخ)

يعني انه ممن تقدم ، انه فسر الكلام بما ليس بكلمة .

قوله : (فمجرد اشتمال القرآن الخ)

اى : وان لم يخرجه ذلك الاشتمال عن الفصاحة ، على هذا التقدير .

قوله : (مما يقود إلى نسبة الجهل الخ)

اى : لانه اذا تكلم بذلك ، لايخلو إمَّا أن يكون عالما ، او غير عالم ، فإن كان عالما ، يؤدى إلى عجزه ، وإن كان /غير عالم فيؤدى إلى جهله ، كذا بغير خط الشيخ ـ قدس سره ـ (٦/ب)
وكتب تحته مانصه : وأُورد انه كان ينبغي أن يقول : العجز ، او[4] الجهل ، او السفه ، لانه إذا كان عالما ، فإن لم يكن

---

(١) ليست في م : (تكون) .
(٢) ليست في م : (منه) .
(٣) في المختصر هذا القول مقدم على سابقه .
(٤) م : (و) .

قادرا الزم العجز ، وإنْ كان لزم السفه (١) ، واجيب : بأنّ السفه نتيجة الجهل فنسبته تدخل فى نسبته .

قوله : (غير ظاهرة المعنى الخ)

تفسير لقوله : وحشية ، كما صرح به فى المطول (٢) .

قوله : (ولامانوسة الاستعمال)

قال بعض الحواشى : إنّه من عطف التفسير ، او أحد المتلازمين على الآخر ، اى : ولاينافيه قول المطول بعد تفسير الغرابة بما ذكر ، فمنه مايحتاج فى معرفته الى ان ينقر عنه ، ويبحث عنه فى كتب اللغة المبسوطة ، كتكاكا (٣) . ثم قال ومنه مايحتاج الى أن يخرج له وجه بعيد ، نحو : مسرج (٤) انتهى لان كلا ، مما يحتاج الى تنقير وبحث وإلى الوجه البعيد غير ظاهر المعنى ، ولامأنوس الاستعمال ، فقوله : غير ظاهرة المعنى الخ : عدم ظهور المعنى أو مانوسية (٥) الاستعمال المخلين بالفصاحة ، بالنظر الى الأعراب الخلص . ف (٦)

قوله : (اى شَعْرًا الخ)

هذا التفسير يشعر بأنّ الفاحم نسبة إلى الفحم نسبةً تشبيهية ، فيكون غريبا كمسرج ، ويحتمل انّه تشبيهٌ بحذف الاداة اى : كالفاحم ، فلاغرابة ، إلا انّه كان المناسب لهذا انْ يقال : كالفاحم لاكالفحم . تامل .

---

(١) خبر كان محذوف ، دل عليه سابق الكلام ، تقديره : قادرا .
(٢) انظر : المطول ص ١٧ .
(٣) المطول ص ١٨ .
(٤) ن . م . ص .
(٥) م : (يعم عدم ...) .
(٦) الفنرى ص ١٢٧ . وبه (عدم) قبل قوله : مانوسية الاستعمال .

قوله : (أى كالسيف الخ)

بيان لحاصل المعنى ، وتطبيق العبارة عليه ، على وفق القاعدة ، أن يقال : فعّل قد يجيء لنسبة الشيء إلى أصله ، نحو تمّمته أى : نسبته إلى تميم ، فمسرج بمعنى منسوب إلى السريجى أو السراج أى : بالمشابهة ، فوجه التخريج هذا ، ووجه البعد أن مجرد النسبة لاتدل على التشبيه فأخذه منها بعيد . ف (١)

قوله : (قلت هو)

أى : سرّج اللهُ وجهه .

قوله : (من هذا القبيل)

أى : من باب الغرابة ، أى : لكونه غير مشهور فى اللغة ، أخذا من قول بعض الحواشى ، يَرِدُ على الوجه الأول — أى : من الجواب — أنه ورد سرج الله بهذا المعنى فى الديوان (٢) والتاج وغيرهما /من كتب اللغة ، اللهم إلاَّ أن يقال (٧/أ)
اشتهاره فى كتب اللغة من المتأخرين ، بعد الحكم من قدماء أهل المعانى بغرابة المسرج (٣) . انتهى (٤) .

قوله : (أو مأخوذ من السراج)

عطف على قوله : من هذا القبيل ، لأنَّه وجه ثان فى الجواب ، كما يدل عليه قول شيخ الاسلام فى حاشيته ، لكن يَرِدُ على الوجه الأول ، أنه ورد سرَّج الله بهذا المعنى فى الديوان والتاج وغيرهما من كتب اللغة ، اللهم إلا أنْ يُقال

---

(١) الفنرى ص ١٢٨، ١٢٩ .
(٢) انظر : ديوان الأدب ٣٤٣/٢ .
(٣) م : (مسرج) .
(٤) ليس فى م : (انتهى ، قوله ... بغرابة مسرج) ؛ وانظر المعيد ص٣٦

اشتهاره في كتب اللغة من المتاخرين بعد الحكم من قدماء أهل المعاني بغرابة مسرج .

وأجيب : بأنَّ ذلك الاشتهار لاينافي الاحتياج إلى تخريج الوجه البعيد ، وأنت خبير بانه لايحسن حينئذ جعل الجواب وجهين متقابلين . انتهى .(١)

فحاصل الجواب الأول انه غريب ، لكونه(٢) يحتاج إلى التخريج البعيد ، يعني أنَّ كلا من مجرد كونه غير مشهور – مع قطع النظر عن احتياجه الى التخريج البعيد وعدم احتياجه اليه – ومن مجرد احتياجه الى التخريج البعيد – مع قطع النظر عن اشتهاره او لا – كاف في غرابته . ثم ينبغي أنْ لايكون المراد بكونه مأخوذا من السراج انه مأخوذ منه على طريقة النسبة التشبيهية حتى يكون معنى سرَّج الله وجهه نسبةً إلى السراج بالمشابهة ، لأنَّ سرَّج الله وجهه لايقصد به هذا المعنى ، إذ الصادر منه تعالى ليس النسبةَ بل إيجاد وجهه على تلك الصفة ، فلعل المراد انه ماخوذ من السراج على معنى سرَّج الله وجهه جعله ذا سراج بالمشابهة(٣) ، فالمعنى الظاهر لسرَّج الله وجهه جعله ذا سراج على الحقيقة ، فحملُه على معنى جعلَه(٤) ذا سراج بالمشابهة تخريجٌ بعيد ، فيكون سرَّج الماخوذ من ذلك غريبا فليتامل .

قوله : (حيث قال السريجي منسوب إلى السراج)

في نسخة إلى سريج ، وعليها يكون قوله : ويجوز الخ بيانا لوجه آخر ، وعلى الأول يكون بيانا لمعنى النسبة تامل

---

(١) الحفيد ص ٣٢ .
(٢) م : (لأنه) .
(٣) م : (ذا سرج) في هذا الموضع والموضعين الآتيين .
(٤) ليست في ك : (جعله) .

قوله : (ومنه)

اى : من هذا المعنى (١) ، وهو انه وُصِفَ بذلك/لكثرة مائه (٧/ب) ورونقه حتى كأنَّ فيه سراجا .

قوله : (قيل سرَّج الله امرك)

اى : جعله كثير الماء والرونق ، حتى كانَّ فيه سراجا ، والمراد بذلك انه حسَّنَه ونوَّره .

قوله (٢) : (ويجوز ان يكون وصفه (٣) الخ)

لعله (٤) بيان للنسبة .

قوله (٥) : (بذلك)

اى : بالسريجى .

قوله : (اعنى على خلاف ماثبت الخ)

يُفرَّع على هذا التفسير قوله الآتى : فنحو آل الخ .

قوله : (نحو الاجلل)

أُورد عليه : انَّ عدم الإدغام ، لمَ لايجوز انْ يكون لضرورة الشعر ؟ وأُجيب : بانَّ اقصى ماثبت به الجوازُ ، وهو لاينافى انتفاء الفصاحة ، لانَّ هذا الانتفاء يلزم من عدم كون الكلمة كثيرة الدوران على ألسنة العرب العرباء ، لامن عدم جواز ماارتكبه الشاعر ، الا ترى أنَّ استعمال الجِرشَّى جائزٌ قطعا إلا انَّه مخل بالفصاحة ، فكذا استعمال الأجلل جائز فى الشعر - كما ذكرته - إلا انَّ الاعراب الخُلَّص يتحاشون عن استعمال امثاله ، كما يتحاشون عن استعمال تكاكأتم وافرنقعوا . ف (٦)

---

(١) ليست فى م : (المعنى) .
(٢) فى المختصر هذا القول مقدم على سابقيه .
(٣) هكذا فى المختصر ، وفى المخطوطة (وصف) .
(٤) م : (العلة) .
(٥) فى المختصر هذا القول مقدم على سابقى الذى قبله .
(٦) الفنرى ص ١٣٤ .

قوله : (ومن الكراهة فى السمع)

المراد بالسمع هاهنا ، القوة السامعة ، لامعناه المصدرى وهو ظاهر . ع

قوله : (فى قول الخ)

فى مدح سيف الدولة (١) على أبى الحسن .

قوله : (مبارك الاسم) (٢)

وهو على ، لموافقته اسم أمير المؤمنين على .

قوله : (أغر اللقب)

وهو سيف الدولة ، فان قلت : الاسم أيضا أغر ، قلت : لو يسلم ، فاللقب أكثر شهرة ، لأن الملوك يشار اليها بألقابها دون أسمائها ، تعظيما لها تأمل .

قوله : (من الخيل)

ينبغى أن يكون حالا من ضمير الأبيض الجبهة ، لامتعلقا بالأغر ، لايهامه أن الأغر يكون من غير الخيل مع إنه ليس كذلك .

قوله : (وفيه نظر)

أى : فى اشتراط هذا القيل .

قوله : (النغم)

فى بعض الحواشي نقلا عن الصحاح (٣) : انه بالفتح جمع نغمة والأمر عليه ظاهر ،وفى بعضها انه بالفتح مصدر، وبالكسر جمع

---

(١) سيف الدولة هو على بن عبد الله بن حمدان التغلبى ، كان أميرا على حلب ودمشق وواسط ، وهو ممدوح المتنبى وأخباره ووقائعه مع الروم كثيرة ، توفى بحلب سنة ٣٥٦هـ .
انظر : يتيمة الدهر ١/٢٧،٤٧ ، الأعلام ٤/٣٠٣،٣٠٤ .

(٢) هذا جزء من بيت من المتقارب للمتنبى ، وهو قوله :
مبارك الاسم أغر اللقب كريم الجرش شريف النسب
والشاهد فيه الكراهة فى السمع .
انظر : الديوان ٢/١٩٨ ، معاهد التنصيص ١/٢٦ .

(٣) ليس موجودا فى الصحاح ، انظر الصحاح مادة (نغم) ٥/٢٠٤٥ .

نغمة ، وانه على هذا المناسب ضبطه هنا(١) بالكسر ، أي : لأن(٢) الذي يُستطاب أو يُستكره هو النغمة .

[قوله](٣) : (لا إلى نفس اللفظ)

فلاحاجة إلى زيادة القيد المذكور ، بل لايجوز ، لأنه قد/ (٨/أ) يُستكره الفصيح بواسطة عدم طيب النغم ، ويستطاب غير الفصيح بواسطة طيب النغم ، فيلزم على هذا القيد إدخالُ غير الفصيح وإخراج الفصيح تأمل .

[الفصاحة في الكلام] :

قوله : (وتنافر الخ)

لم يلتفت الى انَّ العطف بالواو بعد النفي ، يحتمل نفي المجموع .

قوله : (حال من الضمير في خلوصه)

فيكون مبنيا لهيئة الفاعل ، وقيدا لنفس الخلوص ، فهاهنا تقييد للنفي لانفي للتقييد(٤) ، فإن قلتَ : إذا كان الظرف حالا من الضمير في خلوصه ، يكون العامل فيه الخلوص ، لأنَّ العامل في الحال وذيها(٥) واحد ، فيكون ظرفا لغوا مع تصريحهم ، بان اللغو لايقع حالا ولاخبرا ولاصفة . قلتُ : إطلاق الحال على نفس الظرف مسامحة ، من قبيل اطلاق اسم الكل على الجزء ، لان الحال في الحقيقة متعلقة معه . ف(٦)

فإن قلتَ : إذا(٧) جُعل حالا من الضمير يلزم انْ يكون مثلُ : زيد اجلل ، وشعره مستشزر فصيحا ، لأنه كلام له حالان : حال

---

(١) ليست في م : (هنا) .
(٢) م : (اذ المستطاب أو المستكره) .
(٣) من ك .
(٤) م : (لنفي التقييد) .
(٥) إضافة "ذو" إلى الضمير شاذة ، وإنما هي تضاف إلى اسم جنس . انظر شروح التلخيص ٩٦/١ .
(٦) الفنري ص ١٣٨ .
(٧) م : (فان) .

فصاحة كلماته كما في زيد أجل وشعره مرتفع ، وحال عدم فصاحتها (١) [كما] (٢) إذا أقيم أجلل مقام أجل ، ومستشزر مقام مرتفع ، فيصدق على هذا الكلام عند عدم فصاحة كلماته أنه خالص في حال فصاحة كلماته ، كما تقول : الكريم من يسخو في حال مكنته ، فيصدق على الفقير الذي لامكنة له ، لكنه بحيث إذا حصل له مكنة يسخو ، قلتُ : هذا إنما يستقيم إذاكان ماذكرتَه كلام (٣) واحد له حالان ، وليس كذلك ، بل كلامان لأحدهما حال يخالف حال الآخر ، فلايصدق على أحدهما أنه كذا في حال يكون للكلام [الثاني] (٤) ، لأنها ليست حالا لذلك الآخر مثلا ، بخلاف المثال (٥) ، فإنَّ الفقير ـ حال المكنة وغير المكنة ـ شخص واحد .

قوله : (وفيه نظر لأنه حينئذ يكون قيدا للتنافر)

الذي هو العامل في الكلمات ، وانتفاء المقيد يكون باحد وجوه ثلاثة ، بانتفاء ذات المقيد فقط أو القيد فقط (٦) أو كليهما /، فانتفاء التنافر المقيد بفصاحة الكلمات ، إمّا (٨/ب)
بانتفاء التنافر مع وجود قيده ، بان تكون الكلمات فصيحة غير متنافرة (٧) ، أو بانتفاء قيده مع وجوده ، بان تكون متنافرة غير فصيحة او بانتفاء كليهما ، بان لاتكون متنافرة ولافصيحة ، فإذا جعل حالا من الكلمات يصدق الحد على الأمور الثلاثة مع أنّ المحدود لايصدق إلا على أولها ، والراجع

---

(١) م : (فصاحته) .
(٢) من ك .
(٣) لعل الصواب النصب على الخبرية لـ : كان .
(٤) من م ، ك .
(٥) م : (حال شخص) .
(٦) ليس في م : (أو القيد فقط) .
(٧) ليس في م : (غير متنافرة ... غير فصيحة) .

هو الوجه الثاني ، لأنّ الغالب في نفي المقيد رجوع النفي إلى قيده ، فالتعريف يحتمل أوجها ثلاثة ليس المقصود إلا واحدا منها ، ولاخفاء في فساد احتمال خلاف المقصود ، سيما إذا تعدد ، سيما إذا كان راجحا ، سيما (١) في مقام التعريف . هذا حاصل (٢) الحواشي .

اقول : فيكون حاصل مراد الشارح أنّ صاحب هذا القيل إنْ بنى كلامه على ارجح الاحتمالات من كون النفي للقيد فقط ، لزمه أنْ يُدخل في الفصيح ماليس منه فيكون التعريف غير مانع وإنْ بنى كلامه على الاحتمال الأول وهو الرجوع للمنفي فقط (٣) لزمه الاتيان في التعريف بعبارة تحتمل وجوها ثلاثة ، - وهو الرجوع للمقيد (٤) فقط أولهما ، وأرجحهما وهو الرجوع للقيد فقط - فاسد وذلك موجب للإيهام والإلباس ، وذلك لايجوز في التعاريف ولعله أشار إلى ذلك بقوله فافهم .

قوله : (المشهور بين الجمهور)

فما اتفق عليه الكل أولى .

قوله : (وليس)

يحتمل الحال والعطف .

قوله : (قرب)

ظرف أو بمعنى مقارب ، فإضافته لفظية ، فلم يلزم كون خبر ليس معرفة واسمها نكرة .

قوله : (قبر)

هو اسم ليس .

---

(١) ليست في م : (سيما) .
(٢) انظر الفنرى ص ١٣٩ ومابعدها .
(٣) في ك : (أكثرها) وهي مقحمة في المعنى .
(٤) م ، ك : (للقيد) .

قوله : (قفر)
اى : هو .(١)
قوله : (وإذا مالمته)(٢)
عبر باذا إشارةً إلى تحقق لومه ومخالفة الورى له .
قوله : (الواو فى والورى للحال)
لم يجعلها للعطف على المرفوع المستكن فى "امدحه"
لمكان الفصل ، لانه حينئذ يصير المعنى على سببية مدح(٣)
الشاعر ممدوحه لمدح الورى إياه ، وتوقف مدحهم على مدحه ، (٩/أ)
وفيه /ضرب قصور فى شان المدح ، فالحالية ارفع حالا لخلوها
عن الدلالة على ذلك ، بل ربما تدل على ثبوت مدح الورى(٤)
ودوامه وايضا تقدير العطف لايُبقى لقوله "معى" فائدةً يعتد
بها ، وايضا العطف يؤدى إلى اتحاد الشرط والجزاء الأول ،
لانه حينئذ يكون كل من المعطوفين فى حيز الجزاء جزاءً على
حاله ، فيكون مدح الشاعر جزاءً لمدحه مقيدا(٥) ، كما انَّ مدح
الورى جزاء له ايضا ، واما على تقدير الحالية فالجزاء مدح
الشاعر مقيدا بتلك الحالة ، والشرط مدحه مطلقا ،
وللمناقشة فى هذا الأخير مجال ، وقوله فى هذه الحاشية : بل
ربما تدل على ثبوت مدح الورى ودوامه ، كتب عليه مانصه :
لأن الجملة اسمية ، ووجوب(٦) إقرانها بالعامل بحكم الحالية

---

(١) م ، ك : (قفر - هكذا فى الأطول - وفيه انهم قالوا : ان نعت النكرة اذا اتحد تعين اتباعه) وبعد هذا فى م (ابن قاسم) .
(٢) هذا جزء من بيت لأبى تمام وقد سبقت الاشارة اليه .
(٣) لأن عطف الاسم الظاهر على ضمير الرفع لايحسن فلايقوى إلا مع الفصل . انظر : الصبان على الأشمونى ١٤٢/٢ .
وهنا فصل المفعول به فى "امدحه" بين ضمير الرفع المستكن وكلمة الورى ، على حد قوله تعالى : يدخلونها ومن صلح .
(٤) ك : (الثلاثة) وليست فيها (مقيدا) .
(٥) م : (المدح) .
(٦) ليست فى م : (وجوب) .

لاينافي دوامها وسبقها عليه تامل ، وكتب ايضا على قوله فيها : وايضا العطف يؤدى إلى اتحاد الشرط والجزاء ماصورته اى : ولايجوز اتحادهما ، واجيب : بأنَّ الجزاء مجموع المعطوف والمعطوف عليه بتقدير العطف قبل الجزائية ، وبأنَّ المراد بامدحه الثاني مدحا كاملا ، ولعلهم لم يجيبوا : بأن (١) (٢) (٣) التقدير : متى أريد امدحه ، لأنه بعيد أن يترتب على إرادة (٤) مدحه مدح الورى ، لأن الارادة لايطلع عليها . تامل .

قوله : (كل التنافر)

المراد تنافرا كاملا ، فلاينافي أن يوجد اكمل منه ، (٥) فلاينافي [قوله] السابق : والثاني دونه . (٦)

قوله : (اى كون الكلام مُعقدا)

على أنَّ المصدر من المبني للمفعول . مطول ، وهو جواب (٧) عن سؤال مقدر ، وهو : أنَّ التعقيد صفة المتكلم فكيف جعله صفة للكلام ؟ فاجاب بقوله : اى : كون الكلام الخ .

قوله : (أن لايكون الخ)

عدمي مؤول بالوجودي ، فصح حمله على الوجودي ، واعلم انه لما بلغ حديث تعريف التعقيد هذا إلى خطيب اليمن اعترض (٨)

---

(١) م : (الثانية) .
(٢) "مدحا" منصوب على انه مفعول مطلق لفعل محذوف تقديره "امدحه" .
(٣) م : (يحسوا) .
(٤) الصواب : متى ارد ، بالجزم على انه فعل الشرط .
(٥) هذه الكلمة صحيحة عربية ـ لاكما يُتوهم ـ وإعرابها مفعول مطلق ، لانائب فاعل .
(٦) من م .
(٧) المطول ص ٢١ .
(٨) هو يحيى بن عمر أو عمرو بن على عز الدين اليماني الصنعاني ، المعروف بالفاضل اليمني ، مفسر ، اديب ، من آثاره تحفة الأشراف في كشف غوامض الكشاف ، ت سنة ٧٥٠هـ .
انظر : بغية الوعاة ٢/٣٣٩ ، البدر الطالع ٢/٣٤٠،٣٤١ الأعلام ٨/١٦٣ .

على المصنف ، بانه يلزم منه ان لايكون شيء من اللغز (١) والمعميات فصيحا ، مع ان كلا منهما من المحسنات/، واستخراج (٩/ب) المعنى كلما كان اصعب كان ذلك احسن ، وبالقبول اجدر ، فلما وصل الخبر (٢) الى المصنف اجاب عنه بالتزام (٣) إخلالهما بالفصاحة ، ومنع كونهما من المحسنات ، بدليل أن السكاكي سكت عن ذكرهما في مباحث البديع ، ولهذا اطرحهما بالكلية .

ف . وكتب على هذه القولة ايضا مانصه : قد تقرر أن النفي (٤) في باب كان يتوجه الى الخبر ، فمعنى ماكان زيد منطلقا ، كان زيد غير منطلق ، فتقديره هنا : كون الكلام على وجه لاتظهر دلالته ، فلايتوجه لومه بما يقال : من أن فيه حمل العدمي على الوجودي .

قوله : (إمَّا في النظم)

بأنْ لايكون ترتيب الألفاظ على وفق ترتيب المعاني . مط (٥)

قوله : (مثله)

اسم ما ، ومبدل منه .

قوله : (في الناس)

خبر ما .

قوله : (إلا مملكا)

مستثنى .

قوله : (أبو)

مبتدأ .

---

(١) م : (الألغاز) .
(٢) م : (خبر المصنف) .
(٣) ليست في م : (بالتزام) .
(٤) ليس شيء من هذا في الفنري .
(٥) المطول ص ٢١ .

قوله : (حي)

بدل ومستثنى منه .

قوله : (أبوه)

خبره (١) ، وجملة أبو أمه أبوه صفة مملكا .

قوله : (يقاربه)

صفة حي ، وفي البيت وجهٌ (٢) ظاهر يمكن حمله عليه ، بحيث لايكون تقعيد أصلا ، وهو أنْ يكون مثلُه اسمَ ما ، وفي الناس خبره والا مملكا : استثناء من الخبر ، نصبُه على الاستثناء (٣) ، وأبو أمه : مبتدأ ، وحي : خبره ، وأبوه خبر بعد خبر ، أو بدل من حي ، وهذه الجملة صفة مملكا ، ويقاربه صفة أخرى بعد صفة ، ولاخفاء في شيء من ذلك إلا في انتصاب "مملكا" على تقدير جعله استثناءً متصلا من الخبر ، لأن المستثنى في المُفرَّغ يجب أن يكون موافقا للمستثنى منه في الإعراب ، وهاهنا خبر ما وان كان منصوبا إلا أن ما ولا لايعملان بعد إلا والجواب عنه أن المذهب في الظرف المستقر أن ضميره ينتقل الى الظرف ، فهاهنا المستثنى منه هو الضمير وهو غير محذوف فلايكون مفرغا ، ومعنى حي إذا كان خبرا عن أبو أمه : القوة الشبابية المشتعلة الكاملة (٤) ، لأن الشباب من الشيب بمنزلة الحياة من الموت .

---

(١) خبره ، أي : خبر لقوله : أبو أمه .

(٢) المراد به قول الفرزدق من الطويل :
ومامثله في الناس إلا مملكا أبو أمه حي أبوه يقاربه
والشاهد فيه التقعيد اللفظي .
انظر : دلائل الاعجاز ص ٨٣ ، ولم أجد البيت في الديوان رغم شهرته ، معاهد التنصيص ٤٣/١ .

(٣) ليس في م : (والا مملكا ... وحي خبره) .

(٤) م : (المستقلة) .

قوله : (قيل ذكرُ ضعفِ التأليف الخ)

هذا مبنى على [أنّ](١) التعقيد اللفظى ، لايكون/إلا ناشئا (١٠/أ)
من ضعف التأليف . وقوله : (وفيه نظر لجواز الخ) حاصله منعُ
أنّ التعقيد اللفظى لايكون إلا من ضعف التأليف . وقوله :
(عدة أمور) أُورد(٢) أنّ مجموع تلك الأمور ، إنْ كان فيه ضعف
التأليف لم يتأت هذا الجواب ، لأنّه لم يوجد(٣) التعقيد بدون
ضعف التأليف وإنْ لم يكن فيها ذلك لم يصح مايأتى آخر
المقدمة من أن النحو يحترز به(٤) عن التعقيد اللفظى .

قوله(٥) : (وفيه نظر الخ)

لابد من ارتكاب أحد الأمرين ، إما إطلاق الخلل على
اجتماع هذه الأمور مع شيوع استعمال كل منها فى كلامهم ،
وإما القول بأنّ قوله:لخلل ليس من جملة التعريف ، بل بيان
للسبب الغالب بعد تمام التعريف ، وإلا لدخل الخلل فى
التعريف ، وغرضه(٦) ـ رحمه الله ـ دفع سؤال الخلخالى ؛ أنّ
أحد الأمرين من ضعف التأليف والتعقيد اللفظى يغنى عن الآخر
ولايخفى أنّ ماذكره دفع لكون ضعف التأليف مُغنيا عن التعقيد
وأمّا لعكسه فلا ، فلم يدفع السؤال بتمامه ، وتمام الدفع أنْ
يقال : لانسلم أنّ(٧) كل ضعف يوجب تعقيدا ، فإنّ قولك : جاءنى

---

(١) من م ، ك .
(٢) ذكر الضمير باعتباره عائدا الى كلمة (مجموع) وأنثه فيما يأتى باعتباره عائدا الى كلمة (عدة أمور) .
(٣) بل قد يوجد التعقيد بدون ضعف التأليف كتقديم المفعول والمستثنى وتأخير المبتدأ ، ومثاله : الا عمرا الناس ضارب زيد . انظر : الانبابى ١/٢٥٠ .
(٤) م : (منه) .
(٥) فى المختصر هذا القول قبل سابقه .
(٦) ليس غرض الشارح ـ رحمه الله ـ رد قول الخلخالى بل رد قول آخر ، وهو اغناء ضعف التأليف عن التعقيد اللفظى. انظر : شروح التلخيص ١/١٠٦ .
(٧) م : (اذ) .

احمد بالتنوين مشتمل على الضعف دون التعقيد .

قوله : (ان لايكون الخ)

اى : الكلام[(١)] ، والاظهر أنّ المراد بانتقال الذهن ذهن السامع ، والمضاف محذوف ، اى لخلل إما فى [النظم][(٢)] أو فى طريق الانتقال ، والخلل فى الطريق باعتبار اللوازم البعيدة المفتقرة إلى الوسائط الكثيرة مع خفاء القرائن المشعرة بالمقصود .

[قوله][(٣)] : (وذلك)

اى : الخلل .

قوله : (إلى الوسائط)

اى : بينها وبين المقصود ، والوسائط من لازم بعدها[(٤)] ، لانها إذا كانت بعيدة فلابد من واسطة بينها وبين المطلوب فتامله .

قوله : (الكثيرة)

المراد بالكثرة مافوق الواحد .

قوله[(٥)] : (وذلك بسبب إيراد اللوازم البعيدة الخ)

فإن قلتَ : إذا أورد[(٦)] لازم واحد غير مفتقر إلى واسطة مع خفاء العلاقة بينه وبين الملزوم يحمل التعقيد ، ولاتعرض له فى الكلام ، قلتُ[(٧)] : عدم التعرض له لندرة مثله ، ثم قال : ويمكن انْ يكون المراد باللوازم جنسها فتصدق بالواحد

---

(١) فى بعض طبعات المختصر اسم كان مستتر ، فبينه بقوله : الكلام .
(٢) من م ، وفى ل ، ك : (اللفظ) .
(٣) من م ، ك .
(٤) م : (لازمه) .
(٥) فى المختصر هذا القول قبل سابقيه .
(٦) ك : (ورد) .
(٧) م ، ك : (ف) .

والجمع باعتبار المواد(١) ،/وعلى هذا فتعدد اللوازم مفهوم (١٠/ب) بالأولى .

وقوله : (مع خفاء القرائن)

لابد منه ، حتى لو اتضحت لم يضر ، وان كان اللازم(٢) بعيدا ، كما انه لو كان اللازم قريبا ، لاواسطة له ، لكن القرينة خفية يكون مضرا ، كما أوردوا ذلك عليه . انتهى(٣)

قوله : (ساطلب بعد الدار الخ)(٤)

اختار العبارة الدالة على الاستقبال وضعا ، أعنى السين ، دلالة على أن البعد وان كان وسيلة الى القرب الذى هو المقصد الأقصى للعشاق ، الا انه من حيث انه بعد فى نفسه خليق بان يسوف عليه(٥) ، ولمثل هذه النكتة أضاف البعد الى الدار ، والقرب الى ذات المحبوب .

قوله : (بالرفع وهو الصحيح)(٦)

اى لثبوته بالنقل الصحيح عنده(٧) ، ولأن ماذكره الشيخ من(٨) معنى البيت هو الصحيح عنده ، وهو مبنى على الرفع(٩) ، وحينئذ هو معطوف(١٠) على مجموع ساطلب ، وبغير خطه عطف على أطلب ،

---

(١) له : (الموارد) .
(٢) فمثال ماكان اللازم بعيدا ، وتعددت الوسائط قولك : فلان كثير الرماد مريدا الاخبار بكرمه .
انظر : شروح التلخيص ١٠٨/١ .
(٣) كلمة "انتهى" من كلام التلميذ المجرد لكلام الشيخ ، ولاتدل على نهاية نقل وسيمر بك كثير من ذلك .
(٣) هذا جزء من بيت للعباس بن الأحنف ، وهو من الطويل :
ساطلب بعد الدار عنكم لتقربوا
وتسكب عيناى الدموع لتجمدا
والشاهد فيه التعقيد المعنوى .
انظر : معاهد التنصيص ٥١/١ ، ولم أجده فى ديوانه .
(٤) م : (عنه) .
(٥) هكذا فى المختصر ، وفى المخطوطة بسقوط الواو .
(٦) م : (عنه) .
(٧) انظر : دلائل الاعجاز ص ٢٦٨-٢٧٠ .
(٨) المراد بالمبنى هنا معناه اللغو ، لا الاصطلاحى وهو مايقابل المعرب .
(٩) م : (معطوف) .

وامّا نصبه بانْ مضمرة فعطف على تقدير عطف المصدر المقدر بانْ والفعل على المصدر الظاهر (١) ، وامّا توهمُ عطفه على لتقربوا فبعيد .

قوله : (وبالنصب وهم)

قد واجهه بعضهم بان سكب الدموع حينئذ يدخل تحت الطلب في الاستقبال ، ولايخفى أنّ البكاء والحزن ينبغي أنْ يكونا شعارى العاشق المهجور غير منفكين عنه في حال من الأحوال ، فلايليق بحاله عدم طلبه في الحال ، فيكون خطا في نظر البلغاء ، وانت خبير بانه لامعنى لطلب الحزن في الحال ، للزوم تحصيل الحاصل بناء على وجوده فيه انتهى ، انظر هذا إنما ياتي على تقرير القوم المذكور في المطول (٢) دون تقرير المختصر ، لأنّ السين عليه ليس للاستقبال ، لكن ياتي نظيره على تقرير المختصر ، لأنّ الطلب في الحال لسكب الدموع يقتضي أن السكب غير حاصل في الحال ، وهو لايليق – لما (٣) ذكر – إلا انْ يقال : المطلوب استمرار السكب لاأصله تامل . ثم قال : يمكن أن يكون قوله : وبالنصب اى : عطفا على بعد الدار لاعلى لتقربوا ، لأنّ تعليل طلب بعد الدار بقوله : لتقربوا يدل على انّ مقصوده من طلب بعد الدار/قرب الأحبة والسرور . (١١/أ)
فكيف يكون مقصوده من ذلك الحزن ؟ كما هو مقتضى عطف (٤) تسكب الدال على الحزن على تقربوا الذى هو علة طلب بعد الدار .

قوله : (لكنه اخطا)

اى : بلاغةً ، حيث انتقل من اللازم البعيد المحتاج للواسطة ، الموجب ذلك الانتقال لخفاء المطلوب وعدم ظهوره ،

---

(١) المصدر الظاهر هو قول الشاعر : بعد الدار .
(٢) انظر : المطول ص ٢٣٠٢٢ .
(٣) م : (بما) .
(٤) م : (سكب) .

وذلك يخل بالفصاحة .

قوله : (فان الانتقال)

علة قوله : اخطأ (١) ، والمراد فان الانتقال بلاواسطة أو من غير خلل أو نحو ذلك لامطلقا .

قوله : (لاإلى ماقصده من السرور)

اى : بل الانتقال إلى ماقصده من السرور يحتاج الى وسائط ، ولم يبين ذلك لاهنا ولافى المطول ، ويمكن أن يبين بانه : ينتقل من جمود العين الى انتفاء الدمع منها ، ومن انتفاء الدمع منها الى انتفاء الحزن ونحوه ، فان ذلك هو السبب غالبا فى الدمع ، ومن انتفاء الحزن ونحوه الى السرور فتامل .

قوله : (ومعنى البيت أنى اليوم الخ) (٢)

فيه اشارة الى ان السين ليس للاستقبال بل للتوكيد كما قاله فى المطول (٣) .

قوله : (أطيب نفسا)

قضية قول المطول : والصحيح انه اراد بطلب الفراق طيْب النفس به (٤) ، انه بالتخفيف كاميل ، والمناسب لعطف وأوطنها التشديد .

قوله : (واتجرع غصصها)

يجوز رجوع الضمير للاشواق ، وكذا ضمير لأجلها ، ولو

---

(١) ردّ ياسين هذا ، وقال : ان الانتقال ليس علة لقوله اخطأ ، لأن الانتقال من كلام المصنف ، واخطأ من كلام الشارح ، فكيف يجعل كلام المصنف علة لكلام الشارح ؟ واجاب عنه الصبان متكلفا وقائلا : بان فى المصنف حذفا لكلمة أخطأ التى اظهرها الشارح .
انظر : الانبابى ٢٥٦/١، ٢٥٩ .

(٢) م : [قوله : (لاالى ماقصده من السرور) اى بل يحتاج فى الانتقال الى ماقصده الى وسائط أخر ، بان ينتقل من بخلها بالدموع ، حال ارادة البكاء ، الى عدم البكاء مطلقا ثم منه الى السرور] .

(٣) انظر : المطول ص ٢٣ .

(٤) المطول ص ٢٢، ٢٣ .

جُعل للأحزان والأشواق[(١)] ، صار التقدير : احتمل لأجل الأحزان والأشواق حزناً الخ ، ولايخفى مافيه ، وانظر بعد التعليل بقوله لأجلها ، هل هو علة الاحتمال ؟ أى لأجل اشتياقى احتمل ذلك ، لأنه يتسبب[(٢)] عنه[(٣)] مايزيله ، أو علة لـ"حزناً" وحرره[(٤)] .

قوله : (وإلى هذا أشار الشيخ عبد القاهر فى دلائل الإعجاز)[(٥)]

وعلى هذا فالسين فى ساطلب لمجرد التوكيد على ماذكره صاحب الكشاف فى قوله تعالى : {سنكتب ماقالوا}[(٦)] ، وغير ذلك مطول[(٧)] ، وقوله فى هذه الحاشية[(٨)] فالسين الخ ، كتب عليه مانصه وذلك لأن السين فى الأصل للاستقبال والتوكيد ، وتجريد الكلمة لبعض من معناها شائع عندهم .

قوله : (فاسد)

/أى : لأنّ فيه تكلفاً[(٩)] ومخالفة لما قرره الشيخ فى معنى البيت[(١٠)] ، والتعويل عليه فى مثل ذلك . انظر مط[(١١)] (١١/ب)

قوله : (وتسعدنى الخ)[(١٢)]

---

(١) م : (للأشواق والأحزان) .
(٢) م ، ك : (تسبب) .
(٣) م : (عند) .
(٤) كون الأشواق علة للتحمل غير ظاهر ، اذ الظاهر أن علته نيل الوصال والمسرة ، والظاهر أنه علة لحزناً تقدمت عليه . الانبابى ٢٦٠/١ .
(٥) انظر : دلائل الإعجاز ص ٢٦٨، ٢٧٠ .
(٦) سورة آل عمران : من الآية ١٨١
(٧) المطول ص ٢٣ ، وانظر : الكشاف ٢٣٤/١ .
(٨) المقصود بالحاشية هنا كتاب المطول ، ولعل المراد بالحاشية المعنى اللغوى .
(٩) ك : (مكلفاً) .
(١٠) م : (اللبيب) .
(١١) انظر : المطول ص ٢٢، ٢٣ .
(١٢) إكمال البيت :
وتسعدنى فى غمرة بعد غمرة
سبوح لها منى عليها شواهد
وهو بيت للمتنبى من الطويل .
والشاهد فيه كثرة التكرار،
انظر : ديوان المتنبى ٧٠/٢ ، معاهد التنصيص ٥٨/١ .

الاسعاد[(١)] : الإعانة ، وتانيث الفعل لأنَّ المراد بالسبوح الفرس ، وهو مؤنث سماعي ، قيل : المراد بقوله : تسعدني اسعدتني ، لانه اراد الإخبار عما صدر منها[(٢)] في بعض الحروب ، لكنه عدل الى المضارع استحضارا لصورة الإسعاد ، والاقرب أنْ يراد الاستمرار التجددي بقرينة المقام .

قوله : (فاعل الظرف)

ويجوز ان يكون[(٣)] مبتدا ، والظرف خبره مقدما عليه .

قوله : (قيل التكرار الخ)

حاصله انَّ التكرار ذكر الشيء مرتين ، فهو مجموع الذكرين ، ولايتحقق بتثليث الذكر تعدُده ، فضلا عن كثرته ، اذ لابد لتعدده من تربيع الذكر ، فليس في البيت كثرةُ التكرار ، وإنْ جُعل التكرارُ هو الذكر الاخير فتثليث الذكر ، وإن تحقق تعدُده ، لكنَّ الظاهر انه لايكفي مجرد التعدد في وجود الكثرة ، بل لابد من زيادة على مجرد التعدد بتثليث او تربيع ، وحاصل ماأجاب به : انَّ التكرار إنما هو في الذكر مرة بعد اخرى[(٤)] فهو الذكر الاخير ، والكثرة تقابل الواحدة ، فتتحقق كثرة[(٥)] التكرار بمجرد تعدده ، وانه حاصل بتثليث الذكر .

قوله : (ارض ذات حجارة)

يخالف مافي الصحاح[(٦)] : الجنْدَل - بسكون النون وفتح الدال - الحجارة ، والجنَدِل - بفتح النون وكسر الدال -

---

(١) م : (من الاسعاد) .
(٢) م : (عنها) .
(٣) م : (يكون شواهد) .
(٤) م : (الوحدة) .
(٥) م : (كثرته) .
(٦) انظر : الصحاح ١٦٥٣/٤، ١٦٥٤ ، مادة (جدل) .

الموضع الذى فيه الحجارة ، ويمكن التوفيق بينهما ، بأن ماذكره – رحمه الله – بيان للمراد إطلاقا لاسم الحجر على موضعه ، وأما أنْ يُقرأ الجندل فى البيت بكسر الدال ، ويكون تسكين النون لأجل الضرورة ، بناء على أن أصله جندل بفتح النون ، فليس بذاك .

[الفصاحة فى المتكلم :

قوله : (ملكة)(١)

واعلم أن الصفة الحاصلة للانسان – فى أول أمرها – تسمى حالا ، لأن المتصف بها يقدر على ازالتها ، فاذا ثبتت فى محلها ، وتقررت – بحيث لايمكن للمتصف بها إزالتها – تسمى ملكة .

قوله : (عرض)

وهو مالايقوم بذاته ، بل بغيره ، بان يكون تابعا له فى التحيز عند المتكلمين/، او مختصا به اختصاص النعت (١٢/أ)
بالمنعوت عند الفلاسفة ، ومعنى كونه تابعا لغيره فى التحيز هو أنّ وجوده فى نفسه هو وجوده(٢) فى الموضوع ، بحيث تكون الإشارة إلى أحدهما هى الإشارة إلى الآخر ، ومعنى اختصاص النعت الخ أن يكون بحيث يصير الأول نعتا ، والثانى منعوتا ومعنى يتحيز أى : يحمل ويحل(٣) فى حيز أى : مكان .

قوله : (فى محله)

لأنّ سائر الأعراض – مع قطع النظر عن محلها – لايُتصور عليها القسمة . تامل .

---

(١) انظر التعريفات للجرجانى فى جميع المصطلحات والمقولات التى ذكرها من قوله : ملكة ، الى قوله : اللاقسمة فى ص ٢٠٥،١٢٩،٢٣،١٤٧،٣٢،٣٥،١٦٤،٨٨،٨٩،١٦٦،١٥٣ .
(٢) م : (وجود) .
(٣) ك : (أن يحمل) .

قوله : (مثل الاضافة)

وهي النسبة العارضة للشيء بالقياس الى نسبة أخرى كالابوة والبنوة .

قوله : (والفعل)

كون (١) الشيء مؤثرا (٢) في غيره كالقاطع مادام قاطعا .

قوله : (والانفعال)

هو كون الشيء متاثرا عن (٣) غيره كالمنقطع مادام منقطعا .

قوله : (ونحو ذلك)

كالاين ، وهو حصول الشيء في المكان .

قوله : (الكميات)

الكم عرض يقبل القسمة لذاته كالاعداد والمقادير كالخط والسطح .

قوله : (النقطة)

وهي طرف الخط ، والخط مقدار ينقسم في (٤) جهة واحدة فقط والوحدة : كون الشيء بحيث (٥) لاينقسم الى امور متشاركة (٦) في الماهية .

[قوله] (٧) : (وقولنا أوليا الخ)

قالوا : اوليا يندرج فيه الكيفيات التي تقتضي [القسمة] (٨) بالواسطة ، فان العلم بالبسائط يقتضي اللاقسمة ، لكن لا اقتضاء اوليا بل بسبب .

قوله : (المقتضية للقسمة)

اى : بانْ يكون المعلوم مركبا .

---

(١) م : (هو كون ...) .
(٢) م : (متاثرا) .
(٣) م : (من) .
(٤) ك : (بجهة) .
(٥) ليست في م : (بحيث) .
(٦) ك : (مشاركة) .
(٧) من م ، ك .
(٨) من م ، وفي ل ، ك : (اللاقسمة) .

قوله : (واللاقسمة)

اى : بأنْ يكون بسيطا (١) .

قوله : (يقتدر)

لعل التعبير بالافتعال (٢) للإشارة إلى انه لايخرج عن [الفصاحة] (٣) ـ إذا لم [يقدر] (٤) ـ الا بتكلف تامل .

قوله : (ليعم المفرد والمركب)

وذلك لأنّ اللام فى المقصود للاستغراق ، أى : كل ماوقع عليه قصد المتكلم وإرادته ، فلو قيل : بكلام فصيح لوجب فى فصاحة المتكلم انْ يقتدر على التعبير عن كل مقصد له بكلام فصيح ، وهذا محال ، لأنّ من المقاصد مالايمكن التعبير عنه إلا بالمفرد . مطول (٥) .

[البلاغة فى الكلام] :

قوله : (مطابقته الخ)

فإنْ قلتَ : هذا التعريف غير مانع ، لصدقه على الكلام المشتمل على التاكيد الذى يقتضيه المقام مثلا ولاقصد/لقائله (٦) (١٢/ب) مع انه ليس ببليغ ، لتصريحهم بوجوب القصد فى الكلام البليغ إلى الخصوصية ، قلتُ : هذا خارج بذكر الحال ، إذ الحال هو الامر الداعى الى تلك الخصوصية ، وإذا انتفى القصد لم يصدق عليه انه داع إليه ، ولذا (٧) نص المحقق (٨) على القصد (٩) ، والاعتبار بقوله أى (١٠) : إلى أن يعتبر الخ ، بعد مافسر الحال ، ولم

---

(١) ك : (بسطا) ، والبسيط مالايكون مركبا من الأجسام المختلفة الطبائع . انظر التعريفات للجرجانى ص ٣٩ .
(٢) م : (الافتقار) .
(٣) من ك ، وفى ل ، م : (البلاغة) .
(٤) من ك ، وفى ل ، م : (لم يقدروا) .
(٥) المطول ص ٢٤ .
(٦) ك : (تقابله) .
(٧) م : (لذلك) .
(٨) المقصود بالمحقق هنا هو السعد .
(٩) م : زيادة (فى الكلام البليغ) .
(١٠) الصواب أن (أى) هنا زائدة ، لعدم وجودها فى المختصر .

يقتصر بمجرد تفسير الحال .

قوله : (مع فصاحته)

فإنَّ البلاغة إنما تتحقق عند تحقق الامرين . قاله فى المطول (١) ، وهو تعليلٌ لتقييد المصنف [بالفصاحة (٢) ، وبيانٌ لجهة اخذها فى حد البلاغة ، فإنَّ البلاغة عند المصنف] لاتتحقق إلا بعد تحقق الفصاحة ، وأما على مذهب صاحب المفتاح (٣) فالبلاغة غير متوقفة على الفصاحة .

قوله : (وهو مقتضى الحال)

الظاهر انَّ الضمير راجع إلى الخصوصية ، إمَّا بتأويل "ما" اعتُبر ، او بالنظر الى الخبر ، ويحتمل انْ يرجع الى نفس الاعتبار .

قوله (٤) : (وتحقيق ذلك)

اى : انَّ قولك ماذكر مطابق لمقتضى الحال ، قال شيخ الإسلام : يعنى أن مقتضى الحال ليس نفس الكيفية بل مطلق الكلام المتكيف بتلك الكيفية ، والتراكيب المشتملة على الخصوصيات جزئيات لذلك الكلام [الكلى] (٥) مطابقة [له] (٦) بمعنى صدقه عليها (٧) .

---

(١) المطول ص ٢٥ .
(٢) من م .
(٣) انظر : مفتاح العلوم ص ٧٧ .
(٤) م : [قوله : (كلام مطابق الخ) لابمعنى أنه من جزئياته اذ لايصدق عليه ضرورة أن مقتضى الحال الذى هو التأكيد مثلا ، لايصدق على قولك : ان زيدا فى الدار وبالعكس ، بل هما متباينان ، فالمطابقة بمعنى آخر كالاشتمال ، فان قولك : ان زيدا قائم ، يشتمل على التوكيد ، الا أن كون قولك : ان زيدا فى الدار : مطابق لمقتضى الحال لابمعنى أنه من جزئياته ، المبنى على أن مقتضى الحال ليس نفس الخصوصية خلاف التحقيق ، وتحقيق ذلك الخ تأمل] .
(٥) من م ، ك .
(٦) من ك ، وفى ل ، م : (لها) .
(٧) الحفيد ص ٤٣ .

قوله : (أنه)

أى : أن قولك : إن زيدا (١) الخ .

قوله : (بمعنى أنه)

أى : الكلام المؤكد .

قوله : (عليه)

أى : على هذا الجزئى .

قوله : (على عكس مايقال الخ)

أى : على عكسه بحسب اللفظ والعبارة ،حيث أسند المطابقة إلى الجزئى ، وإلا فهذا الذى يقال هو المراد هنا أيضا ، فقوله : وهذا أى : قولك : إن زيدا فى الدار (٢) مطابق له أى للكلام المؤكد الذى هو الكلى ، وقوله (٣): بمعنى أنه (٤) صادق عليه ، أى : على هذا الذى هو الجزئى ، بيان لأن هذا الذى يقال هو المراد ، فالمراد من هذه العبارة هو المراد من قولهم : إن الكلى مطابق للجزئيات ، الذى هو العبارة المشهورة ، لامايُتوهم من ظاهرها ، وكان الحامل على ارتكاب هذه العبارة دون المشهورة موافقةَ ظاهر قول/المصنف : (١٣/أ) مطابقته لمقتضى ، حيث أسند المطابقة إلى الذى هو الجزئى ، وكتب على قوله فى هذه الحاشية (٥) : فهذا الذى يقال : هو المراد مالفظه : ويدل على ذلك قول شيخ الاسلام : بل مطلق الكلام المتكيف (٦) بتلك الكيفية والتراكيب المشتملة على الخصوصيات جزئيات لذلك الكلام الكلى مطابقة له بمعنى صدقه

---

(١) ليست فى م : (زيدا) .
(٢)،(٣) المراد به قول السعد .
(٤) م : (أنه أى الكلام المؤكد ...) .
(٥) المراد بها التحشية والتعليق اللذان فى بداية هذا القول .
(٦) م : (على تلك ...) .

عليها . انتهى (١) ، فانظر قوله : صدقة عليها فجعَلَ الصادقَ الكلى لا الجزئيات .

قوله : (فارجع الخ)

ومنه تعلم أنَّ الهاء في [قوله] (٢) انه صادق راجعة لكلاما مؤكدا لا لهذا .

قوله : (فان مقامات الكلام)

عبر في الدليل عن المُقتضِى بالكسر بالمقام دون الحال إذ المقام مضاف الى شيء (٣) ، تفاوت ذلك الشيء عند تفاوت المقام عين تفاوت المقتضَى وهو المُدَّعى ، ولاكذلك الحال ، فإنه يضاف إلى شيء تفاوت ذلك الشيء عند تفاوت الحال ليس عين [تفاوت] (٤) المُقتضَى الذى هو المُدعَّى ، بل يحتاج إلى وسط ، بأنْ يقال : إذا تفاوت الحال تفاوت الإنكار ، وإذا تفاوت الانكار تفاوت التأكيد مثلا ، ضرورة تفاوت المقتضى ـ بالفتح ـ عند تفاوت المقتضى ـ بالكسر ـ الغير الفعلى .

قوله : (متفاوتة)

أى : بحسب الاقتضاء ، بان يقتضى هذا شيئا وذاك آخر .

قوله : (إنما هو بحسب الاعتبار)

وأما بحسب الذات فهما واحد ، فإذا كان مُقتضِيات

---

(١) الحفيد ص ٤٣ .
(٢) من م .
(٣) عبارته هنا غامضة جدا ، والذى يجلو لنا غموضها ماهو موجود فى نفس الموضع فى كتاب المطول ، حيث قال : [... والمقام يعتبر اضافته إلى المقتضى فيقال : مقام التاكيد والاطلاق والحذف والاثبات ، والحال إلى المقتضى فيقال : حال الانكار وحال خلو الذهن وغير ذلك فعند تفاوت المقامات يختلف مقتضيات المقام] .
انظر : المطول ص ٢٥ .
(٤) من م .

المقامات مختلفة كانت مقتضيات(١) الأحوال كذلك(٢) ، فإنَّ مقتضيات الأحوال عينُ مُقتضيات المقامات ، لكون الأحوال والمقامات واحدا بالذات . ع س .

قوله : (وفي هذا الكلام)

من جملة المشار اليه قوله الآتي : فمقام الخ ، بدليل كلام المطول(٣) .

قوله : (أشارة اجمالية)

عبارة المطول : ثم شرع في تفصيل تفاوت المقامات مع إشارة إجمالية إلى ضبط مقتضيات الأحوال(٤) . انتهى ، فقوله ـ هنا ـ : وفي هذا الكلام ، أشار بهذا الكلام إلى قوله : فمقام كل من التنكير الخ . وقوله : اشارة إنما جُعل(٥) اشارة لأن مدلوله المطابقي ضبط المقامات [(٦)وبيان تفاوتها وتبيانها لكن لما كانت المقامات] مضافة الى مقتضيات الأحوال التي هي التنكير/والاطلاق الخ كان في ذكرها اشارةً إلى مقتضيات (١٣/ب)
الأحوال ـ التي هي المضاف اليه ـ لأن ضبط المضافات الى أمور يستتبع ضبط تلك الأمور، وقوله : إلى ضبط مقتضيات الأحوال أي الى عدها وحصرها ، فان عد(٧) المقامات التي هي المضافات فيه عد لمقتضيات الأحوال التي هي المضاف إليها المقامات ، وقوله اجمالية انما كانت اجمالية لأنه لم يبين(٨) محالّ تلك المقتضيات ومتعلقاتها وأقسامها ، مثلا : ذكر التنكير من

---

(١) م : (كان) .
(٢) ليس في ك : (كذلك ... مقتضيات الأحوال) .
(٣) سيذكر المحشي كلام المطول بنصه في القول الآتي .
(٤) المطول ص ٢٥ .
(٥) ك : (جعله) .
(٦) من م .
(٧) م : (عدة) .
(٨) م : (لم يتبين) .

المقتضَيات ، ولم يبين أنَّ محَلّه ومتعلَّقه المسندُ ، والإطلاقَ ، (١) [ولم يبين أن محله ومتعلقه] (٢) الحكمُ أو التعلقُ ، والتأكيدَ ولم يبين أن محله ومتعلقه تفاوُت (٣) الحكم ، وأنه يكون منه (٤) استحساني وواجب واحد ، أو أكثر ، إلى غير ذلك .

وقوله : (وتحقيق لمقتضَى الحال)

أى : تبيين وتعيين له على ماينبغى ، أى (٥) : وفى هذا (٦) تحقيق لمقتضى الحال ، وذلك حيث استنتج مما قرره أنه الاعتبار المناسب بقوله (٧) : فمقتضى الحال هو الاعتبار المناسب هذا ماظهر فى تقرير هذا المحل .

قوله (٨) : (ضبط)

اى بانها المذكورات من التنكير ومابعده ، وقوله : وتحقيق الخ إشارةً لقوله الآتى : فمقتضى الحال هو الاعتبار المناسب تامل .

قوله : (اى : خلاف كل منها)

غير صحيح ، وانما الصواب أن يقول : اى : خلاف نفسه ، لامقام خلاف كل من هذه الثلاثة ، فإنَّ مقام التنكير مثلا لايباين مقام خلاف التقديم ، وهو التاخير ، لجواز اجتماع التنكير والتاخير ، إلا أنه تسمح فى العبارة ، فعبر عن خلاف نفسه بخلاف كل منها إشارةً إلى أنَّ الضمير راجع إلى كل واحد

---

(١) م : (لم يتبين) .
(٢) من م .
(٣) ليست فى م : (تفاوت) .
(٤) ليست فى م : (منه) .
(٥) م : (أن) .
(٦) م : (والى هذا) .
(٧) بقوله اى : الآتى فى المختصر .
(٨) فى المختصر هذا القول مقدم على سابقه .

من هذه الأربعة ، على سبيل البدل ، وملاحظة الخصوصية ، واعتمد فيه على ظهور المراد .

قوله : (الحكم)

أي : الإسناد (١) . ص (٢)

قوله : (أو التعلق)

أي : تعلق (٣) المحكوم به بالمحكوم عليه . ص

قوله : (بمؤكد)

أي:في الحكم والتعلق .

قوله : (قصر)

أي:في الحكم والتعلق . حف (٤)

قوله : (أو تابع)

أي : في المسند اليه ، وكذا المسند الغير الفعلي ، وقال الحفيد : في المسندين والمتعلق (٥) .

قوله :/(أو شرط) (١٤/أ)

في المسند ، حفيد (٦) .

قوله : (أو مفعول)

يمكن جريانه في الثلاثة الأخيرة . حفيد (٧) .

قوله : (أو مايشبه ذلك)

كالحال والتمييز .

---

(١) م : (الاسنادى) .
(٢) ليست في م ، ك : (ص) .
(٣) لايُسلم له ذلك ، لانه بهذا التفسير يجعل التعلق هو الحكم ، ولايصح ذلك؛لان حرف العطف أو يقتضي المغايرة وسيشير المحشي نفسه لهذا فيما سيأتي .
(٤) انظر : الحفيد ص ٤٤ .
(٥) انظر : ن . م . ص .
(٦) انظر : ن . م . ص .
(٧) الحفيد ص ٤٤ .

قوله (١) : (يباين الخ)

الظاهر أنّ (٢) المراد بالمباينة أنْ لايكون مقام يناسب التنكير ومقابله مثلا ، ولهذا كان قوله : أى خلاف كل منها ، على التوزيع ، إذ لو أجرى على ظاهره لزم أنْ يكون المقام المناسب للتنكير لايناسب شيئا مما عداه ، مع أنه غير صحيح لجواز ان يكون مقام يناسب التنكير والتقديم وغير ذلك .

وقوله : (ومقام إطلاق الحكم)

المراد بالحكم الإسناد .

وقوله : (أو التعلق)

فسر شيخنا اللّقانى : التعلق : بتعلق المحكوم به بالمحكوم عليه ، وقد يقال : التعلق (٣) بهذا المعنى هو الحكم الذى هو الاسناد ، لأنه تعلق احدى الكلمتين بالأخرى ، ويتجه أنْ يقال : المراد تعلق المحكوم به بالمعمول ، سواء أكان هو المحكوم عليه أوْ لا ، كالمفعول فى نحو : ضربت زيدا ، فان المحكوم به وهو ضربت تعلق به ، فيكون أعمّ من الحكم ، أو يقال : المراد به تعلق المحكوم بالمعمول ، ماعدا المحكوم عليه فيغاير الحكم .

قوله : (اطلاق الحكم والتعلق)

اى : عن التقييد بما يأتى .

وقوله : (بمؤكد او اداة قصر)

جعل شيخنا المذكور ـ كغيره ـ قوله : بمؤكد راجعا لكلٍ (٤)

---

(١) من هنا سيذكر المحشى ـ رحمه الله ـ تحشية أخرى على ماسبق ، بها بعض الزيادة والتوضيح ، الى قوله : (وكذا مقام الخ) .
(٢) ليست فى ك : (الظاهر أن) .
(٣) ليست فى ك : (التعلق) .
(٤) ليست فى م : (لكل) .

[من التعلق والحكم](١) ، وقوله : او اداة قصر راجعا للتعلق ، وجعل شيخ الاسلام(٢) كلاً منها راجعا لكل من الحكم والتعلق ، مثالهما في الحكم : إن زيدا قائم ، ومازيد إلا قائم ، ومثالهما في التعلق ، والله ضرب زيد عمرا ، تريد بالقسم تاكيد تعلق الضرب بعمرو ، وماضرب زيد الا عمرا ، فقصر تعلق الضرب الصادر من زيد على عمرو ، بقى أنْ يقال : سياتى أن القصر قد يكون من قصر الصفة على الموصوف ، كما فى : ماقائم الا زيد ، ومن قصر الموصوف على الصفة ، كما فى : مازيد الا قائم ، فكيف يكون ماتقدم فى قولنا : مازيد الا قائم من قصر الحكم ؟ وكيف يختص قوله : واداة قصر بالحكم دون المسند والمسند اليه ؟ إلا انْ يقال : قولنا ماقائم إلا زيد ، يصح اعتبار/القصر بالنظر إلى الحكم ، فانه مقصور ، (١٤/ب) وبالنظر إلى المسند ، ويُجعل قوله : او اداءة قصر راجعا للمسند والمسند اليه أيضا .

قوله : (او تابع)

راجعٌ للمسند والمسند اليه ومتعلقٍ به فتامل .

قوله : (وكذا مقام الخ)

فعله لئلا يُتوهم ابتداء انّ تقديم(٣) مقام(٤) ذكره معطوف على مقام تاخيره ، فقد يفضى للاشتباه .

قوله : (شامل لما ذكرنا)(٥)

اى : صالح وقابل له ، وهو المراد ، لامايُفهِمُه ظاهر

---

(١) من ك ، وفى ل ، م : (للحكم) .
(٢) انظر : الحفيد ص ٤٤ .
(٣) ليست فى م : (تقديم) .
(٤) ليست فى ك : (مقام) .
(٥) هكذا فى المختصر ، وفى المخطوطة (لما ذكر) .

اللفظ منه (١) .

قوله : (هذا الباب)

اى : مبحث الفصل والوصل . ص

قوله : (لانه اخصر)

لأن الف الوصل تحذف فى الوصل ، فهو أربعة أحرف فقط .

قوله : (وكذا خطاب الخ)

اى : ومثل المقامين المذكورين فى التباين (٢) [خطاب الذكى الخ ، وحاصله تشبيه هذين المقامين فى التباين] بالمقامين السابقين فيه ، فالتشبيه فى المقامين (٣) ، فلو صرح به المصنف وقال : وكذا مقام خطاب الخ لكان أظهر وأوضح ، وقد اشار الشارح إلى ذلك حيث قال : فان مقام الأول الخ فلفظ مقام يقدر فى كلام المصنف ص ، وفصله بكذا اختصارا ، لان كذا ولفظ مع اخصر من مقام مرتين ولفظ يباين ، ولأن هذا يتعلق بحال المخاطب وماقبله بحال الكلام ، ولأنه أبلغ فى الفصل ، فهو أدل على عظم الشان ، و"مع" (٤) متعلق بمضاف محذوف اى : موضع [كل] (٥) كلمة "مع" (٦) صاحبتها .

قوله : (مصاحبة لها)

اى : ذُكرتْ وجُمعتْ معها فى كلام واحد .

قوله : (الفعل الذى قُصدَ الخ)

الظاهر أنّ المراد هو (٦) الفعل الواقع شرطا ، وأنّ المراد

---

(١) ليست فى م : (منه) .
(٢) من م .
(٣) م : (المقامى) .
(٤) "مع" اى : التى فى قول المصنف : (لكل كلمة مع صاحبتها مقام) .
(٥) م : (توضع) .
(٦) من م .

الاقتران بأداة الشرط[1] ، ويجوز أنْ يُراد به الفعل الواقع جزاءا ، والاقتران بالشرط حينئذ واضح بلاتقدير .

قوله : (بالشرط)

اى : باداته .

قوله : (فله مع إنْ مقامٌ[2] ليس له مع إذا)

فثبت أن للفعل مقاما مع إنْ ليس له [مقام][3] إذا المشاركة لإنْ فى أصل المعنى وهو الشرط . ص ، ومقام الفعل مع إن الشك ، ومقام الفعل مع إذا الجزم .

قوله : (وكذا لكل من أدوات الشرط الخ)

الذى تقدم بيان[4] لمقام الفعل مع الأدوات ، وهذا مقام للأدوات مع الفعل .

قوله : (مع الماضى/مقام) (١/١٥)

وهو إظهار انَّ الشرط المتحقق وقوعُه كانَّه قد وقع .

قوله : (الكلام)

اى : الفصيح .

قوله : (الكلام الفصيح)

اى : لا البليغ ،وإلا لم يكن ارتفاعُه فى الحسن بالمطابقة ، بل كان أصل حسنه بالمطابقة ، وارتفاعه بكمال المطابقة ، ولاغير الفصيح إذ لاحسن له ، والحاصل : أنَّ الكلام الفصيح فيه أصل الحسن لفصاحته ، وارتفاعه فى الحسن بالمطابقة التى هى البلاغة ، وانحطاطه فى الحسن بعدم المطابقة . تامل .

---

(١) ك : (بالاقتران) .
(٢) هكذا فى المختصر ، وفى المخطوطة (فله مقام مع ان ..)
(٣) من م .
(٤) م : (بيان) .

قوله : (على ماتفيده اضافة المصدر)

لأنه مفرد مضاف فيكون عاما ، فالتقدير : كل ارتفاع له بالمطابقة ، فلايكون شيء من ارتفاعاته بغير المطابقة (١) وإلا لم يكن كل ارتفاع له بالمطابقة وحاصل هذه أن ارتفاعه لايكون إلا بالمطابقة ، وهذا هو الحصر .

قوله : (ومعلوم)

أى : هذه مقدمة معلومة .

قوله : (وإلا لما صدق الخ)

وهو مثل قول المطول : وإلا لبطل أحد الحصرين أو كلاهما. (٢)

فقوله (٣) : أو كلاهما أى : على تقدير التباين (٤) بين الاعتبار المناسب ومقتضى الحال، والعموم من وجه ، وقوله : أحد الحصرين أى : على تقدير العموم مطلقا إذ يبطل الحصر فى الأخص ، ثم قال فى المطول : وفيه نظر (٥) . وكأنه أشار إلى النظر هنا (٦) بقوله فليتأمل ، ووجه النظر : أن الحصر فى الأعم

---

(١) ليست فى م : (فلايكون ... له بالمطابقة) .
(٢) المطول ص ٢٧ .
(٣) ليست فى ك : (فقوله) .
(٤) هناك أربعة مصطلحات منطقية سيوردها المحشى فى هذا الموضع ، يحسن التعريف بها ، وهى التباين والعموم من وجه ، والعموم مطلقا ، والمساواة .
فالتباين هو : عدم اجتماع الكليين ، كالإنسان والفرس.
والعموم والخصوص من وجه : أن يجتمع الكليان فى شىء ، وينفرد كل واحد منهما فى شىء آخر ، مثل : الأبيض ، والإنسان .
والعموم والخصوص المطلق : أن يجتمع الكليان فى شىء ، وينفرد أحدهما دون الآخر ، كالانسان والحيوان .
والمساواة : هو ألاّ يفترق الكليان ، بل يصدق كل منهما على جميع مايصدق عليه الآخر ، كالإنسان والناطق .
انظر : تسهيل المنطق ص ٢٢ .
(٥) المطول ص ٢٧ .
(٦) ليست فى م : (هنا) .

من وجه أو مطلقا لايوجب تناول جميع الأفراد ، حتى يلزم بطلان الحصرين أو الحصر في الأخص ، قيل : وأيضا على تقدير صحة المقدمتين لايلزم إلا المساواة في الصدق بين مقتضى الحال والاعتبار المناسب ، والمطلوب هو الاتحاد في المفهوم ، وأنت تعلم أن تفريع قوله : فمقتضى الحال هو الاعتبار المناسب على ماتقدم ، وجعلَه نتيجةً [له] (١) لايستلزم دعوى الاتحاد في المفهوم ، وأن مثل هذا التركيب ليس صريحا في الاتحاد مفهوما ، هذا كله بيان السيد (٢) - رحمه الله - ويجاب عن هذا الوجه - للنظر بأن هذا صحيح (٣) - بالنظر الى مفهوم الحصر ، لكنه نظر في الدليل الى الواقع/، وهو أن الارتفاع لازم (١٥/ب) الوجود في الواقع مع المطابقة لمقتضى الحال ومع المطابقة للاعتبار المناسب ، وحينئذ فعلى تقدير العموم المطلق يبطل الحصر في الأخص ، وعلى تقدير العموم من وجه ، والتباين يبطل الحصران . وذلك ظاهر فتامله ، والمقدمتان هما المشار اليهما في المختصر بقوله : أنه لايرتفع الخ ، ولايرتفع الخ فتامل .

قوله : (فليتامل)

لإمكان المناقشة (٤) في الحصرين (٥) ، ولأن المقصود هو تفسير

---

(١) من م .
(٢) انظر : السيد على المطول ص ٢٧ .
(٣) ك : (هذا كله ...) .
(٤) امكانية المناقشة أن يقال : إن قوله : وإلا لما صدق الخ ، فيه نظر لصدق الحصرين مع عدم اتحادهما ، كما لو كان بينهما عموم وخصوص مطلق ، لأن الحصر في العام لايستلزم ثبوت الحكم لجميع الأفراد ، بل غاية مايفيد أن هذا الحكم لايخرج عن هذا العام ، وعدم خروج الحكم عن العام لايقتضي عموم الحكم لجميع الأفراد ، وكذلك لو كان بينهما تباين جزئي قد يصدق الحصران ، لأنه لايلزم عموم الحكم لجميع الأفراد في الحصر ، لجواز أن يتحقق =

مقتضى الحال ، وماذكر على تقدير تمامه لايفيد إلا تلازمهما .

قوله : (فالبلاغة الخ)

اعلم أنّ هذا الحكم المذكور تفريعُ التعريف ونتيجته ، يعني عُلِم من [تعريفنا] (١) البلاغة (٢) في الكلام انها صفة راجعة إلى اللفظ ، لانها على ماعرف من [تعريف] (٣) البلاغة : مطابقة الكلام لمقتضى الحال ، والمطابقة صفة المطابِق ، فتكون البلاغةُ صفةً راجعة إلى الكلام ، لكن لامع قطع النظر عن معنى الكلام ، بل باعتبار افادة الكلام المعنى بسبب التركيب ، لانه (٤) لو كانت البلاغة صفة راجعة الى الكلام مع قطع النظر عن المقصود الذى هو مقتضى الحال لتُصوِّرَ معنى البلاغة بدون اعتبار مقتضى الحال ، وهو محال .

قوله : (إلى اللفظ)

أى : الذى (٥) هو الكلام الفصيح . ص .

قوله : (لفظ)

أخص من الصوت لانه صوت (٦) معتمد على مخرج . ص .

قوله : (باعتبار)

متعلق [براجعة] (٧) والباء للسببية (٨) . ص .

= الحصران في فرد هو محل الاجتماع ، ويفترقان في بقية الافراد ، فيجاب عن هذا بان الحصرين اللذين ذكرهما الشارح يستغرقان جميع الأفراد ، لاحتوائهما مصدرين مضافين الى معرفة ، ولم تقم قرينة على تخصيصهما .
انظر : شروح التلخيص ١٣٣/١، ١٣٤ .

(ه) م : (المفاتشة) .
(١) من ك ، وفى ل ، م : (تعريفات) .
(٢) ليست فى م : (فى) .
(٣) من م ، ك ، وفى ل : (تفريع) .
(٤) ك : (عن المعنى ...) .
(٥) ليست فى م : (الذى) .
(٦) م : (القول) .
(٧) من م ، ك .
(٨) ك : (سببية) .

قوله : (أى : الغرض)

وهو مقتضى الحال .

قوله : (وذلك)

أى : بيان أن البلاغة صفة راجعة إلى اللفظ باعتبار إفادته (١) المعنى المركب .

قوله : (مطابقة الكلام)

فقد أضيفت المطابقة التى هى عبارة عن البلاغة الى الكلام الذى هو اللفظ ، فثبت أنها راجعة الى اللفظ الخ (٢) .

قوله : (اعتبار المطابقة وعدمها)

أمَّا المطابقة فظاهر ، وأمَّا عدمها فلأنه لايسلب الشىء الا عن شىء يصح أن يتصف به ، إذ لايقال للحائط لايبصر ، فظهر كونه لايتصف بكونه غير مطابق . ص .

قوله : (والكلم المجردة)

أى : من غير اعتبار إفادته المعنى/عند التركيب . (١٦/أ)

قوله : (نصب على الظرفية)

ولم يجعله مفعولا مطلقا ، لأنه يلزم وصف المؤنث بالمذكر ، والتقدير حينئذ تسمية كثيرا ، وهو غير مناسب ، وأيضا فالتسمية لاتوصف بالكثرة ، لأنها شىء واحد ، وفيه أنَّ التسمية هنا بمعنى الإطلاق ، وهو يوصف بذلك .

قوله : (من صفة الأحيان)

أى : حينا كثيرا .

---

(١) م : (أفاد) .
(٢) م : (ص) .

قوله : (الوصف)

هو مطابقة الكلام الفصيح لمقتضى الحال التى سميناها بلاغة ، وعلى هذا التقدير تكون الفصاحة والبلاغة مترادفتين.

[لبلاغة الكلام طرفان] :

قوله : (طرفان)

اى : فردان .

قوله : (حد الاعجاز)

بمعنى مرتبته (١) ، وإضافته للبيان .

قوله : (وهو)

اى : حد الاعجاز أوالاعجاز نفسه (٢) .

قوله : (طوق البشر)

اى : قدرتهم وطاقتهم . أو المراد (٣) خروجه عن طوق البشر بفصاحة وبلاغة نظمه (٤) على ماهو الراى الصحيح ، لابإخباره عن المغيبات ، ولاباسلوبه الغريب ، ولابصرفه العقولَ عن المعارضة ، وذكرُ البشر بناء على انه المشتهر بالبلاغة ، المتصدى للمعارضة ، وإلا فالمعجز (٥) مايكون خارجا عن طوق جميع المخلوقات من الجن والإنس والملك .

قوله : (عطف على قوله الخ)

لايخفى ان المراد بالاعلى - على توجيه الشارح - الأعلى (٦) الحقيقى وبحد الإعجاز مرتبته ، والاقرب انْ يُجعل ومايقرب منه مبتدأً محذوف الخبر ، اى : كذلك ، اى : حد الاعجاز ، ويُجعل

---

(١) م : (مرتبته كذا ...) .
(٢) ليست فى م : (أو الاعجاز نفسه) .
(٣) ليست فى م : (أو المراد خروجه) ، وفيها اقحام كلمة (قوله) .
(٤) ليست فى م : (بفصاحة وبلاغة نظمه) .
(٥) م : (والا فلعجزنا يكون طوق جميع المخلوقات) .
(٦) ليست فى م : (الأعلى) .

من عطف الجملة على الجملة ، وهو أولى مما ذكره الشارح بحسب اللفظ ، وإن اتحد المُؤدّى لسلامته من العطف على المبتدأ بعد مضى الخبر ، والعطف على أبعد المذكورين ، وأما حذف الخبر بعد قيام قرينة فشائع (١) .

قوله : (مع مايقرب منه)

فى البلاغة ، مما لايُمكن معارضته . مط (٢) .

قوله : (كلاهما حد الاعجاز)

فيه بحث ، وهو أنْ يقال : إنّ حد الإعجاز إذاكان هو الطرف الأعلى مع مايقرب منه كان حد الإعجاز منقسما ، وهو غير صحيح ، إذ حد الشىء لايُمكن أن ينقسم ، وإلا لما كان الجزءُ الاقربُ منه حدا بل وسطا ، وقد فُرِض حدا ، هذا خُلْفٌ ، والجواب : أنّ المراد من الحد الأمر الكلى ، وأن الاضافة بيانية ، ومنشأ/الاعتراض اعتبار أنّ للحد (٣) جزئياتٍ ، واعتبار (١٦/ب) الإضافة بمعنى اللام .

قوله : (وهذا هو الموافق لما فى المفتاح) (٤)

وعليه فالحد بمعنى المرتبة لا الطرف ، حتى يقال : إنّ الطرف ينقسم إلى قسمين .

قوله : (حد الاعجاز)

أى : نهايته .

قوله : (لايكون من الطرف الاعلى)

قال فى المطول : إذ (٥) المناسب أن يؤخذ ذلك ، أى :

---

(١) م : (أشيع) .
(٢) المطول ص ٣١ .
(٣) م : (اعتبار الحد جزءا) .
(٤) انظر : مفتاح العلوم ص ٧٧ .
(٥) م : (ان) .

الأعلى حقيقيا أى : جزئيا حقيقيا كالنهاية ، أو نوعيا كالاعجاز انتهى (١) . أى : فيكون ماقرب من حد الاعجاز خارجا عن الأعلى ، لعدم تعدده على الأول ، وكونه ليس من أفراد ذلك النوع على الثانى . تأمل .

قوله : (وأسفل وهو ماإذا غير الخ)

أورد (٢) على هذا التعريف أنه يصدق بالأعلى ، لأنه اذا غير الى مادون الأسفل التحق بأصوات الحيوانات ، ويصدق على مادون الأسفل أنه دون الأعلى ، وأجيب بعموم ما فى مادونه بمعنى أن كل مرتبة دونه غير اليها التحق ، والأعلى ليس كذلك ، اذ مما دونه الوسط والأسفل ، وبتغييره الى واحد منهما لايلتحق .

قوله : (ما)

قال فى [المطول] (٣) : أى : طرف البلاغة انتهى (٤) ، قوله : أى طرف البلاغة . نقل عنه فى الحواشى أنه صرح بذلك تنبيها على أن الطرف [الأسفل] (٥) أيضا من البلاغة احترازا عما وقع فى نهاية الايجاز (٦) أنه ليس من البلاغة فى شىء . ولو جعل هذا التنبيه فى قوله : ماان غير عنه الى مادونه التحق ، كان أحسن ، لأن طرف الشىء ربما يمنع لزوم كونه داخلا فيه ، بل قيل : طرفه (٧) نهايته فلايكون داخلا [فيه] (٨) .

---

(١) انظر : المطول ص ٣٠ .
(٢) ليست فى ك : (أورد ... اذا غير) .
(٣) من ك ، وفى ل ، م : (الطرف) .
(٤) من م ، المطول ص ٣١ .
(٥) من ك .
(٦) انظر : نهاية الايجاز ص ٤١، ٤٢ .
(٧) ك : (طرف الشىء) .
(٨) من م .

أمَّا استلزام التغيير الى مادونه للالتحاق باصوات الحيوانات ، فظاهر الاستلزام لكونه من البلاغة ، لدلالته على ان الكلام الواقع فيه ليس بملتحق بها ، فهو واقع في مُرتبة البلاغة .

قوله : (بحسب مايتفق الخ)

وليس من ذلك تركُ مراعاة اللطائف والخواص في مخاطبة (١) مَنْ لايناسبه لعدم فهمه لها ، بل ذلك الترك مما يجب على البليغ مراعاتُه ، على انَّ لك انْ تقول : تركُ اللطائف حينئذ من/اللطائف . (١/١٧)

قوله : (وإنْ كان صحيح الإعراب) (٢)

الأحسن وإن كان فصيحا .

قوله : (مايتفق) (٣)

ما مصدرية او موصولة ، اي بحسب مايتفق معها .

قوله : (متفاوتة)

لما كان يُشكِلُ التفاوت بانه : إنْ حصلت المطابقةُ حصلت البلاغة ، وان انتفت انتفت البلاغة ، بيَّنه بقوله : بحسب تفاوت المقامات ، كما في مقام يقتضي تأكيدا شديدا ، ومقام يقتضي مطلق التاكيد ، ورعاية الاعتبارات ، كما لو اعتبر مؤكدٌ واحدٌ ، واعتبر اكثرُ .

[قوله] (والبعد من أسباب الخ) (٤)

اي : كما لو انتفى الثقل بالكلية في موضع ، وبقي منه شيء يسير لايخرجه عن الفصاحة في موضع آخر .

---

(١) م : (مرتبة) .
(٢) في المختصر هذا القول قبل سابقه .
(٣) ليست في ك : (ما) .
(٤) من ك .

قوله : (بعضها أعلى)

بيان لما فيه التفاوت (١) .

قوله : (سوى الخ)

تفسير لقوله : أُخَرُ . ص .

قوله : (لانها ليست مما تجعل المتكلم الخ)

وفيه نظر ، لانه كما يُجعل المتكلم موصوفا بالبلاغة ، باعتبار ملكة يقتدر بها على تاليف كلام بليغ ، لمَ لمْ يُجعل موصوفا بالتجنيس والترصيع (٢) ، باعتبار ملكة الاقتدار عليها ؟ ونُقل عن الشارح رحمه الله تعالى أن المراد انه لايُعهد وصف المتكلم بسبب هذه الوجوه بصفة ، ولايُسمَّى بسببها باسم فى العرف ، كما يسمى بسبب البلاغة والفصاحة ، فيقال : بليغ فصيح ، ولايُقال : مرصع مجنس ، فلايرد أنَّ وصف مَنْ صدر منه الترصيع بالمرصع صحيح انتهى ، وقال الشيخ قدس سره هنا عبارة اخرى ولفظها : يعنى صفة يتسم بها فى العرف ، ويتميز بها كالفصيح والبليغ ، بخلاف ماإذا اتى بمطابقة او تجنيس او نحو ذلك ، فإنه لايفيد تميـيزه واتصافه بنحو المُطبِّق والمُجنِّس فى العرف والاستعمال .

[البلاغة فى المتكلم] :

قوله : (كلام بليغ)

أُورد انه إن (٣) اريد نوع واحد من الكلام ، ورد عليه أنَّ الملكة التى يقتدر بها على تاليف ذلك النوع فقط لاتجعله بليغا ، أو أُريد كلُّ نوع ، ورد أنَّ القرآن لاقدرة لأحد على تاليفه ، واجاب شيخنا الصفوى : بأنَّ المراد كل نوع منه / (١٧/ب)

(١) م ، ك : (فى التفاوت) .
(٢) م : (والترصيع بالمرصع صحيح ...) .
(٣) ليست فى م : (ان) .

لكنِ المراد بالانواع الأمر والنهي والمدح ونحوُ ذلك ، بأنْ يقدر على تأليف أمر بليغ ، ونهي بليغ وهكذا إلى الآخِر ، وإنْ لم يقدر على سائر مراتب البلاغة في تلك الانواع . قال (١) : على أنَّ عدم الاكتفاء بالنوع الواحد محل بحث ، فإنَّ ظاهر عبارتهم يخالفه ، وما المانع من حصول البلاغة بالنسبة لذلك النوع ؟ وأن يُعدَّ بليغا بالنسبة إليه أيضا ؟ وكتب الشيخ – رحمه الله – على هذه القولة أيضا ماصورته : أي : في أي نوع أراد من المعاني بقرينة ماتقدم في تعريف الفصاحة ، وهذه وإنْ كانت عنايةً في التعريف لكن لابد منها (٢) ، إذ الملكة التي يقتدر بها على تأليف الكلام البليغ في نوع من المعاني كالمدح مثلا ، لاتَجعلُ صاحبها بليغا ، على أنَّ المتبادر من الملكة هو الكامل منها – وهو ماذكرناه (٣) – والتعريف يُحمل على المتبادر .

قوله : (مما تقدم)

من تعريف البلاغة والفصاحة .

قوله : (ولاعكس بالمعنى اللغوي)

اي لابالمعنى الاصطلاحي لثبوته (٤) ، لأن الموجبة الكلية

---

(١) المراد بالقائل هنا هو الصفوي ، فالضمير المستتر في "قال" يعود على الصفوي ، ولقد صرح بذلك الصبان في تجريده عند نقله من صاحب الحاشية في هذا الموضع ، انظر الانبابي ٣٤٠/١ .

(٢) م : (لابد لها منها ...) .

(٣) هذه التحشية للفنري ، وقد أخذها المحشي من الفنري ، ولم يشر له ومابها من إحالات فللفنري وليست للمحشي ، وسيمر بك في هذه المخطوطة شيء من هذا . انظر الفنري ص ١٨٧، ١٨٨ .

(٤) هذا مصطلحان منطقيان يحسن بنا توضيحهما ، وهما القضية الموجبة الكلية ، والقضية الموجبة الجزئية . والقضية الموجبة الكلية : هي الجملة المثبتة المسورة بلفظ دال على الاحاطة بجميع الافراد ، مثل : كل انسان حيوان ، جميع الانسان حيوان . =

تنعكس موجبةً جزئية ، فقوله :بالمعنى اللغوى وهو أن عكس الموجبة الكلية موجبة كلية .

قوله : (فى الكلام)

أُوردَ انّ هذا القيد تبع فيه الإيضاح (١) ، والأحسن تركه ، حتى تعم البلاغة في المتكلم أيضا .

قوله : (اى مايجب أن يحمل الخ)

هذا يدل على انّ المرجع اسم مكان ، او مصدر بمعنى اسم المفعول ، وأراد انّ (٢) المناسب للمتن انْ يحمل على المعنى المصدرى اى بقرينة كلمة "إلى" (٣) .

قوله : (ويدخل فى تمييز الكلام الفصيح من غيره الخ)

قيل : لمَ قَدّر موصوفَ الفصيح الكلام حتى يحتاج إلى هذا [القدر] (٤) ؟ ولو قدر اللفظ لم يحتج إليه أصلا ، أجيب : بأنّ بلاغة الكلام إنما تتوقف بالذات على تمييز الكلام الفصيح ، وتوقفها على تمييز الكلمات الفصيحة بواسطة توقف تمييز (٥) الكلام الفصيح عليه ، فلهذا قَدّرَ الكلام الفصيح ، وأيضا قد سبق انّ فصاحة المفرد/والكلام حقيقتان مختلفتان ، فلو قدر (١٨/أ)
الموصوف مايتناول الكلام والمفرد لكان لفظ الفصيح كالجمع بين معنيى المشترك بلاضرورة ، وأيضا لم يسبق وصف مطلق اللفظ بالفصاحة ، حتى يجعل قرينة على تقديره (٦) . ف .

= والقضية الموجبة الجزئية : هى الجملة المثبتة المسورة بلفظ يدل على الاحاطة ببعض الافراد ، مثل : بعض الحيوان فرس .
انظر : تسهيل المنطق ص ٤٠ .

(١) انظر : الايضاح ص ٨٣ .
(٢) كذا فى المخطوطة ، فيحمل على أن الشارح هو الفاعل .
(٣) م ، ك : زيادة (قوله : (الى الاحتراز) يمكن أنها لتمكن من الاحتراز) .
(٤) من م ، ك ، وفى ل : (القول) .
(٥) م : (تمييزها كلام) .
(٦) الفنرى ص ١٩٠ .

قوله : (لتوقفه عليها)

لأنَّ فصاحتها جزء من فصاحته ، فلاحاجة الى أنْ يقدر موصوف الفصيح في كلام المصنف : اللفظ ، ليشمل الكلمات .

تأمل .

قوله : (منه)

ظاهره انه خبر مقدم لقوله : مايبين ، وفيه أنَّ كون مايبين في(١) العلوم المذكورة منه أمرٌ معلوم، بخلاف كون بعضه يبين في العلوم المذكورة فإنَّه(٢) أمر مجهول ، والأنسب هو الإخبار بالمجهول لابالمعلوم ، فالاقعد من حيث المعنى أنْ يكون منه مبتدأً ، قال شيخنا الصفوى : لابمعنى أنَّ لفظ منه اسم بل بمعنى انها قائمة مقام مبتدا وهو بعضه؛ لافادتها معناه ، كما أنَّ لفظة نعم جملة ، بمعنى انها قائمة مقام جملة ، قال(٣) : وهذا هو معنى ماينقل(٤) عن الزمخشري ، ومن تبعه في مثل ذلك .

قوله : (متن اللغة)

كأنَّ المتن هنا بمعنى الاصل أو نحوِه .

قوله : (كالغرابة)

قضية التمثيل بالكاف ، أنْ يكون بقي أفراد أخرى ، مع انحصار مايبين في علم متن اللغة في الغرابة ، وكذا قوله : فيما يأتي المخالفة(٥) ، الضعف ، التنافر ، والجواب : منع(٦)

---

(١) م : (من) .
(٢) ليست في م : (فانه امر) .
(٣) ليست في م : (قال) .
(٤) انظر : الكشاف عند تفسير قوله تعالى : {ومن الناس من يقول} ٢٩/١ ، وانظره عند قوله تعالى : {فاخرج به من الثمرات رزقا لكم} ٤٦/١ ، وانظر حاشية السيد على الكشاف عند هذه الآية ١٨٠/١،١٨١ .
(٥) ك : (المخالفة ، لضعف التنافر) .
(٦) م : (مع) .

انها تقتضى وجود أفراد فى الخارج . انتهى .

قوله : (وإنما قال الخ)

لأن اللغة قد تطلق على سائر الأقسام العربية (١) .

قوله : (لأن اللغة أعم الخ)

المراد لأنَّ علم اللغة ، لأنَّ العلم هو الذى يطلق على تلك الأشياء ، وأمَّا اللغة فهى الألفاظ الموضوعة للمعانى (٢) .

قوله : (تنقير)

اى : زيادة بحث لعدم وجدانه فيها . ص .

قوله : (ماقيل)

اعتراضا على المصنف ، بناء على أنَّ مراده من قوله : يبين فى علم متن اللغة ، انه (٣) يبين فيه أنَّ بعض الكلمات يحتاج فى معرفته إلى آخره .

قوله : (او فى علم التصريف)

ظاهره ان هذه صلات/متعددة لموصول واحد ، مع اختلاف (١٨/ب) الموصول هاهنا ، إذ الذى يبين فى متن اللغة مغاير لما يبين فى التصريف ، إلى الآخر ، والجواب : أنَّ إو للتقسيم ، والمراد بما يبين نوعٌ كلى ، والمعنى أنَّ هذا النوع ينقسم الى قسم يبين فى علم (٤) متن اللغة ، وقسم فى التصريف الخ .

قوله : (والتعقيد اللفظى)

رُدَّ عليه بأنَّ التعقيد اللفظى قد يكون سببُه اجتماعَ امورٍ كلٍّ منها سائغ الاستعمال ، جارٍ على القوانين - كما سبق - وإذا لم يجب ان يكون لمخالفة القانون النحوى فكيف

---

(١) م : (اللغوية) .
(٢) ليست فى م : (المعانى) .
(٣) ليست فى م : (انه) .
(٤) ليست فى م : (علم) .

يبين في علم النحو ؟ وغاية مايقال : إنَّ النحو باحث عن الموضع الاصلي لكل كلمة ، وانَّ الاصل إثبات كل شيء في موضعه وإن جاز خلافه ، فيمكن انْ يستفاد منه ضعف التاليف كما لايخفى . ف .(١)

قوله : (بالحس)

اي حس السمع . ع ص .

قوله : (يُعرف انَّ مستشزرا الخ)(٢)

هذا في تنافر الحروف .

قوله : (الكلمات)

كقوله(٣) : وليس قرب قبر حرب قبر .

قوله : (أو يدرك)

الظاهر العطف بالواو . حف .(٤)

قوله : (فقد سها سهوا ظاهرا)

لانَّ مايدرك بالحس ليس هو ماعدا التعقيد المعنوي ، بل بعض ماعدا التعقيد المعنوي ، وكتب على هذه القولة ايضا عبارة اخرى ، نصها : لانَّ المقصود بيانُ انَّ التعقيد المعنوي لم يبين في شيء من العلوم المذكورة ، وهذا إنما يتم لو عاد الضمير لما ، ولايتم لو عاد لما يدرك بالحس . ع .

---

(١) الفنري ص ١٩٣ .
(٢) هكذا في المختصر ، وفي المخطوطة (مستشزرات) .
(٣) هذا عجز بيت وصدره : وقبر حرب بمكان قفر .
وهو من بحر الرجز ولايعرف قائله ، وينسب لشعراء الجن قالته في حرب بن امية لما اخذت بثارها منه بعد إحراقه لغيضة كان بها جن .
انظر : معاهد التنصيص ٢٤/١ ، ولم اجده في عجائب المخلوقات للقزويني .
(٤) الحفيد ص ٤٩ .

قوله : (التعقيد المعنوى)

اى : تمييز التعقيد المعنوى .

قوله : (إذ)

تعليل [لاستثناء] (١) التعقيد المعنوى . ص .

قوله : (اى : عن الخطأ الخ)

اى : لاعن الاحتراز عن الخطأ ، كما قد يُوهمه ظاهر اللفظ . تامل . وله قدس سره على هذه القولة عبارة اخرى ، ونصها : إنما قيَّد بهذا القيد ، لدفع توهمِ مَنْ يتوهم انَّ فى عبارته نظرا ، حيث قال : ومايحترز به عن الاول ، لان الاول من مرجع العبارة ، هو الاحتراز عن الخطأ فى التادية ، فيلزم الاحتراز عن الاحتراز فى الخطأ ، وهو ظاهر البطلان .

قوله (٢) : (فوضعوا/علم المعانى للاول ، وعلم البيان للثانى) . (١٩/أ)

فيه بحثٌ ؛ لان من الاحتراز عن الخطأ الاحتراز عن الخطأ فى كيفية (٣) تادية المعنى ، ككون وجه الشبه خفيا او ظاهرا ، وذلك إنما يفيده (٤) علم البيان ، لان الاحتراز عن الخطأ فى الكيفية فرع معرفة الكيفية التى لايبحث عنها إلا البيان ، فلايصح ان المفيد (٥) للاحتراز عن الخطأ فى التادية علم المعانى بل المفيد لذلك (٦) العلمان جميعا ، ولايصح انْ يُقال (٧) : إنَّ الذى يفيده البيان إنما هو الاحتراز عن البعض ، كما هو ظاهر

---

(١) من م ، وفى ل ، ك : (لاسبب) .
(٢) فى المختصر هذا القول مقدم على سابقه .
(٣) ليست فى م : (الاحتراز عن الخطأ) .
(٤) م : (تقيد) .
(٥) م : (المقيد) .
(٦) م : (فى ذلك) .
(٧) ليست فى م : (أن يقال) .

عبارته ، بل يفيد بعض الاحتراز عن الخطأ فى التأدية أيضا ، اللهم إلا أنْ يقال : إنَّ علم البيان من حيث إفادته الاحتراز (١) عن الخطأ فى كيفية التأدية جزء من علم المعانى ، فيصح الأمران جميعا ، من كلام شيخنا . ع س .

قوله : (لمكان)

من الكينونة التى هى الوجود ، والتحقق ، أى : لوجود وتحقق مزيد . ع .

قوله : (مزيد)

أى : زيادة (٢) . وَجَّهَ بعضهم ذلك : بأنَّ هذين العلمين لايبحثان إلا عن مايتعلق بالبلاغة أيضا ، فليتأمل .

(٣) قوله : (لمعرفة توابع البلاغة)

للتعليل لاصلةَ الاحتياج .

قوله : (إلى علم آخر)

صلة الاحتياج .

قوله : (ولاتخفى وجوه المناسبة)

(٤) أمَّا وجهُ مناسبة تسمية الأول بعلم المعانى ، فلأنه تعرف به المعانى التى يصاغ لها الكلام وهى المدلولات العقلية ، المسماة بخواص التراكيب (٥) ، والثانى بعلم البيان ، فلأنه يعرف به بيان المعنى الواحد بالعبارات (٦) المختلفة فى وضوح الدلالات وخفائها ، والثالث بعلم البديع فلأنه لمَّا لم يكن له مدخل فى تأدية المراد (٧) الموضوع أساس الكلام ، صار كأنه أمر

---

(١) ليست فى م : (علم) .
(٢) م : (ف) .
(٣) ليست فى المخطوطة (توابع) بل هى موجودة فى المختصر .
(٤) م : (المناسبة) .
(٥) م : (الراكب) .
(٦) م : (العبارة) .
(٧) م : (لها الموضوع) .

مستبدع(١) بالنسبة إلى مايدخل فيه ، وأمّا وجهُ تسمية الجميع بعلم البيان فلكون الغرض من الأولين معرفة كيفية بيان تمام المراد في تطبيق الكلام لمقتضى الحال ورعاية وضوح الدلالة وخفائها على مايليق بالمقام ، وكونُ الثالث تابعا لهما فَجُوِّزَ لتغليب اسمها عليه ، وأمّا وجه تسمية الثلاثة بعلم البديع ، فهو كونها/علما بامور مستبدعة(٢) بالنسبة إلى تادية (١٩/ب) اصل المراد المؤسسِ لأجلها في الأصل بناءُ الكلام ، ووجه تسمية الآخرين بعلم البيان يُعرف مما سبق بيانه(٣) .

والله سبحانه وتعالى ولي التوفيق على كل حال .

---

(١) م ، ك (مبتدع) .
(٢) م : (مستدعية) .
(٣) ليست في م ، ك : (بيانه ... على كل حال) .

الفـــن الأول : [علـم المعـانـى]

قولـه : (قدّمه علـى البيـان لكونه)

اى : لكـــون قربـــه منـه ، وحاصله أنّ مرجع المعـانى الذى هـــو كـــالجزء منـــه معتبر فى كمال علم البيـان ، فكان بمنزلة المفرد من المركب .

قوله : (لكونه منه بمنزلـة المفرد من المركب الخ)

حاصله أنّ مرجع علـم المعـانى الذى هو الرعاية المذكورة (١) شديد الارتبـــاط بعلم البيان (٢) ، لانها المقصودة منه ، حتى كانهـــا هـــو ، وهـــى تشـبه الجزء من علم البيان (٣) ، لانه يتوقف عليهـــا مـــن حـيث اعتبـــاره والاعتداد به ، ويتوقف على غيرها ايضـــا ، كـــإيراد المعنـــى الواحد فى طرق مختلفة ، ومايتوقف عليـــه الشـــئ يشبه جزءه ، بجامع التوقف عليها فى الجملة ، فتلك الرعاية وذلك الإيراد يشبهان أجزاء علم البيان لتوقفه عليهمـــا ـ كمـــا ذكـــر ـ فكانت الرعاية بمنزلة الجزء ، فكان علـــم المعـــانى بمنزلة الجزء ، لكون مرجعه الذى هو المقصود منـــه كـــالجزء ، وإنمـــا قلنـــا : إنها تشبه الجزء لأنها ليست جـــزءا حقيقـــة للبيـــان ، لانـــه ليس عبارة عنها مع شئ آخر ، وإنمـــا قلنـــا : مـــن حـــيث اعتبـــاره والاعتداد به ، لأنّ تحققه وحصولـــه لايتوقف عليها ، لانه يمكن تحقق ملكة يقتدر بها على ذلك الايراد من غير رعاية للمطابقة ، هكذا ظهر لى (٤) .

---

(١) ليست فى م : (المذكورة) .
(٢) فى م ، ك ، (المعانى)
(٣) ك : (المعانى) .
(٤) ليست فى م : (لى) .

قوله : (معتبرة فى علم البيان)

اى : لأنّ علم البيان لايُعتد به إذا لم تُراعَ المطابقة ، لا لان علم البيان متوقف على علم المعانى (١) ، فان من له ملكة يقتدر بها (٢) ويعرف بها إيراد المعنى الواحد بطرق مختلفة يكون عالما بالبيان ، وإنْ لم يكن المؤدى مطابقا لمقتضى الحال ، غايته انه لايكون بليغا . ف (٣) . وكتب ايضا على هذه القولة مانصه : قوله معتبرة فى علم/البيان اى : فى الاعتداد به ، (٢٠/أ)
والمراد بالاعتبار مايشمل اعتبار الخارج واعتبار الفائدة فان رعاية المطابقة امر خارج عن البيان ليس جزءا منه ولافائدة له . لانه لايترتب عليه ، ولايحصل منه ، والشىء الآخر الذى هو إيراد المعنى الواحد فى طرق مختلفة فائدةٌ لعلم البيان ومقصود منه . تامل .

قوله (٤) : (وهو مرجع)

لعل المراد بالمرجع هنا الفائدة والثمرة ، لاماسبق ، إذ لايتوقف تحقق علم المعانى وحصوله على تحقق الرعاية المذكورة . تامل .

قوله : (معتبرة فى علم البيان)

رايته كتب عليه (٥) ايضا هنا مانصه : اى : فى الاعتداد به (٦) لافى تحققه ، وحاصل ذلك أن تلك الرعاية التى هى مرجع علم المعانى كانها هى علم المعانى لشدة الارتباط بينها وبينه لانها هى المقصودة فيه ، وهى كالجزء من علم البيان لتوقف

---

(١) م : (يتوقف) .
(٢) ليست فى م : (يقتدر بها) .
(٣) الفنرى ص ١٩٤ ومابعدها .
(٤) فى المختصر هذا القول مقدم على سابقه .
(٥) ليست فى م ، ك : (رايته ... مانصه) .
(٦) م : (لافى تحققه ، بل فى الاعتداد به) .

الاعتداد به عليها كما يتوقف على غيرها أيضا ، كما أن الشيء يتوقف على جزئه . فكأن علم المعاني جزء .

قوله : (المعنى الواحد)

كثبوت الجود لزيد ، فانك تعبر عنه تارة بقولك زيد (١) سخي ، وتارة بقولك زيد جبان الكلب ، وتارة بقولك : زيد كثير الرماد ، وتارة بقولك : زيد هزيل الفصيل .

قوله : (وهو علم يعرف به الخ)

قد يقال : تعريف علم المعاني بما ذكر يلزم عليه الدور لأن تلك الأحوال متوقفة على الملكة .

قوله : (أى ملكة)

ينبغي – كما قال شيخ الاسلام – أن يراد بالملكة (٢) أعم من ملكة الاستحضار لما كان مخزونا وملكة الاستعمال لما كان (٣) مجهولا . انتهى . ثم حمله على الملكة يحوج الى اعتبار الاستخدام في قوله : وينحصر في ثمانية أبواب كما أشار اليه (٤) في المطول هناك (٥) .

قوله : (ادراكات جزئية)

وصفها بالجزئية اما باعتبار متعلقها الذى هو المدرك أو باعتبار أنها جزئيات اضافية لمطلق الادراك .

قوله : (في الجزئيات)

أى : ادراك الجزئيات ، يعني أن (٦) (٧) لفظ المعرفة كثيرا مايخصونه بادراك الجزئيات بان يطلقوه عليها .

---

(١) ليست في م : (زيد سخي ... الرماد وتارة بقولك) .
(٢) انظر الحفيد ص ٥١ .
(٣) م : (لما لم يكن مخزونا) .
(٤) الاستخدام هو : أن يراد بلفظ له معنيان أحدهما ، ثم يراد بضميره الآخر ، أو يراد بأحد ضميريه أحدهما ثم يراد بالآخر الآخر . انظر التلخيص ص ٣٦٠ .
(٥) انظر : المطول ص ٣٧ .
(٦) ك : (معنى) .
(٧) ليست في م : (أن) .

قوله : (أى:هو علم يستنبط منه ادراكات جزئية)

التعبير بيستنبط منه مُشْكِلٌ على تفسير العلم بالملكة ، لانّ الملكة يُستنبط بها لامنها ، وإنما يناسب/هذا التعبيرّ تفسيرُه بالقواعد . اللهم إلا انْ يقال (١) : تكون لفظة (من) للتعليل اى : لأجله وبواسطته ، أو يكون هذا باعتبار التفسير الثاني (٢) . تأمل . (٢٠/ب)

قوله : (كل فرد فرد)

لاحاجة لفرد الثاني إلا انْ يُجعل صفة ، اى : منفردةً .

قوله : (وكذا المحسنات البديعية)

هذا مبني على المشهور ، وأما على ماحققه بعضهم (٣) : من أن المحسنات البديعية (٤) قد يقتضيها الحال فلاتخرج [بما (٥) ذكر ، وعلم البديع إنما يخرج] (٦) من التعريف حينئذ . بالحيثية المرادة ، كعلم البيان بعينه (٧) .

قوله : (والمراد الخ)

قال في المطول (٨) : وهو اى : وصفُ الأحوال بقوله : التى إلى آخره (٩) قرينةٌ خفية على انّ المراد انه علمٌ يُعرف به هذه الاحوال من حيث إنها الخ (١٠) انتهى . اما كونه قرينة فلانّ تعليق الحكم بالموصوف بصفة ومافي حكمه ، يفيد العِلّيَّة كالتعليق

---

(١) ليست في ك : (يقال) .
(٢) التفسير الثاني هو تفسير العلم بالقواعد ، عليه تكون لفظة (من) للتعدية لاللسببية .
(٣) م : (بعضهم : فيما سبق ...) .
(٤) ليست في م : (البديعية) .
(٥) من م .
(٦) م : (حينئذ قد يقتضيها الحال ...) .
(٧) الغنرى ص ٢٠٠ .
(٨) انظر : المطول ص ٣٤ .
(٩) وإكمال النص : (الأحوال التى بها يطابق مقتضى الحال) .
(١٠) إكمال النص : (من حيث إنها يطابق بها اللفظ مقتضى الحال ...) .

بالمشتق ، فإذا قيل : أكرم الرجل(١) العالم افاد أنَّ علة الإكرام العلم ، فيفيد أنَّ معرفة تلك الاحوال لكون اللفظ يطابق مقتضى الحال ، فينساق الذهن إلى اعتبار الحيثية ، وأما الخفاء فواضح . ثم كتب قدس سره أيضا مالفظه : لقائل أن يقول : مع كون المراد ذلك لايحصل المقصود ، من كون العلم عبارةً عن ملكة التصديقات ، بأنَّ تلك الأحوال بها يطابق اللفظ مقتضى الحال ، لصدق العبارة بالتصور أيضا ، لأنه ينتظم أنْ يقال : ملكة بها يُعرف ، أى : يُتصور ، أنَّ الأحوال بها ، يطابق اللفظ مقتضى الحال ، لأنَّ القضية قد تدرك على سبيل التصور من غير تصديق ، إلا أنْ يقال : المتبادر من مثل هذا التاويل حيث أسند المعرفة إلى النسبة هو إرادة التصديق بخلاف عبارة المصنف بظاهرها فان المتبادر منها(٢) حيث أسند المعرفة للمفردات هو التصور . فليتامل(٣) .

قوله : (من حيث)

أى : حتى يكون تصديقا موضوعُه الأحوال ، ومحمولُه الحيثية المذكورة .

قوله : (عن تصور معانى الخ)

إذ العلوم التصديقيات لاالتصورات لكن اللازم - مما تقدم على هذا التقدير(٤) - أنْ يكون(٥) علم المعانى ملكة يُتصور بها معانى التعريف وغيره مما ذكر ، لاأنْ يكون نفس تصور المعانى المذكورة ، فكيف قال : عبارة عن تصور معانى ؟

---

(١) ك : (الرجال) .
(٢) م : (هاهنا) .
(٣) م : (كذا ظهر) .
(٤) م : (التقرير) ، والمراد بالتقدير تقدير أن معرفة الأحوال تصورها .
(٥) ليست فى م : (يكون) .

والجواب : انه على حذف مضاف ، اى : عبارة عن ملكة تصور/أو

المراد انه عبارة عن نفس التصور ، حين يراد بالعلم إدراكُ المسائل ، كما انه يكون عبارةً عن نفس المعانى المذكورة حين يراد به المسائل .

قوله : (وبهذا يخرج عن التعريف علم البيان)

لان كون اللفظ حقيقة او مجازا او كناية مثلا وإنْ كانت احوالا للفظٍ قد يقتضيها الحال ، لكن لايُبحث عنها فى علم البيان من حيث إنها يطابق بها مقتضى الحال ، اذ ليس فيه ان الحال الفلانى يقتضى إيراد تشبيه أو استعارة او كناية او نحو ذلك . مطول (١) .

قوله : (ومقتضى الحال الخ)

الحامل على هذا انّ الحال هو الإنكار المخصوص مثلا ، ومقتضى الحال هو الكلام الكلى المؤكد (٢) واللفظ هو الكلام المخصوص الذى فيه تاكيد مخصوص،فالمطابقة ظاهرة ، لانّ اللفظ المخصوص ، بسبب التاكيد المخصوص ، يطابق الكلام الكلى المؤكد .

قوله : (وإلا لَمَا صح الخ)

فيه ان غاية مايلزم انها سبب فى مطابقة اللفظ لنفسها (٣) ولانسلم استحالة ذلك ، ولاشك ان مطابقة شئ لشئ تتوقف على وجود الشئ الثانى فهو سبب لمطابقة الاول قاله ع س .

قوله : (لانها عين مقتضى الحال)

---

(١) المطول ص ٣٥ .
(٢) ليست فى م : (واللفظ ... الكلى المؤكد) .
(٣) ليست فى ك : (لنفسها) .

قد يقال[(١)] مقتضى الحال الكيفيات الكلية ، والمراد هنا بالاحوال الكيفيات الجزئية . تامل .

قوله : (واحوال الاسناد الخ)

دفعٌ لما قيل : إنه ذكر في التعريف أحوال اللفظ فلايكون البحث عن احواله[(٢)] من مسائل هذا الفن مع انه منها ، وله عبارة[(٣)] أخرى صورتها : دفعٌ لما قيل: إنه ذكر في التعريف احوال اللفظ ، فلاتندرج فيها احوال الاسناد . لانه ليس لفظا ويندفع ايضا ماقيل : أن موضوع العلم هو كلام ، والإسناد جزؤه . وموضوع المسائل يجب أن يكون[(٤)] نفس موضوع العلم وجزئيا من جزئياته كالخبر والطلب او عارضا من عوارضه كالجملة الاسمية والاستفهامية لاجزءا من أجزائه ، لان البحث عن أجزاء العلوم من مبادىء العلوم لامن مسائلها[(٥)] ، ووجه الدفع انَّ احوال الإسناد منخرطة في سلك احوال الكلام ، فموضوع المسالة في الحقيقة /هو الكلام لكن باعتبار الإسناد . (٢١/ب) انتهى[(٦)] ، وعبارة شيخنا في شرح الفوائد فموضوع المسالة أحد هذه الامور ، يعني موضوع العلم ، أو نوعه أو العرض الذاتي لاحدهما أو نوع العرض الذاتي[(٧)] . ثم كتب قدس سره مانصه قوله[(٨)]

---

(١) توضيحا لهذا ، أسوق كلام الانبابي بنصه ، قال : (أي فبسبب اشتمال اللفظ على مقتضى الحال الجزئي طابق مقتضى الحال الكلي ، اي اشتمل عليه ، وتقدم لك أن الحال في التحقيق انما تطلب الكلي من حيث تحققه في جزئي . فالجزئي هو المقتضى) . الانبابي ١/٣٦٨ .

(٢) الضمير في أحواله راجع للاسناد . اى : أحوال الاسناد .

(٣) ليست في م : (عبارة ... أحوال اللفظ) .

(٤) ليست في م : (يكون نفس) .

(٥) ك : (مسائله) .

(٦) ليست في م : (انتهى) .

(٧) م : (الثاني) .

(٨) ليست في م : (قوله : واحوال الخ) .

واحوال الخ جوابٌ اعتراض ، لكنْ يرد عليه بعد هذا اعتراضٌ آخر (١) ، وهو ان تلك الاحوال ليست من الاعراض (٢) الذاتية للموضوع بل هي امور مقارنة له . لأنَّ التاكيد مثلا عبارة عن الالفاظ المفيدة للتاكيدات (٣) ، ولامعنى لكون إنَّ عارضةً للجملة بل هي (٤) امر (٦) مقارن لها ، فليس (٥) عرضا فضلا عن كونه ذاتيا ، ولو سلم [فهي] (٧) اعم من الموضوع الذى هو الكلام العربي لوجودها في غيره ، فهي عارضة للموضوع الذى هو اللفظ العربي باعتبار امر اعم منه ، وماكان كذلك فهو عرض (٨) غريب ، كما تقرر في محله ، هذا شرح مافي حاشية شيخ الاسلام (٩) ، واجاب عنه شيخنا ع ص : بالتزام انَّ تلك الاحوال ليست عبارة عن اللفظ بل عن المعاني كما اشار إليه الشارح في مطوله (١٠) في بعض (١١) المواضع ، واما اعتراض السيد (١٢) عليه بانه لاياتي في نحو الحذف ، إذ (١٣) لايجوز انْ يراد به (١٤) امر معنوى لايرد (١٥) لانه يجاب عنه بانه يجوز ذلك ، بانْ يُجعل الحذف عبارةً عن كون الجملة متروكا بعض مايدل عليها ، كما ان الذكر كونها (١٦) مذكورا جميع مايدل عليها وحينئذ يصح كون تلك الاحوال عوارض ، ثم إنها تُخصص بحيث لايصدق على غير اللفظ العربي ، كانْ يراد بالتاكيد كون

---

(١) م ، ك : (أمر) .
(٢) م : (الاعتراض الذاتي) .
(٣) م : (للتاكيد كان) .
(٤) ليست في م : (أمر) .
(٥) م : (فليست) .
(٦) أى لو سلم أن أحوال الإسناد امور مقارنة للفظ العربي وليست اعراضا ذاتية ، فهي أعم .
(٧) من ك ، وفي ل ، م : (فهو) .
(٨) م : (عرضي) .
(٩) انظر : الحفيد ص ٥٤ .
(١٠) انظر : المطول ص ٤٣ .
(١١) م : (في موضع من) .
(١٢) انظر : السيد على المفتاح ص ٢٠ ومابعدها .
(١٣-١٥) ليست في م : (اذ ، به ، لايرد) .
(١٦) م : (كونه) .

اللفظ العربي مذكورا فيه مايدل على تقرير النسبة كإنَّ ، فلايكون اعم من الموضوع ، فيصح كونها اعراضا ذاتية . تامل.

قوله : (الراجعة الى نفس الجملة)

حاصله انَّ [تلك](١) الاحوال ، وإنْ كانت احوال الاسناد ، إلا انَّ الاسناد جزء الجملة ، فتصدق انها احوال نفس الجملة حقيقة . ع س .

قوله : (إنما وضعت لذلك)

وإنْ كان يمكن جريانها في كل لغة .

[انحصار علم المعاني في ثمانية ابواب] :

قوله : (المقصود الخ)

وتعريف العلم ، وبيان الانحصار ، و(٢)التنبيه الآتي ، خارجةٌ عن المقصود .

/قوله : (ابواب) (٢٢/أ)

اريد بها المسائل .

قوله : (انحصار الكل في الأجزاء)

لأن العلم اسم للجملة لالكل جزء . ع س .

قوله : (لا الكلي في الجزئيات والا لصدق علم المعاني على كل باب)

وظاهر هذا الكلام يشعر بأن العلم عبارة عن نفس القواعد على مامر . قاله في المطول(٣) ، ووجه الظهور أنَّ المذكورات في الأبواب الثمانية أصولٌ وقواعد ، وأورَدَ لفظ(٤)

---

(١) من م ، ك ، وفي ل : (ملكة) .
(٢) ليست في م : (الواو) .
(٣) المطول ص ٣٧ .
(٤) ك : (المذكور) .

الظاهر اشارة الى حمل العلم على الملكة ، والحصر على حصر المسبب في السبب ، كما قيل ، مع بُعده فتأمل .

قوله : (والقصر الخ)

إنما لم يذكر فيه ومابعده ، احوال ، لأنها في انفسها احوال ، فلو ذكره لزم (١) اضافة الشيء لنفسه .

قوله : (الفصل والوصل)

الاثنان باب (٢) واحد .

قوله : (الايجاز الخ)

الثلاثة باب (٣) واحد .

قوله : (لامحالة)

أى : لاتحول ، بمعنى لابد ، ولامخلص (٤) أى عن ذلك الاشتمال .

قوله : (يشتمل)

من اشتمال اللفظ على معناه ، بمعنى دلالته عليه ، إذ لا اشتمال حقيقة (٥) هنا ، إذ الكلام لفظ ، فلايكون المعنى جزءا منه ، حتى يشتمل عليه ، فإنَّ النسبة هنا ثبوت الشيء للشيء بدليل قوله : قائمة بنفس المتكلم أى : بذهنه ، لاربطَ احد اللفظين بالآخر ، إذ لايجب انْ يقوم بذهنه ، لأنه قد لايُتصور الربط ، وإنْ اريد بنفس المتكلم ذاتُ المتكلم ،وهى قائمة بها؛ لأن الكلام قائم بها،فهو تكلف ، مع انه حينئذ لاحاجة للنفس ، وكان يكفي قائمة بالمتكلم ، مع أن الربط أيضا معنى لالفظ ، وإن كان وصفا للفظ فلا اشتمال حقيقة أيضا ، إذ الكلام لفظ

---

(١) ليست في م : (لزم) .
(٢)،(٣) ليست في ك : (واحد) .
(٤) ليست في م : (لا) .
(٥) لعل الأوجه أن يعبر بالاسناد بدل المعنى .

فلايكون المعنى جزءا منه ، اذ المركب من اللفظ وغيره ليس لفظا . ع س .

قوله : (على نسبة تامة)

لاشك ان تلك النسبة فى الخبر (١) هى إيقاع النسبة أو انتزاعها ، وفى اضربْ مثلا هو طلب الضرب ، فمعنى قيامها بنفس المتكلم كونُها صفةً لها (٢) موجودة فيها وجودا متأصلا كسائر صفات النفس/لانها معقولة حاملةً صورتُها فى ذهنه للقطع (٣) بانه لااحتياج/فى التصديق إلى تصور الايقاع أو (٢٢/ب) الانتزاع ، وبأنّ الموجود فى نفس من قال: اضرب طلبُ الضرب وإيجابُه لامجرد تصوره ، كذا نُقل عن الشارح ، ففى قوله : يعنى : فى المطول (٤) : هو تعلق أحد جزئى الكلام بالآخر، مسامحةٌ اذ (٥) النسبة ـ بهذا المعنى ـ قائمة باحد الطرفين لاغير ، والحق انّ اعتبار قيام النسبة بنفس المتكلم ، باعتبار الغالب أو بحسب الظاهر ، أو المراد قيامها بها ـ لولا المانع ـ او انها من شانها القيام بها ، والقرينة ماسيصرح به أى : فى المطول (٦) من انّ قول الشاك والمجنون والنائم والساهى كلامٌ ، اذ من البين انْ لاقيام لنسبة ـ على المعنى المذكور ـ بنفس شيء منها (٧) (٨) .

قوله : (وهى تعلق)

اريد به النسبةُ الحكمية أى : ثبوت المحمول للموضوع .

---

(١) م : (الخبر) .
(٢) ليست فى م : (لها) .
(٣) م : (للفظ) .
(٤) المطول ص ٣٧ .
(٥) م : (اذا) .
(٦) انظر : المطول ص ٤٢ .
(٧) "منها" أى : المذكورات .
(٨) م : (ف) . انظر : الفنرى ص ٢٠٦ ومابعدها .

قوله : (إيجابا)

اى : متعلق (١) إيجاب الخ . وإلا فالنسبة بهذا المعنى (٢) غير الإيجاب . ثم كتب : ويحتمل (٣) ذا إيجاب (٤) .

قوله : (كما فى الانشائيات)

اذ لاسلبَ أو إيجاب فيها بحسب معناها الوضعى ، وإنْ لزمه الايجاب أو السلب ، فإنَّ اضربْ امرٌ معناه طلب الضرب ، ويلزمه ان الضرب مطلوب وهو إيجاب . ع س .

قوله : (ان كان لنسبته خارج)

المراد بالخارج النسبة الخارجية الثابتة للطرفين – مع قطع النظر عما يُفهم من الكلام – ولاينافى أنَّ المراد به النسبة الخارجية .

قوله : (اى يكون بين الطرفين فى الخارج الخ)

فان الخارج (٥) فى هذا القول بمعنى نفس الأمر ، لأنه اشارة الى أنَّ المراد بالخارج نسبة (٦) فى الخارج لاإلى أنَّ المراد بالخارج فى الكلام مجرد نفس الأمر ، هكذا ظهر لى .

قوله : (فإنْ لم يكن لنسبته خارج كذلك)

الخارج لازم لثبوت النسبة له (٧)،فقد يقال : فيلزم أحد الأمرين المطابقة وعدمها ، لانه إذا كان لها خارج ، فإمَّا أنْ يطابق أو لا ، والجواب إمَّا بأنَّ المرادَ تقصد مطابقته [أو (٨) لاتقصد – كما هو مقتضى كلام الشارح ، فخرج الإنشاء ،.إذ

---

(١) ك : (تعلق) .
(٢) ليست فى ك : (المعنى) .
(٣) ليست فى م : (ويحتمل) .
(٤) م : (ايجاب أو متعلق ايجاب) .
(٥) ليست فى م : (فان الخارج) .
(٦) ليست فى م : (نسبة ... بالخارج) .
(٧) ليست فى م : (له) .
(٨) من م .

لاتقصد فيه مطابقته] أو عدمها ، وإمَّا بأن المراد بالمطابقة مطابقة خاصة ، وهي مطابقة الحاكي للمحكي ، لامطلق المطابقة بأنْ يكون حكاية لشيء في الواقع . فان قولنا(١) : زيد قائم حكاية لثبوت/القيام لزيد في الواقع بمعنى أن في الواقع(٢) (٢٣/أ) شيئا هو قيام زيد حكيتَه بقولك(٣) : زيد قائم ، بخلاف اضربْ ليس حكاية عن شيء ، بل مُحْدِثُ لطلب الضرب وموجد له ، بحيث لايحصل بدون التلفظ به ع س . ثم كتب على هذه القولة أيضا مالفظه قوله : وإلا ، أي : وإنْ لم يكن لنسبته خارج كذلك ، أي : تطابقه أو لاتطابقه(٤) ، بمعنى تقصد أو لاتقصد كما يشير إليه قول الشارح الآتي : من غير قصد الخ . وقوله : بحيث يقصد الخ وإلا فنفس المطابقة أو عدمها لازم من إثبات الخارج لنسبته ، لأنَّ ذلك الخارج إمَّا ان تطابقه النسبة أوْلا ، بالحصر العقلي ، فإن [قيل](٥) : النفي في قوله : وإلا فانشاء موجَّهٌ إلى المقيد(٦) أعني الخارج دون قيده أعني المطابقة وعدمها او اليهما معا ، فلايلزم(٧) ثبوت الخارج . قلنا : يلزم على هذا انْ لايصدق على الإنشا حينئذ قوله : "وإلا" لأنه لابد في الانشاء في الواقع من نسبة ، لأن كل أمرين لابد أن يكون في الواقع احدهما ثابتا للآخر أو غير ثابت له ، وإلا ارتفع النقيضان ، فللانشاء خارجٌ(٨) ، ففي اضربْ لابد في الواقع مع قطع النظر عن هذا الكلام من انْ يكون طلب المتكلم الضربَ

---

(١) م : (قلنا) .
(٢) ليست في م : (بمعنى أن في الواقع) .
(٣) م : (قوله) .
(٤) م : (مطابقة او لامطابقة) .
(٥) من م ، ك ، وفي ل : (مثل) .
(٦) م : (القيد) .
(٧) م : (يلزم من ...) .
(٨) م : (الخارج) .

من المخاطب ثابتا او غير ثابت ، وفي بعث الانشائي لابد في (١) الواقع من انْ يكون إيجاد البيع من المتكلم ثابتا او غير ثابت ، فالخارج لابد منه ، وإنما الافتراق بغير ذلك كقصد المطابقة ، كذا ظهر لي ، ثم رايت قول المطول في التنبيه (٢) الآتي : بخلاف بعث الانشائي فانه لاخارج له تقصد مطابقته له (٣) . ورايت بخطي من تقرير شيخنا ع س انَّه يُوهم انَّ له خارجا لكن لاتُقصد مطابقته له، مع انه لاخارج [له] (٤) انتهى . فليتامل . فان فيه نظرا ، واعلم ان ماذكرناه من انَّ للإنشا خارجا لكنْ لاتقصد فيه المطابقة ـ كما اشعر به كلام الشارح ـ الذى ذكرناه لاينافيه قوله الآتي في التحقيق : من غير قصد الى كونه ، دالا على نسبة حاصلة في الواقع بين الشيئين (٥) . انتهى لان حاصله نفي القصد، اي: كونه دالا على النسبة الواقعية ، ولايلزم /من نفي القصد إلى ذلك ، نفي تلك النسبة كما لايخفى (٦). (٢٣/ب)

قوله : (لان النسبة الخ)

ينبغي انْ يكون متعلقاً بقوله : او يكون نسبته بحيث يقصد انَّ لها نسبة الخ على انه علة لما تضمنه من انَّ في الخبر نسبتين ، احدهما مفهومة منه ، والاخرى واقعية ، ولاينبغي ان يكون متعلقا بجميع التحقيق على انَّه علةٌ لما تضمنه من انَّ في الكلام مطلقا سواء كان انشاءً او خبرا تلك النسبتين ، لان ذلك وإنْ كان صحيحا ـ كما عُلِم ـ مما تقرر من

---

(١) ليست في م : (وفي بعث ... غير ثابت) .
(٢) م : (هذا) .
(٣) المطول ص ٣٨، ٣٩ .
(٤) من م .
(٥) ليست في م : (حاصلة ... الواقعية) .
(٦) م : زيادة (لايخفى ... كما في بعض الحواشي فيه نظر) .

ان فى الانشاء أيضا خارجا إلا انه لايناسب تعليله ، أنه لابد ان يكون بين النسبتين مع قطع النظر عن الذهن فى الواقع نسبة بقوله : فانك اذا قلت الخ (١) ، لأنَّ حاصله أن قولك : زيد قائم يدل على ان فى الواقع نسبة بينهما متحققة مع قطع النظر عما حكمَ (٢) الذهن ، لأنَّ نسبة الكلام الخبرى تحكى النسبة التى فى الواقع ، وهذا لايكون فى الانشاء ، لأن نسبته لاتحكى مافى الواقع ولافيها تعرض له ، فحاصل التعليل انك إذا قلتَ: زيد قائم كان هناك نسبة واقعية ثبوتية بمقتضى صدقه ، لأنه يحكى مافى الواقع ، فإنْ لم يكن صادقا كان هناك نسبة سلبية فلابد (٣) أن يكون فى الواقع نسبة واقعية إمَّا ثبوتية أو سلبية (٤) وقوله : بأنَّ هذا ذاك المتبادر منه الحمل فلايشمل إذاً الشرطيات ، فإنْ النسبة فيها اللزوم ، لأن (٥) هذا ذاك ، فلعل المراد بأنَّ هذا ذاك مثلا .

قوله (٦) : (وهذا)

أى : حصول القيام لزيد ، معنى وجود النسبة الخارجية أى : وليس المرادُ بها مايكون فى الخارج المرادُف للأعيان حتى يقال : النسبة من الأمور الاعتبارية التى لاتحققَ لها فى الخارج والأعيان ، وإنما المراد بكونها (٧) خارجيةً ، تحققُها فى الخارج بمعنى الواقع ، ونفس الأمر (٨) [بأنْ تكون – مع قطع النظر عن حكم الذهن وفهمه – متحققة فى الواقع ونفس الأمر]

---

(١) فى المختصر : (انك) دون الفاء .
(٢) م : (عن) .
(٣) ليست فى ك : (فلابد ... او سلبية) .
(٤) ليست فى م ، ك : (اذا) .
(٥) م : (لأن) .
(٦) فى المختصر موضع هذا القول بعد سبعة اقوال .
(٧) م : (كونها) .
(٨) من م .

هذا ماظهر لى . ع .(١)

قوله : (ومع قطع النظر الخ)

لاياتى هذا فى القضايا الذهنية ، فحينئذ التحقيق(٢) : ومع قطع النظر عن فهمها من الكلام .

قوله : (وان يكون هذا)

الواو للصوق(٣) اى : لزيادة لصوق لابالخبر . ص .

قوله : (بان يكون هذا ذاك)

تفسير/لقوله(٤) ثبوتية . (٢٤/أ)

قوله : (بان لايكون الخ)

تفسير سلبية .

قوله : (فإنّ القيام الخ)

يعنى ليس المراد بوجود النسبة الخارجية انها امر متحقق فى الخارج ، ليرد انها من الأمور الاعتبارية ، بل المراد أنها أمر حاصل للموضوع فى الخارج مع قطع النظر عن إدراك الذهن وحكمه .

قوله : (حاصل)

اى : فى الواقع إذا كان صادقا ، والمقصود أنّ هذا مقتضى الكلام ، فلايَرِدُ عليه الكواذب . ع ص . وكتب ايضا على قوله : اى فى الواقع ، وهذا اى : حصوله فى الواقع هو النسبة الخارجية التى تعتبر المطابقةَ وعدمَها بينها وبين النسبة المفهومة من الكلام .

---

(١) م : (لى فى تقرير هذا الكلام فليراجع) .
(٢) ليست فى م : (فحينئذ) .
(٣) الواو هنا زائدة فى متعلق اسم لا ، والأصل لابد من ان يكون وخبر لا محذوف تقديره حاصل .
انظر : شروح التلخيص ١٦٧/١ .
(٤) ك : (تفسير قوله) .

قوله : (قطعا)

يعنى وإن قطعتَ(١) النظر عن إدراك الذهن وحكمه .

قوله : (وهذا الخ)

دفعَ بهذا مايقال : النسبة أمر اعتبارى فكيف يكون امرا خارجيا ؟

قوله : (وهذا)

اى: ثبوت القيام لزيد .

قوله : (معنى وجود الخ)

وليس معناه أنَّ النسبة نفسها أمر خارجى ، قال شيخ الإسلام : فليس الخارج هنا بمعنى مايرادف الأعيان ، حتى ينافى ما اشتُهر من أنَّ النسبة ليست بموجودة خارجية ، بل معنى الخارج هنا خارج الذهن اى : الواقعُ وفى نفس الأمر(٢) .

قوله : (متعلقات)

كضرب زيدٌ عمرا يوم الجمعة أمام الأمير ضربا شديدا . ص وهو بفتح اللام وكسرها ، والثانى انسب ، شاه(٣) .

قوله : (وما أشبه ذلك)

كالظرف ، نحو : اعندك زيد قائم ، ص .

قوله : (ولاوجه الخ)

لأنَّ الإنشاء ايضا لابد له مما ذكر ، ويمكن أنْ يجاب عنه بأنْ يقال : إنَّ الخبر اكثر من الانشاء ايضا(٤) فى التراكيب

---

(١) م : (قطعه) .
(٢) الحفيد ص ٥٦ .
(٣) هو : على بن محمود بن محمد بن مسعود بن محمود بن محمد بن محمد بن عمر الشاهرودى ، الشهير بمصنفك ، عالم مشارك فى أنواع من العلوم ، له تصانيف كثيرة منها حاشية على المطول ، توفى ٨٧٥هـ .
انظر : شذرات الذهب ٣١٩/٧ ، البدر الطالع ٤٩٧/١ .
(٤) ليست فى م : (أيضا) .

وقوعا وإفادةً ، لاسيما في نفس[1] التعريفات والقياسات والحكايات ، فيكون هذا من باب إجراء الكلام على الأعم الأغلب .

قوله : (والتعلق)

المشار إليه بقوله : قد يكون له[2] متعلقات . ص[3] .

قوله[4] : (إمَّا بقصر أو بغير قصر) ، فلابد أيضا من باب يبين فيه القصر وأدواته . قوله : (اما معطوفة) فلابد من باب يبين فيه ذلك ، وهو باب الوصل والفصل .

قوله : (معطوفة)

أي : تلك المقرونة . تأمل .

قوله :/(عليها) (٢٤/ب)

أي : [الأخرى][5] .

قوله : (لاحاجة إليه الخ)

قال في المطول : لأنَّ مالافائدة فيه لايكون مقتضى الحال فالزائد لالفائدة لايكون بليغا . انتهى[6] ، وأجيب بأنَّ الغرض التنبيه على أنَّ هذا القيد معتبر في[7] مفهوم الإطناب ولو لم تُعتبر الزيادةُ لكونها لفائدة ، لم يُفهم اعتبارُه في مفهومه وإنْ كان كذلك في نفس الأمر .

قوله : (وهذا كلُّه ظاهر)

أي : قول المصنف : والخبر لابد له الخ . ص . وكتب قدس

---

(١)،(٢) ليست في م : (نفس ، له) .
(٣) م : زيادة (قوله : (ولاوجه الخ) لأن الانشاء أيضا لابد له مما ذكر ويمكن) .
(٤) ليست في م : (قوله ... اما معطوفة) .
(٥) من م ، ك ، وفي ل : (الأجزاء) .
(٦) المطول ص ٣٧ .
(٧) ليست في م : (مفهوم ... اعتباره في) .

سره على هذا القول أيضا مانمه : وهذا كله (١) أى : دليل الحصر المذكور .

قوله : (ومقابليه)

اى : الإطناب والمساواة .

قوله : (الجملة)

اى : الإسناد .

قوله : (إفرادها)

عما سبق ، مطول (٢) ، لابيان الحصر فيها .

[تنبيه] :

قوله : (تنبيه)

اعلم أنَّ التنبيه في عرفهم عبارة عن عنوان بحث تدل عليه الأبحاث السابقة بطريق الإجمال ، بحيث لو لم يُذكر لعُلم منها بأدنى تأمل ، واختلف في إعرابه، فقال بعضهم : ليس له محل من الاعراب ، وقال بعضهم : هو خبر مبتدا محذوف تقديره هذا تنبيه ، لانه قد سبق ذكره والمشار اليه بهذا إمَّا الالفاظ او المعاني ، كما نقل (٣) تجويز (٤) ذلك (٥) المولى عصام (٦) الدين في شرحه لرسالة الوضع في قوله : الخاتمة تشتمل على تنبيهات ، والمناسب هنا الالفاظ لأنها الأنسب لكونها العنوان

---

(١) ليست في م : (وهذا كله) .
(٢) المطول ص ٣٧ .
(٣) انظر : شرح الرسالة الوضعية للعصام ص ٥٩، ٦٠ .
(٤) ك : (تجويزه) .
(٥) م : (الأمرين) .
(٦) هو عصام الدين ابراهيم بن محمد بن عربشاه الاسفرايينى ، نحوى ، بلاغى ، منطقى ، مفسر ، له تصانيف ، منها الاطول على تلخيص المفتاح ، توفى سنة ٩٥١هـ .
انظر : شذرات الذهب ٢٩١/٨ ، كشف الظنون ٤٧٧/١ .

بخلاف المعانى لأنها الحكم مع مايتعلق به ، فكيف تكون عنوان الحكم ؟ وحينئذ فيكون مُسمَّى التنبيه . قولَه : (صدق الخبر) فليحرر ، بقى أنَّ (١) فى صدق التنبيه على الحكم المذكور هنا إشكالاً (٢) ، إذ لايُعلم إجمالا مما سبق أنَّ الصدق هو المطابقة الخ وإنما الذى يُعلم مما سبق هو المطابقة أو عدم المطابقة ، فلم يكن الحكم المذكور هنا يمكن علمه مما سبق إجمالا ، فيحتمل أنْ يقال : المراد التنبيه اللغوى وهو الإيقاظ ، لكنْ يخالفه ظاهر قوله : الذى قد سبق اشارةٌ مَّا إليه الخ ، فانه يدل على انه وَسَمَه (٣) بالتنبيه للإشارة إليه مما سبق ، وهذا هو الاصطلاحى ويحتمل أنْ يقال : إنَّ مراده الاصطلاحى ، ويمكن أن يكون فيما سبق اشارة إليه إجمالا ، لأن/قوله : تطابقه أو لاتطابقه فيه ذكر للمطابقة ، التى هى ذات الصدق ، ولعدمها الذى هو ذات الكذب ، وفى ذكر الخبر اشارةٌ إلى الصدق والكذب لأنهما وصفان لازمان للخبر ، فَيُفْهَمَان عند ذكره ، (٢٥/أ) والتناسب بين الصدق والمطابقة وبين الكذب وعدم المطابقة أمرٌ واضح ، فقد يفهم بواسطة هذا التناسب المعلوم ، أنَّ الصدق هو المطابقة ، والكذب عدم المطابقة ، وهذا المقدار يكفى فى الإشارة ، ويحتمل أنْ يقال : إنَّ الشارح يكتفى فى التنبيه بالاشارة إليه فيما سبق ، ولو إلى ذاته فقط ، فليتامل هذا ماظهر لى (٤) . ولايخفى أنَّ من قال : ليس له محلٌ من الإعراب بعُد عن التوجيه غاية البعد .

---

(١) م : (نفى) .
(٢) م : (اشكالان) .
(٣) م : (رشحه) .
(٤) ليست فى م : (لى) وزيادة (فليراجع) .

قوله : (على تفسير)

متعلق بتنبيه(١) ، ولعل المراد بتفسيره تفسيرُه على القول الأول ، لأنه الذى يفهم مما سبق، لأنه فُهِم - مما سبق - أنَّ المطابقة باعتبار الخارج ونفس الأمر ، لاباعتبار الاعتقاد إلا أنْ يقال(٢) : انه صادق بالقول الثانى ايضا لجواز أنْ تراد المطابقة لما فى نفس الأمر باعتبار الاعتقاد ، وعلى الأول يكون المُوَسَّم(٣) التنبيهَ ايضا(٤) باعتبار التفسير على القول الأول(٥) دون مابعده ، وعلى كلٍ فهل من جملة التنبيه أيضا الاستدلال ؟ والظاهر : لا ، اذ لايفهم من الكلام السابق ، ولاتضرُّ الزيادة على مافى الترجمة .

قوله : (اشارةً مّااليه)

حيث قال : تطابقه أوْ لاتطابقه ، فأفاد أنَّ الكلام إما أنْ توجد فيه المطابقة أوْ لا ، ولاشك أنَّ المطابقة هى الصدق ، وعدمها هو الكذب ، فقد عُلم - مما تقدم(٦) - ذات الصدق والكذب وإن لم تعلم تسمية هاتين(٧) الذاتين بهذين الاسمين ، فقد سبق ذكرُهما فى الجملة أى : بذاتهما دون اسمهما . ع س .

قوله : (أى:مطابقة حكمه)

انما فُسِّر [بذلك](٨) لأنَّ الخبر عبارة عن اللفظ وهو لايوصف

---

(١) هذا التقدير اذا كان التنبيه بمعناه اللغوى ، أما اذا اريد به المعنى الاصطلاحى فيكون التنبيه اسما جامدا - كغيره من التراجم - وعليه تتعلق على بمحذوف تقديره مشتمل . او تجعل "على" بمعنى "فى" فتتعلق ب (كائن) ، والتقدير الثانى راجح ، والأول مرجوح .
انظر : شروح التلخيص ١٧٣/١ .
(٢) ليست فى م : (الا أن ... باعتبار الاعتقاد) .
(٣) م : (المرسوم) .
(٤)،(٥) ليست فى م : (أيضا ، الأول) .
(٦) م : (تقرر) .
(٧) م ، ك : (هذين) .
(٨) من م ، ك ، وفى ل : (ذلك) .

بالمطابقة حقيقة ع س . ويجوز أنْ يراد بحكمه الإيقاع والانتزاع كما هو المتبادر منه ، فمطابقته للنسبة الخارجية / (٢٥/ب)
اى : الوقوع واللاوقوع ، ظاهرٌ لتغايرهما بالذات ، ويجوز أنْ يراد به الوقوع أو اللاوقوع من حيث فهمُه من الكلام ، فمطابقته لهما صحيحة لتغايرهما بالاعتبار ، والاحتمال الثانى هو المتبادر من قول الشارح (١) : فمطابقة تلك النسبة المفهومة من الكلام . تأمل ،وأما إرادة الإيقاع أو الانتزاع فى الموضعين فيؤول للقول الثانى ، تأمل .

قوله : (وهو الخارج الخ)

اشار الى أنَّ الواقع هنا ليس بمعنى نفس الامر ، بل المراد به (٢) الخارج المذكور فى قول المصنف إنْ كان لنسبته خارج الخ ، وإنما حُمِل على ذلك؛لأنَّ المطابقة ليست بين حكم الخبر ونفس الامر بل مافيه (٣) ، وكتب ايضا على هذه القولة مانصه : المراد بنسبته النسبةُ المفهومة منه ، وخارج تلك النسبة هو حال الطرفين فى الواقع ـ مع قطع النظر عن النسبة المفهومة من الكلام ـ فقول المصنف فى الواقع لما فى الواقع ، فالمطابَق ـ بالفتح ـ ليس نفسَ الواقع بل مافيه ، وكتب عليها ايضا مالفظه : إضافةُ الخارج إلى نسبة الكلام الخبرى لانه متحدٌ معها بالذات إن كان هناك مطابقةٌ ، ونقيضها ان لم تكن .

قوله : (لابد وان يكون بينهما نسبة فى الواقع)

اى : نفس الامر ، لكن هذا يخرج مالاثبوتَ له فى الواقع كقولنا : اجتماعُ الضدين ثابتٌ أو غير ثابت ، قال اى : مع

---

(١) م : (كلام) .
(٢) ليست فى ك : (به) .
(٣) م : (بل ومافيه) .

قطع النظر عما في الذهن ، فينبغي أن يكون هذا تفسيرا لقوله في الواقع تفسير مراد لاتقييدا له ، ولما كان قوله : مع قطع النظر عما في الذهن ، قد يخرج الذهنيات المحضة التي لاثبوت لها الا في الذهن[(١)] ، قال : وعما يدل عليه الكلام اشارة الى أن المراد بقطع النظر عما في الذهن قطع النظر عما يدل عليه الكلام ، أي : قطع النظر عما في الذهن من حيث يدل عليه الكلام لامطلقا . فتدخل الذهنيات المحضة .

قوله : (عما في الذهن)

أي : من حيث أن الذهن فهمه من الكلام .

قوله : (وعما يدل عليه الكلام)

وهذا يتناول النسبة الذهنية ، لأنها مع قطع النظر عن اعتبار الذهن اما ثابتة /في الذهن أو غير ثابتة . (٢٦/أ)

قوله : (بأن تكونا ثبوتيتين الخ)

فيه اشارة[(٢)] الى تفسير الموافقة ، وأنه ليس المراد بها الموافقة من سائر الوجوه ، والا فالنسبة المفهومة من الكلام الايقاع أو الانتزاع ، والتي في[(٣)] الخارج الوقوع وعدم الوقوع ويجوز أن تفسر نسبة الكلام بالوقوع وعدم الوقوع فتحصل المطابقة والموافقة من حيث ذاتهما[(٤)] أيضا . ع س .

قوله : (صدق الخبر الخ)

أورد المبالغات كـ جئت اليوم الف مرة ، فانه يصدق

---

(١) م : (له) .

(٢) جرى المحشي على مذهب العلامة السيد في عدم توافق النسبة الكلامية والخارجية ، لأن الأولى مفهومها الايقاع والانتزاع ، والثانية الوقوع وعدم الوقوع ، وهذا خلاف ما اختاره العلامة السعد من توافقهما .
انظر : شروح التلخيص ١٧٦/١ .

(٣) م : (الى ما) .

(٤) م : (انهما) .

عليه حد الكذب دون حد الصدق ، وليس بكذب . والجواب : أنّ المبالغ إنْ قصد ظاهر الكلام وأراده فهو كذب — ولايقع في كلام الله — وإنْ قصد معنى مجازيًّا كالكثرة في المثال فهو صدق ، بمطابقته[(١)] المعنى المراد للواقع ، فالمراد مطابقة المعنى المراد لا الوضعي .

قوله[(٢)] : (وقيل صدق الخبر الخ)

قيل : على النظام[(٣)] ، قولنا : صدق الخبر مطابقته للواقع ، إما أن يكون صادقا أو كاذبا ، فإنْ كان الأول ثبت[(٤)] المطلوب ، وإنْ كان الثاني بطل قولك : صدق الخبر مطابقته لاعتقاد المخبر ، لأنه مطابق لاعتقادنا وقد كذبه[(٥)] ، جوابه نختار الأول ، ونقول : صدقُ هذه القضية المخصوصة بمطابقتها لاعتقادك لايستلزم أنْ يكون صدق جميع القضايا بمطابقتها للواقع حتى يتم المطلوب ، وإنما يلزم ذلك لو كان صدق هذه القضية بمطابقة الواقع . فتأمل[(٦)] .

قوله : (لاعتقاد)

لعلّ المراد لما في اعتقاد ، أو لاعتقادٍ[(٧)] باعتبار مافيه أو كمُعْتَقَد .

---

(١) ك : (لمطابقته) .
(٢) في المختصر هذا القول مقدم على سابقه .
(٣) قائله ليس عليا النظام بل إبراهيم بن سيار بن هانيء النظام يكنى بأبي اسحاق ، وهو رأس المعتزلة وشيخ الجاحظ ، كان بصريا متكلما ، وله تصانيف جمة منها كتاب "الجواهر والأعراض" وتوفي سنة بضع وعشرين ومائتين .
انظر : تاريخ بغداد ٩٨،٩٧/٦ ، سير أعلام النبلاء ٥٤٢،٥٤١/١٠ .
(٤) ك : (يثبت) .
(٥) م : (كذبته) والصواب ماأثبتناه ، وفاعله الواقع ، أي كذبه الواقع .
(٦) م : (ف) الغنوى ص ٢١٢ .
(٧) ك : (لاعتقاد المخبر ...) .

قوله : (والمراد الى الخ)

لما كان الاعتقاد يطلق بمعنى الإدراك الجازم لالدليل (١) فخرج اليقين وهو الادراك لدليل ، وغير الجازم ، بيَّن المراد (٢) شيخنا ، وعبر عن ذلك بعبارة اخرى ولفظها : لمَّا كان الاعتقاد مقابلا لكل من العلم والظن ـ كما يُعلم من الأصول ـ (٣) بيَّن انه هنا يشملهما .

قوله : (فيلزم الواسطة)

اى : على هذا القول دون الأول (٤) ، لأنَّ خبر الشاك على الاول/صادق إنْ طابق الواقع ، كاذب إنْ لم يطابق ، فلايكون (٢٦/ب) ليس بصادق ولاكاذب على الأول (٥) ، فلاتثبت الواسطة عليه .

قوله : (إذا انتفى الخ)

فعدم قيام زيد يصدق مع عدم زيد . ع س .

قوله : (والكلام إلى الخ)

إشارةً إلى انَّ الاشكال على تقرير كونه خبرا ، فان قلنا ليس خبرا فلاإشكالَ .

قوله : (بدليل قوله تعالى اذا جاءك الخ) (٦)

امران (٧) : أحدهما ان هذا الدليل وان أبطل مذهب الجمهور بالنسبة للكذب ، لكنه لايثبت المُدَّعَى وهو أنَّ الكذب عدم

---

(١) ليست في م : (لا) .
(٢) م ، ك : (فيخرج) .
(٣) الاعتقاد عند الاصوليين ـ كما عرفه المحشي ـ هو الحكم الذهني الجازم لغير دليل .
انظر : حاشية البناني على شرح المحلى ١٤٤/١ .
(٤) المراد بالاول ـ هنا ـ هو قول المصنف : صدق الخبر مطابقته للواقع ، وكذبه عدمها .
(٥) زيادة في م : (على هذا القول اى) .
(٦) تتمة الآية : {اذا جاءك المنافقون قالوا نشهد انك لرسول الله ، والله يعلم انك لرسوله والله يشهد ان المنافقين لكاذبون} . سورة المنافقون : ١
(٧) ك : زيادة (فيه) .

موافقة الاعتقاد ، طابق الواقع أم لا ،(١) والصدق مطابقة الاعتقاد ، خالف الواقع أم لا ،(٢) وذلك لجواز أنْ يكون الكذب عبارةً عن عدم إحدى المطابقتين ، مطابقةِ الواقع ومطابقةِ الاعتقاد ، فيكون له فردان ، عدم مطابقة الواقع وعدم مطابقة الاعتقاد ، كما هو مذهب البعض ، ويكون سمّاهم كاذبين لوجود احد فردى الكذب منهم لالوجود عين مفهومه ، الثانى أن التعريف من قبيل التصور ولاحكم فيه ، فكيف يُستدل عليه ؟ والاستدلال إنما هو على الأحكام ، والجواب أنه يفهم منه حكمٌ نحو:(٣) إنّ الصدق يوجد كلما يوجد هذا التعريف ، وينتفى كلما(٤) انتفى ، فالاستدلال باعتبار ذلك ، وكتب على هذه القولة أيضا مانصه : ظاهرُ هذا الكلام أنّ هذا تمسك فى إثبات ماذهب إليه من تفسير الصدق والكذب بما مر ، فورد عليه أمران : أحدهما أنّ هذا تفسير وتعريف ، وقد تقرر ـ فى موضعه(٥) ـ أن الحدود لاتجرى فيها إقامة البراهين ، ولذا(٦) لايجرى فيها المنع أيضا لان مرجعه إلى طلب الدليل ، وإقامة الدليل ممتنعة ، إذ التعاريف من قبيل التصورات ، وإنما المعرِّف(٧) مصوِّرٌ وبمنزلة النقّاش ينقش لك فى ذهنك صورةَ مفهوم أو موجود ، وليس بين الحد والمحدود حكمٌ(٨) يمنع أو يُستدل عليه ، وبالجملة فامتناع إقامة الدليل على الحدود مما لاشبهة فيه ـ على/ماتقرر فى (٢٧/أ)

---

(١) م : (أو) .
(٢) م : (يخالف) .
(٣) ليست فى م : (نحو) .
(٤) ك : (كما) .
(٥) المراد بموضعه هى كتب المنطق ، انظر حاشية الصبان على شرح الملوى للسلم ص ٨٣ .
(٦) م ، ك : (كذا) .
(٧) م : (التعريف) .
(٨) م : (الحدود) .

كتب المعقول ـ فكيف يتمسك هاهنا على إثبات هذا التعريف ؟ والثاني : ان الآية لاتدل على أنَّ الصدق عبارةً عن مطابقة الاعتقاد كما هو مذهبه ، نعم هي تنفي مذهب الجمهور ، وتثبت مذهبه في الكذب ، واما انتفاء الصدق فيجوز أن يكون مبنيا على كونه عبارةً عن مجموع المطابقتين ، فلاينتهض (١) الدليل على ماهو بصدده ، والجواب : عن الاول أنَّ ارباب المعقول (٢) وإنْ صرحوا بامتناع إقامة الدليل على التعريفات ، إلا انهم يعترفون بانه إنما يكون إذا حاولوا بمثله إفادةَ التصور ، وأما إذا حاولوا بقولهم : الإنسان حيوانٌ ناطق أنَّ هذا (٣) مدلوله لغةً [أو] (٤) اصطلاحا ، وكلا الأمرين أعني:الدليل والمنع (٥) يجريان فيه ، فيقع الاحتياج حينئذ في إثباته إلى نقل واستعمال (٦) ، وعن الثاني انه لما ثبت مذهبه في الكذب ثبت في الصدق ايضا ، إذْ لاقائل بالفصل ، ومَنْ ذهب إلى أنَّ الصدق مجموع المطابقتين ، ذهب الى أنَّ الكذب مجموع العدمين (٧) .

قوله : (ورُدَّ هذا الاستدلال بان المعنى الخ)

قال في المطول : وحاصل الجواب منعُ كونِ التكذيب راجعا إلى قولهم : إنك لرسول الله ، مستندا لهذين الوجهين (٨) ، ثم

---

(١) ك : (ينهض) .
(٢) م : (المقول) .
(٣) ليست في م : (هذا) .
(٤) من ك ، وفي ل ، م : (واصطلاحا) .
(٥) ك : زيادة (والمنع معا) .
(٦) غاية القول ـ هنا ـ أن الحدود لاتقام عليها براهين ولايتوجه عليها منع الا اذا كان مآلها الى التصديق ، بان كانت لفظية ، كما بين ذلك المحشي . انظر : شروح التلخيص ١٧٨/١ .
(٧) ك : (المقدمتين) .
(٨) المراد بالوجهين هما ، رجوع التكذيب للشهادة من حيث ماتضمنه من الكلام الخبري ـ وهذا هو الوجه الأول ـ ورجوع التكذيب لتسمية مقالهم الذي قالوه شهادة ـ وهذا هو الوجه الثاني ـ . انظر شروح التلخيص ١٧٩/١ .

الجواب على تقدير التسليم بما أشار إليه بقوله : او المشهود به الخ . انتهى (١)، وللخطابى (٢) اعتراض رَدَّه استاذنا فى شرح الفوائد ، وفيما علَّقنا عنه فى درسه (٣) فانظره .

قوله : (وفى ادعائهم المواطأة)

عطفٌ على فى الشهادة من عطف الشىء على ماتضمنه للتوطية ، لبيان انَّ هذا [المعطوف هو مرجعُ التكذيب ، واعلم انَّ الفرق بين هذا] (٤) الوجه والوجه الثانى الذى بعده معنوىٌ خلافا لما تُوُهم انه بمجرد اللفظ والعبارة ، وذلك لأنَّ التكذيب فى هذا الوجه راجعٌ إلى دعواهم انَّ شهادتهم (٥) هذه من صميم القلب ، فكانه قيل لهم : دعواكم انَّ هذه الشهادة من صميم القلب كذبٌ ، فإنها لم تكن من صميم القلب ، وفى الوجه الثانى راجعٌ إلى دعواهم - ان إخبارهم /يسمى شهادة - التى (٢٧/ب) تضمنها تسمية ذلك الإخبار شهادة ، فكانهم قالوا : إخبارنا هذا يطلق عليه الشهادة فقيل لهم : كذبتم ليس إخباركم هذا مما يطلق عليه الشهادة ، لأنَّ شرطَ مايطلق عليه الشهادة انْ يكون عن اعتقاد ، وهذا ليس كذلك .

قوله : (راجع الى الشهادة)

اى : المذكورةِ فى قوله نشهد كما قال فى المطول (٦) .

---

(١) المطول ص ٣٩، ٤٠ ، وفيه (بهذين) بدل (هذين) .
(٢) هو احمد بن عثمان السمرقندى ، الخطابى ، وذكره ابن العماد بالتحتية الموحدة ، عالم وفقيه ومقرىء ، له حاشية على المختصر ، توفى ٩٠١هـ .
انظر : الكواكب ١/١٣٨ ، الشذرات ٨/٢ .
(٣) إن شرح السيد عيسى الصفوى على الفوائد شرح لم يتم ، ولم اعلم له نسخا ، ولم يذكره بروكلمان فى كتابه .
(٤) من م ، ك .
(٥) م : (شهادتنا) .
(٦) انظر : المطول ص ٣٩ ، وفى نسخة ك : زيادة (المطول راجع الى قوله : نشهد الآتى) .

وإنما لم يُجعل راجعا إلى الخبر الذى تضمنه قولهم : إنك لرسول الله ، فإنه يتضمن بواسطة التاكيد أنه من صميم (١) القلب ، لانه معمول نشهد ، فهو فى حكم المفرد ، فلم يحسُن عدّه خبرا . ع س . وكتب على هذه القولة أيضا مالفظه : هذا يدل على اعتبار موافقة الاعتقاد فيخالف قول المصنف فى المطول : إنا لانسلم اعتبار الموافقة فى مطلق الشهادة (٢) ، والجواب ان اعتبار الموافقة هنا ليس من مجرد نشهد بل منه مع ما انضم إليه من المؤكدات ، وعدم التسليم بالنظر لمجرد الشهادة ، فلامخالفة . ع س .

قوله : (تضمنها) (٣)

لما ورد عليه أنّ الشهادة إنشاءٌ فلاتُوصف بالكذب ، أجاب بقوله (٤) : تضمنها الخ أى : أنه راجع إليها لاباعتبار نفسها بل باعتبار ماتضمنته وهو خبرها .

قوله : (صميم الخ)

صميمُ كلِّ شيء خالصه .

قوله : (بشهادة الخ)

وذلك لانّ تاكيد الشيء يدل على اعتقاده ، لكنْ يَرِدُ عليه انّ هذه التاكيدات إنما هي فى المشهود به ، وهو إنك لرسول الله ، لافى لفظ الشهادة الذى هو قوله : نشهد ، حتى يلزم تاكيد الشهادة ، فيفيد دعوى انها من صميم القلب ، والجواب انّ معنى التاكيد انّ المشهود به أمرٌ معلوم متيقن وهو يستلزم كون الشهادة عن اعتقادٍ وتحققٍ ، فتاكيد المشهود به

---

(١) ليست فى ك : (من) .
(٢) انظر المطول ص ٤٠ .
(٣) هكذا فى المختصر ، وفى المخطوطة (لتضمنها) .
(٤) م : (فأجاب) .

تاكيد للشهادة ع س . وكتب على هذه القولة أيضا : أى : لا ، لأنَّ كونها من صميم القلب مُعتبَرا فى مفهوم الشهادة (١) .

قوله : (اى:تسمية هذا الإخبار شهادة)

لايقال : كونه إخبارا ينافى كونه شهادة ، لأنَّ الشهادة إنشاء ، لأنا نقول : الإخبار أيضا انشاء ، وإنما المنافى/ (١/٢٨) للشهادة الخبر لاالإخبار . تامل .

قوله : (الإخبار)

اى : الخالى عن المواطاة . مطول (٢) .

قوله : (لأن الشهادة الخ)

مطول : وفيه نظر لأنَّ مثل هذا يكون غلطا فى إطلاق اللفظ لاكذبا ، لأنَّ تسمية شىء بشىء ليس من باب الإخبار،ولو سلم ، فاشتراطُ المواطاة فى مطلق الشهادة ممنوعٌ ، وحاصل الجواب منعُ كون التكذيب راجعا الى قولهم : إنك لرسول الله ، مستندا لهذين الوجهين ، ثم الجواب على تقدير التسليم اشار إليه بقوله : أو المشهود به الخ ، انتهى (٣) ، وكتب قدس سره على هذه القولة ايضا مانصه : لأنَّ الشهادة مايكون على وفق الاعتقاد ، اعترضه فى المطول . فقال : اشتراطُ المواطاة فى مطلق الشهادة ممنوع . انتهى (٤) ، وهو لاينافى قولَه السابق : لتضمنها خبرا كاذبا إلى قوله : وهو أنَّ هذه الشهادة الخ ، لأنَّ السابق ليس ماخوذا من (٥) مفهوم الشهادة ، بل من خارج ، وهو إنَّ واللام والجملة الاسمية (٦) ، ثم إنه يمكن أنْ يقال : هذا

---

(١) ك : (عن) .
(٢) المطول ص ٤٠ .
(٣) ن . م . ص .
(٤) المطول ص ٤٠ .
(٥) م : (فى) .
(٦) والمراد بهذا المنع هو منع اشتراط المواطاة فى مطلق الشهادة .

المنع غيرُ وارد ، لأنَّ الكلام على سبيل المنع ، وحاصله لانسلم أنَّ التكذيب راجعٌ لقولهم : إنك لرسول الله ، لمَ لايجوز أنْ يكون راجعا إلى تسمية هذا الإخبار شهادة ؟ وتكون الشهادة تعتبر فيها موافقة الاعتقاد ، والمانع يكفيه الاحتمال ، والمنعُ لايمْنَعُ . تامل .

قوله : (وحينئذ لايكون الخ)

حاصله أنَّ معنى الكذب عدم مطابقته الواقع ، لكنْ ثبوتُ هذه الصفة ، اعني:عدم مطابقة الواقع إنما هو بحسب اعتقادهم لابحسب نفس الأمر . ع س .

قوله : (فليتامل)

إنما أمر بالتامل (١) ، لأنه لما كان هذا الخبرُ غيرَ مطابق للواقع في اعتقادهم ، وغيرَ مطابق للاعتقاد ، فربما يُشكل جعلُ كذبه بعدم مطابقة الواقع ، دون عدم مطابقة الاعتقاد ، ولكنْ يزول الإشكال بتقرير هذا الجواب الثالث على وجه المنع (٢) هكذا لانسلم أنَّ كذب هذا الخبر بعدم مطابقة الاعتقاد كما ذكرتم ، لمَ لايجوز أنْ يكون لعدم مطابقته الواقع في اعتقادهم ؟

---

(١) م : (امرنا) .

(٢) لقد مر بنا ثلاثة اجوبة على نقض وجهة استشهاد النظام بالدليل القرآني لتعريفه الصدق والكذب .
فجوابان بعدم التسليم وجواب بالتسليم ، وقد اشار الى ذلك المصنف حين قال : ورد بان المعنى لكاذبون في الشهادة _ وهذا الأول _ أو في تسميتها _ وهذا الثاني وهما بعدم التسليم له في صحة استدلاله .
والجواب الثالث بالتسليم جدلا باستدلاله بالآية القرآنية ، يجرى بالمنع على مايرمي اليه من الاستدلال بالآية القرآنية ، وقد اشار اليه المصنف بقوله : أو في المشهود به في زعمهم .

قولـه : (الجاحظ/أنكر الخ) (٢٨/ب)

قضيـة التقدير ، أنّ الجاحظ مبتدأ ، خبره (١) مقدر ، وكان يجوز أنْ يكون فاعلا لقال .

قولـه : (أخص منه بالتفسيرين السابقين لأنه اعتبر في الصدق مطابقة الواقع والاعتقاد جميعا الخ)

أقـول : أشكل علـيّ شيء (٢) : وهـو أنّـه لاحاجة في إثبات الأخصية إلى إثبات أنـه اعتـبر فـي الصدق مطابقة الواقع والاعتقاد جميعا وفي الكذب عدم مطابقتهما جميعا بإثبات أنّ اعتقاد المطابقة يستلزم مطابقة الاعتقاد بتوافق الواقع والاعتقاد حينئذ ، وذلك لأنه يكفي (٣) في إثبات الأخصية ، أنه اعتبر مع مطابقته للواقع اعتقاد المطابقة ، ومع عدم مطابقته للواقع اعتقاد عدم المطابقة ، ولاخفاء في أنّ المطابقة للواقع مع اعتقاد المطابقة أخصُّ من مجرد المطابقة للواقع (٤) ، وأنّ عدم المطابقة للواقع مع اعتقاد عدم المطابقة أخصُّ من مجرد عدم المطابقة فما الحامل له على مافعله ؟ ثم رأيت مايُمكن أنْ يندفع به هذا الإشكال وهو أن شيخنا عيسى الصفوي في شرحه للفوائد بعد أنْ قرر أنّ الصدق عند الجاحظ مطابقته للواقع واعتقاد المطابقة ، والكذب عنده عدم المطابقة ، واعتقاد عدمها ، قال : وماقيل: إنّ مفهوم الصدق عنده مطابقته للواقع والاعتقاد ، لاالمطابقة ، وأن يعتقد (٥) ،

---

(١) ك : (وخبره) .
(٢) ليست في م : (أقول ... مطابقتهما جميعا) .
(٣) م : (لايكفي) .
(٤) ليست في م : (للواقع ... من مجرد عدم المطابقة) .
(٥) مفعول (يعتقد) محذوف تقديره (المطابقة) ، و(أن يعتقد) في تأويل المصدر ، والتقدير (واعتقادها) . والله أعلم .

فهو ممنوع وإن سلم ، فبينهما لزوم ظاهر ، فصح جعلُه مرجعا وبيانا لما يتحقق به فتامل ، وإنما عدل عنه لأنَّ قوله: الكذب عدم المطابقة لهما موهمٌ لشموله مالااعتقاد فيه ، انتهى .

وحاصله أنَّ بعضهم ادعى أنَّ مذهب الجاحظ ليس أنَّ الصدق مطابقته الواقع واعتقاد المطابقة ، والكذب عدم المطابقة واعتقاد العدم ، بل الصدق عنده مطابقته للواقع والاعتقاد ، والكذب عدم مطابقته لهما ، وأنَّ (١) ماادعاه هذا البعض ممنوع ، وانه لو سلمناه لم يضر ، لان ماذكرنا لازمٌ له فصح اعتباره ، وحينئذ فلعل/الحامل للشارح ـ على إثبات الأخص بما تقدم مع الاستغناء عنه في ذلك ـ الإشارةُ إلى عدم ورود ذلك [القيل] (٢) (٢٩/أ) بتقدير صحته ، فكأنه يقول : لو صح هذا القيل لم يضرَّنا ، لانه لازم لما قلناه فيكون المرادُ بما قلناه لازمَه ، أو يكون المرادُ منه نفسَه ، والمقصود بيان مايتحقق عنده الصدق والكذب عند الجاحظ ، والأول هو ظاهر قول الشارح لأنه اعتبر الخ ، والثاني ظاهر قول شيخنا فصح جعله الخ . تامل .

قوله : (بناء الخ)

جوابُ اعتراض على قوله : لانه اعتبر في الصدق مطابقة الواقع والاعتقاد جميعا ، حاصلُه انه ليس كذلك ، لانه إنما اعتبر اعتقاد المطابقة وهو غير مطابقة الاعتقاد ، وحاصل الجواب أنَّ اعتقاد المطابقة يستلزم هاهنا (٣) مطابقة الاعتقاد ، لأنَّ الخبر لمَّا طابق (٤) الواقع ، كان اعتقادُ مطابقته موجبا لتوافق الواقع والاعتقاد ، فإذا طابق الخبر الواقع فقد

---

(١) ليست في م : (الواو) .
(٢) من ك ، وفي ل ، وم : (القليل) .
(٣) ليست في م : (هاهنا) .
(٤) م : زيادة (طابق الاعتقاد جميعا الموافق ...) .

طابق الاعتقاد الموافقَ للواقع ايضا ، لان مطابِق المطابِق (١) مطابِقٌ .

قوله : (توافق)

ومما ينبغي ان يُعلم انّ المراد التوافقُ في القدر المفهوم من الخبر ، فلايَردُ مثلُ : انك إذا رأيت زيدا واعتقدت انه عمرو قلتَ : رأيتُ رجلا ، فهو صادق عند الجاحظ مع عدم توافق الواقع والاعتقاد . فليتامل . ف . (٢)

قوله : (الواقع والاعتقاد)

فإذا طابقَ الخبرُ الواقعَ فقد طابق الاعتقادَ؛لانّ مطابِق المطابِق مطابِق - كما مر (٣) - بقي انّ شيخ الاسلام اورد انه لاحاجة في بيان الاستلزام إلى الاستناد إلى توافق الواقع والاعتقاد ، فقال : انت خبيرٌ بأنّ اعتقاد المطابقة يستلزم قطعا مطابقة الاعتقاد ، وإنْ لم يكن بين الاعتقاد والواقع موافقةٌ ، لانّ العاقل إنما يعتقد الحكمَ الذي يعتقد انه مطابقٌ للواقع ، وكذا الحالُ في الكذب ، لانه إذا اعتقد انه غير مطابق اعتقد خلافَه . انتهى (٤) . اي : فإذا فُرض انه اعتقد مطابقة الحكم للواقع لزم انّ ذلك الحكم مطابقٌ لاعتقاده لما تقرر ، من/انه إنما يعتقد العاقل مايعتقد انه مطابق ، وقد (٢٩/ب)
فُرض انّه اعتقد انّ الحكمَ مطابقٌ للواقع ، واشار شيخنا في درسه إلى الجواب ، بأنّ مراد الشارح انّ توافقهما امرٌ متحققٌ هاهنا ، وهو مستلزم لذلك . وهذا لاينافي انه يستند الى شيءٍ آخرَ .

---

(١) ك : (الموافق) .
(٢) الفنري ص ٢١٦،٢١٧ .
(٣) ليست في م : (كما مر) وزيادة (ع) .
(٤) الحفيد ص ٥٨،٥٩ .

قوله : (حينئذ)

اى : حين إذ (١) اعتقد مطابقة اى : الخبر للواقع ، والحال أنَّ الخبر مطابِقٌ للواقع .

قوله : (فى الافتراء الخ)

فيه (٢) اشارة الى أنَّ ‹أم› محتملة ، مع انه يجوز انقطاعُها .

قوله : (على سبيل منع الخلو)

وفيه نظر لان القضية المانعة الخلو ، هى أنْ يجوز اجتماعهما ، كما أنَّ مانعة الجمع على العكس ، وهاهنا لم يجز الجمعُ بينهما كما لم يجز ارتفاعُهما ، فالصواب أنْ يُقال : بينهما انفصال حقيقى ، وهو أنْ لايجوز ارتفاعهَما ولا اجتماعُهما ، من شرح النكشارى (٣) ، وفيه مافيه ، أقول : قوله : وفيه مافيه (٤) ، كأنَّ وجهه أن مانعة الخلو تطلق أيضا على أعمَّ من أنْ يجوز اجتماعُهما أم لايجوز فتأمل .

قوله : (لاقوله : أم به جنة الخ)

اى : لانه من باب التصورات فلاتصديق فيه ولاتكذيب .

قوله : (لانه قسيمه)

فيه تسمحٌ .

قوله : (اذ المعنى أكذب أم أخبر)

فيه اشارةٌ الى أنَّ افترى تقديره أافترى بهمزة

---

(١) م : (حين اذا) ، ك : (حين انه) .
(٢) ليست فى م : (فيه) .
(٣) هو محمد بن ابراهيم بن حسن النكشارى ، هكذا فى الشذرات وفى الكواكب التكسارى ، وفى كشف الظنون النكسارى ، وهو عالم بالعربية والعلوم الشرعية ، له شرح على الايضاح للقزوينى ، توفى ٩٠١هـ .
انظر : الكواكب ٢٤،٢٣/١ ، الشذرات ٩/٨ ، كشف الظنون ٢١١/١ .
(٤) ليست فى ك : (مافيه) .

الاستفهام، شرطَ أم (١) المتصلة .

قوله : (لانهم لم يعتقدوه)

فيه انهم إنما لم يعتقدوا عدمَ المطابقة للواقع لا الصدق (٢) .

قوله : (الذى هو بمراحل الخ)

فيه اشارةٌ إلى أنَّ المراد نفيُ اعتقادهم على الوجه الابلغ ، فيفيد عدم تجويزهم لصدقه .

قوله : (لكان اظهر)

اى : فى الدلالة على أنَّ المراد بالثانى غيرُ الصدق ، لأنَّ عدم اعتقادهم صدقَه مستلزمٌ لعدم إرادتهم صدقَه المستلزِم لارادتهم غيرَ الصدق [فعدمُ اعتقادهم صدقَه] (٣) يكون مستلزِما لارادتهم غيرَ الصدق بالواسطة ، واما اعتقادُهم عدمَ صدقه فمستلزمٌ غيرَ الصدق بلاواسطة، فيكون أظهرَ دلالةً عليه ، وكتب قدس سره على هذه القولة ايضا مانصه /: لأنَّ عدم اعتقادهم صدقَه لاينافى تجويزَهم صدقه (٤) . (٣٠/أ)

قوله : (وهم عقلاء من اهل اللسان)

جواب أنْ يقال : إنما لزمتِ الواسطة من قول هؤلاء وهم كفارٌ ، فلااعتبارَ بهم (٥) ، فاجاب : بأنَّ المُعوَّل فى مثل هذا على اللسان واللغة لاالأخبار ، وهؤلاء من اهل اللسان واللغة فيُعوَّل عليهم فى مثله ، لانهم لايخطئون فيه (٦) .

---

(١) ل : [قوله (شرط المتصلة الخ) بين] ولايخفى اقحام لفظه (قوله) لان شرط ام المتصلة الخ غير موجود فى المختصر وانما هو كلام متصل مع سابقه .
(٢) م : زيادة (فراجع هامش المطول) .
(٣) من م .
(٤) ليست فى ك : (صدقه) .
(٥) م : (لهم) .
(٦) ليست فى م : (لا) .

قوله : (فيجب ان يكون من الخبر الخ)

لكنْ هذا لايثبت انّ الاقسام الاربعة واسطةً ، وإنما يثبت للواسطة في الجملة فلعل مراده (١) إبطالُ مذهب غيره وإثباتُ مذهبه في الجملة . تأمل ع .

قوله : (وعلى هذا)

اى : الذى قررنا به قولَ المصنف : وغير الصدق الخ .

قوله : (فليتامل)

يمكن انْ يكون وجهُ التامل ماوقع فى تقرير استاذنا ع س من انّ عدم الاعتقاد لاينافى الارادةَ ، لانّ الشاك يتردد بين المشكوك وغيره ، ويجاب بانّ المرادَ لم يعتقدوه ذاتا ولا إمكانا (٢) .

قوله : (فعبر عنه الخ)

اى : مجازا (٣) من إطلاق اسم الملزوم على اللازم والعلاقة (٤)، اللزوم .

قوله : (بل لما هو اخص منه)

لانّ الافتراء : الكذب مع العمد فهو اخص من مطلق الكذب وكتب ايضا على هذه القولة مالفظه : حقيقةً او مرادا . ع س والله تعالى اعلم بالصواب (٥) .

---

(١) ليست فى م : (فلعل ... فى الجملة) .
(٢) مقصده فى هذا القول هو حل إشكال القائل بان عدم اعتقاد الصدق لاينافى الارادة ـ هنا ـ واستشهاد هذا القائل بحالة الشاك فى أمر فارادته متحققة مع عدم اعتقاده الصدق ، فاجاب : بان هؤلاء لم يعتقدوه ذاتا وإمكانا . أما الشاك فيعتقده إمكانا لاذاتا .
انظر شروح التلخيص ١٨٩/١ .
(٣) اعترضه الشيخ ياسين بان القرينة ليست مانعة من ارادة المعنى الحقيقى وهو الجنون ، فالاولى ان يجعل من باب الكناية . انظر ياسين ص ٣٢ .
(٤) م : (فالعلاقة) .
(٥) ليست فى م ، ك : (والله ... بالصواب) .

أحوال الإسناد الخبرى

قوله : (أحوال الإسناد)

أى : الأمور العارضة له من التأكيد وغيره .

قوله : (الخبرى)

هو الأصل العظيم الشأن ، وإلا فالانشاى تجرى فيه هذه الأحوالُ .

قوله : (أو مايجرى مجراها)

المراد بما يجرى مجرى[(1)] الكلمة المركباتُ التقيدية والإضافية والجملُ الواقعة موقعَ[(2)] المفردات ، وبالحكم: المعنى المصدرى اللغوى لا المعنى الاصطلاحى المفسر بالإسناد حتى يُتوهم الدور ، وهذا القيد يُخرج النسبةَ بين اسم الفاعل وفاعله ونظائرها ، وبالمفهوم فى قوله[(3)] : لمفهوم أخرى مايُفهم من اللفظ لامقابل الذات حتى يَردُ أنّ المراد من طرف الموضوع هو الذاتُ لا المفهومُ ، ثم المفهوم أعمُّ مما هو بطريق المطابقة ، للقطع بأنّ الثابت فى: ضرب/زيدٌ هو الحدث الذى هو جزءُ مفهوم (٣٠/ب) لفظ ضَرَب ، ثُمَّ الظاهر أنّ التعريف مبنىٌ على أنّ الجملة الشرطية عند النحاة جملةٌ خبرية هى الجزاءُ مقيدةٌ بقيد مخصوص هو الشرط ، محتملة فى نفسها للصدق والكذب[(4)] فالخبر عندهم منحصرٌ فى الحملى . ف[(5)] . وفى هذا[(6)] التقرير نظر ، وكتب

(١) ك : (جرى) .
(٢) م : (موضع) .
(٣) فى المختصر : (لمفهوم الأخرى) .
(٤) م : (والخبر) .
(٥) الفنرى ص ٢٢١، ٢٢٢ .
(٦) ليست فى م : (هذا) .

قدس سره على قوله في هذه الحاشية ، وهذا القيد يُخرج النسبة بين اسم الفاعل مانصه : انظر في إخراجه له ، وفي كون إخراجه مرادا نظرٌ فتامل ، أقول : هو ليس خبرا فيَخرج ، وكتب قدس سره على قول الشارح أيضا : او مايجرى مجراها مالفظه : كالجملة الواقعة خبرا ولايقال : الضميرُ المستتر ، لانه كلمةٌ حقيقةً .

قوله : (يفيد)

أى : يدل الفمُّ على انَّ المتكلم حَكَمَ .

قوله : (بانَّ مفهوم إحداهما الخ)

فيه انَّ المعتبر من الموضوع ماصَدَقَه لامفهومُه (١) ، فالموافق له لما صَدَقَ الاخرى دون لمفهومها (٢) .

قوله : (ثم قدم)

أى : من مباحث الخبر .

قوله : (أى:من يكون بصدد الخ)

أى : لا الآتى بالجملة الخبرية مطلقا بدليل قوله : وإلا فالجملة الخ ، وكتب أيضا قدس سره على هذه القول مانصه : لامن يتلفظ (٣) بالخبر ، وإنْ لم يقصد إلى (٤) الإخبار والإعلام . قوله (٥) (حكاية عن امراة عمران الخ) ، إذْ لم يقصد إفادة الحكم او لازمه ، اذ (٦) المخاطب سبحانه وتعالى عالمٌ بكل منهما .

---

(١) ليست في م : (له) .
(٢) لايرد هذا الاعتراض ، لان المفهوم ـ هنا ـ ليس ماقابل الذات والماصدق ـ عند المناطقة ـ بل المفهوم ـ هنا ـ هو مافهم من اللفظ ، كان حقيقة او أفرادا .
انظر : شروح التلخيص ١٩١/١ ، ١٩٢ .
(٣) م : (يتلطف) .
(٤) ، (٥) ليست في م : (الى ، قوله) .
(٦) م : (اذا) .

قوله : (إفادة المخاطب)

المراد بإفادة الحكم إفادة (١) التصديق بالنسبة وإذعانها (٢) قطعا أو ظنا لامجرد التصور لما صرح به السيد (٣) أنه لايُعدُّ علما ولامُحَصِّلُه مفيدا ولاتحصيلُه استفادة . ع س . قوله (٤) : المخاطب فيه أنه لاحاجة إلى التقييد به إذْ قد يوجه الخطاب الخ وتقصد افادة سامع غير المخاطب . ع س .

قوله : (عالما به)

المرادُ بالعلم هنا التصديقُ بالنسبة جزما أو ظنا ، لامجرد التصور . ع س . أي : خلافا لما يأتي (٥) .

قوله : (والمراد بالحكم هنا الخ)

يجوزُ أنْ يكون الحكمُ هنا بمعنى النسبة ، أعني : تعلق أحد جزئي الكلام بالآخر ، على ماذهب إليه فيما سبق (٦) .

قوله : (وقوع النسبة أو لاوقوعها)

/أي : لا الإيقاع والانتزاع . قال في المطول : لظهور أنْ (٣١/أ)
ليس قصدُ المخبر إفادةَ أنه أوقعَ النسبة أو أنه عالم بأنه أوقعها ، وأيضا لو أريد هذا لما كان لإنكار الحكم معنى ، لامتناع أنْ يقال : إنه لم يوقع النسبة (٧) .

قوله : (وكونه مقصودا الخ)

توطئة لقوله : وهذا الخ .

---

(١) م : زيادة : (به افادة) .
(٢) م : (ادعائها) .
(٣) أنظر السيد على المطول ص ٤٦ .
(٤) ليست في م : (قوله : المخاطب ... غير المخاطب ع س) .
(٥) أي : في تحشية المحشي على كلام المختصر (والمراد الخ) ص ٢٠٦ .
(٦) أي : في تحشية المحشي على كلام المختصر (افادة المخاطب) .
(٧) المطول ص ٤٤ .

قوله : (لايستلزم الخ)

لأنّ دلالةَ الألفاظ على معانيها وضعية ، وليستْ عقليةً ، تقتضي استلزامَ الدليل للمدلول استلزاما عقليا يستحيل فيه التخلفُ كما في دلالة الأثر على المؤثر .

قوله : (وهذا)

اى : كونه لايستلزم تحققه[(١)] في الواقع .

قوله : (مرادُ مَنْ قال الخ)

اى : فليس مرادُه نفيَ دلالتِه على ثبوت الحكم كالقيام .

قوله : (لايدل)

اى لايستلزم ثبوتَه في الواقع .

قوله : (لأنّه كلما أفاد الحكم الخ)

لما ورد على هذا منع الملازمة ، إذْ ليس يلزم من إفادته الحكمَ افادةُ أنه عالم به ، إذ قد يكون كاذبا فكيف يترتب عليه العلمُ الذى هو الاعتقاد الجازمُ الثابت المطابق فأجاب عنه بقوله الآتي : والمراد بكونه عالما الخ ، وكتب أيضا قدس سره على هذه القولة مالفظه : إشارةً الى أنّ اللزوم هنا ليس باعتبار ذات علم المتكلم وذات الحكم ، وهو الوقوع واللاوقوع في نفس الأمر ، وإلا فلالزوم حينئذ ، إذ قد يتحقق الحكمُ بهذا المعنى ولايعتقده المتكلمُ بل باعتبار افادتهما ، بمعنى أنّ افادة الأول لازمةٌ لافادة الثاني ، لكنه منتقض بخبر الله ، فإنه يفيد الحكمَ ولايفيد أنه عالم به[(٢)] ، لأنّ كونه عالما معلومٌ لنا قبل الخبر ، فلم نستفده من الخبر

---

(١) ك : (تحقيقه) .
(٢) ليست في م : (به) .

وجوابه أنّ المعلوم لنا قبل الخبر هو العلمُ الذى يُسمَّى مثلُه عندنا تصورا (١) وليس هو المقصودَ ، بل المقصودُ العلم الذى يسمى نظيرُه عندنا تصديقا ، وهو لايستفاد إلا من الخبر ، لأنه تعالى [لا] (٢) يعلمُ جميعَ الاشياء على الوجه الذى نسميه تصديقا (٣) بدليل الكواذب فإنه يعلمها ، وليس على الوجه قطعا ، فعلمُه بالشيء على وجه (٤) نسميه تصديقا لانعلمه إلا من خبره ، بقى انه قد يُمنع اللزوم مطلقا ، لأنَّ المخاطب قد يغفلُ عن كون المتكلم عالما/، فلم تكن (٥) إفادة انه عالم لازمةً لافادة نفس الحكم ، (٣١/ب)
والجواب : أنَّ المراد اللزومُ فى الجملة أى : اللزوم الغالبى (٦) العرفى الظنى . ع س .

قوله : (وليس كلما الخ)

إشارةً (٧) إلى أنَّ اللزوم ليس من الجانبين ، فهو لازمُ اعمُّ تامل .

قوله : (كما فى قولنا لمن حفظ التوراة قد حفظت التوراة)

لابد لصحة التمثيل به من امرين : احدُهما : أنْ يعلم أنَّ ماحفظه هو التوراة ، وإلا فيمكن لاحد أنْ يحفظها ولايعلم انها التوراةُ ، والثانى أنْ يعلم انه عالم بانه حفظها ، اذ لايلزم من حفظها علمُه بانه عالم بانه حفظها لمثل ماذُكر .

---

(١) ليست فى م : (تصورا ... نظيره عندنا) .
(٢) من م ، ك .
(٣) لأنه لو علمها على هذا الوجه لزم عليه علمه بخلاف الواقع وهو محال . انظر الانبابى ٤٣٣/١ .
(٤) ليست فى م : (وجه) .
(٥) ليست فى م : (عالما فلم تكن) .
(٦) ليست فى ك : (الغالبى) .
(٧) أى : كلزوم الضوء للشمس ، فيلزم من وجود الملزوم وجوده ، ولايلزم من وجوده وجود الملزوم . انظر : شروح التلخيص ١٩٦/١ .

قوله : (وتسمية)

حيث قيل (١) : لازمُ فائدة الخبر فسمَّاه فائدةً ، ولم يُستفد بالخبر ، وكتب قدس سره على هذه القولة أيضا مالفظه : كأنه جوابُ سؤال ، نشأ عن قوله : وليس كلما الخ ، تقديره كيف يُسمَّى مثل هذا الحكم فائدة الخبر ، مع أنه لم يُقصدْ به ولم يستفد منه ؟ فأجاب : بأنه من شأنه أنْ يُقصد به ، وكتب أيضا قدس سره على هذه القولة مانصه : جوابُ اعتراض ، بأنَّ فائدة الشيء ماتترتب عليه وتكون حاصلةً (٢) منه ، وهنا ليس كذلك ، لأنَّ الوقوع واللاوقوع ليس مرتبا على الخبر ، وحاصلا منه ، بل هو حاصل في نفس الأمر مع قطع النظر عن الخبر . ع س (٣) .

قوله : (والمراد الخ)

جواب سؤال كما ـ تقدم بيانه (٤) ـ قال في المطول : وليس المرادُ بالعلم هنا الاعتقادَ الجازمَ المطابقَ بل حصولُ صورة هذا الحكم في ذهنه (٥) . قال السيد : أراد حصول صورته مطلقا سواء كان معتقدا له جازما أو غيرَ جازم ، أو لم يكن معتقدا له أصلا ، ليتناول جميع ماذكر من أحوال المتكلم وفيه نظرٌ ، لأنّ حصول الحكم على هذا الوجه لايُعتدُّ به عُرْفا ولايُسمَّى فيه علما ، ولايقال : إن المتكلم أفاد المخاطبَ قطعا ، بل الحقُ أنَّ العلم أريد به هاهنا الاعتقادُ مطلقا ، وتسميتُه علما مستفيضة لغة ، فإذا قلنا : أفاد المتكلمُ الحكمَ أو استفاده

---

(١) ليست في م : (قيل) .
(٢) م : (حاصلا) .
(٣) م ، ك : زيادة : [قوله (مثل هذا الحكم) أي : المعلوم قبل الاخبار] .
(٤) جواب عن المنع الوارد على الملازمة في قوله : كلما أفاد الحكم الخ ، فانظره ص ٢٠٤ .
(٥) المطول ص ٤٦ .

المخاطب أو عَلِمَه لم يُرَدْ به حصول صورة الحكم في ذهن المخاطب بل اعتقادُه الحكم ، وظاهرٌ أنّ ذلك لايحصل/له من (٣٢/أ) الخبر نفسِه إلا اذا اعتقد أنَّ المتكلم معتقدٌ للحكم ومصدّق به وذلك معنى كونه عالما به ، فظهر أنّه كلما أفاد الحكم أفاد أنه عالم به . انتهى(١) . وأورد عليه أنه إنما يتم ذلك فيما إذا كان اعتقادُ المخاطب تقليدا ، وأما في غيره فلا ، كما إذا كان الحكمُ بديهيا(٢) يحتاج إلى أدنى التفات وسماع .

قوله : (وإنْ الخ)

حال .

قوله : (بالفائدتين)

فيه تغليب .

قوله : (هو والجاهل سواء)

أي : كالمستويين من حيث إنَّ الثمرةَ والمقصودَ بالذات من العلم قد انتفى عنهما جميعا . ع س .

قوله : (وتنزيلُ العالم بالشيء منزلة الجاهل به لاعتبارات خطابية كثيرٌ في الكلام)

هذا ترق عما ذكره المصنف ، فذلك في تنزيل العالم بفائدة الخبر أو لازمِها(٣) منزلةَ الجاهل بهما ، وهذا في تنزيل العالم مطلقا - وإنْ كان علمُه بغير فائدة الخبر ولازمها - منزلةَ الجاهل بهما ، كما في الآية(٤)(٥) ، فإنَّ فائدة الخبر منها(٦) مضمونُ قوله(٧) : ولقد عَلِمُوا لَمَنْ اشْتَراه مالَه في الآخِرةِ مِنْ خلاقٍ

---

(١) السيد على المطول ص ٤٦ .
(٢) م : (بديعيا) .
(٣) م : (ولازمها) .
(٤) ليست في ك : (بهما) .
(٥) م : زيادة : (لهما ، وهذا في تنزيل) .
(٦) م : (فيها) .
(٧) سورة البقرة : من الآية ١٠٢

وهو العلم المتعلق بالمفعول[1] أى : عِلْمَ أنَّ مَنْ اشتراه لاخلاق له فى الآخرة ، والعلم الذى ينزل منزلة الجهل فى قوله : لو كانوا يعلمون ، ليس هو ذلك العلم[2] بل إصلُ العلم إذ ليس المعنى [لو كانوا يعلمون عِلْمَهم[3] ، بان من اشتراه لاخلاق له الذى هو فائدة الخبر ، بل المعنى] لو كانوا متصفين بالعلم فليتامل . وقوله : بعدُ (بل بتنزيل) ترقٍ آخرُ وهو تنزيل الشىء اعم من ان يكون [علما][4] أو غيره[5] كما فى الآية الأخرى[6] ، فإنَّ الذى فعل ليس بعلم . ع ص . وقوله فى[7] هذه الحاشية لو كانوا يعلمون[8] وقع بعده فى بعض النسخ عِلْمَهم فكتب عليه قدس سره مانصه : هلا[9] قيل يعلمون انَّ من اشتراه الخ بإسقاط عِلْمِهم ولعله الصواب تامل ، وكتب ايضا على قوله فيها : فليتامل مالفظه : اقول فى المطول وحاشيته[10] للفنرى وغيرها ماحاصله[11] أنَّ مفعول يعلمون فى (لو كانوا يعلمون)[12] انَّ من اشتراه ماله فى الآخرة من خلاق ، ومع ذلك ليس من باب تنزيل العالم بفائدة الخبر منزلة الجاهل ، لانَّ مضمون أن من اشتراه ماله فى الآخرة من خلاق ليس[13] فائدةَ /الخبر بالنسبة للكفار لانَّ هذا (٣٢/ب)

---

(١) م : (بالفعل) .
(٢) ليست فى م : (العلم) .
(٣) من م ، ك .
(٤) من م ، وفى ل ، ك : (عالما) .
(٥) م : (غير علم) .
(٦) الآية الأخرى هى قوله تعالى : {ومارميت اذ رميت ولكن الله رمى} سورة الأنفال ص١٧
(٧) ليست فى ك : (فى) .
(٨) ليست فى م : (وقع ... النسخ) .
(٩) ك : (هل) .
(١٠) انظر : المطول ص ٤٦ ، الفنرى ص ٢٣٠ .
(١١) ولقد قال الشيخ ياسين ـ فى حاشيته ـ على كلام ابن قاسم فى هذا الموضع معلقا : ولاحاجة لما أطال به سم فى الحاشية . فانظره ص ٣٤ .
(١٢) ليست فى م : (فى ... يعلمون) .
(١٣) ليست فى م : (ليس) .

الكلام ليس خبرا مُلقى اليهم ، وإنما هو مُلقى للنبى صلى الله عليه وسلم فلايلزم ماقاله شيخنا من أنّ مفعول يعلمون ليس أن من اشتراه ماله فى الآخرة من خلاق . بل يعلمون تام لامفعول له اى : لو حصل لهم مطلق العلم ، نعم ماقاله شيخنا صحيح أيضا ، راجع وتامل .(١)

قوله : (لو كانوا يعلمون)

فنفى عنهم العلمَ مع إثباته لهم فى قوله : ولقد علموا تنزيلا له منزلةَ عدمه(٢) ، لعدم جريهم على مقتضاه .

قوله : (الشيء)

اى : عِلماً كان او غيرَه .

قوله : (ومارميت اذ رميت)

اى : الاثر الحاصل ليس بسبب رميك .

قوله : (حذرا عن اللغو)

اى : ولو حكما [كما](٣) فى الكلام الناقص عن قدر الحاجة فالتعليل [شامل](٤) ، فإن قوله : على قدر الحاجة اى : لايزيد ولاينقص .

قوله : (خالى الذهن من الحكم)

مقتضاه منعُ التاكيد إذا خلا من الحكم ، وفيه إشكال ،

---

(١) خلاصة القول أن المطول وحاشيته للفنرى ، قدروا ل "يعلمون" المنفية التى فى ذيل الآية مفعولا وهو جملة من اشتراه الخ ، فاصبح نفى العلم مقيدا بمفعوله أما المفوى فى حاشيته ، فجعل "يعلمون" تامة لامفعول له ، فاصبح نفى العلم عنهم مطلقا ولاخفاء فى جواز كل من التقديرين واتساقه مع المعنى ، اذ اثبت لهم العلم فى صدر الآية ثم سلبه عنهم فى ذيلها سواء قيد السلب أو أطلق . فالمعنى واضح وجار على كلا التقديرين .
انظر : المطول ص ٤٦ ، وانظر الفنرى ص ٢٣٠ .

(٢) م : (عدم) .

(٣) من م ، ك .

(٤) من م ، ك .

لانه اذا علم الحكم لكن قصد المتكلم افادته لازم الفائدة (١) لتردده فيه أو غير ذلك (٢) ، يؤكد ، والجواب : ان ذلك مفهوم بالمقايسة ع س . وكتب قدس سره على هذه القولة مانصه (٣) :

قوله : (من الحكم) أى : الايقاع والانتزاع ، ويعبر عنه بادراك أن النسبة واقعة او لا .

وقوله : (والتردد فيه)

أى : في (٤) الحكم بمعنى وقوع النسبة أولا ، ففيه استخدام (٥)

قوله : (عالما) (٦)

---

(١) م : (اللزوم) .

(٢) م : (وغير) .

(٣) م : زيادة (جائز في هذه الحاشية ، والجواب الخ مانصه في السيد ، خلاف تفسير خالي الذهن من الحكم ، والظاهر أنه أراد بالحكم في قوله : خالي الذهن من الحكم العلم بأن النسبة واقعة أو لا ، ويدل عليه قوله : بل التحقيق الخ اذ التردد انما ينافي العلم بالوقوع أو اللاوقوع لانفس الوقوع أو اللاوقوع وعلى هذا ففي قوله : والتردد فيه استخدام ، لأن ضمير فيه للحكم بمعنى وقوع النسبة أو لاوقوعها ، لانه الذى يقع فيه التردد لاالعلم به ، وظاهر على هذا أن الخلو عن الحكم لايستلزم عن التردد فيه ، ويحتمل أن يريد به وقوع أو اللاوقوع بدليل قوله : ان التردد والحكم فيه ، لأن التردد انما يتصور في ذلك ، لأن الشخص لايتردد في أنه عالم أو لا بل في متعلق العلم) .

(٤) ليست في م : (في) .

(٥) ذكر عبد الحكيم أن المراد بالحكم وقوع النسبة أو لاوقوعها ، وكذا المراد التردد فيه ، وليس هناك استخدام ، ومعنى خلو الذهن من الحكم أن لايكون حاملا فيه ، وحصوله فيه يسمى اذعانا ، فعلم بهذا أن الإذعان والتردد متنافيان ، بدليل عطف المصنف أحدهما على الآخر ، ثم قال عبد الحكيم : وأن ماقيل أن مبنى كلام الشارح على الاستخدام بارادة الايقاع عن لفظ الحكم والوقوع عن ضميره ... ليس بشيء ، كيف وأنه صرف للمتن عن الظاهر مع أنه لاحاجة الى ذلك .
انظر : حاشية السيالكوتي ص ١٢٢ .

(٦) في م ، ك : هذا القول بعد لاحقه في الترتيب وهو كذلك في المختصر .

بالحكم أى : عالما بوقوع الخ .(١)

قوله : (أى لايكون)

تفسيرُ خالى الذهن من الحكم .

قوله : (ولامترددا)

تفسيرُ والتردد فيه .

قوله : (فى أنّ النسبة الخ)

فضمير "فيه" للحكم بمعنى وقوع النسبة أوْ لاوقوعها ،(٢) ففيه استخدام ، واعلم أنَّ الحكم يطلق بالاشتراك على العلم بوقوع النسبة أو لاوقوعها ، وعلى نفس النسبة الحكمية ، فحيث قيل : خالى الذهن من الحكم أريد الأول ، وحيث قيل ومن التردد فيه أريد الثانى ، ومعلومٌ أنَّ الخلو عن الأول لايستلزم الخلو عن التردد فى الثانى ، والمعترض(٣) فهم أن المراد به فى الموضعين النسبةُ الحكمية فاعترض ، وعلى ماذكرنا ففيه استخدام .(٤)

قوله :/(بل التحقيق الخ) (أ/٣٣)

فلايستلزم الخلو عنه الخلو عن التردد فيه ، وإنْ أريد به واحد فى الموضعين ،(٥) إذ الخلو عن احد المتناقضين لايستلزم الخلو عن المنافى الآخر .

قوله : (متنافيان الخ)

الا ترى انك تقول : إنَّ زيدا فى الدار لمن يتردد فى أنه هل هو فيها ام لا ، ولايحكم بشىء من النفى والإثبات ، بل

---

(١) م ، ك : (فالحكم العلم بالوقوع) .
(٢) ليست فى م : (فضمير ... واعلم) .
(٣) المعترض هو العلامة علاء الدين بن حسام الدين استاذ الشارح . انظر : شروح التلخيص ٢٠٤/١ .
(٤) م : زيادة (كما تقدم) .
(٥) م : (العامدين) .

الحكم الذهني والتردد متنافيان لايجتمعان قط . مطول (١) . هكذا (٢) بغير خط الشيخ وكتب عقبه مالفظه : إن اريد بالحكم مايتناول غيرَ الجازم فالمنافاةُ ممنوعةٌ .

قوله : (اسْتغنى الخ)

أى : وجوبا . كما نقله شيخنا في شرح الفوائد عن الشارح (٣) وغيره .

قوله : (عن مؤكدات الحكم)

احتراز عن مؤكدات الطرفين كالتاكيد (٤) اللفظى والمعنوى فإنها جائزة مع الخلو عما ذكر . ع س .

قوله (٥) : (على لفظ المبنى للمفعول)

مبنى على أنه الرواية والانسب بقوله بعد "حَسُنَ" إذ لم يتعرض لمتكلم او لمخاطب ، وإلا فالبناء للفاعل جائز ايضا .

قوله : (في الحكم)

اى: الوقوع واللاوقوع .

قوله : (طالبا له)

اى : للحكم بمعنى الايقاع أو الانتزاع ففيه استخدام ، لانه فى قوله فى الحكم بمعنى الوقوع أو اللاوقوع .

قوله : (حَسُنَ الخ) (٦)

فيه كلام (٧) معروف .

---

(١) مطول ص ٤٧ .
(٢) م : (هذا) .
(٣) م : (الشيخ) والصواب ما اثبته وإلى ذلك اشار الدسوقى فانظر شروح التلخيص ٢٠٤/١ .
(٤) م : (بالتاكيد) .
(٥) فى المختصر هذا القول مقدم على سابقه .
(٦) م : (راجع بهامش المطول) .
(٧) [قوله : (حسن الخ) المفهوم من هذا الكلام أن الحسن يحصل مع ان وغيرها الا ان شرط الحسن بها الظن المذكور لكن قوله : ظن على خلاف حكمك ، يقتضى أنه منكر ، =

قوله : (بمؤكد)

اى : واحد .

قوله : (إنما يحسن التأكيد)

اى : بأنَّ (١) .

قوله : (يعنى تجب زيادة الخ)

اى : ليس المرادُ أنَّ نفس الوجوب يتفاوت بتفاوت الإنكار

قوله : (إذْ)

يتعلق بمحذوف ، اى : حكايةً عن قول رسل عيسى فى زمان تكذيبهم .

قوله : (واسمية الجملة)

اى : صيرورتها اسما ، إذ المؤكدُ العدولُ دون الجملة الاسمية ، (٢) وهذا الجواب منظور فيه (٣) .

قوله : (مؤكدا بان واسمية الجملة)

إنْ قلتَ : قدرُ التاكيد بقدر الانكار ، والكافرون انكروا فى اول الامر إنكارا واحدا . فما وجهُ التاكيدين ؟ قلتُ : يجوز انْ يكون الرسلُ علموا – منهم بما جرى لهم مع الرسولين وبتماديهم فى الضلال – أنَّ إنكارهم متجاوزٌ عن ادنى /المرتبة ، قوىٌ فى نفسه فاكدوا بتاكيدين . (٣٣/ب)

= والمنكر يجب التاكيد معه ، ولذا قال اللقانى : ان التاكيد بأن مع ذلك الظن واجب ، ويجاب بأن المراد كما فى شرح الفوائد مالم يصل الى حد الانكار] . ياسين ص ٣٥ .

(١) م : زيادة : (انظر المطول) .

(٢) ليست فى م : (الواو) .

(٣) المراد كونها اسمية لاصيرورتها اسمية ، لانه لايشترط فى التاكيد بها كونها معدولة عن الفعلية . انظر الإنبابى ١/٤٥٥ .

قوله : (مؤكدا بالقسم)

لما ذُكر فى الكشاف[1] أنّ ربنا[2] يعلم جارٍ مجرى القسم فى التاكيد كشَهِدَ اللهُ .

قوله : (حيث قالوا الخ)

لكنْ هذه ثلاثُ إنكارات ، فكيف أكّد أربعَ تاكيدات ؟ والتاكيد بقدر الإنكار ، فالجواب : انّ الحصر فى المواضع بمنزلة إنكار رابع . ع س .

قوله : (مبنى على ان تكذيب الاثنين تكذيب الثلاثة)

هذا التاويل إنما يُحتاج إليه على ماهو الظاهر من العبارة ، وهو تعلق الظرف الثانى[3] أعنى فى المرة الأولى بقوله : اذ كذبوا ، وتعليق[4] اذ كذبوا بمقدّرٍ هو فى موضع المفعول بحكاية ، أى:حكايةً عن رسل عيسى قولَهم إذ كُذّبوا فى المقالة الأولى وأما إذا تعلق بقال كما دل عليه كلام الإيضاح[5] أو بحكاية فلا ، إذ ليس فى الكلام على هذين الوجهين دلالةُ على أن تكذيب الجميع فى المرة الأولى ، بل يكون المعنى كما قال اللهُ حكايةً عن الرسل فى المرتين إنا اليكم مرسلون ، وإنا اليكم لمرسلون ، والفرق فى اللفظ بين المرتين لاينافى إرادةَ هذا المعنى .

قوله : (وإلاّ فالمكذب أولا اثنان)

أو يقال : المراد بكذبوا تكذيبُ مجموعِ الثلاثةِ من حيث هو المجموع ، ولاشك انّ الثلاثة المركبة من اثنين قد كُذّبا

---

(١) انظر : الكشاف ٢٨٣/٣ .
(٢) من سورة ياسين من الآية رقم ١٦ ، وتتمة الآية : {ربنا يعلم انا إليكم لمرسلون} .
(٣) ليست فى م : (الثانى) .
(٤) م : (تعلق) .
(٥) انظر : الايضاح ص ٩٣ .

وواحد لم يكذب ، يصدق على مجموعها انه قد كُذِّب لأنَّ المركب من مُكذِّبٍ وغيره مُكذَّب . ع س .

قوله : (إخراجا على مقتضى الظاهر الخ)

قال استاذنا في شرح الفوائد (١) : وتحقيق المقام أن الحال بمعنى عُرْفِه (٢) ، قد يكون [أمرا حقيقيا محققا وقد يكون] (٣) أمرا يعتبره المتكلمُ بتنزيل شيء منزلةَ غيره ، والاول يسمى ظاهر الحال ، والتطبيق عليه إخراجُ (٤) الكلام على مقتضى الظاهر والثاني خلافه والتطبيق عليه إخراجه على خلاف مقتضاه انتهى ثم ذكر وجها آخر راجعه (٥) .

قوله : (وهو أخص مطلقا الخ)

مطول : فإنْ قيل : إذا جعلتَ المنكرَ كغير المنكر ومع هذا اكدتَ الكلام وقلتَ : إن زيدا لقائم يكون هذا على وفق مقتضى الظاهر لأنه يقتضي التاكيد ، وليس على وفق مقتضى الحال لانه يقتضي تركَ التاكيد ، لكنْ تَرَكَ هذا القسم لكونه غيرَ بليغ فحينئذ يكون بينهما عمومٌ من وجه لامطلقا ، قلتُ : لانسلم انه ليس على/وفق مقتضى الحال ، لأنَّ المقتضِي لترك (٣٤/أ) التاكيد هو الحال بحسب غير الظاهر لامطلق الحال ، ولايلزم من كونه على خلاف مقتضى الحال بحسب غير الظاهر كونُه على خلافه مطلقا ، لأنَّ انتفاء الخاص لايوجب انتفاء العام ، على انه لامعنى لجعل الإنكار كلا إنكار ، ثم تاكيد الكلام، إذ

---

(١) ك : (اى الحال) .
(٢) م : (عرفيه) ، وفي التجريد كذا رسمها (عُرْفَتُه) وفسرها الإنبابي بقوله : وهو الامر الداعي الى اعتبار خصوصية في الكلام زائدة على مايفيده اصل المعنى . انظر الانبابي على التجريد ٤٦٠/١، ٤٦١ .
(٣) من م .
(٤) ليست في م : (اخراج ... والتطبيق عليه) .
(٥) ليست في م : (راجعه) .

لايُعرف اعتبار الإنكار وعدمُه إلا بالتاكيد وعدمه . انتهى (١)

قوله : (على خلاف مقتضى الظاهر)

كما لو نُزِّل غير السائل منزلةَ السائل ، فالقى إليه الكلام مؤكدا ، فالتاكيد مقتضى الحال الذى هو السؤال تنزيلا لكنه خلاف مقتضى ظاهر الحال الذى هو (٢) عدم السؤال حقيقةً .

قوله : (غير السائل)

يدخل فيه الخالى والمنكر والعالم ، ولاينافيه قوله : إذا قدم الخ حيث لايناسب إلا الخالى لانه على سبيل التمثيل ، اقول : لكنْ قد ينافيه فانظره (٣) ، وله على هذه القولة ايضا ماصورته : مفهومُه يتناول خالىَ الذهن والمنْكرَ والعالم ، والمقصود هو الاول ، لانّ تقديم الملوِّح إنما يُعتبر بالقياس إلى الخالى ، وامّا تنزيل العالم منزلة السائل فراجع الى تجهيله بوجه ما . وسيجىء الكلام فى تنزيل المنكر منزلة السائل .

قوله : (إذا قدم اليه الخ)

قد يُفهم الانحصارُ فى ذلك ، وليس مرادا ، وإنما هو على سبيل التمثيل . ع س . فإنْ قلتَ : إذا كان الملوِّح بحيث يصير المخاطبُ بسببه طالبا للحكم مترددا ، فيكون إيراد المؤكد حينئذ من باب إخراج الكلام على مقتضى الظاهر فلايكون مما نحن فيه ، قلتُ : لانسلم ذلك ، وإنما يكون انْ لو كان إيراد المؤكد نظرا إلى كون المخاطب طالبا مترددا بل إنما هو (٤) بالنظر إلى المُلوِّح الذى من شانه انْ يصير المخاطبُ بسببه

---

(١) المطول ص ٤٩ .
(٢) ليست فى ك : (هو) .
(٣) ليست فى م : (فانظره) .
(٤) ليست فى م : (بل انما ... مترددا) .

طالبا/مترددا سواءً وُجد فيه الطلبُ والتردد أمْ لا ، فلايرد (٣٤/ب)
ماذكرتم .

قوله : (يقال استشرف الشيء)

هذا مع قول المصنف(١) يقتضي انه يتعدى بنفسه ولايتعدى ،(٢)
ثمّ رأيت شيخ الاسلام(٣) أوردَ انه متعدٍ بنفسه .

قوله : (نحو(٤) ولاتخاطبني في الذين ظلموا)

اى : في شانهم ، قال استاذنا فهو يشعر بانهم(٥) معذبون
فصار مظنة انْ(٦) يُسال عن المعذَّب به ، بل انْ(٧) تصوروا
الخصوصيات وتُرُدِّدَ انه غرق أو غيرُه ، وإذا نظر الى قوله
تعالى : واصنع الفلك ، فمن شانه انْ يُشعر بالغرق فيتردد في
انه هو ـ كما يشعر به ـ أو غيره ، فلذا قال : إنهم مغرقون
مؤكدا مع الخالى عنه ، بإنّ(٨) من غير اعتبار الاسمية ، ومع
اعتبارها لمعنى آخر ، ككون الحكم من شانه أن ينكر ، انتهى

قوله : (واستدفاع)

يناسب أن السين(٩) للمبالغة .

قوله : (بالخبر)

وهو انهم مغرقون .

---

(١) م : زيادة (المصنف له) .
(٢) م : زيادة (فليحرر ثم ...) .
(٣) انظر : الحفيد ص ٦٣٠٦٢ .
(٤) سورة هود من الآية ٣٧ ، ونص الآية : {واصنع الفلك بأعيننا ووحينا ، ولاتخاطبني في الذين ظلموا إنهم مغرقون} .
(٥) م : (أنهم) .
(٦) ليست في م : (أن) .
(٧) م : (تتصور الخصوصيات وتتردد) .
(٨) ك : (أو مع ...) .
(٩) الصواب أن السين والتاء زائدتان ، كما ذكر ذلك العلامة الصبان ، انظر الانبابي ٤٦٦/١ .

قوله : (يلوح بالخبر)

أى : مع ماسبق من قوله : واصنع الفلك باعيننا . مطول (١)

قوله : (فصار المقام مقام أن يتردد الخ)

يعنى (٢) وليس هناك تردد بالفعل ، والا كان اخراجا على مقتضى الظاهر ، وكتب قدس سره على هذه القولة مالفظه : قال شيخ الاسلام الهروى : قال الرضى : قولهم له : أن يضرب يفيد انه يصح منه الضرب ولاقطع بثبوته ، فهذه العبارة هنا لاتقتضى الا صحة التردد لاالتردد بالفعل ، فلايرد أن التأكيد على مقتضى الظاهر ، ثم المناسب أن يكون الاستشراف الى جنس الخبر لاخصوصه . انتهى . (٣)

قوله : (غير المنكر)

أريد بغير المنكر الخالى الذهن والسائل والعالم جميعا ، والظاهر أن المثال من تنزيل العالم منزلة المنكر.

قوله : (أى واضعا له على العرض)

قال شيخنا وزاد المحقق على فخذه انتهى (٤) . قال شيخ الاسلام : قوله على العرض يعنى عرض الرمح ، فان معنى عرض العود على الاناء فيما فهم من كتب اللغة (٥) وضع عرضه على الاناء ثم المراد بوضع العرض هنا كون عرض الرمح فى جانب

---

(١) المطول ص ٤٩ .
(٢) ليست فى م : (يعنى) .
(٣) النص منقول بالحرف ، سوى اهمال المحشى مايلى : بعد لفظى ان يكون الاستشراف [أيضا بحسب الملاحية فقط ، والا فالظاهر انه مستلزم للتردد بالفعل ، أن يقال الاستشراف الى جنس الخبر ...] . انظر : الحفيد ص ٦٣ .
(٤) المراد بالمحقق ـ هنا ـ هو العلامة التفتازانى ، ويلقب بهذا اللقب وبالعلامة الثانى ، أما العلامة الأول أو الشارح العلامة فهو الشيرازى ـ وسأذكر ترجمته ص٢٤٨ وزيادة المحقق انظرها فى المطول ص ٥٠ .
(٥) مثل الصحاح فانظره ١٨٠٢/٣ ، وتهذيب اللغة ٤٥٧/١ ، واللسان ٢٩/٩، ٣٠ ، مادة (عرض) .

الاعداء اذ الوضع بحيث يكون طوله نحوهم(١) كان علامةَ التصدي (٣٥/أ)
للمحاربة فالوضع بحيث يكون العرض نحوهم علامةَ الإنكار ،
ويمكن انْ يُجعل العرض بمعنى الإظهار من قولهم عَرَض العسكر(٢) .

قوله : (تهكم واستهزاء)(٣)

قال شيخ الاسلام(٤) : لايخرجُ بذلك عن التنزيل المذكور لكنه ظاهر في المعنى الثاني للعرض . انتهى(٥) . اى : لأنَّ العرض بالمعنى الاول لامدخل له فى ذلك فتامل قوله : (على العرض) اى : عرض الرمح اى جعلَ(٦) عرضه فى جانب الأعداء .

قوله : (لكن مجيئه الخ)

اى : على عادة مَنْ ليس ملتفتا للقتال .

قوله : (بقوله(٧) : إن بنى عمك الخ)

اى : قلتُ له ذلك . وقوله إن بنى الخ هذا يدل على انه سائل او منكر فكيف حمل على الإنكار وجعل منكرا ؟ سلمنا لكن من اين ينكر انَّ فيهم رماحا بل يجوز ان يكون ينكر انَّ فيهم من يقاومه ، وإنْ عَلِمَ انَّ فيهم رماحا ، والجواب : امَّا عن الاول فإمَّا انَّ المثال يكفيه الاحتمال ، وإمَّا انه قد سبق هذا

---

(١) م : (وضعه) .
(٢) انظر مخطوطة الحفيد الأخرى الموجودة فى مركز البحث بجامعة أم القرى تحت الرقم ١٨ بلاغة ، ص ١٤١ ، لأن مخطوطة الحفيد التى أحيل عليها من اول الرسالة يوجد بها هذا النقل ناقصا ، ولايوجد بها النقل الآتى ولذا أشرت الى هذه النسخة الأخرى من مخطوطة الحفيد فى هذين الموضعين واحلت عليها .
(٣) فى المختصر هذا القول مؤخر بعد ثلاثة أقوال تليه .
(٤) ليست فى م : (المذكور) .
(٥) الحفيد ، مركز البحث بلاغة ١٨ ، ص ١٤١ .
(٦) ليست فى م : (جعل) .
(٧) هذا من بيت لحجل بن نضلة من السريع ، وهو قوله :
جاء شقيق عارضا رمحه ان بنى عمك فيهم رماح
والشاهد فيه تنزيل غير المنكر منزلة المنكر اذا ظهر عليه شيء من امارات الانكار .
انظر دلائل الاعجاز ص ٣٢٦ ، معاهد التنصيص ٧٢/١ .

الكلام مساق التوبيخ ، والتوبيخ بالإنكار اليق ، وأجاب الأستاذ بأنَّ هذا الأمر لاينبغى أنْ يصدر من عاقل مع احتمال (١) الضرر ، فأمْنه يدل على إنكار أنَّ (٢) فيهم رماحا إذ مع العلم أنَّ فيهم رماحا ، يحتمل الضرر فلايصدر منه الامن ، وأما عن الثانى فهو أنَّ العلم بان فيهم رماحا مع إنكار أن فيهم مَنْ يقاومه من باب الغرور اذ لاينبغى مع وجود الرماح الأمنُ لاحتمال الضرر فلايُحمل عليه حالُ العاقل ، فإن قيل : ما الفرق بين قوله تعالى {إنهم مغرقون} وبين قول الشاعر : ان بنى عمك البيت ؟ من (٣) حيث جعلُ (٤) الجملة الأولى طلبيةً والثانية انكاريةً ؟ أجيب (٥) بأنَّ الفرق بينهما بحسب مايدل عليه من قرينة الحال ، وذلك لأن التلويح إنما يكون من جهة المُخْبِر ، وأما امارة الإنكار فانما تكون من جهة المخاطب .

قوله : (كأنه يرميه من الضعف الخ)

هذه أمارةٌ على سبيل الادعاء ، فالامارة إمَّا بحسب/نفس (٣٥/ب) الأمر أو بحسب الادعاء ــ كما هنا ــ وعلى هذا فيكون الحمل على العرض لامدخلَ له فى ذلك ، فلعلَّ ذكرَه حينئذ لبيان الواقع . ع . س .

قوله : (لفت الكفاح)

اللفتُ:الجانب ، والكفاح:المقابلةُ فى المحاربة ، والتنكب:التجنب،والتقطير:الإلقاء على احد الجانبين ، والزحام:المزاحمة .

---

(١) م : (بان الأمن) .
(٢) ك : (انكاره) .
(٣) ليست فى ك : (من) .
(٤) م : (حيث أن الجملة) .
(٥) م : (وأجيب) .

قوله : (غَنَائه)

أى : نفعه هو (١) .

قوله : (بنائه)

أى : بِنْيَتَه .

قوله : (ويجعل المنكر الخ)

إن نُزِّل منزلة الخالى لم يؤكد ، وإنْ نزل منزلة السائل أُكِّد استحسانا ولامعنى لتنزيل المنكر منزلة العالم فى إلقاء الخبر إليه ، قال [ع س] (٢) : لكنَّ تنزيله منزلة العالم باقسامه لاتعرضَ له ، لانه يقتضى عدم الخطاب انتهى .

قوله : (ومعنى كونه معه الخ)

فَسَّرَ المعية (٣) بالمعلوميَّة والمحسوسيَّة وفَسَّرَ الموصولة (٤) بالدليل ، فيتوجَّهُ الإشكال فى توقف الارتداع (٥) على التامل ، فوجهُ دفعه حينئذ انه يريد بالدليل مااصطلح عليه أرباب الاصول : وهو مايمكن التوصل بصحيح النظر فيه إلى مطلوب خبرى (٦) . قال شيخنا : والمراد بالتامل انْ يستنبط مقدماتٍ صحيحة بوجه صحيح يوصله إلى الارتداع (٧) فيكون المعلوم دليلا على مصطلح الاصوليين كإعجاز القرآن بنفسه (٨) ، او انْ (٩) يتفطن

---

(١) ليست فى م : (هو) .
(٢) من م ، ك .
(٣) م : زيادة (المعية هنا ...) .
(٤) أى "ما" الموصولة فى قول المصنف (ماان تامله) .
(٥) م : (الارتفاع) .
(٦) انظر حاشية العلامة البنانى على شرح المحلى لمتن جمع الجوامع للسبكى ١/١٢٤،١٢٥ .
(٧) م : (الارتفاع) .
(٨) م : زيادة (بل بنفسه) .
(٩) م : (بان) .

للاندراج فينتقل كما هو (١) في غير الشكل الأول (٢) ، أو ان يرتب التصديقات الغير المرتبة فينتقل ، ولايبعدُ التخصيص بالاول ، لانّه يعلم منه حالَ الاخيرين بالاولى . انتهى

قوله : (مشاهدا عنده)

محصل مافي بعض الحواشي إنْ اريد بالمشاهد المحسوس ، فالمراد بالدليل الاصولي وهو مايمكن التوصل بصحيح النظر فيه إلى مطلوب خبري وإنْ اريد به المشاهد بالبصيرة ، صح ان يراد به المنطقيُ ايضا ، بخلافه على الأول ، لانه معقول فلايكون محسوسا (٣) .

قوله : (من غير تاكيد)

ولايَردُ انَّ اسمية الجملة تفيد التاكيد ، لانها إنما تفيده اذا اعتبر تحويلها (٤) عن الفعلية ، اقول : هذا التوجيه مردود عند شيخنا الشريف (٥) .

---

(١) ليست في ك : (هو) .

(٢) الاشكال عند المناطقة اربعة ، والشكل يتكون من مقدمتين ونتيجة ، ويسمى الجزء المتكرر في المقدمتين الحد الأوسط .
فاذا كان الحد الأوسط محمولا في المقدمة الأولى ، وموضوعا في المقدمة الثانية ، كانت هذه هي صورة الشكل الأول وهو اكمل الأشكال ، مثاله : العالم متغير وكل متغير حادث = العالم حادث .
وان كان الحد الأوسط محمولا في المقدمتين فهو الشكل الثاني ، مثاله : كل انسان حيوان ، ولاشيء من الحجر بحيوان = لاشيء من الانسان بحجر . وان كان الحد الأوسط موضوعا في المقدمتين فهو الشكل الثالث . مثاله : كل انسان حيوان وبعض الانسان كاتب = بعض الحيوان كاتب وان كان الأحد الأوسط عكس الشكل الأول فهو الشكل الرابع مثاله : كل انسان حيوان ، وبعض الكاتب انسان = بعض الحيوان كاتب .
انظر : تسهيل المنطق ص ٥٢،٥٣ .

(٣) م : زيادة (راجع) .

(٤) م : (تحولها) .

(٥) رد الشريف الصفوي هذا التوجيه بان مقدمة دليله ممنوعة ، ولو سلم ، لامانع من ان يقصد من التحويل الدوام دون التاكيد ، فلايلزم افادة التاكيد في مقام =

قوله (١) : (وفيه نظر الخ)

فيه اشارة الى صحة هذا/القيل ، ولعلّ وجهه (٢) الحمل على (١/٣٦)
الحذف والايصال ، والاصل تأمل به ، فحذف الباء وأوصل الضمير
بالفعل ثم قال رحمه الله (٣) . قوله : وفيه نظر لأنّ مجرد وجوده
لايكفي في الارتداع الخ ، واعترض هذا القيل (٤) شيخنا فقال :
فيه (٥) انه جعل الارتداع بعد التأمل (٦) ، وذلك لأن التأمل انما
يكون في المعلوم ، فيجب كونه معلوما ، فيتأمل (٧) فيه ويرتدع
واقول (٨) : فيه نظر ، لانه إنْ اراد انه يجب اعتبار العلم ولو
تقديرا ، فمسلم لكن تقدير التأمل فيه تقدير له ، لانه فرعه
وإن اراد انه يجب العلم بالفعل ليمكن جعله كغير المنكر
فهو ممنوع بل أول المسألة والتوقف على العلم لايدل على
وجوبه بالفعل كما أنّ التوقف على التأمل لاينافي (٩) كفاية
تقدير التأمل ، نعم ، جعل العالم كالمرتدع اقرب . انتهى .
ثم حكى توجيه الرومي وردّه ايضا ، وكان حاصل توجيه الخطابي
ردّ (١٠) الاعتراض على (١١) الشارح ، انه ليس مراد الشارح الاعتراض على
هذا القيل بانه يلزم عليه أن يكون الارتداع مرتبا على مجرد
الوجود في نفس الامر حتى يرد عليه الاعتراض بانه يلزم عليه

= التحويل مطلقا وارتضى أن تكون الجملة الاسمية مؤكدة اذا اعتبرت مؤكدة لامطلقا .

(١) ليست في ك : (قوله ... بالفعل) .
(٢) م : (وجه) .
(٣) ليست في م : (ثم قال رحمه الله) .
(٤) م : (اعتراض على هذا القيل ، قال شيخنا) .
(٥) ليست في ك : (فيه) .
(٦) زيادة من م : (لابمجرد الوجود ، فوجه الخطابي الاعتراض بأن المراد الارتداع بعد التأمل) .
(٧) م : (فليتأمل) .
(٨) القائل هنا هو شيخ المحشي عيسى الصفوي .
(٩) ليست في ك : (لاينافي) .
(١٠)،(١١) ليست في م : (رد ، على) .

ذلك ، وإنما اللازم عليه ترتب الارتداع على التأمل ، لأنه الغرض ، كما قال المصنف : ماإنْ تأمله ارتدع ، وإنما مراد الشارح أن مجرد الوجود لايكفي في حال (١) الارتداع بل لابد فيه من التأمل ، والتأمل إنما يكون في المعلوم فلابد أن يكون مايقع فيه التأمل معلوما له ، وحاصله (٢) أنَّ هذا القيل لم يعتبر كونه معلوما ، حيث فسر ماصعه بالموجود في نفس الأمر مع (٣) أنه لابد من اعتبار كونه معلوما ضرورةَ أنَّ الارتداع إنما يكون بعد التأمل ، والتأمل إنما يكون في المعلوم ، وحاصل اعتراض أستاذنا على هذا التوجيه أنَّ قولكم أنه لابد من اعتبار العلم إنْ أردتم أنه يجب العلم بالفعل فممنوع ، وإنْ أردتم أنه لابد من العلم ولو تقديرا فهومذكور على هذا القيل ، لأنَّ التأمل مفروض/بقوله : مالو تأمله ، والتأمل (٣٦/ب) فرع مايُتأمل فيه وهو المعلومُ ، ففرضُ التأمل يستلزم فرضَ المعلوم فلااعتراض على القيل بهذا الاعتراض .

قوله : (نحو لاريب فيه) (٤)

في كونه غيرَ مؤكد نظرٌ ، لأنَّ(لا) التي لنفي الجنس للتأكيد وكذا اسمية الجملة كما صرحوا بذلك ، والجواب لانسلم [أن] (٥) مرادهم أنَّ(لا)لتأكيد الحكم الذي الكلام فيه ، بل هي لتأكيد المحكوم عليه ، وليس الكلام فيه ، واسمية الجملة ليست (٦) للتأكيد مطلقا بل إذا اعتبر مؤكدا . ع ص (٧) .

---

(١) ليست في م : (حال) .
(٢) ك : (الحاصل) .
(٣) ليست في ك : (مع) .
(٤) سورة البقرة : من الآية ٢
(٥) من م ، وفي ل ، ك : (انهم) .
(٦) م : (ليس) .
(٧) ليست في م : (ع ص) .

قوله : (ظاهر هذا الكلام الخ)

لأنه المتبادر دون النظير (١) .

قوله : (لذلك)

أى : الجَعْلِ .

قوله : (بمظنة الخ)

لأنَّ الريب لم يقع ، لوقوعه فيه (٢) بالفعل .

قوله : (ولاينبغى أنْ يرتاب فيه)

فالمنفى (٣) ليس نفس الريب ، بمعنى أن أحدا لايرتاب فيه ، بل المعنى (٤) المذكور (٥) .

قوله : (وهذا)

أى : أنَّ القرآن ليس بمظنة الريب الخ .

قوله : (لما معهم الخ)

وهو انه كلام معجز اتى به مَنْ دُلَّ على [نبوته] (٦) بالمعجزات الباهرة . المطول (٧) .

قوله : (والأحسن الخ)

كان وجه الحسن أنَّ مقتضى كونه مثالا لتنزيل المنكر كغيره بحسب مايتبادر من اللفظ ، وهو انتفاء نفس الريب ، أنَّ الريب منفى عنه ، لكن هناك من ينكر انه منفى عنه فَنُزِّل منزلةَ غير المنكر لما ذكر ، مع انه ليس الريب منفيا عنه

---

(١) م : (التنظير) ، ك : (النظر) .
(٢) ليست فى م : (فيه) .
(٣) ك : (نفى) .
(٤) م : (بالمعنى) .
(٥) والمعنى المذكور هو أن القرآن ليس بمظنة للريب ، ولايُنْتَفى أنْ يُرتَاب فيه .
(٦) من ك ، وفى ل ، م : (ثبوته) .
(٧) المطول ص ٥١ .

لكثرة المرتابين فيه وإنما عبَّر بالأحسن لصحة الوجه الآخر بالتأويل الذي ذكره وهو أنَّ المنفي كونه مظنةً للريب لانفس الريب .

قوله : (نظير لتنزيل الخ)

اللام لام الأجل ، يعني : هذا نظير للمبحث باعتبار التنزيل . شيخ الاسلام (١) . ولايخفى عليك أن الأحسن أن يقال : انه نظير لتنزيل الإنكار منزلةَ عدمه لالتنزيل وجود الشيء منزلةَ عدمه . بل إنه مثال له ، فانَّ نظير الشيء وإنْ جاز اطلاقه على جزئي من جزئياته على ماهو معنى المثال . لكنْ إذا قوبل بالمثال يُراد به شبُهه (٢) ، مولى زاده (٣) .

قوله : (وجود الشيء الخ)

فكأنه قال : قد يجعل/إنكار المنكر كلاإنكار،تعويلا على (٣٧/أ) مايزيله فيُترك التاكيد ، كما جعل الريب بناءً على مايزيله كلا ريب حتى صح نفي الريب بالكلية مع كثرة المرتابين ، ثم اعلم انَّ حاصل الأول أنَّ المنفي ليس نفس الريب بل كون القرآن محلا للريب ومظنة له ، خطابا لمنكري ذلك ، وحاصل الثاني أن المنفي نفس الريب (٤) على سبيل الاستغراق من غير مخاطبة أحد به ، ومما (٥) يدل على أحسنية قول المصنف ، وهكذا اعتبارات النفي ، فانه مشعر بانَّ ماتقدم متمحض للاثبات .

قوله : (من التجريد الخ)

وكذا يخرج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر .

---

(١) الحفيد ص ٦٤ .
(٢) ك : (شبهته) .
(٣) مولى زاده المراد به الخطابي .
(٤) ك : (نفي الريب) .
(٥) م : زيادة (هذا ومما يدل ...) .

قوله : (مازيد بقائم)

الباء فى خبر ليس من المؤكدات (١) كما اقتضاه كلام (٢) السكاكى .

[الحقيقة العقلية والمجاز العقلى] :

قوله : (سواء كان انشائيا أو اخباريا)

ولذا (٣) ذكرَه بالاسم الظاهر دون الضمير لئلا يعودّ الى الاسناد الخبرى . مطول (٤) . ولايَرِدُ أنّ المعرفة إذا اعيدت بلفظ المعرفة تكون عينَ الأولى ، لأنه ليس كليا ، ومما يدل على أنّ المراد الإسناد مطلقا الامثلة الآتية نحو : ياهامان (٥) ابن لى صرحا ، لاالاخبارى (٦) فقط ، كما قد يتوهم من كون البحث كان فى الخبر .

قوله : (لم يقل إما حقيقة الخ)

كلامه مشعر بانه لو قال كذلك (٧) أفاد الحصر فى القسمين ، فقال: منه ومنه، دلالةً على عدم الحصر ، أمَّا الأول فلأنّ الكلام الظاهر المتبادر فى أمثال هذا المقام (٨) هو الانفصال المانع عن الخلو (٩) سواء كان مع منع الجمع أو بدونه ، لأنه هو الذى يضبط الاقسام ، وأما الثانى فلأنّ العبارة الشايعة فى مثل

---

(١) ليست فى ك : (كما) .
(٢) انظر : مفتاح العلوم ص ٨٠ .
(٣) م : (انما) .
(٤) المطول ص ٥٣، ٥٤ .
(٥) سورة غافر : من الآية ٣٦
(٦) م : (كائنا) .
(٧) م : (ذلك) .
(٨) أى مقام التقسيم .
(٩) سبقت الاشارة الى تعاريف هذه المصطلحات المنطقية فى كلام المحشى ، فاشار الى تعريف مانعة الخلو ومانعة الجمع والمنفصلة الحقيقية تحت تحشيته لقول الشارح (على سبيل منع الخلو) فانظره ص ١٩٨ .

هذا الموضع هي المنفصلة (١) ، فلما عَدَل عنها إلى منه ومنه ، فلابد من نكتة ، والإشعار بعدم الانحصار اللازم الانفصال ـ على ماهو الظاهر المتبادر ـ يصلح نكتةً ، فحُمل عليه فاندفع أنّ قوله؛ منه ومنه كما لايدل على الحصر لايدل على عدمه أيضا . انتهى . أقول : لقائلٍ أنْ يقُول : يكفي عدم الدلالة على الحصر وإنْ (٢) لم يدل على عدم الحصر .

قوله : (كقولنا)

أي : مما لم يكن المسند فيه (٣) فعلا أو معناه .

قوله /: (من أحوال اللفظ) (٣٧/ب)

بواسطة أنهما من أحوال الإسناد الذي هو من أحوال اللفظ ، قال شيخ الاسلام : الإضافة للعهد أي : الأحوال المعلومة في تعريف المعاني (٤) . وكتب أيضا على هذه القولة مانصه : يعني في الجملة ، فإنها من أحوال الإسناد الذي هو من عوارض الألفاظ .

قوله : (فيما)

أي : في الفعل أو معناه الذي بُني للفاعل .

قوله : (لزيدٍ)

خبر إنّ .

قوله : (فإن الضاربية الخ)

بخلاف:نهاره صائم فإن الصوم ليس للنهار . مطول (٥) .

قوله : (وبهذا دخل الخ)

---

(١) ك : (المتصلة كلما) .
(٢) ك : (وانه لم يدل على الحصر) .
(٣) ليست في م : (فيه) .
(٤) الحفيد ص ٦٥ .
(٥) المطول ص ٥٤ .

قال السيد : توضيح ماذكره في هذا الموضع أن قوله : ماهو له يُتبادر منه إلى الفهم ماهو له بحسب الواقع ليتناول(١) ماطابق الواقعَ والاعتقادَ وماطابق الواقعَ فقط ولايتناول ماطابق الاعتقادَ دون الواقع ومالم يطابق شيئا منهما ، فإذا زيد عليه قولُه عند المتكلم كان المطابِق لهما باقيا على حاله داخلا(٢) في الحد(٣) ، ويخرج به مايطابق الواقع فقط ، ويدخل به في الحد ماطابق الاعتقاد فقط ، وكان مالم يطابق شيئا منهما باقيا على حاله خارجا عن الحد ، فإذا زيد [عليه قولُه] في(٤) الظاهر دخل به في الحد مالم يطابق الاعتقاد فقط ومالم يطابق شيئا منهما(٥) . انتهى .

قوله : (وبه يدخل فيه مالايطابق الاعتقاد)

سواء طابق الواقعَ كقول المعتزلي : خلق اللهُ الافعال كلّها ، باعتبار الإسناد إلى السبب أم لا كقول المؤمن : انبتِ الربيع البقل .

قوله : (وذلك)

اى : الفَهْمُ .

قوله : (قرينةً)

مقاليةً أو حاليةً قال شيخ الاسلام : الاظهر بأنْ لايكون هناك قرينة(٦) .

قوله : (مخلوقا لله)

كمرضِ زيدٍ .

---

(١) ليست في م : (ليتناول ماطابق الواقع) .
(٢) ك : (مثاله) .
(٣) ليست في ك : (داخلا ... عن الحد) .
(٤) من م : على المطول .
(٥) السيد ص ٥٤ .
(٦) الحفيد ص ٦٥ .

قوله : (أو لغيره)

يعني على قول المعتزلة كقولهم:(١) ضُرِب زيد .

قوله : (وسواء كان صادرا عنه)

أي : عن غير الله . والمراد بالصدور عنه الظهورُ منه(٢) فيتحقق الصدور بهذا المعنى في الموت ونظيره .

قوله : (أوْ لا)

أي : أوْ(٣) لايكون صادرا عنه باختياره ، بأنْ لايكون صادرا عنه أصلا كمات ، أو يكون صادرا لاباختياره كحركة المرتعش ، وكتب قدس سره على/هذه القولة أيضا : قال شيخ الإسلام : (٣٨/أ) الأَوْلى أنْ يُمثِّل بقولنا: كحركة المرتعش ، فإنَّ المرض والموت ليسا صادرين منه أصلا .(٤)

قوله : (كمرض ومات)

ولايشترط صحةُ حمله عليه وإلا لخَرَجَ مايكون المسندُ فيه مصدرا . مطول .(٥)

قوله : (كقول المؤمن : أنبت الله البقل)(٦)

ان كان المخاطب مؤمنا أيضا ، وهو عالمَ بأنَّ المتكلم مؤمن ، فكونُ هذا الإسناد حقيقةً واضحُ ، وكذا لو كان المخاطب كافرا يعلم أنَّ المتكلم مؤمن ، وأنَّ(٧) اعتقاد المؤمن نسبةُ الآثار كلها [إليه](٨) تعالى ، إذ المفهوم من ظاهر حال

---

(١) ليست في م : (كقولهم) .
(٢) م : زيادة (أي : فيه) .
(٣) ليست في م : (أو ، أصلا ، كمات) .
(٤) الحفيد ص ٦٥ .
(٥) المطول ص ٥٥ .
(٦) م : زيادة (مثاله : أعجبني ضرب اللص الجلاد برفع الجلاد ف) .
(٧) ليست في ك : (أن) .
(٨) من م ، ك .

المتكلم في هذين الحالين كونُ الاسناد إلى ماهو له (١) ، وأما إذا كان المخاطب مؤمنا أو كافرا ، وكان يعتقد أنّ المتكلم كافرٌ يضيف الإنبات للربيع (٢) ، فينبغي أنْ يكون الإسناد [مجازا (٣) لأنّ المخاطب إنما يفهم من ظاهر حال المتكلم كونَ الإسناد] لغير ماهو له ، لكنْ هل شرطُ ذلك ان يكون المتكلم عالما بأنّ المخاطب يعتقد ماذكر ؟ ليكون علمُه باعتقاده ذلك نصا للقرينة الصارفة عن الحقيقة أوْ لايشترط ؟ قد يتجه الثاني ، لأنّ الشرط وجودُ قرينة لانصها ، واعتقاد المخاطب ماذكر (٤) قد يُجعل قرينةً صارفةً ، ولعل الأوجهَ الأولُ (٥) ، إلا أنْ يظهر حاله ، فليتأمل ، ولو كان المخاطب (٦) مترددا في اعتقاد المتكلم ، هل هو إضافة (٧) الإنبات لله أو لغيره ، فهل يكون الإسناد حقيقةً أومجازا ؟ يمكن أنْ يقال : حقيقةٌ إذ لاقرينة صارفة ، وظاهر حاله حينئذ أن الإسناد لمن هو له (٨) . فليتأمل .

قوله : (نحو قول الجاهل : انبتَ الربيعُ البقلَ)

هو واضحٌ إذا كان المخاطب يعلم حاله ، كأنْ خاطب جاهلا يعرف حاله أو مؤمنا كذلك ، أمّا إذا كان المخاطب (٩) يعتقد خلاف حال المتكلم ، بأنْ اعتقد انه مؤمن فينبغي أنْ يكون مجازا ، لأنه المفهوم من ظاهر حاله ، وهل شرطه كونُ المتكلم عالما باعتقاده ؟ فيه ماتقدم (١٠) ، ولو تردد المخاطب في اعتقاد

---

(١) ك : (مايقول) .
(٢) م : (الى الربيع) .
(٣) من م ، ك .
(٤) م : (ذلك) .
(٥) ك : (لعل الأول الأوجه) .
(٦) م : زيادة (ذلك قد يجعل قرينة) .
(٧) م : (أضاف) .
(٨) م : زيادة : (ويحرر وينظر فيما يمكن هنا من الفروع) .
(٩) ك : زيادة (يعلم حاله يعتقد ...) .
(١٠) ماتقدم في قول المحشي عند قول المصنف (كقول المؤمن انبت الله البقل) ص ٢٣٠ .

المتكلم ففيه ماتقدم ايضا ، وكتب على قوله كقول [المؤمن](١)
الى آخره /مانصه : ينبغي انْ يُعتبر في هذين المثالين عدمُ (٣٨/ب)
إخفاء المتكلم حاله من المخاطب لئلا يُحملَ على المجاز . ف .(٢)

قوله : (كقول المعتزلى لمن لايعرف حاله الخ)

إذْ لو عرف حاله ، كان معرفته قرينةً على المجاز ، ويكون قوله : خلق اللهُ الافعالَ بمعنى مكّن منها او نحوِ ذلك وكذا إذا لم يُخفِها بل اظهرها فإن الإظهار(٣) ايضا قرينةً على ذلك ، وإنما لم يَكتفِ بمعرفة حاله وإنْ اخفى ، لانه إذا اخفى حاله كان إخفاؤه قرينة على الخلاف ، فلايمكن الحمل على المجاز ، فمجرد المعرفة لاتكفى فى كونه مجازا . ع . س ، بقى هنا تامل ، وهو انّ المعتزلى إذا القى قوله : خلق الله الافعال كلها إلى عالم(٤) بحاله وجاهل(٥) بها ، يلزم ان يكون الكلام الواحد حقيقةً ومجازا فى حالة واحدة ، اللهم إلا انْ تمنع(٦) استحالته بالنظر الى شخصين . ف(٧) . وقال ف ايضا : لايخفى انّ القيد الثانى يكفى ، فى كون الكلام المذكور حقيقةً لان المعتزلى إذا اخفى حاله من المخاطب ، وقال : خلق الله الافعال لاينصب قرينة على عدم إرادته(٨) الظاهر ، فيكون حقيقةً، سواءً عرف المخاطب فى نفس الامر حال المتكلم ام لا ، وكأنّ مراده لمن لايعرف فى اعتقاده، لالمن لايعرف حاله فى نفس الامر ف(٩) . وكتب قدس سره على قوله فى هذه الحاشية : ان القيد

---

(١) من م .
(٢) الفنرى ص ٢٥٠ .
(٣) م : (كان) .
(٤) م : (العالم) .
(٥) م : (الجاهل) .
(٦) م : (تمتنع) .
(٧) الفنرى ص ٢٥٠ .
(٨) ليست فى م : (ارادته) .
(٩) الفنرى ص ٢٥٠ .

الثاني يكفي مالفظه : لم يجعل القيدَ الأول يكفي أيضا ، لأنه إذا لم يعرف حاله ولم يخفها عنه يصدق بأنْ يظهرها بقرينة تدل على عدم إرادة الظاهر،وحينئذ (١) لايكون حقيقة ، نعم إذا [وجد] (٢) عدم الاخفاء بمعنى أنه لم يتعرض للإخفاء ولالعدمه ، يكون عدم معرفة حاله كافيا في كونه حقيقة ، وكتب على قوله فيها أيضا سواء عرف الخ ، أقول : كأنّ وجه ذلك أن معرفة حاله مع قصد إخفاء حاله لايصلح قرينة على عدم إرادة (٣) الظاهر، إذ (٤) عدم إرادة الظاهر ينافيها قصد إخفاء الحال .

قوله : (وأنت تعلم انه لم يجيء)

لابد من تقييده بما إذا لم يرد اظهار كذبه ، وإلا بأنْ اراد اظهار كذبه فنَصَبَ (٥) قرينةً على إرادته كان مجازا . وكتب على هذه القولة أيضا مانصه : ينبغي أن لايكفي ذلك ، لصدقه مع قرينة صارفة إلى المجاز ، مع أنه حينئذ مجازٌ ، لكن المراد بقرينة التعريف (٦) انتفاءُ مثل هذه القرينة .

قوله : (لجواز الخ)

فيه إشارةٌ الى انه يكفي مجردُ علم المخاطب قرينةً صارفة عن الحقيقة إلى المجاز ، مع انّ مجردَ ذلك لايكفي قرينةً ، بل لابد [من] (٧) أنْ تكون هناك قرينةٌ صارفة عن هذه القرينة؟كاعتقاد المخاطب انّ المتكلم غيرُ عالم بأنّ المخاطب

---

(١) م : (حينئذ) .
(٢) من ك ، وفي ل ، م : (وجب) .
(٣) م : (ارادته) .
(٤) ك : (أو) .
(٥) م ، ك : زيادة (ع ش) وهو الشريف عيسى الصفوي .
(٦) المراد بالتعريف : تعريف المصنف للحقيقة العقلية . وهي اسناد الفعل او في معناه إلى ماهو له عند المتكلم في الظاهر .
(٧) من م ، ك .

عالم [بحال المتكلم ، بأن يكون هناك علم المتكلم بأنّ المخاطب عالم] (١) بحاله أو لايكونُ العلم بذلك ولابخلافه (٢) ، فإنّه إذا وُجد علمُ المخاطب ولم يوجد صارفٌ كان قرينةً ، وإنْ لم يَعلم علمُ المتكلم بعلم المخاطب بحال المتكلم ؛ لأنّ الظاهر أنّ هذه قرينةٌ منصوبةٌ (٣) . ع س . وكتب أيضا مالفظه قوله : لجواز أنْ يكون المتكلم قد جعل علمَ السامع الخ من لازم جعلِ علمِ السامعِ قرينةً العلمُ بعلم السامع ، لكنّ هذا صادق مع اعتقادِ السامعِ اعتقادَ المتكلم بثبوت المجيء مع أنه حينئذ لايُفهم من ظاهر حال المتكلم إلا الاسنادُ لما هو له ، فالوجهُ أنه حينئذ حقيقةٌ (٤) وصادق مع اعتقاد السامع جهلَ المتكلم بأنّ السامع يعلم ، واعتقادِ المتكلم أنّ (٥) السامع لايعلم بأنّ المتكلم عالمٌ بأنّ السامع يعلم (٦) ، ولاوجه لجعل العلم حينئذ قرينةً ، بل الوجهُ في مثله أنه حقيقةٌ إذ لايُتصور حينئذ أنْ يُفهم من ظاهر حال المتكلم إلا المعنى الحقيقي ، وأما إذا عَلِم كلٌ منهما بعدم المجيء وبعلم صاحبه بعدم المجيء ، وعَلِمَ السامعُ أنّ المتكلم يعلم أنه : أي : السامع. عالمٌ (٧) وعَلِمَ المتكلمُ أنّ السامعَ يعلمُ (٨) أنه : أي : المتكلم عالمٌ بأنه : أي : السامعَ عالمٌ بأنّ المتكلم عالمٌ بأنّه عالمٌ بعدم المجيء . فلاوجه حينئذ إلا المجاز ، ولو عَلِمَ (٩) كلٌ منهما بعدم

---

(١) من م .
(٢) م : (يخالفه) .
(٣) خلاصة قول (ع س) : أن مجرد علم المخاطب بعدم المجيء لايكفي .
(٤) ك : (المجاز) .
(٥) م : (بأن) .
(٦) م ، ك : (عالم) .
(٧) ليست في م : (وعلم ... أي السامع عالم) .
(٨) ليست في ك : (يعلم ... عالم بأن المتكلم) .
(٩) ليست في ك : (ولو علم ... إلا المجاز) .

المجيء (١) وعَلِمَ السامع أنَّ المتكلم عالمٌ بعلمِ السامعِ بأنَّ (٢) المتكلم عالمٌ بعلمِ السامع ، فلاوجه إلاّ (٣) المجاز ، إذْ لايُفهم (٤) حينئذ من ظاهر حال المتكلم غيرُه ، فلو اعتقد السامع أنَّ المتكلم لايعلم بعلم/السامع المذكور أو شكَّ في ذلك ففيه نظرٌ (٣٩/ب) تأمل . حرره (٥) .

قوله : (فلايكون الإسناد الخ)

فيكون مجازا . انتهى .

قوله : (ومنه أى : من الإسناد مجازٌ عقلى)

راجع ماقالوه فيه (٦) وفي تسميته (٧) ، ويمكن أنْ يُوجَّه بأن التجوز في امر معلوم (٨) معقول يُدرك بالعقلِ (٩) ، وهو الإسناد ، بخلاف المجاز اللغوى فإنه امر (١٠) نقلي ، وهو أن هذا اللفظ لم يوضع لهذا [المعنى] (١١) .

---

(١) (وبعلم صاحبه بعدم المجيء) زيادة في ل ، ك ، لزم اسقاطها لاستقامة المعنى .
(٢) ليست في م : (بان المتكلم ... السامع فلا) .
(٣) م : (لأن) .
(٤) م ، ك : (اذا لم) .
(٥) زيادة م : (والاقرب انه حقيقة فليحرر ذلك وغيره) .
وحاصل كلامه هنا ، انه أورد أن وجود القرينة لايلزم منه نصبها ، حتى تكون قرينة صارفة . ثم ذكر صورا تلخيصها كالتالي :
١ ـ اعتقاد المخاطب ان المتكلم يعتقد انه اى المخاطب عالم بان المتكلم عالم بان زيدا لم يجيء .
٢ ـ اعتقاد المخاطب أن المتكلم يعتقد انه اى المخاطب عالم بان المتكلم غير عالم بان زيدا لم يجيء .
٣ ـ اعتقاد المتكلم أن المخاطب يعتقد انه اى المتكلم عالم بأن المخاطب عالم بأن زيدا لم يجيء .
٤ ـ اعتقاد المتكلم أن المخاطب يعتقد انه اى المتكلم عالم بأن المخاطب غير عالم بأن زيدا لم يجيء .
وينتج من ضرب هذه الصور في بعضها صور أخرى ، ولكن اكتفينا بما اورده هنا . والله اعلم .
(٦) المجاز مأخوذ من جاز المكان إذا تعداه ، لأن الإسناد تعدى مكانه الأصلي . ونسب للعقل لأن التصرف في هذا المجاز يدرك بالعقل .
انظر شروح التلخيص ٢٣١/١ .
(٧) ليست في م : (ماقالوه فيه وفي) .
(٨) ليست في م ، ك : (معلوم) .
(٩) ك : (يدل بالفعل) .
(١٠) ك : زيادة (في أمر) .
(١١) من م .

قوله : (ويسمى مجازا حكميا)

لتعلقه بالحكم ، أي الاسناد ، بمعنى النسبة . شيخ الاسلام (١) ، وكتب قدس سره على هذه القولة أيضا مانصه : إما باعتبار أنَّ كل مجاز عقلي إنما هو مجاز في الحكم والإسناد إما ظاهرا أو مقدرا كما سيجيء ، أو (٢) باعتبار أنَّ المجاز وإنْ كان في الإضافة والايقاع لكن الحكم أشرفُ منهما ، فاعتبر الأشرفُ في التسمية ، أو أنَّ الاضافةَ والإيقاع منسوبان إلى الحكم لاستلزامهما إياه ، فالمجاز فيهما منسوب إلى الحكم ، فيكون حُكميا لما عُرِفَ أنَّ المنسوب إلى المنسوب إلى الشيء منسوبٌ إلى ذلك الشيء ، فتأمل .

قوله : (ومجازا في الإثبات)

[إمَّا (٣) باعتبار ماذكره (٤) - رحمه الله - أن المجاز في النفي فرع المجاز في الإثبات]، أو باعتبار أنَّ النفي مالم يجعل بمعنى الإثبات لايكون مجازا كما حققناه (٥) ، وعلى الوجهين (٦) لابد من اعتبار الأشرف ، لأنَّ الإثبات إنما يكون حكما [أو] المراد بالإثبات الانتساب والاتصاف . فيشمل الإيجابَ والنفيَ ، إذ في كل منهما انتساب واتصاف .

قوله : (واسنادا مجازيا)

إمَّا باعتبار الأشرف ، أو لأنَّ الإسناد بمعنى مطلق النسبة .

---

(١) الحفيد ص ٦٥ .
(٢) ليست في ك : (أو) .
(٣) من م ، ك .
(٤) انظر المطول ص ٥٧ .
(٥) ربما يقصد أنه حققه في حاشيته على المطول ، لاسيما والسعد توسع في المطول في هذا الموضع ، فلعله حققه في تلك الحاشية .
(٦) من م ، وفي ل ، ك : (و ...) .

قوله : (يعني غير الفاعل في المبني للفاعل الخ)

إن قلتَ : مافائدةُ هذا التفسير ؟ وأيُ حاجة اليه ؟ قلتُ:
اعلم أنَّ الضمير المجرور في كل من قوله : وهو إسناده ، وقوله : إلى ملابس له ، وقوله : غير ماهو له ، راجعٌ للفعل أو معناه - كما هو صريح تقرير الشارح - أي: لأحد الأمرين كما هو قضية "أو" فيكون حاصلُ التعريف إسنادَ أحد الأمرين الى ملابس لأحد الأمرين ، مغايرٌ ذلك الملابس للملابس الذي أحدُ الأمرين (١) مبني/له ، وهذا بظاهره يصدق بما إذا أُسند واحدٌ من الأمرين (٢) (٤٠/أ) إلى ملابس يكون ذلك الملابسُ ليس غيرَ الملابس الذي ذلك الواحدُ له ، لكنّه غيرُ الملابس الذي الأمرُ الآخَرُ له؛ إذْ يَصدقُ على الإسناد المذكور أنه إسنادٌ لأحد الأمرين إلى ملابسٍ لأحد الأمرين وهو ذلك المسندُ في هذا الكلام ، وأنَّ ذلك الملابسَ غيرُ الملابس الذي أحدُ الأمرين له ، وهو الأمرُ الآخَرُ المقابلُ لذلك المسند في هذا الكلام ، مع أنَّ ذلك الإسناد حقيقةٌ لامجازٌ ، مثلاً يَصدقُ على الإسناد في: ضَرَبَ زيدٌ (٣) بالبناء للفاعل (٤) أنه إسنادٌ لأحد الأمرين وهو الفعل؛ إلى ملابس لأحد الأمرين وهو زيدٌ ، فإنه ملابسٌ للفعل المذكور وهو - أي: الفعل المذكور - أحدُ الأمرين، وذلك الملابس الذي هو زيد غيرُ (٥) الملابس الذي له أحدُ الأمرين وهو معنى الفعل ، وذلك لأنه غيرُ عمرو الذي هو ملابسٌ لمعنى الفعل في قولنا : مضروبٌ عمرٌو ، فإنَّ عمرا ملابسٌ لمضروب ، وهو أي : مضروبٌ له أي : لذلك الملابس الذي هو عمروٌ أي :

---

(١) م ، ك : زيادة (هو) .
(٢) م ، ك : (مبين) .
(٣) ليست في م ، ك : (في) .
(٤) م ، ك : زيادة (على أنه) .
(٥) ليست في م ، ك : (غير ... عمرو الذي هو) .

مبنى له ، ولاشك انّ زيدا مغايرٌ لعمرو ، فكان التعريفُ صادقاً على إسناد «ضَرَبَ» (١) إلى «زيد» (٢) فى قولنا: ضَرَبَ زيد مع انه حقيقةٌ لامجاز ، فلهذا قال الشارح : يعنى الخ فبين المراد . تامل.

قوله : (وبهذا)

اى : التعميمِ فى غير ماهو له . ع س .

قوله : (وبهذا سقط ماقيل الخ)

فإنه حيث اريد المعنى الاعمُّ من الغير فى الواقع، والغير عند المتكلم فى الظاهر ، صار قولُه : بتاول محتاجا إليه ، اى : بالنسبة لبعض الافراد وهو الغير فى الواقع ، ودخل فيه مثلُ (٣) [قول] (٤) الجاهل المذكور .

قوله : (فلاحاجة الخ)

لانه إنما يكون كذلك مع قرينة ، فهذا يتضمن اعتبارَها.

قوله : (وهو)

اى قولنا فلاحاجة . ع س .

قوله : (بتاول) (٥)

اى : مع جهةٍ من الجهات المصححةِ للإسناد إلى غير ماهو له ، وإلا لم يكن كلاما، بل يكون نازلا منزلة اصوات الحيوانات، وكتب أيضا مانصه/: لايخفى أن قيد التاول يُغنى عن قيد: غير (٦) (٤٠/ب)
ماهو له، إذ لاتاولَ فيما هو له ، وكأنه إنما لم يَكتفِ به ، لأنّ دلالته على المعنى المذكور التزاميةٌ مهجورة فى التعريفات (٧) .

---

(١)،(٢) م ، ك : (عمرو) فى الموضعين .
(٣) من م ، ك .
(٤) وقول الجاهل المذكور هو : أنبت الله البقل .
(٥) ليست فى ك : (قوله : بتاول) .
(٦) ليست فى ك : (غير) .
(٧) م ، ك : زيادة (ف) .

قوله : (تطلب مايؤول إليه من الحقيقة)

اى مايؤول الإسناد المجازى إليه وهو الحقيقة ، [فإنَّ (١) من للبيان كما قاله الشارح فى حاشية له ، وحاصلُ ذلك انَّه يُلاحِظ الحقيقةَ له] فإنه ينَتقل منها إلى المجاز بواسطة العلاقة ، كما يُفهم ذلك مما سيأتى (٢) عن شيخ الاسلام فى قوله : وحاصله انه ينصب قرينة .

قوله : (من الحقيقة)

اى : التى هى أصلُه لينَتقل منها إليه ، وفيما نُقل عنه ـ رحمه الله ـ من الحواشى انَّ «مِنْ» فى الحقيقة بيانية (٣) . وفى «مِنْ» العقل ابتدائية على معنى انك تطلب موضعه من العقل ، والظاهر انه جعلها متعلقةً بمحذوف حالا عن الموضع ، ويحتمل انْ يكون «من الحقيقة» متعلقا بيؤول وكذا قوله : [أو] (٤) الموضع ، ويختلف المعنى بين هذا الاحتمال وبين ماذكره ـ رحمه الله ـ فى قوله : من الحقيقة ، لأنَّ المطلوب على ماذكَره نفسُ الحقيقة ، وعلى هذا الاحتمال: الأمرُ الذى يرجع من الحقيقة إليه وهو المعنى المجازى ،وانظر هل المراد بكونها ابتدائيةً انها (٥) لابتداء التطلب (٦) أو ابتداء الموضع ؟ والظاهر الاول .

قوله : (أو الموضع الذى يؤول إليه من العقل)

قال شيخ الاسلام : قيل هذا التفصيل إشارةٌ إلى أنَّ المجاز لايستلزم الحقيقةَ عند الشيخ ، أقول : الموضع الذى

---

(١) من م ، ك .
(٢) انظر ص ٢٤١ .
(٣) م : (فيها) .
(٤) من المختصر ، وفى المخطوطة (من الموضع) .
(٥) ليست فى م ، ك : (انها) .
(٦) م ، ك : (الطلب) .

يؤول إليه الاسنادُ هو الحقيقةُ مع انَّ الحاشيةَ المنقولةَ عنه منافيةٌ لذلك ، وقد اشار فيها الى انَّ التفصيل باعتبار (١) انَّ المآل الماخوذ في تفسير التاويل إمَّا مصدرٌ ميمى او اسم مكان . انتهى . (٢) اقول (٣) : قوله : هذا التفصيل يعنى (٤) إنما ذَكَرَ قوله : أو الموضع الخ ولم يَكتَفِ بما قبله؛ لانَّ ماقبله لايشمل المجازَ الذى لاحقيقة له؛ فَذَكَرَ هذا لدخولِ المجاز الذى لاحقيقة له . وقوله : اقول الخ اعتراضٌ على القيل (٥) بانَّه لايصح انْ يكون ذَكَرَ قوله : او الموضع الخ لإدخالِ المجاز الذى لاحقيقة له ، لانَّ ذلك الموضعَ هو الحقيقةُ ، فلايشمل المجازَ الذى لاحقيقة له ، فلايصح انْ يُجعل نكتةً قوله : او الموضع /الخ ماذكره هذا القيل ، والظاهر انَّ ذلك القيل لايُسلِّم انَّ الموضع هو الحقيقة ، ويمكن انْ يُجعل الموضعُ عبارةً عن مرتبة عند العقل، وانَّ حاله عنده انْ المسند فيه لغير المسند إليه، (٤١/أ)

ويناسب هذا قولَ شيخنا الشريف فى تفسير ذلك : اى: (٦) طلب موضع مُبتدإٍ من العقل؛ اى: يَنظر (٧) موضعه عند العقل، وانَّ اىَّ شيءٍ خالفه (٨) وجده عنده . انتهى . وإنما قال : مبتدأ؛ لانَّ مِن (٩) فى : من العقل للابتداء ، ولعل المرادَ انها لابتداء الطلب لاالموضع ، لان التطلب فعلٌ (١٠) يمتد فهو غاية ومسافة لها ابتداءٌ هو العقل؛ لانَّ مِن العقل يكونُ ابتداءَ (١١) تطلب ذلك الموضع ، لانَّ العقل يُلاحِظ ذلك الموضعَ ويَنظر إليه . تامل .

---

(١) ليست فى م ، ك : (أن) .
(٢) الحفيد ص ٦٥ .
(٣)،(٤) ليست فى م ، ك : (أقول ، يعنى) .
(٥) م ، ك : التفصيل) .
(٦)،(٧) م ، ك : (أن) فى الموضعين .
(٨) م ، ك : (حاله وحقه) .
(٩) ليست فى م ، ك : (من) .
(١٠)،(١١) م ، ك : (الطلب) فى الموضعين .

قوله : (وحاصله)

أي : حاصلُ معنى التأول(١) المذكور .

قوله : (أن ينصب قرينة الخ)

أقول الظاهر أنّ نصب القرينة ليس حاصلا لهذا المعنى الذي ذكره ، فإنّ طلبَ الحقيقة وملاحظتَها ليس هو نصبَ القرينة، نعم يستلزمُه(٢) ، فلعل المرادَ وحاصلُه باعتبار لازمِه الذي هو المراد هنا . ثم رأيتُ شيخَ الإسلام قال : قوله : وحاصله أن ينصب الخ : فإنّ التأويل(٣) طلبُ الحقيقة وملاحظتُها ، وهذا يستلزم اعتبارَ العلاقة ، ونصبَ القرينة ، فلو تعرَّض لبيان العلاقة أيضا في حاصل المعنى لكان حسنا، بل لو اقتَصَر عليه لكان أحسن ، فإنّ(٤) المصنف قال فيما بعد : ولابد من قرينة . انتهى(٥) . فأفاد(٦) أنَّ نصب القرينة لازمٌ كما ذكرنا ، فإنْ قلتَ : لالزومَ أيضا ، لجواز أنْ تُلاحظ الحقيقةُ ولاتُنصب قرينةٌ . قلتُ : المرادُ ملاحظةٌ معتداً بها، والملاحظةُ المعتدُ بها عندهم إنما تكون مع القرينةِ ، فليتأمل . وكتب أيضا قدس سره على هذه القولة مانصه(٧) : والمناسبةُ أنّ نصب القرينة، منه بيانُ أنّ هذا ليس حقيقةً بل يلابس الحقيقةَ فقد طلبنا الحقيقة ولاحظناها .

ع . س وقد كتب أيضا على قوله : أنْ ينصبَ قرينةً مالفظه /وإذا حمُل التأويلُ على(٨) نصب القرينة ، لم يكن لقوله(٩) : ولابد (٤١/ب)

---

(١) م ، ك : (التأويل) .
(٢) ليست في م ، ك : (يستلزمه) .
(٣) م ، ك : (التأول) .
(٤) م ، ك : (وأفاد) .
(٥) الحفيد ص ٦٦ ، وفيه (حاصل التأول) لا (حاصل المعنى) .
(٦) ك : (قال) .
(٧) م : زيادة (حاصله مانصه ...) .
(٨) ليست في م : (نصب) .
(٩) لقوله أي : قول المصنف الآتي في المتن .

للمجاز من قرينة فائدةٌ يُعتدُّ بها، فلابد أنْ يُجعل حاملُ التأويل ملاحظة (١) ملابسة ما أُسند إليه بما هو له في الحقيقة، ومناسبتَه إياه (٢).

قوله (٣) : (يلابس الخ)

استئنافٌ لتفصيل الملابس (٤).

قوله (٥) : (وإسناده الى غيرهما أى : غير الفاعل والمفعول به)

لما كان ظاهرُ هذه العبارة (٦) أنَّ الإسناد إليهما لايكون مجازا ، ولم يكن ذلك صحيحا، بَيَّن المرادَ بقوله : يعنى غير الفاعل الخ .

قوله : (واقتصر على بيان إخراجه لنحو الخ)

في بعض النسخ «بنحو» بالباء، ولعله حينئذ متعلقٌ ببيان أى : اقْتصر على بيان إخراج هذا القيد بالنحو المذكور ، أى بيَّنَ مايخرجه ذلك القيد بهذا النحو ، بأنْ بُيِّن أنَّه مما خرج به فتأمل .

قوله : (وله أى : للفعل وهذا إشارة إلى تفصيل وتحقيق للتعريفين الخ)

فقوله : وله أى : للفعل قال شيخ الإسلام : إنما اقتصر على الفعل لأنه الأصل . انتهى (٧) . ورأيتُ بخط شيخنا البرلسى

---

(١) ليست في م ، ك : (ملاحظة) .
(٢) م ، ك : زيادة (ف) .
(٣) في المختصر هذه الأقوال الثلاثة المتتالية مؤخرة عما يليها من أقوال .
(٤) م ، ك : (للفعل) .
(٥) في ك : ترتيب هذا القول بعد لاحقه .
(٦) ليست في م : (العبارة) .
(٧) الحفيد ص ٦٦ .

كلاما غنيًّ عن ذكره (١) .

قوله : (يلابس الفاعل)

اى : لقيامه به .

قوله : (والمفعول به)

اى : لوقوعه عليه .

قوله : (والمصدر)

اى : لكونه جزءَ مفهومه .

قوله : (والزمان) (١)

اى : لكونه جزءَ مفهومه أو لازمَ وجوده .

قوله : (والمكان)

اى : لكونه لازمَ وجوده .

قوله : (والسبب)

اى : لحصوله به .

قوله : (ونحوهما)

اى : كالتمييز والمستثنى (٣) .

قوله : (يعنى الخ)

لمّا كان قوله (٤) ظاهرُه غيرُ صحيح . لأنّ ظاهره ملابسته (٥)

---

(١) م : زيادة (ماصورته : الظاهر أنه انما اقتصر على الفعل بعد المناقش من الملابسات المصدر ، وقد تقدم أن معنى الفعل المصدر ، فلو عمم هنا لزم ملابسة المصدر للمصدر ، انتهى . اقول : وفيه نظر ، أما أولا فلأن اللزوم ممنوع لجواز أن يستثنى المصدر بقرينة ماسبق ، أو يكون الكلام هنا على التوزيع ، فيكون قوله أو المصدر أى فى غير المصدر ، وأما ثانيا فلأنا اذا قلنا أعجبنى ضرب زيد ضربا شديدا فلابد من ملابسة المصدر الذى هو الفاعل اذ لابد من الملابسة بين المفعول وماعمل فيه ، وحينئذ تحققت أى الملابسة بين المصدر والمصدر ، ولامانع من التعميم أصلا) .

(٢) ليست فى م : (الثلاثة الاقوال المحتالية) .

(٣) م ، ك : (الاستثناء) .

(٤) م ، ك : (ظاهر قوله) .

(٥) ليست فى ك : (ملابسته) .

الفاعلَ فيما بُني لأحدهما فاعلا (١) أو مفعولا ، وكذا [المفعول] (٢) فيما بُني لأحدهما ، لذلك أشار إلى التوزيع (٣) فقال : يعني الخ والمراد بالفاعل هنا الفاعلُ المعنوي لا الحقيقي . ع س .

قوله : (من الأمثلة)

في قوله : أنبت اللهُ البقلَ ، وغيره من الأمثلة المذكورة في المتن .

قوله : (وغير المفعول به في المبني للمفعول الخ)

فإنْ قلتَ : قولنا : ضُرب في يوم الجمعة وفي الدار للتأديب حقيقةٌ مع أنه إسناد الفعل للمبني للمفعول إلى غير المفعول به ، فيُشكل التعريفان طردا وعكسا . قلتُ : بل هو إسناد الفعل المذكور إلى المفعول به بواسطة أخرى (٤) . قوله /يعني غير الخ . أتى به ، لأنَّ ظاهر ماقبله غيرُ صحيح فتامله . (٤٢/أ)

قوله : (يعني لأجل الخ)

إنما فسَّرَ الملابسة بمشابهة ذلك الغير لما هو له ، ولم يفسرها بملابسة الفعل لغير ماهو له (٥) ، مع أنه يكفي لإسناده إليه ، لأنَّ المصنف اقتفى أثرَ صاحب الكشاف (٦) في جعله هذا المجازَ بطريق الاستعارة (٧) ، حيث قال في الإيضاح : وإسنادُه إلى

---

(١) م ، ك : زيادة (كان أو ...) .
(٢) من م ، ك ، وفي ل : (المقول) .
(٣) م ، ك : (كذلك) .
(٤) ليست في م ، ك : (أخرى) .
(٥) م : (الغير) .
(٦) صاحب الكشاف هو محمود بن عمر بن محمد الخوارزمي الزمخشري ، أبو القاسم الملقب بجار الله ، علامة في التفسير والنحو والبلاغة واللغة ، له تصانيف كثيرة ، منها : الكشاف ، الفائق في غريب الحديث . توفي عام ٥٣٨هـ .
انظر : معجم الأدباء ١٢٦/١٩ ومابعدها ، شذرات الذهب ١١٨/٤ ومابعدها .
(٧) م ، ك : (طريق) .

غيرهما لمضاهاته لما هو له فى ملابسته الفعل مجاز ، وطريق الاستعارة أن تكون علاقتها المشابهة ، ولعل الباعث على اختياره أن ملاحظة المشابهة المذكورة أدخل وأتم فى صرف الاسناد الذى هو حق ماهو له الى غيره ، وان كفى فيه مجرد الملابسة المذكورة . ف (١) .

قوله : (يشابه الخ)

فقول المصنف للملابسة معناه للمشابهة فى الملابسة .

قوله : (وأسند الى المفعول به)

فانه أسند راضية الى ضمير العيشة المفعول به وكذا القول فى (٢) الباقى .

قوله : (وشعر شاعر)

أسند (٣) الى ضمير المصدر .

قوله : (جد جده)

تقديره جد زيد جدا ثم قصد المبالغة فى وصفه بالجد فأسند الى الجد مجازا لملابسة بينهما وهو صدوره منه . ع س

قوله : (بمعنى المفعول)

أى : لابمعنى تأليف الشعر . مطول (٤) . أى : بحسب المعنى المتعارف المتبادر الى الفهم وان جاز أن يكون بمعنى التأليف ، ولهذا لم يقل ، والصواب أن يمثل الى آخر قوله : فيكون من قبيل عيشة راضية (٥) . مطول (٦) .

---

(١) الفنرى ص ٢٥٦ ، ومانقله عن الايضاح فانظره ص ٤٥، ٤٦ ، وانظر : الكشاف ١٩١/١ ومابعدها ، طبعة البابى الحلبى وتحقيق القمحاوى ، الطبعة الأخيرة .
(٢) ليست فى م ، ك : (القول فى) .
(٣) ليست فى م ، ك : (أسند) .
(٤) المطول ص ٥٨ .
(٥) سورة الحاقة : ٢١ ، سورة القارعة : ٧
ونص الآية : {فهو فى عيشة راضية} .
(٦) المطول ص ٥٨ .

قوله : (ونهارُه صائم)

أُسند الى ضمير النهار .

قوله : (ونهرٌ جارٍ)

أُسند إلى ضمير النهر .

قوله : (وينبغى انْ يُعلم انَّ المجاز العقلى يجرى الخ)

اى : فاذا جرى فى ذلك جرتِ الحقيقةُ العقلية ايضا .

قوله : (من الاضافية)

المراد فى ذلك (١) على النوع – من الإضافة – الذى (٢) قصده المتكلم ،حتى لو قَصد الاضافة بمعنى اللام ، فإنْ كانت الإضافة بمعنى اللام مما (٣) يناسبه وهو حقه فى نفس الامر فهو حقيقة ، وإنْ كان نوعٌ آخرُ منها لايناسبه وليس حقُّه فى نفس الأمر ، وإنْ لم تكن الاضافة (٤) بمعنى اللام مناسبةً فمجازٌ ، وإنْ كان نوعٌ آخرُ منها يناسبه /وهو حقه فى نفس الأمر . فعُلم انه لابد من النظر (٤٢/ب) لقصد المتكلم ونفس الامر ، فإنْ كان ماقصده مناسبا بحسب نفس الأمر فحقيقةٌ وإلا فمجازٌ ، فمجردُ مناسبة نوع من الإضافة لايقتضى انْ يكون حقيقة مالم يقصده ، فاندفع حينئذ (٥) استشكالُ (٦) انَّ {مكر الليل} (٧) يجوز انْ تكون إضافته بمعنى فى فلايكون مجازا بل حقيقة ، وجهُ الدفع انَّ التمثيل بناءً على انَّ الإضافةَ بمعنى اللام . ع ص .

---

(١) م : (المذكورة) .
(٢) م ، ك : (التى) ، والصواب كما فى الأصل ، لأنه صفة للنوع .
(٣) م : (ما)، ك : (بما) .
(٤) ليست فى م ، ك : (بمعنى اللام) .
(٥) ليست فى ك : (حينئذ) .
(٦) م ، ك : (اشكال) .
(٧) سورة سبأ من الآية ٣٣

قوله : (والايقاعية)

وهى نسبة الفعل إلى المفعول ، وإنما لم يَذكر الوصفيةَ مثل نهرٌ جرى ونهرٌ جارٍ (١) ، لأنَّ المسند فى المجاز العقلى يجب ان يكون فعلا أو معناه ، فالواقع صفةً إمَّا فعلٌ أو صفة ، أو مصدر (٢) ، والثالث (٣) خارج عما نحن فيه على ماذكره رحمه الله تعالى ، وفى الأولين يكون المجاز فى إسناد الفعل أو الصفة الى المضمر فيتناولهما (٤) التعريف بلاشبهة ، ص ، والمراد بما ذكره السابق . اى فى المطول (٥) فى رجل عدل أنه ليس حقيقةً ولامجازا .

قوله : (ومكر الليل والنهار)

اى : فى الإضافية .

قوله : (ونَوَّمتُ الليل)

اى : اوقعتَ التنويم على الليل .

قوله : (واجريتُ النهر)

اى : أوقع الاجراء على النهر .

قوله : (ولاتطيعوا الخ) (٦)

فى الايقاعية ، اوقع الإطاعة على الأمر ، وحقُها الايقاع على ذى الأمر .

قوله : (مطلق النسبة)

اى : لا المعنى الذى تقدم بيانه غير مرة .

---

(١) ليست فى م : (ونهر جار) .
(٢) م : زيادة (صفة مصدر) .
(٣) م : (الثانى) .
(٤) م ، ك : (فسروا) .
(٥) انظر : المطول ص ٥٨ .
(٦) سورة الشعراء من الآية ١٥١
تتمة الآية : {ولاتطيعوا أمرَ المسرفين} .

قوله : (وقولنا في التعريف الخ)

فإن قلتَ : هاهنا سوءُ ترتيب وهو انه اخَّرَ فائدةَ قيود الحد عن قوله : وله ملابسات شتى . قلتُ : ليس كما زعمتَ ، اذ قوله : وله ملابسات شتى تبيينٌ للحد وتحقيق(١) لمعناه . فينبغي انْ لايتخلل بينه وبين الحد كلامٌ آخَرُ(٢) ، فلو لم يؤخر ذكر فائدة الحد لحملَ سوءُ الترتيب قاله الشيرازي(٣) .

قوله : (لانه مراده ومعتقده)

اى : فيكون حقيقةً لامجازا .

قوله : (ونحو ذلك)

مما يطابق الاعتقادَ دون الواقع . مطول(٤) .

قوله : (كما يخرج الأقوال الكاذبة)

فانه لاتأويل فيها . مطول(٥) . فهي حقيقة لامجاز .

قوله : (مادام الخ)

زيادة لفظ دام /يظهر انه ليس بضروري ، فإنَّ «ما» المصدرية الظرفية يصح وصلها بالفعل المضارع(٦) المنفي كما تقرر في النحو،بل الايضاح أنَّ «ما» مصدرية ظرفية(٧) ، فلعل فهمَ انها مصدرية [ظرفية](٨) مع دام اقربُ منه مع غيرها تأمل . (١/٤٣)

---

(١) ك : (وتوفيق) .
(٢) م : (ذلك) .
(٣) الشيرازي هو : محمود بن مسعود بن مصلح الفارسي الشيرازي ، الملقب بقطب الدين ، كان من بحور العلم ، ومن اذكياء العالم ، وهو من اوائل من شرحوا المفتاح توفي عام ٧١٠هـ .
انظر : الدرر الكامنة ١٠٨/٢ ومابعدها ، بغية الوعاة ٢٨٢/٢ .
(٤) المطول ص ٥٩ .
(٥) ن . م . ص .
(٦) ليست في ك : (المضارع) .
(٧) انظر شرح ابن عقيل ١٣٩/١ .
(٨) من ك .

قوله : (لم يعلم او يظن الخ)

يندرج فيه ماإذا علم انه (١) يعتقد ظاهره ، إذ يصدق حينئذ أنه لم يُعلم ولم يُظن انه لم يعتقد ظاهره ، أى : يصدق نفى العلم والظن بعدم (٢) اعتقاد ظاهره على العلم باعتقاد ظاهره كما يندرج فيه ماإذا لم يُعلم ولم يُظن حاله لكن التعليل بقوله : لاحتمال أن يكون الخ قاصرٌ على هذا القسم اى : ماإذا لم يُعلم او يُظن حاله ، وكانه تَرَكَ تعليل التاويل بالنسبة للقسم الآخر (٣) لظهوره وكتب ايضا على هذه القولة مانصه : أعاد فى الشرح كلمة "لم" تنبيها على أنّ "يظن" مجزومٌ معطوفٌ على يعلم وإلا فلاحاجة إليه ، بل ربما يخل بالمقصود ، لأنّ المعنى على عطف المنفى على المنفى ليفيد وقوعَ "أو" فى حيز النفي العمومَ (٤) ، أعنى : انتفاءَ العلم والظن جميعا ، لاعلى عطف النفى على النفى ، لانه لايفيد ذلك ، اى : لانّ "أو" حينئذ ليس فى حيز النفى، إذ المعطوف عليه نفى لامنفى، وإذا لم يكن فى حيز النفى ، فلايكون العموم مستفادا ، وكتب قدس سره على قوله فى هذه الحاشية : ليفيد وقوعَ "أو" فى حيز النفى العمومَ مالفظه : بَيَّن الرضى انَّ "أو" فى النفى للاحد العام ، فيكون النفيُ عاماً لجميع المتعاطفات بها (٥) ، واطال فى إيضاح ذلك فانظره (٦) ، وكتب على هذه القولة مانصه : كان الاظهرُ التعبير بالواو لانه لابد من نفى الأمرين ، فلعله نَظَرَ

---

(١) م : (أن) .
(٢) م : (بعد) .
(٣) وهو ماإذا علم أنه يعتقد ظاهره .
(٤) ك : (للعموم) .
(٥) ليست فى م ، ك : (بها) .
(٦) انظر الرضى ٣٩٩/٤ ومابعدها .

الــى المعنى لان مالم يعلم الخ فى معنى[1] إلا أنْ[2] يعلم الخ فهو مــؤول بـالإثبــات ، والإثبات يكفى فيه أحدهما انتهى . أقول : "أو" فى حيز النفى تفيد العمومَ كما بينه الرضى وكتب على هذه القولة أيضا مانصه : فى شرح المفتاح للسيد[3] انه اذ لم يعلم ولــم يظــن يحــتمل أن يكــون مجــازا صادقا ، وأن يكون حقيقة /كاذبــة ، وإنّ حملَــه عــلــى الحقيقة بعينها تحكمٌ ، وأطال فى (٤٣/ب) تحقيقــه ، وحــاصل مابينــه أنــه إذا لــم يعلم ولم يظن شيئا فمحتمل . ع س .

قولــه : (أى قائل هذا القول)

وقولــه : (أى ظاهر الاسناد)

أى : ففــى الضمــير [تفكــيك][4] . وكــان الحــامل على ذلك التنصيــص عــلــى عدم اعتقــاد ظاهر الإسنــاد ، إذ لـو رجع الضميرُ الثــانى أيضــا للقــول لم يكن فيه تعرضٌ[5] نصا للإسناد ، لجواز إرادة ظاهر القول دون إسناده ، فيفوت المقصود .

قولــه : (لانتفــاء التــأول[6] حينئذ)

إنْ قلتَ : هو علة لأى[7] شيء ؟ فانه لايجوز كونه علةً لقوله لــم يُحمل لانه معلل[8] بقوله ؛ ولهذا، قلتُ : هو علة لعِلّيّة[9] قوله

---

(١) م : (حينئذ) .
(٢) لعــل الصواب الا أن يظن ، لأن أو يصح أن تكون بمعنى الا كما فى لأقتلن الكافر أو يسلم .
انظر مجيب الندا الى شرح قطر الندى ص ١٦١، ١٦٢ .
(٣) انظــر الســيد عـلـى المفتاح ص ٢٥٩ ، مخطوطة المركز تحت رقم ٦٤ بلاغة .
(٤) من م ، وفى ل ، ك : (تعليل) .
(٥) م : (بجواز) .
(٦) هكذا فى المختصر ، وفى المخطوطة (التاويل) .
(٧) ليست فى م : (لا) .
(٨) ليست فى ك : (معلل) .
(٩) ك : (لعلته) .

ولهذا ، وقضية التعليل (١) بانتفاء التأويل أنْ يكون حقيقةً حتى عند عدم العلم بعدم (٢) اعتقاده الظاهر ، انه لايصدق عليه حينئذ تعريفُها ؛ من إسناد الفعل أو معناه إلى ماهو له عند المتكلم فى الظاهر . قال فى المطول : بل حملُه على الحقيقة لكونه إسنادا إلى ماهو له عند المتكلم (٣) فى الظاهر كما (٤) مر من قول الجاهل (٥) .

قوله : (لاحتمال أن يكون هو معتقدا للظاهر)

ظاهره أنّه علةٌ لانتفاء التأول (٦) ، وفيه بحث ، لأنّ انتفاء التأول لايترتب على هذا الاحتمال ، لأنّ التأولَ نصبُ القرينة ، ويُحتمل مع نصب القرينة أنْ يكون معتقدا للظاهر ، لأنّ نصب القرينة ليس دليلا قطعيا (٧) حتى ينتفىَ الاحتمال ، سلمنا ، لكنّ انتفاء التأول لاينحصر فى هذا الاحتمال بل يمكن مع احتمال عدم اعتقاد الظاهر ، لأنه قد لايعتقدُ الظاهرَ ولاينصبُ قرينةً ، فخصوص هذا الاحتمال لامدخل له فى انتفائه ، ويمكن أن يجاب بأن المراد احتمالُ ذلك احتمالا معتبرا (٨) ، ومع نصب القرينة لااعتبار بالاحتمال ، أو المراد احتمال ذلك من اللفظ ، بأن يكون اللفظ يحتمل ذلك لا فى حد ذاته بل مع ملاحظة الأمور الخارجية ومايعلمه من أحوال المتكلم،ولايحتمل اللفظ ذلك الا عند انتفاء القرينة وحينئذ يتحقق انتفاء التأول فاندفع الاعتراض (٩) /الأول ، وبأنّ ملاحظة احتمال عدم اعتقاد الظاهر منافٍ (٤٤/أ)

---

(١)،(٢) ليست فى ك : (التعليل ، بعدم) .
(٣) م : زيادة (الى ماهو له فى ...) .
(٤) ليست فى ك : (كما مر) .
(٥) المطول ص ٦١ .
(٦) م : (التأويل) .
(٧) م ، ك : (قطعا) .
(٨) ليست فى ك : (احتمالا ... أو المراد احتمال) .
(٩) الاعتراض الأول هو أن احتمال اعتقاد الظاهر ليس سببا فى انتفاء التأول ، ورُدَّ هذا الاعتراض بأن المراد بالاحتمال الاحتمال المعتبر أو الاعتبار اللفظى .

للحقيقة ، وإنما حكمنا على الاسناد بأنه حقيقة مع هذا الاحتمال عند عدم نصب القرينة، حملا لكلامه على ظاهر حاله من الاعتقاد ، لا لأنّ عدم اعتقاد الظاهر لاأثر له ، فاعتبار الاعتقاد لابد منه ، غاية مافى الباب انه لايُعتبر الاعتقاد بحسب نفس الأمر، بل بحسب ظاهر الحال ، فاندفع الاعتراض الثانى (١) .

قوله : (كما)

"ما" مصدرية (٢) .

[قوله] (٣) : (يعنى مالم يعلم ولم يستدل الخ)

اعلم أنّ ظاهر قول المصنف : كما استُدل، تشبيهُ العلم والظن المنفى كلٌ منهما ، بالاستدلال ، والظاهر انه صحيح ، لان كلا من العلم والظن والاستدلال مصحح للتجوز (٤) . فحاصله أن ماذكر لم يحمل على المجاز مالم يحصل العلم المصحح للتجوز كما حمل هذا الاستدلال المصحح له ، لكن الشارح زاد قوله : ولم يستدل (٥) ، والظاهر انه ليس لأنّ زيادته أمرٌ ضرورى، بل لأنّ التشبيه حينئذ أحسنُ (٦) ، لانه يصير كلٌ من المشبه والمشبه به الاستدلالى، ثم قوله : ولم يستدل ، يجوزُ (٧) أن يكون من عطف اللازم ، فإنّ نفى الاستدلال المنتج لازمٌ لنفى العلم والظن ،

---

(١) الاعتراض الثانى هو أننا لو سلمنا أن احتمال اعتقاد الظاهر علة لانتفاء التأول ، لكنه ليس مقصورا عليه ولامحصورا فيه ، بل هناك احتمال عدم اعتقاد الظاهر ، فيكون أيضا سببا لنفى التأول .
ورد هذا الاعتراض ، بأن المعتبر هو الاعتقاد بحسب ظاهر الحال لانفس الأمر ، فلا أثر لهذا الاحتمال .
(٢) ليست فى م ، ك : (ما) .
(٣) من م ، ك .
(٤) ليست فى م : (للتجوز) .
(٥) ك : (من درى) .
(٦) ليست فى ك : (أحسن) .
(٧) م : (بجواز) .

اذ لو حصل استدلالٌ مُنْتِجٌ لم يَنتفِ العلم والظن فتأمل هذا .

وقال شيخ الاسلام : المراد بالعلم هنا مطلقُه بحيث يتناول الظن . انتهى (١) ، أى : ليكون وافيا بما سبق فى قول المصنف: مالم يعلم أو يظن، لكنِ انظر قوله : ولم يستدل، فلعله من عطف اللازم ليلتئم التشبيهُ (٢) ، فإنَّ نفى الاستدلال لازمٌ لنفى العلم والظن . تأمل . ثم رأيتُ شيخنا اللقانى قال : إنه تفسير ، ويحتمل أنه من عطف اللازم، إشارةً إلى أنَّ التشبيه باعتبار اللازم ، ولايمنع أنه لازم بأنه قد يستدل ولايعلم ، لأنَّ المراد استدلالا مفيدا منتجا (٣) . تأمل . أو المراد اللازم فى الجملة .

وقوله : (ولم يستدل)

لعله عبر بالواو إشارةً إلى أنَّ (أو) (٤) فى النفى للأحد العام فيكون المنفى جميعَ المتعاطفات بها (٥) .

قوله : (ميز)

أى : أزال (٦) بدليل عنه .

قوله : (عن فنزع)

أى : بعد فنزع كقوله تعالى : {طبقا عن طبق} (٧) .

قوله : (جذب الليالى)

/المراد بالليالى مطلق الزمان . (٤٤/ب)

---

(١) الحفيد ص ٦٧ .
(٢) م : (ليتم) .
(٣) م ، ك : (مقيدا) .
(٤) م : (الواو) .
(٥) م : (لها) .
(٦) ميز فى اللغة تدور معانى مادتها حول العزل والفرز . انظر الصحاح ٨٩٧/٣ .
وربما ماذكره المحشى ـ هنا ـ هو المعنى المراد وليس اللغوى .
(٧) سورة الانشقاق من:١٩

قوله : (واختلافها)

أى : تعاقبُها لأنّ بعضها يخلف بعضا .

قوله : (حال)

أى : حالان[(١)] .

قوله : (على تقدير القول)

أى : مقولا فى حقها أبطئُ أو[(٢)] أسرعى .

قوله : (بمعنى الخبر)

أى : تُبطئُ أو تسرعُ .

قوله : (مجاز الخ)

فإن قيل: أىُّ سرٍ فى صرف الأول ، أعنى قوله : ميز عن ظاهره وجعلِه مجازا ؟ وفى جعل الثانى أعنى : أفناه قيل الله قرينةً صارفة ولم يُعكس ، [بأنْ جُعل الثانى مجازا والأولُ[(٣)] قرينةً] ، لأنّ شخصا واحدا إذا صدر عنه كلامان ، وأحدهما يدل على خلاف مادل عليه الآخر، ولاعُلِمَ حالُ القائل ، فكلٌّ منهما يصلح قرينة على صرف الآخَر عن ظاهره ، قلنا : صدق أحد الكلامين ومطابقته للواقع مرجح[(٤)] وقرينة قائمة على صرف الآخر فليفهم .

---

(١) وفى نسخة من نسخ المختصر تجد كلمة "حالان" مكتوبة فى المختصر نفسه ، بخلاف نسخة المحشى .

(٢) هذه جزء بيت من الرجز لأبى النجم العجلى وهو قوله :
ميز عنه قنزعا عن قنزع جذب الليالى ابطىء أو أسرع
أفناه قيل الله للشمس اطلعى
القنزعة : الخصلة من الشعر تترك على رأس الصبى .
والشاهد فيه المجاز العقلى فى اسناد الفعل "ميز" الى جذب الليالى .
انظر الكتاب ١/٨٥،١٢٧،١٣٧،١٤٦ ، وانظر معاهد التنصيص ١/٧٧ ومابعدها .

(٣) من م .

(٤) ك : (مرجحة) .

قوله : (قيل)

فاعل افناه ، والقيل القول كما صرح به فى تفسير قوله تعالى : {وقيله يارب} (١) فى الزخرف .

قوله : (أى : أمره)

وهو اطلعى .

قوله : (وارادته)

اشارة الى أن المراد بالأمر هنا تعلق الارادة ، لأن الله تعالى قال للشمس اطلعى ، فهو تفسير لأمره (٢) .

قوله : (وأنه المبدء المعيد الخ)

فيه انه لادلالة لقوله (٣) : أفناه قيل الله الخ على ذلك ، ولاملازمة بينه وبينه ، الا أن يجاب بأنه لما نسب هذا الفعل المخصوص وهو طلوع الشمس اليه تعالى كان (٤) هذا قرينة ظنية على أنه يعترف بأن جميع الأفعال منه تعالى ، وبأنه لاقائل بالفصل بين الافناء واطلاع الشمس وغيرهما .

قوله : (بتأول بناء على أنه زمان) (٥)

فيه أنه اذا كان المسند اليه جذب الليالى لايكون زمانا ، لأن الجذب ليس زمانا ، والجواب انه من اضافة الصفة الى الموصوف والتقدير : الليالى الجاذبة ، فالمسند اليه بالحقيقة الليالى الموصوفة بالجذب وهى زمان .

قوله : (أو سبب)

هو أقرب اذا لمعنى ليس زمانا ، ثم قال : والمراد بالسبب السبب العادى .

---

(١) سورة الزخرف : من الآية ٨٨ ، وانظر الكشاف ٤٩٨/٣ ، طبعة البابى الحلبى وتحقيق القمحاوى ، الطبعة الأخيرة
(٢) م ، ك : (مراد) .
(٣) مر ذكر البيت وتخريجه فى ص ٢٥٤ .
(٤) ليست فى ك : (كان ... تعالى) .
(٥) هكذا فى المختصر ، وفى المخطوطة (بتأويل أنه زمان) .

[أقسام المجاز العقلي] :

قوله : (باعتبار حقيقة الطرفين إلى آخره)

يعني يُلاحظ هذا الاعتبار في القسمة إلى مجموع الأقسام الأربعة ، وهذا صادقٌ بملاحظة حقيقة الطرفين في الأول، ومجازيتهما /في الثاني ، وحقيقتهما في مجموع الثالث، (٤٥/أ) والرابع وكذا مجازيتهما ، وقوله : الطرفين أي : أو أحدهما وإلا لم تكن الأقسام أربعة بل اثنان ، أو يُقال: المراد بقوله حقيقة الطرفين حقيقة (١) جميعِهما أو مجموعِهما ، ومجازيتهما بالواو .

قوله : (أربعة لأنّ طرفيه الخ)

والحقيقة العقلية أيضا تنقسم باعتبار طرفيه (٢) لهذه الأقسام، إلا أنه لم يذكرها اعتناءً بشأن المجاز، لأنه المقصود في هذا الباب . ع س .

قوله : (لغويتان)

أقول : لعل التقييد باللغوي ، لأنّ نظرَ المُدَوِّن مقصورٌ على اللفظ العربي، كما وُجِّه بذلك اعتبار اللفظ العربي في مفهوم علم المعاني - كما تقدم - في تعريفه ، فليتأمل . لالأن المجاز العقلي مختصٌ بذلك ، فإنه يتصور في غير ذلك ، وإنْ كان المسند لايكون حقيقةً (٣) غير لغوية ، لأنه الفعل أو معناه وليس ذلك إلا بوضع اللغة ، إلا أنّ المسند إليه قد

---

(١) ليست في م ، ك : (حقيقة) .
(٢) طرفيه أي طرفي الاسناد .
(٣) لايسلم له ذلك ، فقد يكون المسند حقيقة غير لغوية نحو صلى زيد .
انظر شروح التلخيص ٢٤٨/١ .

يكون حقيقةً غير لغوية ،فيمكن أنْ يكون أحدُ الطرفين حقيقةً لغويةً والآخرُ حقيقةً شرعيةً ،مثلا نحو : أدخلتْه الصلاةُ الجنة ، أو لعل وجهَ التقييد أنَّ الحقيقةَ [غيرَ](١) اللغوية مجازٌ لغوي؛ فلو اعُتبر مطلقُ الحقيقة لزم تداخل الأقسام؛ إذْ يصدق على نحو أدخلتْه صلاتُه الجنة ، قسمُ كون الطرفين حقيقيين؛ إذْ الصلاة بمعنى الأقوال والأفعال حقيقةٌ شرعيةٌ ، كما أنَّ الإدخال حقيقةٌ لغوية ،وقسمُ كونهما حقيقةً(٢) ومجازا فإنَّ الصلاة بذلك(٣) المعنى مجازٌ لغوي ، فكان المدار والضابط اعتبار الحقيقة والمجاز اللغويين ، تأمل . وقد يُنظر في هذا التوجيه بأنَّه قد تتحقق الحقيقةُ غير اللغوية دون المجاز اللغوي ، كما لو وُضِعَ المهملات لغةً في الاصطلاح بمعنى(٤)، ويُجاب بأنَّ هذا لايمنع لزوم تداخل الأقسام؛ إلا أنه يُخرج ماكان أحدُ الطرفين فيه حقيقةً لغوية ،والآخرُ حقيقةً غير لغوية ، وليست مجازا لغويا وكتب أيضا على هذه القولة مانصه : قوله : إمَّا حقيقتان لغويتان ، وعبارة المطول : وضعيتان(٥) ، قَيَّد به /لأنَّ الأمثلة (٤٥/ب) التي ذكرها المصنف من هذا القبيل ، وإلا فيجوز أنْ يكونا حقيقتين عقليتين نحو : أنبت الله فصل الربيع(٦) ، ومجازيين عقليين نحو : أجرى النهرَ اطاعةُ أمر فلان ومختلفين(٧) نحو : أجرى النهر اطاعة فلان ، وأجرى الماءَ اطاعةُ أمره ، انتهى ، وفيه نظرٌ ؛ لأنَّ كون الأمثلة التي ذكرها المصنف من هذا

---

(١) من م ، وفي ل ، ك : (عند) .
(٢) م ، ك : (كونها) .
(٣) في نسخ المخطوطة هناك (لا) زائدة قبل لفظة (ذلك) ، لايستقيم المعنى بها ، ولهذا أسقطتها .
(٤) ليست في م : (بمعنى) .
(٥) المطول ص ٦٢ .
(٦) ك : (البقل) .
(٧) ليست في م : (ومختلفين ... اطاعه فلان) .

القبيل لايقتضي التقييدَ به بل التعميم ، فتأمل . وانظر أمثلته لمَ كانتْ عقليةً ؟ فإنَّ فيه إشكالا[1] ، لأن قوله مثلا أجرى النهَر اطاعةُ أمرِ فلان ، المجاز العقلي هو الإسناد في قوله : أجرى النهَر ، وذلك الإسناد ليس هو المسندَ إلى طاعة أمر[2] فلان بل المسند ، إنما هو "أجرى" وكذا الباقي .

قوله : (فإن المراد)

أي : للمتكلم باجي[3] .

قوله : (تهييج الخ)

مضافٌ للمفعول ، أي : تهييجُ الله الخ .

وقوله : (وإحداث)

عطف عليه ، فالإحياء مجموع الأمرين .

قوله : (بأنواع النبات الخ)

يريد أن الحياة مجاز في القوة النامية[4] ، لأنها من طلائعها ومقدماتها .

قوله[5] : (في الحقيقة)

أي : في اللغة .

قوله : (إعطاء)

أي : إيجاد .

قوله : (تقتضي الحس)

أي : الادراك بالحواس الخمس الظاهرة .

---

(١) ك : (فإن) .
(٢) م : (الأمير) .
(٣) هو عمر بن محمد بن عبد الله الباجي المغربي التونسي فقيه ومنطقي وبلاغي ، وحافظ ، مشارك في بعض العلوم ، له تصانيف منها : شرح الطوالع ، ودقائق الفهم في مباحث العلم . ت ٨٤٨ هـ .
انظر : الضوء اللامع ١٣٧/٦ ، معجم المؤلفين ٣١٢/٧ .
(٤) ك : (الناشئة) .
(٥) ليست في ك : (قوله (في الحقيقة) ... ايجاد) .

قوله : (الحركة)

أى : الادراكية[1] الارادية .

قوله : (قواها)

أى : الأرض .

قوله : (فى الحقيقة)

أى : اللغة .

قوله : (مشبوبة)

من قولهم : شبت النار اذا أوقدت .

قوله : (على ماذهب اليه الخ)

أشار الى مخالفته السكاكى ، وأما على مذهب[2] السكاكى ففيه اشكال ، لان المسند عنده قد يكون مركبا ، وقد يكون جملة ، فلاتصدق عليه الحقيقة ، لانها الكلمة المستعملة فيما وضعت له ، الا أن يجاب بان المراد فى التقسيم بالحقيقة مايكون حقيقة بنفسه أو من حيث اجزاؤه ، فيشمل المركب والجملة ، ثم قال : ولبعض من تكلم على المطول : فيه بحث لجواز كون[3] طرفى المجاز العقلى او أحدهما كناية ، والكناية عند المصنف قسيم لكل من الحقيقة والمجاز وان كانت فى عداد الحقيقة عند السكاكى فلايصح قول المصنف : وأقسامه /أربعة (٤٦/أ) على قصد الحصر ، فان قلت : مراده حصر أقسامه باعتبار حقيقة الطرف ومجازيته لا الحصر باعتبار استعمال الطرف مطلقا قلت : فحينئذ لااشكال على مذهب السكاكى ايضا ، ولايدفع بحمل المجاز على غير مصطلحه : وهو المستعمل فى غير الموضوع له

---

(١) ليست فى م : (الادراكية) .
(٢) م : (مذهبه) . وانظر مفتاح العلوم ص ٩٨ .
(٣) ليست فى م : (كون) .

مطلقا ، لاندفاع الاشكال بمثله عن(١) السكاكى أيضا فتامل(٢) .

قوله : (لانه اشترط الخ)

الاستدلال بعد قوله : ظاهر ، للتنبيه .

قوله : (أو في معناه)

اى : أو لفظا(٣) في معناه ، وفي نسخة اسقاط في قوله : لمجرد الاهتمام أى : لانه محل التنازع ، فان هذا رد على من زعم عدم وجوده في القرآن .

قوله : (كقوله تعالى)

تقدير هذا لاينافي عدم العطف في يذبح ومابعده ، لان المقول حينئذ مجموع المذكورات .

قوله : (واذا تليت عليهم)(٤)

لم يقل نحو : أو كقوله مثلا ، ايهاما للاقتباس(٥) فكانه حمل الآية على الاستدلال على مدعاه حتى كان المعنى زادتهم ايمانا بانه في القرآن كثير(٦) .

قوله : (يذبح أبناءهم)(٧)

يجوز كونه مجازا لغويا أى : يامر بذبح ، فلايكون مما نحن فيه ، لايقال : لايضر احتمال ذلك لان المثال يكفيه الاحتمال ، لانا نقول : ليس والمقصود(٨) هنا مجرد التمثيل بل الاستشهاد والاستدلال على كثرته ردا على من(٩) زعم خلافه فيضر

---

(١) ك : (عند) .
(٢) الفنرى ص ٢٦٣ . وانظر : مفتاح العلوم ص ١٨٩ ومابعدها تلخيص المفتاح ص ٣٣٧ ومابعدها .
(٣) ليست في ك : (أو لفظا) .
(٤) سورة الأنفال : من الآية ٢
(٥) ك : (للالتباس) .
(٦) م : (في كثير) .
(٧) سورة القصص : ٤
(٨) م : زيادة (المراد أو) .
(٩) ليست في كل : (من) .

الاحتمال . ع س . قوله[1] : (آمر) تفسير .

قوله : (وسبب الاكل الخ)

اى : فهو سبب السبب .

قوله : (إنه لهما لمن الناصحين)

بكسر إنَّ جواب المقاسمة ، وبالفتح على إسقاط الخافض اى على انه الخ[2] .

قوله : (على انه مفعول به)

اى : لامفعول فيه .

قوله : (أى كيف)

مفعولٌ مطلق على الصحيح[3] ، وعامله : تتقون أى : تتقون أيَّ اتقاء .

قوله : (إن بقيتم على الكفر يوما)

إشارةٌ إلى أنَّ المعنى فى إنْ كفرتم إنْ بقيتم على الكفر، وإلا فالمخاطب بهذا هو الكفرةُ ، فكفرهم مقطوعٌ به ، وإنْ لاتدخلُ على المقطوع به .

قوله : (يوما)

بدل ، حملَه عليه الدخول على بقية الآية .

قوله : (يجعل الولدان/شيبا)[4] (٤٦/ب)

اى : يُصيِّر .

قوله : (وهذا كناية)

يحتمل انْ يريدَ الكناية الاصطلاحية ، ويحتمل أن المعنى

---

(١) فى ترتيب نسخة م ، هذا القول مقدم على سابقه .
(٢) ك : زيادة (ص) .
(٣) م : (التصحيح) .
(٤) سورة المزمل : ١٧
ونص الآية : {فكيف تتقون ان كفرتم يوما يجعل الولدان شيبا} .

هنا عبارةٌ عنها .

قوله : (لأن الشيب الخ)

ظاهر فى تقرير الكناية على قول السكاكى (١) ، أنّ الكناية اللفظ المستعمل فى ملزوم معناه، فقوله تعالى : يجعل الولدان شيبا لفظٌ موضوع للازم (٢) الذى هو تسارع الشيب ، وقد استعمل فى الملزوم وهو شدته وكثرة الهموم والأحزان . وعلى الوجه الثانى اللازم الشيخوخة والملزومُ الطولُ .

قوله : (تفاقم)

أى : تكاثر .

قوله : (وأنّ الأطفال يبلغون فيه أوان الشيخوخة)

أى : فيشيبون .

قوله : (أى مافيها)

تفسير مراد .

قوله : (والخزائن)

عطفُ تفسير للدفائن .

قوله : (يوهم اختصاصه بالخبر)

منشأ التوهم أن الإثبات لايتحقق فى الانشاء، إذ الإثبات مقابل للانتزاع ، وكلٌّ منهما حكمٌ ، ولاحكمَ فى الإنشاء وهذا معنى قول شيخنا . ع س . وذلك لأن الإثبات كالإيقاع والسلب ، والانتزاع إنما يكون فيما فيه الحكم، وذلك هو الخبر ، بخلاف الإنشاء فإنه لاحكم فيه لأنه من قبيل التصورات ، فإنْ قلتَ : عُلم من هذا التوجيه أنّ الإثبات لايمكن فى الانشاء، فكان

---

(١) انظر مفتاح العلوم ص ١٨٩ ومابعدها .
(٢) ليست فى ك : (اللازم) .

الموافقُ لذلك تصريحَه بالجزم (١) بدل قوله : يوهم الخ،إذ التسمية بالإثبات لايمكن شمولُها للانشاء . قلتُ : بل يمكن ، لانه يكفي فيها وجودُ المعنى في بعض الافراد ، سيما والخبرُ اعظمُ .

قوله : (ياهامان ابن لي صرحا) (٢)

يجوز أن يكون مجازا لغويا ، اى : أؤمر بالبناء .

قوله : (وليَجُدّ)

اى : وليعظُم .

قوله : (جِدُّك)

اى : عظمتُك .

قوله (٣) : (مما)

بيان .

قوله : (صارفة)

اى : للسامع .

قوله : (لفظية)

اى : كالقرينة التي مرتْ .

[قوله] (٤) : (عقلا)

ظرفٌ اى : في العقل او مفعولٌ مطلق اى : استحالة عقل . وكذا قوله : عادةً . وليس تمييزا كما يتوهم من قوله : اى من جهة العقل ، بل هو بيانٌ لحاصل المعنى كما بيَّنه السيد (٥) ، لكنْ ماردَّ (٦) به كونه تمييز النسبة ، من أنَّ شرطه أنْ يكون

---

(١) ك : (بالخبر) .
(٢) سورة غافر،آية٣٦
(٣) ك : زيادة [(قوله : (مما) بلغ بيان ص ، وكتب أيضا من القول الديني] .
(٤) من م ، ك .
(٥) انظر السيد على المطول ص ٦٣ .
(٦) ك : (ورد) .

التمييز هو المنسوبُ إليه حقيقةً يخالفه قول/ابن هشام (1) في (٤٧/أ)
بعض كتبه؛ أنه قد يكون غير المنسوب إليه كما في امتلأ الإناءُ
ماءً (٢) . فليتأمل .

قوله : (يعني الخ)

إشارةً إلى جواب مايقال : إذا كان الاستحالة عقلا قرينةً فلمَ كان نحو قول الدهري : انبت الربيعُ البقل حقيقةً ؟ مع ان العقل الصحيح يحيله ؟ وحاصل الجواب أنَّ المراد بالاستحالة ما لو خُلِّي العقلُ ونفسُه حكم بها ، وإنبات الربيع البقل ليس كذلك ، بل يحتاج الفعل إلى دليل .

قوله : (يكون)

اي : المسند .

قوله : (والمبطلين)

اي : كالدهرية .

قوله : (لأن العقل إذا خُلِّي ونفسُه يعده محالا)

كذا وقع في نسخ المطول ، وفي بعض حواشيه مالفظه : قوله : إلا أنَّ (٣) العقل إذا خلى وطبعه ، وفي بعض النسخ لأن

---

(١) انظر مجيب الندا الى شرح قطر الندى ١٤٦/٢ .
وابن هشام هو عبد الله بن يوسف الأنصاري أبو محمد ، عالم بالعربية ، والفقه ، تصانيفه كثيرة منها أوضح المسالك الى الفية ابن مالك ، ومغني اللبيب ، توفي سنة ٧٦١هـ .
انظر : الشذرات ١٩١/٦ ومابعدها ، البدر الطالع ٤٠٠/١ ومابعدها .

(٢) ك : زيادة : (وكتب قدس سره مانصه بين شيخ الاسلام وغيره أنه تمييز وردوا ما استند اليه السيد في منع كونه تمييزا ، وكتب أيضا مالفظه قوله : أى من جهة العقل قال شيخ الاسلام هو كغيره يعني عقلا تمييز عن نسبة الاستحالة الى القيام لكن على انه فاعل للمتعدى لاستحالة اى الاحالة ، فان التمييز لايلزم أن يكون فاعلا للفعل المذكور بل لازمه ، أو لمتعديه نحو امتلأ الاناء ماءا ، فالماء ليس فاعل الامتلاء بل الملء . انتهى) .

(٣) ك : (لأن) .

العقل إذا خلى وطبعه، وهو سهو من قلم الناسخ ، لأنّ الشيء الذى إذا خلى العقل ونفسه يعده محالا، قد يكون بحيث يدعيه جماعة، فلا يصلح(1) مثلُه قرينةً للمجاز مطلقا ، ولايكون الدليل منطبقا على الدعوى إلا بتمحل . انتهى(2) . وأقول : يجوز أن يراد بقوله : لأنّ العقل لأنّ كلّ عاقل ، أو لأنّ عقل الفريقين من المحققين(3) والمبطلين ، فلايرد ماأورده بقوله : لأن الشيء الخ فإنْ ادُعى أنّ هذا تمحلا(4) داخلا فى قوله : إلا بتمحل فهو ممنوع ، لأن ارادة هذا بعد قوله(5) : بحيث لايدعى الى آخره لاتمحل فيه ، والظاهر أن قوله : لأنّ العقل إذا خلى الخ تعليلٌ لقوله : يعنى يكون الخ .

قوله : (يعده)

اى : قيامه به .

قوله : (كقولك محبتك الخ)

الاستحالةُ هنا ظاهرةٌ بناءً على مذهب المبرد(6) فى نحو : ذهبت(7) بزيد(8) ، من أن الفاعل صاحب المفعول فى الذهاب لاعلى مذهب سيبويه من أنّ(9) المعنى جعلتُ زيدا ذاهبا ، لأنّ الظاهر أن

---

(1) ك : (يصح) .
(2) الفنرى ص ٢٦٤، ٢٦٥ .
(3) م : (المحققين) .
(4) لعل الصواب الرفع ، لانه خبر ان .
(5) قوله : أى : قول الشارح فى المختصر .
(6) انظر مغنى اللبيب ص ١٣٨ .
والمبرد هو : محمد بن يزيد بن عبد الاكبر بن عمير بن حسان الازدى ، ابو العباس ، اديب ونحوى واخبارى ونسابه ، له مصنفات كثيرة منها المقتضب ، والكامل ، والاشتقاق .
انظر : بغية الوعاة ٢٦٩/١ ومابعدها ، شذرات الذهب ١٩٠/٢-١٩١ .
(7) ليست فى ك : (ذهبت) .
(8) م : (يريد) .
(9) ليست فى م : (أن) .

المعنى على هذا كنتُ حاملا وسببا في ذهابه (١) ، ولايُعنى بالسبب إلا المؤثر والحامل ، ولاشكَّ في صحة إسناد مثل ذلك إلى المحبة ، لأنها تثير المجيء وتحمل عليه ، فلايكون إسناد المجيء إليها مجازا ، فلعل المثال مبني على مذهب المبرد .

قوله : (وانما قال : قيامه به)

هذا حكاية /لكلام (٢) المصنف بالمعنى . (٤٧/ب)

قوله : (عن الموحد)

فيما يَدَّعِي الموحدُ المحق أنه ليس بقايم (٣) بالمذكور، وإنْ كان الدهري المبطلُ يدعي قيامه به . مطول (٤) ، ثم اعلم أن الموحد من يعتقد أنَّ الله واحد ، وهذا (٥) لاينافيه اعتقاد صدور بعض الأفعال عن غيره - تعالى الله - اللهم إلاَّ أنْ يقال : المراد بالموحد الموحدُ الكامل فيتم ماذكره فتأمل . ع س . انتهى .

قوله : (فانه)

أي : الصدور .

قوله : (داخل في الاستحالة)

فكيف جُعل مقابلا لها (٦) ؟ قوله : ذلك أي : دخوله في الاستحالة ؟ وحاصل الجواب : أنَّ الانبات من الربيع ممتنعٌ عند

---

(١) ك : (جاهلا) .
(٢) المراد بكلام المصنف قوله : (... قيام المسند بالمذكور) .
(٣) ك : (قائما) .
(٤) المطول ص ٦٣، ٦٤ .
(٥) المشار إليه ب(هذا) هو اعتقاد أن الله واحد ، فلاينافي هذا الاعتقاد صدور بعض الأفعال عن غيره ، وهذا هو مذهب المعتزلة ، وهو يشرحه ولايقره بدليل قوله : تعالى الله .
انظر شروح التلخيص ١/ ٢٥٨ .
(٦) لعل صيغة السؤال غير واضحة في كلام المحشي ، فاوضحها بقولي : كيف جعل صدور - مثل هذا الكلام عن الموحد - رغم دخوله في الاستحالة العقلية - مقابلا للاستحالة ؟

العقل لابالبديهة ، بل بالنظر الصحيح ، وترتب الأدلة الناطقة بالامتناع ، فالدهرى قد استحق اللعنَ بتقصيره فى ذلك ، ثم قال (١) : فهو من المحال لغيره ، والكلام فى المحال لذاته .

قوله : (واختجنا فى ابطاله الخ)

فالمراد بالاستحالة – فيما سبق – الاستحالة عند كل عاقل ، وهذا ليس كذلك .

قوله : (فاعل)

(٢) انبت الربيعُ البقلَ .

قوله : (أو مفعول به)

كضُرِبَ زيدٌ .

قوله : (فمعرفة فاعله أو مفعوله الخ)

فحقيقته المرادة (٣) هنا (٤) الفاعلُ أو المفعولُ إذا أسند اليه كان الإسنادُ حقيقةً ، وإن كان ظاهر لفظ المصنف أنَّ المراد تحقيق الإسناد إلى ماهو له ؛ لأنه (٥) الحقيقة للمجاز العقلى ، وقد يقال : لامانع من إرادة ظاهره ، فالمعنى ومعرفة حقيقته؛ وهو الإسناد إلى ماهو له ، بمعرفة المسند إليه الذى يكون الإسناد إليه حقيقةً ، وإنْ كان قولُ الشارح فمعرفة الفاعل الخ يخالفُ ذلك ، وكتب هنا ايضا ماصورته ، قوله : فمعرفة فاعله أو مفعوله فى بعض حواشي المطول مالفظه : إنما أوَّلَ

---

(١) ك : (وقال) .
(٢) م : (كانبت) .
(٣) م : (فحقيقة المراد) .
(٤) كلام المحشى جميعه – هنا – يدور حول المراد من قول المصنف فمعرفة حقيقته ، أى : حقيقة الاسناد – كما هو الظاهر – أو كما أولها الشارح العلامة بقوله : فمعرفة فاعله أو مفعوله الخ .
(٥) ك : (لأن الحقيقة) .

معرفة الحقيقة بمعرفة الفاعل والمفعول الحقيقي ،اشارة الى أن ليس المراد معرفة نفس الحقيقة ، أعني : الاسناد الى ماهو له ، لأن معناه أمره ظاهر ، فلايناسب وصفها بالظهور والخفاء ، وقيل : لأنه لايلزم أن يكون لكل مجاز عقلي حقيقة عقلية كما أن/الأمر [كذلك](1) في الموضعين(2) ، ورد بأن الكلام في (٤٨/أ) المعرفة لافي الوجود ، ومعرفة الشيء لاتتوقف على وجوده . انتهى(3) . أقول : قد يقال ماوجه به أولا(4) مسلم ، لو أريد بالحقيقة مفهوم الحقيقة ، اما لو أريد الفرد المعين(5) ، وأن ذات حقيقة كل(6) فرد من أفراد المجاز بخصوصه ، فلا ، لأن معرفة ذات حقيقة الفرد المعين من المجاز يتوقف على معرفة المسند اليه المعين من فاعل أو مفعول ، والظاهر أن المراد الأمر الثاني(7) ، فتأمل . ويمكن أن يجاب بأن الخفاء والظهور انما جاء من جهة معرفة الفاعل والمفعول به لانفس الاسناد ، فأول به لأنه المقصود . تأمل . ثم انك اذا(8) تأملت قوله : وفي هذا(9) تعريض بالشيخ الى آخر الكلام ، علمت أن النزاع بين الشيخ(10) وغيره في الفاعل لافي الحقيقة ، وحينئذ فيكون هذا سببا لتأويل معرفة الحقيقة بمعرفة الفاعل والمفعول به . تأمل .

---

(١) من م ، ك ، وفي ل : (لذلك) .
(٢) المراد بالموضعين المثالان اللذان ذكرا في المتن ، وهما قولك : سرتني رؤيتك ، وقول أبي نواس :
يزيد بك وجهه حسنا ... اذا مازدته نظرا
(٣) الفنري ص ٢٦٥ .
(٤) أولا أي قوله : انما أول معرفة الخ .
(٥) ك : (بالفرد العين) .
(٦) م : (حقيقته لكل) .
(٧) الأمر الثاني هو قوله : أما لو أريد الفرد المعين الخ
(٨) ليست في ك : (اذا ... وفي هذا) .
(٩) م : (من) .
(١٠) أنظر : دلائل الاعجاز ص ٢٩٦ .

قوله : (ظاهرة)

لعل وصف المعرفة بالظهور والخفاء باعتبار متعلقها . فتأمل .

قوله : (لاتظهر الا بعد نظر وتأمل)

انظرْ هل المرادُ بالنظر المصطلح:(١) وهو الترتيب المخصوص وحينئذ فقوله : وتأمل ، اى حاجة اليه ؟ فانه لازم للنظر أو (٢) المراد به مطلق التأمل .

فقوله : (وتأمل)

تفسيرى ، لايبعد أنّ المراد الثانى ، اذ قد تعرف الحقيقة من غير أنْ يكون هناك الترتيبُ المخصوص ، وليس الترتيب المخصوص لازمَ التأمل .

قوله : (كما فى قولك : سرتنى الخ)

التجوز هنا يستلزم أنّ الرؤية التى هى المسند اليه ملابسةً للفعل وهو السرور ، وأىّ ملابسةٍ هناك ؟ ويمكن أنْ يقال هو وجوده عندها .

قوله : (اى يزيدك(٣) الله حسنا)

اى : ظهورَ حسن او عِلْمَ(٤) حسن او نحوَ ذلك . لأنه عند زيادة النظر لايكون الحاصل بزيادة حسن فى الوجه بل الوجه ثابت له الحسن ، موجودٌ فيه؛ بل الحاصل إنما هو زيادة ظهور

---

(١) م ، ك : زيادة (عليه) .
(٢) ك : (والمراد) .
(٣) هذا جزء من بيت لأبى نواس من مجزوء الوافر ، وهو قوله
يزيدك وجهه حسنا   اذا مازدته نظرا
والشاهد فيه ظهور حقيقة المجاز فى الإسناد بعد نظر وتأمل .
انظر ديوان أبى نواس ص ٥٥٧ ، معاهد التنصيص ٧٨/١ ومابعدها .
(٤) ليست فى ك : (او علم ... بزيادة حسن) .

الحسن والاطلاع عليه وإلى ذلك أشار/الشارح بقوله : يظهر بعد (٤٨/ب) التأمل الخ .

قوله : (يظهر)

أى : ذلك الحسنُ المرادُ .

قوله : (وفى هذا تعريض الخ)

أى : قوله : ومعرفة حقيقته الخ حيث اشترط فى المجاز العقلى أن يكون له فاعل حقيقى الخ .

قوله : (بل الموجود الخ)

يعنى : الكلام فى فاعل الفعل المتعدى ، كالإسرار والإزادة الخ لافى فاعل الفعل اللازم ، والفعلُ المتعدى غير موجود ـ هاهنا ـ حتى يكون للفعل فاعلٌ حقيقى ، بل الموجود هو اللازم كالسرور والزيادة الخ ، فانتفى الفاعلُ الحقيقى ، يعنى : فاعلَ المتعدى ، لعدم وجود الفعل المتعدى ، فإنْ قيل فيلزم أن يكون سرتنى ونحوُه من الأفعال المذكورة مجازا لغويا عن اللازم (١) ، لأنها صيغ الأفعال المتعدية ، فلامجاز هنا فى الإسناد ، بل فى الأطراف ، فالجواب : منع الملازمة بين انتفاء المتعدى والتجوز فى الأطراف لجواز أنْ تكون هذه الأفعال على وجه الكذب ، سلمنا ، لكنَّ مجازيةَ الأطراف لاتنافى مجازيةَ الإسناد ، فإنْ قيل : كيف انتفى المتعدى مع أنه متحقق قطعا ؟ فإنا نعلم تحقق الإسرار وغيره من تلك الأفعال المتعدية فى الوجود ، فالجواب : أنَّ المراد أن (٢) المتكلم بهذه الأفعال لم يقصد معنَى المتعدى ، والإخبارَ عنه ، وإنْ

---

(١) م : (من) .
(٢) م : (من) .

كان متحققا في الواقع - إلا(١) على سبيل التخييل والايهام ، وماكان على سبيل التخييل لايحتاج الى فاعل ، فالحكم بانتفاء المتعدى بالنظر للمقصود من الكلام [لا](٢) بالنظر للواقع . ع س(٣) .

قوله : (وفي ظني أنّ هذا تكلف)

وذلك لأن الفاعل من قام به الفعل ، ولايقال : إنه تعالى قام به السرور وغيره مما ذكر .

وقوله(٤) : (لامتناع صدور الفعل لاعن فاعل)

جوابُه أنّ الشيخ لم ينف ذلك ، لأنه(٥) لابد لكل فعل من موجد ، إنما نفى فاعل القيام أى : نفى الفاعل الذى قام به الفعل دون الفاعل الموجد .

قوله : (والحق ماذكره الشيخ)

وذلك/لأنه ليس مراده نفى الفاعل راسا ، بل مراده نفى (٤٩/أ) وجوب فاعل أسند اليه المسند قبل إسناده إلى المجاز ، يعنى لايشترط في المجاز أن يكون المسند قد أسند قبل إلى الفاعل الحقيقي ، بل يجوز أنْ يكون من أول الأمر إلى آخره لايسند ذلك المسند إلا إلى المعنى المجازى(٦) .

قوله : (وقال الذى عندى الخ)

أى : المجاز العقلي أى : ماسموه بذلك . تامل .

قوله : (بجعل الربيع)

أى : مثلا .

---

(١) ك (لا) .
(٢) من م ، ك .
(٣) ليست في ك : (ع س) .
(٤) في المختصر هذا القول مقدم على سابقه .
(٥) ليست في ك : (لأنه) .
(٦) م : (المجاز) .

قوله : (استعارة بالكناية)(١)

رأيت على طرة شيخنا الشهاب البرلسى التى قال : انها بخط الجلال المحلي(٢) ، لم أدر هل مارأيته بخط شيخنا أو المحلى ماصورته : اعلم أنه لابد من مستعار منه ومستعار ومستعار له . فاذا قلت : أنشبت المنية أظفارها(٣) فالمستعار منه معنى السبع وهو الحيوان المفترس حقيقة ، والمستعار لفظ السبع(٤) ، والمستعار له معنى المنية ، ومعنى قولهم بالكناية انك كنيت عن المستعار بشىء من لوازم معناه ، ولم تصرح به ، أعنى : الأظفار وهذا على طريق الجمهور ، وكذا على طريق السكاكي(٥) ، فأما على طريق المصنف فالاستعارة مجرد تسمية ، وسيجىء ذلك(٦) مبسوطا ، فحينئذ الباء فى بالكناية يحتمل المعية والسببية . انتهى .

قوله : (بواسطة)

ينبغى أن يتعلق بجعل الربيع الخ .

قوله : (المبالغة فى التشبيه الخ)

الظاهر(٧) أن مراده بالمبالغة في التشبيه ادخال المشبه

---

(١) الاستعارة بالكناية حذف المشبه به واثبات شيء من لوازمه للمشبه . والكناية هي لفظ أريد به لازم معناه مع جواز ارادته معه ، وسيرد ذكرها معنا فحسن التعريف بها .

(٢) الجلال المحلى هو : محمد بن أحمد بن ابراهيم بن أحمد ابن هاشم المحلي ، الشافعي ، المصرى ، أصولى ، ومفسر وفقيه وعالم مشارك ، من تمانيفه شرح جمع الجوامع للسبكى ، وتوفى سنة ٨٦٤هـ .
انظر : الضوء اللامع ٣٩/٧ ومابعدها ، البدر الطالع ١١٥/٢ ومابعدها .

(٣) اشارة لبيت أبى ذؤيب الهذلى :
واذا المنية أنشبت أظفارها ألفيت كل تميمة لاتنفع

(٤) ليست فى ك : (والمستعار لفظ السبع) .

(٥) ماذكره هو على طريق الجمهور ، لأنهم يجعلون مدلول لفظ الاستعارة بالكناية المستعار أعنى : اللفظ الدال على المشبه به المضمر .
أما السكاكي فيجعل مدلول لفظ الاستعارة بالكناية اللفظ الدال على المشبه . انظر شروح التلخيص ٢٦٤/١ . وسيقرر الاستعارة على مذهب السكاكي فى قوله الآتى .

(٦) م : (لك) . وسيبسط المحشى ذلك فى علم البيان عند الاستعارة بالكناية .

(٧) ليست فى ك : (الظاهر ... فى التشبيه) .

فـي جـنس المشـبه به ، وجعلُه فردا من افراده إدعاءً (١) ، كما يرشد إلـى ذلـك قوله الآتـى : والجواب ان مبنى هذا (٢) الاعتراض علـى أنَّ مذهبه فى الاستعارة بالكناية أنْ يذكر المشبهَ ويُراد المشبه بـه حقيقةً وليس كذلك بل المشبه به ادعاءً ومبالغةً لظهور أنْ ليس المراد بالمنية فـى قولنا : مخالب المنية نشبت بفلان هـو السبع حقيقة انتهى . زاد فى المطول : بل المرادُ الموت لكن بادعاءً السبعية له وجعلَ لفظ المنية مرادفا للفظ السبع ادعاء (٣) . الى ان قال : ولايكون الربيع /مطلقا على الله حقيقة حتى يتوقف على السمع إذ المراد به (٤٩/ب) حقيقة هو الربيع لكن بادعاء انه قادر مختار من اجل المبالغة فى التشبيه . انتهى (٤) ، وسياتى فى البيان فى مباحث الاستعارة بالكناية جوابا عن اعتراض المصنف على السكاكى قولُ (٥) الشارح : إنه وان صرح بلفظ المنية إلاَّ ان المراد به السبع ادعاءً كما اشار إليه فى المفتاح ، من اجل انْ يجعل هاهنا اسم المنية اسما للسبع مرادفا له بانْ تدخل المنية فى جنس السبع للمبالغة فى التشبيه بجعل افراد السبع قسمين متعارف وغير متعارفٍ . انتهى (٦) .

قوله : (وجعل)

عطف على بواسطة .

قوله : (وتريد المشبه به)

اى : حقيقةً فى اعتقاد المصنف بدليل جواب (٧) الشارح الآتى

---

(١) ليست فى ك : (جنس) .
(٢) فى المختصر : (هذه الاعتراضات) .
(٣) المطول ص ٦٦ .
(٤) المطول ص ٦٦ .
(٥) ك : زيادة (فى قول ...) .
(٦) المختصر ص ٣٠٠ ، وانظر المفتاح ص ١٧٩ .
(٧) وجواب الشارح الآتى هو قوله : والجواب ان مبنى هذه الاعتراضات الخ .

قوله : (بواسطة)

متعلق بتريد .

قوله : (أن تنسب اليه شيئا)

اى : المشبه الذى اريد به المشبه به .

قوله : (المساوية)

اى : التى تَصدقُ حيث صدقَ ، وتَكذبُ حيث كذبَ ، كالإنبات فانه يصدق بصدق الفاعل الحقيقى ، وينتفى بانتفائه .

قوله : (مثل أن تشبه المنية بالسبع)

اى : فى اغتيال النفوس .

قوله : (ثم تفردها بالذكر)

اى : مرادا به (١) المشبه به لقوله : وتريد المشبه به .

قوله : (على أن الخ)

هو علة لِذاهبا .

قوله : (يعنى)

(٢) السكاكى ، اى : بالفاعل الحقيقى .

قوله : (الانبات)

اى : بالقوة .

قوله :(الذى هو من اللوازم المساوية)

رأيت بخط شيخنا البرلسى : اى بأنْ يراد الإنبات بالقوة ليصلح كونه مساويا ، وكذا يُقال فى مخالب السبع . انتهى ، وهو ظاهر ، فان الإنبات بالفعل لايتحقق حيث (٣) تحقق القادر

---

(١) لعل الصواب (مرادا بها) لأن الضمير يعود على المنية ، ويمكن ايجاد محمل له على الوجه الذى ذكره ، بان الضمير يفسر بانه عائد على المشبه ، اى : مرادا بالمشبه ... الخ أو مرادا بالمذكور .
(٢) لعل الصواب تصدير كلمة (اى) .
(٣) ليست فى ك : (حيث ... فانه يتحقق) .

المختار ، فإنه يتحقق مع أنّ الإنبات قد لايتحقق فأين المساواة ؟ بقي أن المخالب ثابتة لغير السبع (١) فأين المساواة الا أنْ تُخَصَّ المخالب .

قوله : (وعلى هذا القياس)

أى : تقرير هذا المثال بالاستعارة بالكناية ومساواته لها ، فإنَّ القياس لغةً /التقديرُ والمساواةُ . (٥٠/أ)

قوله : (أى غير هذا المثال)

يعني أنّ المراد بالطبيب هو الشافي الحقيقي ، بقرينة نسبة الشفاء إليه ، وبالأمير الجيش بقرينة نسبة [العزم] (٢) إليه .

قوله : (وحاصله)

أى : جريان غير هذا المثال على قياسه . فإنه معنى (٣) وعلى هذا القياس الخ ، وغير هذا المثال جارٍ على قياسه .

قوله : (وجود الفعل به)

أى وإنْ كان أحدهما على وجه الإيجاد ، والآخر على سبيل التسبب .

قوله : (الفاعل المجازى)

مراده به الفاعل الحقيقي (٤) .

قوله : (لانه يستلزم أن يكون المراد بعيشة الخ)

قيل : إن أراد (٥) بعيشة الضميرَ الراجعَ إليها في راضية فمسلم . صحيحُ (٦) ، لكنه لايلزم أنْ يكونَ المعنى : فهو في صاحب

---

(١) م : (ثانية) .
(٢) من م ، ك ، وفي ل : (القوم) .
(٣) ك : (فان معنى) .
(٤) الفاعل الحقيقي أى : عند الجمهور خلافا للسكاكي ، لأنه ـ أى : الفاعل الحقيقي ـ عندهم من المجاز العقلي .
(٥) ك : (ان المراد) .
(٦) م : (نسلم) .

عيشة راضية ، وإن أراد بعيشة ماهو مجرور في عيشة ـ لأنّ(١) مذهبه على ماذكرنا انه يُذكر الفاعلُ المجازى ، ويراد الفاعل الحقيقى ـ فالمجرور ليس بفاعل وهو ظاهر وكذا الكلام في قوله تعالى : {خلق من ماء دافق}(٢) انتهى . فإن قيل : الغرض أن المراد بعيشة وضمير راضية واحد . قلنا : إنْ كانت الاستعارة في عيشة أيضا ، فليس فاعلا ، وإلا بأن كانت مجازا مرسلا لم يلزم ماذُكر . وكذا يقال : في نهاره صائم .

قوله : (اذ لامعنى الخ)

في المطول بعده : وكذا لامعنى لقولنا : خلق من شخص يدفق الماء ، أي: يصبه في قوله تعالى : خلق من ماء دافق . انتهى(٣) . قال بعضهم(٤) : وهذا ممنوع . فإنّ هذا معنى صحيح، لأنّ(٥) الانسان مخلوق من شخص هو أبوه، وهو(٦) موصوف بانه يدفق الماء، أي: يصبه(٧) على وجه فيه دفعٌ ، فإنّ(٨) الدفق صبٌّ فيه دفع ، فالجواب أنّ هذا المعنى وإنْ(٩) كان صحيحا في نفسه إلا أنّ هنا مايمنع صحته، لأنّ وصف هذا الماء بانه يخرج من بين الصلب والترائب، أي: صلب الرجل وتريبة(١٠) المرأة، [وهي](١١) عظام الصدر حيث تكون القلادة(١٢) ، ولايخفى أنّ هذا الشخص وهو أبوه لايدفق

---

(١) ليست في ك : (ان) .
(٢) سورة الطارق : الآية ٦
(٣) المطول ص ٦٥، ٦٦ .
(٤) انظر الفنري ص ٢٦٦ .
(٥) ك : (أن) .
(٦) ليست في م ، ك : (وهو) .
(٧) م : (يصببه) .
(٨) ليست في ك : (فان ... دفع) .
(٩) ليست في ك : (وان) .
(١٠) م ، ك : (ترائب) .
(١١) من م ، وفي ل ، ك : (ومن) .
(١٢) ك : (الولادة) .

الماء الموصوف ، بانه يخرج (١) من صلب (٢) الرجل وتريبة (٣) المرأة ، وهذا ظاهر، الا انْ [يقرر] (٤) ذلك على وجهٍ يَعمُّ الشخصين كليهما، أى : خُلق ممن يدفق الماء/، وله أيضا على هذه القولة مانصه (٥٠/ب) ويمكن انْ يكون له معنى صحيح،بأن يقدر أى : فهو كائنٌ فى اصحاب العيشة الراضية ونازلٌ معهم .

قوله : (وهذا مبنى الخ)

لأنَّ الضمير عائد للعيشة ، فالمراد بها ماأريد به ، وفيه إشارةٌ الى أنه يمكن أن يكون ضمير راضية لغير العيشة، بأنْ تكون الاستعارة فى الضمير فقط ، فيكون الضميرُ لصاحب العيشة نفسِه (٥) ، وإنْ كان عائدا على لفظ العيشة ، فكأنَّ لها معنيين : أحدهما الصاحب نفسه ، والثانى التعيش ، فالضمير عائد إليها (٦) لاباعتبار التعيش ، بل باعتبار الصاحب ، على طريق الاستخدام ، وكذا نهاره صائم ، فضمير صائم عائد على النهار ، لابمعنى الزمن بل باعتبار استعماله بمعنى الرجل ، وحينئذ لايلزم ماقاله المصنف .

قوله : (ويستلزم الخ)

أى : ويلزم ان يكون الشىء ظرفا لنفسه .

قوله : (ولاشك فى صحة هذه الاضافة الخ)

هو بمنزلة أن يقول : واللازم (٧) باطل .

---

(١) ك : (لايخرج) .
(٢) م : (أى : صب وتريبة) .
(٣) ك : (ترائب) .
(٤) من م ، وفى ل ، ك : (يقول) .
(٥) م : زيادة (بان يكون) .
(٦) م : (عليها) .
(٧) م : (فاللازم) .

قوله : (كقوله تعالى)

استدلال على صحة هذه الإضافة ووقوعها .

قوله : (وهذا أولى فى التمثيل)

قال فى المطول : لأنه أدفع للشغب؛ لأنّ قوله : نهاره صائم مما يُناقش فيه؛ بأنّ الاستعارة إنما هى فى ضميره المستتر لافى نهاره كالاستخدام فى علم البديع . لكن المناقشة فى المثال ليست من دأب المحصلين . انتهى .(١)

قوله : (ويستلزم أن لايكون الأمر بالبناء الخ)

هذا إنما يتوجه إذا كان المسند عنده على الحقيقة ، الا أنّ له (٢) أن يمنع ذلك ، بأنّ معنى ابنِ لى ياهامان مُرْ بالبناء ، وأوقدْ لى ياهامان مُرْ بالإيقاد لىَ؛فصح النداءُ له والخطاب معه .(٣)

قوله : (السمع)

أى : المسموع .

قوله : (أسماء الله تعالى)

المراد بها ماأطلق عليه تعالى .

قوله : (توقيفية)

أى : لايطلق عليه اسم لاحقيقة ولامجازا مالم يرد اذن من الشارع كالرحمن فانه مجاز .(٤)

---

(١) المطول ص ٦٦ .
(٢) ليست فى م : (أن له) .
(٣) وبهذا التأويل يكون من المجاز فى الطرف ، فيخرج عن المجاز العقلى كما عند المصنف وغيره ، وعن الاستعارة بالكناية كما عند السكاكى ، فحاصله خروجه عما نحن بصدده .
انظر الانبابى ٥٤٥/١ .
(٤) الرحمن : اسم من أسماء الله جل وعلا حقيقة وليس مجازا انظر : الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة ص ٣٠٩ ومابعدها ، تفسير ابن كثير ٢٢/١ ومابعدها .

قوله : (صحيح)

اى : لغةً وشرعا وعرفا .

قوله : (عند القائلين الخ)(١)

جواب : لعل هذا عند(٢) من لايشترط التوقيف فى أسمائه تعالى .

قوله : (كونه)

اى : المجاز العقلى .

قوله : (والجواب أن مبنى/الخ) (٥١/أ)

اى : مبنى اعتراضات المصنف على حرفٍ واحد ، وهو انَّ استعمال هذا فى ذلك حقيقةٌ لادعاءٍ ، وليس كذلك ، وفيه نظرٌ للقطع بانَّ الانبات الحقيقى يمتنع قيامُه بالقادر الادعائى الذى هو الربيع ، فيلزم الاعترافُ مما هرب منه بالآخِرة ، وهو المجاز العقلى وهذا إشكال صعبٌ لامحيص عنه فليتامل(٣) .

قوله : (المشبه)

اى : اسم المشبه .

قوله : (هو السبع حقيقة)

قال فى المطول : بل المراد الموتُ لكنْ بادعاء السبعية له ،وجعلِ لفظة المنية مرادفا للفظ السبع ادعاء(٤) . ثم قال : وحينئذ يكون المرادُ بعيشة صاحبَها بادعاء الصاحبية لها وبالنهار الصائم بادعاء الصائمية له ،لابالحقيقة ،حتى يفسد

---

(١) هكذا فى المختصر ، وفى المخطوطة (القائل) .
(٢) هذا : أى الصحة والشيوع .
(٣) خلاصة القول فيه أنه اذا أريد بالمسند اليه فى أمثلة المجاز العقلى الفاعل الحقيقى لزمه ماذكره المصنف من تلك الاعتراضات ، واذا أريد به الفاعل الادعائى لزم السكاكى القول بالمجاز العقلى ـ وهو الذى هرب منه ـ فيكون اشكالا صعبا لامحيص عنه .
انظر شروح التلخيص ٢٧٠/١ .
(٤) المطول ص ٦٦ .

المعنــى وتبطل الاضافة وأيضا يكون الأمر بالبناء لهامان كما أن النداء له لكن بادعا انه بان وجعله من جنس العملة لفرط المباشرة ولايكــون اطلاق الربيع (١) على الله حقيقة حتى يتوقف على السمع ، اذ المراد به حقيقة هو الربيع لكن بادعاء أنه قادر مختار من أجل المبالغة فى التشبيه وهذا ـ الذى ذكرنا وادعينا انه مراد ـ ظاهر ، نعم يرد على مذهبه فى الاستعارة بالكناية اعتراض قوى نذكره فى علم البيان . انتهى . (٢)

قوله : (والجواب الخ)

وحاصل هذا الجواب انا لانسلم أن كلا (٣) الطرفين مذكور هنا اذ المشبه هو النهار والضمير راجع الى فلان مطلقا ـ مع قطع النظر عن [كونه صائما أو غير صائم ـ وهو ليس بمشبه به وهو (٤) مذكــور والمشــبه بــه هــو الشخص] الصــائم وهو غير مذكور ، فلايشــتمل (٥) الكــلام عــلى ذكر طرفى التشبيه ، وله عبارة أخرى نصها : حاصله منع وسند (٦) أى : لانسلم أن ذكرهما مانع مطلقا ، لم لايجوز أن يختص (٧) الذكــر المــانع بالذكر الذى ينبىء عن التشبيه (٨) ويفهم منه .

قوله : (اذا كان ذكرهما على وجه ينبىء عن التشبيه)

قــال فــى المطول : سواء كان على جهة الحمل نحو : زيد

---

(١) م : (الربيع مطلقا) ، وفى ك : (الربيع) .
(٢) المطول ص ٦٦ ، وقولــه : (الــذى ذكرنــا وادعينــا أنه مراد) ليس فى المطول .
وانظر الاعتراض فى المطول ص ٤٠٠ ومابعدها .
(٣) ك : (كلا من الطرفين) .
(٤) من م ، ك .
(٥) م ، ك : (يشمل) .
(٦) م : (سد) .
(٧) ك : (يخصص) .
(٨) ليست فى ك : (ويفهم ... عن التشبيه) .

أسد أوْ لا نحو لجين الماء . انتهى.[1] قال في بعض حواشيه : قوله أوْ لا نحو لجين الماء وجه إنبائه عن التشبيه ظاهرٌ، إذ لامعنى لاعتبار الاستعارة فيه قطعا ، فتعين أنَّ المقصود التشبيه ، بخلاف قولنا : نهاره صائم ، فاندفع مايقال : من أنَّ نهاره صائم ، ولجين الماء/،[2] كلاهما يشتركان في التركيب (٥١/ب) الإضافي، والاشتمالِ على ذكر طرفي التشبيه ، غايةُ الأمر أنَّ الأول من باب إضافة المشبه الى[3] المشبه به والثاني عكسه ، فالفرق بإنباء احدهما عن التشبيه دون الآخر تحكمٌ.[4] انتهى. وقوله : اذ لامعنى لاعتبار الخ يُفهِم أنَّ الإنباء عن التشبيه يكونُ بأنْ لايكون لاعتبار الاستعارة فيه معنىً ، وإنْ لم يكن أحدُهما مسندا والآخرُ مسندا إليه . وأنَّ كون الاستعارة لاعتبارها معنى مانعٌ من الانباء عن التشبيه ، مجرد وجه عدم معنى للاعتبار[5] في لجين الماء . ثم اعلم انه[6] في المطول في بحث التشبيه الآتي في البيان عند قول التلخيص : وقد يكونُ فعلٌ ينبىء عنه نحو علمتُ زيدا أسدا - إن قَرُبَ - وحسبتُ - إن بعُد -[7] قال : وفي كون هذا الفعل منبئا عن التشبيه نظرٌ، للقطع بأنَّه لادلالة للعلم والحسبان على ذلك، وإنما يدل عليه علمُنا بأن أسدا لايمكن حمله على زيد تحقيقا، وانه إنما يكون على تقدير اداة التشبيه،[8] سواءٌ ذُكر الفعل او لم يُذكر كما في قوله : زيد أسد . انتهى.[9] ومنه يؤخذ وجه الإنباء في ماكان

---

(١) المطول ص ٦٧ .
(٢) ك : (الترتيب) .
(٣) م : زيادة (كان من ...) .
(٤) الفنري ص ٢٦٨ .
(٥) م : (الاعتبار) .
(٦) م : (أن) .
(٧) التلخيص ص ٢٦٣ .
(٨) م : (ارادة) .
(٩) المطول ص ٣٣٠ .

على وجه الحمل نحو : زيدٌ أسد ، ويمكن انْ يُؤخذ منه أيضا وجهُ الانباء فيما لاحمل فيه كلجين الماء ، إذ اللجين: الفضة وهي لاتحمل على الماء ، ولاتُنسب إليه حقيقة ، وفيه أن الإضافة حينئذ يكفيها أدنى الملابسة ، فلاإنباء ، ثم إنَّه قد يقال : إنَّ ماذكره في توجيه الإنباء جارٍ في : قد زُرَّ ازرارُه (١) على القمر ، للعلم بان المزرور عليه الأزرار (٢) هو الانسان ذو الغلالة مع العلم بان كونه قمرا ليس على التحقيق ، فليحرر.

قوله : (على وجه ينبيء)

اى : يُفهم منه (٣) انَّه مشبه او مشبه به كانْ ذُكرا على أنَّ أحدهما مسندٌ والآخرَ مسندٌ إليه .

قوله : (قد زُرَّ أزرارُه)

الهاء في أزراره للشخص الحسن المشبه ، والمشبه به (٤) هو القمرُ ، وكلاهما مذكور .

قوله : (مع ذكر الطرفين)

إذ (٥) لم يذكر القمر ، على وجه ينبيء عن التشبيه ، مع أنه مشبه به . قال في المطول : مع اشتماله على ذكر الطرفين (٦) . قال في بعض حواشيه : اما إذا رجع ضميرُ أزراره

---

(١) هذا عجز بيت من المنسرح لأبي الحسن بن طباطبا العلوى وصدره :
لاتعجبوا من بلى غلالته
والغلالة شعار يلبس تحت الثوب
والشاهد فيه : جعل السكاكي له من باب الاستعارة رغم ذكر طرفي التشبيه فيه .
انظر : أسرار البلاغة ص ٢٦٥ ، معاهد التنصيص ٢/١٢٩ .
(٢) ليست في م : (الأزرار) .
(٣)،(٤) ليست في : (منه ،به) .
(٥) م : (ان) .
(٦) المطول ص ٦٧ .

(١) إلى الممدوح فظاهر ، وأمّا إذا رجع/إلى الغلالة ، بتأويل (٥٢/أ)
القميص ـ كما قيل ـ فلأنّ (٢) ضمير غلالته راجعٌ إلى الممدوح،فذكرُ
الطرفين حاصلٌ باعتباره . انتهى (٣) . وأنه (٤) سبحانه وتعالى أعلم
وبيده التوفيق .

---

(١) ليست في ك : (إلى) .
(٢) ك : (كما في) .
(٣) الفنري ص ٢٦٩،٢٧٠ .
(٤) ليست في م ، ك : (وأنه ... التوفيق) .

أحوال المسند اليه :

قوله : (أى الأمور العارضة له من حيث إنه مسند اليه)

في بعض حواشي المطول مالفظه : أراد(١) بالأمور العارضة الأحوالُ التي بها يطابق اللفظُ مقتضى الحال ، أى : تكون سببا قريبا لتلك المطابقة ، والقرينةُ على ذلك ماسبق في تعريف المعاني فلايَرِدُ أنّ الرفع(٢) من الأمور العارضة للمسند إليه ، من حيث إنه مسندٌ اليه ، مع أنه لايبحث عنه في(٣) هذا الباب أصلا . انتهى(٤)

[حذفه] :

قوله : (لما سيأتى)

أى : قريبا من أنّه الركن الأعظم .

قوله : (وعدم الحادث سابقٌ على وجوده)

قد يقال : هذا ظاهر بالنسبة إلى وجوده ، فإنّ الحذف مقابلٌ له دون بقية الوجوه ، كالتعريف والتنكير ، إذ ليس مقابلا لها حتى يقال : عدم الحادث سابق على وجوده .

والجواب أن بقية الوجوه متفرعةٌ على الذكر ، اذ لامعنى لتعريف وتنكير(٥) مالم يذكر مثلا . وفيه نظرٌ إذْ قد يُقدَّرُ معرفةً أو نكرةً(٦) ، ثم قال في بعض حواشي المطول – حيث عبّر بنحو

---

(١) م : (وأراد) .
(٢) م ، ك : (الوضع) .
(٣) ك : (عنه أصلا في هذا الباب) .
(٤) الفنرى ص ٢٧٠ .
(٥) م : (للتعريف) .
(٦) ك : زيادة (وكتب أيضا عليه الرحمة مانصه : قوله : وعدم الحادث سابق على وجوده ، وعبارة المطول : لتأخر وجود الحادث عن عدمه ، وفي بعض حواشيه ونكرة ثم قال ...) .

عبارة المختصر ـ مانصه : اراد به عدمه السابق ، وإنما لم يعتبر عدمه اللاحق المتاخر عن الذكر ، مع أن الحذف إسقاط ، فمناسبته للعدم اللاحق أقوى ، لأنّ الواقع هاهنا فى نفس الأمر هو العدم السابق ، إذ التحقيق انه لم يُؤتَ بالمسند إليه أصلا لاأنه أُتى به ، ثم أُسقط ، نعم فى لفظ الحذف إشعارٌ بذلك ـ كما سيأتى ـ لكنّ اختيارَ (١) هذا اللفظ ايماءٌ : إلى أنّ المسند إليه لكونه الركن الأعظم ، كأنه أُتى به ، ثم حُذف ، لا أنه كذلك فى نفس الأمر ، ثم هذا الوجهُ لما اقتضى الدالُّ (٢) تقديمَ الحذف على الذكر ، اقتضى تقديمَه على باقى الأحوال ، لكونه متفرعا على الذكر فى اعتبارهم (٣) .

قوله : (وذكره /هاهنا بلفظ الحذف) (٥٢/ب)

اى : ذكرُ عدمِ الاتيانِ به ، ويجوز (٤) ؛ وذكرُ (٥) الحذفِ بتسامح (٦) اى بمعنى الحذف .

قوله : (الشديد الحاجة إليه)

قد يقال : ماوجه ذلك ؟ فإنّ كلا من المسند إليه والمسند يتوقف (٧) الإخبار عليه ، ويجاب : بأنّ المسند إليه يتوقف عليه الإخبار ، ويتوقف عليه المسند ، لأنه صفةٌ له والصفة تتوقف على الموصوف ، بخلاف المسند فإنه وإنْ توقف عليه الإخبارُ ، لايتوقف عليه المسندُ إليه .

قوله : (فكأنه أُتى به ثم حُذف الخ)

الحذف يفتقر إلى أمرين : أحدهما (٨) قابليةُ المقام ، وهو

---

(١) م : (اختار) .
(٢) ليست فى ك : (الدال ... اقتضى) .
(٣) الفنرى ص ٢٧٠ ، وليست فيه (الدال) .
(٤) ك : (والتجوز بذكر الحذف) .
(٥) م : (بذكر) .
(٦) م : (تسامح) .
(٧) م ، ك : (متوقف) .
(٨) ليست فى ك : (أحدهما) .

ان يكون السامعُ عارفاً به لوجود القرائن ، والثانى الداعى الموجب لرجحان الحذف على الذكر (١)، ولمّا كان الأولُ معلوما مقررا فى علم النحو أيضا، دون الثانى قَصَدَ إلى تفصيل الثانى مع إشارةٍ ما ضمنيةٍ (٢) إلى الأول ، فقال : فللاحتراز الخ . مطول (٣) .

قوله : (فكأنه تُرك من أصله)

تركُه بمعنى عدم ذكره محققٌ ، فلايناسب إيراد لفظ "كأنّ" فلعل (٤) المرادَ بتركه تركُه مطلقا ، أى : حقيقةً وحكما بحيث لايكون مقدرا ومرادا . فليتأمل .

قوله : (بناءً على الظاهر)

لعل حاصلَ المراد أن للمسند إليه اعتبارين ، أحدهما : كونه ركنا ، الثانى : كونُه معلوما . فباعتبار الأول - مع قطع النظر عن الثانى - لايكون ذكرُه عبثا ، لأن الاتيان بما يتوقف عليه الكلام لايكون عبثا ، وباعتبار الثانى - مع قطع النظر عن الاعتبار الأول - يكون ذكره عبثا ، لأنه اتيان بما يُستغنى عن الاتيان به ، وقد اعترض أصحاب الحواشى بأن كونه ركنا [لا] (٥) ينافى العبثية ، فلعله يندفع بذلك فتأمل .

قوله : (وان كان فى الحقيقة الخ)

أى : حقيقتُه ونفسُه ، أى : وإن كان هو فى نفسه - أى : مع قطع (٦) النظر - لكونه مسندا إليه ركنا ، فقوله : بناءً على الظاهر فالمراد بالظاهر مقابلُ الحقيقة وهو كونه معلوما ،

---

(١) م : زيادة (له) .
(٢) ك : (ضمنه) .
(٣) المطول ص ٦٧، ٦٨ .
(٤) م : (ولعل) .
(٥) من ك .
(٦) ليست فى ك : (قطع) .

وكتب أيضا مانصه : الظاهر أنّ المراد بالحقيقة نفسُ الأمر .
وكتب أيضا مالفظه : قد يقال : هو ركن في الظاهر أيضا ، إلا أنْ يُقال : كأنّه (١) بالنظر إلى القرينة ليس ركنا/لاغنائها عنه (٥٣/أ)
وحصولِ المقصود معها (٢) بدون ذكره ، ثم قال عبارة المطول :
وإلا فهو في الحقيقة الركنُ الأعظمُ ، فكيف يكون ذكرُه عبثا ؟ (٣)
وفي بعض حواشيه : فيه بحثٌ ، إذ لامنافاة بين كونه الركنَ
الأعظمَ من الكلام ، وكونِ ذكره عبثا لتحقق القرينة المعينة
إياه ، وإنما المنافاة بينه وبين عدم الاحتياج إليه نفسِه ،
والجواب ظاهر – مما مر – فليتأمل . (٤)

قوله : (أو تخييل)

أي : إيهام .

قوله : (من العقل واللفظ)

بيانُ الدليلين (٥) لأقواهما .

قوله : (فإنّ الاعتماد)

أي : من السامع .

قوله : (عند الذكر)

أي : للمسند إليه .

قوله (٦) : (وعند الحذف)

أي : للمسند إليه .

قوله : (من حيث الظاهر)

جواب سؤال : وهو كيف يُعتمد على اللفظ مع أنه لابد من

---

(١) ك : (أنه) .
(٢) ك : (منها) .
(٣) المطول ص ٦٨ .
(٤) الغنري ص ٢٧١ .
(٥) ك : (للدليلين) .
(٦) في المختصر هذا القول مؤخر عن لاحقه .

دلالة العقل ، بأنْ يعلم أنَّ هذا اللفظَ موضوعٌ لكذا فأجاب : بأنَّ الاعتماد على اللفظ إنما هو بحسب الظاهر وإنْ اعتمد (١) بحسب التحقيق على العقل مع اللفظ .

وقوله : (وعند الحذف على دلالة العقل)

أى : من حيثُ الظاهرُ بدليل قوله : وإنما قال : تخييلٌ؛ لأنَّ الدال حقيقةً الخ بل هذا يدل على أنَّ الدال قصداً مطلقا إنما هو اللفظ ، وإنْ كان بمعونة العقل قاله ص (٢) ، وله أيضا إنما قال : من حيث الظاهرُ لأنَّ التعويلَ - بحسب الحقيقة - يكونُ عند الذكر أيضا على شهادة العقل ، إذ الألفاظُ ليستْ إلا (٣) أماراتٍ نصبها الواضعُ،تختلف باختلاف الأوضاع ، لاشهادةً في نفسها ، ولادلالةً [بحسب ذواتها ، كذا في شرحه للمفتاح ، (٤) وإنما لم يذكر هذا القيدَ ، أعنى] : من حيث الظاهرُ ، في قوله : عند الحذف على دلالة العقل إيماءً إلى كثرة مدخل العقل فكأنه مستقل . انتهى (٥) .

قوله : (لافتقار اللفظ اليه)

أى : وهو لايفتقر للفظ ، لأنه يمكن أنْ يدرك بلاواسطة لفظٍ ، وله أيضا ماصورته : قوله : لافتقار الخ ، أى : فإنَّ اللفظ لايمكن أنْ يُفهَمَ منه شيءٌ بدون واسطة العقل ، بخلاف (٦) العقل فإنَّه يمكن أن يُدرِكَ بدون توسط لفظ ، وإن كان بحسب العادة لابد من تخييل الألفاظ - كما قرره السيد فى حاشية شرح الشمسية (٧) - ويجوز أنْ يُوجَّهَ كونُه أقوى ، بأنه /مُدرِك ، (٥٣/ب)

---

(١) ك : (وانما) .
(٢) م : (المصنف) .
(٣) ليست فى ك : (العقل ... لاشهادة) .
(٤) من ك .
(٥) الفنرى ص ٢٧٢ .
(٦) ليست فى ك : (أن يفهم ... فانه يمكن) .
(٧) انظر حاشية السيد على شرح الشمسية ص ٢١ .

واللفظُ أمارةٌ ، والمُدرِكُ أقوى في حصول المعنى من الأمارة .

قوله : (وإنما قال الخ)

قال مولانا زادة : إنما قال : تخييلُ ، لأنّ العدولَ ليس محققا ، وإنما هو على سبيل التخييل ، لأنّ العدول يتوقف على الكون سابقا في(١) المحل الأول ، والانتقال عنه ثانيا إلى المحل الثاني ، وليس شيءٌ منهما هاهنا تحقيقا ، أمّا الدلالة في اللفظ عند الذكر ، فلأنه لايستقلُ بالدلالةِ بدون العقل ، وأمّا الدلالة في العقل عند الحذف ، فإنّ للفظ المحذوف دخلاً(٢) في الدلالة ، بناءً على أنه اشتُهر في العادة فَهْمُ المعاني من الألفاظ محققةً أو مخيلةً ، وكأنّه إنما اقتصر - رحمه الله - على بيان الثاني(٣) في هذا الكتاب لأنّه أحوجُ إلى البيان ، ولذلك بالَغَ بحصر الدلالة في اللفظ مع ظهور مَدْخليةِ العقل في الدلالة ، وقد يُقال : الكلامُ في الدلالة اللفظية ، وأنها لاتقوم إلا باللفظ ، وأمّا العقل فشرطه الدلالة ، فلاتُنسب إليه ، ولذلك اقتصر على الثاني ، وأشار بالقصر(٤) إلى وجه الاقتصار . انتهى .

قوله : (لأنّ الدال حقيقة عند الحذف الخ)

أي : فليس العقلُ حينئذ مستقلا ، كما أنّ اللفظ أيضا غيرُ مستقل ، ولاينافي أنه(٥) أقوى ، لأنه بحسب ذاته لا المقام(٦)

---

(١) ك : (على) .
(٢) ك : (داخل) .
(٣) والمراد بالثاني هو قوله : وأما الدلالة في العقل عند الحذف الخ
(٤) المراد بالقصر هو قول الشارح العلامة : وإنما قال : تخييل العدول لأن الدال حقيقة عند الحذف هو اللفظ المدلول عليه بالقرائن .
(٥) الضمير في (انه) عائد الى العقل .
(٦) ك : (المقال) .

اللفظي . وله أيضا ماصورته : قوله : لأنّ الدال الخ لك أنْ تقول : إن كان اللفظُ عند الحذف هو الدالَّ حقيقةً(١)فكيف يجتمع ذلك مع قوله السابق : وعند الحذف على دلالة العقل وهو أقوى ؟ ويجاب بأنّ المراد أنه أقوى من حيث هو ، لافي(٢) خصوص هذا المقام ، قاله البرلسي . وله قوله : لأنّ الدال حقيقة الخ : الحصرُ المستفاد من ضمير الفصل إضافي ، أي : ليس الدالُ عند الحذف مجردَ العقل ، فلاينافي ماأشار إليه سابقا بقوله : من حيث(٣) الظاهر ، من عدم استقلال اللفظ بالدلالة ، فإنْ قلتَ : الحصرُ غير صحيح في نفسه؛ لجواز أن يُدَلَّ بالقرائن على ذات المسنَد إليه مع قطع النظر عن الألفاظ .

(٥٤/أ) قلت : هذا وإنْ كان(٤)/أمرا ممكنا في نفسه ، إلا أنَّ ماذُكر بناءً على ما استمر في العادة ، من أنَّ فهمَ المعاني قلما ينفك عن تخييل الألفاظ؛حتى كأنَّ المفكرَ يناجي نفسه بألفاظ مخيلةٍ ؛ [فالقرائن](٥) إنما تدل بحسب العادة على لفظ المسند إليه ، وبواسطته على ذاته فافهم(٦) . وله أيضا يجوز أنّ يكون الحصرُ إضافيا أي : لامجرد العقل ، ويجوز أن يكون حقيقيا ، لأنّ العقل شرطٌ لا [دالٌ](٧) هكذا في الحواشي ، ولعل الأولَ أنسبُ بنسبة الشارح الدلالة إلى العقل ، والثاني أنسبُ بمعنى الدلالةِ ، فإنَّ العقل مُدْرِكٌ لا [دال](٨) ، فلعل الشارح أراد بالدال مايُفهَمُ المقصودُ بواسطتهِ .

---

(١) م : (اذا) .
(٢) ك : (من) .
(٣) م ، ك : (حيث) .
(٤) ليست في ك : (وان كان) .
(٥) من الفنري ، وفي نسخ المخطوطة (بالقرائن) .
(٦) الفنري ص ٢٧٢ .
(٧)،(٨) من م ، وفي ل ، ك : (ذاك) في الموضعين .

قوله : (كقوله كيف الخ)

تمامه سهرٌ[1] دائمٌ وحزنٌ طويلٌ .

قوله : (للاحتراز الخ)

علة لَمْ[2] .

قوله : (هل يتنبه بالقرائن الخ)

أي : أوْ[3] إنما يتنبه بالظاهرةِ ، كاللفظِ[4] ، وله أيضا لاخفاءَ أنَّ القرائن عند الحذف قد تكون في غاية الوضوح ، بحيثُ لايزيد ذكرُ اللفظ معها على تركه ، فلعل المرادَ أنه عند الحذف يكون مظنةَ الخفاء ، للاعتماد حينئذ على القرائن، فإذا كانت القرينة - في ذلك الموضع - خفيةً ءفحذفُ[5] المسند إليه حينئذ ، لاختبار مقدار التنبه ، بخلاف ماإذا كانت واضحةً جدا ، فالحذفُ حينئذ بمنزلة الذكر فلايناسب حينئذ تلك النكتة . تأمل .

قوله : أم لا[6] ليس فيه حذفُ المعطوف ، وإبقاءُ العاطف ، لأنَّ[7] المحذوف جزءُ المعطوف لانفسه ، وهو المحكوم عليه بالبطلان - عند محققي النحاة[8] - على أنَّ أحرف الجواب تُحذف الجملُ

---

(١) هذا بيت شعر من الخفيف ، لاأعلم قائله وصدره :
قال لي كيف أنت قلت عليل   سهر ....
والشاهد فيه حذف المسند اليه للاحتراز عن العبث .
انظر : معاهد التنصيص ١٠٠/١ ، شروح التلخيص ٢٧٧/١ .

(٢) ك : (له) .

(٣) م ، ك : (وانما) .

(٤) ك : زيادة (وفي بعض حواشي المطول : أو للمحافظة على الوزن ، أو للتنبيه على أن شدائد الزمان ومصائب الهوى جعلته بحيث لايقدر على التكلم بازيد مما يفيد الغرض انتهى ، وكتب أيضامانصه : قوله هل يتنبه بالقرائن الخفية أم لا) .

(٥) م : (بحذف) .

(٦) م ، ك : (أو لا) .

(٧) ك : (لأن المعطوف جزء لانفسه) .

(٨) كابن هشام الأنصاري ، فانظر المغني ص ٦٥ .

بعدها كثيرا ، وتقومُ هي في اللفظ مقامَ تلك الجملِ ، فكأنَّ الجملة - هاهنا - مذكورةٌ لوجود مايغني عنها كذا في مغني اللبيب . انتهى .(١)

قوله : (أو إيهام صونه)

عبر عنه هنا(٢) وفيما سلف(٣) بالتخييل كأنَّه لمحض التفنن ،(٤) وإذا كان(٥) قصدُ إيهام الصون سببا للحذف ، فقصدُ(٦) الصونِ حقيقةً بالأَوْلى . تأمل .

قوله : (ليتأتى)

علةٌ للحذف .

قوله : (والظاهر أن ذكر الاحتراز الخ)

في بعض حواشي المطول : فإنْ قلتَ : إذا تعين المسند إليه ، كان حذفُه احترازا عن العبث ، فكان ذكرُه عبثا . قلتُ لاشك/أنَّ القصد إلى التعيين مغايرٌ للقصد إلى الاحتراز عن العبث ، فجازَ انْ يُقصد كلٌّ منهما مع الذهول عن الآخر(٧) ، وإنْ لم يُقصدا معا . وقِسْ على ذلك سائرَ(٨) النكت التي يمكن اجتماعُها . انتهى(٩) . أي : فلايغني ذكرُ الاحتراز عن العبث عن ذلك ، إذ قد يكون نكتةُ الحذف التعينَ دون الاحتراز مع الغفلة عنه . (٥٤/ب)

قوله : (عن ذلك)

أي : عن قوله : أو تعيُّنه .

---

(١) انظر مغني اللبيب ص ٦٥ .
(٢) م : (به) .
(٣) في قول المصنف السابق (أو تخييل العدول ...) .
(٤) ك : زيادة (البرلسي) .
(٥) م : (كانت) .
(٦) ك : (فحذف الصون) .
(٧) ك : (عن الاحتراز) .
(٨) ليست في ك : (سائر ... ذلك اذ) .
(٩) الفنري ص ٢٧٣ .

قوله : (كقول الصياد : غزال)

فى حاشية شيخ الاسلام[1] : إنه مثالٌ خوفِ فواتِ الفرصة ، وإنه[2] كان الأولى ذكره عقبَه .

قوله : (وكالاخفاء عن غير السامع الخ)

الظاهر[3] انه عطف على قوله : كضيق المقام ، وقوله : عن غير السامع ، اى : المقصود بالسماع ، فلايَرِدُ انَّ الحاضرين ، إن كانوا سامعين كان الاخفاءُ عن غيرهم ، ممَنْ لم يَسمعْ ، فلاحاجة إلى الاخفاء حينئذ ، وإن لم يكونوا سامعين ، فلاحاجة إلى الاخفاء حينئذ عنهم[4] . تامل . وكان هذا الإيرادُ مرادَ مَنْ قال : كان الظاهر أن يقول : عن غير المخاطب تامل .

قوله : (مثل رمية الخ)

مثل[5] يضرب لمدور الفعل من غير أهله .

قوله : (مثل الرفع على المدح)

اى : فإنهم لايكادون يذكرون فيه المبتدأ نحو : الحمد لله أهلُ الحمد بالرفع .

قوله[6] : (أو ترك نظائره)

الفرق[7] بين اتباع الاستعمال الوارد على ترك المسند إليه ، واتباعِ الاستعمال الوارد على ترك نظائره ، انَّ الأول لايتصور ممن يتكلم بذلك الكلام أوّلاً ، بخلاف الثانى ، وأيضا الأول يتناول القياس وغيره ، فإنك اذا سمعت من العرب كلامين

---

(١) انظر الحفيد ص ٧١ .
(٢) ك : (وان) .
(٣) ليست فى ك : (الظاهر ... عن غير السامع) .
(٤) ليست فى ك : (عنهم) .
(٥) انظر : جمهرة الأمثال لأبى هلال العسكرى ٤٩١/١ ،وانظر مجمع الأمثال للميدانى ٤٤/٢، ٤٥ .
(٦) فى المختصر هذا القول مقدم على سابقه .
(٧) ك : (للفرق) .

حذفَ المسند إليه في أحدهما قياسا ، وفي الآخر من غير قياس وتمثلتَ بهما في مرامك على هيئتهما ، فقد راعيتَ الاستعمال الوارد على تركه ، وأما الثاني فيختص بالقياس . انتهى .

[ذكره] :

قوله : (ولامقتضِىَ للعدول عنه)

سيأتي أنَّ هذا كلَّه مع قيام القرينة ، فالاحتراز عن العبث بناءً على الظاهر مقتضٍ للعدول . قلتُ : المقتضى قصدُ الاحتراز بالفعل(١) لامجردُ صحة ذلك القصد ، ولايخفى أنه غيرُ لازم ./ (٥٥/أ)

[قوله](٢) : (ولامقتضِى للعدول عنه)

أُورِدَ أنَّ الاحتراز عن العبث [بحسب(٣) الظاهر يقتضى العدولَ، وهو أمر لازم ، وأجيب بأنَّ الذي يقتضى العدول قصدُ الاحتراز عن العبث] لانفسُ الاحتراز ، لكنْ أَورد الأستاذُ : أنه ليس الغرضُ هنا الترجيحَ بين النكات حتى يحتاج إلى انتفاء المُعَارِض(٤) فيقيدُ بقوله : ولامقتضِىَ للعدول ، وإلا فيلزم التعرض لانتفاء المعارض مع سائر النكات ، ولم يُتعرَضْ له ، وكونُ هذا القيد مرادا في سائر النكات ، لكنْ تركَ ذكرَه اكتفاءً بذكره هنا فيعلم الباقي بالمقايسة ، بعيد(٥) ، فما وجهُ تخصيص هذا بذكره دون سائر النكات ؟ بل الغرضُ هنا بيان نكتة تناسب الذكرَ سواءٌ كان [هناك](٦) مايقتضى خلافه أوْ لا ، وهذا حاصل بدون هذا القيد فلاحاجة إليه ، إلا أنْ يقال : إنَّ مجرد

(١) م : زيادة (عن العبث بناء على الظاهر) .
(٢) من م .
(٣) من م .
(٤) ك : (العارض) .
(٥) (بعيد) خبر المبتدأ (كون) .
(٦) من م ، ك .

الأصالةِ لاتصلحُ نكتةً ، بل لابد معه من انتفاء المعارض من نكتة أخرى ، تقتضى خلافه ، حتى إذا تلته(١) أخرى ، ترجحت عليه بمجردها ، وألغى اعتباره، بخلاف بقية النكات ، فإنَّ كلاً منها نكتةٌ بمجرده(٢) ، حتى إذا وجد غيره فلابد من مرجح أحدهما(٣) ، فلهذا قيد قوله هذا بقوله : ولامقتضِىَ للعدول .

قوله : (لضعف التعويل الخ)

أُورِدَ انه يقتضى أنَّ اللفظ أقوى من القرينة العقلية ، فيخالف ـ ماسبق ـ من أنَّ القرينة العقلية أقوى، حيث قال هناك-أو تخييل العدول إلى أقوى الدليلين(٤) الخ فإنَّ ذاك تصريح بأن(٥) القرينة العقلية أقوى ، وأجاب الشارحُ فى شرح المفتاح بأنَّ(٦) هذا بالنسبة إلى قوم ، وذاك بالنسبة إلى قوم، فقد تكون دلالةُ(٧) اللفظ أقوى بالنسبة إلى قوم ، وأجاب الأستاذ : بأنَّ جنس القرينة العقلية أقوى من جنس اللفظ ، وعليه ينبنى ماتقدم ، وهو لاينافى أن يكون بعضُ أفراد اللفظ أقوى من القرينة العقلية ، وعليه ينبنى ماهنا .

قوله : (أو زيادة)

فائدة لفظ الزيادة تُفهِمُ أنَّ فى القرينة إيضاحا وتقريرا للمسند إليه . وفى الذكر معها زيادتُهما ، والإيضاح باعتبار فهمِ السامعِ المطلوبَ ، والتقريرُ باعتبار تمكنه فى ذهنه . شرحُ الإيضاح، أقول : أو يُراد(٨) /بالتقرير مطلقُ الإثبات لا الإثبات (٥٥/ب)

---

(١) م : (وجد نكتة) .
(٢) بمجرده ، اى بمجرد انتفاء المعارض .
(٣) م ، ك : (لأحدهما) .
(٤) انظر المختصر ص ٤٥ .
(٥) ك : (صريح) .
(٦) ليست فى ك : (بأن) .
(٧) ك : (دلالة اللفظ بالنسبة الى قوم أقوى) .
(٨) ك : (أراد) .

مع تكرره ، فبالجمع بين القرينة واللفظ يتكرر الإثبات ، فيزيد التقريرُ ، وله أيضا مانمه قوله : أو زيادة الإيضاح والتقرير ، إنْ عُطف التقريرُ على الزيادة فواضحٌ ،أو على الإيضاح ففيه إشكالٌ ، لأنَّه بالقرينة لم يحصل تقريرٌ حتى تحمل زيادتُه باللفظ ، والجواب أنَّ اللفظ يطلقُ تارةً لمجرد الإثبات، سواءً تكرر أوْ لا ، وتارةً بمعنى الإثبات وتكرره ، والمراد هنا الأولُ،وهو حاصلٌ بالقرينة ، فذكرُ اللفظِ يزيدُ التقرير .

قوله : (الايضاح والتقرير)

هما متغايران ، وكلُ منهما مستلزمٌ للآخَرِ .

قوله : (وعليه)

أي : على ذكره لزيادة الإيضاح والتقرير ، وعبارة (١) المطول : ومنه . قال الفنري (٢) : أي : من ذكرِ المسند إليه لزيادة الإيضاح والتقرير . انتهى (٣) .

قوله : (قوله تعالى : أولئك الخ) (٤)

حيث لم يَحذفْ فيه المسندَ إليه ، يعني : اسمَ الإشارة الثاني (٥) ، جاعلا (٦) : هم المفلحون خبرا عن اسم الاشارة الأول (٧) ، وفيه إشعار بأنَّ المرادَ من ذكر المسند إليه عدمُ حذفه مطلقا، سواء كان لمسنده عند حذفه مسندٌ إليه آخرُ أمْ لا .

قوله : (هم المفلحون)

بتكرير اسم الاشارة ، تنبيها على أنهم كانت لهم الأَثَرَةُ

---

(١) ليست في ك : (وعبارة ... التقرير) .
(٢) المطول ص ٦٩ .
(٣) الفنري ص ٢٧٥ .
(٤) سورة البقرة : ٥
وتتمة الآية : {أولئك على هدى من ربهم وأولئك هم المفلحون} .
(٥) م : (الثانية) .
(٦) ك : (عاجلا) .
(٧) م ، ك : (الأولى) .

بالهدى ، فهي ثابتةٌ لهم بالفلاح ، فجُعلت كلٌّ من الأثَرَتيْن (١) في تمييزهم بها عن غيرهم بالمثابة التي لو انفردت كفتْ مميزةً على حيالها ، وحاصلُ المعنى أنَّ تكرر "أولئك" أفاد اختصاصَهم بكل واحدة منهما ، مميزا لهم عمن عداهم ، ولو لم تكرر لربما فُهِمَ اختصاصُهم بالمجموع ، فيكون هو المميزَ لاكلٌّ واحد.

قوله : (أو اظهار تعظيمه) (٢)

عبارة القوم : أو التعظيم ، فورد عليهم إشكال ، بأنَّ التعظيم لايتوقف على الذكر ، بل يحمل بمجرد الإسناد إلى المسند إليه المخصوص ، ذُكر أو حُذف ، فزاد المصنف "إظهار" دفعا للإشكال ، لأنَّ إظهارَ التعظيم إنما يحملُ بالذكر ، لكن أوردَ الأستاذُ على المصنف : أنَّ القوم ذكروا من النكات التعجبَ ، فوردَ عليهم الإشكال ، بأن التعجب حامل بالإسناد إلى/المسند إليه المخصوص ، ذُكِرَ أو حُذِفَ ، فترَكَ المصنفُ ذِكْرَ (١/٥٦) التعجب بذلك ، فهلا ذكَرَه (٣) ، وزاد الإظهار كما هنا وما الفرق ؟

قوله : (حيث الإصغاء)

لو بَدَّلَ الإصغاء بالسماع لكان أحسنَ (٤) ، إذ الاصغاء لايستعمل في حق الله تعالى ، فلايلائمُ التمثيلَ بقوله : هي عصاي (٥) كما هو الظاهر . وله أيضا مانصه : حيث الإصغاءُ مطلوبٌ

---

(١) المراد بالأثرتين هما الهدى في العاجل ، والفلاح في الآجل .
(٢) هكذا في المختصر . وفي المخطوطة (أو اظهار التعظيم).
(٣) الفرق كما ذكره ياسين في حاشيته . قال مانصه : (والظاهر أن الأمانة والتبرك والاستلذاذ كالتعظيم لتخصيصه بالإيراد وزيادة الإظهار معه ، ويمكن حمل عبارة المصنف على زيادته فيها بجعل العطف على التعظيم لا الإظهار ، ثم مقتضى ماقرره الأستاذ أن يكون ترك المصنفُ التعجب مقصودا للنكتة المذكورة ، وتتميم الشارح به يفوت تلك النكتة) . ياسين ص ٤٧ .
(٤) م : (اذا) .
(٥) سورة طه : من الآية ١٨

الاصغاء هنا مجازٌ عن السماع مع الالتفات والإقبال (١) على المتكلم ، لامجرد السماع ، إذ لايكفى [فانه] (٢) قد يُوجد مع كراهية السامع للسماع ، فلايكون نكتةً ، ولهذا كان تعبيرُ السيد (٣) بالسماع بدَلَ (٤) الاصغاءِ فيه نظرٌ . وله أيضا : أُورِدَ على قوله : حيث الإصغاء الخ أنَّ هذا القيد معتبرٌ فى غير هذه النكتة من النكات ، كالاستلذاذ ، فيقال : حيث الاستلذاذ مطلوبٌ ، وهكذا ، فما وجهُ التخصيص ؟ فأجاب الأستاذ : بأنَّ مجرد بسط الكلام ليس نكتةً ، لانه قد يكون قبيحا ، وإنما يكون نكتةً لهذا القيد ، فلابد من ذكره ، لتحقق (٥) النكتة ، بخلاف بقية النكات فلايتوقف تحققها على ذلك .

قوله : (أى فى مقام)

أى : فحيث : ظرفُ مكان .

قوله : (ولهذا)

أى : لأجل أنَّ اصغاءَ السامع مطلوبٌ للمتكلم؛ لعظمته وشرفه .

قوله : (وعليه الخ)

يعنى على طريقته ، وإلا فلايناسب أنْ يقال فيه : إنَّ الاصغاء مطلوب .

قوله : (قال هى عصاى)

فيه إشكال ، لانَّ السؤال بما عن الجنس ، فكيف اجاب عن الشخص ؟ والجوابُ من وجوه منها : انه أجاب عن نفس الجنس

---

(١) ك : (التفاوت للاقبال) .
(٢) من م ، ك ، وفى ل : (فا) .
(٣) انظر السيد على المفتاح ص ٣٨ .
(٤) ك : (دون السماع) .
(٥) م : (ليتحقق) .

والماهية ، لكن في ضمن هذا الفرد ، كأنَّه قال : هي جنسُ هذا الفرد ، وفيه انه إذا كان السؤالُ عن الجنس فلمَ عبَّرَ بقوله اتوكأ عليها وأهش بها الخ (١) ؟ فإنَّ هذه صفات ، والجواب أن "ما" عند السكاكي قد تكون للسؤال عن الصفة (٢) ، فلعل السيد موسى عليه الصلاة والسلام حملها على الجنس ، وأجاب (٣) ، ثم جوَّز أنْ يكون السؤالُ عن الصفة فأجاب بالصفة أيضا .

قوله : (للتهويل)

أى : للتخويف .

قوله : (أو التعجب)

لعل المراد اظهارُه ،/إذ نفسُ التعجب لايتوقف على الذكر (٥٦/ب) تأمل .

قوله : (أو التسجيل)

أى : القضاءُ ، أو الضبطُ ، أو نحوُ ذلك .

قوله : (له)

أى : للسامع .

قوله : (حتى لايكون له سبيل إلى الإنكار)

هذا كله مع قيام القرينة . مطول (٤) .

---

(١) سورة طه : من الآية ١٨
وتتمة الآية : {أتوكأ عليها وأهش بها على غنمي ولي فيها مآرب أخرى} .
(٢) انظر مفتاح العلوم ص ٨٥ .
(٣) م : (جواز) .
(٤) المطول ص ٦٩ .

[تعريفه بالاضمار] :

قوله : (اى إيراد المسند اليه معرفة)

اى : لاجعله معرفةً .(١)

قوله : (لأنَّ الاصل فى المسند اليه)

الذى الكلام فيه(٢) . اى : الراجح ، لأنه(٣) محكوم به ، والمحكومُ به المعروف لايفيدُ الحكمُ به ، فيه نظرٌ ، لأنَّ المتوقفَ عليه الإفادةُ جهلُ ثبوته للمحكوم عليه ، لاجهله(٤) فى نفسه(٥) ، فينبغى أنْ يقال : إنَّ كمال الإفادة يتوقف على جهله فى نفسه ايضا ، فإذا كان مجهولا ايضا كانت الإفادة أكثر ، ثم سمعت عن السيد فى شرح المفتاح(٦) أنَّ الذى يتوقف عليه الجهلُ ثبوتُ المسند للمسند إليه ، سواءٌ عُلِمَ المسندُ إليه أوْ لا ، لابالمسند ، معترضا بذلك على صاحب المفتاح(٧) وغيره .

قوله : (إمَّا لفظا)

اى : تحقيقا كزيدٌ ضَرَبَ .

قوله : (أو تقديرا)

اى : كضُرِبَ غلامُه زيدٌ ونحو : هو اميرٌ زيدٍ . تأمل .

قوله : (وإما معنى)

نحو : هو اقربُ للتقوى(٨) .

---

(١) م ، ك : (لأجله) . وفى الانبابي : لأنَّ جعله معرفةً من شان الواضع لا المتكلم . انظره ٢١/٢، ٢٢ .
(٢) ك : (الكلام به فيه) .
(٣) الضمير فى (لأنه) عائد على المسند لا المسند اليه ، ولايخفى مافى هذا من الركاكة .
(٤)،(٥) م : (جهل) فى الموضعين . والضمير فى "جهله" يعود على المسند اليه ولايخفى تفكيك الضمائر .
(٦) انظر السيد ص ٣٨ ومابعدها .
(٧) انظر مفتاح العلوم ص ٨٥ .
(٨) سورة المائدة : من الآية ٨

قوله : (أو قرينة)

كما في : فلهنَّ ثلثا ماترك (١) أي : المَيِّت ، بقرينة أنَّ الكلام في الإرث .

قوله : (وإما حكما)

كما في نحو : رُبَّه رجلا ، وضميرِ الشان ، فالمرجع متأخر في حكم المتقدم ، لأنَّ وضعَ الضمير أنْ يرجع لمتقدم ، فإنْ أُخِّرَ لغرض ، كان في حكم المتقدم .

قوله : (لأن وضع المعارف الخ)

يَرِدُ (٢) المعرف بلام العهد الذهني ، فإنه من المعارف ، مع أنه لايُستعمل في معين ، والجواب:إنه في حكم النكرة ، والكلام في معرفة ، ليس في حكم النكرة أو نقول : إن المعرف بلام العهد الذهني يستعمل في الجنس وإن كان باعتبار (٣) وجوده في ضمن فرد ما غيرِ معين ، والجنس معيَّنٌ في نفسه ، ولايَرِدُ على هذا الثاني النكرةُ ، بناء على أنها موضوعة للجنس، لا (٤) لفرد ما غيرِ معين ، كما هو القول الآخر ، لأنَّ تعين الجنس معتبرٌ في المعرف بلام العهد الذهني ، غيرُ معتبر في النكرة وإنْ كان متحققا .

قوله : (الخطاب/مع معين) (أ/٥٧)

قال محشي المطول : حقُّ العبارة على ماذكره في شرح المفتاح أنْ يُقال : لمعينٍ إذْ يُقال : خاطبه ، وهذا الخطاب له ، ولايقال : خاطب معه ، اللهم إلا أن يُقال : يجعل الظرف مستقرا أي : كائنا مع معين ، أو الكائن معه ، فينبغي أنْ

---

(١) سورة النساء : من الآية ١١
(٢) ك : (يريد) .
(٣)،(٤) ليست في ك : (باعتبار ، لا) .

يجعل الكائن بمعنى مامن شانه أنْ يَكون ، كما لايخفى على الذوق السليم . وقوله : (إلى غيره) أى : مُمالا ومُوجّها إلى غيره . انتهى .(١)

وقوله : (ليعم الخطابُ كلَّ مخاطب على سبيل البدل)

رأيت بخط شيخنا الشهاب البرلسى مالفظه : انظر لو فُرِضَ كون المخاطب جمعا ، ثم عُدِلَ ، هل يكون أيضا على سبيل البدل أم تتعين(٢) إرادةُ الشمول . انتهى . وقوله : على سبيل البدل أى : دون الشمول(٣) ، ولذا أفرد فقال : ترى(٤) دون تروا ،ثم قال: هذا المحشى : أمّا إذا كان ضميرُ(٥) المخاطب واحدا أو مثنى فيكون العمومُ على سبيل البدل ظاهرا ، وأمّا إذا كان جمعا فالظاهر ـ إذا قَصَدَ غير معين ـ أنْ يعم(٦) جميعَ المخاطبين على سبيل الشمول ، لكن قيل : لم يوجد فى القرآن ، ولافى كلام العرب العرباء خطابٌ عام بصيغة الجمع ، وفيه نظرٌ ؛ واعلم أن ضمير المخاطب موضوعٌ ، بالوضع العام لكل معينٍ ، مانعٍ عن إرادة الغير ، حينَ إرادته ـ على ماهو المختار ـ أو موضوعٌ لمعنى كلى ، لكن شرطُ استعماله فى جزئياته المعينة ، فالخطاب(٧) ـ إذا لم يُقصد به المعين(٨) ـ يكونُ مجازا على كلا التقديرين . انتهى .(٩)

---

(١) الفنرى ص ٢٧٩ .
(٢) ك : (تعين) .
(٣) ليست فى ك : (الشمول) .
(٤) فى قوله تعالى : {ولو ترى اذ المجرمون ناكسو رؤوسهم عند ربهم} . سورة السجدة : من الآية ١٢
(٥) ليست فى ك : (ضمير) .
(٦) ك : (وقوله : جميع) .
(٧) ك : (المخاطب) .
(٨) ك : (المعنى) .
(٩) الفنرى ص ٢٧٩ .

قوله : (قصدا)

علةٌ لقوله : لايريد .

قوله : (تفظيع)

اى : تشنيع .

قوله (١) : (اى تناهت حالهم الخ)

قال المحشي المذكور سابقا : قوله (٢) : تناهت حالُهم الفظيعة فى الظهور الخ ، الفظيعة : الشنيعة الشديدة، من فظُع الامر بالضم فظاعةً فهو فظيع اى : شنيع شديدٌ، جاوز المقدار ، ومرادُ المصنف من الحال ، فى قوله : تناهت حالهم فظاعةُ أمرهم ، وقباحةُ شانهم ، ووصفُ الشارح إياها بالفظاعة بناءً على مانقله (٣) من المرزوقى (٤) فى اثناء التمثيل للمجاز العقلي، من أنّ العرب إذا ارادوا المبالغةَ فى وصف الشيء يشتقون من لفظه مايتبعونه به ، تاكيدا/وتنبيها على تناهيه (٥٧/ب) كشعر شاعر وامثاله ، ويجوزُ أنْ يُعتبر (٥) حذفُ المضاف او الحيثية اى : فظاعةُ حالهم الفظيعة ، او حالهم الفظيعة من حيث فظاعتها ، وعلى كلٍّ من التوجيهات لايَرِدُ (٦) أنْ يقال : صدقٌ

---

(١) ليست فى ك : (قوله) .

(٢) هذه عبارة السعد فى المطول والفنرى حشى على المطول ، والنص نص الفنرى . فانظر العبارة فى المطول ص ٧١ .

(٣) م : (نقل) .

(٤) نقله فى المطول فانظره ص ٥٨ .
والمرزوقى هو أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقى ، ويكنى بابى على ، لغوى ، ونحوى ، وله تصانيف غاية فى الجودة ، منها شرح الحماسة لأبى تمام ، توفى سنة ٤٢١هـ .
انظر : معجم الأدباء ٣٥،٣٤/٥ ، بغية الوعاة ٣٦٥/١ .

(٥) ك : (يعتبروا) .

(٦) ك : (يزداد) .

الشرطية(١) لايقتضي صدق المقدم(٢) فصدقُ قوله لو ترى ، مع جوابه المحذوف ، أعني(٣) لو رأيت(٤) أمرا عظيما ، ونحوه لايقتضي وقوعَ مقدمها(٥) ، وهو رؤية كل أحد ، ليدلّ على غاية ظهور حالهم ، بل إنما يدل لمكان القصد بخطاب ترى إلى العموم ، على كمال ظهور شناعة حالهم ، لدلالتها على أنّ فظاعة حالهم لاتختص برؤية أحد دون أحد ، بل كل من يراها يراها فظيعةً(٦) . انتهى.

قوله : (إلى حيث)

اى : مكان .

قوله : (يمتنع خفاؤها)

بسبب الامتناع .

قوله : (كان)

اى : الحال .

قوله(٧) : (يختص بها)

الباء داخلة على المقصور .

قوله : (كذلك)

اى : لايختص الخ .

---

(١) القضية الشرطية عند المناطقة ضابطها أن ينحل طرفاها الى جملتين لو ازيلت من بينهما اداة الربط في المتصلة ، واداة الفاد في المنفصلة .
مثال المتصلة : ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود .
ومثال المنفصلة : العدد اما زوج واما فرد .
انظر تسهيل المنطق ص ٣٨ .
(٢) المقدم هو الطرف الاول من الشرطية ، وسمى بهذا لتقدمه ويسمى الثاني تاليا لتاخره .
انظر تسهيل المنطق ص ٣٨ .
(٣) ليست في ك : (اعني) .
(٤) ك : (لو رايت) .
(٥) م ، ك : (تقدمها) .
(٦) الفنري ص ٢٧٩،٢٨٠ .
(٧) في المختصر هذا القول مقدم على سابقه .

[قوله](١) : (مدخل)

أى : نصيبٌ وحظ ، تأمل ،(٢) ثم إنَّ الضمير فى "بها" من يختص بها راجعٌ لحالهم ، لأنها المذكورةُ فى المتن ، ويحتاج حينئذ(٣) إلى(٤) تقدير مضافٍ ، إمَّا إلى الضمير الراجع للحال ، وإما إلى المخاطب ، كما فَعَلَ الشارحُ وإنما قلنا : على حذف مضاف ، لأنه لايتصف بحالهم أحدٌ حتى يصح أن يختص بها ، فالتقديران صحيحان .

[تعريفه بالعلمية] :

قوله : (بإيراده علما)

انظر لمَ لمْ يقل - فيما تقدم - بإيراده ضميرا ؟ إلا أنْ يقال : هذا أحوجُ إلى البيان ، لأنَّ العلميةَ الكونُ علما ، وليس بمراد .

قوله : (مع جميع مشخصاته)

أورد أنه لايتأتى ، فيمن سمى ولده الذى لم يره ، فإنه لايطلع على جميع مشخصاته ، والذى يتعقله(٥) حين التسمية من أحواله وأوصافه أمورٌ كليةٌ ، لاتفيد تشخصه ، لأنَّ(٦) ضمَّ كلى إلى كلى آخرَ لايفيد تشخصه(٧) ، وأيضا المشخصاتُ قد تتبدل ، فيزول ماكان عند التسمية ، ويحدث بعد ذلك مشخصاتٌ أُخرٌ(٨) ، فإنَّ صفاته عند الطفولية ، ثم عند الشبوبية ، ثم عند الكهولة ، ثم عند الشيخوخة ، متغايرةٌ ، فلايمكن اعتبارُ جميعها ،

---

(١) من م ، ك .
(٢) م ، ك : زيادة (أى : مدخل ...) .
(٣)،(٤) ليست فى ك : (حينئذ ، الى) .
(٥) ك : (يتعلقه) .
(٦) ك : (بأن) .
(٧) ليست فى ك : (تشخصه) .
(٨) ليست فى ك : (أخر) .

واعتبارُ بعضها يوجب زوالَ العلمية عند زواله ، والجواب عن الأول : أنه لايتعين في الوضع[1] /لشيء - مع جميع مشخصاته - (١/٥٨) ملاحظةُ المشخصات بالوجه الجزئي ، بل يكفي ملاحظتُها بوجهٍ كلي بحيث ينحصر في ذلك الجزئي ، وعن الثاني[2] : أنَّ المراد المشخصاتُ المشتركةُ بينَ سائر[3] أحواله التي بها تتحقق جزئيته ويمتنعُ[4] تصورُه من وقوع الشركة فيه ، دون مايتبدل[5] ، ولاشك أنَّ له أحوالا لازمةً له في سائر أحواله ، مُشخِّصةً له تمنعُ من الاشتراك فيه ، فتلك الأحوالُ هي المعتبرةُ في الوضع دون غيرها[6] ، مما ليس كذلك ، نعم ، يَرِدُ علمُ الجنس ، فإنَّ وضعه لايصدق أنه مع[7] جميع المشخصات ، إلا أنَّ السيد الشريف أجاب[8] بأنَّ الكلام فيما علمتيه[9] حقيقةٌ ، وهو علم الشخص بخلاف[10] علم الجنس ، لأنَّ علميتَه[11] حكميةٌ ، حتى صرح النحاةُ بأنَّ علمية الجنس إنما تُعتبر عند الضرورة ، وأقول : يمكن أن يجاب : بأنه اعتبر في علم الجنس سائر مشخصاتِه الذهنية .

قوله : (بعينه)

حال من مفعول المصدر ، أي : مُلتبِساً بعينه وشخصِه ، والمراد بقوله[12] : بعينه بشخصه[13] ، وأُورِدَ أنه لايصدق على علم

---

(١) ك : (شيء من) .
(٢) ك : (وعن الوجه) .
(٣) ك : (من سائر) .
(٤) م : (يمتنع) .
(٥) م ، ك : (تبدل) .
(٦) ليست في ك : (دون غيرها) .
(٧) ليست في ك : (مع) .
(٨) انظر السيد على المطول ص ٧١ .
(٩) م : (علمية) .
(١٠) ليست في ك : (علم الشخص بخلاف) .
(١١) ك : (علميته) .
(١٢) ليست في ك : (بقوله) .
(١٣) ك : (شخصه) .

الجنس ، إذ لاتشخصَ له (١) ، وأجيب بثلاثة أوجهٍ : أحدُها أنَّ الكلام فيما عُلِمتْ علميتُه (٢) حقيقةً ، بخلاف الجنس فعلميتُه حكميةٌ ، ولهذا صرحوا بانها إنما حُكِمَ بثبوتها لضرورة الأحكام ، الثاني : إن قولنا : يوتى (٣) بالعَلَمِ لكذا ، لايستلزم أنَّ كلَّ علم يفيد ذلك ، وحاصله أنّ العَلَمَ في الجملة يفيد ذلك . الثالثُ أنّا (٤) نعتبرُ تشخصاتِ الماهيةِ الذهنيةِ ، فإنَّ الماهية تشخصٌ في الذهن ، فتصدق عليه انه أحضره بعينه ، أي : بشخصه بهذا الاعتبار ، ثم المراد بإحضاره بشخصه مايشمل إحضارَه (٥) بوجهٍ عام ـ ينحصرُ (٦) في الواقع في الشخص ـ كما في اسم الله تعالى فإنه لايمكن الاحاطةُ بكنهه ، لكنه يُدرك بوجهٍ عامٍ ، ينحصر في الواقع فيه تعالى؛ من تقرير شيخنا السيد عيسى ، وله أيضا مانصه : فإنْ قيل : كيف يكون وضعُ العلم بملاحظة المشخصات ؟ وهي تتفاوت زيادةً ونقصانا ، حَسَبَ تقضي الأزمنة /والساعات ، مثلا ، فإنَّ زيدا موضوعٌ لذات مخصوصة مغيرة عند (٥٨/ب)
الولادة ، ثم يزيد جسمُه (٧) وتشخُصه شيئا فشيئا ، متنقلا من الطفولية إلى الشباب ، ثم منه إلى الكبر ، قلنا : كانهم عَنَوْا بالمشخصات مايمنع تصورُه عن وقوع الشركة (٨) ، بمعنى يكون سببا لأنْ يكون مبدأَ الاسم ، بحيث يكون نفسُ تصوره مانعا عن صدقه على كثيرين ، فكانهم لايعتبرون هذا القدر من التفاوت بناءً على انه مايعد تفاوتا عُرْفاً ، تدبرْ؛ فإنَّ الكلام فيه

---

(١) ليست في م ، ك : (له) .
(٢) م : (علمية) .
(٣) م : (يوفى بالعلم لكن) .
(٤) ك : (انما) .
(٥) م : (شمل) .
(٦) هذه الجملة اعتراضية والكلام متصل مع مابعده .
(٧)،(٨) ليست في ك : (جسمه وتشخصه ، الشركة) .

خفاءٌ ، لأنّ هذا يفضى فى التحقيق إلى تعدد[1] الأوضاع أو كليةِ الموضوع . اللّقانى .

قوله : (بحيث يكون متميزا عن جميع ماعداه)

تفسير لقوله : بعينه .

قوله[2] : (لإحضاره أى : المسند اليه)

قد سبق أنّ المسند [و][3] المسند اليه – هاهنا – من أوصاف اللفظ ، ولاشك أنّ المُحْضَرَ هو المعنى فقوله : لاحضاره محمولٌ على الاستخدام ، أو[4] على حذف المضاف ، ولعل المرادَ بإحضار المسند إليه مايكون سببا للالتفات اليه – فى الجملة ولاشك أنّ النفس إذا سمعتْ اللفظَ تلتفتُ إلى المعنى ، وان كان حاضرا فيها ، كما صُرِّح به فى حاشية المطالع ، فلايرد أنه إذا قيل : جاء زيدٌ ، حال حضور المسند إليه فى ذهن[5] السامع لم يوجد به إحضار ، ولاأنّ المسند إليه فى قولك جاء زيد[6] وهو راكب ، إنْ[7] كان حاضرا فى ذهنه فلاإحضار ثانيا ، بضمير الغائب ، وإلا فلافائدة فى الاتيان بالضمير ، ولو قال بدل لإحضاره : للإخبار عنه بعينه باسم مختصٍ به ، لكان أظهر قاله ف[8] . وعبّر أيضا عن ذلك بما نصه : فيه أنه قد يكون حاضرا ، فلايصدق أنّ التعريفَ بالعلمية لإحضاره الخ ، وجوابه : إما أنّ المرادَ [به][9] الالتفاتُ والتوجُّهُ إليه ، وإمّا أنّ المراد

---

(١) م : (تفرد) .
(٢) فى المختصر هذا القول مقدم على سابقيه .
(٣) من م ، ك ، وفى ل : (أو) .
(٤) م : (وعلى) .
(٥) ليست فى ك : (فى ذهن) .
(٦) ليست فى م : (زيد) .
(٧) م : (اذا) .
(٨) الفنرى ص ٢٨٠، ٢٨١ .
(٩) لايتم المعنى الا بها . وفى المخطوطة (بالالتفات) .

إحضارُه لو[1] لم يكن حاضرا .

قوله : (باسم جنسه)

المقابلُ لعينه جنسُه ، لا اسمُ جنسِه .

قوله : (ابتداء)

نُصب على المصدرية ، أي : إحضارا ابتداء ، أو : على الظرف ، أي : في ابتداءٍ ، وتفسيرُ الشارح ربما يشعر به ..

قوله : (واحترز به عن نحو : جاءني زيد وهو راكب)

وهاهنا[2] إشكال ، وهو أنَّ المسند إليه[3] [إن كان حاضرا ، في نحو: جاءني زيد وهو راكب][4] في ذهن السامع ، امتنع إحضارُه ثانيا[5] ، وإلا لزم تحصيلُ الحاصل ، فإنْ لم يكن حاضرا فلا إحضارَ ثانيا ، فان قيل : يجوزُ أنْ يكون حاضرا مغفولاً عنه ، قلتُ : فالاتيان بالضمير لايُسمن ولايُغني من جوع ، إذْ هو لايدفع الغفلةَ ولا السهوَ ولا النسيانَ ، اللهم إلا أنْ يقال : مرادُهم بالإحضار مايكون سببا للالتفات إليه في الجملة ، وعبر عن ذلك أيضا بما لفظه : قوله واحترز به عن نحو جاءني زيد وهو راكب ، أي : فإنَّه ليس فيه احضارُ أول مرة ، بل ثانيَ مرة ، وفيه إذا كان حاضرا - أول مرة - لايمكن إحضارُه ثانيا ، لأن الحاضر لايُحضَّرُ ، لأنه تحصيلُ الحاصل ، وهو محال ، والجواب مثل - مامر - إمَّا أنَّ المراد بالإحضار الالتفاتُ والتوجه ، وحضورُه اولاً لاينافي حضورَه ثانيا ، بمعنى : التوجهِ إليه ، فإنه قد لاتكون النفس متوجهةً إليه مع حضورها لاشتغالها

---

(١) ك : (مالم يكن) .
(٢) ليست في ك : (هاهنا ... أن المسند اليه) .
(٣) من م .
(٤) ليست في ك : (في نحو ... راكب) .
(٥) ليست في ك : (ثانيا ... الحاصل) .

بغيره ، وإما أنَّ المراد(١) الاحضارُ لو لم يكن حاضرا .

قوله : (بحيث لايطلق باعتبار هذا الوضع الخ)

فاندرج فيه الاعلامُ المشتركة، وفيه أنّ الوضع العام قد يدخل في الاعلام الشخصية ، كما في أسماء الكتب ، بناءً على انها اعلامُ أشخاص ، وهو المختار ، لا أعلام أجناس ، وذلك لانه لو كان الوضعُ شخصيا ، لزم أنْ لايُطلق ذلك العلمُ على غير نسخة المصنف – من حيث(٢) خصوصُ ذلك الغير – حقيقةً بل مجازا ، وهو بعيدٌ من تلك الحيثية ، وحينئذ فاسمُ كلِّ كتاب – كالبخاري – علمُ شخصٍ ، مع أنه لايصدق على واحد من افراده (٣)أنّ الاسم مختصٌ به ، بحيث لايطلق باعتبار هذا الوضع على غيره، (٤)بل يطلق باعتبار هذا الوضع على غيره ، من تلك الافراد ، لأنّ الوضع واحدٌ ، إلا انه وضعٌ عام لاخاص ، بانْ تعقل/الواضع (٥٩/ب)
المعنى العام ووضعَ اللفظَ لكل فردٍ بخصوصه ، (٥)اللهم إلا إنْ جعلنا مسمى الكتاب الالفاظَ لا النقوش ، فيندفع الإيراد ، بناءً على أن الموضوع له ، وإنْ كان لفظُ المصنف ، إلا أنَّ لفظ غيره لايعد في العرف غيرَ لفظه ، بل يقال – في العرف في تلك الالفاظ الصادرة من غيره – إنها أُلفاظ واحدة ، لانه حينئذ يصدق على الفاظ المصنف مثلا انه(٦) لايطلق(٧) باعتبار هذا الوضع على غيره، لانه وإنْ اطلق على الفاظ غيره أيضا ، إلا انها

---

(١) ك : (اراد) .
(٢) ك : (من غير) .
(٣) ليست في ك : (أن الاسم ... لايطلق) .
(٤) ليست في ك : (بل ... على غيره) .
(٥) م : (يقال : ان) .
(٦) ليست في ك : (انه) .
(٧) لايطلق : اى الاسم .

ليست غيره على ماتقرر .

قوله : (واحترز به الخ)

قال في المطول : فإنه يمكن إحضاره بعينه ابتداءً بكل واحد منها لكن ليس شيءٌ منها مختصا بمسند إليه معين . انتهى (١) . قيل : المعرف بلام العهد الخارجي ، وكذا الموصول ، والمعرف بالاضافة (٢) إذا اريد بها المعهودُ الخارجي يُحتاج إلى العِلْم بالمعهود ، وإنْ سُلِّم (٣) أنه لايُحتاج إلى تقدم الذكر ، فالإحضار في هذه [الثلاثة] (٤) يكونُ ثانيا ، لا ابتداء - كما زعمه (٥) - واعتذر بأنَّ الإحضار ثانيا ، إنما يصح أو يحسُن إذا كان بعد الإحضار ، ولايكفى كونُه بعد الحضور في الجملة (٦) . ف (٧) . كأنَّ المراد بابتداء ، مايكون بعد الإحضار بلفظ ، ولايَرِدُ نحوُ جاء رجلٌ وأكرمتُ الرجلَ ، لانه لم يحضرْ أولاً بجميع مشخصاته ، وعبر عن ذلك بعبارة أخرى لفظُها قوله : واحترز الخ أى : فإنَّ إحضارها وإنْ كان - أول مرة - إلا أنَّه ليس باسم مختص بها ، لأنَّ اسمها يطلق على غيرها باعتبار ذلك الوضع (٨) ، فإنَّ ضمير المتكلم مثلاً يستعمله كلُّ متكلم باعتبار الوضع الذى يستعمله فيه غيرُه (٩) ، بناءً على أنَّ الوضع فيها عام واحد - كما هو مذهب الشارح - (١٠) وحينئذ ففيه بحثٌ ، لأنَّه يَرِدُ المعرف بلام العهد الخارجي ، والموصول ونحوُهما ، إذ كلٌّ منهما

---

(١) المطول ص ٧٢ .
(٢) ك : (المعروف) .
(٣) ك : (وانه) .
(٤) من م ، وفي ل ، ك : (النكتة) .
(٥) م : (كما في زعمه) .
(٦) ليست في ك : (بعد ... ولايرد) .
(٧) الفنرى ص ٢٨١ .
(٨) ليست في م : (فان ... الوضع) .
(٩) ك : (يستعمل فيه غير) .
(١٠) م : (معرف) .

يحتاج إلى تقدم العلم بالمعهود والموصول ، إذ لابد في العهد الخارجي/من معرفة المعهود أولاً ، وفي الموصول من العلم بالصلة أولاً ، ليكون معرفةً ، فلايكون إحضارُها أولاً بل ثانيا ، فتخرج بقوله : ابتداءً لابقوله : مختص به ، إلا أنْ يجاب : بأنَّ المراد الإحضارُ باللفظ ، والإحضارُ السابقُ في العهد الخارجي والموصول ليس بلفظٍ ، فالإحضار باللفظِ لم يوجدْ منه إلاَّ أولاً ، وفيه أنَّ المعهودَ الخارجيَ قد يكونُ احضارُه أولاً باللفظ ، بأنْ يُذكر اسمُ الجنس ثم يُعرَّف بلام العهد ، إلا أنْ يقال : لما لم يكنِ المعتبرُ فيه تقدمَ الإحضار باللفظ ، بل تقدمُ الاحضارِ مطلقا ولو بلالفظ ، كان جنسُ المعتبر فيه ليس من شرطه أن يكون باللفظ ، فجنس إحضاره أولا ليس باللفظ بهذا الاعتبار ، وهذا بخلاف ضمير الغائب فإنَّ جنسَ إحضاره أولا باللفظ ، لانه (١) اعُتبر فيه تقدمُ ذكرِه ، غايةً الأمر انه عمم في الذكر فأُريد الذكرُ مطلقا ولو حكما . (٦٠/أ)

قوله : (وهذه القيود الخ)

جواب سؤال (٢) (٣) .

قوله : (لتحقيق مقام العلمية الخ) (٤)

هذا إنما اجاب به في المطول (٥) على تقدير تسليم أنَّ الأخير مُغنٍ ، فاشار إلى منع انحصار (٦) الاسم المختص بشيء معين في العَلَمِ ، فإنَّه يجوزُ أنْ يكون الاسمُ المختصُ بشيء معينٍ غيرَ

---

(١) م : (أنه) .
(٢) والسؤال هو : لماذا هذه القيود ؟
(٣) م : زيادة (ف) .
(٤) هكذا في المختصر ، وفي المخطوطة (لتحقق) .
(٥) انظر المطول ص ٧٢ .
(٦) ليست في ك : (انحصار) .

علم (١) ، كما ذهبوا إليه في رحمن ، فإنَّه مختص بالله مع انه (٢) صفةٌ لاعلم ، والجواب أنَّ هذا الاختصاصَ عارضٌ (٣) لابحسب الوضع . تأمل .

قوله : (وقيل احترز بقوله الخ)

هذا مقابل قوله : أي: أول مرة ، في تفسير قول (٤) المصنف ابتداءً (٥) ، وليس جوابا عن قوله : وإلا فالقيد الأخير مُغنٍ عما سبق .

قوله : (وفيه نظر الخ)

هذا الردُّ ظاهر لو أريد بالشرط أي شرط كان ، ليشمل الوضع ، فلو أريد ماعدا الوضع ، بأنْ يكون معنى قوله : ابتداءً ، بنفس اللفظ ، يعني : إحضارا (٦) لايتوقف بعد العَلَمِ بالوضع على شيء آخر ، كان رده بان يقال : هذا بعينه معنى قوله : باسم مختص به ، يعني فيلزم الحشوَ واستدراك (٧) قوله : ابتداءً .

قوله : (نحو قل هو الله أحد) (٨)

يحتمل أن يكون هو مبتدأ ، والله خبره ، وأحد/خبرا (٦٠/ب)

---

(١) ك : (عالم) .
(٢) ليست في ك : (مع انه صفة) .
(٣) بل الرحمن علم أيضا . انظر المواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة ص ٣٠٩ ، القواعد المثلى في صفات الله وأسمائه الحسنى ص ٨٠٧ .
(٤) ليست في ك : (قول) .
(٥) م : (يغني) .
(٦) ك : (اختصارا) .
(٧) لعل الصواب أن يقول : فيلزم الحشو واستدراك قوله : باسم مختص به . لاقوله : ابتداء ، ذلك أن هذا القيد لم يخرج شيئا من المحترزات ، وماكان يقتضي اخراجه ، فقد خرج بقوله : ابتداء ، فيلزم استدراكه هو لااستدراك قوله : ابتداء ، كما ذكر المحشي . انظر شروح التلخيص ١/٢٩٥ .
(٨) سورة الاخلاص : ١

ثانيا أو بدلا من الله ، بناءً على حسن إبدال النكرة الغير (١) الموصوفة من المعرفة ، اذا استفيد منها مالم يُستفد من المبدل منه كما ذكره الرضى (٢) ، وأن يكون هو ضميرَ الشأن ، والجملة خبره ، وتُعتبر الأحدية بحسب الوصف ، بمعنى : انه احد فى وصف ، كالوجوب ، واستحقاق العبادة ، أو بحسب الذات أى : لاتركيبَ فيه أصلا ، وعلى الوجهين تظهر فائدةُ (٣) حمل الاحد عليه تعالى ، ولايكون مثل زيدٌ أحدٌ .

قوله : (حذفت الهمزة)

أى : تخفيفا (٤) .

قوله : (وعوض عنها الخ) (٥)

أى : وإنْ كانت موجودةً (٦) من قبل ، فكانت غير عوض ، ثم الزمت الكلمة عوضا ، وكتب أيضا على هذه القولة مانصه : لايقال : كيف عوض (٧) عنها حرفُ التعريف مع أنه موجودٌ (٨) فى الكلمة من أول الأمر ؟ لأنا نقول : ليس المراد – هنا – بالتعويض إيراده ، ليكون عوضا ، حتى تعتبر فيه سابقةُ العدم ، بل المراد اعتباره عوضا . لايقال : لو عوضت عنه حرف التعريف لم يصح أنْ يقال : الإله بالهمز ، اذ يلزم فيه الجمع بين العوض والمعوض ، وهو لايجوز ، لأنا نقول : الإله بالهمز (٩) ، ليس هو الذى وقع فيه التعويض حتى يمتنع ، بل هو اللفظُ قبل

---

(١) م : (غير الموصوفة) .
(٢) انظر الرضى ٣٨٨،٣٨٧/٢ .
(٣) له : (قوله : فائدة) .
(٤) م : (تحقيقا) .
(٥) هكذا فى المختصر ، وفى المخطوطة (عوضت عنها) .
(٦) اسم كان هى "أل" المعرفة .
(٧) ك : (يعوض) .
(٨) ك : (وهو موجود) .
(٩) م : (بالهمزة) .

التعويض ، وأمّا ماوقع فيه التعويض فلاهمز فيه ، فإنْ اريد أنه هو فهو باطل ، وإنْ أريد أنه غيره ـ لكن إذا وقع التعويض في لفظ ، امتنع الجمع بين العوض والمعوض ، ولو بالنظر لحالته قبل التعويض ـ فهو ممنوع ، على أنّ ظاهر كلام الرضي أنّ "أل" ليست عوضا ، بل تشبه العوض فانه قال(١) : إنها كالعوض المحض ، يعني : انها ليست متمحضةً للعوضية(٢) ، بل للتعريف ايضا ، فليستْ عوضا محضا لكنها كالعوض المحض .

قوله : (ثم جعل علما الخ)

اى : بعد حذف الهمزة ، وأما قبله فقيل : الإله ـ معرفا باللام ـ من الاسماء الغالبة ، لكن(٣) لا إلى حد العلمية وقيل : هو ايضا علم له بالغلبة ، لكنْ أريد تاكيدٌ الاختصاص بالتغيير ، فحذفت الهمزةُ ، [فصار](٤) مختصا بالمعبود بالحق ، فالاله قبل حذف الهمزة وبعدها علمٌ لتلك/الذات المعينة ، إلا (١/٦١)
انه قبل الحذف أُطلق على غيره إطلاقَ النجم على [غير](٥) الثريا فتكون الغلبةُ تحقيقيةً ، وبعده لم يُطلق على غيره أصلا فتكون الغلبةُ تقديرية(٦) .

قوله : (الواجب الوجود الخ)

الغرض من هذه القيود بيان الذات المسمى(٧) ، لابيان اعتبارها في المسمى ، وإلا كان المسمى مجموعَ الذات والصفة وانه ليس كذلك ، بل المسمى الذاتُ وحدها .

---

(١) انظر الرضي ٣٨١/١ ومابعدها .
(٢) ك : (للعوض) .
(٣) ليست في ك : (لكن ... بالغلبة) .
(٤) من ك .
(٥) من م .
(٦) ك : زيادة (ف) . الغنرى ص ٢٨٥ .
(٧) يحتمل ان يكون (المسمى) صفة ، أو بدلاً من الذات ، لاني وجدتها في نسخ المخطوطة مكتوبة بهذا الشكل .

قوله : (فلايكون علما)

أى : بالأصالة ، فلاينافى(١) انه على هذا قد يُجعل علما بالغلبة .

قوله : (وقد اجمعوا على أنّ قولنا لااله الا الله الخ)

اعلم أنّ قولهم(٢) لااله الا الله كلمة توحيد باتفاق ، وهذا الاستثناء بدلٌ من اسم "لا" على المحل ، والخبرُ محذوف ، اى : لاإله موجودٌ أو فى الوجود(٣) إلا اللهُ ، فإنْ قلت : هلا قدّرتَ الخبر يمكن ؟فنفى(٤) الإمكان يستلزم نفىَ الوجود من غير عكس ، قلتُ : لأنّ هذا ردٌ لخطأ(٥) المشركين فى اعتقاد تعدد(٦) الآلهة(٧) فى الوجود ، ولأنّ نفى الجنس إنما يدل على الوجود دون الإمكان ، ولأنّ التوحيد هو بيان وجوده تعالى ، ونفىُ إلهٍ غيره لابيان إمكانه وعدمِ امكان غيره ، و[لا](٨)يجوز أن يكون استثناءً مفرغا واقعا موقع الخبر ، لأنّ المعنى على نفى الوجود عن الهة سوى الله لانفى الأحدية . تامل .

قوله : (ولو كان اسما لمفهوم كلى لما افادت(٩) التوحيد)

فيه أنه إنْ أراد افادة التوحيد مطلقا ، اى أعم من أنّ يفيده بنفسه أو باعتبار القرائن فالملازمة ممنوعة ، وان اراد باعتبار نفسه فقط فبطلان الثانى(١٠) [غير](١١) مسلم ، لجوازِ

---

(١) ك : (يتاتى) .
(٢) ك : (قول) .
(٣) ليست فى ك : (اى فى الوجود) .
(٤) م : (ونفى) .
(٥) ك : (لخطاب) .
(٦) ك : (تردد) .
(٧) م : (الاله) .
(٨) من م ، ك .
(٩) هكذا فى المختصر ، وفى المخطوطة (ولو كان اسما لمفهوم كلى لما أفاد التوحيد) .
(١٠) ك : (التالى) .
(١١) من م ، ك .

أن تكون افادته التوحيد بحسب القرائن لابحسب ذاته ،
والجواب اختيار الثاني (١) ، والدليل على بطلان الثاني (٢) ان أهل
اللغة يفرقون (٣) بين لااله الا الله ، ولاإله الا الرحمن ،
فيعدون الأول توحيدا دون الثاني ، فلولا انه يفيد التوحيد
باعتبار ذاته من غير واسطة القرائن لما صح الفرقُ بينهما ،
إذ القرائنُ توجد مع كل منهما ، ولاتختص باحدهما دون الآخر ،
فليس ذلك/إلا باعتبار افادة أحدهما دون الآخر . وبذلك يندفع (٦١/ب)
أيضا ماقيل : إنَّ إفادة لااله الا الله التوحيدَ ، إنما هو
بحسب الشرع دون اللغة .

قوله : (كما في الألقاب الصالحة لذلك) (٤)

التوصيف للتوضيح لالتخصيص ، فإنَّ اللقب لايكون الا
كذلك .

قوله : (ركب علىّ الخ)

يقولون : لفظ علىّ (٥) يشعر بالمدح من العُلُو ، واللفظ
الآخر بالذم من العُوَاءِ ، ففيهما الإشعار بالمدح والذم مع
قطع النظر عن ذكر الركوب والانهزام ، فذكرُ الركوب والانهزام
ليس لتوقف الإشعار .

قوله : (أعني الإضافي)

أى : باعتبار الإضافي .

قوله : (لأن معناه)

أى : لفظ أبو لهب ، ويحتمل معنى (٦) الوضع الأول .

---

(١) وهو افادة التوحيد باعتبار نفسه لامطلقا .
(٢) وهو افادته التوحيد باعتبار القرائن .
(٣) ليست في ك : (يفرقون) .
(٤) ليست في ك : (قوله ... الا كذلك) .
(٥) ليست في ك : (على) .
(٦) ك : (وكتب أيضا : معنى ...) .

قوله : (ويلزمه انه)

اى : الشخص جهنمي ، أى : لزوماً عرفيا (١) ، ومثل هذا اللزوم - وإنْ لم يكن عقليا (٢) - إلا انه يكفى عند اهل المعانى لانهم يكتفون بالملازمة فى الجملة ، وهو أنْ يكون أحدُهما بحيث يصلح للانتقال منه إلى الآخر ، كما فى [السطل] (٣) ينتقل منه إلى الحمام بحسب هذه الملاحية ، وإنْ لم يكن هناك لزومٌ عقلى . وله ايضا ، واشار فى المطول إلى جواب منع الملازمة بأنَّ اللهبَ أعمُّ مِن لهب جهنم فقال : واللهب الحقيقى لهبُ جهنم (٤) .

قوله : (فيكون)

اى : الانتقال إلى انه جهنمى .

قوله : (وهذا القدر كافٍ)

انما عبر بكاف ، لانه اعتبر حالَ العلميةِ الوضعَ الاولَ ، فكان فيه نوعُ مسامحة . وله ايضا قوله : وهذا القدر كاف الخ جواب أنَّ الكناية أنْ ينتقل من المعنى المستعمل فيه اللفظ الذى هو الذات ، فأجاب بأنه يكفى الانتقال من الموضوع له أوّلاً ، وإنْ لم يكن هو المستعمل فيه اللفظ ، بقى شئ (٥) وهو أنَّ الكنايةَ الانتقال من المعنى المستعمل فيه اللفظ ولو بواسطة أو وسائط ، فإنْ كان المعنى الإضافى لازما للمعنى العلمى فلاتكلف فى معنى الكناية ، حتى يُقال : وهذا القدرُ كافٍ . وإنْ لم يكن لازما (٦) فلاانتقال ، فلاكناية اصلا ،

---

(١) م : (عرضا) .
(٢) ك : (وان يكون عقليا) .
(٣) من م ، وفى ل ، ك : (الظل) .
(٤) المطول ص ٧٣ .
(٥) ليست فى م : (بقى ... فيه اللفظ) .
(٦) ك : (وان كان لازما) .

والظاهر انه غيرُ لازمٍ ، فإنَّ الملازم (١) والملابس/للنار ليس لازما (٦٢/أ)
للشخص المعين ، من حيث هو شخصٌ معين ، وهذا هو مدلول العلم
إلا انْ يقال : المراد انه يُفهم عند استعمال اللفظ في
المعنى العلمي المعنى الإضافي ، لانه يلتفت (٢) إلى المعاني
الاصلية عند الاستعمال في المعاني الحالية (٣) ، ثم يُنتقل من
المعنى الإضافي إلى لازمه وهذا (٤) كافٍ .

قوله (٥) : (باعتبار الوضع الاول)

يعني ان الكناية باعتبار المعنى العلمي ، ولايكون
المراد به الشخصَ (٦) بل صفتُه المشبهة بها وهي الكافر (٧) .

قوله : (وقيل في هذا المقام الخ)

الفرق انه على الاول اسُتعمل اللفظ في الذات المخصوصة
لكن انتقل من معنى اللفظ الاصلي إلى لازمه ، وعلى هذا استعمل
اللفظ في نفس لازم الذات ، فاستعمل حاتم في الجواد اللازم
للذات المخصوص الذي يسمى (٨) بحاتم ، وهكذا ، والمراد انه
استعمل في معناه الأصلي مراداً منه (٩) لازمُه ، فحاتم مستعملٌ في
الذات المخصوص مراداًمنه الجواد ، وأبو لهب في الشخص
المخصوص مراداًمنه جهنمي ، وإنْ كان خلافُ ظاهر عبارة الشارح
وله أيضا ماصورته : حاصل ماذكره في تقرير القولين ـ في
معنى الكناية هنا ـ أنَّه على الأول يكون لفظُ ابي لهب مثلا

---

(١) ك : (اللازم) .
(٢) ك : (لايلتفت) .
(٣) م ، ك : (الخالية) .
(٤) ك : (وهو) .
(٥) في المختصر هذا القول مقدم على سابقه .
(٦) ك : زيادة (المخصوص) .
(٧) م ، ك : (الكاف) .
(٨) ك : (سمي) .
(٩) م ، ك : (به) .

مستعملا فى معناه الأصلى ، وهو ملازم النار ، لينتقل منه إلى لازمه وهو كونُه جهنميا ، وعلى الثانى يكون مستعملا فى نفس اللازم ، فحاتم مستعمل ابتداءً فى الجواد لافى الشخص المعروف ، وهو الطائى ، لينتقل منه إلى كونه جوادا تأمل .

قوله : (ويقال الخ)(١)

يعنى : انها باعتبار أنّ ذلك الشخص لزمه انه جهنمى ، كان اسمُه أبا لهب أوْ لا .

قوله : (أى جهنميا)

يعنى : لا الشخص المسمى أبا لهب .

قوله : (يكون استعارة)

أى : لأنه أطلق لفظ حاتم مثلا على جواد ، لعلاقة المشابهة ، وذلك استعارة(٢) ، وله أيضا مالفظه : قوله : يكون استعارةً ، اعتراضُه(٣) بانه لايلزم أنْ يكون استعارة ، لجواز أن لايقصد التشبيهُ بين الذات الموضوع له(٤) [والذى أريد منه ، ومبنى الاستعارةِ على التشبيه ، بل يجوز أنْ يُراد المعنى الموضوع له] ، ليُنتقل منه إلى اللازم على المجاز المرسل .

قوله : (ولو كان/المراد) (٦٢/ب)

يعنى لو كانت الكنايةُ باعتبار انه جهنمى ، سواءٌ كان اسمه أبا لهب أو زيدا أو عمرا أو غير ذلك ، لزم أنْ يكون ماذكر كنايةً عن الجهنمى ، لأنّ ذلك الشخص حامل ، فينتقل منه إلى لازمه(٥) ، وقوله : (ولو كان المراد ماذكره لكان الخ) يعنى : أنَّ حاصل ماذكره أنَّ اللفظ مستعملٌ فى لازم المعنى

---

(١) هكذا فى المختصر ، وفى المخطوطة (قد يقال) .
(٢) ك : (نفس) .
(٣) ك : (اعتراض) .
(٤) من ك .
(٥) ك : زيادة (وكتب روح الله روحه مانصه وقوله ...) .

الأصلي ، فلو كان الآخرُ كذلك ، كان قولنا : فَعَلَ هذا الرجلُ مشيرين(١) إلى كافر كنايةً عن الجهنمي ، لأن الجهنمي لازم للرجل الكافر ، وكذا ابو جهل فعل(٢) كذا ، لأنَّ الجهنمي لازم لأبي جهل ، بخلاف ماقلنا من انه يُستعمل في المعنى العلمي لينتقل منه إلى لازمه الذي هو المعنى(٣) الإضافي فينتقل منه إلى لازمه الذي هو الجهنمي فلايلزم عليه ذلك لعدم تأتيه منه إذ المعنى الإضافي في ذلك(٤) ليس لازمُه الجهنميَّ .

قوله : (أبو جهل)

فاستعمل في لازم الموضوع له ، الذي هو الذات ، وهو كونه جهنميا ، أي : في الذات ، مراداً به الجهنمي .

قوله : (كناية)

لأنَّ ذلك الشخص حامل ، فينتقل منه إلى لازمه .

قوله : (عن الجهنمي)

لأنَّه لازمٌ للشخص الكافر وأبي جهل .

قوله : (ولم يقل به أحد)

أُورِدَ المنع ، سلمنا ، لكن نمنعُ(٥) الملازمةَ ، لجواز أنْ يشتهر الشخصُ بصفة في ضمن(٦) بعض الألفاظ كأبي لهب دون غيره ، كزيد وعمرو(٧) . هذا(٨) تقرير شيخنا عيسى ، وأقول : قوله : لجواز الخ أي : أو يقال : اللازمُ على كون المراد ذلك صحةُ مثله في المواضع الأُخَرِ المذكورة ، لا القول به بالفعل(٩) فإنَّ

---

(١) م : (مشيرا) .
(٢) ك : (فقل) .
(٣) ليست في م : (المعنى ... هو الجهنمي) .
(٤) في ذلك أي : في أبي جهل .
(٥) ك : (منع) .
(٦) ك : (من) .
(٧) ك : (أو) .
(٨) ك : (وهذا) .
(٩) ك : (بالعقل) .

اريد منعَ صحته فهو ممنوع ، او انّ احدا لم يقله لم يَضرّ .

قوله : (ومما يدل الخ)

ظاهرُه مخالفةُ اعتباره أولاً المعنى الإضافي ، وله جوابٌ (١) آخر فراجع فيه السيد (٢) .

قوله : (لاكافر آخر)

وإلا كان استعارةً ، لانه استعمالُ اللفظ فيما يُشبهُ المعنى الاصلي ، لافي المعنى الاصلي والعلاقة كونه كافرا جهنميا .

قوله : (أو إيهام استلذاذه)

/في بعض حواشي المطول: ذكر الشارحُ في شرح المفتاح أنّ (٦٣/أ) الاحسن تركُ الإيهام الى الإعلام ونحوه ، وعليه أطبق شراحه وفيه بحثٌ ؛ إذ في لفظ الإيهام نكتةٌ سرية مفقودة في لفظ الإعلام، وهي الإيماء إلى أنّ التبرك والاستلذاذ في كونهما من الاغراض المطلوبة بالذكر ، والاحوال المقتضية له ، بحيث يكفي في اقتضاء الذكر إيهامُها ، حتى ثبت (٣) الحكم في الإعلام

---

(١) ك : (وله جواب انظر السيد) .

(٢) وجوابه الآخر هو قول السيد : (ولقائل أن يقول : لما كان ذلك الشخص مشهورا بهذا الاسم وملزوما لكونه جهنميا ، صار كونه جهنميا مما يفهم من هذا الاسم ، فجاز أن يكون كناية عنه ، بخلاف قولك هذا الرجل ، فانه لايفهم منه ذلك المعنى ، وان أريد به ذلك الشخص بعينه ، ولابعد في ذلك ، فان حاتما اذا أطلق على مسماه فهم منه كونه جوادا ، واذا عبر عنه بهذا الرجل لم يفهم ، وتوضيحه أن اتصافهما بهذين الوصفين انما لوحظ في ضمن ما اشتهرا به من اطلاق اسمي أبي لهب وحاتم عليهما ، فهما من حيث أنهما مدلولا هذين الاسمين معلوما الاستلزام لهذين الوصفين ، فجاز أن يكونا كنايتين عنهما ، ولو كان لهما بدلهما اسمان آخران في الاشتهار لقاما مقامهما في صحة الكناية عنهما) .
السيد على المطول ص ٧٣ .

(٣) ك : (يثبت) .

ونحوه بطريق الأَوْلى ، ولو بدّل لفظ الإيهام بالإعلام لفات هذا الإيهام . انتهى . وبعبارة (١) أخرى (٢) ولفظها : عبر بإيهام إشارة إلى انه يكفى نكتة فى إيراد العلم ، وبه يعلم تحقق النكتة بالاستلذاذ (٣) بالفعل بالأَوْلى ، ولو تركه لتوهم اعتبارُ الاستلذاذ بالفعل ، مع انه غيرُ معتبر . من تقرير السيد عيسى .

قوله : (استلذاذه)

لاينبغى انْ يقيد باستلذاذ المتكلم ، بل يعمم ، لاستلذاذ المتكلم والمخاطِب أوالسامعِ (٤) . فتدبر .

قوله : (أم ليلى الخ) (٥)

فيه الشاهد ، اذ كان القياس ان يقول : أم هى .

قوله : (والتسجيل) (٦)

فى نسخة على السامع ، ومعناه انْ لايقدر على إنكار السماع بعدُ ع س . ولعل المرادَ بالتسجيل عليه الضبطُ عليه (٧) ، والاحتفاظُ منه .

---

(١) الفنرى ص ٢٨٨ .
(٢) م : (عبارة) .
(٣) م : (الاستلذاذ) .
(٤) ك : زيادة (وان يستلذ المتكلم) .
(٥) هذا جزء من بيت من البسيط ، وهو :
بالله ياظبيات القاع قلن لنا
ليلاى منكن أم ليلى من البشر
واختلف فى نسبته فقال صاحب معاهد التنصيص : نسب للمجنون ، ولذى الرمه ، وللعرجى ،وللحسين بن عبد الله الغزى ، ونسبه الباخرزى فى دمية القصر لبدوى اسمه كامل الثقفى ، والأكثرون على أنه للعرجى .
والشاهد فيه ، ذكره بالعلمية لايهام استلذاذه .
المقاصد النحوية فى شرح شواهد الألفية ٤١٦/١ ومابعدها معاهد التنصيص ١٦٧/٣ ومابعدها .
(٦) هكذا فى المختصر ، وفى المخطوطة (او التسجيل) .
(٧) ك : زيادة (وكتب أيضا مالفظه) .

[تعريفه بالموصولية] :

قوله : (لعدم علم المخاطب بالأحوال المختصة به سوى الصلة)

في بعض حواشي المطول : الكلامُ على تقدير اقتضاء المقام كونَ المسند إليه معرفةً ، والمقصود تعيينُ وجوه التعريف ـ كما أشار إليه الشارح في مفتتح البحث ـ فلايرد أن يقال : جاز أنْ يجعَل تلك الجملة صفةً للنكرة ، فلايتعين حينئذ (١) الموصولُ ، ثم الرجحان في الجملة كافٍ في المقتضى ، فلايتوجه أنَّ ما ذكر لايقتضي (٢) كونَ المسند إليه موصولا ؛ لجواز أنْ يكون مايجرى عليه الموصولُ نحو: الرجل الذي قدم عليك كريمٌ؛ إذْ ذكر الموصول لما كان لازما ، فالاقتضاءُ عليه مع افادة المقصود أرجحُ ، على أنَّ إجراء الموصول ـ لامحالة ـ إنما يكون على قسم من أقسام المعرفة غيرِ الموصول ، فهذا إنما يتم إذا اقتضى المقام خصوصية ذلك القسم /، والمفروض (٦٣/ب)
عدمه كما لايخفى فتدبر . انتهى (٣) .

قوله : (سوى الصلة)

فيه أنه إذا عَلِمَ الصلةَ أمكنَ أنْ يعبر بطريق غير الموصولية ، كالإضافة نحو : صاحبنا أمس كذا ، والجواب أنه لايشترط في النكتة أنْ تختص بذلك الطريق ، ولا أنْ تكون أولى به ، بل يكفي مناسبةٌ بينهما ، وحصولُها به (٤) ، وإنْ أمكن حصولُها بغيره أيضا . تأمل .

---

(١)، (٢) ليست في ك : (حينئذ ، لا) .
(٣) الغنري ص ٢٨٩ .
(٤) ليست في ك : (بل يكفي ... أو مرجح) .

قوله : (الذى كان معنا أمسِ رجلٌ عالم)

ينتقض بمثل قولنا : مصاحِبُنا أمسِ رجلٌ عالمٌ ، فلابد من أمرٍ آخرَ يرجح طريق الموصولية ، إذ الظاهر أنَّ المقتضى إمَّا مُوْجِبٌ أو مرجحٌ ، ولايكفى مجرد الملائمة والمناسبة . انتهى .(١)

ثم بعد ذلك قال فى :(٢)

قوله : (واستهجان التصريح بالاسم)

مالفظه : فيه إشارةٌ إلى أنَّ المراد بالغرض مايكون باعثا على إيراد الموصول ، سواءٌ كان غايةً يُقصد حصولُها ، وفائدةً تترتب عليه ، كزيادة التقرير ، أم لم يكن(٣) كذا ، وهنا بحثٌ وهو أنَّ مجرد استهجان التصريح بالاسم لايفيد اختيار الموصولية ، لجواز أنْ يُعبَّر عنه بطريق آخر لااستهجان فيه ، فلابد من انضمام شىء إلى الاستهجان ، ليترجح اختيار الموصولية على ماسواها من الطرق ، نعم ذكر رحمه الله فى شرح المفتاح أنَّ [الاقتضاء](٤) متحققٌ(٥) بمجرد الملائمة والمناسبة فلاتزاحم فى المقتضِى والمقتضَى ، لكنْ لايخفى أنَّ المناسب أنْ لايُطلق [الاقتضاء](٦) إلا إذا كان للمقتضِى رجحانٌ فى الجملة ، كما ينبىءُ عنه قولُه فى مقتضيّات ذكر المسند اليه : إنَّ المقتضى أعمَّ(٧) من الموجب والمرجح ، اللهم إلا أن يكتفى بالرجحان بالإضافة(٨) ، فكلما كان المضافُ اليه أكثرَ،كان

---

(١) الفنرى ص ٢٨٩ .
(٢) المراد بالقائل هنا هو الفنرى .
(٣) ليست فى ك : (يكن) .
(٤) من ك ، وفى ل ، م : (الاقتصار) .
(٥) ك : (لايتحقق) .
(٦) من ك ، وفى ل ، م : (الاقتصار) .
(٧) م : (يكفى) .
(٨) المراد بالاضافة ـ هنا ـ معناها اللغوى ، لا الاصطلاحى .

الاقتضاء أتمّ وأوفر . انتهى[1] . ويجاب بما قاله شيخنا الشريف عيسى من أنه لايُشترط كونه موجباً ولامرجحا[2] .

قوله : (نحو الذين في بلاد الشرق الخ)

في حواشي المطول : قوله : الذين في ديار الشرق لاأعرفهم أو لانعرفهم ، هذا المثال ظاهر في عدم علمهما معاً ؛ وإنْ جاز [أنْ][3] يُلاحظ/فيه تارةً عدمُ العلم من المتكلم فقط ، (٦٤/أ)
وتارةً عدمُ علمهما ، كما ينبيء عنه الخبر، والأَوْلى أن يُمثّل عدم العلم للمتكلم بقولك : الذين كانوا معك أمس لاأعرفهم . انتهى[4] ، وقوله : لاأعرفهم في المتكلم أو لانعرفهم في كليهما .

قوله : (لقلة جدوى مثل هذا الكلام الخ)[5]

لم يقل : لعدم ، لأنه لايخلو عن فائدةٍ ، وأقلها إفادةُ عدم المعرفة بذلك ، وكتب أيضا مانصه في حواشي المطول : إنما لم يعلل عدم التعرض لما ذكر[6] ، بأنه إذا لم يكن للمتكلم علمٌ بغير الصلة لايتأتى منه الحكمُ على الموصول بشيء ، وإلا كان الشيءُ معلومَ الثبوت له ، لأنّ المراد بالأحوال التي فُرض انتفاء علم المتكلم بها هي التي يصح اعتبارُها في جانب المسند اليه ، لتعيُّنَهُ عند إفادة الحكم [للمخاطب][7] ، ومفهومُ الخبر لايصلح أنْ يُجعل عنوانا للموضوع ،

---

(١) الفنرى ص ٢٨٩، ٢٩٠ .
(٢) بل يكفي في المقتضي أن يكون مناسبا وملائما للمقتضى .
(٣) من م ، وفي ل ، ك : (أنه) .
(٤) الفنرى ص ٢٨٩ .
(٥) هكذا في المختصر ، وفي المخطوطة (لقلة جدوى هذا الكلام الخ) .
(٦) م : زيادة (لمعرفة التعرض ...) .
(٧) من م ، ك ، وفي ل : (المخاطب) .

والا لغى الحمل فتدبر . انتهى وكتب أيضا مانصه قوله : لقلة[1] جدوى الخ فيه[2] انه قد يكون فيه جدوى عظيمةٌ ، كما فى نحو الذى يملك الرومَ يُعظِّمُ العلماءَ ، فإنه لم يُعرف إلا بهذه الصفة ، وله فائدةٌ عظيمة - كما لايخفى - فإنَّ معرفة انه يعظم العلماءَ فائدةٌ معتدٌ[3] بها ، فإنْ قيل : قد عرف - هنا - بغير الصلة ، وهو انّه يعظم العلماء ، وليس الكلامُ إلا فى مالم يُعلم إلا بالصلة ، فلايرد بأنَّ مثاله أيضا [كذلك][4] ، فانه يعرف بغير الصلة أيضا ، وهو انه لايعرفه، فالجواب من وجهين : أحدهما أنَّ المراد لايعرفه بغير الصلة، وبغير الخبر، والثانى : أنَّ[5] المراد لايعرفه بغير الصلة ، مما يمكن أنْ يكون صلةً ، بأنْ يكون معهودا بينهما ، وقوله : فى هذا المثال يعظم العلماء لايصلح أنْ يكون صلة ، لانَّ شرطها أنْ تكون معهودة للمخاطب، والمخاطب[6] لايعلم انه يعظم العلماء ، وإلا لم يفد إخباره بذلك فائدةً ، فإنَّ إخبارَه به[7] بجهله به من تقرير الصفوى عيسى .

قوله : (أو استهجان التصريح)

فيه أنَّ الاستهجان انما يقتضى العدول عن العلم[8] الى غيره ، لكن لايقتضى العدولَ عنه إلى الموصول بخصوصه ، والجواب مثل ماسبق/، وهو انه لايشترط فى ذلك الطريق أنْ (٦٤/ب)

---

(١) المراد بالحمل هنا الحكم ، والحمل عبارة المناطقة : أى حمل المسند على المسند اليه . وعندهم الخبر يسمى محمولا .
(٢) ليست فى ك : (الخ فيه ... عظيمة) .
(٣) ك : (يعتد) .
(٤) من ك ، وفى ل ، م : (لذلك) .
(٥) ك : (أن أصله معهود بينهما) .
(٦) ليست فى م : (والمخاطب) .
(٧) ليست فى ك : (به) .
(٨) ك : (علم) .

لاتحمل النكتةُ الا به ، بل يكفى انَّ تحمل النكتةُ ، فذلك كافٍ فى اختياره ، فانه ليس الكلام فى الترجيح بين الطرق . من تقرير ع . س .

قوله : (اى تقرير الغرض الخ)

وجهُ تقديمه على القولين [الاخيرين] (١) انَّ المقصودَ من الكلام هو الغرضُ المسوق له ، وكلٌّ من المسند والمسند إليه لافادة ذلك المقصود فحملُ التقرير على تقريره أولى . ف (٢) .

قوله : (وقيل الخ)

حرر وجه اختياره الاول .

قوله : (وكأن المعنى الخ)

فهو تمثيل ، لان وجه الشبه بين المخادعة والمراودة هيئةٌ منتزعة من عدة أمور ، وكتب ايضا مانصه : لم يجزم بذلك إذ لاقدرةَ له على القطع بانه مراد الله تعالى .

قوله : (خادعته عن نفسه)

اى : لاجل نفسه ، مثلُها فى قوله تعالى : وماكان استغفارُ إبراهيمَ لابيه إلا عَنْ موعدةٍ وَعَدَهَا إياه (٣) ، ومانحن بتاركى آلهتِنا عَنْ قولِك (٤) . وكتب ايضا قدس سره مانصه اى : خادعتُه خداعا ناشئا عن نفسه ، وحاملا بواسطتها وبسببها ، فيفيد العلةَ والسببيةَ .

قوله : (انْ يغلبه)

فى موضع المفعول له ، اى : يحتال عليه لان ياخذه ، كقوله تعالى : {عبس وتولى۝انْ جاءه الاعمى} (٥) .

---

(١) من ك . والمراد بالقولين هما قول الشارح : وقيل تقرير المسند ، وقيل : تقرير المسند اليه .
(٢) الفنرى ص ٢٩٠ .
(٣) سورة التوبة : من الآية ١١٤
(٤) سورة هود : من الآية ٥٣
(٥) سورة عبس : ٢،١

قوله : (عن التمحل)

في الصحاح(١) تمحل له احتال عليه .

قوله : (لما فيه من فرط)

أي : زيادة ، لأن في كونه في بيتها زيادة تقرير للمراودة ، لما فيه من فرط الاختلاط والألفة .

قوله : (لامكان وقوع الابهام والاشتراك الخ)

والاشتراك في الأول معنوي ، وفي الثاني لفظي(٢) .

قوله(٣) : (وقد بينته في الشرح)

عبارته : والمشهور أن الآية مثال لزيادة التقرير فقط والمفهوم من المفتاح انها مثال لها ولاستهجان التصريح بالاسم ، لانه قال : أو أن يستهجن التصريح ، أو أن يقصد زيادة التقرير نحو : وراودته الآية(٤) ، ثم قال : والعدول عن التصريح باب من البلاغة(٥) ، وأورد حكاية شريح(٦) ، فلو لم تكن مثالا لهما لأخر ذكر زيادة التقرير عن الحكاية فافهم . انتهى(٧)/فعدم(٨) التأخير(٩) يدل على أنه مثال لهما لالزيادة (٦٥/أ) التقرير فقط ، لئلا يلزم الفصل بين ذكر الاستهجان ، ومايتعلق به من ذكر العدول والحكاية بأجنبي ، وهو ذكر زيادة التقرير ، اذ(١٠) [لااشتراك](١١) بينه وبين ذكر الاستهجان

---

(١) انظر : الصحاح ، مادة (محل) ٥/١٨١٧ .
(٢) المراد بالأول ـ هنا ـ امرأة العزيز ، وبالثاني ـ هنا زليخا .
(٣) ليست في ك : (قوله) .
(٤) الآية : {وراودته التي هو في بيتها عن نفسه وغلقت الأبواب} . سورة يوسف : من الآية ٢٣
(٥) ك : (المبالغة) .
(٦) هو شريح بن الحارث بن قيس بن جهم الكندي ، ابو امية شهر بالقضاء ، توفي سنة ٧٨هـ .
انظر : شذرات الذهب ١/٨٥ ، الأعلام ٣/١٦١ .
(٧) المطول ص ٧٥ ، وانظر المفتاح ص ٨٧ .
(٨) م : (فقدم) ، ك : زيادة (وحينئذ فعدم ...) .
(٩) ك : زيادة (لأخر ذكر لا ....) .
(١٠) ليست في ك : (اذ) .
(١١) من ك ، وفي ل ، م : (لااشتراط) .

حينئذ في شيء ، فهو أجنبي منه ، وعلى أنه مثال لهما ، يشتركان في المثال ، فلايكونُ أجنبيا منه (١) .

قوله : (من التفخيم مالايخفى)

أي : لما غشيهم حتى كأنه لاتُحيط به العبارةُ ، ولايَعلم كنهَه إلا اللهُ تعالى .

قوله : (ترونهم) (٢)

بفتح التاء ، فيكون من الرؤية القلبية ، بمعنى العِلْم لاالعينية ، أي : تعتقدونهم إخوانا ، وبضمها من الإراءة . وحاصل معناه حينئذ تظنونهم ، والرواية بالضم ، وكذا فسره الشارحُ المحقق ، لأنه أوفق بالمقصود رواية ودراية (٣) ، فتامله .

قوله : (غليل)

هو الحقد والاحتراق ، وحرارة العطش (٤) .

قوله : (تقول الخ)

هذا التوجيه يقتضي استدراك لفظ البناء ، وأنْ يقال : أو الايماء إلى وجه الخبر ؛ فإنَّ الخبر على وجوه (٥) مختلفة ، وطرق متفاوتة ، وليس بناؤه أجناسا مختلفة ، فيشار بإيراد

---

(١) ك : (فيكون) .
(٢) هذا جزء من بيت من الكامل لعبدة بن الطبيب ، وهو قوله :
ان الذين ترونهم اخوانكم
يشفي غليل صدورهم أن تصرعوا
والشاهد فيه : مجيء المسند اليه موصولا لتنبيه المخاطب على خطأ وقع في ظنه .
انظر : شعر عبدة بن الطبيب ص ١٢ ، معاهد التنصيص ١/١٠٠ ومابعدها .
(٣) رواية أي سماعا عن العرب ، ودراية ، لما اشتهر عندهم من استعمال الارادة بمعنى الظن ، وهو انسب مع معنى البيت . انظر شروح التلخيص ٣٠٧/١ .
(٤) ك : (أو الاحتراق ...) .
(٥) ك : (أوجه) .

المسند اليه موصولا الى واحد منها ، فالايماء الى طرق الخبر وجنسه ، كما اعترف به حيث قال : فان فيه ايماء الى أن الخبر المبنى عليه أمر من جنس العقاب (١) .

قوله (٢) : (داخرين) (٣)

أي : صاغرين .

قوله : (ومن الخطأ في هذا المقام تفسير الوجه في (٤) قوله : الى وجه بناء الخبر بالعلة)

بين (٥) ذلك في المطول (٦) بما حاصله : أن العلية غير متحققة في نحو : أن الذى سمك السماء (٧) ، وان التى ضربت (٨) ، وان الذين ترونهم ، وقد اختار السيد هذا التفسير (٩) ، ورد هذا البيان بأن مبناه على أن المراد العلة في ثبوت الخبر للمخبر عنه [في نفس الامر وهو ممنوع ، بل المراد العلة والسبب في (١٠) الاخبار بالخبر عن المخبر عنه] وحينئذ تتحقق السببية في الأمثلة المذكورة ، واعتراضا عليه بأنه حينئذ يكون وجه

---

(١) ك : زيادة (س) ، السيد على المطول ص ٧٥ .
(٢) ليست في ك : (قوله ... صاغرين) .
(٣) سورة غافر : من الآية ٦٠ ونص الآية : {ان الذين يستكبرون عن عبادتي سيدخلون جهنم داخرين} .
(٤) هكذا في المختصر ، وفي المخطوطة (ومن الخطأ في هذا المقام تفسير الوجه بالعلة) .
(٥) م : (فبين) .
(٦) انظر المطول ص ٧٦،٧٧ .
(٧) هذا جزء من بيت من الكامل للفرزدق ، وهو قوله :
ان الذى سمك السماء بنى لنا
بيتا دعائمه أعز وأطول
والشاهد فيه : الايماء الى وجه بناء الخبر والتعريض بتعظيم شأنه .
انظر الديوان ١٥٥/٢ ، معاهد التنصيص ١٠٣/١ ومابعدها .
(٨) هذا جزء من بيت من البسيط ، وقائله عبدة بن الطبيب ، وهو قوله :
ان التى ضربت بيتا مهاجرة
بكوفة الجند غالت ودها غول
والشاهد فيه : الايماء الى وجه بناء الخبر وتحقيقه .
انظر : شعر عبدة بن الطبيب ص ٥٩ ، المفضليات ص ١٣٦ .
(٩) انظر السيد على المطول ص ٧٦،٧٧ .
(١٠) من م .

بناء الخبر مصرحا به لامشارا إليه ، فإنْ اراد انَّ المصرح به ذات العلة لا العِلّيَّة[1] . ففيه[2] انَّ الذى/يُجعل ذريعةً إلى التعظيم (٦٥/ب) ذاتُ العلة لا العلية .

قوله : (ثم انه ربما جعل[3] ذريعة الى التعريف بالتعظيم)

الى قوله : ففى قوله إن الذى سمك السماء ايماء الى ان الخبر المبنى عليه أمر من جنس الرفعة الخ . اعترضه السيد فقال : قولُه ففى قوله إن الذى سمك الخ لانزاعَ فى كون هذا الكلام مشتملا على الإيماء ، بالمعنى الذى ذكره ، وعلى التعريف لتعظيم شان الخبر ، إلا انَّ ذلك الايماء لامدخل[4] له فى إفادة تعظيم الخبر أصلا ، فكيف يُجعل ذريعةً إلى التعريف ؟ وإنما نشا التعظيمُ من نفس الصلة ، بناءً على تشابه آثار المؤثر الواحد ، وامَّا انَّ هذه الصلة تومىء إلى انَّ الخبر عن الموصول من جنس البناء او لاتومى إليه فمما لايتغير به حالُ التعظيم[5] ، او لاترى انك لو قلتَ : بنى لنا بيتا مَنْ سمك السماء ، كان التعريفُ بتعظيم البناء باقيا على حاله ، ولاايماءَ فيه بالمعنى الذى ذكره قطعا . انتهى[6] . واجيب بان فهم التعظيمِ من[7] الكلام لايتوقف على وجهِ بناءِ الخبر ، لكن المراد انَّ فهم التعظيم من مجرد الموصول وصلته إنما يكون بسبب الإيماء إلى وجه بناء الخبر ، ففهمُ التعظيم من

---

(١) ك : (ذاتا بعلية) .
(٢) ليست فى ك : (ففيه ... لاالعلية) .
(٣) هكذا فى المختصر ، وفى المخطوطة (ثم انه ربما يجعل ...) .
(٤) ك : (لادخل) .
(٥) ك : (الموصول) .
(٦) السيد على المطول ص ٧٦،٧٥ .
(٧) ليست فى م : (من الكلام ... فهم التعظيم) .

مجردهما يتوقف على الايماء (١) إلى وجه بناء الخبر ، فلايفهم التعظيم من قوله : إنَّ (٢) "الذين كذبوا شعيبا" (٣) ، إلا من جهة أنَّ فيه إشارةً الى انَّ الخبر من جنس العقاب ، حتى يكون تكذيبه قبيحا ، فيكون هو عظيما ، وإلا فلو كان الخبرُ من جنس المدح مثلا لم يفهم من إثبات تكذيبه انَّه هو عظيم (٤) ، وحاصله أنَّ التكذيب - وان كان قبيحا - إلا انه مالم يُلاحظ أنَّ المرتب عليه قبيحٌ [لم يُفهَمْ] (٥) تعظيم المكذب الذى هو شعيب ، اذ لو فرض انه ترتب عليه غير القبح (٦) [لم يُفهَمْ] (٧) تعظيمُه .

قوله : (دعائمه)

جمع دِعامة - بكسر الدال - وهى عمادُ البيت .

قوله : (لكونه فعل من وقع الخ)

لأن (٨) افعال المؤثر الواحد لاتتفاوت .

قوله /: (ففيه ايماءٌ الخ) (٦٦/أ)

هذا صحيح ، لكن ليس ذلك الايماء ذريعةً إلى تعظيم شأنه؛ لبقائه على حاله فى قولنا : قد خسر الذين كذبوا شعيبا ، بل الذى يستفاد منه تعظيمه ، ويتوسل به إليه هو نسبةُ الخسران الى [مكذبيه] (٩) ، وكذلك إهانةُ التصنيف مستفادةٌ من عدم معرفة المصنف الفقهَ ، واهانة الشيطان مستفادةٌ من خسران مَنْ يتبعه ، وتحقيقُ زوال المحبة مستفادةٌ من قُرْب

---

(١) م : (مما يتوقف) .
(٢) ليست فى ك : (ان) .
(٣) سورة الأعراف : من الآية ٩٢
(٤) ليست فى ك : (هو) .
(٥) من ك ، وفى ل ، م : (لفهم) .
(٦) م ، ك : (القبيح) .
(٧) من ك ، وفى ل ، م : (لفهم) .
(٨) ك : زيادة (هذا صحيح لأن ...) .
(٩) من م ، وفى ل ، ك : (تكذيبه) .

البيت بكوفة الجند مهاجرةً ، وأمّا كونُ فاتحة الكلام منبهةً للفطن[1] على خاتمته فهو مفقود ، فيما اذا أُخِّر الموصولُ وبُدِّل الجملة الاسمية بالفعلية ، مع أنّ تلك الأمور مستفادةٌ منها على حالها ، ويُعلم قطعا أنّ مستندَ هذه الأمور وذريعتها أمرٌ مشترك بين الجملتين[2] ، لايختلف بالتقديم والتاخير ، لأنّ لكل واحدة منها خصوصيةً معتبرةً في ذلك[3] .

قوله : (لايُحسن معرفة[4] الفقه)

لأنّ المبنى على الجهل شئ قبيح .

قوله : (ان الذى يتبع الشيطان)

لما كان اتباعه أمرا[5] قبيحا ، عُلِمَ أنّ مايترتب عليه أمرٌ قبيحٌ ، نعم يقال : تُفهمُ إهانته من العلم بقباحة اتباعه - مع قطع النظر عن جنس الخبر - إلا أنْ يقال : تحصل بواسطة الايماء إلى جنس الخبر اهانته أتمُّ مما تحصل أولاً به[6] .

قوله : (مهاجرةً)

حالٌ من فاعل ضَرَبَتْ ، وبكوفة متعلق بضَرَبَتْ والباءُ بمعنى في .

قوله : (ودّها)

مفعولُ غالت

قوله : (غَوْلُ)

فاعلُ غالت فتدبر .

---

(١) م : (للعطف) .
(٢) ك : (كل واحدة) .
(٣) ك : (ص) . السيد على المطول ص ٧٦ .
(٤) هكذا في المختصر ، وفي المخطوطة : (لايحسن الفقه) .
(٥) ليست في ك : (أمرا) .
(٦) ليست في ك : (به) .

قوله : (ثم انه يحقق زوال المودة ويقرره)

حاصله أنَّ الضربَ بالكوفة علةٌ للانقطاع في الواقع ، وقد تحقق ، فيتحقق الانقطاع ، لأنه إذا تحقق العلةُ تحقق المعلولُ وتقرر ، والإيماء يدل على الانقطاع ، لمناسبته للخبر – مع قطع النظر عن كونه علة ومع النظر لكونه علة – يتقرر لكونه علتَه ويتحقق (١) .

قوله : (وهذا معنى تحقيق الخبر)

يعني : وليس المرادُ بتحقيقه [تحققه](٢)/في الخارج ، بأنْ (٦٦/ب) يكون علةً له ، وإلا لزم أنَّ ضربَ البيتِ بالكوفة علةٌ لانقطاع المودة والمحبة وتحققه في نفس الأمر ، وهو غير صحيح بل الأمرُ على العكس .

قوله : (فظهر الفرق بين الايماء وتحقيق الخبر)

إذْ حاصلُ الإيماء أنْ يُشعِرَ السامعَ بجنس الخبر ، ولايلزم من ذلك أنْ يتيقنه ، بحيث يزول عنه الشكُّ والإنكارُ له ، وهو المراد بتحقيقه ، الا ترى أنَّ قوله : إن التى ضربت الخ يحمل منه في ذهن السامع جنسَ انقطاع المودة والمحبة، [ويثبت](٣) فيه بحيث يزول عنه الشكُّ والانكارُ ، اذ يلزم عادة من المهاجرة بالكوفة ، وضربِ البيت بها ، والانقطاع فيها ، زوالُ المحبة والمودة ، بخلاف إنَّ الذي سمك السماء ، اذ لايلزم عادةً ولاعقلا من سمكِ السماء بناءُ البيت المذكور ، فقد وجد الإيماء فيه بدون التحقيق ، وهذا عينُ تغايرهما ، وإلا لم يوجد احدُهما بدون الآخر . تامل .

---

(١) ك : زيادة (وقد يتحقق) .
(٢) من ك .
(٣) من م ، ك ، وفي ل : (ثبت) .

[تعريفه بالاشارة] :

قوله : (لتمييزه اكمل تمييز)

فيه انه يقتضي انه أعرفُ من سائر المعارف مع انه مؤخرٌ الرتبة في التعريف عن بعضها ـ كما تقرر في محله (١) ـ والجواب إمّا أن المراد انه اكملُ تمييز بالنسبة إلى ماتحته من المعارف ، لابالنسبة الى مافوقه من المعارف ،واما ان المراد انه اكملُ تمييز من بعض الوجوه ، فانه من حيث إنَّ فيه اشارةً حسيةً اكملُ في التمييز من غيره ، وإنْ كان غيرُه اكملَ منه من غير ذلك الوجه ، وتلك الحيثية ، غايةُ الامر أنْ يقال : اذا كان غيرُه أكملَ منه (٢) من وجه آخر . فلاتختص هذه النكتة به ، ولايضر ذلك ، اذ ليس الغرضُ انحصارَ النكتة فيه بل حصولها به (٣) وإنْ حصلت بغيره ايضا .

قوله : (نصب على المدح)

اي : امدح فردا .

قوله : (أو على الحال)

والعامل فيه معنى الفعل المستفاد من اسم الاشارة ، او حرف التنبيه ، اي : أُشيرُ او أُنبِّهُ (٤) .

قوله : (في محاسنه)

الحَسَنُ نقيضُ القبيح ، والجمع محاسن على خلاف القياس كانه جمع مَحْسَنٍ تقديرا (٥) .

---

(١) اي في كتب النحو .
(٢) ليست في ك : (منه) .
(٣) ليست في م : (به) .
(٤) ك : زيادة (ص) ، السيد على المطول ص ٧٧ .
(٥) ليست في م ، ك : (تقديرا) .

/قوله : (من نسل شيبان) (أ/٦٧)

خبر ثان ذكر بيانا لنسبه بعد ذكر حسبه (١) . انتهى (٢) .

والضال بتخفيف اللام جمع ضالة وهي شجرة السدر البرى ،

والسلم جمع سلمة وهو نوع من الشجر له شوك عظيم .

قوله : (بين الضال)

حال من نسل شيبان .

قوله : (وهما شجرتان)

اى : نوعان من الشجر .

قوله : (يعنى يقيمون بالبادية)

فعبر عنها بالضال والسلم ، للملازمة غالبا .

قوله : (غير المحسوس)

اى : المشاهد .

قوله : (فجئنى) (٣)

أمر للتعجيز ادعاء .

قوله : (وأمثال هذه المباحث الخ)

جواب سؤال : وهو أن كون ذا للقريب ، وذلك للبعيد ، وذاك للمتوسط مما تبينه اللغة (٤) ، فلاينبغى أن يتعلق به نظر علم المعانى ، لأنه انما يبحث عن الزائد على أصل المراد (٥) .

قوله : (وهو زائد على أصل المراد)

فيه أن هذا المعنى ناشىء من الوضع ، والنكات المعانية يجب أن تكون أمورا عقلية لاوضعية ، فالأولى أن

---

(١) ويحتمل أن يكون حالا ثانية ، والتقدير : متولدا من نسل شيبان .
انظر شروح التلخيص ٣١٤/١ .

(٢) م : (جنسه) .

(٣) هذا جزء من بيت من الطويل للفرزدق ، وهو قوله :
أولئك آبائى فجئنى بمثلهم
اذا جمعتنا ياجرير المجامع
والشاهد فيه مجىء المسند اليه اسم اشارة للتعريف .
انظر : ديوان الفرزدق ٤١٨/١ ، معاهد التنصيص ١١٩/١ .

(٤) ك : (كما) .

(٥) ك : زيادة (س) .

يقـال : إنـه يبحث عنه من حيث إنه مقتضى المقام والحال ، وهذا أمرٌ عقلي . من تقرير السيد عيسى الصفوي .

قوله : (أو تحقيره بالقرب الخ)

فـان القـرب ـ هنـا ـ عبـارة عن دنو مرتبته ، وسفالة درجتـه ، ووجهُه أنَّ الشخص كلما كان أعلى قدرا ، وأشرفَ درجة فاحتيـاج [الوصول](١) إليـه إلـى الوسـائط أكثر وأشد عرفا ، وعـادةً ، فارتفـاعُ الوسـائط والاستغنـاء عنهـا دليل ظاهر علـى دنو قدره ـ كما لايخفى ـ وملوحُ(٢) اشارة القرب للتحقير ، بنـاءً علـى انحطـاط المشـار إليـه ، وللتعظيم بنـاءً على مخالطته النفس ، وأنه لايغيب عنها ، فهو حاضر .

قوله : (ولفظ ذلك)

جواب سؤال : وهو أنَّ المشار إليه هنا قريب .

قوله : (إلى كل غائب)

المـراد بالغـائب : الغائبُ عن الحس ، والحس حسُّ السمع والبصـر ، والحـاضر(٣) خلافـه ، والمـراد بـالعين ماكان قائما بنفسـه ، وبـالمعنى خلافه ، والمعنى يتنـاول الحاضرَ والغائب فـالضَّرْبُ(٤) معنـى غائبٌ عن حس(٥) السمع ، ونحو/بالله العظيم معنى (٦٧/ب)
حـاضرٌ يدرك بحس السمع ، والقَسَمُ عبارةٌ عنه ، وله رحمه الله ماصورتـه : مـاذكره في هذه الحاشية من أنَّ المراد بالحس(٦) حسُّ

---

(١) من ك ، وفي ل ، م : (الموصول) .
(٢) ك : زيـادة (وكـتب أيضـا نـور الله قبره مانصه : يصح اشارة ...) .
(٣) ك : (بالحاضر) .
(٤) معنى قولـه : فـالضرب معنـى غـائب عن حس السمع ، لأن الضرب حدث ، ومعنى قوله : ونحو الخ ، لأن القسم لفظ ، واللفظ مدرك بحس السمع .
(٥) م : (الحس) .
(٦) ليست في م : (بالحس ... أن المراد) .

البصر والسمع يخالف مايأتى عن السيد(١) فانه أفاد أنّ المراد ـ هنا ـ حسُّ البصر فقط ، وماذكره فيها من أنّ المعنى مالم يقم بنفسه ، يُشكل بأنه يشمل نحو اللون مع أنه مدرك بالبصر .

قوله : (وكثيرا مايذكر الخ)

بأنه يحكى عنه أولا ، ثم يشار اليه ، نحو : جاءنى رجلٌ فقال(٢) ذلك الرجل ، وضربنى زيد ، فهالنى ذلك الضرب .

قوله : (لأن المعنى غير مدرك بالحس)

قال فى المطول ـ فى أول المبحث ـ : أن أصل أسماء الاشارة أنّ يشار بها الى مشاهد محسوس(٣) الخ قال السيد : فى قوله : إلى مشاهد محسوس : هذا واقعٌ(٤) فى عبارة نجم الأئمة(٥) ، والأوّلى أنْ يقال : إلى محسوس مشاهد فيخرج بالمحسوس المعقولاتُ ، وبالمشاهد وهو ما أدرك بالبصر بالفعل مايدرك بسائر الحواس ومامن شانه أنْ يدرك بالبصر ، لكنه ليس مدركا به ، لعدم حضوره ، فإنْ أشير بها إلى مايستحيل احساسه ، نحو [ذلكم اللهُ ربُّكم](٦) ، و[ذلكما مما عَلَّمَنى ربى](٧) ، أو الى محسوس غير مشاهد نحو [تلك الجنة](٨) ، فلتصيره كالمحسوس المشاهد . انتهى(٩) . وبه يُعلم أنّ المراد بالحس فى هذا المقام حسُّ البصر فقط ، خلاف مافى الحاشية المتقدمة فليحرر

---

(١) مايأتى عن السيد سيذكره فى قوله الآتى : (لأن المعنى غير مدرك بالحس) .
(٢) ك : (قام) .
(٣) المطول ص ٧٧ ، فانظره .
(٤) م : (وقع) .
(٥) المراد بنجم الأئمة هو الرضى .
(٦) سور الأنعام : من الآية ١٠٢
(٧) سورة يوسف : من الآية ٣٧
(٨) سورة مريم من الآية ٦٣
(٩) السيد على المطول ص ٧٧ .

ولـه أيضـا مانصـه : قولـه : غير مدرك بالحس ، اراد به حس البصـر ، دون حس السمع ، لفساد المعنى . اللقانى ، أقول : كـأنّ وجـهَ الفسـاد أنّ المـراد بالمعنى هنا مايشمل اللفظَ ، فإنـه المـراد بـالمعنى ، بالنسبة لقوله : نحو : آلم ذلك الكتـاب (١) ، واللفـظ مُدرَكٌ بحس السمع ، فلايصح نفْىُ الإدراك بحس السمع عنه .

قوله : (وبهذا ظهر فساد ماقيل الخ)

لانّ ذلك وإنْ كـان حقـا فى نفسه ، فإنّ اسم الاشارة عقب الأوصاف التـى هـى تعقب المشار إليه ، لكن ليس هو المقصودَ /ولايفى بـالمقصودِ (٢) . ولـه أيضـا ماصورته : قوله : ظهر فساد (٦٨/أ) ماقيل ، لانّ ماذكره هو مرادُهم ، وهو (٣) الموافق للغة (٤) .

قوله : (بعد المشار اليه)

وقيل : اسم الاشارة .

قوله : (وهو الذين يؤمنون)

قـال السـيد : المناسبُ أنْ يُقـال : وهو المتقون ، لانّ الـذين يؤمنـون من جملة الأوصاف ، كما صرح به (٥) فى قوله : من الإيمان بالغيب . انتهى (٦) . وقد يُقال : كلامُ الشارح صحيحٌ أيضا فإنّ الذين اسمُ الذات فهو المشار اليه ، وصلاتُه المذكورةُ هى الصفات بالحقيقة (٧) .

قوله : (تنبيها الخ)

وجه التنبيه أن اسم الاشارة اشارة الى الذات ، لملاحظة

---

(١) سورة البقرة : ٢٠١
(٢) ليست فى م : (ولايفى بالمقصود) .
(٣) ليست فى ك : (وهو) .
(٤) ك : زيادة (تقرير س) .
(٥) قوله : (كما صرح) أى : الشارح .
(٦) السيد على المطول ص ٧٩ .
(٧) م : (الحقيقية) .

تلك الصفات ، وتحقيق ذلك أنْ يقال(١) : إنَّ المقام يقتضى ذكرَ الضمير ، لتقدم الذكر ، فلما أوثر اسمَ الاشارة الدال على زيادة التمييز ، دلَّ ذلك على ملاحظة تلك الصفات ، [كأنه قيل(٢) أولئك المخصوصون الموصوفون بهذه الصفات] من جهةِ اتصافهم بها ، استحقوا هذه المرتبةَ العليةَ ، والدرجة الرفيعة السنية(٣) .

قوله : (عاجلا)

فى الدنيا . و(آجلا) فى الآخرة .

[تعريفه باللام] :

قوله : (أى : تعريف المسند اليه باللام)

لم يقل : أى : بإيراده معرَّفا باللام ، كما قاله فيما تقدم لعدم الاحتياج اليه هنا فتامله .

قوله : (معهود)

أى : خارجى .

قوله : (الى حصة)

المراد بالحصة الافرادُ ، وإنما فُسِّرتْ(٤) بالحصة ، ليتناول الواحد والاثنين والجمع .

قوله : (معهودة)

صفة حصة .

قوله : (كان)

ذلك المعهود وهو الحصة .

---

(١) ليست فى ك : (أن يقال ان) .
(٢) من م ، ك .
(٣) ليست فى ك : (السنية) .
(٤) م : (فسر) .

قوله : (يقال)

في اللغة .

[قوله][1] : (ذلك)

العهد في الحصة ، ومحتمل[2] : ان كونّ اللام للإشارة الى معهود .

قوله : (فالانثى)

اى : الالف واللام فيه .

قوله : (إشارة)

اى : بواسطة اللام .

قوله : (والذكر إشارة الى ماسبق ذكره[3] كناية الخ)

أراد بالكناية هنا فهمُ المعنى من اللفظ لابطريق التصريح ، لاما اصطلح عليه علماء البيان ، من ذكر الملزوم وارادة اللازم أو بالعكس[4] . وله أيضا : هذه من الكنايات المصطلح عليها ، وهي الكناية المطلوبُ بهاغيرُ صفةٍ ولانسبةٍ ، وهو انْ يتعين في صفة من الصفات/اختصاصٌ بموصوف معين،فتُذكر (٦٨/ب) تلك الصفة ، ليُتوصل بها إلى الموصوف ، فإنّ التحرير من الصفات المختصة بالذكور ، كما اشار إليه بقوله[5] ، لكن التحرير إنما كان للذكور . يعني : لما كان التحرير مختصا بالذكور عُلِمَ انّ مطلوبها كان هو الذكر ، وهو ليس بمذكور صريحا ، بل ذُكِرَ ملزومُه وهو التحرير . قاله الفنرى[6] ، وله أيضا مالفظه قوله : كناية اى بالمعنى المصطلح ، إمّا على

---

(١) من م ، ك .
(٢) م : (ويحتمل) ، ليست في ك : (ومحتمل ان) .
(٣) هكذا في المختصر ، وفي المخطوطة (والذكر اشارة الى ماسبق كناية الخ) .
(٤) ك : زيادة (ر) .
(٥) انظر المطول ص ٧٩ .
(٦) الفنرى ص ٢٩٦ .

طريق المصنف من انها اللفظ (١) المراد به لازمُ ماوضع له ، فلأنّ لفظ مافي بطني ـ باعتبار تقييده ـ بمحرر ملزومُ للذكر ، لأن المُحرَّرَ لايكون إلا ذكرا ، وإمّا على طريق السكاكي من انها اللفظ المراد به ملزوم ماوضع له ، فالظاهر أنها لاتتأتى ، لأنّ التحرير ليس لازما للذكر ، فلايصح أن يقال : أطلق مافي بطني محررا ، وأراد ملزومَه وهو الذكر فليتأمل .

قوله : (وقد يستغنى)

كأنه مقابلُ قوله السابق:لتقدم ذكره صريحا او كناية .

قوله : (إلى نفس الحقيقة)

وفى (٢) علم الجنس إشارةٌ (٣) إلى نفس الحقيقة ، لكنْ بجوهر اللفظ الدلالة (٤) .

قوله : (ومفهوم المسمى)

بيانية ، وكأنه دَفعٌ لأنْ يُتوهم أنّ المرادَ بالحقيقة الهُوِيَّة (٥) الخارجية ، وله أيضا مانصه : قوله : ومفهوم المسمى أي : لاأفرادُه فهو أعم من أنْ يكون المراد به (٦) مفهومه او افراده قاله . ع س الصفوى .

قوله : (من غير اعتبار الخ)

محترز نفس .

قوله : (باعتبار عهديته)

فيه مسامحة ، لأنّ ظاهره انه اعتُبر كونه معهودا ،

---

(١) ليست في ك : (اللفظ) .
(٢) ك : زيادة (وهو فى علم ...) .
(٣) ك : زيادة (أيضا الى نفس ...) .
(٤) ك : زيادة (لا الدلالة) .
(٥) ك : (اللغوية) ، وللهوية اطلاقات ثلاثة ، الأول التشخص الثاني الوجود الخارجي ، الثالث مجموع الماهية والتشخص ، وهذا المجموع هو الحقيقة الجزئية . انظر الانبابي ٢/٩٠ .
(٦) ليست في ك : (به) .

باعتبار أن جنسه معهود ، والتحقيق أن المعتبر عهدية جنسه وفرق بين عهديته ، باعتبار عهدية جنسه ، وبين عهدية جنسه من تقرير المفوى . انتهى .

قوله : (لمطابقة ذلك الواحد الحقيقة)

معنى المطابقة – على ماذهب اليه الشارح المحقق – حملك تلك الحقيقة على ذلك الواحد ، وعند ابن الحاجب (١) اشتماله عليها وعلى/الوجهين ، فالمفرد المبهم باعتبار (٦٩/أ) مطابقته للماهية المعلومة صار كانه معهود (٢) أى : معلوم فله عهدية بهذا الاعتبار فسمى معهودا ذهنيا . قاله اللقانى (٣) .

قوله : (على فرد)

ظاهره انه يستعمل فى الفرد نفسه ، لكن حقق فى المطول (٤) ماحاصله انه مستعمل فى الفرد باعتبار وجود الحقيقة فيه ، فهو فى الحقيقة انما أطلق على الحقيقة فى ضمن الفرد ، للقرينة ، واليه يشير قوله الآتى : وهذا معناه نفس الحقيقة الخ ، وقوله – هنا – : على أن ليس القصد الخ فتأمل .

قوله : (كما يطلق الكلى الطبيعى)

اى : الذى منه ذلك (٥) .

قوله : (وذلك)

أى : اطلاق المعرف بلام الحقيقة على المفرد المذكور .

---

(١) انظر الايضاح فى شرح المفصل لابن الحاجب ٢٦٨/٢ .
وابن الحاجب هو عثمان بن عمر بن أبى بكر بن يونس الكردى الدوينى الاصل ، نحوى وصرفى وفقيه وعروضى وأصولى ، من تصانيفه الكافية فى النحو ، والشافية فى الصرف ، توفى سنة ٦٤٦ هـ .
انظر : النجوم الزاهرة ٣٦٠/٦، شذرات الذهب ٢٣٤/٥، ٢٣٥

(٢) ليست فى م : (معهود ... فسمى) .

(٣) ليست فى ك : (قاله اللقانى) .

(٤) انظر المطول ص ٧٩، ٨٠ .

(٥) أى : الذى يراد منه الحقيقة والطبيعة ، لان الكلى لايراد منه ذلك الا اذا كان محمولا نحو الفرس حيوان ، اما اذا كان موضوعا كان المراد منه الافراد وحينئذ فلايكون طبيعيا .
انظر شروح التلخيص ٣٢٥/١ .

قوله : (حيث لاعهد)

أى : مثلا[(١)] او حيث هناك عهدٌ لكنه لم يقصده .

قوله : (فى الخارج)

لامطلقا ، كما يوهمه إطلاقُ النفى .

قوله : (وهذا فى المعنى كالنكرة)

يعنى بعد اعتبار القرينة . مطول[(٢)] . أما قبل اعتبارها فلا ، إذ هو للحقيقة المتحدة فى الذهن . وكتب أيضا قدس سره مانصه ، حاصل هذا المقام أنّ هناك[(٣)] أربعةَ أمور ، النكرةُ ، والمحلى بلام العهد الذهنى ، وعَلَمُ الجنس ، واسمُ الجنس ، ولايخفى أنّ مدلول كل من الأوليين بعض الحقيقة ، وكذا الثانى أعنى الأخيرين ، فكلٌ من الأولين محل الالتباس ، كما أنّ كلا من الأخيرين كذلك ، فلابد من بيان الفرق بين هذه الأمور ، وحاصل الفرق أنّ البعضية ، وإنْ كانت مرادة من الكل ، الا أنّ البعضية فى النكرة ناشئةٌ من الوضع ، وفى المحلى باللام ناشئةٌ من القرينة ، وكذا الأخيران ، فالبعضية المشتركة ممتازةٌ بالدخول وعدمه . فالاشتراك إنما هو بالنظر إلى الدخول ، والامتياز إنما هو بالنظر إلى الخروج والدخول ، فامتازت الأمور الأربعة بعضُها عن بعض .

قوله : (وان كان فى اللفظ تجرى عليه الخ)

/أى : بعد اعتبار القرينة أيضا . (٦٩/ب)

قوله : (لما بينهما من تفاوت الخ)

حاصل الفرق أنّ المعرف بلام العهد الذهنى مدلولُه الجنسُ

---

(١) ليست فى ك : (مثلا) .
(٢) المطول ص ٨٠ .
(٣) ك : (هنا) .

فـي ضمن فـرد مـا ، والنكرة مدلوله(١) فردٌ ما منتشر ، هذا إن(٢) قلنـا : إنّ النكرة موضوعٌ للفرد المنتشر ، فإنْ قلنا أيضا : إنـه للمفهوم كالمعرف بلام الجنس(٣) ، فالفرق أنّ تعين الجنس وعهديته معتبرٌ فـي مدلول المعرف بلام العهد الذهني(٤) ، غيرُ معتبر فـي النكرة - وإنْ كـان حاصلا - قال الأستاذ : وسواءٌ قلنـا : ان النكرة للمفهوم أو للفرد المنتشر فانما تستعمل في الفرد المنتشر ، وإنما الخلاف فيما وضعت له ، أقول انظر هل يرد عليه نحو لارجلَ في الدار(٥) ؟ وفي شرح المفتاح للسيد(٦) : الفـرق بيـن المنكر وبين المعرف إذا أريد به الجنس من حيث وجودُه في ضمن فرد لابعينه ، والفرق أنك في المعرف تشير إلى كـون ماهيـة ذلـك الفـرد معلومـةً ، وليس فـي المنكر ذلك ، والتعريف الجنسي المأخوذ بهذا الوجه يسمى بالعهد الذهني ، وإذا قُصد بـالمعرف إلـى الماهيـة ، مـن حيث هي - كما في الأشياء التي يراد تحديدُها - فبين المعرف والمنكر بونٌ بعيد إذ المـراد بـالمعرف الماهيـة من حيث هي ، من غير أنْ يُلاحظ وجودُهـا فـي ضمـن شـيء من أفرادها ، والمنكر فردٌ مبهم يعم المصـادر التـي ليس فيهـا شائبةُ وحدةٍ كرُجْعى وذِكْرى وبُشْرى ، يتحـد مودى معرفتها ونكرتها ، وهي الماهيةُ من حيث هي ، إلا أنّ في المعرف إشارةً إلى الحضور دون المنكر . انتهى .

قوله : (كالدخول الخ)

فإنه إنما يُتصور في الأفراد الخارجية .

---

(١) ليست في ك : (والنكرة ... فرد ما) ، وذكر الضمير في "مدلوله" رجوعا للاسم ، أي : الاسم النكرة مدلوله .
(٢) ك : (اذا) .
(٣) ليست في ك : (بلام الجنس ... مدلول المعرف) .
(٤) ك : زيادة (فالتعيين معتبر في المعرفة غير معتبر) .
(٥) لاورود ، لأن معنـى قولهم لا نافية للجنس ، انها نافية للحكم عن أفراد الجنس . انظر الانبابي ٩٥/٢ .
(٦) انظر السيد علـى المفتاح ص ٣٣ . مخطوطة المركز تحت رقم ٦٤ بلاغة .

قوله : (وبالنظر الى أنفسهما مختلفان)

فان المجرد موضوع للفرد المنتشر ، وذو اللام للحقيقة المتحدة في الذهن ، وانما أطلق على الفرد للقرينة ، باعتبار وجود الحقيقة فيه ، وكتب أيضا على قوله مختلفان /ماصورته : اذ البعضية في المجرد بالوضع ، وفي ذي اللام (٧٠/أ) بالقرينة . انتهى .

قوله : (وقد يفيد) (١)

ان الحكم متعلق بالحقيقة باعتبار وجودها في جميع الافراد .

قوله : (٢) (يسبني) (٣)

صفة اللئيم . فان قيل : بل (٤) هو حال منه وهذا أظهر (٥) لما فيه من (٦) الاستغناء عن بيان العذر في توصيف (٧) المفرد بالجملة . قلنا : ليس المعنى على أنه يسبه حال المرور ، بل الغرض أن ذلك دابه ، وهذا هو السر في أن القوم يمنعون الحالية ، ويثبتون الوصفية ، ولايخفى عليك [انه] (٨) ان جعل الحال مؤكدة فلامحذور ، وكونه لئيما يلائم ذلك ، اذ (٩) الظاهر المتبادر منه الى الفهم دوام سبه ، لاتقيده بحال المرور فقط (١٠) .

قوله : (بدليل صحة الاستثناء)

أي : المتصل ، وذلك لانه لاجائز أن يراد بالمستثنى منه

---

(١) ليست في ك : (قوله (وقد يفيد) ... الافراد) .
(٢) في ترتيب المختصر هذا القول مقدم على سابقه .
(٣) هذا جزء من بيت من الكامل لشمر بن عمرو الحنفي ، وهو قوله :
ولقد أمر على اللئيم يسبني فمضيت ثمت قلت لايعنيني
والشاهد : هو وصف المعرف بلام الحقيقة بالجملة .
انظر : دلائل الاعجاز ص ٢٠٦ ، الخزانة ١٧٣/١ .
(٤) ليست في ك : (هو) .
(٥) ك : (ظهر) .
(٦) ليست في م : (من) .
(٧) ك : (وصف) .
(٨) من ك .
(٩) م : (اذا) .
(١٠) ليست في ك : (فقط) .

ـ كالانسان هنا ـ بعضٍ معين ، ليس منه الذين آمنوا ، وإلا فلاحاجة إلى الاستثناء ، لعدم تحقق الدخول ، ولابعضٍ مبهم أو معينٍ منه الذين آمنوا ، لأنّ إرادة البعض دون البعض ترجيحٌ بلامرجح ، فتعينّ (١) إرادةُ الجميع ، ثم إنّ (٢) دلالة الاستثناء على الاستغراق بناءٌ على القول أنه (٣) يجب دخول المستثنى في لفظ المستثنى منه ، أمّا على انّ الشرط جوازُ دخوله فلا (٤) . اذن (٥) .

قوله : (ولهذا قلنا ان الضمير في قوله : وقد يأتي وقد يفيد عائد الى المعرف (٦) باللام المشار بها إلى الحقيقة)

أي : لا إلى المعرف باللام مطلقا ، وعبارة أخرى : لاإلى مطلق اللام ، تقليلاً للاقسام ، إذ ضمّ النشر أولى ، فتأمل .

قوله : (ولابد في لام الحقيقة)

أي : المشار بها إلى الماهية من حيث هي هي (٧) ، لامطلقا صرح به في المطول (٨) ، وكتب أيضا مالفظه قوله : ولابد في لام الحقيقة من أنْ يُقصد بها الخ . انظر ماتقدم (٩) قريبا عن شرح المفتاح فانه يتعلق بهذا أيضا .

قوله : (ليتميز عن أسماء الأجناس النكرات)

فإنّ الإشارة إليها (١٠) ، لاباعتبار كونها حاضرةً فيه (١١) ـ وإنْ

---

(١) ك : (فيتعين) .
(٢) ليست في ك : (ان) .
(٣) ك : (بأنه) .
(٤) أي : فلادلالة للاستثناء على الاستغراق ، اذن .
(٥) ليست في ك : (اذن) .
(٦) هكذا في المختصر . وفي المخطوطة سقطت كلمة (المعرف) .
(٧) ليست في م : (هي) .
(٨) انظر المطول ص ٨١ .
(٩) انظر ماتقدم ص ٣٤٦ .
(١٠) المراد ب(اليها) أي : الى الماهية .
(١١) المراد ب(فيه) أي : في الذهن .

كانت حاضرةً فيه – ضرورةَ أنه موضوع ، ولايوضع إلا لما/هو (٧٠/ب)
حاضرٌ ، فالحضور جزءُ المسمى في لام الحقيقة دون أسماء
الأجناس النكرات ، فهو مُلاحَظٌ في الأول ، ومُصاحَبٌ في الثاني .

قوله : (مثل الرجعى)

مثال للمعرف بلام الحقيقة (١) .

قوله : (ورجعى)

مثال أسماء الأجناس النكرات .

قوله : (فوجه امتيازه عن تعريف العهد الخ)

يريد أنَّ التمييز بين التعريفين الذى استشكله صاحب المفتاح – كما يعلم من المطول (٢) – لكن قال السيد : إذا كان تعريفُ الجنس عبارةً عن حضور الماهية في الذهن ، وتعريفُ العهد عن حضور فرد معين ، أو أفراد منها ، لم يكن اختلافٌ فيما هو معنى التعريف حقيقةً ، أعني الحضور في الذهن ، وأما أنَّ الحاضر في أحدهما هو الماهية ، وفي الآخر الفرد أو الأفراد ، فهو اختلافٌ راجع إلى معروض التعريف ، أعني الحاضرَ لا اليه نفسه (٣) . وأطال في بيان ذلك فراجعه (٤) .

قوله : (بحسب اللغة)

الأولى بحسب الوضع فتأمل .

قوله : (وعرفى)

الظاهر أن المراد بالعرفى – هنا – أعم مما كان بحسب العرف العام ، أو العرف الخاص (٥) .

---

(١) م : (مثلا) .
(٢) انظر المطول ص ٨١،٨٢ .
(٣) السيد على المطول ص ٨٢ .
(٤) لقد أطال في ذلك اطالة يضيق بنقلها المقام ، فانظره على المطول ص ٨٢ ومابعدها .
(٥) لايدخل العرف الخاص في العرفى بل في الحقيقى . انظر شروح التلخيص ٣٣٠/١ .

قوله : (الصاغة)

مفرده الصائغ .

قوله : (في اسم الفاعل)

أي : [و](1) المفعول انظر المطول(2) .

قوله : (دون غيره نحو المؤمن)

يعني الذي منه .

قوله : (والكافر)

في المطول : والصائغ(3) .

قوله : (هذه الصفة)(4)

أي : اسم الفاعل بمعنى الحدوث .

قوله : (من معنى الحدوث)

لأنه معتبر في الفعل .

قوله : (فالمراد الخ)

أي : فالمراد مجرد التمثيل للتوضيح والتفهيم .

قوله : (واستغراق المفرد أشمل)

أي : باعتبار اللزوم ، أي : يلزم(5) أنْ يكون أشمل ، وإلا ففي الجمع قد يكون الاستغراق للأفراد أيضا ، كالجموع(6) ، كما لو كان الحكم لايتحقق في الجمع(7) الا بتحققه للأفراد كالمجيء ونحوه . وكتب أيضا قدس سره مانصه : قوله : واستغراق المفرد أشمل إنْ كانت هذه القضية كليةً بدليل أنَّ موضوعها

---

(1) من ك ، وفي ل ، م : (أو) .
(2) المطول ص ٨٢ .
(3) المطول ص ٨٣ .
(4) ك : (الصلة) ، وهي موجودة بهذا اللفظ في بعض نسخ المختصر المطبوعة .
(5) ليست في ك : (يلزم) .
(6) ك : (كالمجموع) .
(7) ك : (الجميع) .

مصدر مضاف ، فيجوز أن تُمنَع وإنْ كانت جزئيةً ، أى : قد يكون أشمل لم يَجُزْ أنْ تُمنَعَ (١) .

قوله : (كل اثنين)

ولاينافى خروج الواحد . مطول (٢) .

قوله (٣) : (كل جماعة)

لاينافى خروج الواحد والاثنين . مطول (٤) .

قوله/: (وهذا فى النكرة المنفية مسلم ، وأما الخ) (٧١/أ)

عبارة المطول (٥) ، ولقائلٍ أنَّ يقول : لو سُلِّم كونُ استغراق المفرد أشمل فى النكرة المنفية ، فلانسلم (٦) ذلك فى المعرف باللام إلى آخره ، فاشار بقوله : لو سلم ، إلى منع أنَّ استغراق المفرد فى النكرة المنفية [أشمل] (٧) ، لأنَّ (٨) رجال فى لارجال ، يدل على الجنس والجمعية ، فربما يقصد بنفيه نفى الجنس مطلقا ، كان الجمعية قد بطلت على قياس المعرف باللام فلايكون حينئذ فرق بينه وبين لارجل وقد بسط السيد ذلك (٩) .

قوله : (وأما فى المعرف باللام فلا)

لعل غيره كالموصول والمضاف كذلك ، والاقتصارُ على المعرف باللام لأن أصل السياق فيه (١٠) .

قوله : (بل الجمع المعرف بلام الاستغراق الخ)

---

(١) مراده : ان جعلت القضية كلية ـ هنا ـ يعترض عليها فيمنع صدقها ، وان كانت جزئية فلايمكن الاعتراض عليها ولذا لم يجز أن يمنع صدقها .
انظر شروح التلخيص ٣٣٧/١، ٣٣٨ .
(٢) المطول ص ٨٣ .
(٣) ليست فى ك : (قوله (كل جماعة) ... مطول) .
(٤) المطول ص ٨٣ .
(٥) انظر المطول ص ٨٤، ٨٥ .
(٦) م : (فلاسلم) .
(٧) ك : (استغراق المفرد اشمل) .
(٨) من م ، ك .
(٩) انظر السيد على المطول ص ٨٤، ٨٥ .
(١٠) ك : زيادة (راجع) .

قال في المطول : ولهذا صح بلاخلاف نحو : جاءني القوم أو العلماء إلا زيدا وإلا الزيدين (١) ، مع امتناع قولك جاءني كلُّ جماعة من العلماء إلا زيدا على الاستثناء المتصل (٢) . انتهى لأن المستثنى في الاستثناء المتصل يجب أن يكون من أفراد مدلول المستثنى منه (٣) ، لامن أجزائه ، لايقال : فالمستثنى في مثل جاءني العلماءُ إلا زيدا ، ليس من الأفراد ، لأنَّ أفراد الجموع جموعٌ لاآحاد [لأنا نقول (٤) : الصحيح في الجمع المعرف الغير المحصور إنما هو على الآحاد] دون الجموع ، بشهادة الاستقراءِ والاستعمالِ قاله اللقاني (٥) .

قوله : (ولاتنافي بين الاستغراق الخ)

جَعَلَ التنافيَ بين الاستغراق الذي هو مدلولُ حرف الاستغراق ، والإفرادِ الذي هو الدال على الوحدة ، والأنسبُ أنْ يجعل التنافيَ إمَّا بين الدالين : وهو حرف الاستغراق الدال على التعدد ، والإفراد الدال على الوحدة ، وإما بين المدلولين ، وهما الاستغراق والوحدة .

قوله : (مجردا الخ)

كما أنه مجرد عن الدلالة على التعدد . مطول (٦) . وكتب أيضا رحمه الله مانصه : لاإشكال فيه إنْ كان النكرةُ موضوعةً للمفهوم الكلي ، فإنْ كانت موضوعةً للفرد المنتشر فيلزمه أنه جرد عن بعض معناه .

---

(١) ك : (أو الا ...) .
(٢) المطول ص ٨٥ .
(٣) ك : زيادة (منه) .
(٤) من م ، ك .
(٥) ليست في ك : (قاله اللقاني) .
(٦) المطول ص ٨٧ .

قوله : (عن معنى الوحدة)

أى : باعتبار الدلالة عليها ، وإلا فاللفظ يدل بالوضع عليها .

قوله : (وامتناع الخ)

جواب : فيلزم أنْ يجوز/وصفُه بنعت الجمع . (٧١/ب)

قوله : (على التشاكل اللفظى)

يعنى : دلالةَ كلٍّ من الصيغتين على الجماعة لفظا ، فلاتَرِدُ أسماءُ الجموع .

قوله : (ولأنه بمعنى كل فرد الخ)

يعنى : ولاينافى الوحدة إلا مجموع الافراد ، دون كل فرد، لاتصاف كل فرد بها .

قوله : (ولهذا امتنع وصفه بنعت الجمع)

ثم الظاهر أنّ هذا الامتناع بالنظر إلى ظاهر مايستفاد من اللفظ ، وأمّا بالنظر الى تضمن كل فرد الدلالةَ على كل الافراد فالقياسُ جوازُ وصفه بنعت الجمع ، ميلا إلى المعنى كما في الأخبار، مثل قوله تعالى : {كل في فلك يسبحون} (١) ، اللهم الا أنْ يفرّق (٢) بين الصفة والخبر فتدبره (٣) .

---

(١) سورة الأنبياء : من الآية ٣٣
(٢) م : زيادة (أن يقال ...) .
(٣) ك : زيادة (ف) ، الفنرى ص ٣٠٤ .

[تعريفه بالإضافة] :

قوله : (لأنها أخصر طريق إلى احضاره في ذهن السامع)

إمَّا بأن لايكون السامعُ عارفا باسمه العلم ، او يكون طريقَ الإضافة أخصرَ بالنسبة إليه ايضا ، فإنَّ "هو" اى : أخصر من عبد الله ونحوه مثلا . انتهى . وأقول : أو يكون عارفا باسمه العلم ، لكنه لايفيدُ المقصودَ من كونه محبوبا له مثلا ، فالمراد أخصر طريق يفيد المقصود .

قوله : (نحو هواى)

قيل : قال الابيات حين أُخرج من السجن ليُقتل (١) .

[قوله] (٢) : (مهوى)

بثلاث (٣) ، لأنَّ أصله مَهْوَوِى ، فبعد القلب والإدغام على القاعدة المعروفة ، أُضيف إلى ياء المتكلم .

قوله : (الركب)

اسمُ جمع لراكب .

قوله : (اليمانين)

جمع يمانٍ بمعنى يَمَنِي ، حُذِفَ إحدى اليائين وعوض منها الالفُ المتوسطة شرح المفتاح .

قوله : (وتمامه الخ)

بعده (٤) عجبتُ لمسراها وانَّى تخلصت إلىَّ/وبابُ السجنِ دونيَ

---

(١) ك : زيادة (ف) ، الفنرى ص ٣٠٤ .
(٢) من م ، ك ، وفي ل : (قرئ) .
(٣) ك : زيادة (بثلاث ياءات) .
(٤) هذه الأبيات من الطويل ، وقائلها جعفر بن علبة الحارثي ، ومطلعها :
هواى مع الركب اليمانين مصعد
جنيب وجثماني بمكة موثق
والشاهد فيه : مجيء المسند إليه معرفا بالاضافة .
انظر : الاغاني ٥٧/١٣ ، معاهد التنصيص ١٢٠/١ ومابعدها

مُغلَقُ ، الصَّمت فحييت ثُمَّ قامتْ فودَّعتْ/فلمَّا تولتْ كادتِ الروحُ تزهقُ .

قوله : (لشأن المضاف اليه)

قدمه لانه مقدَّمٌ على المضاف فى الاعتبار ، وإنْ أُخِّرَ فى الذكر .

قوله(١) : (أو لتضمنها الخ)

ثم لايخفى انَّ هذا التضمن قد يوجد فى غير صورة الإضافة، كما(٢) فى قولك : الذى هو عبدٌ للسلطان عندى ، وكذا فى نظيره، فالوجه أنْ لاتترجحَ الإضافةُ إلا بانضمام الاختصار [إليها](٣) ، وأقول : أو بالنسبة لما(٤) لايتضمن ذلك مما عداها لامطلقا .

/قوله : (وهذا معنى قوله أو غيرهما) (١/٧٢)

أى(٥) : وليس معناه غيرَ المضاف إليه وغيرَ المضاف ، سواء كان كل(٦) منهما مسندا اليه ، أو مسندا ، أوْ لا ، حتى يَرِدُ انَّ ماذكر ليس غيرَهما بل منهما(٧) .

قوله : (أو تحقيرا للمضاف)

أى(٨) : [للمسند إليه المضاف] فإنَّ الكلامَ فيه .

[تنكيره] :

قوله : (وأما تنكيره ، أى : تنكير المسند إليه)

ليشملَ المثنى والجمع ، ولاينافيه قوله : فللإفراد ، لأنَّ

---

(١) فى ترتيب المختصر هذا القول مقدم على سابقه .
(٢) ك : (كقولك) .
(٣) زيادة لايتم المعنى الا بها ، وفى نسخ المخطوطة (إليه)
(٤)،(٥) ليست فى ك : (لا ، الواو) .
(٦) م : (لكل) .
(٧) ك : (هما) .
(٨) من ك ، وفى ل ، م : (للمسند المضاف اليه) .

الإفراد في المثنى القصدُ إلى فرد معناه ، وهو اثنان مما يصدق عليه مفهومُه ، وفي الجمع القصدُ إلى جماعةٍ مما يصدق عليه مفهومُه فليتأمل . وكتب أيضا قدس سره مانصه قوله : وأمّا تنكيره فللإفراد ، وذلك لأنّ النكرةَ إنْ قلنا : موضوعةٌ للفرد فواضح ، أو للمفهوم الكلي فالغالبُ استعمالُه في الفرد ، فتذكر النكرةُ (١) لتحمل على الغالب الذى هو الفرد بقرينة المقام ، هكذا قرر الأستاذ ، وهو يخالف - ماسبق عنه - أنّ النكرة على كل قول لاتستعمل إلاّ في الفرد ، الا أن يحمل ماسبق على الغالب فيوافق - ماهنا - فليراجع (٢) .

قوله : (أى للقصد الى فرد الخ)

ينبغي أن يقال : إنْ قلنا : اسمُ الجنس موضوعٌ للماهية بشرط الوحدة ،وهو الفرد المنتشر فلاإشكال في قوله : فللإفراد ، وإنْ قلنا : إنه موضوعٌ للماهية ، فالماهية قد تراد بالقرينة في ضمن فرد لتعليق الحكم بالفرد ، على قياس - ماقرره السيد (٣) في قول المصنف السابق - مجردا عن الوحدة فراجعه .

قوله : (وهو غطاءُ التعامي)

عَبَّر به إشارةً إلى تكلفهم (٤) العمى عن الآيات ، وأنّ ليس

---

(١) ك : (فذكر) .
(٢) قال المفوى - فيما سبق - : وسواء قلنا ان النكرة للمفهوم أو للفرد المنتشر فانما تستعمل في الفرد المنتشر ، وانما الخلاف فيما وضعت له . اهـ ص٣٤٦
وفي هذا المقام ذكر أنها إن قلنا موضوعة للفرد فلااشكال ، وان قلنا : للمفهوم الكلي فاستعمالها في الفرد على الغالب .
فيحمل كلامه الأول على الغالب فيوافق كلامه الآخر .
وبهذا يزول الاشكال وقد أجاب العلامة العبادى بهذا الجواب .
(٣) انظر السيد على المطول ص ٨٧ .
(٤) ك : (تكليفهم) .

بهم عمى حقيقة ، بل يعرفون الآيات ويفهمونها ، لكن يظهرون أنهم لم يعرفوها .

قوله : (وفى المفتاح)(١)

لاتنافى بينهما ، لأنّ الغشاوة العظيمة نوعٌ من الغشاوة .

قوله : (أو التعظيم)

باعتبار الدلالة على أنه بلغ فى العظمة إلى حيث لاتمكن معرفته ، والتعظيم بهذا(٢) الاعتبار لايتأتى بغير النكرة ، فلايَرِدُ انه قد يمكن أن يُعظَّم التعظيمَ لتعريفه(٣) بوجه آخر .

قوله /: (أو التكثير كقولهم : إن له لابلا وإن له لغنما) (٧٢/ب)

قد يُقال : المعرف بلام الاستغراق يدل على التكثير(٤) [فلم خُصَّ التكثيرُ] بذلك ؟ وقد يقال : التكثيرُ انسبُ بذلك ، لانه لاتعيينَ فيه ، والإبهام اقربُ إلى إضمار الكثرة ، ويمكن أن يقال أيضا : ليس فى عبارته مايقتضى تخصيصَ هذا بالنكرة .

قوله : (ورضوانٌ من اللهِ اكبرُ)(٥)

قيل : الأولى أنّ التنوينَ فى رضوان للتعظيم ، وهو مبتدأٌ واكبرُ نعتٌ له ، والخبرُ محذوفٌ ، اى : لهم رضوان الخ والجملة عطفٌ على جملة وعد الله المؤمنين والمؤمنات الخ(٦) ، وذلك لأنّ فيه دلالة على حصول الرضوان لهم صريحا ، بخلاف

---

(١) انظر المفتاح ص ٩٢ .
(٢) م : (لهذا) .
(٣) ك : (بتعريفه) .
(٤) من ك .
(٥) سورة التوبة : من الآية ٧٢
(٦) سورة التوبة : من الآية ٧٢
وتتمة الآية : {وعد الله المؤمنين والمؤمنات جنات تجرى من تحتها الأنهار} .

ماذهبوا إليه .(١)

ولأن المقام مقامُ تعداد النعم ، وبيانِ عظيم نعيم(٢) الجنة ، وجودة أماكنها ، فترجيحُ شيء من الأشياء عليها(٣) بطريق القصد ، لايناسبُ المقامَ ، وإنْ كان رضوانٌ من الله تعالى أكبرَ من ذلك كلِّه - فى نفس الأمر - وأمَّا الترجيح المستفاد من الوصف فهو بطريق التبعية(٤) فليتأمل .

قوله : (التحقير والتقليل)

لأنَّ التحقير بحسب انحطاط الشأن ودنو المرتبة ، والتقليل بحسب اعتبار الكمية .

قوله(٥) : (كما فى الرضوان)

والتمثيل به لذلك ، لاينافى كونَه فى هذه الآية الكريمة للتقليل كما مثل المصنف .

قوله : (ومن تنكير غيره الخ)

ومما ينبغى أنْ يُتنبَّهَ له أنَّ اعتبار الإفراد أو(٦) النوعية فى طرفيه ، هو الملائمةُ بينهما ، وإلا فيجوز اعتبار الإفراد فى جانب الدابة ، والنوعية فى جانب الماء ، بمعنى أنَّ كلَّ فرد من افراد الدابة مخلوقٌ من نوع من الماء ، أى : مختص بنوع ذلك الفرد ، بقى أنْ يكون المرادٌ كل نوع من انواع الدواب . من كل فرد من افراد المياه ، وهو لايصح(٧) ، وذلك

---

(١) م : زيادة (اى : القوم ، وتبعهم المصنف على ماهو ظاهر ، من جعل أكبر خبر رضوان ، فانه ليس فيه أنه للمؤمنين صريحا ، بخلاف ما اذا جعل الخبر محذوفا) .
وهذه زيادة مقحمة ، لأن هذه التحشية منقولة عن الفنرى فانظره ص ٣٠٧ .

(٢) ك : (عظم) .

(٣) ك : (وجود اسكانها) .

(٤) م : (التعبير) .

(٥) فى ترتيب المختصر هذا القول مقدم على سابقه .

(٦) ليست فى م : (او النوعية ... اعتبار الافراد) .

(٧) لأن الله لم يخلق - سبحانه وتعالى - نوعا من الفرد ، وان كان ذلك ممكنا عقلا لكن لم يقع .
انظر شروح التلخيص ٣٥٣/١ .

ظاهر ، وان يكون المراد(١) كل فرد من أفراد الدواب من كل نوع من أنواع المياه(٢) ، وهو - وان صح باعتبار أنَّ الفرد من الماء المخلوق منه الفرد من الدواب في ضمنه النوع - لكنه لا اثرَ له /، وليس فيه كبيرٌ(٣) معنى . (١/٧٣)

قوله : (اى كل فرد الخ)

فيه أنَّ الحمل على الفرد لايناسب التفصيلَ بعده ، وهو قوله فمنهم من يمشي(٤) الخ فإنَّ الظاهر أنه تفصيلٌ للانواع ، وحملُه على الافراد تكلفٌ .

قوله : (هى نطفة ابيه)

هذا لاينافيه توقفُ خلقه من نطفة ابيه على شيء آخر ، وهو نطفةُ امه ، أو المراد بابيه الجنسُ على وجه التغليب الشامل لكل من ابيه وأمه .

قوله : (للتاكيد)

فان كان للنوع لم يمتنع(٥) .

قوله : (ففي هذا الإبهام)

حيث أريد المقيدُ بالمطلق ، حتى كانَّ هذا المطلقَ لايصلح إلا له .

---

(١)،(٢) ليست في ك : (المراد ، المياه) .
(٣) ك : (كثير) .
(٤) سورة النور : من الآية ٤٥
ونص الآية : {والله خلق كل دابة من ماء فمنهم من يمشي على بطنه ومنهم من يمشي على رجلين} .
(٥) ك : (لم يمنع) .

[وصفـــه] :

قوله : (وهو أنسب)

بالتعليل ، إذ لايحسن تعليلُ التابع بمعنى اللفظ .

قوله : (واما بيانُه)

يجوز أنْ يراد بالبيان التابعُ المخصوص ، فلادليل ،(١) ويحتمل أنْ يراد به التابعُ المطلق ، فلايتعينُ للمصدرِ ، وهو(٢) غير لائق ، وأجاب الأستاذ بانه أغلبُ في المصدر .

قوله : (أى أما ذكر الخ)

تفسير للمعنى المصدرى .

قوله : (والأحسن أن يكون الخ)

إذ الكاشف بالحقيقة إنما هو الاسم(٣) وليس هو الذكر ، وعبارة أخرى صورتها قوله : والأحسن الخ أى لأنَّ النعت هو المبيِّنُ الكاشفُ أولا وبالذات ، والمعنى المصدرى انما يتصف بهما ثانيا وبالعرض(٤) .

قوله : (في البديع)

قد يُستغنى عن ذلك بجعله راجعا إلى الصفة المفهومة من الوصف ، لانه بمعنى ذكر الصفة ، فهو متضمنٌ للصفة على نحو : اعدلوا هو أقرب للتقوى(٥) .

قوله : (كاشفا)

لعله تفسير .

---

(١) ك : زيادة (وكتب أيضا قدس سره مانصه : وقوله : واما بيانه ، فيه قد يراد به) .
(٢) ليست في ك : (وهو غير لائق) .
(٣) ك : (الاسم لاالذكر) .
(٤) ك : (وبالغرض) .
(٥) سورة المائدة : من الآية ٨

قوله : (الجسم)

مبتدأٌ و (يحتاج) خبرٌ .

قوله : (الجسم الطويل الخ)

هذا عند المعتزلة وعند الحكماء هو المركب من الهيولى والصورة ، وعند المتكلمين هو المركب من جزءين فصاعدا ، ثم اعلم أن قوله الطويل الخ استشكل بأنَّ كل واحد (١) – على حدته – صفةٌ ، مع أنه ليس كاشفا ، والجواب (٢) أنَّ كلَّ واحد صفةً على حدته وليس كاشفا ، والصفة الكاشفة [مجموعها] (٣) أو الأول مقيدٌ بما بعده . فتدبره .

قوله / : (الألمعي الذي يظن بك الظن الخ) (٤) (٧٣/ب)

قيل : مفعولا الظن محذوفان ، أي : يظنك متصفاً بصفة ، وقيل : هو منزل منزلة اللازم ، وقوله : بك ، لبيان موضع الظن ، وكأنْ قد رأى وقد سمعا حالٌ من فاعل يظن ، أي : يظن مُشبِهًا للرآي والسامع (٥) ، وهو أولى من جعله حالا من الظن ، أي يظن الظن مُشبَّهاً بالمرئي (٦) والمسموع (٧) ، المغوى ، ثم قوله : الذي يظن الخ المتبادرُ أنَّ الوصف الكاشف معناه عينُ معنى الموصوف ، والمفهوم من كلام السيد (٨) أنَّ هذا الوصف ليس عينَ (٩) معنى الموصوف ،

---

(١) م : (كل واحد صفة على حدته مع ...) .
(٢) ك : (وأجيب بأن الصفة الكاشفة مجموعها) .
(٣) من م ، ك ، وفي ل : (مجموعهما) .
(٤) هذا شطر من بيت من المنسرح لأوس بن حجر ، وهو قوله :
الألمعي الذي يظن بك الـــظن كأنْ قد رأى وقد سمعا
والشاهد فيه : هو مجيء الوصف للكشف والإيضاح وإن لم يكن في المسند إليه .
انظر : ذيل الأمالي ص ٣٤ ومابعدها ، معاهد التنصيص ١٢٨/١ ومابعدها .
(٥) ك : (بالرأي) .
(٦) ك : (بالرأي) .
(٧) وفي ك : (ف) . الغنرى ص ٣١٠ .
(٨) انظر السيد على المطول ص ٩١ .
(٩) ليست في ك : (عين) .

بل لازمه فلايكون كاشفا ، إلا أنْ يقال : المراد بالكاشف الموضح ، ولو باللازم .

قوله : (وفي عرف النحاة)

النحاة جمع ناحٍ من نحى ينحو إذا نظر[1] في علم النحو وتكلم فيه . تأمل .

قوله : (التخصيص عبارة الخ)

قال السيد : الظاهر أنهم أرادوا الاشتراكَ المعنوى ، لأنَّ [التقليل][2] إنما يتصور فيه بلاتمحل ، كما في رجل عالم ، ونظائره ، فلاتكون جارية[3] في قولنا : عينٌ جاريةٌ ، صفةً مخصصةً وقد يتمحل ، فيحمل الاشتراكُ على أعمَّ من المعنوى واللفظى ، وتجعل جاريةً صفةً مخصصةً ، لأنها قللت الاشتراكَ بأنْ رفعتْ ماكان مقتضى الاشتراك [اللفظى][4] وعينتْ معنى واحدا ، فلم يبق في عين جارية إلا الاشتراك المعنوى بين أفراد ذلك المعنى . انتهى[5] . وعلى الأول يخرج مثل هذا الوصف عند النحاة عن المخصص والموضح جميعا .

قوله : (تقليل الاشتراك في النكرات)

إنْ كان النكرةُ موضوعا [للمفهوم[6] الكلى فهذا ظاهر ، لأنَّ

---

(١) وهذا ليس من وضع اللغة كما لايخفى ، والنحو في اللغة له سبعة معان ونظمها الإمام الداودى فقال :
للنحو سبع معان قد أتتْ لغةً
جمعتُها ضمن بيت مفردٍ كمُلا
قصْدٌ ومثْلٌ ومقدار وناحية
نوع وبعض وحرف فاحفظ المثلا
وانظر اللسان ٢٠/١٨١ ، مادة (نحو) ، وانظر حاشية الخضرى على الألفية ١/١٠ .
(٢) من م ، وفي ل ، ك : (التعليل) .
(٣) ك : (جاء زيد) .
(٤) من ك .
(٥) السيد على المطول ص ٩١ .
(٦) من م ، ك .

في المفهوم الكلي اشتراكاً حقيقة ، وإنْ كان موضوعا] لفردٍ ما ففيه اشتراكٌ على سبيل البدل ، لصدقه على كل فرد على البدل ، إذ لاتعيينَ(١) في مفهوم النكرة بحيث(٢) يمنع الاشتراك ، لأنّ التعيينَ الذي فيه بمعنى أنَّه فردُ الرجل ، لافردُ غيره ، لابمعنى أنه معيّنٌ مشخّصٌ للمخاطبين .

قوله : (والتوضيح عبارة عن رفع الاحتمال في المعارف) لايأتي(٣) في المعرف بلام الجنس لأنّ مدلوله الجنس ، وفيه الاشتراك ، لصدقه على كثيرين/، فوصفُه لايوضحه بل يخصصه ، (٧٤/أ) كالنكرات(٤) ، ولافي المعرف بلام العهد الذهني ، لصدقه على كثيرين على سبيل البدل ، فوصفُه للتخصيص لاللتوضيح ، فلعل مرادَهم المعارفُ ماعدا هذين .

قوله : (حيث يتعين)

اقتضى أنه لايكون للمدح ، إلا إذا انتفى عنه(٥) التخصيص ، وفيه نظر(٦) . وكتب أيضا قدس سره مانصه : والتعيينُ إمَّا بأن لايكون له شريكٌ في ذلك الاسم ، أو بأنْ يكون المخاطبُ يُعرف بعينه قبل ذكر الوصف .

قوله : (والا لكان الوصف مخصصا)

قيل : لم يرد أنّ كون الوصف مخصصا مانعٌ عن الحمل على المدح والذم ونحوهما(٧) ، إذ الظاهر أنْ لامانع في أمثال هذه الاعتبارات ، بل أراد أنه إذا لم يكن الوصفُ مخصصا ، اتضح أنّ المراد المعاني المذكورة .

---

(١) ك : (لايتعين) .
(٢) ك : (البدلية) .
(٣) م ، ك : (ولايتاتى) .
(٤) ك : (بالنكرات) .
(٥) ليست في م : (عنه) .
(٦) سياتي جوابه في قوله الآتي : (والا لكان الوصف مخصصا) .
(٧) ك : (وغيرهما) .

قوله : (أو لكونه تاكيدا)

ليس المرادُ التأكيدَ الاصطلاحي لااللفظي ولاالمعنوى ، بل المرادُ المُقرِّرُ قاله الصفوى .

قوله : (وقد يكون الوصف لبيان المقصود)

الفرق بين هذا ، والصفة الكاشفة ، أنَّ الغرض ـ هنا ـ بيانُ أحد المحتملينِ للفظ أو المحتملات ، بأنْ يحتمل اللفظ معنيين فأكثر ، فيؤتى بالوصف لبيان المراد من تلك المحتملات ، كما في الدابة في المثال ، لاحتمالها الفردَ والجنسَ ، بخلاف الوصف الكاشف فإنَّ المقصودُ به إيضاح المعنى لابيان أحد المحتملات قاله عيسى .

قوله : (من خواص الجنس)

أى : ولايخص الفردَ .

قوله : (لبيان أنَّ القصد منهما إلى الجنس دون الفرد)

توجيهُ ذلك أنَّ النكرة في سياق النفي تفيد العموم ، لكن يجوز أنْ يراد بها ـ هنا ـ دوابُ أرضٍ واحدة ، وطيورُ جوٍ واحد ، فيكونُ استغراقا عرفيا ، فَذُكِرَ وصفٌ نسبتُه إلى جميع دواب أيِّ أرض كانت (١) وطيور أيِّ جو كان على السواء ، فاتضح أنَّ الاستغراق حقيقي يتناول كلَّ دابة من دواب الأرضين السبع ، وكلَّ طائر/من طيور الآفاق والأقطار المختلفة ، فظهر بذلك (٧٤/ب) معنى زيادة التعميم والإحاطة ، ويرد على ذلك أنَّ النكرة المفردة في سياق النفي تدل على كل فردٍ (٢) ، فلايصح الاخبار عنها بقوله : أممٌ أمثالكم (٣) ، لأنَّ كلَّ فرد لايكون أمما ، وكذا

---

(١) ك : (لكنه لايراد ...) .
(٢) ليست في ك : (كل) .
(٣) سورة الأنعام : من الآية ٣٨

ان اريد بها كلُّ نوع ، لأنَّ كلَّ نوع أمةٌ واحدة لاأمم ، وجوابه انها محمولة - هنا - على المجموع ، من حيث هو مجموع - وإن كان خلاف الظاهر (١) - بقرينة الخبر (٢) . وله ايضا مانصه : لم يُرَدْ بالفرد الفردُ الواحد حتى يَرِدَّ عليه أنَّ الفرد ليس بمحتمل - هاهنا - أصلا - لما سبق (٣) في بحث الاستغراق - ان النكرة المنفية مع من نصٌّ في الاستغراق بل (٤) اراد مطلق العدد الذي يقارنه الاستغراق العرفي ، يؤيده ماسيذكره (٥) (٦) في عطف البيان : أن الوصفين في الآية ليَدُلَّ [بهما] (٧) على أنَّ القصد إلى الجنس دون العدد .

قوله : (وبهذا الاعتبار)

وهو أن الوصف لبيان أن القصد الى الجنس .

[توكيده] :

قوله : (أى تحقيق مفهومه الخ)

يعني ليس المراد بالتقرير أنه ذُكِرَ أولاً ثم يُذكر (٨) مايقرره .

قوله : (مستقرا)

أي : قارّاً في ذهن السامع .

---

(١) ك : (وان كان هو خلاف الظاهر) .
(٢) ك : زيادة (من تقرير س في حاشية المطول) انظره ص ٩٢، ٩٣ .
(٣) انظر المطول ص ٨٣ ومابعدها ، لأن هذا النص للفنرى ص ٣١١ .
(٤) ليست في م : (بل ... الاستغراق) .
(٥) انظر عطف البيان في المطول ص ٩٨ ، لأن هذا النص للفنرى والاحالات له ، الفنرى ص ٣١١ .
(٦) ك : (في بحث عطف ...) .
(٧) زيادة لايتم المعنى الا بها .
(٨) ك : (ذكر) .

قوله : (محققا)

مُتيقَّنا .

قوله : (بحيث لايظن به)

أى : ولايتوهم (١) . وله أيضا مانصه : المراد بالظن (٢) المعنى الأعم الشامل للتوهم .

قوله : (أو عن حمله على معناه)

يؤخذ من هذا حصولُ هذا الغرض بالتأكيد المعنوى أيضا ، قال فى المطول : ومثلُ هذا وإنْ أمكن حملُه على دفع توهم التجوز أو السهو ، لكنْ فَرّقٌ بين القصد إلى مجرد التقرير والقصدِ إلى دفع التوهم . مع التقرير (٣) .

قوله : (أو عن حمله)

يحتمل الضميرَ السامعَ وهو الظاهر ، أى : غفلة السامع عن حمله (٤) المسندَ إليه على معناه ، ويحتمل المتكلمَ (٥) أى : غفلة السامع عن حمل المتكلم المسند إليه على معناه ، فلايحمله على معناه .

قوله : (نحو انا عرفت)

اذ فيه الإسناد مرتين .

قوله : (نحو انا سعيت فى/حاجتك وحدى) (١/٧٥)

فقد أُكِّدَ وحدى المحكومَ عليه .

قوله : (وفيه نظر)

---

(١) ك : (التوهم) .
(٢) ليست فى ك : (بالظن) .
(٣) المطول ص ٩٤ .
(٤) ك : زيادة (حمله المتكلم) .
(٥) ليست فى ك : (ويحتمل ... المسند اليه على معناه) .

فيه كلام (١) ياتي (٢) .

قوله : (لأنه ليس من تاكيد المسند اليه)

ردٌّ لقوله : أو المحكوم عليه الخ ، ووجهُه أنّ نحو أنا سعيت الخ لتاكيد التخصيص الحاصل من التقديم ، لاتاكيد المسند اليه ، وقوله : وتاكيد المسند إليه ردٌّ لقوله : تقرير الحكم نحو أنا عرفت ، ووجهُه أنّ المفيد لتقرير الحكم هو التقديمُ ، لاالتكرير ، بدليل أنه ليس في نحو : عرفت أنا تقريرُ الحكم ، هكذا ، يستفاد من المطول (٣) في هذا المحل . وكتب أيضا مانصه : قوله : وفيه نظرٌ حاصله أنَّ نحو أنا عرفت وان كان من تاكيد الحكم إلا أنَّ التاكيد - هنا - ليس ناشئا (٤) من تكرير المسند إليه، وإلا لزم أنْ يحصل مع تاخره نحو عرفت (٥) أنا (٦) لوجود تكرير المسند إليه ، وليس بحاصل اتفاقا ، بل هو حاصل من تقديم (٧) المسند إليه (٨) . وله أيضا قوله وفيه نظر ، الى آخر قوله : لأنه ليس من تاكيد المسند إليه في شيء ، ردٌّ [لقوله] (٩) : أو المحكوم عليه ، وبيانُه أنَّ غاية مافي ذلك تقييدُ العامل بالحال وهو وحدي ، أو العطف على المسند إليه، ردّاً على من اعتقد الشركة أو القلب ، وليس ذلك تاكيدا للمسند اليه .

---

(١) ك : (راجع هامش الحفيد) أقول : لقد راجعته فلم أجد شيئا في هذا الموضع .
(٢) أى : في القول الآتي .
(٣) انظر المطول ص ٩٤،٩٥ .
(٤) ليست في ك : (ناشئا) .
(٥) م : (عرفت اذا الوجود) .
(٦) ك : (اذا الموجود) .
(٧) ك : (تقرير) .
(٨) ك : زيادة (ع ص) .
(٩) من م ، ك ، وفي ل : (بقوله) .

وقوله : (وتاكيد المسند إليه لايكون الخ)

رَدٌّ لقوله : تقرير الحكم ، فالاعتراض على هذا القيل فى قوله : المراد تقريرُ الحكم [و](١) فى قوله : المحكوم عليه ، من حيث التمثيلُ له بالمثالين المذكورين لامطلقا .

قوله : (أو دفع توهم التجوز الخ)

فإنْ قلتَ : جعلُ دفع توهم التجوز(٢) مقابلُ(٣) للتقرير يدل على أنْ لاتقرير فى هذه الصورة ، مع أنَّ التاكيد تابعٌ يقرر امر المتبوع فى النسبة ، او الشمول . قلتُ : التقرير – وإنْ كان لازما فى التاكيد – إلا أنَّ القصد إلى مجرد التقرير مفارقٌ(٤) للقصد إلى الأمور المذكورة ، والمراد بقوله : فللتقرير/فللقصدِ إلى مجرد التقرير ، فلاإشكالَ(٥) . وقوله : أو (٧٥/ب) دفع توهم التجوز نحو : قطع اللصَّ الأميرُ الأميرُ(٦) ، اعترض عليه بأنَّ التاكيد – هنا – إنما يفيد دفعَ توهمِ التجوز فى المسند إليه ، بأنْ يراد بالأمير غيرُه ، كغلمانه ، وهذا(٧)(٨) لايستلزم دفعَ التجوزِ فى الإسناد(٩) ، بل فى المسند إليه ، اللهم إلا أنْ يقال : إنَّ دفع التجوز فى الإسناد يُفهَمُ من ذلك عرفا(١٠) .

---

(١) من ك .
(٢) ك : زيادة (التجوز ونظيره) .
(٣) كذا صورته بالرفع ، والصواب النصب ، لأنه مفعول ثان لـ (جعل) .
(٤) ليست فى ك : (مفارق ... مجرد التقرير) .
(٥) م ، ك : زيادة (ف) . الغنرى ص ٣١٤ .
(٦) ليست فى ك : (الأمير) .
(٧) ك : (وهو) .
(٨) ليست فى ك : (لا) .
(٩) ك : زيادة (اليه ، لجواز أن يكون الاسناد مجازا ، يكون القاطع بعض غلمانه مثلا ، وبأن التاكيد المعنوى كلفظ نفسه ، لايكون لدفع التجوز فى الاسناد بل ...) .
(١٠) ك : زيادة (والله أعلم ، س) .

قوله : (لئلا يتوهم)

أن القاطعَ بعضُ غلمانه ، عبارة المطول : لئلا يُتوهم أن إسنادَ القطع الى الأمير مجاز ، وإنما القاطعُ بعض غلمانه . انتهى .(١)

قوله : (نحو جاءني زيدٌ زيدٌ)

هذا مع قوله ـ السابق ـ الأميرُ الأميرُ ، يدل على أنَّ التأكيد اللفظي يفيد دفعَ توهم التجوز ، والسهو .

قوله(٢) : (أو لدفع توهم السهو الخ)

قال في المطول : ولايدفع هذا التوهمَ بالتأكيد المعنوى انتهى(٣) . أى : لأنه إذا قال : جاءني زيدٌ نفسُه ، احتمل انه أراد أنْ يقول : جاءني عمرو نفسه ، فسها ، وتلفظ بزيد مكانَ عمرو ، وبنى التوكيدَ على سهوه ، بخلاف توهم التجوز(٤) .

قوله : (أو لدفع توهم عدم الشمول الخ)

قال في المطول : وهاهنا بحثٌ ، وهو أنَّ ذكر عدم الشمول إنما هو زيادة توضيح ، وإلا فهو من قبيل دفع توهم التجوز ، لأنَّ كلَّهم(٥) مثلا إنما يكون تاكيدا إذا كان المتبوعُ دالا على الشمول ، ومحتملا لعدم الشمول ، على سبيل التجوز ، وإلا لكان تاسيسا(٦) . ثم أيده بكلام الشيخ عبد القاهر(٧) . وقوله(٨) : وإلا فهو من قبيل دفع توهم الخ يجاب عنه : بأنَّ كونه مجازا

---

(١) المطول ص ٩٥ ، وهذه العبارة هي عبارة المختصر ايضا .
(٢) ليست في ك : (قوله) ، وفي ترتيب المختصر هذا القول مقدم على سابقه .
(٣) المطول ص ٩٥ .
(٤) ك : زيادة (فيندفع به) .
(٥) ك : (كلمة) .
(٦) المطول ص ٩٦ .
(٧) انظر المطول ص ٩٦ .
(٨) ك : زيادة (وكتب على قوله في هذه الحاشية ، وإلا فهو ...) .

مُختَلفٌ فيه، فإنَّ بعضهم يجعله حقيقةً ، ويسميه حقيقة قاصرة ، فلعل المصنف منهم (١) . انتهى .

قوله : (الا انك لم تعتد بهم)

اى : اطلقتَ القوم ، واردتَ بهم من عدا ذلك البعض (٢) ، كأنهم هم القوم ، فالتأكيدُ يدفع توهم عدم الشمول فى لفظة القوم (٣) .

قوله : (أو انك/جعلت الخ) (أ/٧٦)

قال السيد : وعلى هذا الوجه لايكونُ توهمُ عدم الشمول فى لفظ القوم ، إذ عُلِمَ أنه اريد به الكل ، لكنّ تُوهمَ (٤) - أن الفعل [المنسوب] (٥) إلى الكل ، لم يصدر عنهم بل عن بعضهم وإنما نسب إلى كلهم لما ذكرنا - فالظاهر ان فى الكلام حينئذ مجازا اسناديا ، وفى كون التاكيد بكل واخواته - دفعا لتوهم هذا المجاز - بحثٌ (٦) ، فإنك إذا قلتَ : جاءنى القومُ كلّهم يُفهم منه الإحاطةُ والشمولُ فى آحاد القوم قطعا ، ولايلزم من ذلك إحاطة النسبة وشمولها لتلك الآحاد ، الا ترى أنَّ قولَك : كلُّ القوم فعلوا كذا ، يفيد شمولَ الآحادِ ، ومع ذلك يحتمل أنْ يكون الفعلَ المنسوب إلى جميع الآحاد صادرا عن بعضهم .

---

(١) ك : زيادة (ف) ، الفنرى ص ٣١٤ .
(٢) ليست فى ك : (البعض) .
(٣) ك : زيادة (ص) .
(٤) م : زيادة (عدم الشمول) .
(٥) من ك ، وفى ل ، م : (منسوب) .
(٦) مراده أن التوكيد بكل واخواته يدفع المجاز اللغوى دون العقلى ، ولم يسلم له العلامة عبد الحكيم بذلك . فانظر حاشية السيالكوتى على المطول ص ٢٣٠ .

[بيانه بعطف البيان] :

قوله : (والمؤمن)

الواو للقسم . تأمل .

قوله : (العائذات)

جمع العائذة من العوذ وهو الالتجاء .

قوله : (للعائذات)

أى : التى هى مفعول المؤمن .

قوله : (عطف بيان للكعبة جئ به للمدح الخ)

على هذا يُشكل اعتبارُهم فى تعريف عطف البيان الإيضاحَ ، إلا أنْ يقال : إنه غالبى .

[الإبدال منه] :

قوله : (ولزيادة التقرير)

كونه لذلك لاينافى أنه[(١)] المقصودُ بالنسبة ، لأنّ المعنى أنه[(٢)] إنما أُورِدَ بدلا ليحصل بواسطة إيراده — كذلك — زيادةُ التقرير ، حيث يذكر بعد ذكر شىء سابق ، فيحصل بذلك التقريرُ[(٣)] ، ثم قوله لزيادة التقرير إنْ جعلنا الإضافة بيانيةً فظاهرٌ ، أو من إضافة المصدر لمعموله[(٤)] فالمعنى ليزيدَ التقريرُ على شئ ، وهو المقصود بالذات ، وهو النسبة إلى البدل ، وحاصله لتحمّل أمرا زائدا على النسبة المقصودة؛[(٥)]لأنّ المعنى يزيد فى التقرير بأنْ يحصل تقريرُه بغيره ، ثم يحصل

---

(١) ك : (كذلك) .
(٢) ليست فى ك : (أنه) .
(٣) ك : زيادة (ع س) .
(٤) ك : (إلى معموله) .
(٥) ك : (لأن) .

ايضا به ، فيزيد التقرير .

قوله : (ومع هذا فلايخلو عن نكتة)

إِنَّ(1) ذكرَ الزيادة يشعر بانه ليس(2) المقصودَ من اصل الكلام

- وانْ لم يصفه بالزيادة -/وإِنْ كان هو المقصود للفن(3) لكونه(4) (٧٦/ب)

زائدا .

قوله(5) : (وهى الإِيماء الخ)

اى : وهذا إِنما يحمل من وصفه بالزيادة .

قوله : (إِلى انَّ الخ)

يمكن انْ يُجاب ايضا بأنَّ فى البدل تقريرَ المتبوع ، وهو المبدل منه ، وتقريرَ الحكم ايضا ، لكونه بتكرير العامل ، وامَّا فى التاكيد ففيه تقريرُ المتبوع فقط ، وهو المؤكد لاغير ، ففى البدل زيادةُ تقرير ليست(6) فى التاكيد(7) .

قوله : (تحمل تبعا وضمنا)

اى : بحسب اصلِ الكلامِ ، وإِلا فهو المقصودُ بهذا الفن ، إِذ هو إِنما يبحث عن المعنى الزائد على اصل الكلام .

قوله : (ويحمل التقرير بالتكرير)

فإِنَّ الاخ عبارةٌ عن زيد ، فقد(8) كرَّرَ زيدٌ بمعناه ، واستشكل قولهم : إِنَّ مدلولهما واحدٌ المبنىُّ(9) عليه هذا [بتغاير](10) مفهومهما قطعا ، فاجيب : بأنَّ المراد انَّ ماصدقهما واحدٌ ، وفيه انهما قد يختلفان بالعموم والخصوص ، فلايكون

---

(١) م ، ك : (اذ) .
(٢) اسم ليس هنا مستتر يعود على "التقرير" .
(٣) ليست فى ك : (للفن) .
(٤) م : (كونه) .
(٥) ليست فى ك : (قوله : وهى الايماء ... بالزيادة) .
(٦) م ، ك : (ليس) .
(٧) ك : زيادة (ف) ، الفنرى ص ٣١٨،٣١٩ .
(٨) ك : (فقط) .
(٩) ك : (والمبنى) .
(١٠) من م ، ك ، وفى ل : (بتقدير) .

ماصدقهما واحدا ، والصواب أن يجاب بأن المراد بهما واحد ، وان لم يكن الماصدق واحدا .

قوله : (لاكاشتمال الظرف على المظروف)

أى : لايشترط خصوص ذلك بل أعم ، لاأن ذلك لايكفى بدليل قتال فيه (١) .

قوله : (بحيث يطلق ويراد به الخ)

انظر : نحو رايت زيدا عمامته او ثوبه ، واستبعد الأستاذ أن نحو ذلك من بدل الغلط ، ومال الى انه من بدل الاشتمال ، والى انه لايشترط فى الاشتمال أن لايصح الاسناد الى المبدل منه ظاهرا ، خلافا لما يفهم من الجامى (٢) وغيره . الذى مشى عليه أن نحو ماذكر ليس بدل اشتمال ، بل الشرط أن يصح الاسناد الى كل منهما . تامل .

قوله : (بخلاف ضربت زيدا اذا ضربت حماره)

اذ لايطلق زيد ، ويراد به الحمار مجازا ، لعدم العلاقة قال السيد : وضربت زيدا غلامه ، فانه بدل غلط ، لأن ضربت زيدا مفيد لايحتاج الى شيء آخر ، وكذا قتل الأمير سيافه ، /وبنى الوزير وكلاؤه ، ليس (٣) من بدل الاشتمال ، اذ شرطه أن (١/٧٧)
لايستفاد هو من المبدل منه (٤) معينا ، بل تبقى النفس مع ذكر الأول متوقفة على البيان للاجمال الذى فيه ، ولا اجمال فى

---

(١) سورة البقرة : من الآية ٢١٧
(٢) انظر : الفوائد الغياثية ٦٥/٢ .
الجامى هو عبد الرحمن بن احمد بن محمد الشيرازى ، أبو البركات ، نحوى ومفسر وفقيه ، ومنطقى ، وله مشاركة فى العلوم العقلية والنقلية ، من تصانيفه : شرح النقاية مختصر الوقاية فى الفقه ، وشرح كافية ابن الحاجب ، توفى سنة ٨٩٨هـ .
انظر : شذرات الذهب ٣٦٠/٧ ومابعدها ، البدر الطالع ٣٢٧/١ ومابعدها .
(٣) م : (وليس) .
(٤) ليست فى ك : (منه) .

الأول – هنا – اذ يُفهم عرفا من قولك : قتل الأميرُ أن[1] القاتل سيافُه ، وهكذا حالُ نظائره فلايجوز فيها الابدالُ مطلقا[2] .
وكتب أيضا مانصه : قوله : بخلاف ضربت زيدا إذا ضربتَ حماره بخلاف ركبتُ زيدا حماره – فيما يظهر – لأنَّ إسناد الركوب الى زيد يقتضي غيرَه ، مما يناسبه الركوبُ ليسند إليه ، كالحمار فهو يطلبه إجمالا[3] .

قوله : (لابدل اشتمال)

ولابدل كل ، لاشتماله على ضمير المبدل منه .

قوله : (ثم بدل البعض والاشتمال بل الخ)

يعني أنَّ – في المفتاح[4] – أنه للتقرير والايضاح ، فلمَ ترك المصنف الإيضاح مع انه موجود[5] ؟ وله أيضا مانصه عبارة المطول : ثم بدلُ البعض والاشتمال لايخلو عن إيضاح البتة لما فيه من التفصيل بعد الإجمال والتفسير بعد الابهام[6] . قال السيد : أراد تكريرَ معنى واحد ، تقريرا له في ذهن السامع ويحتمل أنْ يكون الأولُ ، أي: التفصيل بعد الإجمال إشارةً إلى بدل البعض ، فانَّ الكل جملةُ الاجزاء ، والتفصيل يناسبها ، والثاني : أي : التفسير بعد الابهام إشارةً إلى بدل الاشتمال فانَّ الأول فيه مبهمٌ ، يحتاج الى تفسير – كما عرفت – ويحتمل أنْ[7] يكون الأول نظرا إلى المقصود في نفسه ، فانه كان مجملا ثم فُصِّل ، والثاني نظرا إلى المخاطب ، فانه أُبهم عليه

---

(١) ليست في ك : (أن) .
(٢) السيد على المطول ص ١٠٠ .
(٣) ك : زيادة (ص) .
(٤) انظر المفتاح ص ٩١ .
(٥) هذا السؤال هو اعتراض على قول المصنف : وأما الابدال منه فلزيادة التقرير .
انظر المختصر ص ٦٤ .
(٦) المطول ص ١٠٠ .
(٧) ك : (محتملا) .

المقصود أولا ، ثم أُزيل ابهامه ، وقس على هذا ماورد عليه من نظائره . انتهى .(١)

قوله : (ولم يتعرض لبدل الغلط لانه لايقع في فصيح الكلام)

أُورِدَ(٢) أنَّ هذا ممنوعٌ في بعض أقسام الغلط ، وهو مالايكون الغلطُ فيه حقيقةً ، وإنما يكون فيه تغالطٌ ، بأنْ يرتكب عمدا صورةَ الغلط ، فلامانع من وقوعه /في الفصيح ، ثُمَّ ـ هاهنا ـ إشكال قويٌ ، وهو أنه لايظهر فرْقٌ من جهة المعنى بين بدل الغلط والمعطوف ببل ، حتى أجيز وقوعُ الثاني في الفصيح دون الأول ، فليحرر الفرق .(٣) (٧٧/ب)

[العطف عليه] :

قوله : (من غير دلالة على تفصيل الفعل)

فليس فيه تفصيلُ المسند البتة .(٤)

قوله : (بأنَّ المجيئين كانا معا أو مرتبين الخ)

قال في المطول : إذ(٥) الواو إنما هي للجمع المطلق أي لثبوت الحكم للتابع والمتبوع من غير تعرض لتقدم أو تاخر أو معية . انتهى .(٦) وقولُ المطول أي : لثبوت الخ : هذا التفسير إنما يظهرُ في عطف المفرد على المفرد(٧) ، وأما في

---

(١) السيد على المطول ص ١٠٠ .
(٢) ليست في ك : (أورد ... أقسام الغلط) .
(٣) الفرق ـ كما ذكره بعض أرباب الحواشي ـ أنه في المعطوف ببل هناك قوة قصد من المتكلم للمعطوف عليه ، بخلاف بدل الغلط ففيه ضعف لعدم تعلق القصد له . انظر الانبابي ١٦٥/٢ .
(٤) ليست في ك : (البتة) .
(٥) م : (اذا) .
(٦) المطول ص ١٠١ .
(٧) ليست في ك : (على المفرد) .

عطف الجملة مثل قام زيدٌ وقعد عمرٌو ، فلاوجهَ له ، ولعل التفسير بالنظر إلى المثال المذكور في المتن ، قال رحمه الله في شرح المفتاح قد تُقرِّرَ في النحو أنَّ الواو والفاء وثم وحتى تشترك في إفادة الجمع في ذات ، مثل قام وقعد زيدٌ أو في حكم مثل جاء زيد وعمرٌو ، أو في الوجود مثل جاء زيدٌ وذهب عمرٌو . قاله الفنري[(١)] .

قوله : (واحترز بقوله مع اختصار الخ)

قال في شرح المفتاح : وقد نبهتُ ـ فيما مضى ـ أنه لو لم [يقيد][(٢)] في الصورتين ـ يعني في تفصيل المسند والمسند إليه ـ لكان مستقيما ، إلا أنه مع التقييد أقومُ وأبعدُ عن الاشتباه ، وقد أشار به إلى ماذكره في أول أحوال المسند إليه من ذلك الشرح . من[(٣)] أنَّ المناسبة هي المعتبرة في هذا الباب ، وليس بلازم أنْ لايحصل ذلك الغرضُ إلا بهذه[(٤)] الخصوصية ولاأنْ ينحصر المقتضِي لها[(٥)] ، ولايلتفت إلى الاعتراض : بأن المقتضِي قد[(٦)] يكون أمرا آخرَ سوى ماذكر ، وأنَّ ذلك المقتضى قد يترتب على حالة أخرى انتهى . وحاصله أنَّ اضافة النكتة بطريق ، لايمنع اضافتُها إلى غيره ، فيجوز أنْ تترتب نكتة على طُرقٍ[(٧)] ، فيُرتكب/أحدُ تلك الطرق لأجلها ، وإنْ كانت[(٨)] تحصل بغيره ، وله أيضا قوله : واحترز الخ لايخفى أنَّ هذا ليس من عطف المسند إليه الذي الكلام فيه ـ كما قال الشارح ـ أي : (٧٨/أ)

---

(١) الفنري ص ٣١٩، ٣٢٠ .
(٢) من ك ، وفي ل ، م : (يفد) .
(٣) ك : زيادة (مع أن) .
(٤) م : (لهذه) .
(٥) ليست في ك : (لها ... بأن المقتضى) .
(٦) ليست في م : (قد يكون ... ذلك المقتضى) .
(٧) ليست في ك : (طرق) .
(٨) م : (كان) .

جَعْلُ الشيء معطوفا على المسند اليه ، فليس المرادُ بالاحتراز - هنا - انه لولا هذا القيد لدخل ذلك ، لانه لايصدق عليه عطف المسند إليه ، بل المراد انه بهذا القيد (١) حصل الاحتراز ، وهذا لايستلزم انه لو لم يُذكر القيدُ لم يخرج ذلك ، لجواز أنْ يخرج بقيدٍ آخَر ، ككونه (٢) ليس من عطف المسند إليه . وله أيضا : حاصله انَّ هذه النكتة وهي التفصيلُ مع الاختصار تخص عطفَ المسند إليه ، فلاتوجد في عطف الجمل ، لانتفاء احد جزئيها - اعني الاختصار - وقد علمت من المنقول سابقا عن (٣) شرح المفتاح انَّ الاحتراز غيرُ واجب ، لجواز وجود النكتة في طرق متعددة .

قوله : (مع انه ليس من عطف المسند اليه)

بل من عطف الجملة (٤) .

قوله : (إذ ليس فيه الخ)

وايضا فتقييدُه بقوله : من غير عطف ، يَرِدُ عليه انه مع العطف كذلك ، إلا أنْ يكون التقييدُ من كلام الشارح .

قوله : (بل يحتمل أن يكون إضرابا الخ)

أي : وإذا كان إضرابا عن الكلام الأول ، لم يبق المسندُ اليه فيه مسندا إليه ، لانه صار الحكمُ فيه متروكا مرجوعا عنه ، فليس فيه مسند اليه .

قوله : (عن نحو جاءني زيدٌ وعمرو)

فانه من القسم الاول ، إذ (٥) العطفُ فيه أفاد تفصيلَ المسند إليه مع اختصار ، وأما تفصيلُ المسند ، وتعدُّده (٦) بحسب

---

(١) م : (لهذا) .
(٢) ك : (لكونه) .
(٣) ك : (من) .
(٤) ليست في ك : (الجملة ... من غير عطف) .
(٥) م : (اذا) .
(٦) م : (تفرده) .

الوقـوع فـي الأزمنة ، فإنما استفيد من التقييد بالظرف لامن العطف (١) .

قوله : (وحتى الخ)

حاصلـه أنَّ تعلـق الحكم بـالأول أولـى من الثانى ، أو بالعكس (٢) .

قوله : (ولايشترط فيها الترتيب الخارجى)

لجـواز أنْ تكـون/ملابسـةُ الفعـل لما بعدها قبل ملابسته (٧٨/ب) للأجـزاء الأُخَر ، نحو مات كلُّ ابٍ لى حتى آدمُ ، أو فى اثنائها (٣) نحو : مات النـاسُ حتى الأنبياءُ ، أو فى زمان واحد نحو جاءنى القـوم حتى خـالدُ إذا جـاءوك معـا . ويكون خالدٌ أضعفَهم أو أقواهم (٤) .

قوله : (قلت فرق الخ)

بقـى أنهما قد يُقصدان معـا ، إلا أنْ يجاب بأنه تَرَكَ ذلك لعلمـه ـ ممـا ذكـره ـ لأنــه إذا بُيِّن مايكون لتفصيل المسند (٥) إليـه ، ومـايكون لتفصيل المسند (٦) عُلِمَ (٧) مايكون لتفصيلهما معا وهـو مجـموع مـالتفصيل المسـند إليه ، ومالتفصيل المسند . تأمل .

قوله : (على قيد)

القيـدُ ـ هنا ـ الترتيبُ بين المجيئين مثلا بمهلة أوْ لا (٨)

---

(١) ك : زيـادة (وكـتب أيضـا : اذ ليس فيه بـاعتبار تفصيل المسند اختصار) .
(٢) ينبغـى حذف قوله : أو بـالعكس ، لأن أولوية تعلق الحكم بما قبلها دائم فى حالتى كون التابع أقوى وكونه أضعف انظر الانبابى ١٧٢/٢ .
(٣) ك : (اثنائها) .
(٤) م ، ك : زيادة (مطول) ، المطول ص ١٠١ .
(٥) ك : (المسند) .
(٦) ك : (المسند اليه) .
(٧) ليست فى ك : (علم ... تامل) .
(٨) ك : (أم لا) .

وله أيضا : قد يقال : يمكنُ مثل هذا القيد في جانب المسند إليه ، لأنّ أصل المسند إليه مطلقُ الجآئ ، وأما كونُه متعددا أوْ لا فقَدْرٌ زائدٌ .

قوله : (فليتأمل)

إشارةٌ إلى أنّ هذه القاعدة أغلبيةٌ لاكلية ، فقوله : فليتأمل أي : لئلا يُظَنّ أنها كلية .

قوله : (وهذا البحث)

أي : أنّ الشيء قد (١) يكون حاملا ، ولايكون مقصودا (٢) ، ولأنّ الكلام إذا اشتمل على قيد زائد على مجرد الإثبات [أو النفي] (٣) فهو الغرض الخاص والمقصود من الكلام .

قوله : (لمن اعتقد)

أي : ولو ظنا ، ولاعبرةَ بالوهم – هنا (٤) – ولم يذكر قصر (٥) التعيين ، لأنّ المخاطب فيه (٦) لاحكمَ عنده من اعتقاد أو ظن حتى يُرَدّ إلى الصواب ، لأنّ الخطأ والصواب إنما يُقالان في الأحكام، وإنْ كانا قد يطلقان قليلا على غير الأحكام ، وحيث خرج الوهمُ، فلايجوز أنْ يدخل قصرُ التعيين ، لأنّ الشك أقوى من الوهم، (٧) فأولى أنْ يخرج (٨) ، هذا حاصل مافهمناه من تقرير الأستاذ ، لكن رأيتُ عن الفنري (٩) : أنّ المراد بالاعتقاد مايشمل الوهمَ ، وأنه سكت عن قصر التعيين ، لأنّ المخاطب شآكٌ ، فلاحكمَ له حتى يُرَدّ

---

(١) ك : (المنفي) .
(٢) ك : (وكتب أيضا مالفظه : أي أنه إذا اشتمل الكلام على ...) .
(٣) زيادة لايتم المعنى إلا بها .
(٤) ليست في ك : (هنا) .
(٥) سيعرض المحشي للقصر باعتبار المخاطب ، وذلك في القصر الإضافي وهي ثلاثة : قصر إفراد لمن اعتقد الشركة بين شيئين ، وقصر قلب لمن اعتقد عكس الحكم ، وقصر تعيين لمن تردد في الحكم ، بتصرف . انظر تلخيص المفتاح ص ١٣٧ ومابعدها .
(٦) ليست في ك : (المخاطب ... إلى الصواب) .
(٧) ليست في م : (فلايجوز ... من الوهم) .
(٨) م : (فالأولى) .
(٩) انظر الفنري ص ٣٢٢،٣٢٣ .

/عن الخطأ . انتهى . وفيه تأمل ، فإنه كيف يُرَدُّ الواهمُ عن (أ/٧٩)
الخطأ ولايُرَدُّ الشاك ؟ (١)

قوله : (لمن اعتقد أن عمرا جاءك دون زيد)

أي : فيكون قصرَ قلب .

قوله : (أو أنهما جاآك جميعا)

أي : فيكون قصرَ افراد ، وسكت عن قصر التعيين ، لأنَّ المخاطب فيه شاك ، فلاحكم له حتى يُرَدَّ (٢) عن الخطأ ، ثم انه جوَّز استعمال "لا" في قصر القلب والإفراد ، وفي دلائل الاعجاز (٣) انها تستعمل في القلب فقط .

قوله : (وفي كلام النحاة مايشعر الخ)

أي : لانهم قالوا : الاستدراكُ دفعُ مايتوهم من الكلام السابق ، كما في نحو ماجاءني زيدٌ ، فيُتوهم نفيُ مجيء عمرو أيضا ، لما بينهما من المشاركة والاصطحاب فيقال لكنْ عمرو ، فهذا يدل على أنَّ المُتَوَهَّمَ الاشتراكُ في النفي (٤) .

قوله : (لمن اعتقد)

أراد مايشمل الوهمَ (٥) .

قوله : (إنما يقال لمن اعتقد انتفاء المجيء عنهما جميعا)

وأما أنَّه يقال لمن اعتقد أنهما جاآك على أن يكون قصر إفراد فلم يقل به احد . مطول (٦) .

---

(١) يرد الواهم عن الخطأ ، لتوهمه الصواب في طرف مرجوح عنده ، وهو مخطيء فيه ، أما الشاك فلايرد لأنه لاحكم عنده في الطرفين بل هومتردد بينهما .
انظر الانبابي ١٧٦/٢ .
(٢) ليست في ك : (له) .
(٣) انظر الدلائل ص ٣٣٥ ومابعدها .
(٤) ك : زيادة (والله أعلم) .
(٥) ك : زيادة (ف) ، انظر الفنري ص ٣٢٢،٣٢٣ .
(٦) المطول ص ١٠٢ .

قوله : (ومعنى الاضراب الخ)

فعلى هذا يُخرج[1] العطف ببل ، عن تعريف العطف بأنه تابع[2] مقصود بالنسبة مع متبوعه، على ماذكره[3] ابن الحاجب ، وأمّا المعطوف بلا ولكن فلايَرِدُ - كما توهمه الرضي[4] - لأنّ التابع والمتبوع مقصودان[5] بالنسبة ، وإنْ كان أحدُهما بالإثبات والآخر بالنفي[6] .

قوله : (أن يجعل فى حكم المسكوت عنه)

اى : عندَ الجمهور .

قوله : (فى المثبت)

أى : فى العطف ببل فى الإثبات[7] .

قوله : (خلافا لبعضهم)

أراد به[8] ابنَ الحاجب[9] .

قوله : (إنّ عمرا لم يجىء وعدم مجىء زيد ومجيئه على الاحتمال أو مجيئه محقق)

كذا فى المطول[10] .

قوله : (ففيه إشكال)

وذلك لأنّ الحكم المذكور فى الكلام هو النفى ، ولم يصرف إلى التابع على مذهبهم ، ويمكن انه يُتَكَلَّفُ ، ويُقال : الحكمُ

---

(١) م : (فلعل) .
(٢) ك : (مقصود تابع) .
(٣) انظر الرضي على الكافية ٣٣١/٢ .
(٤) انظر الرضي على الكافية ٣٣٢/٢ .
(٥) ك : زيادة (معا) .
(٦) ك : زيادة (ف) ، الفنرى ص ٣٢٣،٣٢٤ .
(٧) ك : زيادة (العطف المثبت) .
(٨) ك : (هو ابن الحاجب) .
(٩) انظر شرح الوافية نظم الكافية لابن الحاجب ص ٢٦١ .
(١٠) انظر المطول ص ١٠٣ ، وفى ك : (فى النسخ وهى عبارة المطول) .

هو المجيء - من حيث هو - تُعتبرُ نسبتُه /أعمَّ من أن يكون (٧٩/ب)
إثباتا أو نفيا ، فهاهنا نُسبَ المجيء إلى الأول نفياً ثم صرف(١)
عنه إلى الثاني إثباتا ، وجعل الأول في حكم المسكوت عنه ،
وأمّا من يقول : إن المجيء منفيٌ عن المتبوع ثابتٌ للتابع
فلاوجودَ للصرف على قوله . من .(٢)

قوله : (أو للابهام)(٣)

وهو تركُ التعيين لداعٍ ، لا ايقاعُ السامع في الشك في
أصل الحكم . وكتب أيضا مانصه : الفرق بين الإبهام والتشكيك
أنَّ المقصود في التشكيك إيقاعُ المخاطب في الشك ، والمقصود
في الإبهام عدمُ مواجهة المخاطب بالتصريح والتعيين ، لمصلحة
اقتضتْ ذلك ، لا إيقاعُه في الشك - وإنْ لزم ذلك - وفرْقٌ بين
المقصود ، والحاصل تبعا بلاقصد ، وبعبارة أخرى الفرق بين
التشكيك والإبهام أنَّ المقصود في الأول إيقاعُ الشبهة في قلب
السامع ، وفي الثاني الاخفاءُ عنه - وإنْ لزم أحدهُما الآخر -
لكنَّ فرْقٌ بين مايُقصد ، ومايُحصلُ بدون قصدٍ .(٤)

قوله : (يجوز الجمع)

بقرينةٍ خارجية .

قوله : (بخلاف التخيير)

أي : لايجوزُ فيه الجمعُ ، فيه(٥) أنَّ "أو" في آية(٦) الكفارة

---

(١) ك : (صرفه) .
(٢) السيد على المطول ص ١٠٣ .
(٣) ك : زيادة (قوله (أي ايقاعه) أي : ايقاع السامع في الشك ...) .
(٤) ك : زيادة (قوله (أو الابهام) وهو ترك التعيين لداع) .
(٥) ليست في م : (فيه الجمع) .
(٦) آية الكفارة هي قوله تعالى : {لايؤاخذكم الله باللغو في ايمانكم ولكن يؤاخذكم بما عقدتم الأيمان فكفارته اطعام عشرة مساكين من أوسط ماتطعمون أهليكم أو كسوتهم أو تحرير رقبة ، فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام ذلك كفارة ايمانكم اذا حلفتم} .
سورة المائدة : من الآية ٨٩

للتخيير ، مع أنّه يجوز الجمع ، إلا أنْ يجاب : بأنه إذا فعل الجميعَ لايقعُ الجميعُ كفارةً واجبة بل الواجبُ احدها ولايجوز الجمعْ على انّ الجميع واجبٌ .

[فصله بضمير الفصل] :

قوله : (وإنما جعله الخ)

أى : حيث ذكره في بحثه مضافا إليه (١) .

قوله : (من أحوال المسند اليه)

أى : يدل على معنى له .

قوله : (لانه يقترن به أولا)

لأنه يُذكرُ مع ذكره قبل ذكر المسند (٢) ، قال الفنرى (٣) : قد يقال : دخولُ لام الابتداء (٤) عليه نحو إنَّ زيدا لهو القائمُ يدل على أنه من احوال المسند ، وقائمُ مقامَه ، ويُدفع بأنه بناءٌ على كونه توطئةً وتمهيدا للخبر ، لأنه قائم مقامه (٥) .

قوله : (ولأنه في المعنى عبارةُ عنه)

وإنما يأتى على قول مرجوح ، أنَّ ضمير الفصل ضميرٌ (٦) حقيقةً له مرجع ، لكنّ الصحيح انه صيغةُ ضميرٍ ، لامرجعَ له ، وليس بضمير .

قوله : (فلتخصيصه)

قد يفهم انحصار/ [نكاته] (٧) في التخصيص المذكور ، مع (١/٨٠)

---

(١) ك : (جعله) .
(٢) ك : زيادة (المسند اليه) .
(٣) ليست في ك : (الفنرى) .
(٤) ك : (اللام التى للابتداء) .
(٥) الفنرى ص ٣٢٥ .
(٦) ليست في ك : (ضمير) .
(٧) من م .

أنه قد يكون لغير ذلك ، كالتمييز بين كون مابعده خبرا أو نعتا ، فإنه يميز الخبر عن النعت ، وكالتاكيد إذا حمل الحصر بغيره نحو : {إِنَّ اللهَ هُوَ الرزاقُ}(١) فيحملُ كلامُه على أنَّ التخصيص من نكاته(٢) .

قوله : (لقصر المسند)

فالباء داخلةُ على المقصور ، ودخولُها عليه ـ قال الشارح(٣) ـ إنه غالبُ الاستعمال في الاصطلاح ، وخالف السيدُ(٤) فجعل الغالبَ دخولَها على المقصور عليه ، وباتفاقهما جوازُ الامرين لغةً ، والنزاعُ في الغالب في الاصطلاح .

قوله : (لأنَّ معنى قولنا الخ)

دَفَعَ أنَّ السابقَ إلى الفهم ـ بحسب اللغة ـ من تخصيص المسند إليه بالمسند ، هو قصرُه على المسند ـ كما أوضحه في المطول(٥) ـ وحاصل الدفع أنَّ هذا مسلمٌ لغةً ، إلا أنَّ الاصطلاح ـ غالبا ـ على ماذكرناه .

قوله : (فالباء في قوله(٦) : فلتخصيصه بالمسند مثلُها في قولهم الخ)

فهي داخلة على المقصور(٧) ، قال السيد ـ بعد حكايته عن عن المطول نحوَ هذا ـ حاصلُه راجعٌ إلى ملاحظة معنى التمييز والإفراد ، كأنه قيل : وأما الفصلُ فهو لتمييز(٨) المسند إليه من بين الاشياء الصالحة لكونها مسندا إليها ، بإثبات

---

(١) سورة الذاريات : من الآية ٥٨
(٢) ك : (مكانه) .
(٣) انظر المطول ص ١٠٤ .
(٤) انظر السيد على المطول ص ١٠٤ .
(٥) انظر المطول ص ١٠٤ .
(٦) هكذا في المختصر ، وفي المخطوطة (فالباء في قوله : تخصيصه ...) .
(٧) ك : (في كونها داخلة ...) .
(٨) ك : (فلتميز) .

المسند له[1] ، وهذا هو معنى قصر المسند على المسند إليه[2] .
ثم قال : وبالجملة تخصيصُ شيءٍ بآخرَ فى قوة تمييز الآخرِ به ، فإمّا أنْ يُجعل التخصيص مجازا عن التمييز مشهورا فى العرف ، حتى صار كأنه حقيقةٌ[3] فيه ، وإمّا أنْ يُجعل من باب التضمين بشهادة المعنى ، فيُلاحظ المعنيانِ معًا[4] ، وتكونُ الباءُ المذكورة صلةً للمضمن وتقدر للمضمن فيه صلةٌ أخرى ، فيقال – فى نخصك بالعبادة مثلا –: نميزُك بها مُخَصِّصًا إياها بك . انتهى[5] .

قوله : (يصح اتصافه)
أى : يصح عقلا ، أى : يمكن .

[تقديمه] :

قوله : (وبأى سبب)
تفسيرى .
قوله : (لأنه محكوم عليه ولابد من تحققه قبل الحكم)
قال س[6] : إن أريد بالحكم وقوعُ النسبة أو لاوقوعها فهو مسبوقٌ بتحقق المسند إليه والمسند معا فى الذهن ، ضرورةَ أنَّ النسبة لاتُعقل إلا بعد تعقلهما /، لكنْ لايلزم من ذلك ماهو (٨٠/ب) المطلوب ، أعنى : تقديم المسند إليه على المسند ، وإن أُريدَ بالحكم المحكومُ به فلانسلم أنه لابد من تحقق المحكوم عليه فى الذهن قبل الحكم ، نعم ، لمّا كان المحكومُ عليه هو

---
(١) ك : (المسندية) .
(٢) السيد على المطول ص ١٠٤ .
(٣) ك : (الضمير) .
(٤) ك : (فقط) .
(٥) السيد على المطول ص ١٠٤ .
(٦) ليست فى ك : (قال س) .

الذات ، والمحكوم به هو الوصفُ ، كان الأَوْلى أنْ يُلاحظ قبل المحكوم به ، وأمَّا أنه يجب ذلك فلا ، هذا إن أُريد بتحققه قبل الحكم تحققُه في التعقل ، وإنْ أُريدَ تحققه(١) قبله في الخارج فلانزاعَ فيه ، إذا كان من الموجودات الخارجية إلا أنَّ ترتيب الألفاظ لتأدية المعاني بحسب ترتيب تلك المعاني في التعقل لافي الخارج ، فالانسبُ في التعليل أنْ يُعتبر التحققُ في الذهن . انتهى(٢) . وله أيضا – رحمه الله – : الاقربُ أنَّ المراد بقوله(٣) : [لابد ، الأولويةُ التي هي في حكم الواجب – في نظر البلغاء – بقرينة أنَّ الغرضَ إثباتُ] الاصالة التي بمعنى(٤) الرجحان ، ووجه الأولوية تشعر به العبارةُ لأنَّ المسند إليه [لما(٥) كان محكوما عليه كان المسندُ مطلوبا لأجله ، فالأَوْلى أنْ يُلاحظ قبله ، فالحكم] في الموضعين بمعنى المحكوم به ، والغرض دفعُ ماأورده الفاضلُ المحشي . الفنري(٦) . وله أيضا قوله : ولابد من تحققه ، أي : لابد من وجوده قبل وجود الحكم ، أي : المحكوم به إنْ خارجا فخارجاً وإنْ ذهناً فذهناً لأنَّ المحكوم عليه موصوفٌ ، والحكم صفة ، والموصوف يجب تحققه قبل تحقق صفته ، إذ ثبوتُ الصفة فرعُ ثبوت الموصوف ، والحاصل(٧) أنَّ ثبوتَ المحمول للموضوع فرعُ ثبوت الموضوع ، إنْ كان ثبوتُ المحمول للموضوع خارجيا فهو فرع ثبوت الموضوع الخارجي أو ذهنيا ففرعُ ثبوته الذهني ، نعم على قولهم : إنَّ

---

(١) ك : (بتحققه) .
(٢) السيد على المطول ص ١٠٧ .
(٣) من م ، ك .
(٤) ك : زيادة (هي بمعنى ...) .
(٥) من ك .
(٦) الفنري ص ٣٢٦ .
(٧) ك : زيادة (والحاصل انه ان اريد ثبوت المحمول للموضوع خارجيا ...) .

ثبوتَ شيءٍ لشيء فرعُ ثبوت الشيء الثاني ، إشكالٌ ، لانه لاياتي في ثبوت الوجودِ لشيء ، فإنه لو كان ثبوتُ الوجود لزيد فرعَ وجود زيد . اقتضى وجودا آخر (١) ، وثبوت ذلك الوجود الآخر (٢) لزيد فرعُ وجوده ، فيقتضي وجوداً آخر ، وهكذا إلى غير نهاية ، فيتوقف وجودُ زيد على وجوداتٍ غيرِ متناهية ، فلهذا منع بعضُهم قولَهم المذكور وقال : بل ثبوتُ شيء /لشيء يستلزمُ ثبوتَ المُثبتِ له ، (٨١/أ)

ولو بذلك الثبوت ، فإثبات الوجود (٣) [لزيد يستلزم وجودَ زيدٍ ، ولو بذلك الوجود] ثم قد يرد على قوله : ولابد من تحقق الخ نحوُ قولنا : المنطلقُ زيدٌ مما كان المحمولُ الذاتَ والموضوعُ الوصفَ ، والجواب إمَّا أنَّ - في مثل ذلك (٤) - يؤول الوصف بالذات والذات بالوصف بناء على أنَّ الجزئي الحقيقي لايقع محمولا ولامحمولا عليه (٥) ، فالتقدير في المثال : الذاتُ الموصوفُ بالانطلاق هو المسمى بزيد فرجعَ إلى ماسبق ، وإمَّا بأنَّ المراد أنه لابد من تحققه ، أي : غالبا (٦) ، وهذا كافٍ في المقصود .

قوله : (ولامقتضِيَ للعدول)

فيه أنه اذا كان مقتضِياً للعدول فغايتُه انه نكتةٌ اخرى ، معارضةٌ لنكتة الاصالة ، فلمَ قُدِّمتْ عليها بمجردها ؟ اللهم الا أن يقال : الاصالةُ نكتة ضعيفةٌ فَرُجِّحَ غيرُها عليها (٧) بمجرده ، أو يقال : ليس المرادُ مقتضِي العدول من النكات (٨) بل المراد مقتضي العدول مطلقا وقطعا ، وهو الامور المقتضية للعدول

---

(١) م : (الآخر) .
(٢) ليست في ك : (وثبوت ... وجودا آخر) .
(٣) من م ، ك .
(٤)،(٥) ليست في ك : (ذلك ، ولامحمولا عليه) .
(٦) ك : زيادة (وهكذا مع ان هذا كاف ...) .
(٧) ليست في م : (عليها) .
(٨) ليست في ك : (من النكات ... مقتضى العدول) .

بحسب النحو ، ككون المحمول عاملاً فإنَّ العامل حقه[1] التقديم[2] .

قوله : (فإنَّ مرتبة العامل التقدم)

لأنَّ العامل علةٌ في المعمولية ، كالفاعلية ، والعلة تسبق .

قوله : (على المعمول)

أي : ولما أثَّر العاملُ في المعمول رُجِّح جانبُه .

قوله : (لأن في المبتدأ تشويقا اليه)

وحصول الشيء بعد التشوق[3] ألذُّ وأوقعُ في النفس .

قوله : (في المعاد)

العَوْدَ بمعنى المعاد على اسم المفعول . وقوله[4] : (النشور) هو تفرقُ الخلائقِ في الذهاب إلى المحشر[5] ف[6] . واعترض عليه بأن البعض قائل بالبعث ، والبعض منكر له[7] ، وكل من الفريقين جازمٌ في مذهبه ، فكيف الحَيْرَةُ ؟ أجيب بأنَّ الحيرةَ في كيفيته لافي أصله ، على أنَّ الاختلافَ الصادرَ من المجموع من حيث هو مجموعٌ أثرُ حيرته ، وإن كان كلٌّ من الفريقين جازما في مذهبه فليتأمل . الفنري[8] . ويرد على الجواب الأول أنَّ الحيرة /لأحد البعضين فقط ، فلايصدق حارتِ البريةُ إلا أنْ يراد مجموع البرية[9] . (٨١/ب)

---

(١) ك : (التجرد) .
(٢) ليست في ك : (حقه التقديم ... لأن العامل) .
(٣) م : (الشوق) .
(٤) ليست في م : (قوله) .
(٥) م ، ك : (وهو) .
(٦) انظر الفنري ص ٣٢٦، ٣٢٧ ، وفي ك : زيادة (وكتب أيضا أو اعترض) .
(٧) ليست في ك : (له) .
(٨) ليست في ك : (الفنري). وانظر الفنري ص ٣٢٦، ٣٢٧ .
(٩) ك : زيادة (لكاتبه) .

قوله : (المسرة)

لعل المرادَ السرورُ ، فإنه يحصل بسماع اللفظ[(1)] [وكذا بمساءةٍ ، إذ لو أُريد مابه السرورُ فهو لايحصلُ بسماع اللفظ] إلا أنْ يراد بها سماعُ اللفظ المشعرِ بسار ، وكذا[(2)] بمساءة .

قوله : (والسفاح)[(3)]

السَّفَّاح في الأصل السَّفَّاك ، ثم هو لقبُ أول[(4)] خليفة من آل عباس – رضى الله عنه[(5)] – .

قوله : (مثل إظهار تعظيمه الخ)

نحو رجلٌ فاضل أو جاهلٌ فى الدار ، وانظر فإنّ هذا الغرض حاصلٌ[(6)] مع التأخير ، اللهم إلا أنْ يراد تعجيلُه .

قوله : (تخصيصه بالخبر الفعلى)

أى : بنفى الخبر الفعلى ، ثم المراد[(7)] بالخبر الفعلى الخبرُ الذى أَوَّلُه فعلٌ وفاعلُه ضميرُ المبتدإ[(8)] الخ ، والتقييدُ بالفعلى مما يُفهم من كلام الشيخ ، وإنْ لم يصرح به ، وصاحبُ المفتاح قائلٌ بالحصر فيما إذا كان الخبرُ من المشتقات نحو

---

(١) من ك .
(٢) م : (ولذا) .
(٣) هكذا فى المختصر ، وفى المخطوطة (أو السفاح) .
(٤) هو عبد الله بن محمد بن على بن عبد الله بن العباس ابن عبد المطلب ، أبو العباس ، أول خلفاء الدولة العباسية ، تولى الحكم حوالى اربع سنوات ، وتوفى بالجدرى وهو شاب .
انظر : الطبرى ٧/٤٧٠،٤٧١ ، الأعلام ٤/١١٦ .
(٥) ك : زيادة (ف) ، الفنرى ص ٣٢٨ .
(٦) م : (جاهل) .
(٧) ليست فى ك : (ثم المراد بالخبر الفعلى) .
(٨) هذا النص للفنرى ، وبقيته : [وفاعله ضمير المبتدأ ، لا المتضمن لمعنى الفعل لتصريحه بأن الصفة المشبهة فى قوله تعالى : {وما أنت علينا بعزيز} ليست خبرا فعليا] الفنرى ص ٣٣١ .

وما انت علينا بعزيز (١). مطول (٢). فانظر تصور [الشرطين] (٣) الآتيين (٤) في قوله : إلا انه قال ، في انّه (٥) في المشتقات ؟ وله أيضا فانظر قوله الآتي إلا انّه قال: التقديمُ يفيد الاختصاصَ إنْ جاز تقديرُ كونه في الأصل مؤخراً على انه فاعلٌ معنى فقط وقُدِّر . هل يجري في المشتقات ؟ وانظر تصوّره ، وانظر المشتقات في الإثبات (٦).

قوله : (بعدها)

انّه باعتبار انه كلمة .

قوله : (نحو ما انا قلت هذا)

ص (٧). فالتقديمُ في هذا المثال ، لما أفاد نفي الفعل عن المذكور ، أعني: المسندَ اليه ، وثبوته لغيره لم يكن مفيدا لتخصيصه بالخبر الفعلي ، بل لتخصيص غيره به ، وتلخيصه أنّ النزاع ، إذا وقع في فعل ، وأُريد تخصيصُه فذلك التخصيص

---

(١) سورة هود : من الآية ٩١

(٢) المطول ص ١٠٨ ، وانظر دلائل الاعجاز ص ٢٨٣ ومابعدها ، وانظر مفتاح العلوم ص ١١١ .

(٣) ل ، م ، ك : (الشرط من) وربما يكون تصحيفا ، والمعنى لايتم الا بما أثبته .

(٤) ك : (الاثنين) .

(٥) ك : (انه من المشتقات) .

(٦) نعم يجري التخصيص في المشتقات وهذا هو الحق ، لان السبب المقتضي مشتركٌ بين الافعال والمشتقات ، نحو مارجل قال هذا ، مارجل قائل هذا ، فالمعنى في كليهما يفيد الاختصاص .
وتصور شرطي السكاكي في المشتقات فيه نوع تسمح وتجوز ذلك أن شرطيه يقتضيان كونه فاعلا معنى وجاز تقديره ، ففي المشتق يجوز تقديره على أنه فاعل سد مسد الخبر ، نحو ماقائم رجل .
والمشتقات في الاثبات لها صور ثلاث ، فالمسند اليه اما معرفة نحو زيد قائم ، أو نكرة نحو : رجل قائم ، أو مضمر نحو : أنا قائم ، ففي الأول يفيد التقوى ، وفي الثاني التخصيص ، وفي الثالث يحتملهما .
انظر الانبابي ٢/٢١١ ومابعدها .

(٧) ليست في م ، ك : (ص) .

يشتمل على إثبات ونفي ، فربما يصرح بالإثبات وحده ،ويُفهم النفيُ ضمنا (١) ، كقولك : أنا سعيت في حاجتك (٢) ، وربما يعكس كقولك : ما أنا قلت هذا ، وربما يُصرَّح بهما معا ، بناء على اختلاف المقامات ، وعلى كل تقدير يكونُ تخصيصُ الفعل بما أُثبت له لابما نُفي عنه ، والمصنف نسب التخصيصَ ـ هاهنا ـ إلى مانفي عنه ، وتأويله أنَّ نفي الفعل مخصوصٌ/بالمسند إليه (٨٢/أ) فكأنه لم يفرق بين : ما أنا قلتُ هذا ، وأنا ماقلتُ هذا ، وسيأتي الفرقَ بينهما (٣) . انتهى (٤) .

قوله : (أي : لم أقله مع أنه مقول لغيري)

هذا محققٌ للاختصاص .

قوله : (على الوجه الذي نُفي عنه من العموم والخصوص)

أي : إنّ كان النفيُ عاما كان الثبوتُ عاما ، وإنّ كان خاصاً كان خاصا ، قال في المطول : فلايُقال:هذا إلا في شيء ثبتَ أنه مقولٌ لغيرك ، وأنت تريد نفيَ كونك القائلَ لانفي القول (٥) . وقوله : فلايقال الخ فيه أنّ المخاطبَ قد ينسب الفعل إلى المتكلم من غير تعرضٍ لغيره [فيقول] (٦) المتكلم ذلك (٧) لنفي مازعمه المخاطب قاله عيسى .

قوله : (لأنّ التخصيص إنما هو الخ)

القصرُ المستفاد من قوله : إنما الخ إضافيٌ ، كما يدل

---

(١) ك : (المنفي) .
(٢) ك : زيادة (ما أنا ...) .
(٣) ك : (شتان) ، وسيأتي الفرق بينهما أي في المطول ، لأن هذه الإحالة للسيد على المطول فانظره ص ١١٠،١١١ .
(٤) السيد على المطول ص ١٠٨،١٠٩ .
(٥) المطول ص ١٠٨ .
(٦) من م ، ك ، وفي ل : (فنقول) .
(٧) ك : (كذلك) .

عليه قوله : لابالنسبة إلى جميع من فى العالم (١) . فلايقدح فيه جواز أنْ يكون التخصيص بالنسبة إلى من تردد فى القائل كما فى قصر التعيين ، نعم ، لم يتعرض له - هاهنا - وفيما سيأتى فى مواضع لقلته بالنسبة إلى مُقَابِلَيْه (٢) ، وعدم ظهور خطأ المخاطب فيه كما نبهت عليه فى بحث العطف (٣) على المسند اليه (٤) . وله أيضا : قد يُقال هذا يشمل المتردد كما فى قصر التعيين ، لأنَّ [المتردد] (٥) يُجوِّز الانفراد والاشتراك فهو يتوهمهما (٦) ، فالحصرُ فى قوله لأنَّ التخصيصَ إنما هو الخ حقيقىٌّ لا إضافىٌّ فتامله . وله أيضا قوله : إنما هو الخ انظر هل يقال هذا يشملُ المتردد ، كما فى قصر التعيين ؟ لأنَّ المتردد يجوز الانفراد والشركة فهو يتوهم ذلك ، فلايرد على هذا الحصرِ قصرُ التعيين بأنْ يَقال : التخصيصُ أيضا يكون (٧) بالنسبة إلى المتردد ، حتى يحتاج إلى دعوى أنه اضافى فليتامل .

قوله : (دونه)

بالنسبة إلى جميع من فى العالم .

قوله : (لم يصح)

أى : إذا قَصَدَ التخصيصَ لامطلقا ، حتى إذا قامت قرينة على عدم إرادة التخصيص صح ، ويمكن أنْ يُجعل من القرينة قوله : ولاغيرى (٨) . فتدبره .

---

(١) المطول ص ١٠٨ .
(٢) ك : (عظم) .
(٣) ليست فى ك : (العطف) .
(٤) هذه التحشية والاحالة التى فيها للفنرى ص ٣٣١ .
(٥) من م ، ك ، وفى ل : (التردد) .
(٦) م : (يتوهمه) .
(٧) ليست فى ك : (يكون) .
(٨) ك : زيادة (ع س) .

قوله : (ولاما انا رايت/احدا) (٨٢/ب)

أى : لايصح هذا المثالَ أيضا ، بناءً على مايتبادر منه وهو الاستغراق الحقيقى ، وإنْ أمكن تصحيحُه بحمل النكرة الواقعة فى سياق النفى على الاستغراق العرفى ، ولذا ذكره فى المفتاح (١) بلفظ (٢) الاستهجان .

قوله : (على وجه العموم)

لفظةُ "على" متعلقةٌ بنفى لابالرؤية ، يدل عليه قولُ الشارح ـ فيما سبق ـ فالتقديمَ يفيدُ نفىَ الفعل (٣) عن المذكور وثبوته لغيره على الوجه الذى نُفى عنه من العموم والخصوص .

قوله : (لتحقق الخ)

هذا تعليلٌ مُشْكِلٌ ، وأطال الكلام عليه فى المطول (٤) . وله أيضا قوله : ليتحقق الخ تخصيصَ المتكلم لهذا النفى فيه بحثٌ ، لانّ هذا التحقق لايتوقف على الثبوت لغيره ، على وجه العموم بل يوجد مع ثبوت رؤية غيره واحداً فقط .

قوله : (ولاما انا ضربتَ إلاّ زيدا الخ)

يكفى (٥) فى صحة التخصيص ثبوتُ ضرب زيد وعمرو ـ فقط ـ لغيره (٦) .

قوله : (بانْ لايكون الخ)

بقى ماإذا كان فيه (٧) حرفُ النفى مقدماً (٨) مفصولا من المسند إليه ، وهو داخلٌ تحت "وإلاّ" بالنظر لقوله ـ [وَلِيَ] (٩) ـ أى :

---

(١) انظر المفتاح ص ١١١ .
(٢) ك : زيادة (ف) ، الخنرى ص ٣٣١ .
(٣) ك : (العلم) .
(٤) انظر المطول ص ١٠٩ ومابعدها .
(٥) لان نفى ضرب كل أحد سوى زيد يكفى فى مقابلته ثبوت ضرب زيد وعمرو للغير . الانبابى ٢/٢٠٥ .
(٦) ك : زيادة (ع س) .
(٧) ليست فى ك : (فيه) .
(٨) ك : (متقدما) .
(٩) من ك ، وفى ل ، م : (اولا) .

وقعَ بعدها بلافصل ، فكان مرادُه بالتقييد بلافصل تفسيرَ مفهوم التَّوَلِّي ، لاتفسير المراد ، فلهذا أسقط هذا القسم أيضا(١) هنا .

قوله : (لأنه الدال)

أى : نحو لاغيرى .

قوله : (لأنه الدال صريحا)

أى : نحو وحدى .

قوله(٢) : (قصدا إلى أنه يفعل الخ)

أى : [لا](٣) أنَّ غيره لايفعل ذلك .

قوله : (فقد يأتى الخ)

تفسير لمعنى الشبه(٤) فى قول المصنف : وكذا إذا كان الفعل منفيا . لكنْ قولُ المصنف المذكورُ [هنا](٥) المعنى مستفادٌ من قوله السابقِ : وإلا الخ لشمولهِ له فكان يكفيه - هاهنا - ذكرُ الأمثلة فقط ، لما إذا كان الفعلُ منفيا ، ولعله إنما ذكرَ ذلك لزيادة التوضيح .

قوله : (واقتصر المصنف الخ)

قد يقال : التفريع المذكور مُتَأتٍ مع ذكر مثال التخصيص أيضا ، بأنْ يذكرَ مثال التخصيص ، ثم مثال التقوى ، ثم يُفرِّع عليه ذلك ، إلا أنْ يقال : المراد أنه قصد/الاقتصار على أحد (٨٣/أ) المثالين اختصارا ، فلمَّا دار الأمرُ بين أحدهما اقتصر على مثال التقوى ، ليفرِّعَ عليه ، فالمعنى اقتصر المصنف(٦) على

---

(١) ليست فى ك : (أيضا) .
(٢) ليست فى ك : (قوله) .
(٣) من ك .
(٤) م ، ك : (التشبيه) .
(٥) ل ، م ، ك : (هذا) ، وربما يكون تصحيفا ، والمعنى لايتم الا بما أثبته .
(٦) ليست فى ك : (المصنف) .

مثال التقوى ، أي : ولم يقتصر على مثال التخصيص ، وليس المعنى ولم [يُذكرا](١) جميعا فليتامل . وله أيضا : الأوجهُ أنّ مراد الشارح أنّ كليهما معلومٌ من أول الكلام ، لأنه شاملٌ للنفي ، فتركَ مثالَ التخصيص ، وذكرَ مثالَ التقوى لما ذُكر .

قوله : (نحو انت ماسعيت)(٢)

فرّق الحفيدُ بينه وبين ما أنا سعيتُ المذكور سابقا فراجعه(٣) .

قوله : (واقتصر الخ)

قد يقال : هذا مثال لهما لملاحيته لذلك ، لكنّ المصنفَ اقتصر فيه على بيان حال أحد القسمين ، ليفرّعَ عليه الفرقَ ، وتَرَكَ بيانَ حال الآخر لظهوره(٤) .

قوله : (ليفرع الخ)

أي : لأنه محلّ(٥) الاشتباه باعتبار أنّ كلاً فيه عدمُ الكذب ، وفيه ضميرُ المخاطب مرتين(٦) .

قوله : (لأنه لتاكيد المحكوم عليه الخ)

قال في المطول : فقولُنا: لاتكذب لنفي الكذب عن الضمير

---

(١) من م ، ك ، وفي ل : (يذكر) .
(٢) في ترتيب المختصر هذا القول مقدم على سابقه .
(٣) ذكر الحفيد الفرق بينهما قائلا مانصه : [بان أنا ماسعيت بتقديم المسند اليه على النفي عند قصد التخصيص انما يقال لمن اعتقد عدم سعي في حاجته وأصاب لكنه أخطأ في فاعله أي : الذي لم يسع فزعم أنه غيرك أو أنت بمشاركة الغير ، وما أنا سعيت بتاخير المسند اليه عن النفي انمايقال لمن اعتقد وجود السعي وأصاب لكنه أخطأ في فاعله فزعم أنه أنت انفرادا أو مشاركة ولابد فيه من ثبوت الفعل على الوجه الذي ذكر في النفي ان عاما فعام وان خاصا فخاص] . انتهى الحفيد ص ٨٣ .
(٤) م : زيادة (والله أعلم) ، ك : زيادة (ع س) .
(٥) ك : (فان محل ...) .
(٦) م : زيادة (والله أعلم) .

المستتر (١) وانت مؤكد له على معنى أنَّ المحكومَ عليه بنفى الكذب هو الضمير لاغيرُ ، ومعنى لاغيره انك لاتظن ان عدم الكذب فى هذه الحالة التى [أتكلم] (٢) فيها مسندا الى غير الضمير وانما اسندتُه إلى الضمير على سبيل التجوز أو السهو أو النسيان ، وليس معناه انَّ نفى الكذب منحصرٌ فيه (٣) .

قوله : (لعدم تكرر الاسناد)

الموجِب لتاكيد الحكم ، وتأكيدُ الحكم أقوى من تاكيد المحكوم عليه .

قوله : (الجنس)

أرادَ به مايشملُ النوعَ والصِّنْفَ .

قوله : (أو الواحد)

أو لمنع الخلو (٤) فقد يجتمعان نحو رجلٌ جاءنى لاامرأة ولارجلان . الصفوى (٥) .

قوله : (نحو رجل جاءنى أى لاامرأة) (٦)

بقى مارجلٌ جاءنى ، [رجلٌ] (٧) ماجاءنى (٨) ، على قياس المعرف .

قوله : (فيكون تخصيص واحد)

انظر لمَ سكت عن المثنى (٩) ؟ هل لانه يُغنى عنه تخصيصُ

---

(١) ك : (المسند) .
(٢) من م ، وفى ل ، ك : (تكلم) .
(٣) المطول ص ١١٣، ١١٤ .
(٤) انظر – فيما تقدم – ص ١٩٨
(٥) ك : زيادة (ف) .
(٦) هكذا فى المختصر ، وفى المخطوطة : (نحو : رجل جاءنى لاامرأة) .
(٧) من م .
(٨) ك : (وماجاءنى امرأة على ...) .
(٩) سكت عن المثنى وعن الجمع من باب الاكتفاء ، أو من إطلاق الخاص وارادة العام ، واقتصر على الواحد لانه اقل ماتوجد به الحقيقة ، ويفهم غيره بطريق المقايسة . انظر شروح التلخيص ١/٤٠٣ .

الجنس [أو لأن كلامه في المفرد ؟(١)

قوله : (الجنسية والعدد)

أى : فقد يُقصد تخصيصُ الجنس] [فينتفى](٢) الجنس الآخر ، وقد يُقصد العددُ [فينتفى](٣) مقابله ، وانظر/هل يجوز فى تخصيص (٨٣/ب) الجنس أنْ يقال(٤) - مثلا - رجلان جاءانى لامرأة(٥) أم لا ؟ لأنه لاحاجة إلى التعرض للعدد ، لأنَّ التخصيص ليس باعتباره ، فيه نظرٌ ، ولايبعد الجوازُ ، وهل يجوز فى تخصيص العدد أنْ يُقال : رجلان جاءانى لارجلٌ(٦) أم لا ؟ لأنَّ مجيءَ الرجل داخلٌ فى مجيء الرجلين فلايصح نفيُه ، لابمعنى الاقتصار عليه ، وهذا مستفاد من قوله : رجلان جاءانى ، فيه نظر(٧) .

قوله : (عليه)

أى : العدد(٨) : أخذته من تضبيبه .

قوله : (فأصل النكرة المفردة أن تكون الخ)

قد يتبادر منه ، أنه بناءٌ على أنَّ النكرة موضوعةٌ للفرد المنتشر ، ويحتمل أنه بناءٌ على أنه للمفهوم ، لكنَّه أراد - هنا - أن أصلَ المفردة أنْ تُستعملَ فى الفرد المنتشر وإنْ كانت موضوعةً للمفهوم(٩) .

---

(١) من م ، ك .
(٢)،(٣) من م ، وفى ل ، ك : (فيبقى) فى الموضعين .
(٤) ك : (يقول) .
(٥) ليست فى ك : (لامرأة ... يقال : رجلان) .
(٦) ك : (لارجلان) .
(٧) يجوز أن يقال : رجلان جاءانى لارجل ، لأن المقصود - هنا - العددية ، لأنه يريد اثبات التثنية ونفى الوحدة ، وهذا فحوى قوله - أعلاه - : وقد يقصد العدد أى : المعين كالتثنية - هنا - وينتفى مقابله - كالوحدة والجمع . والله أعلم .
(٨) الضمير فى (عليه) يعود على الاثنين - كما يشعر بذلك السياق - وافرد الشارح الضمير فى (عليه) لتأويل الاثنين بالعدد ، ولايخفى مافى ذلك من البعد . انظر الانبابى ٢٠٩/٢ .
(٩) ك : زيادة (ع س) .

قوله : (لواحد من الجنس)

أى : فتدل على أمرين : الواحد والجنس .

قوله : (وقد يقصد به الجنس فقط)

أى : ولايقصد به الاثنان فقط (١) ، بل إذا قصد (٢) ذلك أتى بالتثنية ، وله أيضا مانعه : ولايُقصد الواحدُ للعِلْم به ، كما اذا اعتقد المخاطب برجل جاءنى أنه (٣) قد آتاك آتٍ ولم يَدْرِ جنسَه أرجلٌ أم امرأة . تامل .

قوله : (وقد يقصد به الواحد فقط)

ولايُقصد الجنسُ للعلم به كما إذا عَرف انه قد أتاك من هو من جنس الرجال ولم يدرِ أرجل هو أم رجلان .

قوله : (والذى يشعر به كلام الشيخ (٤) فى دلائل الاعجاز) خلافا للمصنف حيث فرق .

قوله : (فى أنّ البناءَ عليه الخ)

كونُ البناء على المعرف قد يكون للتخصيص ، وقد يكون للتقوى ، إنما هو إذا لم يتقدم حرفُ النفى ، وإلا فهو للتخصيص قطعا ، فهذا يشعر بأن قوله : وإن بُنى على منكر الخ راجعٌ لما بعد "وإلا" (٥) فقط ، ويُصرِّح به قولُه الآتى : فإنّ مذهب الشيخ الخ تامل ، وأقول : فى هذا نظرٌ ، لأنّ كون البناء قد وقد (٦) صادقٌ مع تعين بعض الاقسام للتخصيص .

/قوله : (يفيد التخصيص) (٨٤/أ)

اقتصر على التخصيص ، لأنه الذى فيه النزاع .

---

(١) ليست فى ك : (فقط) .
(٢) ك : (ان) .
(٣) م ، ك : (أن) فى الموضعين .
(٤) أنظر دلائل الاعجاز ص ١٤٣ ومابعدها .
(٥) ك : زيادة (فهو للتخصيص قطعا) .
(٦) أى : قد يكون للتخصيص . وقد يكون للتقوى .

قوله : (مضمرا كان الخ)

هذا التعميم شاملٌ (١) لما قبل "وإلاَّ" أيضا .

قوله : (معرفا او منكرا)

هذا على (٢) ماذكره الشارح في قوله السابق : والذي يشعر به كلام الشيخ في دلائل الاعجاز الخ ، لاعلى ماذكره المصنفُ ، لأنّ ظاهرَ كلامه أنّه إذا بني الفعل على منكر فهو للتخصيص قطعا .

قوله : (فان كان مظهرا فليس الا للتقوى)

قال الفنري : ظاهرُ عبارته يشعر بعدم احتمال المظهر للتخصيص عنده (٣) قطعا ، وقد أشار في شرحه للمفتاح إلى احتماله إياه (٤) عنده مرجوحا ، وإن في عبارة المفتاح اشارةً الى ذلك (٥) .

قوله (٦) : (وقُدِّر)

لايغني عن الأول ، لأن (٧) تقدير الممتنع للتسامح في التقدير ، او بناءً على انه بمعنى الفرض .

قوله : (احدهما جواز التقدير الخ)

ويعلم السامعُ انه قُدِّرَ بالقرائن .

قوله : (انه كان في الأصل مؤخرا)

لم يقل على انه فاعلٌ معنى فقط ، لظهوره مما تقدم مع الاختصار .

---

(١) ك : (التقسيم) .
(٢) ليست في ك : (على) .
(٣) ك : (عنه) .
(٤) انظر المفتاح ص ١١١ ومابعدها .
(٥) الفنري ص ٣٣٧ ، وفي م : زيادة (والله أعلم) .
(٦) ليست في ك : (قوله : وقدر) .
(٧) ك : (لامكان تقدير) .

قوله : (تقدير التأخير الخ)

أى : على أنه فاعل معنى فقط .(١)

قوله : (جاز تقدير التأخير الخ)

لعل معناه سواء قدر ، أو لم يقدر ، وكون المعنى لاعلى(٢) أنه فاعل معنى فقط ، ولاعلى أنه فاعل لفظا - ايضا - بعيد ، اذ لايظهر امتناع تقدير التأخير فى زيد قام على أنه فاعل لفظا . تأمل .

قوله : (نحو رجل جاءنى)

مما كان اذا أخر فهو فاعل لفظا لامعنى ، وكان منكرا ، كما يؤخذ من عبارة المصنف .

قوله : (لامعنى)

فقط ، قد يقال : هو فاعل لفظا ومعنى ، ويجاب بأن(٣) المراد لامعنى فقط ، وأجاب الأستاذ بأن الفاعل معنى ، انما يطلق عندهم فيما ليس فاعلا لفظا ، لافيما(٤) هو فاعل لفظا كهذا(٥) هذا وعبارة المطول : لأنه لايجوز تقدير كونه فى الأصل مؤخرا على أنه فاعل معنى فقط ، لأنك اذا قلت : جاءنى رجل فهو فاعل لفظا مثل قام زيد . فتدبر .(٦)

(٨٤/ب) قوله : (استثناه السكاكى/الخ)(٧)

قد يورد عليه ، أن الاستثناء فرع الدخول ، وهذا المستثنى غير داخل فى المستثنى منه ، وهو قوله : والا فلايفيد الا التقوى ، لأن المستثنى منه المذكور لم يوجد فيه

---

(١) ليست فى ك : (أى : على .... التأخير الخ) .
(٢) ليست فى ك : (لا) .
(٣) ليست فى ك : (قد يقال ... لامعنى فقط) .
(٤) ليست فى ك : (لا) .
(٥) ك : (هكذا) .
(٦) المطول ص ١١٦ .
(٧) انظر : مفتاح العلوم ص ١٠٧ ، وفيما ياتى عن السكاكى.

الشرطان ، بخلاف هذا وجدا فيه(١) على ماقرره السكاكى .

والجواب أنَّ فى ذكر الاستثناء(٢) مسامحةً ، والمراد أنه لم يجعل(٣) حكمَه كحكم غيره فى عدم إفادة التخصيص لفقد الشرطين على مذهب الجمهور ، بل جعل(٤) حكمَه مخالفا لحكم غيره ، حيث جعله يفيد التخصيص(٥) لوجود الشرطين فيه بناءً على مذهبه .

قوله : (من هذا الحكم)

وهو امتناعُ التخصيص ، حيث لم يَجُزْ تقدير كونه فى الأصل مؤخرا على انه فاعلٌ معنى فقط [ويُقدَّرُ](٦) ذلك .

قوله : (بأنْ يكون بدلا من الضمير الخ)

وإن عاد حينئذ ذلك الضمير على متأخر لفظا ورتبة ، لأنّ ذلك فى باب البدل سائغٌ(٧) ، فإنه من الابواب المستثناة .

قوله : (واستثنى المنكر)

أى من عدم جواز تقدير كونه مؤخراً ، كما فى زيدٌ قام ، وحاصل الكلام : أنَّ ابدال الاسم المظهر من الضمير المبهم المستتر فى الفعل ـ إنْ سُلِّم وجودُه ـ فلايخفى أنه قليلٌ جدا فى كلام العرب ـ كما سبق ـ فلاوجه(٨) لحمل الكلام الشائع الكثير النظائر عليه فيما لاضرورة فيه ، ولهذا(٩) يحكمُ بعدم الجواز ، وأمَّا فيما فيه ضرورةٌ فيجوز هذا التقدير ويُحمل عليه . فنرى(١٠)

---

(١) ليست فى ك : (فيه) .
(٢) ك : (ذلك) .
(٣) ك : (يحمل) .
(٤) م : (جعله) .
(٥) ك ، زيادة (ع س) .
(٦) من ك ، وفى ل ، م : (تعذر) .
(٧) م ، ك : (شائع) .
(٨) ليست فى ك : (فلاوجه) .
(٩) ك : (وبهذا) .
(١٠) الفنرى ص ٣٣٨ .

قوله : (على القول)

ذُكِرَ في الآية (١) انه يحتمل انْ يكونَ (٢) الذين ظلموا مبتدأً وأسروا خبراً مقدماً وقيل : الذين ظلموا فاعلٌ والواو في أسروا حرفٌ زيد ليؤذنَ من أول الوهلة أنَّ الفاعل جمعٌ ، وهذا الوجه هو المروي عن سيبويه (٣) ، وقيل : إنَّ الفاعلَ قد اضمر على شريطة التفسير ، والذين ظلموا بدلٌ منه موضحٌ له كما في نحو قام وقعد زيدٌ على تقدير (٤) انْ يعمل (٥) الثاني ، فإن/زيدٌ (٨٥/أ) مفسرٌ للضمير في قام ، وقيل : إنَّ الذين خبرُ مبتدأ محذوف أي هم او نصب على الذم .

قوله : (جاءني رجل)

خبر أنَّ .

قوله : (اذ لاسبب له اي للتخصيص سواه)

اعتُرض عليه بأنَّ صاحب المفتاح قائل : بالقصر الفردي ، فلاحاجة إلى ما [ذهب] (٦) إليه ، إذ المعنى رجلٌ واحد عُرف لارجلان والجوابُ انَّ قوله بذلك مبنيٌّ على اعتبار (٧) التقديم والتأخير كما يدل عليه سياق الكلام في المفتاح ويشعر به (٨) قول الشارح فيما بعد (٩) .

---

(١) ك : (مر) .
(٢) هي قوله تعالى : {وأسروا النجوى الذين ظلموا} . سورة الأنبياء : من الآية ٣
(٣) انظر الكتاب ٢/٤٠،٤١ .
(٤) ليست في ك : (تقدير) .
(٥) م : (العمل) .
(٦) من ك ، وفي ل ، م : (ذهبت) .
(٧) م : (اختيار) .
(٨) هو قول الشارح : (فيلزم ارتكاب هذا الوجه البعيد في المنكر ... الخ) . انظر المختصر ص ٧٣ .
(٩) ك : زيادة (ف) . الفنري ص ٣٣٩ ، وانظر مفتاح العلوم ص ١١١ ومابعدها .

قوله : (على أنه فاعل معنى)

أى : فقط . مطول[1] .

قوله : (هذا الوجه البعيد)

أُورِدَ عليه أنه واقعٌ فى كلام الله تعالى بلا ضرورة كما فى أسروا النجوى فكيف يكون بعيدا ؟ والجواب أَنَّ هذا الوجه غيرُ متعين فى كلام الله ، لجواز وجوه أُخَرَ لاشبهة[2] فيها ـ كما تقرر فى محله ـ وايضا ففى كلام الله تعالى الضميرُ بارز فيندفع التباس البدل بالفاعل بخلافه فى هذا ، فإنه مستترٌ فيكثر الالتباس ، هذا ماقرره الأستاذ ، وقد يُقال : لاضررَ فى هذا الالتباس[3] لأنه فى أمر مقدرٍ لامحقَقٍ ، إذ الالتباس على تقدير البدلية ، وإنما هى مقدرة ، لأنَّ الاسم مقدمٌ على أنه مبتدأٌ على تقدير أنه كان مؤخرا بدلا فتامله .

قوله : (فان قيل الخ)

هذا الجواب والسؤال يوجد فى بعض النسخ ، ولعله فى الأصل حاشيةٌ[4] ، وكانَّ مبنى السؤال على أنَّ تقدير: رجلٌ جاءنى جاءنى رجل بدلاً ، أمرٌ واجبٌ ، ثم[5] إنَّ هذا السؤال والجواب منقول فى حواشي المطول عن شرح المفتاح للشارح . انتهى .

قوله : (فيلزمه)

أى : هذا الوجه البعيد أو السكاكى ، وله أيضا . انظر هل المراد فيلزمه جوازُ إبراز الضمير فَيَردُ أنه لامانعَ من جوازه ، فيصح التزامُه[6] ، وكونُ الاستعمال بخلافه لاينفى جوازه

---

(١) المطول ص ١١٦ .
(٢) ك : (لانسبة) .
(٣) ك : (لا التباس) .
(٤) ك : (تقدير رجل فى جاءنى رجل) .
(٥) ك : زيادة (وكتب أيضا مانصه) .
(٦) ك : (كما ينبغى) .

أو وجوب الابراز[1] فيَرِدُ منعُ هذه الملازمة إذْ يكفي بناءُ التقدير المذكور/على أحد الأمرين، الجائزُ وهو الإبدال في نحو: (٨٥/ب)
جاءني رجل فليتامل .

قوله : (من هذا الباب)

أي : باب وأسروا النجوى . انتهى .

قوله : (كقولك رجل جاءني)

أي : فانه ليس فيه مانعٌ من التخصيص . تامل .

قوله : (لأنَّ المهر لايكون الا شرا)

إذْ ظهورُ الخير للكلب لايُهِرُّه[2] ولايُفزِعُه . مطول[3] . وله أيضا : لاحاجة لنفي المهر عن الخير[4] ، وأيضا : فلامعنى للنفي إذ الشيء إنما يُنفى عن شيء إذا أمكنَ ثبوتُه له . وله أيضا مانصه : قوله : لايكونُ إلا شرا في حواشي المطول[5] ماحاصله أُنَّ قضية كلام السكاكي أن ذلك لايمنع الاختصاص[6] . وأجاب بأن المنعَ مبنيٌّ على أنَّ الاختصاص معلومٌ لكل عاقل كما دل عليه كلام الفاضل المحشي . انتهى . وقوله : لايكون إلا شراً ، قد يقال هذا يقتضي أنه لاحاجة إلى ذكر[7] التخصيص ، لأنه[8] ممتنعٌ ، بل قد يحتاج إليه فيما إذا غفل المخاطبُ عن كون المهر لايكون إلا شرا ، بل يحتمل عنده أن يكون خيرا أيضا ، بل الهريرُ المعتادُ قد يكون بسبب الخير ، والذي لايكون ،

---

(١) ك : (وبوجود) .
(٢) م : (لالهذه ولايغني عنه) .
(٣) المطول ص ١١٦ .
(٤) ك : (للخير) .
(٥) انظر الفنري ص ٣٣٩ ، وانظر السيد على المطول ص ١١٨ .
(٦) المراد بذلك أن اختصاص الصفة بالموصوف لايمنع القصر ، كما فهم ذلك من كلام السكاكي في مباحث القصر .
انظر مفتاح العلوم ص ١٣٩ .
(٧) ليست في كح : (ذكر) .
(٨) ك : (لانه يمتنع) .

الا بالشر إنما هو غير المعتاد ، على[1] أنَّ القمرَ لايلزم أنْ يكون لرد المخاطب بل قد يكون للتاكيد . الصفوى[2] .

قوله : (فلنبُؤّه)

اى : بُعده ، قال فى المطول : اى:هذا التقدير[3] .

قوله : (مظان)

اى : موارد ، قولهم[4] : شر أهر ذا ناب[5] .

قوله : (واذ قد صرح)

متعلق بمحذوف ، اى : لزم طلبٌ وجهٍ له، والفاءُ فى "فالوجه" تفريعٌ عليه ، وربما يجوز كون الفاءِ جواباً لإذْ تشبيهاً له بانْ فى الحركة والسكون وعددِ الحروف على ماصرح به بعض النحاة . الفنرى[6] .

قوله : (تأولوه)[7]

اى : قالوا:إنَّ معناه ذلك[8] .

قوله : (بتنكيره)

اى بسبب تنكيره ، اى[9] : الدلالة على التفظيع بسبب التنكير .

---

(١) ك : (وعلى) .
(٢) ليست فى ك : (الصفوى) .
(٣) المطول ص ١١٦ .
(٤) هو مثل يضرب عند ظهور أمارات الشر ومخايله . والهرير هو تكشير السبع عن انيابه اذا رأى مايفزعه . انظر : المستقصى فى أمثال العرب ١٣٠/٢ ، مجمع الأمثال ١٧٢/٢ .
(٥) ك : زيادة (مطول) . المطول ص ١١٦ .
(٦) الفنرى ص ٣٣٩ . من أولئك النحاة الفراء فانظر الصبان على الأشمونى ٩/٤ .
(٧) هكذا فى المختصر ، وفى المخطوطة (قالوه) .
(٨) ليست فى ك : (ذلك) .
(٩) ليست فى ك : (أى : الدلالة ... التنكير) .

قوله : (ليكون المعنى شر عظيم فظيع الخ)

فيصح قولهم : معناه (١) ماأهر ذا ناب الا شر أى : الا شر فظيع .

قوله : (فيكون تخصيصا)

أى : يكون المخصص نوعا من الشر لا الجنس ولا الواحد .

قوله /: (اذا الفاعل اللفظى) (٨٦/أ)

كزيدٌ قام .

قوله (٢) : (كالتاكيد)

في أنا قمت .

قوله : (والبدل)

في : رجل جاءني .

قوله : (أولى)

وجهُ الأولوية أنه إذا قُدِّم (٣) ـ بدون الفاعل ـ فقد يُقدَّم على متبوعه ، وعلى مايمتنع تقدَّمَ متبوعه عليه ، وهو الفعل فلامتناعه جهتان ، بخلاف ماإذا قُدِّم الفاعلُ (٤) ، له جهة واحدة ، وتكفي هذه الصورة في الأولوية ، وإن لم تتحقق الأولوية ؛ فيما إذا قدم مع (٥) الفاعل مؤخرا عنه (٦) على الفعل . وله أيضا : وجه الأولوية أنَّ التابع لايجوز تقديمُه اتفاقا مادام تابعا ، بخلاف الفاعل اجاز تقديمَه بعض الكوفيين (٧) ، وله أيضا : قوله أولى ، وذلك لأنَّ الفاعل إذا فُسخ عن الفاعلية ، وقُدِّم يخلفه

---

(١) ك : زيادة (معناه الخ ، هو ما ...) .
(٢) ليست في ك : (قوله) .
(٣) ك : (أى : المتبوع فقد ...) .
(٤) ليست في ك : (له جهة ... مع الفاعل) .
(٥) م : (بدون) .
(٦) ك : زيادة (ع س) .
(٧) م : (الأولين) ، بل اجاز تقديمه الكوفيون لابعضهم . انظر الصبان على الأشموني ٤٣/١ .

ضميرُه ـ بخلاف التابع لايخلفه شئ . وله أيضا : قوله : أولى : لأنَّ تقديمَــه على متبوعه ممتنعٌ ، فتقديمه على مايمتنع تقديم متبوعه عليه أَوْلى بالامتناع .

قوله : (وكذا تجويز الفسخ فى التابع)

اى : عــن التابعيــة . وله (١) أيضا : هذا جوابُ أنْ يقال : الفــرقُ بينهمــا جواز الفسخ عن التابعية فى التابع ، فلهذا قُدِّم ، بخلاف الفاعل لايفسخ عن الفاعلية فلم يُقَدَّمْ (٢) . وله أيضا قولــه : وكذا تجــويز الخ : اى : حــيث اشتُرط فى جواز الفسخ بتقــديم المسند [اليه] (٣) جوازُ تقدير كونه مؤخرا فى الأصل على انه فاعل معنى فقط تاكيدٌ او بدلٌ لفظا (٤) ، وتقديرُ (٥) ذلك ، ومنعُ ذلك (٦) فى قام زيدٌ .

قوله : (دون الفاعل)

فلم يجوز فسخه عن الفاعلية .

قوله : (مما اجمع عليه النحاة)

رَدٌّ عــلى قــول بعضهــم : إنــه يجــوز تقــديم التابع دون الفاعل ، توجيها لتجويز الفسخ فى التابع دون الفاعل .

قوله : (والقول بأنه الخ)

كأنه جوابُ سؤال يــرد عــلى قوله؛ تحكمٌ ، بأنْ يُقال؛ فَرَّقْ بينهما ؟ لأنَّ تقديم (٧) الفاعل يخل بالجملة ، ويخرجها عن كونها جملــةً ، بخــلاف تقــديم التابع ، وعبارة أخرى ، كأنَّه جوابٌ :

---

(١) ليست فى ك : (وله أيضا ... عن التابعية) .
(٢) ك : زيادة (ع س) .
(٣) لايتم المعنى الا بها .
(٤) ك : (ولفظــا)، وموقع لفظتى (تاكيد او بدل) من الإعراب بدل من لفظة (فاعل) .
(٥) م : (وبتقدير) .
(٦) ليست فى ك : (ذلك) .
(٧) م : (تقديمه) .

ليس تحكما للفرق بينهما بلزوم ماذكر .

قوله : (فاسد)

أي :/الفرق فاسدٌ ، أو(١) هذا القولُ باعتبار ماتضمنه من الفرق فاسدٌ ، لأنَّ هذا الخلو غيرُ محال ، حتى يَحْسُنَ الفرقُ . (٨٦/ب)

قوله : (لأن هذا اعتبار محض)

أي : تقديم الفاعل ليُجعل مبتدأً . وله أيضا : يحتمل وهو المتبادرُ أنَّ(٢) المراد أنَّ الخلو - وإنْ لزم - لكنه ليس محالا ، لأنه بحسب الاعتبار ، ولاتحقق له فلايضر ، ويحتمل أنَّ المرادَ أنَّ اعتبار الخلو اعتبارٌ منكم غير لازم ، ولِمَ لاتعتبرون عدمَ الخلو ؟ بأنْ(٣) يتحمل(٤) الضمير عند تقدم الفاعل ، ويحتمل أن المراد أنَّ اعتبار(٥) الخلو اعتبارٌ محض ، ويجوز أنْ لايُعتبر(٦) الخلو بأنْ يُعتبر كونُ الفاعل هو المقدم مع تقدمه . وله أيضا قوله : لأنَّ هذا اعتبار محض ، لنا أنْ نُسلِّم انه ليس اعتبارا محضا وتمنع الملازمة المذكورة ، لأنه يجوز أنْ يُعتبر في(٧) حال تقديم(٨) الفاعل تقديرُ الضمير في(٩) الفعل فلالزومَ ولااستحالة(١٠) .

قوله : (ثم لانسلم انتفاء التخصيص لولا تقدير التقديم الخ)

---

(١) ك : (وهذا) .
(٢) ك : (أو) .
(٣) ك : (بانه) .
(٤) م : (يحتمل) .
(٥) ليست في ك : (اعتبار) .
(٦) ك : زيادة (ع س) .
(٧) ليست في ك : (في) .
(٨) ك : (بتقديم) .
(٩) م : (والفعل) .
(١٠) ك : زيادة (وكتب أيضا على قوله : اعتبار محض مانصه : وليس أمرا محققا ، ليلزم ماذكر) .

اجيب بأنَّ مرادَ السكاكي تخصيصٌ مخصوصٌ لايحصل بدون التقديم ، وهو تخصيصُ الجنس ، أي : رجلٌ لاامرأةٌ ، أو الواحد أي : لارجلان ، والتخصيص بهذا المعنى يتوقف على ذلك الاعتبار البعيد ، ولايحصل بغيره (١) ، كتقدير النوعية وغيرها ، فإنْ قيل ينافي هذا الجوابَ ماتقدم من أنَّ الاحتياج إلى التخصيص ليس إلا لصحة الابتداء بالنكرة ، فإنَّه يدل دلالة ظاهرة على أنَّ المراد مطلقُ التخصيص ، لأنَّ صحة الابتداء لاتتوقف على تخصيص الجنس أو الواحد ، بل على التخصيص بوجهٍ ما (٢) ، ولو بتقدير النوعية أو غيرها ، فالجواب أنَّ المراد أنَّ صحة الابتداء – مع كون الغرض والمطلوب تخصيصٌ الجنس أو الواحد – تتوقفُ على ذلك التخصيص ، لعدم حصول المطلوب مع مطلق التخصيص .

قوله : (كما ذكره السكاكي)

في : شر أهر ذا ناب . مطول (٣) .

قوله : (سواه)

أي : سوى تقدير التقديم .

قوله : (ومن العجائب) إلى (فافهم)

يوجد في بعض النسخ/ولعله في الأصل حاشيةٌ وليس من أصل المصنف . (٨٧/أ)

قوله : (وبعضُهم يزعم)

فذلك البعض (٤) تمسك بتلويحات بعيدةٍ ، وبسهو الشارح العلامة وترك تصريح السكاكي بقوله (٥) ، لئلا يكونَ المبتدأُ نكرةً

---

(١) م : (لغيره) .
(٢) ليست في ك : (ما) .
(٣) المطول ص ١١٨ .
(٤) هو العلامة قطب الدين محمود بن مصلح الشيرازي ، وقد تقدمت ترجمته .
(٥) انظر المفتاح ص ١٠٧ ، وقوله : (لئلا ... الخ) اللفظ للتفتازاني ، والمعنى للسكاكي وانظر المختصر ص ٧٥ .

محضة ، فإنه صريحٌ فى كون المقدم مبتدا .

قوله : (يحتمل أن يكون فاعلا)

انظره مع قوله الآتى انَّ الفاعل هو الذى لايتقدم بوجه .

قوله : (حتى قال الشارح الخ)

أقول: لعله مبالغةً على قوله : ولايلتفت إلى تصريحاتهم الخ باعتبار قوله فى حيز حتى (١) ، "وأمَّا التوابعُ" (٢) دونَ ماقبله إذْ لاتتأتى المبالغةُ بامتناع تقديم الفاعل على امتناع تقديم التوابع . تأمل .

قوله : (ثم لانسلم امتناع أنْ يراد المهرُ شرٌ لاخير)

اذا قيل : شرٌ أهرَّ ذا ناب ، يتبادر منه (٣) كونه شرا بالقياس إليه ، فلو قيل : لاخير ، يتبادر منه أيضا كونه خيرا بالقياس إليه (٤) ، وظاهرٌ أنه لايكون مهرا له ، لانَّ الهرير صوتُ الكلب عند تاذيه وعجزه عما يؤذيه ، قال فى الصحاح : هو صوته دون نباحه من قلة صبره على البرد (٥) . فلايشك فيه عاقلٌ فضلا عن أنْ يجزم بنقيضه ، وحينئذ يقبحُ الحصرُ وهو المَعْنِيُّ بامتناعه فى فن البلاغة . نعم لو أريد كونُهما شرا وخيرا فى الجملة ، لجاز ذلك لاختلافهما بحسب الإضافة ، وكتب قدس سره على قوله : يقبح الحصرُ مانصه : لك أنْ تقول : ما المانعُ من [جنسه] (٦) ؟ حيث غفل المخاطب عن كون المهر لايكون خيرا . تامل ، وكتب أيضا على هذه القولة مالفظه : اذ لادليل عليه لانقلا ولاعقلا . مطول (٧) .

---

(١) م : (حتى) ، ك : (خير) .
(٢) قوله : (وأما التوابع) هذه من قول الشارح.
(٣) ليست في ك : (منه) .
(٤) ك : (فالخيرية أيضا بالقياس اليه) .
(٥) الصحاح ٨٥٤/٢ ، مادة (هرر) .
(٦) من ك ، وفي ل ، م : (حسنه) .
(٧) المطول ص ١١٨ .

قوله : (فى التَقَوِّى)[1]

انظر : لمَ اقتصر على التقوى ؟ وما المانعُ من انْ يكون للتخصيص فيما يجوزُ[2] كونه فى الأصل مؤخرا على أنه فاعل معنى فقط ؟ ـ كما تقدم ـ فتأمل ماكتبناه[3] بهامش المطول .

قوله : (زيدٌ قائم)

أى : قَبِيْلَ زيد قائم .

قوله : (ثم قال ويقرب الخ)

ثم للترتيب فى الإخبار ، والمعنى : بعدما أخبرتُك عن[4] قول[5] السكاكى : التقديم يفيد الإختصاص/بشرطين ، أخبرتُك عن (٨٧/ب)
قوله : ويقرب من هو قام الخ ، فلايرد انّ حديث القرب فى كلام المفتاح مقدم على حديث الاختصاص فلاوجه لكلمة ثم[6] . ف .

قوله : (يحمل للحكم تقوٍ)

لتكرير[7] الإسناد .

قوله : (وبهذا الاعتبار)

وهو شبهُه بالخالى .

---

(١) فى ك : تغير ترتيب الاقوال ، فقدم قوله : (ثم قال ومايقرب منه) وبعده (زيد قائم) ثم هذا القول ، وهذا التغيير موافق لترتيب المختصر .
(٢) ك : (يجوز أن يكون) .
(٣) ماكتبه فى هامش المطول موجود فى العراق ، ولم أستطع الحصول عليه .
وخلاصة مايمكن أن يقال فى هذا المقام : اقتصر على التقوى دون التخصيص ، لفقد شرط التخصيص ، لأنه لايمكن جواز تأخيره على أنه فاعل معنى ، لأنه اذا اخر فى هذا المثال : زيد قائم . أصبح مبتدأ عند البصريين وفاعلا لفظا عند الكوفيين .
انظر الانبابى ٢٢٧/١ .
(٤) ك : (على) .
(٥) ليست فى م : (قول السكاكى ... أخبرتك عن) .
(٦) الفنرى ص ٣٤٢ ، وانظر المفتاح ص ١٠٧ .
(٧) ليست فى ك : (لتكرير) .

قوله : (وليس)

أى : ذلك الشيء من التقوّى الذى فيه .

قوله : (فالاول لتضمنه الضمير)

أى : لأجل تضمن الضمير ، فتضمنُ الضمير علةٌ للاول وكذا قوله : (والثانى الخ) ، وعبارة المطول : يعنى أنّ قوله : ويقرب يشتمل على أمرين أحدهما المقاربةُ فى التقوى ، والثانى عدمُ كمال التقوى ، فقوله لتضمنه الضمير علةٌ الاول وقوله : وشبهه علةُ الثانى . انتهى (١) ، ولايخفى التفاوتُ بين تعبيره عن الوجه الاول ، وتعبيرِ المختصر عنه .

قوله : (ولهذا الخ)

ظاهر الكلام أنّ انتفاء كونهِ جملةً مبنيٌ على جهة الخلو عن الضمير ، وأنّ التقوّى مبنىٌ على جهة تحمل الضمير ، وأنه لم يُلاحظ فى انتفاء كونه جملةً إلا جهةُ الخلو ولافى التقوى الا جهةُ التحمل ، وفيه بحث (٢) ، لانه حَكَمَ بالقرب فى التقوى ، والقرب فى التقوى مبنىٌ على الجهتين معا قطعا ، لانه يتضمن أنّ فيه تقوياً إلا انه غيرُ كامل ، فنفس التقوى مبنىٌ على جهة التحمل ، وعدم كماله على جهة الخلو فتأمل . ع س .

قوله : (وكذا مع فاعله الظاهر أيضا)

جَعَلَ هذا فى حيز (٣) التعليل لقوله : ولهذا ، مع أنّ هذا التعليل لاياتى فيه ، لانّه كالفعل بعينه ، إذ (٤) الفعل لايتفاوت عند الإسناد إلى الظاهر ، وإنما وجهُ ذلك انّه حُمِلَ

---

(١) المطول ص ١١٩ .
(٢) ليست فى ك : (بحث) .
(٣) م : (خبر) .
(٤) م : (اذا) .

على المسند للضمير ، وقد أوضح كلّ ذلك في المطول فانظره (١) .

قوله (٢) : (لم يحكم بأنه جملة)

وإنما يكون مع فاعله الظاهر جملةً اذا رفع مُكتفىً به نحو اقائمٌ الزيدان .

قوله : (في البناء)

فيه انّ مجرد عدم الخلو ليس من أسباب البناء؟ حتى يتفرع (٣) انتفاء البناء (٤) على الشبه بالخالي ، والجوابُ انّ بناء الجملة لتضمنها النسبةَ المقصودةَ كالفعل ، بخلاف اسم الفاعل فإنّ/نسبته غيرُ مقصودة لشبهه بالخالي عن (٥) النسبة . (٨٨/أ)

قوله : (في مثل رجل قائم الخ)

بل أُعرب في ذلك .

قوله : (في نحو مثلك : لايبخل)

اى : مَنْ كان بهذه (٦) الصفاتِ التي انت عليها لايبخل ، ويلزم ذلك انه هو لايبخل ، لانه متصفٌ بتلك الصفات ، فإنه قد حَكَمَ حكما عاما ، بأنّ كلّ من كان بهذه الصفات لايقع منه البخل ، وهو ممن اتصف بهذه الصفات فهو لايبخل ، لانّ الحكم على العموم من غير ملاحظة مماثل معين يُفهم منه في العرف عِلّيّةُ الوصف الذي هو المماثلة ، بخلاف ما إذا أُريد بالمثل

---

(١) قال في المطول : [فان قيل : لو كان الحكم بالافراد والاعراب في قائم من زيد قائم بناء على شبهه بالخالي لوجب أن لايحكم بالافراد والاعراب فيما أسند الى الظاهر نحو : زيد قائم أبوه لأنه كالفعل بعينه ، اذ الفعل لايتفاوت عند الاسناد الى الظاهر ، قلنا : جعل تابعا للمسند الى الضمير ، وحمل عليه في حكم الافراد] . المطول ص ١١٩ .

(٢) في ترتيب المختصر هذا القول مقدم على سابقه .

(٣) ليست في م : (يتفرع) ، وفي ك : (يترتب) .

(٤) ليست في ك : (البناء) .

(٥) م : (على) .

(٦) م : (من كان له هذه الصفات) .

معين أى انسان آخر غير المخاطب ، ولم يرد العموم ، لايفهم منه عرفا علية الوصف فلايلزم منه أن يكون المخاطب لايبخل ، لأن الغرض حينئذ مجرد التعبير عن ذلك المعين ، فهذه العبارة تدرك بالذوق والعرف .

قوله : (غيرك لايجود)

لأنه اذا نفى الجود عن الغير (١) ، على وجه عموم الغير ، فينحصر الجود فيه (٢) ، لأن الجود واقع قطعا (٣) ، ولابد له قطعا من محل يقوم به ، وقد نفى كل محل غير المخاطب ، فينحصر فيه ، بخلاف ما اذا أريد غير معين ، لايلزم انحصار الجود فى المخاطب ، لأنه يتحقق فى شخص آخر مغاير غير ذلك المعين المراد ، فعلى الأول قد استعمل اللفظ فى الموضوع له ، وهو نفى الجود عن كل مغاير ، وأريد لازمه الذى هو اثبات الجود للمخاطب .

قوله : (بمعنى أنت لاتبخل وأنت تجود)

نشر مرتب (٤) .

قوله : (من غير ارادة تعريض الخ)

فان أريد انسان معين بالمثل والغير ، لم يكن التقديم كاللازم - كما صرح به فى المطول (٥) - وكان وجهه أن وجه

---

(١) ك : (انتفى) .
(٢) ك : (فيحصل) .
(٣) ليست فى ك : (لأن الجود ... فينحصر فيه) .
(٤) النشر المرتب هو : ذكر متعدد على التفصيل أو الاجمال ثم مالكل واحد ، من غير تعيين ، ثقة بأن السامع يرده اليه ، نحو : ومن رحمته جعل لكم الليل والنهار لتسكنوا فيه ، ولتبتغوا من فضله .
انظر تلخيص المفتاح ص ٣٦١ ومابعدها .
(٥) انظر المطول ص ١٢٠ .

التقديم كونه أعون على الإثبات بالطريق الابلغ(١)وهو طريق الكناية ، وإذا أريد التعريض فلاكناية(٢) . تامل .

قوله : (بان يراد الخ)

ينبغي أن يعلم أنّ هذا ليس تعريضا مصطلحًا ، بل سمي /تعريضا نظرا الى أن فيه خفاءً في الجملة ، إذ الظاهر أنْ (٨٨/ب) يراد بالمثل والغير مطلقُ المماثل والمغاير ، فإنْ أريد بهما انسانٌ مخصوصٌ كان [فيه](٣) نوعُ خفاءٍ في الجملة . شيخ الاسلام . وكتب عليه الرحمة مانصه أيضا قوله : بأنْ يُراد الخ(٤) يعني يوجد في هذه الارادة التعريض بالمعنى اللغوي ، أعني : أنّ يكون في الكلام نوعُ خفاءٍ أمّا إذا أريد به إنسانٌ معين فظاهر ، لأنّ ذلك المعين يحتمل أن يكون زيدا أو عمرا . وأما إذا أُريد(٥) المطلق [فيوجه](٦) التعريضُ في مثلك ، باعتبار أنّ ماصدق عليه مفهومُ المثل غيرُ معلوم . فمن هذا الوجه حصلَ فيه نوعُ خفاء ، وأما في الغير فغير ظاهر . ف(٧) .

قوله : (لأنه اذا نفى الخ)

توجيهٌ للكناية وبيانٌ للزوم المحقق لها وكتب أيضا قدس سره مانصه : قوله : لأنه إذا نفى عمن كان على صفته ، أي : نفى ذلك على وجه العموم .

قوله : (وإثبات)

عطف على نفي البخل ، أي : والمراد في الثاني إثبات

---

(١) م : (أعرف) .
(٢) ك : (بلا) .
(٣) من م ، ك ، وفي ل : (منه) .
(٤) الحفيد ص ٨٤،٨٥ .
(٥) ك : زيادة (أريد به) .
(٦) من م ، ك ، وفي ل : (فيوجد) .
(٧) الغنري ص ٣٤٦ .

الـخ ، وكـتب أيضـا مانصـه : تحـقيقُ هذا المقام موقوفٌ على مقدمتـه (١) وهـي أنْ يقـال : لاشـكّ أنَّ البخل والجود موجودان فى الخـارج ، فـإذا كـان الجـودُ غيرَ قائم بغيره فلابد أنْ يكون قائمـا بـه ، وإلا لم يكن موجودا ، وقد قلنـا : إنه موجود ، فيكـون (٢) ثبـوتُ الجـود لـه من لوازم (٣) انتفاء الجود عن غيره ، وكـذا انتفـاء الجـود عـن غـيره من لوازم ثبوت الجود له ، والبخـل موجـودٌ فلابد من محل يقوم البخل به ، وهو لايجوز أنْ يكـون إيـاه ، لأنـا قـد فرضنا أنه متصفٌ بالجود فلاجرم يكون غيرَه ، فإذا كان غيرُه محلا للبخل ، لايكون محلا للجود ، فثبت ان بينهمـا ملازمـةً مساويةً ، فيكون قولُ الشارح : إنه كناية صحيحاً .

قولـه : (مع اقتضائه)

من جملة الدليل على لزوم نفيه .

قولـه : (محلا يقوم به)

أى : وليس إلا محلان : الغيرُ والمخاطبُ ، فإذا انتفى عن الغير تعين/أنْ يوجد فى المخاطب . (٨٩/أ)

قولـه : (أعون)

قد يرد انهم لمَ التزموا هذا الأعون ؟ وفى مواضع كثيرة لمْ يلتزموا الأعون (٤) ؟

قولـه : (لأنَّ الغرض منهما إثبات الحكم الخ)

فهمـا مـن الكنايـة المطلوب بها نسبة ، لاالمطلوبُ بها صفة ، ولاالمطلوب بها (٥) لاصفة ولانسبة كما سيأتى .

---

(١) م : (مقدمة) .
(٢) م ، ك : (فيلزم) .
(٣) ليست فى ك : (من لوازم ... الجود له) .
(٤) ك : زيادة (هذا الأعون) .
(٥) ليست فى ك : (بها) .

قوله : (ذلك)

أى : اثباتُ الحكم اخذتُه من تضبيبه .

قوله : (مقتضى القياس)

وذلك لأنّ المطلوب وهو انت لاتبخل ، أو انت تجود حاصل(١) بالكناية ، وهى حاصلة مع التاخر كالتقدم .

قوله : (انه يجوز التاخير)

لحصول المقصود معه .

قوله : (قيل)

قائلُه ابن مالك ومن تبعه(٢) .

قوله : (وقد يُقدَّمُ المسندُ إليه المسور)

الظاهر أنّ الضمير المستتر فى "يقدم" راجعٌ إلى المسند إليه مطلقا ، وأنّ كلمة قد للتقليل(٣) ، وإنْ جُعل راجعا إلى ماذكره بقرينة سياق الكلام كانت للتحقيق . س(٤) . [وأقول](٥) : إذا تحققت قرينةُ السياق فكيف يكون الظاهرُ الأول ؟ إلا أنْ يقال : المرادُ الظاهر بحسب المعنى ، لأنّ الكلام فى بيان حال المسند إليه مطلقا . تأمل .

قوله : (لأنه دال على العموم الخ)

فيه أنّ هذا امرٌ نقلى ، فلاينبغى أنْ يثبت(٦) بالاستدلال العقلى ، بل الواجب إثباتُه بالنقل ، فلايناسبه الاستدلال ،

---

(١) م : (وحاصل) .
(٢) هو محمد بن عبد الله الطائى النحوى ، من تصانيفه الكافية الشافية وغيرها ، توفى سنة ٦٧٢هـ .
انظر : النجوم الزاهرة ٢٤٣/٧ ومابعدها ، فوات الوفيات ٤٠٧/٣ ومابعدها .
(٣) م : (للتعليل) .
(٤) السيد على المطول ص ١٢٠ .
(٥) من م ، ك .
(٦) م : (ثبت) .

والجواب أنه ليس غرضه الاستدلالَ بل(١) بيانُ المناسبة التي لأجلها فعلوا ذلك .

قوله : (عن كل فرد)

أي : من أفراد ما أضيف إليه لفظ كل .

قوله : (والتأخير لايفيد الا سلب العموم)

لايخفى أنَّ عموم السلب معناه(٢) السلبُ(٣) [الكلي ، وأنَّ سلبَ العموم معناه السلبُ] الجزئي، والأول يمتنع انفكاكه عن الثاني، ضرورةَ أنه كلما صدق السلبُ الكلي صدقَ السلبُ الجزئي، دون العكس ، ولهذه النكتة تَرَكَ طريقَ الحصر في الأول وسلك(٤) وتيرتَه في الثاني فليُفهم .

قوله : (لأن الافادة خير من الاعادة)

فيه أن التأكيد – هنا – بالمعنى الذي قرره ليس فيه إعادةٌ ، لتوقفها على استفادة المعنى من لفظٍ آخرَ مذكورٍ معها، مع انتفاء /ذلك – هنا – لأنَّ التأكيد – هنا – بمعنى أنَّ الذي افادته كلٌّ تفيده غيرُها – على تقدير عدم ذكرها – إلا مع ذكرها حتى يكون إعادةً، إلا(٥) أنْ يُراد بالإعادة ماهو كالإعادة، على المسامحة(٦) ، لأنه لما كان ماتفيده كلُّ مفادا بغيرها عند عدم ذكرها ، فكأنه إعادةٌ . ع س(٧) . أقول : مآلُ هذه الحاشية في المعنى هو ماذكره(٨) المصنف من النظر الآتي . فتأمله . (٨٩/ب)

---

(١)،(٢) ليست في ك : (بل ، معناه السلب) .
(٣) من م ، ك .
(٤) ك : (وتسلك) .
(٥) ليست في م : (الا أن ... كالاعادة) .
(٦) م : (معادا) .
(٧) ليست في ك : (ع س) .
(٨) هو قول المصنف – في المتن – (وفيه نظر الخ) انظر المختصر ص ٧٩ .

قوله : (مع ان الحكم)

تتمةُ الدليل .

قوله : (على ماصدق عليه الانسان)

لاعلى الطبيعة (١) وإلا كانت طبيعية (٢) .

قوله : (يجب أن يكون معناه نفى القيام الخ)

ظاهرُ العبارة أنْ يقول : يكون معناه ثبوتَ انتفاء القيام ، لكنْ راعى كلامَ المصنف حيث قال : المستلزمة نفى الحكم عن الجملة ، فاعتَبَرَ المعنى اللازم . ف (٣) . وكتب أيضا قدس سره مانصه : قوله : يجب أنْ يكون معناه نفيَ القيام عن جملة الافراد ، فيه انه قد يكون المقصودُ بذلك النفيَ عن فرد ما ، إلاَّ أنْ يجاب : بأنَّ مراده نفيُ القيام عما يستلزم نفيَه عن الجملة إمَّا بالنفى عن فرد ما،أو بالنفى عن المجموع ، أو يقال : المرادُ بالجملة الافرادُ مجملةً (٤) ، أى : عن الافراد مجملةً فيتناول النفيَ عن فرد ما (٥) .

قوله : (فى قوة السالبة الخ)

كما فى هذه المادة (٦) ، وإلا فالسالبة الجزئية (٧) أعمُّ منها لصدقها عند انتفاء الموضوع .

---

(١) م : (الا) .
(٢) القضية الطبيعية هى ماكان الحكم فيها على طبيعة الموضوع دون أفراده نحو : الانسان نوع .
انظر تسهيل المنطق ص ٣٩ .
(٣) الفنرى ص ٣٤٧ .
(٤) ك : (جملة) .
(٥) ليست فى م : (أى : عن ... مجملة) .
(٦) المادة المشار اليها هى قول الشارح (لم يقم بعض الانسان) انظر المختصر ص ٧٨ .
(٧) القضية السالبة هى التى تكون النسبة فيها غير واقعة . والقضية الجزئية هى التى بها لفظ دال على الاحاطة ببعض الافراد مثال القضية السالبة الجزئية : بعض الحيوان ليس بانسان .
انظر تسهيل المنطق ص ٤٠،٤١ .

قوله : (عند الخ)

تقييد يصحح دعوى كونها (١) في قوتها .

قوله : (وجود الموضوع)

اما مع عدمه فليست في قوتها .

قوله : (لانه قد حكم في المهملة (٢) بنفي القيام الخ)

فيه أنّ المحكوم به ليس نفيَ القيام بل ثبوتُ نفي القيام في المهملة [ونفي] (٣) القيام في السالبة ، والجوابُ لعل الباءَ في قوله [بنفي] (٤) ليس داخلا على المحكوم به . بل المعنى حكم بطريق نفي القيام ، أي : تحققَ في ضمن هذا النفي الحكمُ الذي هو ثبوتُ عدمِ القيامِ .

قوله : (المستلزمة نفي الحكم عن الجملة)

[بمعنى] (٥) رفعِ/الايجاب الكلي كما يشير (٦) إليه تقرير (٧) (٩٠/أ) الشارح لامعنى نفي الحكم عن المجموع من حيث هو مجموع ، فلاينتقض بعدم صدق مثل : لايحملُ الخشبَ الكلُّ ،مع صدق ليس يحمل البعض . ف (٨) (٩) . وكتب ايضا عليه الرحمة مانصه : قوله : المستلزمة نفي الحكم عن الجملة ، أي : على طريقِ رفْع الايجاب الكلي ، فلايرد (١٠) أنّه قد تصدق السالبةُ مع كذب : كلّ أهل البلد لايحملُ الصخرةَ ، لأنّ رفعها ليس رفعَ الايجاب الكلي

---

(١) ك : (مصحح) .
(٢) القضية المهملة : هي ماكان الحكم فيها على الافراد مع اهمال بيان كمية الافراد نحو : ان الانسان لفي خسر . انظر تسهيل المنطق ص ٣٩ .
(٣)،(٤) من م ، وفي ل ، ك : (نفس) في الموضعين .
(٥) من ك ، وفي ل ، م : (يعني) .
(٦) م : (يشعر) .
(٧) ك : (كلام) .
(٨) الفنري ص ٣٤٨ .
(٩) ك : زيادة (س) .
(١٠) ك : (يراد) .

لأن الايجاب الكلى الحكم فيه (١) على كل فرد ، وليس الحكم فى : كل أهل البلد يحمل الصخرة على كل (٢) فرد ، بل على المجموع من حيث هو مجموع ، فلايكون رفعه رفع الايجاب الكلى .

قوله : (والسالبة المهملة الخ)

قال فى المطول : فانما قال فى الأول المستلزمة وهاهنا المقتضية ، لأن السالبة الجزئية تحتمل نفى الحكم عن كل فرد وتحتمل نفيه عن بعض وثبوته لبعض ، وعلى كل تقدير تستلزم نفى الحكم عن جملة الأفراد ، فأشار بلفظ الاستلزام الى هذا بخلاف السالبة الكلية ، فانها تقتضى بصريحها (٣) نفى الحكم عن كل فرد . انتهى (٤) .

قوله (٥) : (السالبة الجزئية الخ)

قال (٦) السيد : العبارة الواضحة أن يقال : لأن مفهوم السالبة الجزئية صريحا نفى الحكم عن بعض الأفراد ، وذلك مغاير لنفى (٧) الحكم عن جملة الأفراد لكنه يستلزمه لأنه يحتمل الخ . انتهى (٨) .

قوله : (ولما كان هذا)

أى : الحكم بأن السالبة المهملة فى قوة السالبة الكلية .

---

(١)،(٢) ليست فى ك : (فيه ، كل) .
(٣) ك : (تصريحها) .
(٤) المطول ص ١٢٢ .
(٥) فى ترتيب المختصر هذا القول مقدم على سابقه .
(٦) ليست فى م ، ك : (قال) .
(٧) م : (النفى) .
(٨) السيد على المطول ص ١٢٢ ، وقد انتهى كلامه ، وقوله (الخ) أى : الى آخر كلام المطول وهو المذكور فى التحشية السابقة .

قوله : (لورود موضوعها فى سياق النفى)

فيه أنه انما يأتى اذا كان الموضوع نكرة ، ويجاب بأنه لايضر ، لأن قوله (١) : قد يقدم المسند اليه لانه الخ جزئى (٢) وهو حاصل على بعض التقادير بأن يكون الموضوع نكرة .

قوله : (غير مصدرة بلفظ كل)

وانما قال غير مصدرة بلفظ كل ، لأن مايفيد العموم فى النفى انما هو النكرة التى تفيد الوحدة فى الاثبات ، وأما التى تفيد العموم فى الاثبات كالمصدرة (٣) بلفظ كل ، فعند ورودها فى سياق النفى انما تفيد /نفى العموم ، لاعموم النفى (٩٠/ب) لان رفع الايجاب الكلى سلب جزئى . مطول (٤) . قوله : انما تفيد نفى العموم لاعموم النفى : هذا ـ كما سيصرح به ـ بناه على الاعم الاغلب ، والا فقد يتوجه القيد فى مثله الى النفى ، فيفيد عموم النفى ، وان شئت فاعتبره والله لايحب كل مختال فخور (٥) ونظائره (٦) . ف .

قوله : (والحاصل أن التقديم)

اى : للمسند اليه النكرة .

قوله : (وفيه نظر)

لم يمنع المصنف شيئا من هذا الحكم ، بل نازع فى صحة التعليل ، سبكى (٧) .

---

(١) انظر المختصر ص ٧٧ .
(٢) م : (جزء) .
(٣) ك : (كالمصدرية) .
(٤) مطول ص ١٢٢ .
(٥) سورة الحديد : من الآية ٢٣
(٦) الفنرى ص ٣٤٨ ، ليست فى ك : (الفنرى) .
(٧) هذا الكلام موجود فى شروح التلخيص وموضوع فى شرح ابن يعقوب المغربى وليس فى شرح السبكى ، ولعل هناك خطأ فى ترتيب الصحائف أثناء طبع الشروح .
انظر شروح التلخيص ١/٤٣٥ .
وابن السبكى : هو أحمد بن على بن عبد الكافى بن على الشافعى ، المكنى بابى حامد ، فقيه وأديب وأصلوى ، من تصانيفه شرح مختصر الحاجب ، توفى سنة ٧٧٣هـ .
انظر : النجوم الزاهرة ١٢١/١١ ومابعدها ، شذرات الذهب ٢٢٦/٦ ومابعدها .

ويدل عليه كلامه في الإيضاح (١) .

قوله : (يعني)

عبّر بيعني في الموضعين ، لأنّ المصنف لم يُعبّر فيما سبق بعنوان الصورة الأولى والصورة الثانية ، فخفي المرادُ بهما ، على أنّ الشارح لايلتزم في "يعني" خفاءَ المراد فليتأمل .

قوله : (بالإسناد اليها أي : الى كل) (٢)

هذا بحسب الظاهر لايناسب قواعدَ المنطقيين ، لأنّ المسند إليه عندهم دائما (٣) هو المضاف إليه كل ، وأما نفسُ كل فانما هي سور لبيان كمية أفراد الموضوع ، نعم ، هذا يوافقُ قواعدَ النحويين ، وأقره ع س .

قوله : (انما افاده الإسناد)

بل لو سُلم انه أفاده شيءٌ آخر ، هو لفظٌ ، لم يكن تأكيدا اصطلاحيا (٤) ، لأنّ هذين تركيبان يُذكر كلٌّ منهما بدلا عن الآخر ، فليس ذلك في شيء (٥) من التأكيد اصطلاحا .

قوله : (وحاصل هذا الكلام الخ)

أُورِدَ هاهنا انا ولو سلمنا انه يكون تأكيدا ، لكنْ (٦) لانسلم

---

(١) قال في الايضاح : (لأن النفي عن جملة الافراد في الصورة الأولى ، أعني الموجبة المعدولة المهملة كقولنا : انسان لم يقم ، وعن كل فرد في الصورة الثانية ، أعني السالبة المهملة ، كقولنا : لم يقم انسان ، انما افاده الاسناد الى انسان ، فاذا اضيف كل الى انسان ، وحول الاسناد اليه ، فأفاد في الصورة الأولى نفي الحكم عن جملة الافراد ، وفي الثانية نفيه عن كل فرد منها كان كل تأسيسا لاتأكيدا ، لأن التأكيد لفظ يفيد تقوية مايفيده لفظ آخر ومانحن فيه ليس كذلك) . الايضاح ١/١٥٠ .

(٢) هكذا في المختصر ، وفي المخطوطة (بالاسناد الى كل) .

(٣) ك : (انما) .

(٤) أي : عند البلغاء ، لاالنحاة .

(٥) ليست في ك : (في شيء) .

(٦) ليست في ك : (لكن) .

ان التأسيس خير من التاكيد بهذا المعنى(١) . قال الأستاذ : إلا إنّ الحق انّ هذا المنع مكابرة فإن حمل اللفظ على معنى لايستفاد من غيره خيرٌ من حمله على مايستفاد من غيره .

قوله : (فاندفاع المنع)

اى : الذى هو حاصل كلام المصنف .

قوله : (وحينئذ يتوجه)

اى : على الصورة الثانية يعنى مما كان يمكن انْ يُراد بالتاكيد(٢) هذا الثانى(٣)[فيندفع المنعُ ، اشار إلى منع آخرَ ، على تقدير انْ يُراد به هذا الثانى] .

قوله : (فقد افادت النفى)

الصادقُ بالنفى عن كل فرد ، والنفى عن بعض الأفراد .

قوله /: (فاذا حملت) (٩١/أ)

اى : بعد دخول كل .

قوله(٤) : (لأنّ هذا المعنى)

اى : نفى القيام عن الجملة لاعن كل فرد .

قوله : (التاكيدين)

اى : تأكدُ النفى عن كل فرد ، وتاكيدُ النفى عن الجملة اذ كلٌ من النفى عن كل فرد والنفى عن الجملة كان مُفادا قبل دخول كل ـ كما تقرر ـ فبعد دخولها تكون للتاكيد سواء كانت للنفى عن كل فرد أو عن جملة الافراد ، فإذا جعلناه للنفى عن كل فرد وهو عموم السلب لزم ترجيح أحد التاكيدين ، وهو تاكيد النفى عن كل فرد على التاكيد الآخر(٥) وهو النفى عن

---

(١) ليست فى ك : (بهذا المعنى) .
(٢) م : زيادة (به بالتاكيد) .
(٣) من ك .
(٤) ليست فى م : (قوله) .
(٥) ليست فى ك : (الآخر ... الى التاكيد) .

جملة الأفراد .

قوله : (لم يكن) إلى (تاكيدا)(١)

يعني : مع أنَّ هذا القائل قد اعترف بصحة كونه تاكيدا على ذلك التقدير حيث قال - فيما سبق في صورة التقديم(٢) ، في استدلاله على لزوم ترجيح التأكيد على التاسيس - فلو كان بعد دخول كل أيضا معناه كذلك ، أى نفيُ الحكم عن جملة الافراد ، لكان كلٌّ لتأكيد المعنى الأول ، مع أنَّ إنسانٌ لم يقم مع كل انسان لم يقم مختلفا الدلالة على النفي عن الجملة ، بالمطابقة والالتزام ، فإنَّ الاول يدل عليه بالالتزام ، لأنَّ مفهومه المطابقي النفيُ عن فرد(٣) ويلزمه النفي عن الجملة ، والثاني عليه بالمطابقة وبالجملة ، فإنْ اشترط(٤) اتحاد الدلالتين بطل تقريره السابق(٥) ، أو لم يَشترط بطلَ تقريرُه هنا .

قوله : (التزام)

إذ مدلوله المطابقي إنما هو النفي عن إنسانٍ ما ، أى بعض مبهم .

قوله : (لأن دلالة انسان لم يقم الخ)(٦)

أى : فهذا الجواب وإنْ نفعه هنا إلا انه لاينفعه فيما تقدم ، فلم يأتِ بما يحسمُ مادةَ الشبهة في المطلوب بالكلية ع س .

قوله : (ولأن النكرة المنفية الخ)

---

(١) هكذا في المختصر ، وفي المخطوطة (التاكيد) .
(٢) انظر المختصر ص ٧٨، ٧٩ .
(٣) ك : (مطابقة النفي عن كل فرد) .
(٤) م : (شرط) .
(٥) ليست في ك : (تقريره ... بطل) .
(٦) في ترتيب المختصر هذا القول مقدم على سابقه ، وقد جرت نسخة (ك) على ذلك .

أقول هذا لايضر القائلَ في مقصوده فتامله (١) .

قوله : (البيان)

أى : التبيين . ص .

قوله : (مبين)

اسم فاعلٌ بدليل قول المطول : فلابد لهذا البيان مِنْ شيءٍ يدل عليه (٢) .

قوله : (ولانعني بالسور سوى هذا)

المطول : والقومُ وإنَّ جعلوا سورَ السلب الكلي لاشيء ولاواحد، فلم يقصدوا الانحصارَ فيهما (٣)، بل كلّ مايدل على العموم /فهو سور الكلية (٤) . ثم قال : وهاهنا يجوزُ أنْ يكون هيئةُ (٩١/ب) القضية وكونَ الموضوع نكرةً منفيةً (٥) ، أو إدخالُ التنوين عليه سورَ الكلية . انتهى (٦) . قيل عليه كونُ هيئة القضية سور الكلية إنما يستقيم لو لم يصلح (٧) للجزئية، وهو ممنوعٌ لما مر من الفرق بين لارجلَ بالفتح ، وبينه بالرفع ، فانه يحتمل عدم العموم أيضا ، بخلاف الأول، فالحكمُ بعموم النكرة الواقعة في سياق النفي محمولٌ على الأغلب ، وأجيب : بأنَّ المدعى أن كل مايفيد العمومَ فهو سورُ الكلية، سواءً كانت تلك الإفاذة في جميع الصور أو بعضها بحسب المقام ، وهاهنا لما اعترف القائلُ المذكورُ بكون النكرة في سياق النفي مفيدةً للعموم

---

(١) لأنه مناقشة معه في التسمية فقط ، واعتراض عليه لمخالفته اصطلاح القوم .
انظر الانبابي ٢/٢٥٥ .
(٢) المطول ص ١٢٤ .
(٣) ليست في م : (فيهما) .
(٤) المطول ص ١٢٤ .
(٥) ليست في ك : (الموضوع ... عليه كون) .
(٦) المطول ص ١٢٤ .
(٧) ك : (تصح) .

ثبت كلية القضية ، ولايضر عدم افادته ذلك فى صورة اخرى . ف (١)

قوله : (وحينئذ يندفع الخ)

اعتذار عن هذا القائل فى تسميتها مهملة .

قوله : (وقال عبد القاهر) (٢)

عطف على قوله : قيل ، ولما زيف كلام هذا القائل حاول (٣) ان يشير الى كلام هو مرضى عنده . ص . (٤) قال (٥) شيخ الاسلام : أى : الحق (٦) ان ماذكره صاحب القيل السابق حق لكن دليله باطل .

قوله : (نحو ماكل الخ) (٧)

تحتمل ما ان تكون (٨) حجازية وان تكون (٩) تميمية .

قوله : (تشتهى السفن)

اسناد مجازى .

قوله : (حاملا)

بالنصب على ان ما حجازية .

قوله : (أو معمولة للفعل)

او الوصف كما يأتى فى التقرير (١٠) .

قوله : (لأن الدخول فى حيز النفى شامل لذلك)

ولايضر فى شموله لذلك تفسيره بقوله : بان اخرت عن

---

(١) الغنرى ص ٣٤٨،٣٤٩ .
(٢) انظر : دلائل الاعجاز ص ٢٨٣-٢٨٤ .
(٣) انظر المختصر ص ٧٧ .
(٤) ليست فى م ، ك : (ص) .
(٥) م : (وقال) .
(٦) الحفيد ص ٨٥ ، وفيه (أى : المقصود) بدل (أى : الحق) .
(٧) هذا جزء من بيت من البسيط للمتنبى ، وهو قوله :
ماكل مايتمنى المرء يدركه
تجرى الرياح بما لاتشتهى السفن
والشاهد فيه : تاخر "كل" عن اداة النفى .
انظر : الديوان ٢/٢٣٥ ، معاهد التنصيص ١/١٤٥ ومابعدها .
(٨)،(٩) ليست فى ك : (أن تكون) فى الموضعين .
(١٠) ك : (تقريره) .

أداته ، والمعمولةُ قد تكون مقدمةً على الفعل والنافي ، لأنه يراد بالتأخير مايشمل الرُّتَبي ، وفي المطول إشارةٌ الى ذلك فراجعه (١) [وكذا] (٢) يقال في قوله (٣) : لأن التأخير عن أداة النفي شاملٌ له يراد بالتأخير فيه مايشمل الرُّتَبي .

قوله : (بمعنى أو جعلت معمولة)

يحتمل أنَّ المرادَ معمولةً بمعنى جُعلتْ معمولةً (٤) فهو اسم يشبه الفعل ، معطوف على فعل مقدرٍ (٥) كما تقرر في النحو ، ويحتمل ان جُعلتٍ مقدراً هو المعطوف حُذِفَ وبقي معمولُه .

قوله : (اللهم الخ)

وعلى هذا (٦) / يصح عطفُه على كلٍّ من داخلةٍ وأخرتٍ . (٩٢/أ)

قوله : (أو غير ذلك)

كأنْ يكون مجرورا .

قوله : (في الفاعل)

---

(١) قال في المطول : (اما أن يكون عطفا على داخلة في حيز النفي ، واما أن يكون بتقدير فعل عطفا على أخرت ، والمعنى أو جعلت معمولة ، وكلاهما ليس بسديد ، لأن كلا من الدخول في حيز النفي ، والتأخير عن أداة النفي شامل لوقوعها معمولة للفعل المنفي فلايحسن عطفه عليه بأو ، أما الأول فظاهر ، وأما الثاني فلأن التأخير عن أداة النفي أعم من أن يقع بينهما فصل ، نحو مازيد كل القوم ، وماجاءني كل القوم ، وغير ذلك من الأمثلة المذكورة ، أو لايقع ، نحو ماكل متمني المرء حاصلا ، فان خصصت التأخير باللفظي فلم يخرج منه الا المعمول المقدم على الفعل المنفي ، وان جعلته أعم من اللفظي والتقديري دخل فيه القسمان . وأيا ماكان فالكلام لايخلو عن تعسف ، وانما وقع فيه لتغييره عبارة الشيخ وهو قوله : اذا دخلت كل في حيز النفي ، بان تقدم النفي عليه لفظا أو تقديرا ، يعني كما اذا قدمتها على الفعل المنفي العامل فيه ، فانه مؤخر تقديرا ، لأن مرتبة المعمول التأخير عن العامل ، فالأقرب أن يجعل عطفا على أخرت بتقدير الفعل ...) .
المطول ص ١٢٤ ومابعدها .
(٢) من م ، وفي ل ، ك : (لذا) .
(٣) ليست في ك : (لأن ... الرتبي قوله) .
(٤) ليست في ك : (يحتمل ... جعلت معمولة) .
(٥) ليست في م : (مقدر) .
(٦) ك : (ولهذا) .

في نسخة عقب ذلك . وقُدّم التأكيد لأنّ كلاً أصل فيه .
انتهى(١) أي في التأكيد ، وإن كان الفاعلُ في نفسه أصلا .

قوله : (أو كل الدراهم لم آخذ)

هذا ونحوُه لاينافي قولَه - السابق - : بأن أخرت عن أداته بناءً على قول الشارح اللهم الخ ، لأنه حينئذ يكون مثلا لقوله : أو معمولة ، وعلى البناءِ على غير هذا التوجيه فالمراد التأخيرُ الرتبي لااللفظيُ . وكتب أيضا مانصه : وترك مثالَ التأكيد اعتمادا على ماسبق ، وجعل الفعلَ منفيا بلم ، لأنّ المنفيَ ب(ما) لايتقدم معمولُه عليه بخلاف "لم" و"لا" و"لن" على مابين(٢) في النحو . مطول(٣) ، نقل الرضي(٤) عن سيبويه أنه حكى عمرا لنْ يضربَ زيدُ(٥) ، فأجاز تقديمَ معمولَ(٦) معمولِها عليها ، ومنعه الأخفش(٧) ، فمنع نفس معمولها أوْلى ، فكلامُ المطول بناء على الأول ، وقول المطول لأنّ المنفي الخ كتب عليه مانصه : ثم إنّ الوجهَ الذي ذكره الشارح إنما ينهض وجها لعدم إيراد مثل : كلّ الدراهمِ ما(٨) أخذتُ في الأمثلة(٩) لالعدم إيراد مثل [ما](١٠) كلّ الدراهم أخذتُ ، وذلك لأنّ المقرر في النحو امتناعُ الأول ، لاالثاني ، ثم الظاهر أنّ المثال المذكور من القسم الثاني

---

(١) عبارة نسخ المختصر التي بين يدي (وقدم التأكيد على الفاعل لأن كلا أصل فيه) . المختصر ص ٨١ .
(٢) ك : (تبين) .
(٣) المطول ص ١٢٥ .
(٤) انظر الرضي ٣٩/٤ .
(٥)،(٦) ليست في ك : (زيد ، تقديم) .
(٧) هو سعيد بن مسعدة المجاشعي بالولاء ، أبو الحسن ، يعرف بالأخفش الأوسط ، نحوي ، عالم باللغة والأدب ، من مصنفاته : تفسير معاني القرآن . توفي ٢١٥هـ .
انظر : انباه الرواة ٣٦/٢ ، بغية الوعاة ٥٩٠/١ .
(٨) ليست في ك : (ما) .
(٩) ليست في ك : (في الأمثلة ... أخذت) .
(١٠) من م ، ك .

لا الأول ، لأنّ حرف النفي داخلٌ حكما على الفعل العامل في كل . فتأمل .(١)

قوله : (توجه النفي)

جواب إنْ .

قوله : (ان كانت كل في المعنى الخ)

قَيَّد به ، ليشملَ ما إذا كانت كلٌّ فاعلاً وتاكيدا للفاعل .(٢)

قوله : (وذلك بدليل الخطاب)

اى : مفهومُ المخالفة . مثلا : ماجاء القومُ كلّهم ، نفيٌ لمجيء الكل ، فيُفهم منه ثبوت مجيء البعض . تأمل .

قوله : (والحق أن هذا الحكم اكثري لاكلي)

قد يقال : بل هو كليٌ(٣) ، ولادلالة فيما ذكره ، لجواز أنْ يُعتبر فيه دخول كل بعد النفي لاقبله ، فيكونُ قيدا في النفي دون المنفي ، فيكونُ من شمول النفي ، لأنّ القيد إذا اعتبر بعد النفي كان قيداً فيه ، لافي المنفي ، فيكون النفي نفياً مقيداً لانفي مقيدٍ . ع .

قوله : (بأن قدمت)

/اشارة الى أنّ النفيَ المستفاد من لفظة [إلا](٤) يتوجهُ إلى القيد ، أعني الدخول في حيز النفي(٥) ، فيفيد وجودَ النفي(٦) في الكلام مع تقديم(٧) كلٍ عليه(٨) . ف . (٩٢/ب)

قوله : (كقول النبي صلى الله عليه وسلم الخ)

---

(١) ك : زيادة (ف) . الفنرى ص ٣٥٠ .
(٢) ليست في ك : (للفاعل) .
(٣) ك : (هي) .
(٤) من م ، وفي ل ، ك : (لا) .
(٥)،(٦) ك : (المنفي) في الموضعين .
(٧) ك : (تقدم) .
(٨) الفنرى ص ٣٥١ ، وليست في ك : (ف) .

استشكل الحديث(١) بوجهين(٢) ، وأجيب انظر حواشي المطول .

قوله : (بالرفع فاعل اقصُرت)

دفع لتوهم أنها مفعولُ اقصَرتَ كاكَرمتَ بدليل أم نسيتَ .

قوله : (كل ذلك لم يكن)

فإن قيل : لاجائزٌ أنْ يكون المراد كلُّ ذلك لم يكن في نفس الامر ، لانه يلزم الكذبَ ، فإنَّ بعضَه قد كان في نفس الامر والكذب عليه لايجوز ، وإن أريد في ظني لم يَرِدْ عليه(٣) الاعتراض بأنَّ(٤) بعضَه قد كان في نفس الامر ، فكيف قال ذو اليدين(٥) ذلك ، فالجواب : بأنَّ المراد كلُّ ذلك لم يكن في نفس(٦) الامر بحسب ظني فبين ذو اليدين أنَّ الظن لم يطابق . ع ص .

---

(١) حديث ذو اليدين أخرجه البخاري في كتاب الصلاة ١/٥٦٥ ، باب ٨٨ تشبيك الأصابع في المسجد وغيره ، رقم الحديث ٤٨٢ ، وتتبعت أطرافه ولم أجد به شاهدا ـ كل ذلك لم يكن ـ .
وأخرجه مسلم كتاب المساجد ١/٤٠٤ ، باب السهو في الصلاة والسجود له ، رقم الحديث ٩٩ .

(٢) استشكل الحديث بوجهين ، الاول أن قوله صلى الله عليه وسلم : كل ذلك لم يكن ليس بمطابق للواقع ، فكيف صدر عنه ؟ والثاني : أن الكلام مبطل للصلاة فلم لم يستأنفها ؟ وخلاصة الاجابة عنهما : أن قوله كل ذلك لم يكن مجاز عن قوله لم أشعر بشيء منهما ، وهو جواب ضعيف مردود ، والجواب الصائب عنه أن كل ذلك لم يكن في ظني . ولاكذب في هذا . والاجابة عن الاستشكال الثاني انه كان قبل نسخ الكلام في الصلاة توفيقا بين الدلائل واحتج بهذا الحديث الامام مالك والشافعي وأحمد على أن الكلام العمد في الصلاة مما نظن انه ليس منها لايبطلها لكن تأويله عند الحنفية ماذكرناه .
الفنري ص ٣٥١،٣٥٢ .

(٣) ك : (لم يرد الاعتراض عليه) .

(٤) ك : (لأن) .

(٥) ذو اليدين اسمه الخرباق بن عمرو من بني سليم ، ولقب بذلك لطول في يديه ، وهو ليس ذا الشمالين ، فذو الشمالين خزاعي حليف لبني زهرة ، وقد عاش ذو اليدين حتى روى عنه المتأخرون من التابعين .
انظر : أسد الغابة ٢/١٧٩ ، الإصابة ٢/٤٢٠ .

(٦) ليست في ك : (نفس) .

قوله : (او بنفيهما جميعا)

أى : وليس فى الجواب تعيينُ أحد الامرين ، فيلزم انه اراد نفىَ كلٍ منهما ، قال ع س فيه بحثٌ ؛ لانه يجوز أنَّ مرادَه عليه الصلاة والسلام بقوله : كلُّ ذلك لم يكن نفىَ المجموع ، ونفىُ المجموع صادقٌ بنفى كل فرد ، وبنفى أحد الفردين مع إثبات الآخر ، أى : نفى القصر مع إثبات النسيان ، ولايرد على هذا قول ذى اليدين : بعضُ ذلك قد كان ، حيث دل على انه عليه السلام اراد نفىَ كلِّ فردٍ[(١)] ، لانه يجوز أن يكون ذو اليدين قد غلط فى الفَهْم عنه عليه السلام ، فَفهِمَ انه ارادَ نفىَ كلِّ فرد ، فقال ماذكرتم ، لكونه عليه السلام مع جزمه بنفى المجموع حصل له[(٢)] الشكّ فى أى فردى نفى المجموع هو الواقع ، هو نفى كلِّ فرد ، أو نفى القصر فقط ، فسأل الصحابةَ بقوله : أحقٌ مايقول ذو اليدين ليعينوا له ذلك البعض ، فغرضُه من السؤال ليس معرفةَ حصول النفى ، لانه جازمٌ به ، بل معرفةُ عين المنفى من التقديرين ، نفىِ كل فرد [أو][(٣)] نفىِ أحدهما فقط .

/قوله : (تخطئة للمستفهم) (٩٣/أ)

فى اعتقاده ثبوتَ أحدِهما .

قوله : (لابنفى الجمع بينهما الخ)

ولم يعتقد ثبوتَهما جميعا ، فيجب أنْ يكون قوله : كلُّ ذلك لم يكن نفيا لكل منهما .

قوله : (برفع كله)

---

(١) ليست فى ك : (أراد ... عليه السلام) .
(٢) ليست فى ك : (حصل له الشك) .
(٣) من ك ، وفى ل ، م : (ونفى) .

فيه أن في الرفع القطعَ والتهيئةَ ، وذلك لايجوز كما تقرر في النحو ، ولعلَّ فيه خلافا راجع (١) ، وكتب عقب ذلك مانصه صرَّح في المغني (٢) بامتناع : زيدٌ ضربتُ بالرفع لما فيه من تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه ، وذلك غير جائز عندهم ، ونقل في المطول (٣) عن سيبويه (٤) كلَّ مايدل على جوازه ، كما بين كلُّ ذلك الحواشي (٥) للمطول فراجعها (٦) ، وأقول [لا] يمكنُ أنْ يُجاب باستثناء مسألةِ (٧) كل من الامتناع ، نظراً لأنَّ نصبَها على المفعول ونصبَ كلِّ المضاف للضمير على المفعول يمتنعُ كما صرح به في المطول . وذلك لان نصبها على المفعول جائزٌ قليلا كما بيناه في الهامش (٨) ، ولانه يَردُ أنْ يقال : ليس استثناءُ القطع والتهيئة فيها لئلا تقعَ مفعوله (٩) باولى (١٠) من العكس . تأمل .

قوله : (من الذنوب)

إشارةً إلى أنَّ المراد من الذنب في قوله : تدعى على ذنبا ، هو الذنوب بقرينة المقام بعدما ثبت أنَّ ذنبا اسمُ جنس يقع على القليل والكثير ، كذا ذكر السيرافي (١١) . ف (١٢) .

---

(١) سيشير للخلاف فيما سياتي .
(٢) انظر المغني ص ٧٩٥ ومابعدها .
(٣) انظر المطول ص ١٢٦، ١٢٧ .
(٤) م ، ك : زيادة (في) .
(٥) من تلك الحواشي حاشية الفنري التي اجاز فيها مثل هذا التركيب ، فانظر الفنري ص ٣٥٠ ومابعدها .
(٦) من م ، ك .
(٧) ك : زيادة (مسالة ذلك كل ...).
(٨) المراد بالهامش هامش المطول ، فله حاشية كتبها عليه وسبقت الاشارة اليها .
(٩) م : (منعوته) .
(١٠) قطعه مع انه جائز ، وقطعه لئلا تقع مفعوله ، ليس بينهما مرجح ، فليس الثاني باولى من العكس وهو الأول.
(١١) السيرافي هو : أبو محمد يوسف بن الحسن بن عبد الله ابن المرزبان السيرافي ، أديب ونحوي ولغوي ، من مصنفاته شرح أبيات سيبويه ، وشرح أبيات المجاز لأبي عبيدة ، توفي سنة ٣٨٥هـ .
انظر : معجم الأدباء ٦٠/٢٠ ، بغية الوعاة ٣٥٥/٢ .
(١٢) الفنري ص ٣٥٢، ٣٥٣ ، وانظر شرح أبيات سيبويه للسيرافي ١٤/١، ١٥ .

قوله : (ولافادة الخ)

فيه بحثٌ ، فلانسلم أنّ العدول عن النصب لذلك ،لجواز أنْ يكون "كل" المضاف إلى الضمير لايقع مفعولا، فإنه لايجوز رايتُ كلَّهم ، ولاكلّكم ، وإنما يقع تاكيدا أو (٢) مبتدأ ع س (٣) . صرح بذلك في المطول (٤) ونقله عن ابن الحاجب وأطال في هذا المحل فراجعه (٥) فانه مهم .

(١)

قوله : (عن النصب)

على المفعولية لايمنع المُفوِّت له ، لأنه حينئذ من نفي الشمول .

---

(١) ل ، م ، ك : زيادة (لأن) .
(٢) ك : (ومبتدأ) .
(٣) ليست في ك : (ع س) .
(٤) انظر المطول ص ١٢٦ .
(٥) قال في المطول : والشائع فيما اذا لم يكن الفعل مشتغلا بالضمير أن ينصب الاسم على المفعولية نحو : زيدا ضربت ... فلو كان النصب مفيدا لذلك العموم والرفع غير مفيد لم يعدل الشاعر الفصيح عن النصب الشائع الى الرفع المحتاج الى تقدير الضمير من غير ضرورة . ولقائل أن يقول : انه مضطر الى الرفع ، اذ لو نصبها لجعلها مفعولا وهو ممتنع ، لأن لفظ كل اذا أضيف الى المضمر ، لم يستعمل في كلامهم الا تاكيدا ومبتدأ ، لاتقول : جاءني كلكم ، ولاضربت كلكم ، ولامررت بكلكم ، ونظيره بعينه ماذكره سيبويه في قوله ثلاث كلهن قتلت عمدا ، أن الرفع في كلهن على الابتداء ، وحذف الضمير من الخبر جائز في السعة ، اذ لاضرورة تلجئه اليه ، لامكان أن يقول كلهن بالنصب ، واعترض عليه ابن الحاجب بأنه مضطر الى الرفع اذ لو نصبها لاستعملها مفعولا وهو غير جائز ، لأن كلا اذا أضيف الى المضمر لم يستعمل الا تاكيدا او مبتدأ ...
المطول ص ١٢٦ .

[تأخيره] :

قوله : (وهذا الضمير عائد الخ)

في المطول : وهذا الضمير عائد الى متعلقٍ معهودٍ في الذهن مبهمٍ باعتبار الوجود، كالمظهر في نحو نعم الرجلُ، ليحصل الابهام، ثم التفسير المناسب، لوضع هذا الباب الذي هو للمدح العام او الذم العام اعني من غير تعيين خصلة (١) .

السيد/قوله : وهذا الضمير عائد إلى متعلق معهود في الذهن مبهم باعتبار الوجود كالمظهر في نعم الرجل ، يشعر بأنَّ اللام في الرجل للعهد الذهني كما اختاره بعضُهم ، وزعم أنَّ اللام - هاهنا - كاللامِ في قولك : ادخل السوقَ ، حيث لاعهد بينك وبين مخاطبك ، ورُدَّ كونُها للجنس بفوات الإبهام المقصود في هذا الباب ، [وبجواز] (٢) تفسيره بزيد مثلا ، وبجواز تثنيته وجمعه ، وأجيب : بأنَّ المراد هو الجنس ادعاء لاحقيقة ، فالابهام موجودٌ كما في المعهود وصح تفسيره بمخصوص أيضا ، وأما نعم الرجلان ونعم الرجالُ، فالمراد به جنسُ التثنية وجنسُ الجمع، فلا اشكال ، لأنه ثُنِّيَ أولا أو جُمع ثم عرف بلام الجنس ، وفي الحمل على الجنس زيادةُ مبالغة تناسب [المقام] (٣) ، وعلى هذا فالضميرُ في نعم رجلا عائدٌ إلى الجنس أيضا . انتهى (٤) . (٩٣/ب)

قوله : (أي قول من يجعل المخصوص الخ)

لأنه لمَّا تقدم ذكرُ الفاعل مبهما قُدِّر سؤالٌ عنه : بمن (٥)

---

(١) المطول ص ١٢٧ .
(٢) من م ، وفي ل ، ك : (لجواز) .
(٣) من ك ، وفي ل ، م : (العام) .
(٤) السيد على المطول ص ١٢٦، ١٢٧ .
(٥) ك : (لمن) .

هو ؟ فأجيب بقوله : هو زيد . ف (١) .

قوله : (فيحتمل عنده الخ)

فليس من هذا الباب على القطع ، ويحتمل أنْ يكون الضميرُ عائدا إلى المتعقل الذهنى ويكون من هذا الباب ، والعائدُ الرابطُ كونُه عبارةً عنه فى الخارج ، وكتب أيضا مانصه : إنما ذَكَرَ الاحتمالَ لأنّ الضمير حينئذ أيضا عائدٌ إلى [متعقل] (٢) معهودٍ عند أكثر النحاة كما صرح به فى شرح المفتاح فيكون مما نحن فيه . ف (٣) .

قوله : (ويكون التزام الخ)

جوابُ إذا كان الضميرُ عائدا إلى المخصوص ، فيلزم تثنية الضمير وجمعه اذا كان المخصوص مثنى أو مجموعا ؟

قوله : (حيث لم يقل نعمّا الخ)

مطول : نعما رجلين الزيدان ونعموا رجالا الزيدون (٤) .

قوله : (من الافعال الجامدة)

أى : المشابهةِ للأسماء الجامدة فى عدم التصرف (٥) .

قوله : (اذا كان فى الكلام مؤنث)

نحو هى هندُ مليحةٌ ،﴿فإنها لاتعمى الأبصارُ﴾ (٦) لقصد المطابقة ، لا لأنّ مفسرَه ذلك المؤنثُ قاله الرضى (٧) .

قوله : (غير فضلة)

ولاكالفضلة (٨) صرح به الرضى (٩) بخلاف/الفضلة نحو : إنها بُينتْ (٩٤/أ)

(١) الغنرى ص ٣٥٥ ، وليست فى ك : (ف) .
(٢) من ك ، وفى ل ، م : (متعلق) .
(٣) الغنرى ص ٣٥٦ .
(٤) المطول ص ١٢٧ .
(٥) ك : زيادة (ف) .
(٦) سورة الحج : من الآية ٤٦
(٧) انظر الرضى ٤٦٧/٢ .
(٨) ليست فى م : (صرح ... كالفضلة نحو) .
(٩) انظر الرضى ٤٦٧/٢ .

غرفةً ، وماهو كالفضلة نحو: إنها [كان](١) القرآنُ معجزةً ، لأنَّ المؤنثَ منصوبٌ نصب الفضلات ، فلايختار التانيثَ في ذلك ، بل يقال : "إنه" في المثالين ، قال الرضى : لأنَّ الضمير مقصودٌ مبهم ، فلاتُراعى مطابقتُه للفضلات(٢) . قال : وتانيثُه ـ وإنْ لم تتضمن الجملةُ المفسرة مؤنثا ـ قياسٌ ، لأنَّ ذلك باعتبار القصة(٣) ، لكنه لم يسمع . انتهى(٤) .

قوله : (مجرد قياس)

فإنَّه غيرُ مسموع ، ولكنَّ القياسَ يقتضى جوازه .

قوله : (ليتمكن مايعقبه في ذهن السامع)

إنْ قلتَ : هلا يحصل التمكن ، الحاصلُ من ضمير الشان في قولك : الشانُ زيد عالمٌ من غير التزام خلاف الظاهر ، قلتُ : لا ، لأنَّ السامع يفهم من المظهر مفهومَ المطلق ، بخلاف ضمير الغائب فإنه لايفهم منه إلا أنَّ له مرجعا في ذهن المتكلم ، وأمّا ان ذلك المرجع هو الحكم أو غيره فلايفهم من نفس هذا الضمير بحسب الوضع ، فيكونُ اعمَّ تناولا من الشان وأبهمَ منه ، واذا كان أبهمَ منه يحصل فيه فضلُ تمكن(٥) لايحصل من الشان . ف(٦)

قوله : (ان هذا)

أى : أن السامع إذا لم يفهم منه معنى انتظره .

قوله : (لأنَّ السامع مالم يسمع الخ)

لايخفى أنَّه بمجرد سماع(٧) الفعل تنتظرُ النفسَ الفاعل ،

---

(١) من ك ، وفى ل ، م : (كانت) .
(٢) الرضى ٤٦٧/٢ ، وفيه (مهم) بدل (مبهم) .
(٣) ك : (القضية) .
(٤) الرضى ٤٦٧/٢ .
(٥) م : (قصد) .
(٦) الغنرى ص ٣٥٧ ، وليست فى ك : (ف) .
(٧) ك : (اسماع) .

لأنه لابد لكل فعل من فاعل ، لكنهم لم يعتدوا[1] بهذا الانتظار لعدم تمامه ، من حيث إنَّ النفسَ تعلم أنه لابد من مجيئه ، وكانَّ الانتظارَ التام إنما يتحقق إذا وُجد محلٌّ ماينتظر ، ولم يجيء ، كما في ضمير الشان ، فإنَّ حق[2] الضمير انْ يتقدم مرجعُه ولو تقديرا ، فإذا وُجد محلُه ولم يوجد ، يتحقق[3] الانتظار التام حينئذ ، وحاصله انَّ الانتظارَ إنما يتحقق فيما وُجد موضعه[4] ولم يُوجدْ . ع س .

قوله : (لم يعلم أن فيه ضميرا)

قيل : لانسلم ذلك ، لجواز انْ يعلمه بقرينةٍ اخرى ، والغرض فيما يعلم انَّ فيه ضميرا ، ولم يعلم انه لأى شيء[5] . ف

قوله : (فلايتحقق فيه التشوق والانتظار)

فتعليل وضع المضمر موضع المظهر في باب نعم بما ذكره ليس/بسديد . مطول[6] . (٩٤/ب)

قوله : (أى تمييز المسند اليه)

حيث يبرز[7] فى معرض المحسوس .

قوله : (بديع)

غريب[8] أى : معجب . ص .

---

(١) ك : (يعتقدوا هذا ...) .
(٢) ك : (سبق الضمير) .
(٣) ك : (تحقق) .
(٤) م : (مرجعه) .
(٥) الفنرى ص ٣٥٧ ، وليست فى ك : (ف) .
(٦) المطول ص ١٢٨ .
(٧) ك : (برز) .
(٨) لعل هذا تفسير مراد أو تفسير باللازم ، لأن البديع فى اللغة له معان منها الشيء الذى يكون أولا ، أو الذى انشئ على غير مثال سابق ، أو الجديد أو المحدث العجيب ، وليس من معانيه فى اللغة الغريب . انظر اللسان ٣٥١/٩ ومابعدها .

قوله : (كم عاقل)

المراد به العالم بدليل مقابلته بالجاهل ص : وكم الخبرية المضافة إلى مميزها المفرد فى موضع الرفع على الابتداء والجملة اعنى : اعيت خبرُه . ف .(١)

قوله : (اى اعيته واعجزته)

فهو متعدٍ .

قوله : (أو أعيت عليه وصعبت)

فهو لازم .

قوله :(٢) (علما)

كانه تمييز عن نسبة المفعول .

قوله : (نافيا للصانع)

قائلا لو كان له وجود لما كان الأمرُ كذلك .

قوله : (فكان القياسُ فيه الإضمار)

لتقدم ذكرِه ، مع كونه غيرَ محسوس ، والإشارةُ حقيقةٌ(٣) فى المحسوس .

قوله : (فالحكم البديع هو الذى اثبت الخ)

إشارةٌ لرد ماقاله بعضهم : إنَّ الحكم البديع كونُ العاقل محروما والجاهلِ مرزوقا ، فمعنى اختصاص المسند إليه بحكم بديع أنه عبارةٌ عنه ، ومعنى كون هذا الحكم بديعاً أنه ضد ماكان ينبغى . قال فى المطول : ولايخفى مافيه من التعسف .(٤)

قوله : (عطفٌ على كمال العناية)

---

(١) الفنرى ص ٣٥٨ ، وليست فى ك : (ف) .
(٢) ليست فى ك : (قوله) .
(٣) م : (حقيقية) .
(٤) المطول ص ١٢٩ .

لاعلى اختصاصه[1] ، فيكون كلٌّ من التهكم والاختصاص سببا لكمال العناية كما صرح به في المفتاح حيث قال[2] : وذلك إذا كملت العنايةُ بتمييزه[3] إمَّا لأنه اختص بحكم بديع عجيب الشانء وإما لأنه قصد التهكم بالسامع ، وذلك لأنه مورد[4] عليه ، أن قصد التهكم بالسامع لايقتضى كمالَ العناية بالتمييز ، بل يقتضى اسم الاشارة سواءً قصد به كمالَ العناية بالتمييز أم لا ، فجعله الشارح عطفا على كمال العناية حتى لايُتوهم ورودُ السؤال المذكور ، ولايُحتاج إلى الجواب : بأنَّ اسم الاشارة يفيد أكملَ تمييز ، ولاشك أنَّ التهكم يزيدُ بزيادة التمييز ، فإذا قَصَدَ التهكمَ ، اعتنى بالتمييز[5] ، قَصَدَ أكمل التمييز[6] وأوردَ اسمَ الاشارة .

قوله : (أو لايكون ثمة مشارٌ إليه أصلا)

فيه بحث ، لأنه إذا لم يكن ثمة مشارٌ إليه لم يكن الموضع موضعَ[7] الضمير ، لعدم/المرجع حينئذ ، والجواب : أن (٩٥/أ)
مراده بقوله : لايكون ثمة مشار إليه ، أى : مشارٌ إليه محسوس فالمنفى المشارُ إليه المحسوس ، لاالمشار إليه مطلقا فلاينافى وجودَ المرجعِ . ع ص .

قوله : (لامن شجا بالعظم)

لعدم المناسبة هنا .

---

(١) عبارته هنا توهم أن في كلامه تناقضا ، وليس فيه شيء من ذلك ، لأن هذه الفاء في (فيكون) تسمى الفاء الفصيحة ، وهي تقع في جواب سؤال مقدر ، كأن قائلا قال ولماذا لايكون العطف على اختصاصه ؟ فأجاب بقوله : فيكون ... الخ .

(٢) انظر المفتاح ص ٩٤ .

(٣) م : (بتميزه) .

(٤) ك : (يورد) .

(٥) م : (فقصد) .

(٦)،(٧) ليست في ك : (التمييز ، موضع) .

قوله : (تريدين قتلي الخ)(١)

في موضع الحال ، أو الاستئناف(٢) ، أو البدل .

قوله : (قد ظفرتِ)

استئنافٌ ، جوابُ هل ظفرت بهذا المراد ؟ ف(٣) .

قوله : (لأنه ليس بمحسوس)

وأصل الاشارة أن تكون للمحسوس .

قوله : (الى أنّ قتله ظهر ظهور المحسوس)

لايقال : هذا لايطابق قوله : أو ادعاء كمال ظهوره ، بل المطابق له أنْ يُقال إلى أنّ قتله ظهر كمال ظهور المحسوس ، لأنا نقول : كمال ظهور المعاني كالقتل(٤) أنْ يكون كالمحسوس ، فظهورُها ظهورَ المحسوس كمالٌ في(٥) ظهورها ، غايةُ الأمر أنّ هذا الكمال الذي هو ظهور المحسوس له مراتبُ متفاوتةٌ ، وليس في قوله : أو إدعاء كمال ظهوره اعتبارُ أعلى مراتب الكمال ، بل حاصلُه اعتبارُ نفس الكمال الصادق بكل مرتبة من مراتبه . غ ص .

قوله : (أي:غير اسم الاشارة الخ)

---

(١) هذا جزء من بيت من الطويل لابن الدمينة ، وهي أمه ، واسمه عبيد الله بن عبد الله احد بني عامر بن تيم الله ، وبيته هو :
تعاللت كي اشجى ومابك علة
تريدين قتلي قد ظفرت بذلك
والشاهد فيه : وضع اسم الاشارة موضع الظاهر لإدعاء كمال ظهوره .
انظر : الديوان ص ١٦ ، معاهد التنصيص ١/١٥٩ ومابعدها

(٢) أي المراد الاستئناف البياني ، وكان الظاهر أن يعبر بالماضي فيقول : أردت ، لكنه أراد حكاية الحال الماضية فعبر بالمضارع .
انظر شروح التلخيص ١/٤٥٦ .

(٣) الفنري ص ٣٥٩ .

(٤) ك : (كالعقل) .

(٥) ليست في ك : (في) .

فإنْ قيل : اسمُ الإشارة فيه أيضا زيادةُ التمكين

فالجواب : نعم إلا أنه يختص عن بقية المظهرات بكونه لكمال[1] العناية بالتمييز ويكون المقصودُ منه ذلك .

قوله : (فلزيادة التمكين)

إضافته بيانية . ع س .

قوله : (أى:جعل المسند الخ)

فيه إشارةٌ الى أنّ الاضافة بيانية .

قوله : (أى الذى يصمد إليه الخ)

ليس فيه تعرّضٌ للحصر المستفاد من تعريف الجزئين .

قوله : (ويقصد)

تفسيرى .

قوله : (ونظيره)

بناءً على أنّ المراد بالحق الثانى هو الأولُ لاغيرُه : كجبريل ، كما قيل بذلك . ع س .

قوله : (وبالحق)

لما كان مفهوم الإنزال بالحق لايستلزم مصاحبةَ الحق فى النزول ، لجواز أنْ يعرض ذلك حال النزول ، أُكِّد بقوله[2] : وبالحق نزل . ع س . وكتب أيضا عليه الرحمة قوله : وبالحق تقديمُ المجرور فى الموضعين يفيد الحصرَ .

قوله : (او إدخال/الروع فى ضمير السامع وتربية المهابه) (٩٥/ب)

لم يُدخل بينهما حرفَ العناد[3] لانهما متقاربان فانّ الأول[4]

---

(١) م ، ك : (بكمال) .
(٢) سورة الاسراء من آية ١٠٥
(٣) المراد بحرف العناد هو : "او" .
(٤) ك : (فالأول) .

إدخال الخوف ابتداءً ، والثاني استزادةُ الخوف الحاصل . انتهى . س[1] . أقول : ولعل الشارح أشار إلى هذا الفرق بقوله كالتأكيد بالكاف ، ثم سألتُ الأستاذ ع س ، فأجاب بذلك ، ويحتمل أنْ يريدَ بإدخال الروع إدخالَ الخوف مطلقاً ، وبالمهابة المعنى الذي ينشأ من الخوف ، فيكون عطفُ تربية المهابة من عطف اللازم ، وهو بمنزلة التأكيد ، لأنه يدل على الملزوم ، ويحتمل أنّ هذا مراد الشارح إذ ماقاله السيد يقتضي عدمَ التأكيد .

قوله : (أو تقوية داعي الخ)

فذاتُ الخليفة مثلا تقتضي داعيَ المأمور ، ووصف أمير المؤمنين الدال على السلطنة[2] والتمكن من الفعل بالمأمور، لو خالف يقوِّي ذلك الداعي ، وكذا الباقي . ع س .

[قوله][3] : (أي مثال التقوية)

بدأ بها عكسَ الذكر ، اذ لو أخرها تُوهِمَ كونُها معمولَ الإدخال .

قوله : (لتقوية داعي المأمور)

يدل على هذا القيد إفرادُ ضمير "عليه" ، والرجوعُ لآخر المذكورات . أقربُ[4] مع أنّ كون سياق الآية للترغيب ، والمناسب له تقويةُ الداعي دون إدخال الروع فتأمله لكاتبه .

قوله : (فاذا عزمت فتوكل على الله)[5]

فالذات العلية تقتضي الداعي ، والأوصاف المدلول عليها بلفظ الجلالة تقوِّي ذلك . ع س .

---

(١) السيد على المطول ص ١٢٩ .
(٢) ك : (السلاطة) .
(٣) من م ، ك .
(٤)،(٥) هي الآتية وهي من سورة آل عمران من الآية ١٥٩ .

قولــه : (كقولــه[1] : الهـى عبـدُك العـاصى أتاكـا/مقـرا بـالـذنوب وقد دعـاكا)

تمامُه : فـإنْ تغفرْ فـأنت لذاك أهلٌ . وإنْ تطردْ فمَنْ يرحمْ سواكا . قوله : لذاك : أى:الغفران المنتظر ، وأَسَكن "يرحم" للـوزن ، فإنه ذكر فى النحو أنه يُقدَّر رفعُ الحرف الصحيح فى الضـرورة كقولــه[2] : فـاليوم أشربْ غيرَ مستحقبٍ . إثماً من اللـه ولاواغـلْ . وسواك ظرف نصب على الحال ، أى : كائنا مكانك فى الرحمـة . قوله : فمن يرحمْ استشكل/الاستاذُ مثل هذا التعليق (٩٦/أ) بـأنّـه ورد فــى الحـديث[3] الامرُ بـالجزم فى الدعاء[4] . ع ص . فمن يرحـم هـو مجزوم مع مَنْ الاستفهامية إجراءً للـوصل مجرى الـوقف كذا فى شرحه للمفتاح .

قوله : (لم يقل انـا)

على أنْ يكون العاصى بدلا . كذا فى المطول[5] وهو كما قال السـيد : مبنــى عــلـى مـذهب الاخفش حيث جوز إبدال المظهر من ضمير المتكلم والمخاطب بدل الكل من الكل . ع ص[6] .

---

(١) وهو من الوافر ، ولم يُعلم قائلُه .
والشـاهد فيـه : وضـع الظـاهر مـوضع المضمر لاظهـار الاستعطاف .
انظر : معاهد التنصيص ١٧٠/١ .

(٢) البيت من السريع لامرىء القيس .
استحقب : اكتسب . والـواغل : الداخـل على القوم فى شرابهم ولم يدع .
وأتى به للتنظير ، فى اسكان الحرف الصحيح فى الضرورة الشعرية .
انظر : الديوان ص ١٢٢ ، الكتاب ٢٠٤/٤ .

(٣) كما فى الحديث الذى رواه أبو هريرة عن رسول الله صلى اللـه عليـه وسلم أنـه قال : (لايقل أحدكم اذا دعا : اللهـم اغفـر لى إن شئت ، اللـهم ارحمنى إن شئت ليعزم المسألة ، فانه لامكره له) .
انظر الموطأ ٢١٣/١ .

(٤) ك : زيادة (قوله) .

(٥) المطول ص ١٢٩ .

(٦) السيد على المطول ص ١٢٩ ، وانظر الاشمونى ٩٩/٣ .

قوله : (قال السكاكي هذا)(١)

فإن قلت : هذا المشار اليه ، هل سبق حتى صحت الإشارة اليه ؟ قلت : نعم ، سبق في قوله : أمير المؤمنين يأمرك(٢) بكذا ، فإن مقتضى الظاهر أنا آمرك بكذا لأنه يحكي عن(٣) نفسه وكذا فتوكل على الله مقتضى الظاهر "على" كذلك ، وكذا قوله عبدك العاصي أتاكا مقتضى(٤) الظاهر أنا العاصي الخ لأنه يحكي عن نفسه ، فالاتيان في هذه المواضع بالظاهر نقل للكلام من الحكاية الى الغيبة ، بقي أن يقال : قوله غير مختص بالمسند اليه يقتضي أن جميع ماسبق من باب المسند اليه مع أن فتوكل على الله ليس منه ، فالكلام السابق أفاد عدم الاختصاص . فتأمل .

قوله : (أعني نقل الكلام الخ)

هذا التفسير مصرح به في كلام السكاكي ولولاه لأمكن جعل المشار اليه مطلق النقل دفعا للتسامح . ف(٥) .

قوله : (عن الحكاية)

أي : التكلم(٦) .

قوله : (الى الغيبة)

أي : المستفادة بالاسم الظاهر .

قوله : (ولا النقل مطلقا)

عن التقييد بالنقل عن الحكاية الى الغيبة كما هو ظاهر العبارة ، وهذا وجه التسامح ويدل على المراد . قوله

---

(١) انظر : مفتاح العلوم ص ٩٥ .
(٢) ك : (يأمر بكذا) .
(٣) ليست في ك : (عن) .
(٤) ك : زيادة (عن مقتضى) .
(٥) الفنري ص ٣٦١ ، وانظر مفتاح العلوم ص ٩٥ .
(٦) ك : (المتكلم) .

(بل كل من التكلم الخ) .

فتامل . وكتب أيضا قدس سره مانصه : إذْ لو أُريد النقلَ المذكور لكان التقدير[1] ، وليس نقلُ الكلام عن الحكاية إلى الغيبة مختصاً ، بأنْ يكون عن الحكاية إلى الغيبة ولايخفى فساده[2] .

قوله : (سواء كان في المسند إليه أو غيره)

هذا يفيده[3] قولُه السابق : فتوكل على الله /خلافَ مايوهم هذا الكلام . تامل . (٩٦/ب)

قوله : (سواء كان كل منها واردا الخ)

بانْ عبَّر به .

قوله : (حاصلة من ضرب الثلاثة في الاثنين)

لانَّ كلاً من الثلاثة يُنقل إلى الآخَرين، فالثلاثةُ هي التكلم والخطابُ والغيبةَ ، والاثنان ما [بقي][4] من الثلاثة بعد اعتبار[5] ايِّ واحد منها منقولاً إلى غيره منها .

قوله : (بالنظر الى الأمثلة)

متعلق بعُلِمَ .

قوله : (اليك)

يؤخذ مما يأتي عن السيد[6] في طحابك أنَّ هذه الكاف مفتوحة .

---

(١) ك : (المعنى) .
(٢) لاستلزامه سلب اختصاص الشيء بنفسه وهو باطل ، لأن نفس الشيء يمتنع أن يوجد في غيره .
الانبابي ٢/٢٨١ .
(٣) ك : (يمكن) .
(٤) من م ، ك ، وفي ل : (سبق) .
(٥) م : زيادة (اعتبار أخذ ...) .
(٦) انظر السيد على المطول ص ١٣٠ .

قوله : (والمشهور عند الجمهور)

وهذا مقابل ماتقدم عن السكاكى .

قوله : (بعد التعبير عنه)

هذا محلّ الخلاف .

قوله : (أى عن ذلك المعنى)

صريحٌ فى انه لابد من اتحاد معنى الطريقين (١) .

قوله : (ولابد من هذا القيد)

قد يقال : لاحاجة إليه (٢) ، أمّا بالنسبة لنحو : انا زيدٌ فلخروجه بقوله : التعبيرُ عن معنى بطريق بعد التعبير عنه بآخر ، لأنّ حاصله كونُ الطريقين عبارتين عن معنى واحد ، وهذا ليس كذلك ، لأنّ ليس فى انا زيد التعبيرُ بعبارتين عن معنى واحد ، بل الذى فيه حملُ أحد أمرين متغايرين على الآخَر، لأنّ المحكوم عليه الذاتُ ، والمحكوم به المفهومُ ، وهما متغايران حُمِلَ احدهما على الآخر ، واما بالنسبة لقوله تعالى (٣) {إياك نعبد واياك نستعين} فلخروجه بقوله : بعد التعبير ، بناء على إرادة البعدية بلا فاصل ع س . وكتب ايضا عليه الرحمة على هذه القولة : وإنما تَرَكَهُ المصنف لفهمه من المقام ، لأنّ كلامه فى إخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر .

قوله (٤) : (ليخرج مثل قولنا : انا زيد)

فانه عبَّر عن الذات اولاً بطريق التكلم ، وهو انا ، وثانيا بطريق الغيبة وهو زيد ، لأنّ الاسم المظهر حكمُه حكمُ الغائب وكذا بقية الأمثلة .

---

(١) ك : (الطرفين) .
(٢) م : (له) .
(٣) سورة الفاتحة : ٤
(٤) ليست فى ك : (قوله) .

قوله : (أنا زيد الخ)

عبر عن معنى واحد تارة بضمير المتكلم والخطاب[(٢)]، وتارةً بالاسم المظهر .

قوله : (وقوله تعالى الخ)[(٣)]

مما فيه تكرير الطريق الملتفت اليه .

/قوله : (والباقي جارٍ على أسلوبه) (١/٩٧)

وإنْ صَدَقَ عليه أنَّه تعبيرٌ عن معنى بطريق بعد التعبير عنه بطريق آخر ، لكنه ليس على خلاف مقتضى الظاهر ، لأنَّه لما التفت إلى الخطاب صارَ الأسلوبُ للخطاب .

قوله : (فقد سها الخ)

وذلك لأنَّ حق العائد إلى الموصول أنْ يكون بلفظ الغيبة كما أنَّ حق الكلام بعد تمام المنادى أن يكون بطريق الخطاب ، بخلافه قبل تمامه فإنَّ حقه الغيبة ، فقوله : آمنوا حقُّه الغيبة بحكم كل من الامرين . تامل .

قوله : (فقد سها على مايشهد به كتب النحو)

وذلك لأنَّ "أي" وصلةٌ لنداء مافيه ال ، فالمنادى بالحقيقة لفظُ الذين الموصول ، وصلتُه كجزء منه وهو مالم يتم بصلته لايُراعى فيه حكمُ الخطاب العارض بالنداء ، اذ المنادى مجموعُ الموصول والصلة لأنهما كشيءٍ واحد ، والموصولُ حكمُه حكمُ الغائب لكونه اسما ظاهرا ، فراعى ذلك في الصلة ، ثم إذا تَمَّ بالصلة رُوعى الخطابُ حينئذ .

---

(١) م : (مما عبر به) ، ك : (لما عبر) .
(٢) اي في قول المختصر : وأنت عمرو . وهو الداخل في اشارته بقوله الخ .
(٣) هكذا في المختصر ، وفي المخطوطة (وقوله مع) ، والمراد به هو قوله تعالى : {اياك نعبد واياك نستعين} .

قوله : (ومالي لا أعبد الخ)(١)

فإنه التفات عند السكاكي غير التفات عند الجمهور .

قوله : (والتحقيق الخ)

جواب إشكال ، وهو أنَّ الالتفات إنما يكون إذا كان المُعَبَّر عنه في العبارتين واحدا . والاختلاف إنما هو في العبارة ، وهنا ليس كذلك ، فإنَّ المعبر عنه بقوله : ترجعون غيرُ المُعَبَّر عنه بقوله : مالي لا أعبد ، فكيف يكون ذلك من الالتفات ؟ وحاصلُ الجواب : أنَّ قوله مالي لا أعبد تعريض بالمخاطبين فهم المقصودون بالذات من ذلك القول ، فقد اتحد المعبَّرُ عنه واختلفت العبارةُ ، فتارةً عبَّر عنه بطريق التكلم، وأخرى بطريق الخطاب ، فيكون من الالتفات . ع س .

قوله : (والتحقيق)

إشارةً إلى أنه يمكن التوجيه بغير ذلك أيضا . ع س .

قوله : (التحقيق أن المراد الخ)

لاخفاءَ أنَّ الالتفات/في هذا المثال إنما يتأتى على هذا التحقيق ، إذ لو نُظر إلى الظاهر من اللفظ ، لم يتحد المعبر عنه أولا ، والمعبر عنه ثانيا ، حتى يتأتى الالتفاتُ، أقول : يجوز أنْ يكون قوله : وإليه ترجعون المرادَ به المتكلم ، وعبَّر عن نفسه بصيغة الخطاب للجماعة كما يشعر بذلك قولُ الشارح ، ومقتضى الظاهر أرْجِعُ . وهذا هو الذي قابله بقوله : والتحقيق الخ وحينئذ فالمُعبَّر عنه واحدٌ، والعبارةُ مختلفةٌ ، تأمل . لكاتبه . (٩٧/ب)

---

(١) سورة يس : من الآية ٢٢
وتمامها : {ومالي لا أعبد الذي فطرني وإليه ترجعون} .

قوله : (بطريق التكلم)

وهو قوله : مالي لا أعبد فانه تعريض بهم .

قوله : (فعدل عنه الخ)

قضيته حيث تسبب[1] كونه التفاتا على مجرد العدول ، أنه بمجرد العدول يكون على خلاف مقتضى الظاهر ، فان شرط الالتفات أن يكون على خلاف مقتضى الظاهر ـ كما تقدم ـ وحينئذ يشكل ماقدمه من أنه لابد من قيد زائد حيث قال : ولابد من هذا القيد الخ وجه الاشكال أنه اذا كان الكون على خلاف مقتضى الظاهر لازما على العدول فلاحاجة الى ذلك القيد مع قول المصنف بعد التعبير عنه بطريق آخر ، وحاصله أن المذكور هنا يقتضي أن العدول مطلقا يلزمه كونه على خلاف مقتضى الظاهر بخلاف ماتقدم فانه يقتضي أنه لايستلزمه الا أن يجاب بأن العدول يقتضي ذلك ويستلزمه اذا كان بعد تمام الجملة أو نحو ذلك . ع س .

قوله : (فيكون التفاتا على المذهبين)

في الالتفات مذهب الجمهور ومذهب السكاكي ، أما على مذهب الجمهور فلما قرره الشارح[2] ، وأما على مذهب السكاكي فلأنه أعم من مذهب الجمهور ، فكل التفات عندهم التفات عنده كما تقدم .

قوله : (طحابك قلب في الحسان)[3]

---

(١) ك : (تسببت) .
(٢) انظر : مفتاح العلوم ص ٩٥ .
(٣) هذا جزء من بيت من الطويل لعلقمة بن عبدة الفحل ، وهو قوله :
طحابك قلب في الحسان طروب
بعيد الشباب عصر حان مشيب
يكلفني ليلى وقد شط وليها
وعادت عواد بيننا وخطوب
والشاهد فيه : وجود الالتفات من الخطاب الى التكلم .
انظر : الديوان ص ٣٣ ، معاهد التنصيص ١/١٧٣ ومابعدها

طحا به قلبُه إذا ذهب به (١) فى كل شىء ، والباءُ للتعدية ثم الظاهر أنْ تكون الكافُ فى/طحا بك مفتوحةً ؛لانه وإنْ كان (٩٨/أ) خطابا لنفسه ، إلا أنَّ المخاطب ليس اللفظُ بل مدلوله ، والتانيث انما هو فى اللفظ .

قوله : (طروب)

الطَرَبُ خِفّةٌ تعترى الإنسانَ لشدة سرورٍ أو حزنٍ . س .

قوله : (ومعنى طروب فى الحسان)

فيه إشارة إلى تعلق فى الحسان بطروب .

قوله : (بُعيد شباب (٢) تصغير بعد للقرب)

وهو ظرف طروب أو طحا . ص (٣) .

قوله : (أى حين ولى الخ)

تفسيرٌ لظاهر المتن ، ثم بين المراد بقوله : وكاد الخ

قوله : (أى حين الخ)

فعلى هذا جعل بُعيدَ الاكثر بُعيدَ الكل ، ومع هذا ينبغى أنْ يُعتبر الشبابُ والمشيب متصلين بلافاصل الكهولة ؛على ماذهب اليه بعضُ أهل اللغة ، وأما على تقدير الواسطة فالمناسب تفسير بعيد الشباب بزمان (٤) الكهولة . شيخ الاسلام (٥) الهروى ، وكتب ايضا قدس سره ، إشارةً إلى أنَّ المرادَ ببعيد الشباب بعيدُ اكثره .

قوله : (ينصرم)

رأيتُ ضبطَه بخطه بالقلم بصورة يتعلم .

---

(١) ك : (ذهبت) .
(٢) هكذا فى المختصر ، وفى المخطوطة (بعيد الشباب تصغير بعد للتقريب) .
(٣) ليست فى ك : (ص) .
(٤) ك : (بزيادة الكهولة) .
(٥) انظر الحفيد ص ٨٦ .

قوله : (عصر)

بدلٌ من بعيد بمعنى زمان أو حين .

قوله : (إلى التكلم)

لأنّ ياء تكلفني للمتكلم .

قوله : (إلى الخطاب)

فانه عبّر أولا عن القلب بطريق الغيبة[1] حيث عبر عنه بالاسم المظهر، وهو قلبٌ ، وثانيا بطريق الخطاب حيث عبر بتكلفني على هذا .

قوله : (وقد شط)

جملةٌ حاليةٌ ، والمعنى تكلفني وصلَها و[الحال][2] أنه : بعد قربها وأيام قربها ، على حذف المضاف . ف[3] .

قوله : (وخطوب)

جمع خطب وهو الأمرُ العظيم .

قوله : (كأنّ العوارف)

تفسيريٌ للعوادى . ص . وكتب أيضا على هذه القولة مانصه لايفيدُ المفاعلةَ إلا أنْ يُقال : تَرَكَها من جانب العامل[4] لظهورها منه .

قوله : (وعوائق)

تفسيرى . ص .

قوله : (ماكانت عليه قبل)

من العوق والتَّحَيُّلِ[5] له .

---

(١) ك : (به) .
(٢) من الفنرى ، وفي المخطوطة (المعنى) .
(٣) الفنرى ص ٣٦٦ . وليست في ك : (ف) .
(٤) م : زيادة (هذا لايفيد) .
(٥) في اللسان يقال : حال الشيء بين الشيئين ، يحول حولا وتحويلا أي : حجز . انتهى ١٣/١٩٥ ومابعدها ، مادة (حول) .
=

قوله : (أى وجه حسن الالتفات)

فوجهُه ، بحذف مضاف .

قوله : (ووجهه أنَّ الكلام (١) اذا نقل من أسلوب الى أسلوب /كان أحسن تطرية لنشاط السامع) (٩٨/ب)

هذه الفائدةُ فى النقل الحقيقى ـ كما هو مذهب الجمهور ـ فى غاية الظهور ، وكذا فى النقل التقديرى ـ كما هو مذهب السكاكى ـ [توجد] (٢) هذه الفائدة ، فإنه إذا سَمِعَ خلاف مايترقبه من الأسلوب كان له زيادةُ نشاط ووفورُ رغبة فى الاصغاء إلى الكلام . ص . وكتب أيضا : ثم هذه الفائدةُ العامةُ التى ذَكَرَ لمطلق الالتفات ، سواءً كان على مذهب السكاكى أو الجمهور ، لاتنطبقُ على مادةٍ يكون (٣) السامعُ فيها حضرةَ البارى جل وعلا ، لتعاليه عن نشاط وإيقاظ وإصغاء ، فلو ذكر شيئا مما يصح فى حقه تعالى أيضا لكان أنسبَ ، وقد يقال : المرادُ أنَّ الكلام الالتفاتى ـ أينما وقع ـ صالحٌ لأنْ يُقصد به هذه الفائدةُ بالنظر إليه نفسه ـ مع قطع النظر عن المواضع الخارجية ـ فليفهم . ف (٤) .

قوله : (أى تجديدا)

قد سبق أن التطرية إذا كانت مهموزةً اللام تكونُ بمعنى الإحداث واذا كانت ناقصةً تكون بمعنى التجديد ، وفيما ذكره

= وربما يكون قول المحشي "التحيل" هو نفسه "التحويل" بقلب الواو ياءً ، وادغامها فى الياء ، وتشديدهما ، على القاعدة الصرفية المشهورة ، كما فى كلمة "سيِّد ، وميت" .
وفى ك : (التجليد) .

(١) هكذا فى المختصر ، وفى المخطوطة (ووجهه أن الكلام اذا نقل عن أسلوب الى أسلوب كان أحسن تطرية لنشاطه) .
(٢) من م ، وفى ل ، ك : (تؤخذ) .
(٣) ليست فى ك : (يكون) .
(٤) الفنرى ص ٣٦٨ .

الشارح تخليط بين معنى اللفظين . ف (١) . أقول : لاتخليطَ لجواز أنه أشار إلى احتمال كل من الضبطين . تدبر .

قوله : (للاصغاء اليه)

متعلقٌ بإيقاظ ، على تضمين معنى الحث والتحضيض ، ويجوز أنْ يكون على حذف المضاف ، أى : لصاحبِ الاصغاء . ف (٢) .

قوله : (على الإطلاق)

أى : في كل موضع ، وقد يكون وجهه فى مواضع مخصوصة غيرَ ذلك ، وهو قول : وقد الخ .

قوله : (وقد تُخْتَصُّ)

على صيغة المجهول لأنه متعدٍ . ف (٣) .

قوله : (بلطائف)

الباءُ داخلةٌ على المقصور . ف (٤) . وهو من مقابلة الجمع بالجمع كرَكِبَ القومُ دوابَهم ، أى : قد يكون لكل موقعٍ (٥) لطيفةٌ تختص به سوى الوجه العام . ص .

قوله : (يعنى مالك)

وصح جعلُه صفةً للمعرفة ، إمَّا على مذهب الجمهور أن إضافة الوصف إلى الظرف معنوية ، خلافاً/للشيخ الرضى فى (٦) (٧) أنها لفظية ، وإما لأنَّ الوصفَ أريد به الثبوتُ ، والذى إضافته لفظيةٌ ماهو بمعنى الحدوث . ع ص . (٩٩/أ)

قوله : (على طريق الاتساع)

---

(١) الفنرى ص ٣٦٨ .
(٢) ن . م . ص .
(٣) ن . م . ص .
(٤) ن . م . ص .
(٥) ك : (موضع) .
(٦) انظر الرضى ٢١٩/٢ .
(٧) ليست فى ك : (فى) .

حيث أجرى الظرفَ مجرى المفعول به ، وكتب أيضا مانصه :
وفي شرح الكشاف للقطب : ليت شعري لِمَ لمْ تُجعلْ هذه الإضافة حقيقيةً بمعنى "في" كضَرْبِ اليوم ؟ قلتُ : ليحصل غرضُ المبالغة لأنَّ قولك : فلانٌ مالكُ الدهرِ وصاحبُ الزمانِ أبلغُ من قولك: مالكٌ في الدهر . وصاحبٌ في الزمان . ف .(١)

قوله : (والمعنى على الظرفية الخ)

وحاصله أنَّ التوسع في مجرد حذف "في" ، ومال السيدُ(٢) إلى ذلك؛ لأنَّ التوسع بمجرد ذلك أمرٌ سهل ، وذهب إلى أنه من الإضافة إلى المفعول به بجعل اليوم في يوم الدين مفعولاً به توسعا ، والمرادُ في الحقيقةِ إنّما هو الظرفيةُ ، فراجعْ كلامه(٣) وأقول : يمكن حملُ كلام الشارح على ماقاله .

وقوله : (والمفعول محذوفٌ)

في حيِّز :والمعنى الخ .

قوله : (دلالةً على التعميم)

قيل عليه : لو قال : مالكُ الامرِ كلّه لحصلت الدلالةُ على العموم ، أُجيبَ:بالمنع [مستندا](٤) باحتمال الأمر على المعهود، والتأكيد "بكل"(٥) بالنسبة إلى ذلك المعهود . ف(٦) . وكتب أيضا على قوله : دلالة على التعميم مانصه : أي مع الاختصار فلايرد أنّه لو صرح بالامر كلّه لحصل التعميمُ .

---

(١) انظر الفنرى ص ٣٦٨ .
(٢) انظر السيد على المفتاح ص ٦٩ .
(٣) السيد في شرح المفتاح قال مانصه : (وقوله : (في العاقبة) : بازاء يوم الدين في نظم الآية وفيه اشارة الى أن اليوم مع اجرائه مجرى المفعول به ، توسعا باقٍ على الظرفية بحسب المعنى . انتهى) .
السيد على المفتاح ص ٦٩ .
(٤) من م ، وفي ل ، ك : (مسندا) .
(٥) ليست في ك : (بكل) .
(٦) الفنرى ص ٣٦٩ ، وليست في ك : (ف) .

قوله : (فحينئذ)

أى : حين إذْ تفيدُ الخاتمةَ أنه مالك الخ . ص .

قوله : (والاستعانة)

أورد على التخصيص(١) ، أنّ الاستعانةَ كثيرا ماتقع بغيره تعالى ، وأجاب الأستاذُ بأوجهٍ : أحدُها أنّ المراد إضافيٌّ بالإضافة إلى الاصنام ونحوها ، والثانى : أنّ المراد بالاستعانة طلبُ تحميل الأسباب وتيسيرُها(٢) ، والتحميلُ والتيسيرُ(٣) مختصانِ به تعالى ، والثالثُ أنّ المقصودَ بالاستعانة إنما هو اللهُ تعالى - وإنْ حملت بالغير صورةً - حتى إن قوله : يافلانُ أعنى ، بمنزلة ياللهُ أعنى/بواسطة فلان . ع س . (٩٩/ب)

قوله : (فى المهمات)

هلا تركَ التقييدَ بالمهمات وعمَّم ، ولعل التقييد بذلك للاهتمام .

قوله : (خاطبتُه بالدعاء إذا دعوت له مواجهة)

والمعنى يوجب ذلك المحرك أن يخاطب العبدُ ذلك الحقيقَ بالحمد بما يدل على تخصيصه ، بأنّ العبادة وهى غايةُ الخضوع والتذلل له ، لالغيره ، وبأنّ الاستعانة فى جميع المهمات منه

---

(١) مراده إزالة اشكال استعمال لفظ الاستعانة فى غير الله كقوله : يافلان أعنى .
فأجاب فى الرد على هذا الإشكال بأنّ الحصر اضافى بالنسبة للأصنام ونحوها ، أو المراد بالإعانة هو تحميل الأسباب وتيسيرها ، أو المراد بالفاعل اللهُ ، وإنْ قام به فى الصورة غيرُه .
وفى الأخير نظر ، لأن الاستعانة بالآخَرين فى الأسباب الظاهرة العادية - دون الاعتقاد فيهم - جائزٌ ، ولذا يجوز قولك : أعنى يافلان ، دون تأويله بالمجاز فما فعله المحشى بعدٌ عن الصواب كما لايخفى . أمّا اذا اعتقد التاثير ، أو استعان بهم فيما لايقضيه إلا الله فلايجوز .
انظر فتح المجيد ص ١٧٠ .

(٢) ك : (تيسرها) .

(٣) ك : (التيسر) .

لامن غيره . مطول[1] .

قوله : (وغاية الخضوع هو معنى العبادة)

ومن هنا كان[2] العبادةُ دليلاً على الوحدانية ، إذْ لو كان إلهٌ آخرُ لم يمكن[3] حصولُ غاية الخضوع . ع س .

قوله : (على خلاف مراده)

ظاهرُه سواءٌ كان الخلافُ ظاهرَ لفظِه أوْلا .

قوله : (تنبيها على انه ، أى : ذلك الغير هو الأولى بالقصد)

الصحيح [أن][4] الضميرَ في قوله : على أنه ، راجع الى خلاف مراده ، وجعلُه راجعا إلى غير مايترقب ـ كما توهمه ـ سهوٌ ظاهر كما لايخفى على ذى فطنة ، وقد صَرّحَ بذلك في المعنى حيث قال : فنبه على أنّ الحمل على الفرس الأدهم هو الأولى بأن يقصده الأمير . س[5] . قال شيخ الاسلام الهروى : اللهم إلا أنْ يقال : يراد بالغير الخلافُ ، فانه لايلزم في العهد الخارجى اتحادُ العنوان ، أو يراد بالقصد الترقبُ والتوجه لا [الاستعمال][6] . انتهى[7] .

قوله : (أى ذلك الغير)

الظاهرُ أنْ يقال : أى : خلافَ مراده ، إلا أنّه مال الى جانب المعنى ، اذ يصدق على خلاف مراده أنه الغير بمعنى انه غيرُ ما أراده . ف[8] .

---

(١) المطول ص ١٣٤ .
(٢) ك : (كانت) .
(٣) ك : (لم يكن) .
(٤) من ك ، وفى ل ، م : (لان) .
(٥) السيد على المطول ص ١٣٥ .
(٦) من م ، ك ، وفى ك : (الاشتغال) .
(٧) الحفيد ص ٨٦ .
(٨) الفنرى ص ٣٦٩ .

قوله : (لأحملنك على الأدهم)

فإنْ قلتَ : كان المناسبُ لغرض الحجّاج[(١)] لأحملنَّ الادهمَ عليك، لأنَّ القيد يوضع على الرِّجْلِ لابالعكس ، قلتُ : هذا الاستعمالُ أمرٌ وضعي ، يقال : حُمِلَ على الادهم ، أى : قُيِّدَ ، ولو سُلِّمَ فليكن من قبيل القلب[(٢)] كما ستعرفه ، أو تشبيه القَيْدِ بالمَرْكَبِ على طريق الاستعارة[(٣)] . ف .

قوله : (وتلقاه بغير مايترقب)

به ، يجوزُ انْ يُفَسَّر/مايترقبه الحجاجُ بوقوع العقوبة به (١٠٠/أ) تامل .

قوله : (بأن حمل الادهم)

كما دل على ذلك عطفُ الأشهب .

قوله : (أى يُقَيَّد من صَفْدِهِ)

أى : قيَّدَه من الصِّفَاد بالكسر وهو مايوثق به[(٤)] . ف .

قوله : (تنبيها على أنه أى : ذلك الغير الأولى بحاله)

سياق كلامه قياسا على ماسبق يقتضى أنه أراد بقوله [ذلك الغير غيرُ مايحطلب ، فإنه هاهنا بمنزلة غيرُ مايترقب][(٥)] هناك ، تؤيده الاشارة بلفظ البعيد[(٦)] ، والصواب أنَّ الضميرَ فى

---

(١) هو الحجاج بن يوسف بن أبى عقيل بن مسعود بن عامر الثقفى ، وكنيته أبو محمد ، ولد سنة ٣٩هـ ، وقيل غير ذلك ، تولى العراق سنة ٧٥هـ ، وجار على أهله وسفك دماءهم ، وتوفى سنة ٩٥هـ .
انظر : مروج الذهب ١١٣/٢ ومابعدها ، البداية والنهاية ١٢٣/٩ ومابعدها .

(٢) القلب عند علماء المعانى : هو أن يجعل احد أجزاء الكلام مكان الآخر ، والآخر مكانه .
انظر المختصر ص ٩٢ .

(٣) الفنرى ص ٣٦٩ .

(٤) ن . م . ص .

(٥) من هامش م ، والنص للسيد فى حاشيته على المطول ص ١٣٦

(٦) ك : (القيد) .

قوله : على أنه راجعٌ إلى الغير المذكور آخرا(١) ، فإنه هاهنا بمنزلة خلافِ المراد هناك ، وقد صرح بذلك في المعنى حيث قال: على(٢) أنَّ الأَوْلى والأليقَ بحالهم أنْ يسألوا عن الغرض لاعن السبب" ولك أنْ تجعل قولَه: ذلك الغير إشارةً إلى الأخير بناءً على مامرّ من أنَّ المنقضِي(٣) في حكم البعيد ، وأنْ تقول : حملُه على الأول ، صحيحٌ بحسب المعنى أيضا ، فإنَّ بيانَ الغرض أَوْلَى بحالهم وأنفعُ لهم من بيان السبب .

قوله : (سألوا عن سبب اختلاف الخ)

دلالةُ هذا القول على أنه سؤال عن السبب دون الحكمة خَفِيٌّ جدا كما(٤) أشار إليه في شرح الكشاف . ف(٥) . وكتب أيضا قدس سره مانصه : الذي وَرَدَ عنهم في عبارة السؤال أنَّهم قالوا : مابالُ القمر يبدو رقيقا الخ فحَمَلَه(٦) العلماءُ على السؤال عن السبب ، وفيه إشكال لإمكان حمله على السؤال عن الفائدة أي: ماشأنُه ؟ ومافائدتُه ؟ إلا أنْ يقال : "ما"(٧) إنما تستعمل في السؤال عن السبب الفاعلي لا السبب الغائي(٨) . ع س .

قوله : (فأجيبوا ببيان الغرض)

إطلاقُ الغرض على الحكمة لفعله تعالى على سبيل الشَّبَه والمجاز، باعتبار كونها على طرف الفعل ، وإلا فأفعالُ الله تعالى ليست معللةً بالأغراض عندنا(٩) . [ف] .

---

(١) ك : (أخيرا) .
(٢) ليست في م : (على) .
(٣) ك : (المقتضي) .
(٤) ليست في م ، ك : (كما) .
(٥) الفنري ص ٣٧٠ ، وليست في ك : (ف) .
(٦) ك : (فحمل) .
(٧) ك : زيادة (أن ما) .
(٨) ك : (الالغائي) .
(٩) الفنري ص ٣٧٠ ، وفي ل ، ك : (ع س) .

قوله : (الا أن تقع موقعها)

أى : بخلاف المُنْفَقِ ، أى : كونُه قليلا أو كثيرا ، فانه يُعتد به مطلقاً ، غايةُ الامر أنَّه إذا دَفَعَ(١) دون الواجب عليه فى صدقة الفرض لاتبرأ ذمتُه مطلقا بل ممَّا دفعه ، ويبقى الباقى فى ذمته مع إجزاء مادفع مطلقا/. ع س . وكتب أيضا (١٠٠/ب) مانصه وهذا ظاهرٌ فى صدقة الفرض ، وأمَّا صدقةُ التطوع فالحكمُ بعدم الوقوع المُوْقَعَ(٢) إذا صرف لغير المصارف المعينة فى الآية(٣) على المبالغة ، فكأنه(٤) لايُعتد به لعدم كماله . ع س . وكتب أيضا قدس سره : إنْ أريد بالنفقة صدقةُ الفرض أَشْكَلَ ذكرُ الوالدين لأنه تجبُ نفقتُهم ، فلايجزى دفعُ الصدقة إليهما ، وإنْ حملا على من لاتجب نفقتُهما ففيه بُعْدٌ ، لعموم اللفظ ، وعموم المخاطب ، وإنْ أريد صدقةُ النفل أشكل نفىُ الاعتداد ، إذ هى معتدٌ بها مطلقا ، إلا أنْ يراد نفىُ كمال الاعتداد . فليتأمل .

قوله : (بمعنى يصعق)

بناءً على ماوقع فى نسخ المتن ، ويوم ينفخ فى الصور فصعق(٥) ، لكنَّ نظمَ التنزيل(٦) هاهنا ففزع ، وفى موضع آخر : ونفخ فى الصور فصعق(٧) . ع س . قوله : ففزع إنْ كان هذا مجازا مرسلا

---

(١) م : (وقع) .
(٢) ك : (وقوع) .
(٣) الآية هى قوله تعالى : {إنما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفى الرقاب والغارمين وفى سبيل الله} .
سورة التوبة : من الآية ٦٠
(٤) ك : (فكأن) .
(٥) الآية : {ويوم ينفخ فى الصور ففزع من فى السموات ومن فى الأرض} .
سورة النمل : من الآية ٨٧
(٦) م : (الترتيل) .
(٧) سورة الزمر : من الآية ٦٨

فلامبالغة فيه إلا من حيث مجرد التعبير بلفظ الماضي ، وقد قال الشارح في موضع : إنّ رجلٌ عَدْلٌ إذا أريد به عادلٌ معنى (١) مفسول (٢) لامبالغة فيه (٣) . فالأولى أنْ يكونَ استعارةً، بأنْ شبّه (٤) الآتي بالماضي في تحقق الوقوع فاطلَق عليه اسمَه .

قوله : (ومثله)

المثليةُ في التعبير عن المستقبل بغيره لابالمضي (٥) . سبكي (٦) .

قوله : (والجواب الخ)

بقي هاهنا بحثٌ ، وهو أنّ غايةَ مالزم من جواب الشارح كونُ اسم الفاعل والمفعول مجازا في المستقبل ، ولو ثبت بهذا (٧) القدر كونُ الأمثلة المذكورة من خلاف مقتضى الظاهر على المعنى المصطلح عندهم لكان كلُّ مجازٍ كذلك وليس بظاهر (٨) . ف .

وكتب أيضا قدس سره ماصورته : فائدةُ قوله : والجواب الخ اعلم أنه قد استُشكل قولُهم : الوصفُ حقيقةٌ في الحال ، مجازٌ في الاستقبال ، بأنّ الزمان ليس داخلا في مفهوم الوصف ، فلايمكن أنْ يكونَ حقيقةً في الحال مجازا في الاستقبال ، لأنّ مفهومَه حينئذ مطلقُ الحدث ، ومايكونُ مفهومُه المطلقَ، إذا استُعمل/في فرد ذلك المطلق لايكونُ مجازا ، كالإنسان إذا (١٠١/أ) استعمل في زيد ، وأجاب بعضُهم : بأنّ قولَهم : حقيقةٌ في الحال أي : كالحقيقة لكثرة استعماله ، وقولَهم : مجازٌ أي :

---

(١) ك : (بمعنى مقبول) .
(٢) مفسول : مبتذل . انظر اللسان ١٤/٣٣ ومابعدها ، مادة (فسل) .
(٣) انظر المطول ص٥٦
(٤) م ، ك : (تشبه) .
(٥) ك : (بالماضي) .
(٦) انظر شروح التلخيص ٤٨٦/١ .
(٧) م ، ك : (لهذا) .
(٨) الفنري ص ٣٧١ .

كالمجاز ، وبعضهم: بأنّ الزمان وإن لم يكن داخلا في المفهوم لكنه قيدٌ فيه ، فإذا قُيِّدَ(١) مفهومُه بالزمان الحاضر ، كان إذا استُعمل في المستقبل مجازا لعدم الفائدة ، قال الأستاذ : وليسا بشيء ، أما الأولُ فظاهر، وأما الثاني فلبُعْده جدا عن كلامهم ، قال : بل الجواب أنَّ معنى قولهم : حقيقةٌ في الحال أي : في الحَدَثِ المتحققِ الحاصلِ بالفعلِ ، وقولهم : مجازٌ في الاستقبال أي : في الحدثِ الغيرِ الحاصلِ بالفعل ، بل سيحصل بعد ذلك ، فإذا كان الحدثُ متحققا حاصلا بالفعل كان الوصفُ حقيقةً ، لا لأنَّ الزمان حاضرٌ بل لأنَّ الحدث متحققٌ ، وإنْ لزمه حضورُ الزمن ، وفَرْقٌ بين الزمن المعتبر في المفهوم، واللازم للمفهومِ ، وإذا لم يكن الحدثُ حاصلاً بالفعل كان الوصفُ مجازاً ، لالكون الزمان مستقبلا، بل لعدم تحققِ الحدثِ وحصولِه بالفعل في الحال .(٢)

قوله : (فيما)

أي : في المحل الذي لم يتحقق . ع ش .

قوله : (وقد استُعمل الخ)(٣)

أي : والمجاز خلافُ مقتضى الظاهر ، فمُحَصَّلُ الجواب أنه ـ وإن جاز استعمال ماذكر بمعنى الاستقبال ـ لكنَّه على وجه المجاز الذي هو خلافُ مقتضى الظاهر .

قوله : (وهو أن يجعل الخ)

أي : بأنْ يُثبتَ لأحد الجزءين حكمَ الجزء الآخر ، لامجرد تبديل المكان كما في عكس القضية ، وذلك كما في المثال ،

---

(١) م : (واذا) .
(٢) م : زيادة (والله اعلم) .
(٣) في ترتيب المختصر هذا القول مقدم على سابقه .

فإنَّ الناقةَ والحوضَ يشتركان فى حكم مطلق العرض ، الا أن الحكم الثابت للحوض هو العرض بلاواسطة حرف الجر ، فيكونُ معروضا ، وللناقة هو العرض بواسطة حرف الجر فتكون [معروضة] عليه (١) ، وقد قلب (٢) ذلك ، وأثبت لكلٍ حكمَ الآخر ، فصار ماكان حكمُه العرضَ بلاواسطة حكمُه العرضُ بالواسطة وبالعكس .

ع س .

قوله : (نحو عرضتُ الناقةَ على الحوض)

أعلم انَّ كون : عرضتُ الناقة على الحوض من قبيل القلب قولُ/جماعةٍ منهم الجوهرى (٣) والكسائى (٤) والزمخشرى ، وفى كتاب (١٠١/ب)
التوسعة ليعقوب بن السكيت (٥) أنَّ عكس المثال المذكور وهو (٦) عرضتُ الحوضَ على الناقة مقلوبٌ ، وقال آخر : لاقلبَ فى واحد منها ، واختاره ابو حيان (٧) .

---

(١) لايتم المعنى الا بما أثبته ، وفى المخطوطة (معروضا) .
(٢) ك : (قلت) .
(٣) انظر الصحاح ١٠٨٢/٣ .
والجوهرى هو : اسماعيل بن حماد ، يكنى ابا نصر ، وهو لغوى وأديب ، من أشهر تصانيفه كتاب الصحاح ، توفى سنة ٣٩٣هـ ، وقيل سنة ٤٠٠هـ .
انظر : يتيمة الدهر ٤٦٨/٤ ومابعدها ، وانظر النجوم الزاهرة ٢٠٧/٤ ومابعدها .
(٤) هو على بن حمزة بن عبد الله الأسدى الكوفى ، ويكنى بأبي الحسن ، أحد القراء السبعة ، وشيخ نحاة الكوفة من تصانيفه المختصر فى النحو ، توفى سنة ١٨٠هـ وقيل ١٨٢هـ وقيل غير ذلك .
انظر : انباه الرواه ٢٥٦/٢ ومابعدها ، النجوم الزاهرة ١٣٠/٢ .
(٥) هو يعقوب بن اسحاق بن السكيت ويكنى بابي يوسف ، لغوى نحوى ، أديب ، من تصانيفه اصلاح المنطق ، توفى سنة ٢٤٤هـ ، وقيل ٢٤٣هـ ، وقيل ٢٤٦هـ .
انظر : معجم الأدباء ٥٠/٢٠ ومابعدها ، الكامل فى التاريخ ٨٤/٧، ٩١ .
(٦) م : (هو عرضت ...) .
(٧) أبو حيان هو محمد بن يوسف بن على بن يوسف بن حيان الغرناطي الأندلسى الجيانى ، الملقب باثير الدين ، من كبار العلماء بالعربية والتفسير والحديث والتراجم ، من تصانيفه البحر المحيط ، توفى سنة ٧٤٥هـ .
انظر : الدرر الكامنة ٧٠/٥ ومابعدها ، بغية الوعاة ٢٨٠/١ ومابعدها .

قوله : (مكان الخ)

لأنَّ المعروضَ عليه - هاهنا - مايجب أنْ يكون له إدراك يميل به إلى المعروض أو يرغبُ عنه . مطول[(١)] . إنما قال : هاهنا إشارةً إلى أنَّ المعروض عليه قد لايكون ذا ادراك ، وذلك إذا كانَ المرادُ بالعرض المعنى المجازى ، أعني : مجردَ الاتيان بالمعروض إلى المعروض عليه[(٢)] لامعناه الحقيقي . ف[(٣)] .

قوله : (حتى كأنه صار)[(٤)]

أى : لونُ[(٥)] السماء ، أخذتُه من تضبيبه[(٦)] .

قوله : (في ذلك)

أى : الغَبَرَّةُ ، كما يؤخذ من تضبيبه[(٧)] .

قوله : (كقوله)

أى : كقول القطامي[(٨)] يصف ناقته بالسمن .

قوله : (فلما أنْ جرى سِمَنٌ عليها)[(٩)]

وجواب "لمّا" بعدَه قولُه : أمرتُ بها الرجال ليأخذوها .

ونحن نظنُّ أنْ لنْ تُستطاعا .

---

(١) المطول ص ١٣٧ .
(٢) م ، ك : (اليه) .
(٣) الفنرى ص ٣٧٢ .
(٤) هكذا في المختصر ، وفي المخطوطة (حتى صار) .
(٥) ك : (كون) .
(٦) ، (٧) ك : (مضيفه) في الموضعين .
(٨) القطامي : هو عمير بن شميم بن عمرو بن عباد من بني جشم بن بكر ، التغلبي المكنى بأبي سعيد ، الملقب بالقطامي ، شاعر غزل ، من نصارى تغلب ، له ديوان شعر توفي نحو ١٣٠هـ .
انظر : الشعر والشعراء ٧٢٣/٢ ومابعدها ، الأعلام ٨٨/٥ ومابعدها .
(٩) هذا صدر من بيت من الوافر للقطامي ، وعجزه قوله :
كما طينت بالفدن السياعا
والفدن - محركة - القصر المشيد ، والسياع - بفتح السين المهملة - الطين بالتبن .
والشاهد فيه : القلب ، وهو جعل احد أجزاء الكلام مكان الآخر ، والآخر مكانه .
انظر : الديوان ص ٤٠ ، معاهد التنصيص ١٧٩/١ ومابعدها

قوله : (كما طينت بالفدن)

وروى كما بَطَّنْتَ بالفدن السياعا ، أى : كما جعلتُ الفدنَ بطانةً للسياع ،وجعلتَ السياعَ ظهارتَه ولاقلب حينئذ . ركن .(١)

قوله : (يعتد بها)(٢)

إشارةٌ إلى عدم الاعتداد بالملاحظة المذكورة .

قوله : (ولقائل ان يقول الخ)

أُجيبَ بأنَّ هذا الاعتبار لاحُسْنَ فيه ، فلااعتداد به ، فإنَّ كثرةَ تطيين القصر لاحُسْنَ فيه ، فلاحسْنَ فى وصفه به . ع س .

اقول : يمكن أنْ يُجاب بأنَّ الحُسْنَ باعتبار مايترتب عليه من وصف الناقة تامل . وعبَّر عن ذلك بعبارة اخرى ولفظُها : اقولُ لكنه وإنْ لم يكن فيه حُسْنٌ فى نفسه إلا أنه بالنسبة لإفادة المبالغةِ فى وصف الناقة بالسمن يكونُ حَسَنًا فليتامل ، لكاتبه .

قوله : (بمنزلة الأصل)

فيدل على عظمِ سمنِها المُشَبَّه ، حتى صارَ الشحمُ لكثرته بالنسبة للأصل من العظم وغيرِه كانَّه هو(٣) الأصل .

قوله : (إلى الفدن)

أى فى حال الأصل .

---

(١) ك : (مؤلف) . لم اهتد لمعرفته .
(٢) فى ترتيب المختصر هذا القول مقدم على ثلاثة اقوال سابقة عليه .
(٣) ليست فى م ، ك : (هو) .

الفهـــــارس

فهرس الآيات القرآنية

الآيـــة	السورة	رقم الآية	الصفحة
اياك نعبد واياك نستعين	الفاتحة	٤	٤٤٧
آلم ، ذلك الكتاب	البقرة	٢٠١	٣٤٠
أولئك على هدى من ربهم	البقرة	٥	٢٩٦
ولقد علموا لمن اشتراه	البقرة	١٠٢	٢٠٧
صلوات من ربهم ورحمة	البقرة	١٥٧	٩٤
قتال فيه	البقرة	٢١٧	٣٧٣
فاذا عزمت فتوكل على الله	آل عمران	١٥٩	٤٤٣
سنكتب ماقالوا	آل عمران	١٨١	١٣٢
فلهن ثلث ماترك	النساء	١١	٣٠١
أمم أمثالكم	الانعام	٣٨	٣٦٤
ذلكم الله ربكم	الانعام	١٠٢	٣٣٩
الذين كذبوا شعيبا	الاعراف	٩٢	٣٣٣
واذا تليت عليهم آياته	الانفال	٢	٢٦٠
انما الصدقات للفقراء	التوبة	٦٠	٤٦٠
وعد الله المؤمنين والمؤمنات	التوبة	٧٢	٣٥٧
ورضوان من الله أكبر	التوبة	٧٢	٣٥٧
ماكان استغفار ابراهيم لأبيه	التوبة	١١٤	٣٢٨
واصنع الفلك	هود	٣٧	٢٢٠،٢١٧
ومانحن بتاركى آلهتنا	هود	٥٣	٣٢٨
ماأنت علينا بعزيز	هود	٩١	٣٩٠
ذلكما مما علمنى ربى	يوسف	٣٧	٣٣٩
وبالحق نزل	الاسراء	١٠٥	٤٤٢

فهرس الحديث النبوي والأمثال

فهرس الشواهد الشعرية

آخر البيت	البحر	الشاعر	الصفحة
مشيب	الطويل	علقمة الفحل	٤٥٠
يقاربه	الطويل	الفرزدق	١٢٦
النسب	المتقارب	المتنبى	١١٩
رماح	السريع	حجل بن نضله	٢١٩
شواهد	الطويل	المتنبى	١٣٢
وحدى	الطويل	ابو تمام	١١٠
نظرا	مجزوء الوافر	ابو نواس	٢٦٩
من البشر	البسيط	اختلف فى قائله	٣٢٣
على القمر	المنسرح	العلوى	٢٨٢
تصرعوا	الكامل	عبدةبن الضبيب	٣٣٠
المجامع	الطويل	الفرزدق	٣٣٧
السياعا	الوافر	القطامى	٤٦٤
سمعا	المنسرح	اوس بن حجر	٣٦١
موثق	الطويل	جعفر الحارثى	٣٥٤
دعاكا	الوافر	لم يعلم قائله	٤٤٥،٤٤٤
بذلك	الطويل	ابن الدمينة	٤٤١
غول	البسيط	عبدة بن الطبيب	٣٣٥،٣٣١
أطول	الكامل	الفرزدق	٣٣١
طويل	الخفيف	لم يعلم قائله	٢٩١
واغل	السريع	امرؤ القيس	٤٤٤
السفن	البسيط	المتنبى	٤٢٧
يعنينى	الكامل	شمر بن عمرو	٣٤٧
قبر	رجز	لم يعلم قائله	١٦٠
لم اصنع	رجز	ابو النجم العجلى	٢٥٤

فهرس الأعلام

فهرس الكتب

المختصر ٢٨٥/١٣٠/١٠٩/١٠٦

المطول ١٢٤/١١٥/١٠٧/١٠٦/١٠٤/١٠٣/١٠٢/٩٩
١٤٧/١٤٠/١٣٧/١٣٦/١٣٢/١٣١/١٣٠
١٧٤/١٧٢/١٧١/١٦٩/١٦٧/١٥٣/١٥٢
١٩٣/١٩٢/١٩١/١٩٠/١٨٢/١٨١/١٧٧
٢٢٥/٢١٨/٢١٥/٢١٢/٢٠٨/٢٠٦/٢٠٣
٢٥١/٢٤٨/٢٤٧/٢٤٥/٢٣٠/٢٢٨/٢٢٧
٢٧٨/٢٧٦/٢٧٣/٢٦٦/٢٦٤/٢٥٩/٢٥٧
٢٩٩/٢٩٦/٢٩٢/٢٨٧/٢٨١/٢٨٠/٢٧٩
٣٤٥/٣٤٤/٣٣٩/٣٣١/٣١٨/٣١٢/٣١١
٣٦٧/٣٦٦/٣٥٢/٣٥١/٣٥٠/٣٤٩/٣٤٨
٣٩٥/٣٩٣/٣٩١/٣٩٠/٣٨٠/٣٧٥/٣٦٩
٤١٢/٤١٠/٤٠٩/٤٠٥/٤٠٤/٤٠٣/٤٠٠
٤٣٣/٤٢٩/٤٢٨/٤٢٦/٤٢٢/٤١٤/٤١٣
٤٦٤/٤٥٧/٤٤٤/٤٣٩/٤٣٨/٤٣٥/٤٣٤

المفتاح ٣٧٤/٣٥٧/٣٢٩/١٥٢
٤٤٠/٤٠٢/٣٩٩/٣٩٣

هامش المطول للعبادي ٤١١

فهرس المصادر والمراجع

* الآيات البينات على شرح المحلى لمتن جمع الجوامع للسبكى
أحمد بن قاسم العبادى
سنة ١٢٨٩هـ ، طبعة بولاق .

* الأزهر فى ألف عام
د . محمد عبد المنعم خفاجى
ط/٢ ، عام ١٤٠٨هـ ، الكليات الأزهرية .

* أسد الغابة فى معرفة الصحابة
لابن الأثير
تحقيق د . محمد ابراهيم البنا ، محمد أحمد عاشور ، محمد عبد الوهاب فايد ، دار الشعب .

* أسرار البلاغة
لعبد القاهر الجرجانى
صححها وعلق حواشيها السيد محمد رشيد رضا ، دار المعرفة للطباعة والنشر .

* الاصابة فى تمييز الصحابة
لابن حجر العسقلانى
تحقيق على محمد البجاوى ، دار نهضة مصر للطبع والنشر الفجالة ، القاهرة .

* أصول الفقه تاريخه ورجاله
د . شعبان اسماعيل
ط/١ ، ١٤٠١هـ/١٩٨١م ، دار المريخ ، الرياض .

* الأعلام
للزركلى
ط/٧ ، أيار مايو ١٩٨٦م ، دار العلم للملايين ، بيروت.

* الأغاني
لأبي الفرج الأصفهاني
ط/الأولى ١٤٠٧هـ/١٩٨٦م ، دار الفكر.
* انباه الرواة على أنباه النحاة
للقفطي
تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم ، الطبعة الأولى ، مطبعة دار الكتب المصرية .
* الايضاح في علوم البلاغة
للخطيب القزويني
شرح وتعليق وتنقيح محمد عبد المنعم خفاجي ، ط/٥ ، ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م ، دار الكتاب اللبناني .
* الايضاح في شرح المفصل
لابن الحاجب
تحقيق وتقديم موسى بناى العليلي ، مطبعة العاني ، بغداد .
* بدائع الزهور في وقائع الدهور
لابن اياس
حققه وكتب له المقدمة محمد مصطفى ، الناشر فرانز شتايز ، فيسبادن .
* البداية والنهاية
لابن كثير
دقق أصوله وحققه د. أحمد أبو ملحم ، د. علي نجيب عطوى ، الأستاذ فؤاد السيد ، الأستاذ مهدى ناصر الدين الأستاذ علي عبد الساتر ، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م دار الريان للتراث .

* البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع
للشوكاني
الطبعة الأولى ١٣٤٨هـ ، مطبعة السعادة بجوار محافظة مصر بالقاهرة .
* بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة
للسيوطي
تحقيق محمد ابو الفضل ابراهيم ، الطبعة الأولى ، مطبعة عيسى البابي وشركاه .
* تاج العروس من جواهر القاموس
محمد مرتضى الزبيدي
الطبعة الأولى ، المطبعة الخيرية المنشأة بجمالية مصر
* تاريخ آداب اللغة العربية
جرجي زيدان
مطبعة الهلال بالفجالة بمصر .
* تاريخ الأدب العربي
بروكلمان
الطبعة الخامسة ، طبعة دار المعارف .
* تاريخ بغداد أو مدينة دار السلام
للخطيب البغدادي
دار الكتاب العربي ، بيروت .
* تاريخ الدولة العثمانية ، وعلاقاتها الخارجية
د. علي حسون
الطبعة الأولى ، عام ١٤٠٠هـ ، مطبعة المكتب الاسلامي .

* تاريخ الدولة العلية العثمانية
محمد فريد بك المحامى
تحقيق د. احسان حقى .
* تاريخ الشعوب الاسلامية
كارل بروكلمان
نقله الى العربية د. منيه أمين فارس ، منير البعلبكى
الطبعة الثانية ، دار العلم للملايين ، بيروت .
* تاريخ الطبرى
الطبعة الثانية ، دار المعارف بمصر .
* التجريد على مختصر السعد
مطبعة السعادة بجوار محافظة مصر ، عام ١٣٣٠هـ .
* تحرير القواعد المنطقية فى شرح الرسالة الشمسية
وبهامشه حاشية السيد
الطبعة الثانية ١٣٢٨هـ ، المطبعة الأزهرية المصرية .
* تحقيق النصوص ونشرها
عبد السلام هارون
ط/٤ ، ١٣٩٧هـ ، القاهرة ، مكتبة الخانجى .
* تراجم الأعيان من أبناء الزمان
للحسن بن محمد البورينى
تحقيق د. صلاح الدين المنجد ، ١٩٥٩م ، مطبوعات المجمع العربى ، دمشق .
* تسهيل المنطق
لعبد الكريم بن مراد الاثرى
الطبعة الثانية ، مطابع سجل العرب .
* التعريفات
للسيد الشريف الجرجانى ١٣٥٧هـ/١٩٣٨م
شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابى الحلبى واولاده بمصر.

* تفسير القرآن العظيم
لابن كثير
قدم له د. يوسف عبد الرحمن المرعشلي ، الطبعة الثانية ١٤٠٨هـ ، دار المعرفة ، بيروت .
* تقرير الانبابي على التجريد
مطبعة السعادة ، بجوار محافظة مصر عام ١٣٣٠هـ .
* تهذيب اللغة للأزهري
حققه وقدم له عبد السلام هارون ، وراجعه محمد على النجار ، المؤسسة المصرية العامة للتاليف والانباء والنشر ، الدار المصرية للتاليف والترجمة .
* جمهرة الأمثال
لأبي هلال العسكري
حققه محمد أبو الفضل ابراهيم وعبد المجيد قطامش ، الطبعة الأولى ١٣٨٤هـ/١٩٦٤م ، المؤسسة العربية الحديثة للطباعة والنشر .
* حاشية البناني على شرح المحلي لمتن جمع الجوامع للسبكي
مطبعة دار احياء الكتب العربية لأصحابها عيسى البابي الحلبي وشركاه .
* حاشية الخضري على ألفية ابن مالك
سنة ١٣٢٥هـ ، طبع المطبعة العامرة الشرفية .
* حاشية السيالكوتي على المطول
بمعرفة الحاج ابراهيم صائب ، طبع في القسطنطينية ١٢٤١هـ .
* حاشية السيد على الكشاف
الطبعة الثانية سنة ١٣١٨هـ ، المطبعة الكبرى الأميرية ببولاق .

* حاشية السيد على المطول
طبع سنة ١٣٠٩هـ ، المطبعة العامرة العلية ، مطبعة عثمانية .

* حاشية الصبان على شرح الاشمونى
رتبه وضبطه وصححه مصطفى حسين احمد ، دار الفكر .

* حاشية على شرح الفاكهى على قطر الندى
لياسين العليمى
الطبعة الثانية ١٣٩٠هـ/١٩٧١م .

* حواشى تحفة المنهاج
للعبادى والشروانى
دار صادر .

* خزانة الادب ولب لباب لسان العرب
لعبد القادر البغدادى
الطبعة الأولى ، دار صادر .

* خلاصة الأثر فى أعيان القرن الحادى عشر
للمحبى
دار صادر ، بيروت .

* دائرة المعارف الاسلامية
نقلها الى العربية محمد ثابت الفندى ، احمد الشنتناوى ، ابراهيم زكى خورشيد ، عبد الحميد يونس ، جمادى الثانية ١٣٥٢هـ ، أكتوبر ١٩٣٣م ، المجلد الخامس ، انتشارات جهان .

* الدرر الكامنة فى أعيان المائة الثامنة
لابن حجر العسقلانى
تحقيق محمد سيد جاد الحق ، مطبعة المدنى ، القاهرة .

* دلائل الاعجاز
لعبد القاهر الجرجانى
قرأه وعلق عليه محمود محمد شاكر ، مكتبة الخانجى بالقاهرة .

* الدولة العثمانية دولة اسلامية مفترى عليها
عبد العزيز الشناوى ، جامعة القاهرة .

* ديوان أبى تمام
مراجعة د. محمد عزت نصر الله ، دار الفكر .

* ديوان أبى نواس
حققه وضبطه وشرحه أحمد عبد المجيد الغزالى عام ١٩٥٣م
مطبعة مصر ، شركة مساهمة مصرية .

* ديوان الأدب
لاسحاق الفارابى
تحقيق د. محمد مختار عمر ، د. ابراهيم أنيس ، سنة ١٣٩٤هـ/١٩٧٤م ، القاهرة ، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية .

* ديوان ابن الدمينة
صنعة أبى العباس ثعلب ، ومحمد بن حبيب ، تحقيق أحمد راتب النفاخ ، مكتبة دار العروبة ، مطبعة المدنى .

* ديوان القطامى
تحقيق د. ابراهيم السامرائى ، د. احمد مطلوب ، الطبعة الأولى ١٩٦٠م ، دار الثقافة ، بيروت .

* ديوان امرىء القيس
تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم ، دار المعارف بمصر .

* ديوان علقمة الفحل بشرح الأعلم الشنتمرى
حققه لطفي المقال ، درية الخطيب ، راجعه فخر الدين قباوة ، الطبعة الأولى ١٣٨٩هـ/١٩٦٩م ، دار الكتاب العربي بحلب .
* ديوان الفرزدق
طبع عام ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م ، دار بيروت للطباعة والنشر .
* ذخائر التراث العربي الاسلامي
عبد الجبار عبد الرحمن
الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م ، مطبعة جامعة البصرة .
* ذيل الأمالي والنوادر
لأبي علي اسماعيل بن القاسم البغدادي
الطبعة الثانية ١٣٤٤هـ/١٩٢٦م ، مطبعة دار الكتب المصرية ، طبع مع كتاب الأمالي لأبي علي القالي .
* رسالة في اسم الفاعل المراد به الاستمرار في جميع الأزمنة
للعبادي
تحقيق ودراسة د. محمد حسن عواد ، ط/١ ، دار الفرقان.
* روضات الجنات في أحوال العلماء والسادات
للخوانساري
دار الكتاب العربي بيروت ، عنيت بنشره مكتبة اسماعيليان ، تهران .
* ريحانة الألباء وزهرة الحياة الدنيا
لشهاب الدين الخفاجي
تحقيق عبد الفتاح محمد الحلو ، الطبعة الأولى ١٣٨٦هـ/١٩٦٧م ، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه .

* سير أعلام النبلاء
للذهبى
أشرف على تحقيق الكتاب وخرج أحاديثه شعيب الأرناؤوط ،
الطبعة الثانية ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م ، مؤسسة الرسالة .
* شذرات الذهب فى أخبار من ذهب
لابن العماد الحنبلى
الطبعة الأولى ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م ، دار الفكر .
* شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك
تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد ، الطبعة السادسة
عشر ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م ، دار الفكر .
* شرح الاشمونى على ألفية ابن مالك
رتبه وضبطه وصححه مصطفى حسين أحمد ، دار الفكر .
* شرح أبيات سيبويه
للسيرافى
حققه وقدم له د. محمد على سلطانى سنة ١٩٧٩م ، دار
المأمون للتراث ، دمشق .
* شرح التلويح على شرح التوضيح لمتن التنقيح
للتفتازانى
طبع بمطبعة دار الكتب العربية على نفقة أصحابها
مصطفى البابى الحلبى وأخويه بكرى وعيسى بمصر .
* شرح ديوان أبى الطيب المتنبى
شرحه وكتب هوامشه مصطفى سبيتى ، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ
١٩٨٦م ، دار الكتب العلمية بيروت ، لبنان .
* شرح الرسالة الوضعية
للعصام
طبعة حجرية قديمة ، بدون تاريخ .

* شرح الرضى على الكافية
تحقيق يوسف حسن عمر ، مطابع الشروق ، بيروت ، منشورات جامعة بنغازى .

* شرح الوافية نظم الكافية
لابن الحاجب
دراسة وتحقيق د. موسى بناى العليلى ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م
مطبعة الآداب فى النجف الأشرف .

* شروح التلخيص
الطبعة الأولى ١٣١٧هـ ، المطبعة الكبرى الأميرية ببولاق مصر المحمية .

* شروح التلخيص للقزوينى
د. أحمد مطلوب ، الطبعة الأولى ١٣٨٧هـ/١٩٦٧م ، منشورات مكتبة النهضة ببغداد .

* شعر عبدة بن الطبيب
د. يحيى الجبورى
عام ١٣٩١هـ/١٩٧١م ، دار التربية للنشر والتوزيع .

* الشعر والشعراء
لابن قتيبة
تحقيق أحمد محمد شاكر ، دار المعارف بمصر .

* الشقائق النعمانية فى علماء الدولة العثمانية
طاشكبرى زاده ١٣٩٥هـ/١٩٧٥م ، دار الكتاب العربى ، بيروت .

* شواهد العينى
طبعت مع خزانة الأدب ، الطبعة الأولى ، دار صادر .

* الصحاح
للجوهرى
تحقيق أحمد عبد الغفور عطار ، الطبعة الرابعة ١٤٠٧هـ ١٩٨٧م ، دار العلم للملايين .

* صحيح البخارى
قرأ أصله تحقيقا وتصحيحا عبد العزيز بن باز ، رقمه ورتبه محمد فؤاد عبد الباقى ، قام باخراجه وأشرف على طبعه محب الدين الخطيب ١٣٨٠هـ ، المطبعة السلفية .

* صحيح مسلم
حققه ورتبه ورقمه محمد فؤاد عبد الباقى ، عام ١٣٧٤هـ دار احياء الكتب العربية عيسى البابى الحلبى وشركاه .

* الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة
لابن القيم الجوزية
اختصره الشيخ محمد الموصلى ، تصحيح زكريا على يوسف ، مطبعة الامام .

* الضوء اللامع فى علماء القرن التاسع
للسخاوى
منشورات دار مكتبة الحياة بيروت ، لبنان .

* العرب والعثمانيون
عبد الكريم رامق
الطبعة الأولى ، دمشق .

* الفتح المبين فى طبقات الأصوليين
عبد الله مصطفى المراغى
الطبعة الثانية ١٣٩٤هـ/١٩٧٤م ، الناشر محمد امين ، بيروت لبنان .

* فوات الوفيات والذيل عليها
محمد بن شاكر الكتبي
تحقيق د. احسان عباس ، دار صادر .
* الفوائد البهية في تراجم الحنفية
محمد عبد الحي اللكنوي الهندي
عني بتصحيحه وتحقيقه محمد أبو فراس النعساني ، دار المعرفة ، بيروت .
* الفوائد الضيائية للجامي
تحقيق أسامة طه الرفاعي ، ط/١٤٠٣هـ ، مطبعة وزارة الأوقاف والشئون الدينية .
* فهرس الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم والمشيخات والمسلسلات
عبد الحي عبد الكبير الكتاني
باعتناء د. احسان عباس ، الطبعة الثانية ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م ، دار الغرب الاسلامي ، بيروت .
* فهرس المخطوطات العربية في مكتبة الأوقاف العامة
عبد الله الجبوري
مطابع العاني ، بغداد .
* القاهرة تاريخها وآثارها من جوهر القائد الى الجبرتي المؤرخ
عبد الرحمن زكي
١٣٨٦هـ ، دار الطباعة الحديثة .
* قبائل العرب في مصر
أحمد لطفي السيد
القاهرة .
* قطر الندى وبل الصدى
لابن هشام

الطبعة الثانية ١٣٩٠هـ/١٩٧١م ، طبع معه حاشية ياسين العليمي ، وشرح الفاكهي .

* القواعد المثلى في صفات الله واسمائه الحسنى
محمد صالح العثيمين
الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م ، دار ابن القيم .

* الكامل في التاريخ
لابن الأثير
دار صادر ، بيروت .

* الكتاب
لسيبويه
تحقيق وشرح عبد السلام هارون ، الطبعة الثانية ١٩٧٩م الهيئة المصرية العامة للكتاب .

* الكشاف
للزمخشري
الطبعة الأولى ١٣٥٤هـ ، مطبعة مصطفى محمد صاحب المكتبة التجارية الكبرى بمصر .

* كشف الظنون
حاجي خليفة
طبعة دار العلوم الحديثة ، بيروت .

* الكواكب السائرة باعيان المائة العاشرة
للغزي
حققه وضبط نصه د. جبرائيل سليمان جبور ، الطبعة الثانية ١٩٧٩م ، منشورات دار الآفاق الجديدة ، بيروت.

* لسان العرب
لابن منظور

طبعة مصورة عن طبعة بولاق ، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والانباء والنشر ، الدار المصرية للتأليف والترجمة .

* مجلة الأزهر
عام ١٣٦٧هـ ، المجلد التاسع عشر .

* مجمع الأمثال
للميدانى
تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم ، نشر عيسى البابى الحلبى وشركاه .

* مروج الذهب ومعادن الجوهر
للمسعودى
الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م ، دار الكتاب اللبنانى .

* المختصر
للتفتازانى
الطبعة الأخيرة ، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابى الحلبى وأولاده بمصر .

* المستقصى فى أمثال العرب
للزمخشرى
الطبعة الثانية ١٣٩٧هـ/١٩٧٧م ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان .

* مصر الاسلامية وتاريخ الخطط المصرية
محمد عبد الله عنان
الطبعة الثانية ، مكتبة الخانجى بالقاهرة .

* المطول
للتفتازانى

المطبعة العامرة العلية ١٣٠٩هـ ، مطبعة عثمانية .

* معاهد التنصيص على شواهد التلخيص
للعباسي
حققه وعلق حواشيه ، ووضع فهارسه محمد محيى الدين عبد الحميد ، طبع سنة ١٣٦٧هـ/١٩٤٧م ، عالم الكتب ، بيروت

* معجم الأدباء
لياقوت الحموى
راجعته وزارة المعارف العمومية ، الطبعة الأخيرة ، مكتبة عيسى البابى الحلبى وشركاه بمصر .

* معجم ألفاظ القرآن الكريم
وضعه محمد فؤاد عبد الباقى ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م ، دار الحديث ، خلف جامع الأزهر .

* معجم شواهد العربية
عبد السلام هارون
مصر ، مكتبة الخانجي ، الطبعة الأولى ١٣٩٢هـ/١٩٧٢م .

* معجم المطبوعات العربية والمعربة
يوسف اليان سركيس
مصر ، المركز الاسلامى للطباعة .

* المعجم الوسيط
قام باخراجه ابراهيم مصطفى ، أحمد حسن الزيات ، حامد عبد القادر ، محمد على النجار ، وأشرف على طبعه عبد السلام هارون ، مطبعة مصر ، شركة مساهمة مصرية ١٣٨٠هـ/ ١٩٦٠م .

* مغني اللبيب عن كتب الاعاريب
لابن هشام الانصاري
حققه وعلق عليه د. مازن المبارك ، ومحمد علي حمد الله ، راجعه سعيد الافغاني ، الطبعة الخامسة ١٩٧٩م ، دار الفكر ، بيروت .

* مفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم
لطاشكبري زادة
مراجعة وتحقيق كامل بكري ، عبد الوهاب ابو النور ، مطبعة الاستقلال الكبري بالقاهرة .

* مفتاح العلوم
للسكاكي
المكتبة العلمية الجديدة ، بيروت ، لبنان .

* المفضليات
للمفضل الضبي
تحقيق وشرح احمد شاكر ، وعبد السلام هارون ، الطبعة السادسة ، دار المعارف .

* مقدمة ابن خلدون
دار الكتاب اللبناني ، بيروت .

* المنح الفكرية بشرح المقدمة الجزرية
لعلي بن سلطان محمد القاري
طبع عام ١٣٠٣هـ ، المطبعة الميرية الكائنة بمكة المحمية .

* الموطأ
للامام مالك بن انس

صححه ورقمه وخرج أحاديثه محمد فؤاد عبد الباقى ، دار احياء الكتب العربية .

* النجوم الزاهرة فى ملوك مصر والقاهرة
لابن تغرى بردى
الطبعة الأولى ، مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة .

* نشأة النحو
للشيخ محمد الطنطاوى
تعليق عبد العظيم الشناوى ، محمد عبد الرحمن الكردى
الطبعة الثانية ١٣٨٩هـ/١٩٦٩م .

* نكت الهميان فى نكت العميان
خليل بن أيبك الصفدى
بدون .

* نهاية الايجاز فى دراية الاعجاز
لفخر الدين الرازى
تحقيق وتقديم د. ابراهيم السامرائى ، د. محمد بركات حمدى أبو على ، طبع عام ١٩٨٥م ، دار الفكر للنشر والتوزيع ، عمان ، الاردن .

* هدية العارفين
لاسماعيل باشا البغدادى
دار العلوم الحديثة ، بيروت ، لبنان ، مصورة عن طبعة وكالة المعارف ، استانبول سنة ١٩٥٥م .

* يتيمة الدهر فى محاسن أهل العصر
للثعالبى
تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد ، الطبعة الثانية ١٣٧٥هـ/١٩٥٦م ، مطبعة السعادة ، القاهرة .

المخطوطات :

* السنا الباهر بتكميل النور السافر فى أعيان القرن العاشر . لمحمد الشبلى اليمنى
ويوجد مصورة عنها فى مركز البحث بجامعة أم القرى ، تحت رقم ١١١٣ تراجم .

* حاشية على المختصر
لشيخ الاسلام الهروى المعروف بالحفيد
وهى موجودة فى مكتبة الحرم المكى الشريف تحتر قم ٣٣٤٥ بلاغة ، وهناك ميكروفيلم مصور لنسخة أخرى لحاشية الحفيد بمركز البحث بجامعة أم القرى تحت رقم ١٨ بلاغة

* حاشية على المطول
للفنرى
وهى موجودة فى مكتبة الحرم المكى الشريف تحت رقم ٣٣٥٧ بلاغة .

* حاشية على المختصر
لياسين الحمصى العليمى
وهى موجودة فى مكتبة الحرم المكى الشريف تحت رقم ٣٣٦١ بلاغة .

* شرح على مفتاح العلوم
للسيد الجرجانى
شرح القسم الثالث منه . وهو موجود فى مكتبة الحرم المكى الشريف تحت رقم ٣٣٧٦ بلاغة .
وهناك ميكروفيلم مصور لنسخة أخرى لشرح الجرجانى للقسم الثالث من المفتاح موجود فى مركز البحث العلمى بجامعة أم القرى تحت رقم٤ ٦ بلاغة .

مراجع اجنبية :

* Ahlwardt (Wilhelm) :

Verzeichnis der aradischin handschriften. Band 3 .
1980 Wildesheim . New York .

فهرس الموضوعات

الصفحة

القسم الثاني : التحقيق

الصفحة